برنامج محمد بن راشد للتعلم الذكي
Mohammed Bin Rashid Smart Learning Program

الإمارات

2020-2021

الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة

طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى

الصف ١١

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الجزر الثلاث المحتلة
لدولة الإمارات العربية المتحدة

طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى

الحدود تقريبية.

انظر : http://www.emirates-islands.org.ae

صاحب السّمو الشّيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، حفظه الله

"يجب التزوُّد بالعلوم الحديثة والمعارفِ الواسعة والإقبال عليها بروح عالية ورغبة صادقة، حتى تتمكّن دولة الإمارات خلال الألفيّة الثّالثة من تحقيق نقلة حضاريّة واسعة."

من أقوال صاحب السّمو الشّيخ خليفة بن زايد آل نهيان

الجزر الثلاث المحتلة
لدولة الإمارات العربية المتحدة
طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى

توماس ماتير

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

الآراء الواردة في هذا الكتاب تخص المؤلف وحده ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية أو أي هيئة أو وزارة أو مؤسسة حكومية رسمية
في دولة الإمارات العربية المتحدة.

حقوق الطبع محفوظة لوزارة التربية والتعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة
ومركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ويُمنع نشر هذا الكتاب أو أجزاء منه في أي شكل من الأشكال دون الحصول على
موافقة خطية من الناشر، ويُستثنى من ذلك الاقتباسات المقتضبة الواردة في
المراجعات النقدية.

المحتويـــات

تقديم 7

مقدمة: قضية الجزر: نظرة عامة 11

القسم الأول: السجل التاريخي

الفصل الأول: الجزر منذ التاريخ القديم وحتى حكم القواسم 43

الفصل الثاني: الجزر خلال عهد الحماية البريطانية 87

الفصل الثالث: الانسحاب البريطاني والاحتلال الإيراني للجزر 135

الفصل الرابع: الجزر منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة 165

القسم الثاني: المنظوران القانوني والاستراتيجي

الفصل الخامس: وجهة نظر قانونية حول قضية الجزر 207

الفصل السادس: احتلال الجزر وعدم الاستقرار الإقليمي 277

القسم الثالث: التداعيات الإقليمية

الفصل السابع: ردود فعل العالم العربي على احتلال الشاه للجزر 349

الفصل الثامن: ردود فعل العالم العربي تجاه سلوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية 389

القسم الرابع: المخاوف الدولية

الفصل التاسع: المجتمع الدولي ونزاع الجزر في الستينيات 455

الفصل العاشر: المجتمع الدولي ونزاع الجزر في السبعينيات 515

الفصل الحادي عشر: المجتمع الدولي ونزاع الجزر منذ عام 1979 563

الخاتمة 599

نبذة عن المؤلف 611

تقديم

تسببت النزاعات على الأراضي عبر التاريخ بتأجيج التوترات بين الأمم. ومن بين هذه النزاعات النزاع على جزر ثلاث صغيرة ذات أهمية استراتيجية في الخليج العربي، وهي: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وهو النزاع الذي ظل متواصلاً في هذا الجزء من الشرق الأوسط. لقد تعرضت هذه الجزر الثلاث، التي تبعت إمارتي الساحل المتصالح الشارقة ورأس الخيمة وتتبع الآن دولة الإمارات العربية المتحدة، لمطالبات من طرف فارس وإيران في عهد الأسرة البهلوية ثم من طرف الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وبسبب الموقع الاستراتيجي للجزر في مضيق هرمز والتهديدات الواسعة الناجمة عن احتلال إيران لها، فإن أمن واستقرار منطقة الخليج سيظل أمراً هشاً في غياب تسوية فاعلة لهذا النزاع، وسيظل الأمل في التوصل إلى بنية أمنية دائمة بعيد المنال.

يستعرض هذا الكتاب الحقوق القانونية والسيادية الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر، مسلطاً الضوء على سياسة القوة التي هيمنت على السياسة الإقليمية والعلاقات الدولية. فدولة الإمارات العربية المتحدة الواقعة في جنوب الخليج دولة ذات مساحة جغرافية صغيرة وعدد محدود من السكان وحديثة العهد نسبياً، إذ أعلن عن قيامها في عام 1971، غير أنها أثبتت للعالم أن اتحاداً فاعلاً ومزدهراً في هذا الجزء المضطرب من العالم أمر ممكن وغاية منشودة.

وفي الوقت نفسه، فإن الإمارات السبع التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة تملك تاريخاً غنياً وثقافة ثرية مبنيَّين على العلاقات السلمية وطرق التجارة المفتوحة مع جيرانها كافة. وقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة على الدوام إلى بيئة إقليمية مستقرة وسلمية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الخليج العربي، مع رفض الحلول العسكرية بشكل تام لأي من مشكلات المنطقة. وهذه الفلسفة السلمية هي التي حددت

منهجية الدولة في التعامل مع قضية الجزر، وقد ارتكزت عليها جهودها المبذولة عبر القنوات الدبلوماسية والمنتديات الإقليمية والدولية، والرامية إلى إعادة السيادة على الجزر إلى أصحابها الشرعيين، أي الإمارتين اللتين تشكلان مع الإمارات الأخرى دولة الإمارات العربية المتحدة.

إن الوقائع التاريخية المتاحة تقدم أدلة قاطعة وحاسمة أن الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن إيران قد تغاضت عن مثل هذه الأدلة، رغم أهميتها، مدعية أحقيتها بهذه الجزر بسبب أهميتها الاستراتيجية. إن احتلال إيران للجزر بالقوة عشية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ورفضها قبول أية مفاوضات ثنائية، أو وساطة إقليمية، أو تحكيم دولي لتسوية هذه القضية قد أثار مخاوف أمنية مبررة في المنطقة فيما يتعلق بخطط الهيمنة الإيرانية المحتملة والاستخدامات العسكرية المحتملة للجزر للسيطرة على الملاحة في الخليج وربما تعطيلها.

وفي ضوء أهمية هذه القضية كلف مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية د. توماس ماتير، أستاذ العلوم السياسية والحاصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفرد وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، للقيام بدراسة بحثية دقيقة حول هذه القضية، وقد اشترك معه في إعداد هذه الدراسة باحثون من إدارة الدراسات الاستراتيجية في المركز. وقد استفاد د. ماتير من خبرته الواسعة السابقة، بما في ذلك فهمه العميق لمنطقة الخليج العربي واهتمامه بأن يتم التوصل إلى تسويات لنزاعات الماضي. ولعل أهم مساهمة له في هذا الكتاب هي الجهود المضنية التي بذلها لجمع المواد المرجعية المختلفة والمقارنة بينها لإعطاء صورة شاملة قدر المستطاع عن القضية. وتتضمن هذه المواد الوثائق والسجلات الأصلية لوزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية، كما تتضمن الدراسات الأكاديمية الفرعية والآراء القانونية، فضلاً عن مقابلات شخصية مكثفة مع شخصيات رئيسية ومعلقين مهمين. وقد أثمرت هذه الجهود

كلها دراسة غير مسبوقة في عمقها ونطاقها، والتي هدفت إلى توضيح قضية الجزر وخلفيتها التاريخية لصناع السياسات والقانونيين والأكاديميين والقراء المهتمين على حد سواء.

ويأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وهو المؤسسة المعنية بتعزيز البحث الأكاديمي في القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، في أن إصدار هذه الدراسة المعمقة والمهمة سيقدم نظرة جديدة لقضية الجزر الإماراتية الثلاث، وسيشجع على التوصل إلى تسوية عادلة وسلمية لهذا النزاع من خلال توثيق دقيق للوقائع التاريخية، والسوابق القانونية، والانعكاسات السياسية، والمخاوف الأمنية المتصلة بالجزر.

د. جمال سند السويدي

مدير عام المركز

مقدمـــة

قضية الجزر: نظرة عامة

تُعد جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى صغيرة في مساحتها، إلا أنها ذات أهمية استراتيجية بالغة لوقوعها على امتداد الطريق الضيق الذي يعبر الخليج العربي* نحو مضيق هرمز ومنه إلى خليج عُمان. كما أن معظم صادرات الخليج النفطية وارداته غير النفطية تمر عبر هذا الطريق، فضلاً عن السفن التي تدخل الخليج العربي وتخرج منه. وعلاوةً على ذلك، فإن عدداً من حقول النفط والغاز البحرية تقع على مقربة من الجزر الثلاث، مما يعطي هذه الجزر أهمية استثنائية بالنسبة إلى أي قوة تسعى إلى حماية الملاحة البحرية والحقول البحرية في هذه المنطقة أو مهاجمتها. وفي ضوء هذه الأهمية الاستراتيجية لموقع الجزر الثلاث، يبدو ضرورياً أن نقدم وصفاً دقيقاً لتاريخ الجزر وأن نفهم دورها في سياق الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي. ونسعى من خلال هذه الدراسة الشاملة إلى تقديم مثل هذه الخلفية والتوسع في مناقشة القضايا المهمة المتصلة بالجزر الثلاث. وإننا واثقون من أن هذه الدراسة ستكون مفيدة لصناع السياسات والقانونيين ومسؤولي المنظمات الدولية والباحثين في الشؤون الدولية بل وكل المعنيين باستقرار منطقة الخليج العربي.

هذا وقد قسمنا الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسية، حيث يركز القسم الأول على تاريخ الجزر، وسبل استغلالها، وهوية قاطنيها والفترة الزمنية التي سكنوا فيها الجزر. أما القسم الثاني فيتناول الجدل القانوني المتعلق بالمطالبات والمطالبات المقابلة بالسيادة على الجزر من

* نود أن ننبه على أننا اعتمدنا في هذا الكتاب اسم «الخليج العربي»، وهي التسمية العربية المعتمدة للمسطح المائي الذي يقع بين شبه الجزيرة العربية وإيران، وذلك في مقابل التسمية الإيرانية للمسطح المائي نفسه وهي «الخليج الفارسي». بيد أننا أبقينا على التسمية الأخيرة إذا ما وردت في الأصل في الاقتباسات أو عناوين المراجع أو الوثائق أو غيرها من المصادر، توخياً للأمانة العلمية. (المحرر)

قبل دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، وأسس إثبات الحق في ملكية الجزر. ويناقش القسم الثالث التداعيات الإقليمية للوجود الإيراني في الجزر، وردود فعل العالم العربي على السياسات الإيرانية في عهد الشاه ومنذ إقامة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. أما القسم الرابع فيتطرق إلى مصالح وأدوار ومسؤوليات المنظمات الدولية والدول الرئيسية التي تقودها. ونختم الكتاب بمراجعة تحليلية للأهمية الاستراتيجية للسلم والاستقرار في منطقة الخليج العربي، بالنسبة إلى المنطقة والعالم على حد سواء، والأهمية الناجمة عن تسوية النزاع بشأن الجزر. وفيما يتعلق بأمن الخليج، فمن المرجح أن تبقى قضية الجزر قضية قابلة للانفجار إذا ما تركت دون تسوية.

المنهجية

بُذلت جهود دؤوبة لمعاينة كل صغيرة وكبيرة في المصادر المتاحة حول القضايا المتعلقة بالجزر. وقد استعنا بالوثائق الأساسية والدراسات الأكاديمية الفرعية والآراء القانونية والمقابلات الموسّعة في إعداد هذه الدراسة التي تهدف إلى تسليط الضوء على نزاع دولي له أهميته البالغة وإن كان مهملاً نسبياً.

ولعل أهم مجموعة منشورة من الوثائق الرئيسية المستخدمة في إعداد هذه الدراسة هي المجموعة الثانية من وثائق الحكومة البريطانية المنشورة ضمن سلسلة جيوبوليتيك الجزيرة العربية Arabian Geopolitics Series تحت عنوان **الجزر الواقعة في جنوب الخليج: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**، والتي حرّرها بي إل توي. وتتألف هذه المجموعة من ستة مجلدات وتضم ثلاثة آلاف صفحة من وثائق مكتب الوثائق العامة ومجموعة وثائق وزارة الهند والشرق في المكتبة البريطانية، والتي تغطي الفترة الممتدة من بدايات القرن التاسع عشر وحتى عام 1962. وقد خضعت المجموعة المذكورة لقانون

السرية وعدم النشر لمدة ثلاثين عاماً قبل نشرها عام 1993، وكان عام 1962 آخر عام توافرت بشأنه وثائق بريطانية.

كما توافرت وثائق جديدة تخص الحكومة البريطانية عن الفترة 1961 ـ 1965، وقد استعنا بها في السلسلة المعنونة: **الحدود العربية: وثائق جديدة**، وتقع هذه المجموعة في عشرة مجلدات وخمسة آلاف صفحة، وتولى تحريرها ريتشارد شوفيلد وتم نشرها خلال الفترة 1993 ـ 1997. كما تم نشر وثائق إضافية خاصة بالحكومة البريطانية في عام 2002، وقد استعنا بها في سلسلة **وثائق الإمـارات: 1966 ـ 1971**، وتقع هذه المجموعة في ستة مجلدات وقام بتحريرها أيه إل بي بيرديت، وتضم المراسلات والمذكرات والاتفاقيات الرسمية المبرمة بين المسؤولين البريطانيين والعرب والفرس والإيرانيين منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتى بداية سبعينيات القرن العشرين. وقد أشرنا إليها مراراً في الهوامش الخاصة بالقسم الأول من الكتاب المخصص لتاريخ الجزر، بحيث يتمكن القراء من الاطلاع على مجموعة شاملة ومتوافرة من المواد الرئيسية ذات الصلة في كل مرحلة من الرواية التاريخية المستمدة من هذه المصادر. وقد تثبت أهميتها خاصة بالنسبة إلى المحامين الدوليين الذين يسعون إلى التحقق من الأدلة المبيّنة في القسم الثاني حول المطالبات القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر.

وعلاوةً على ذلك، فقد محّصنـا آلاف الوثائـق التي تغطي الفترة 1965 ـ 1973 بعد الحصول عليها من مكتب الوثائق العامة في بريطانيا، ومكتبة وثائق وزارة الهند، ومكتبة الكونجرس في العاصمة الأمريكية واشنطن، والأرشيف الوطني في كوليدج بارك في ولاية ميريلاند الأمريكية. ومن الصعب على القارئ حقاً أن يصل إلى هذه الوثائق لأنه قد تم الإفراج عنها في الفترة الممتدة بين 1997 وكانون الثاني/ يناير 2003 فحسب، بعد خضوعها لقانون السرية وعدم النشر، وعليه فإنها لم تجمع كاملة في مجلدات منشورة. ومن

المؤسف حقاً أنه لم يتم الإفراج عن جميع وثائق السنوات 1970 و1971 و1972 في الموعد المحدد لها، بل قد تم تمديد تصنيفها كوثائق سرية "مغلقة" في بعض الأحوال حتى عام 2013.

كما حصلنا على الوثائق التي تغطي مداولات جامعة الدول العربية التي تمت في عام 1971 من أرشيف الجامعة، وقمنا بترجمتها والاستعانة بها، وإن لم تكن متاحة للعامة. كما استعنا بالمذكرات غير المنشورة للسير دنيس رايت، الذي كان يشغل منصب السفير البريطاني في إيران، والمذكرات المنشورة لأسدالله علم، الذي كان رئيساً للوزراء ثم وزيراً للبلاط في عهد الشاه محمد رضا بهلوي، والذي اشترك في حوار مهم حول هذه القضية في ستينيات القرن العشرين.

وقد أعطينا المادة العلمية المستمدة من المصادر الأساسية أولوية على الكتابات الفرعية. فقد تمكن المؤلف بفضل القراءة المتأنية لهذه المواد من تحديد بعض الأخطاء العرضية في الحقائق، أو سوء تفسير بعض الحقائق التي وردت في الدراسات الأكاديمية والقانونية الفرعية التي استعانت بالمصادر الأساسية نفسها. وعموماً، فإن معظم الدراسات الفرعية لا تركز على قضية الجزر، حيث إن الدراسات التاريخية التقليدية مثل دراسة جيه بي كيلي التي تحمل عنوان **بريطانيا والخليج العربي: 1795 ـ 1880** لا تذكر الجزر إلا ما ندر. وعلاوةً على ذلك، فإن معظم المواد الأساسية قد أفرج عنها في الآونة الأخيرة فحسب، حتى إنه قد لا تكون هناك مصادر فرعية قد استعانت بهذه المواد فعلياً. وعلى سبيل المثال، ثمة دراسة أخرى لجيه بي كيلي عنوانها **الجزيرة العربية والخليج والغرب**، وهي دراسة تتناول الحقبة المعاصرة وتأتي على ذكر الجزر أكثر من دراسته السابقة، وتم نشرها في عام 1980، وعليه فإنها لم تستفد من الوثائق الأحدث عهداً التي أفرج عنها أخيراً. لهذه الأسباب بات من الضروري استخدام مواد المصادر الأساسية.

وعموماً، فإن المصادر الفرعية لها منفعتها في حدّ ذاتها. وعلى سبيل المثال، فإن كتاب بي جيه سلوت الذي يحمل عنوان **عرب الخليج: 1602 ـ 1784** مبني على دراسة متأنية للوثائق البرتغالية والفرنسية والهولندية والبريطانية، وهذا يجعل الكتاب المذكور مرجعاً تاريخياً عاماً قيِّماً فيما يتعلق بالفترة المذكورة. وهناك أيضاً كتاب محمد مرسي عبدالله المعنون **الإمارات العربية المتحدة: التاريخ المعاصر** الذي يعد مرجعاً تاريخياً عاماً مميزاً فيما يخص القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث يستعين المؤلف بطريقة مكثفة بمواد الأرشيف البريطاني. كما استعنا بكتاب نشر لاحقاً تحت عنوان **جزر صغرى، سياسة كبرى: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في الخليج** الذي حرّره هوشانج أمير أحمدي، والذي أفادنا في تقديم الوثائق التاريخية والحجج القانونية كما فهمها الباحثون المتعاطفون مع إيران.

ومن الدراسات القيمة في تقديم المبادئ والحجج القانونية التي تدعم مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيادة على الجزر المحتلة الثلاث دراسة قانونية غير منشورة عنوانها **أحقية الشارقة بجزيرة أبوموسى** والتي قام بإعدادها لحاكم الشارقة في عام 1971 الفريق القانوني الإنجليزي ـ الأمريكي المؤلف من باثيرست وإيلي وتشانس، ودراسة أخرى بعنوان **السيادة الإقليمية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى** والتي أعدتها لحاكم رأس الخيمة في عام 1980 المؤسسة القانونية الأمريكية فنسون وإلكينز. وقد أشرنا إلى هاتين الدراستين في القسم الثاني من الكتاب لما فيه منفعة للقراء الذين لن يتمكنوا من الوصول إليهما.

وقد وجدنا كتابات أكثر تفصيلاً فيما يتعلق بتناول التطورات المعاصرة في الخليج العربي، بما في ذلك التأثيرات السياسية والأهمية الاستراتيجية لهذا النزاع وأهمية تسويته. وهنا سيجد القارئ إحالات ومراجع كثيرة في الهوامش.

وإضافة إلى المصادر والمراجع المطبوعة، فقد أجرينا مقابلات مكثفة، في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مع مسؤولين حاليين

وسابقين من وزارة الخارجية الإماراتية ووزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيَّتين ووزارة الخارجية البريطانية. وأجرينا أيضاً عدة مقابلات مع مسؤولين إيرانيين في مدينتي نيويورك وطهران. كما خصّص لنا باحثون ومحامون ومديرون تنفيذيون في شركات نفطية وآخرون ملمّون شخصياً بالتاريخ الحديث للجزر جزءاً من وقتهم لتبيين الحقائق وتقديم الإيضاحات الضرورية للأحداث المهمة. وقد أشرنا إلى هذه المقابلات كمراجع أساسية في الفصول الأخيرة من الكتاب.

وقد أولينا عناية خاصة لقضية ضبط أهم الأسماء والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب، حيث إن الوثائق التاريخية والمراسلات التي أشرنا إليها سابقاً معدة باللغة الإنجليزية لذا فإنها تكتب الأسماء والمصطلحات الخاصة بمنطقة الخليج العربي بطرق مختلفة، ولاسيما أسماء جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقد لا يشكل ذلك مشكلة ذات أهمية فيما يتعلق بكتابة اسم جزيرة أبوموسى، حيث إنها الجزيرة الوحيدة التي تحمل هذا الاسم، ومن السهل أن نميز هذه الجزيرة إذا ما كتبت Bu Musa. غير أن هذه المشكلة تبدو أكثر جدية عند الحديث عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى the Tunbs، لأننا هنا بصدد الحديث عن جزيرتين؛ إذ نجد أن بعض المحفوظات والمراسلات الإنجليزية قد أوردت اسم Tanb أو Tomb وذلك للإشارة إلى إحدى الجزيرتين أو كلتيهما، وقد يرد الاسم Tanbs أو Tombs للإشارة إلى إحدى الجزيرتين أو كلتيهما أيضاً. وفي حالة كهذه تعيّن علينا أن نمحص السياق بدقة للتحقق إذا ما كان الحديث هنا عن إحدى الجزيرتين أو كلتيهما. وفي معظم الأحيان، فإن الأحداث التاريخية قيد المناقشة قد جرت على الجزيرة الأكبر حجماً، وهي طنب الكبرى. وأحياناً تشير هذه المحفوظات والمراسلات إلى طنب الكبرى باسم "Tanb Kubra"، في حين تستخدم أسماء مثل "Tanb Sughra" أو "Nabiyu Tunb" أو "Nabgau" للإشارة إلى طنب الصغرى.

علاوةً على ذلك، ولأن "فارس" قد تغيَّر اسمها إلى إيران في عام 1935، فإن اسم "فارس" يستخدم للإشارة إلى مرحلة ما قبل عام 1935، في حين يستخدم اسم "إيران" للإشارة إلى مرحلة ما بعد عام 1935. وهذا يتفق مع المصطلحات المستخدمة في الوثائق الرسمية وبعض الدراسات الفرعية. ولكن علينا أن نشير هنا إلى أن "فارس" اسم هلّيني، وأن بعض الباحثين الإيرانيين يفضلون استخدام اسم "إيران" ليشمل الفترة التي تسبق عام 1935 والتي تليه. وتستخدم هذه الدراسة المسميات كما كانت تاريخياً، فيما استخدمنا المسمى " فارس/ إيران " في السياقات التي تحتمل أكثر من تفسير.

السجل التاريخي

نستهل هذا الكتاب بقسم تاريخي يغطي الحقبة الإسلامية، والمرحلة المبكرة من الحركة الاستعمارية الأوربية، ومطالبات عائلة القواسم العربية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، و"الحماية" البريطانية للإمارات المتصالحة الواقعة على الساحل العربي من جنوب الخليج العربي وظهور المطالبات الإيرانية بالجزر، وانسحاب بريطانيا من الخليج واحتلال إيران للجزر الثلاث. كما نقدّم مناقشة أولية حول تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة وسعيها إلى تسوية قانونية لقضية الجزر خلال الأعوام الأولى لقيامها، وفي أثناء الثورة الإيرانية والحروب التي شهدتها منطقة الخليج العربي، وفي الفترة التي راحت إيران تؤكد فيها سيادتها على الجزر وسعت إلى نشر قدراتها العسكرية فيها، وخلال فترة التعاون العسكري الأمريكي المتزايد مع دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتحذيرات الأمريكية لإيران، وقد تطرقنا إلى هذه القضايا بشكل مفصل في الفصول اللاحقة.

وإلى ما قبل بداية الحقبة الإسلامية في القرن السابع للميلاد ولغاية الحقبة الاستعمارية الأوربية، بدءاً من عام 1500، كان العرب هم السكان المهيمنين على سواحل الخليج

وجزره، فيما هيمنت السفن العربية والبحارة العرب على التجارة في الخليج. وكانت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى جزءاً من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت مركزاً تجارياً مزدهراً من بداية القرن الرابع عشر وحتى بداية القرن السابع عشر.[1] وبعد سقوط هذه المملكة في عام 1622، بقيت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ملكاً للعرب ويستخدمها العرب.

ومع بداية القرن الثامن عشر وحتى منتصفه، كانت قبيلة القواسم العربية، والتي يحكم شيوخها اليوم إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، والقبائل العربية الموالية لهذه القبيلة أو التابعة لها هي التي تسيطر على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وتستخدمها. ومع حلول عام 1720، أسس القواسم حكمهم في رأس الخيمة، وبنوا أسطولاً من القوارب أصبحوا بفضلها قوة بحرية رئيسية في الخليج، بل وبدؤوا في تطوير علاقات تجارية مع الموانئ الأخرى في الخليج وما وراءه. وسرعان ما هاجر بعض القواسم من رأس الخيمة من الساحل الجنوبي للخليج إلى لنجة على الساحل الشمالي.

وأسس القواسم في لنجة دولة مستقلة عن الحكومة الفارسية المركزية الضعيفة، وظلت خاضعة لحاكم القبيلة في رأس الخيمة على الساحل العربي.[2] وخلال هذه الفترة، قطن قواسم الساحلَين الجزر على أسس موسمية. وكانت الجزر مصدراً للمياه العذبة وملجأ من الأحوال الجوية الصعبة في كافة المواسم. كما اعتاد شيوخ القواسم إرسال خيولهم وقطعانهم لترعى في الجزر خلال فصل الربيع، فيما اعتادت قوارب القواسم التردد على الجزر خلال موسم الغوص على اللؤلؤ في الصيف، كما اعتاد صيادو القواسم العيش على الجزر خلال موسم صيد السمك في الشتاء.[3]

وبعد أن اتهمت بريطانيا القواسم بالقرصنة، ودمّرت معظم أسطول القواسم وجعلت من نفسها القوة البحرية والتجارية المهيمنة في الخليج، أضحت العلاقات الوثيقة

بين قواسم الساحلين أكثر صعوبة من ذي قبل. ونشبت خلافات بين قواسم الساحل العربي وقواسم الساحل الفارسي بشأن استخدام هذه الجزر. ومن أجل تسوية هذه الخلافات، قسمت فروع القبيلة المختلفة الجزر بحيث يحق لكل فرع من القبيلة أن يستخدم جزره بطريقة حصرية. وبحلول عام 1835، تم التوصل إلى اتفاقية تنصّ على أن تكون جزيرة صِرَيّ تحت حكم قواسم لنجة في حين تكون جزر أبوموسى وطنب الكبرى وصير بونعير تحت حكم قواسم رأس الخيمة والشارقة.[4]

وترد أول مطالبة معروفة مكتوبة بملكية القواسم لهذه الجزر إلى رسالة رسمية تعود إلى كانون الأول/ ديسمبر 1864 موجَّهة من الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، حاكم قواسم رأس الخيمة والشارقة، إلى المقيم البريطاني الكولونيل بيلي Pelly. وقد بينت الرسالة المذكورة أن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وصير بونعير كانت محكومة من قبل «أجداد» الشيخ سلطان بن صقر وأنها ستبقى تحت حكم الشيخ.[5] ويُستنتج من الإشارة في الرسالة إلى الـ «أجداد» أن هذه الجزر تخضع لحكم القواسم منذ القرن الثامن عشر، إن لم يكن قبل ذلك.

وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، ورغم رسالة الشيخ سلطان تلك، فإن المسؤولين البريطانيين، مضلَّلين من قبل الوكيل المحلي في الشارقة، كانوا غير متأكدين بشأن ملكية الجزر، وتحديداً إن كان قواسم الساحل العربي أم قواسم لنجة هم أصحاب المطالبة الأقوى بجزيرة طنب الكبرى. ولكن خلال الفترة 1881 ـ 1882، وفي مراسلات ومحادثات بين مسؤولين بريطانيين وشيخ رأس الخيمة حميد بن عبدالله القاسمي، قدّم الشيخ حميد رسالتين من شيخين قاسميين متتابعين من لنجة تمت كتابتهما في سبعينيات القرن التاسع عشر، يقرَّان فيهما أن طنب الكبرى تنتمي إلى قواسم الساحل العربي. وفي عام 1884، كتب الشيخ يوسف حاكم لنجة الرسالة الثالثة والتي يقر بها أن طنب الكبرى تنتمي إلى قواسم الساحل العربي. ولكن، في حين بدأ المسؤولون البريطانيون في الخليج يعلمون

بشأن هذه الوثائق ومن ثم يفهمون حقيقة ملكية الجزر، ظلت الوزارات البريطانية الأخرى تملك وجهة نظر غير دقيقة بأن طنب الكبرى تتبع قواسم لنجة.[6]

وفي عام 1887 استولت فارس على لنجة وأنهت حكم القواسم لها. كما استولت فارس على صِرَيّ أيضاً وطالبت بجزيرة طنب الكبرى وذلك بحجة أن صِرَيّ وطنب الكبرى تابعتان للنجة، على اعتبار أن قواسم لنجة كانوا تابعين لفارس خلال الأعوام العشرة الماضية. وقد احتج قواسم الساحل العربي وطلبوا مساعدة من بريطانيا. وكان رأي البريطانيين أن صِرَيّ وطنب الكبرى كانتا تحت حكم قواسم لنجة، ولكن بصفتهم شيوخاً من القواسم، وليس بصفتهم مسؤولين تابعين لفارس. ولكن، في حين كان موقف البريطانيين بشأن جزيرة طنب الكبرى صارماً، فقد كانوا أكثر اهتماماً بإجراء مناقشات مع الشاه بشأن الحدود الأفغانية ـ الفارسية، مما جعلهم يقبلون بضم فارس لصِرَيّ.[7]

وقد تحدّت فارس سيادة القواسم على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في آذار/ مارس 1904 عندما نزل مسؤولو الجمارك الفرس على جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى وأزاحوا أعلام القواسم من الجزيرتين ووضعوا محلها أعلامهم، ثم تركوا حرساً في الجزيرتين. واحتج حاكم الشارقة على ما حدث وسرعان ما وجد دعماً من بريطانيا العظمى، والتي سبق أن ألحت على حكام الإمارات المتصالحة وأقنعتهم بتوقيع "اتفاقيات حصرية" أو "معاهدات حماية" مع بريطانيا في عام 1892. واقترح نائب الملكة في الهند أن يتم إرسال سفينة حربية لإنزال الأعلام الفارسية وطرد الحرس الفرس. غير أن وزارة الخارجية البريطانية فضلت منهجاً سياسياً في حل هذه المشكلة، وتمكنت في نهاية الأمر من إقناع فارس بإزالة أعلامها وإخراج حرسها من الجزيرتين. غير أن فارس أكدت حقها في مناقشة مطالبتها مع بريطانيا، مطالبة بألا ترفرف أعلام القواسم على الجزيرتين إلى حين تسوية هذه القضية، وهو الطلب الذي رفضته بريطانيا. وخلال أيام معدودة، عادت ورفرفت أعلام القواسم على الجزر. وحين طلبت بريطانيا من فارس أن تقدّم دليلاً لدعم مطالباتها بالجزر، فشلت فارس في تقديم أي دليل.[8]

وفي عام 1923، وبعد أن تولى رضا شاه بهلوي السلطة على فارس، احتجت فارس على منح شيخ الشارقة امتياز استكشاف الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى وأكدت مطالبتها بجزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى. وظلت الأمور على هذه الوتيرة في الأعوام القليلة اللاحقة، حيث رفضت بريطانيا كل المطالبات الفارسية. وخلال المفاوضات الخاصة بالمعاهـدة العامة الإنجليزيـة ـ الفارسيـة والتي جـرت خلال الفترة 1929 ـ 1935 كانت الجزر موضوع خلاف بين الطرفين. وحين رفض البريطانيون أن يتنازلوا عن هذا الموقف، اقترحت فارس شراء طنب الكبرى، وهو العرض الذي رفضه حاكم رأس الخيمة. ثم اقترحت فارس لاحقاً أن تستأجر جزيرة طنب الكبرى. وفي أيار/ مايو 1935 انهارت المفاوضات الإنجليزية ـ الفارسية لإبرام معاهدة، وكان مرد ذلك في معظمه إلى المطالبات الفارسية بالجزر ورفض بريطانيا الاعتراف بذلك.[9]

وفي العقدين التاليين للحرب العالمية الثانية، طالبت إيران مراراً وتكراراً بالجزر، وكان ذلك يحدث في العادة بعد أن يمنح حاكم رأس الخيمة أو حاكم الشارقة حقوق الامتياز لاستكشاف الأوكسيد الأحمر أو النفط في الجزر، أو خلال المفاوضات مع بريطانيا حول الحدود البحرية في الخليج. وفي عام 1968، عندما أعلنت بريطانيا عن نيتها للانسحاب من الخليج، صمّم شاه إيران محمد رضا بهلوي، وهو ابن رضا شاه بهلوي وخليفته، على أن يضع يده على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[10] وتحت وطأة التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر بالقوة، خضعت إمارة الشارقة للظروف السائدة في حينه ووقعت مذكرة تفاهم بشأن جزيرة أبوموسى مع إيران بالإكراه في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971.

وفي مذكرة التفاهم المذكورة، لم تتنازل الشارقة أو إيران عن مطالبتهما بالسيادة على جزيرة أبوموسى كما لم تعترف أي منهما بسيادة الأخرى على الجزيرة. وفي حين سمح للقوات الإيرانية بالنزول سلمياً على الجزيرة والسيطرة على النصف الشمالي من الجزيرة، مارست الشارقة سيادة كاملة على بقية الجزيرة. ولم تطالب إيران بجزيرة أبوموسى بالقوة

نفسها التي طالبت بها بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، غير أنها توصلت إلى مذكرة تفاهم بشأنها مع الشارقة، ويعود سبب توقيع الشارقة على المذكرة إلى إدراكها أن الجزيرة ومواردها النفطية ستؤخذ بالقوة ما لم تقبل بهذه التسوية، ولاسيما أن المطالبات والتهديدات الإيرانية كانت حقيقية. وفي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 وبعد أن رفضت رأس الخيمة المطالبة الإيرانية بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ورفضت عروضاً إيرانية بالتعويض من خلال وسطاء بريطانيين، احتلت إيران الجزيرتين بالقوة.[11]

وفي غضون ذلك، تم الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971. ونصّ دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادة الدولة على كافة الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، بما في ذلك الشارقة ورأس الخيمة. ومنذ ذلك التاريخ، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة مراراً وتكراراً حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف مع إيران بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، عندما نظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في القضية، أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر واحتج على احتلال إيران لها. وفي الأعوام التالية، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة.[12] كما سعت إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ولقيت دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر، دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء.

وقد أظهرت الحرب العراقية ـ الإيرانية التي استمرت طوال الفترة 1980 ـ 1988 الطرق التي قد تستغل فيها إيران الجزر وما يشكله ذلك من تحد لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فخلال الحرب وبعدها، استخدمت إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كقواعد لقواتها المسلحة، بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني. وخلال "حرب الناقلات" تحديداً، والتي استمرت خلال الفترة 1986 ـ 1988، شنت إيران انطلاقاً من الجزر هجمات باستخدام القوارب الصغيرة والمروحيات ضد ناقلات النفط في الخليج وضد المنشآت النفطية البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.[13]

ومنذ عام 1992، استأنفت إيران انتهاكاتها – التي مارستها في أثناء الحرب – لمذكرة التفاهم وتعديها على النصف الخاص بالشارقة من جزيرة أبوموسى. ففي آب/ أغسطس 1992، رفضت إيران دخول 104 من سكان جزيرة أبوموسى، بما في ذلك مواطنون من دولة الإمارات العربية المتحدة والحاكم الذي عينته الشارقة على الجزيرة. وأجبرت إيران السفينة التي كانت تحمل الركاب على العودة إلى الشارقة بل وهدّدت بإغراق السفينة إذا ما رفضت الرحيل.[14] وفي ظل مثل هذه الظروف العدائية، عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران أول جولة من المفاوضات الثنائية بشأن الجزر في أبوظبي في أيلول/ سبتمبر 1992. وفي حين سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك تسوية وضع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، رفضت إيران أية مناقشة حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وعليه لم ينجح الاجتماع في تسوية أي شيء.[15] وفي عام 1995 عقدت جلسة محادثات ثانية غير أنها لم تحقّق أي تقدم.

وعليه، مازال موقف إيران من الجزر يشكّل مصدر قلق بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. بل إن حقيقة أن إيران قد طوّرت قدراتها العسكرية على الجزر إلى نطاق كبير خلال تسعينيات القرن العشرين إنما يعني أن قضية الجزر أضحت تثير قلقاً عالمياً واسعاً. ومازال الأمر على ما هو عليه حيث لم يتم التوصل إلى تسوية مُرضية بشأن قضية الجزر حتى تاريخ الانتهاء من تأليف هذا الكتاب في عام 2004.

الجدل القانوني والبعد الاستراتيجي

بعد المناقشة التاريخية، يناقش الكتاب في القسم الثاني قضية الجزر من منظورين قانوني واستراتيجي. فبالنسبة إلى المنظور الأول يتناول هذا القسم مسألة الملكية الشرعية للجزر، فيسعى إلى تقويم المبادئ والحجج والأدلة القانونية التي تدعم الأحقية التاريخية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالجزر، وتفنيد الادعاءات الإيرانية المبنية على الانتهاكات الإيرانية للقانون الدولي، وتبيين بطلان مذكرة التفاهم المبرمة حول جزيرة أبوموسى، بالإضافة إلى توضيح نقاط الضعف في الحجج الإيرانية. ويقدم القسم أيضاً مراجعة للطرق المقبولة لتسوية النزاعات في القانون الدولي.

وتبدو الحقائق التاريخية واضحة بشأن حقيقة أن قواسم الشارقة ورأس الخيمة قد امتلكوا ومارسوا سلطاتهم على الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر على أقل تقدير. وهذا يمكّنهم ودولة الإمارات العربية المتحدة من المطالبة بأحقية ملكية الجزر بناء على المبدأ القانوني المسمى حق التقادم أو الحق القائم على الحيازة المتواصلة والسلمية.[16] كما تظهر الحقائق التاريخية أن العلاقة بين الحكومة الفارسية وحكام القواسم في لنجة لا تقيم أي أساس لمطالبة إيرانية بجزر طنب الكبرى أو طنب الصغرى أو أبوموسى. حيث لم يملك حكام لنجة جزيرة أبوموسى التي كانت تابعة لحكام الشارقة. وفضلاً عن ذلك، فإن حكام لنجة، وإن كانوا قد استخدموا جزيرة طنب الكبرى، فإنهم طالما اعترفوا بحاكم رأس الخيمة بصفته مالكاً شرعياً للجزيرة.

ولم تبدأ إيران بتأكيد مطالبتها بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلا في أواخر القرن التاسع عشر، وبجزيرة أبوموسى في أوائل القرن العشرين. وفضلاً عن ذلك، فإن مطالباتها كانت متقطعة وفاترة، وهذا ما رأيناه في عدم استجابتها للطلبات البريطانية لتقديم الأدلة التي تدعم المطالبات الفارسية في عام 1904. وقد ظهرت معظم المطالبات

الإيرانية بعد تسلم الشاه رضا بهلوي الحكم. وقد انهارت مفاوضات المعاهدة الإنجليزية ـ الفارسية التي جرت خلال الفترة 1929 ـ 1935 بسبب قضية الجزر. وعموماً، يمكننا أن نلاحظ أن إيران قد أكدت أساساً مطالبتها بجزيرة طنب الكبرى، فيما اعتبرت أن مطالبتها بجزيرة أبوموسى أضعف حالاً.

وكما قال الفريق القانوني باثيرست وإيلي وتشانس، فإن في وسع دولة الإمارات العربية المتحدة أن تطالب بسيادتها على جزيرة أبوموسى على أساس مبدأ الترسيخ التاريخي لحق الملكية. ويقول الفريق في هذا الصدد: «إن أهم عنصر من عناصر الترسيخ التاريخي للحق هو الملكية السلمية والمتواصلة؛ فليس هناك من شك في أن ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى كانت سلمية...كما أنه ليس هناك من شك في أن ملكية الشارقة كانت متواصلة، باستثناء الزيارات الإيرانية الخاطفة المشار إليها سابقاً».[17] كما يدعم المبدأ نفسه مطالبة رأس الخيمة بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، حيث كانت ملكيتها للجزيرتين سلمية ومتواصلة. كما أن مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة مدعومة قانونياً بأدلة قانونية كثيرة تشير إلى الإقرار والقبول. وقد أعلنت بريطانيا مراراً وتكراراً اعترافها بملكية قواسم الشارقة ورأس الخيمة للجزر. كما مرت فترة طويلة من قبول إيران بالوضع القائم.

وفي غضون ذلك، يشكل احتلال إيران بالقوة لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى انتهاكاً للمبدأ القانوني الذي ساد في القرن العشرين، والذي يدعو الدول إلى تجنب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها للاستيلاء على أراض معينة. ويتضمن ذلك انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة، خصوصاً المادتين الأولى والثانية اللتين تلزمان الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بتسوية منازعاتهم بالوسائل السلمية وأن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة. كما تعد الأفعال الإيرانية أيضاً انتهاكاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة التي تطالب

الدول باستخدام نطاق واسع من العمليات السلمية أو اللجوء إلى المنظمات لحل نزاعاتها.[18]

وفضلاً عن ذلك، فإن مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى باطلة لأن الشارقة وقعت المذكرة المذكورة بالإكراه الذي تحقق بسبب التهديد باستخدام القوة. وهذا يبطل مذكرة التفاهم باعتبارها مناقضة للقانون الدولي المعاصر الذي يمنع التهديد باستخدام القوة أو استخدامها. وفي حقيقة الأمر، فإن المادة 52 من اتفاقية فيينا لسنة 1969 حول قانون المعاهدات تنص على أن «المعاهدة تصبح باطلة إذا ما كان إبرامها قد تم تحت التهديد باستخدام القوة أو استعمالها وبما يتناقض مع مبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة».[19]

وتبني إيران مطالباتها على احتلالها للجزر في القرن السابع للميلاد، أي قبل الفتوحات الإسلامية، وفي فترات متقطعة فيما يلي ذلك، رغم أنها لم تقدّم أدلة على ذلك. وعلينا أن نشير هنا إلى أن فترات الاحتلال القصيرة لا تشكل قاعدة قانونية للملكية. كما تدعي إيران ملكية الجزر بناء على القرب الجغرافي أو التجاور، غير أن ذلك لا يعد قاعدة قانونية كافية أو صحيحة للمطالبة، فضلاً عن حقيقة أن الجزر لم تكن يوماً ضمن المياه الإقليمية الإيرانية.

كما تدعي إيران أيضاً بأن الجزر قد حكمها قواسم لنجة الذين كانوا يعدون مسؤولين لدى فارس، وأن سكان لنجة وصِرَيّ وطنب الكبرى قد دفعوا ضرائب لفارس في الفترة 1878 ـ 1887. وفي حقيقة الأمر، فإن أبوموسى وطنب الكبرى لم تحكما من قبل قواسم لنجة، الذين كانوا ذوي تبعية فارسية فحسب ولاحقاً مسؤولين لدى فارس لمدة عشرة أعوام تقريباً، وذلك في الفترة 1878 ـ 1887. وعلاوةً على ذلك، فإن فارس لم تقدّم أي دليل على الضرائب التي دفعتها طنب الكبرى حينما احتج البريطانيون على الاحتلال

الفارسي للنجة وصِرَيّ وعلى الادعاءات الإيرانية بملكية صِرَيّ وطنب الكبرى. وعندما طردت فارس القواسم من لنجة في عام 1887، لم تكن فارس تسيطر على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، بل على العكس من ذلك، فقد كانت تحت سيطرة القواسم. وهناك أدلة موثقة على أن شيوخ قواسم لنجة قد اعترفوا خلال هذه الفترة بأن طنب الكبرى مملوكة لقواسم الساحل العربي.[20]

وأخيراً، تدعي إيران ملكيتها للجزر بناء على خريطة عسكرية بريطانية تعود إلى عام 1886 قدمتها وزارة الخارجية البريطانية إلى شاه إيران في عام 1888. وقد أظهرت الخريطة المذكورة، عن طريق الخطأ، الجزر بنفس لون الساحل الفارسي. إن القانون الدولي لا يعطي قيمة عظيمة للخرائط كأدلة، بما في ذلك الخرائط الرسمية، خاصةً إذا كانت هناك أدلة أخرى تخالفها أو تعارضها بشكل واضح، وهذا هو واقع الحال هنا. وهنالك أدلة كثيرة، بما في ذلك وجود عدد هائل من الخرائط الموضوعة قبل الخريطة المذكورة وبعدها، تظهر تبعية الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الحقيقة، اعترفت بريطانيا صراحةً بملكية القواسم لهذه الجزر، قبل هذه الخريطة وبعدها، وذلك في مراسلات لها مع الشارقة ورأس الخيمة وفارس/ إيران.

هذا ويقدم القانون الدولي طرقاً عديدة لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بين الدول. فهناك السبل الدبلوماسية، مثل المفاوضات والمساعي الحميدة والتوسط ومحاولة التوفيق بين الأطراف المعنية، وكلها فشلت حتى الآن في هذه القضية. وتتضمن هذه السبل أيضاً المفاوضات المباشرة التي تمت في عام 1992، والوساطة التي قامت بها دولة الكويت ودولة قطر والمملكة العربية السعودية في أعوام متفرقة. وهناك الوسائل السياسية، مثل اللجوء إلى المنظمات الدولية والإقليمية، وكلها لم تحقّق شيئاً في هذه القضية. ورغم أن المنظمات الإقليمية قد عبّرت بشكل منتظم عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة، فقد رفضت إيران مراراً

وتكراراً البيانات الصادرة عن مثل هذه المنظمات. وهناك أيضاً السبل القانونية، مثل إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي، وهذا ما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد اقترحته، ولكن الاقتراح لقي رفضاً إيرانياً. ورغم كل ما مضى، فمن المهم أن يتوصل الطرفان إلى تسوية سلمية لهذا الصراع، وهذا ما سنبينه في نقاشنا لاحقاً في هذا الكتاب.

ثم ينتقل هذا القسم إلى طرح المنظور الاستراتيجي لقضية الجزر، فيناقش الأسباب التي تدفع إيران إلى الاحتفاظ بالجزر الثلاث؛ إذ يُظهر من خلال نظرة معمقة كيف أن الأفعال والسياسات الإيرانية إنما تهددان أمن دولة الإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص واستقرار منطقة الخليج على وجه العموم. ويسلّط القسم الضوء على الشكاوى والأفعال والمطالبات والتهديدات الإيرانية، والمشتريات والقدرات العسكرية الإيرانية، والآراء المختلفة حول النوايا الإيرانية، ووجهات النظر الإقليمية التي تشير إلى أن احتلال إيران للجزر الثلاث إنما ينذر بزعزعة استقرار المنطقة ودخولها في حالة من الصراع، وأخيراً سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة في معالجة هذه المشكلة.

هذا وقد حذّر بعض المحللين، في سياق تقييمهم لاحتمالات اندلاع صراع في منطقة الخليج، من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد تتجاهل الحسابات "العقلانية" لمحصلة أفعالها، وعليه لن تكون طرق الردع التقليدية فعالة في مجابهة التهديدات الإيرانية المحتملة.[21] ويختلف المسؤولون الإماراتيون والبريطانيون والأمريكيون في أغلبهم مع وجهة النظر هذه؛ إذ يرون أن إيران عقلانية ولن تشعل حرباً شاملة، لذا فإنها لن تشن هجوماً مفتوحاً ومكشوفاً ضد دولة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو تسد مضيق هرمز، ولكنها قد تتخذ إجراءات انتقائية خلال الأعمال الحربية، ومن المرجح أن تكون تلك الإجراءات انتقامية ومتناسبة. إن ما يمكن أن تقوم به إيران هو أن تدخل صراعاً

محدوداً مثل القيام باعتداء غير مكشوف ومن الصعب إثباته، من شأنه أن يدمّر خصومها دون أن تثير ردة فعل رئيسية. ومع ذلك فإن إيران قد تلجأ إلى أفعال غير تقليدية، وأعمال إرهابية، بل ربما تلجأ إلى أسلحة الدمار الشامل كخيار أخير إذا ما خسرت صراعاً تقليدياً ضد قوة تفوقها.[22]

ورغم أنه ليس ممكناً أن نتنبأ بكل السيناريوهات المختلفة التي قد تؤدي إلى نشوب صراع عسكري في منطقة الخليج، فإنه من المهم جداً أن نفهم مصادر الاستياء والقدرات والنوايا الإيرانية التي قد تكون عوامل مؤدية إلى اندلاع صراع في الخليج حول الجزر. ومن بين هذه الاعتبارات علينا أن نشير إلى الاستياء الإيراني من دعم الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية للعراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية، وكذلك قرار دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالسماح للقوات الأمريكية بأن تكون طرفاً في التوازن الإقليمي، والعلاقات الأمنية الثنائية بين دول المجلس والقوى الغربية، حيث تنظر إيران إلى ما كل ما سبق على أنه يصب في خانة الجهود الرامية إلى حرمانها من طموحاتها للاضطلاع بدور الهيمنة في الخليج. كما تلقي إيران باللائمة على الولايات المتحدة بدعوى أنها أثارت النزاع حول الجزر. وقد حذّرت إيران منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية من نشوب نزاع دموي إذا ما حدثت أي محاولة لاستعادة الجزر.[23] ولكل ما سبق أهميته في ضوء التطورات التي حدثت عام 2002 (وصف إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن لإيران بأنها من دول "محور الشر") وعام 2003 (إطاحة قوات التحالف نظام صدام حسين في العراق).

لقد شرعت إيران في أعقاب حربها مع العراق، في تنفيذ برنامج ضخم لإعادة تسليح نفسها.[24] وأوضح معظم المسؤولين الإماراتيين والبريطانيين والأمريكيين أن القدرات والنوايا الإيرانية منذ تسعينيات القرن المنصرم قد شملت استخدام الجزر منطلقاً للدفاع

البحري والجوي عن خطوط الملاحة البحرية التي تمر عبرها معظم صادراتها النفطية، وكذلك للدفاع عن حقولها النفطية البحرية والساحلية. كما أشار هؤلاء إلى أن إيران قد ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث إنها قد استخدمت الجزر لشن هجمات ضد حركة الملاحة التجارية الدولية في الخليج، وخاصة في الفترة 1986 ـ 1988.[25]

وفضلاً عن ذلك، فإن إيران لديها القدرات الممكنة وربما النوايا لاستخدام الجزر بطريقة أكثر مباشرة. وقد يتضمن ذلك نشر قوات تصل في حجمها إلى كتيبة على امتداد الخليج لدعم انتفاضة شعبية أو محاولة انقلابية في إحدى دول الخليج العربية، أو في مهاجمة واستيلاء على جزر أو منشآت نفطية بحرية أو ساحلية. كما في وسع إيران أن تستخدم الجزر في عمليات خفية لنشر قوات غير تقليدية عبر الخليج، وفي إمداد حركات متطرفة عبر الخليج بالأسلحة، وفي احتلال جزر غير محمية، وفي تخريب العمليات النفطية البحرية والبرية والموانئ والسفن ومحطات تحلية المياه والمنشآت الكهربائية.[26] ويشير محللون آخرون إلى أن إيران إنما تريد الجزر ومياهاً إقليمية بطول 12 ميلاً من حولها من أجل أن تطالب بحقها في حقول نفط وغاز بحرية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وهناك من يدعمون التأكيد القائل إن احتلال الجزر إنما هو جزء من استراتيجية عامة لإكراه دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستثمار في قطاع الغاز والنفط في إيران لتخفيف القيود على الحصة الإنتاجية الإيرانية من النفط.[27]

ومنذ المناقشات التي دارت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1971 فقد عبرت الدول العربية عن رأيها في أن الاحتلال الإيراني للجزر إنما يهدد أمن منطقة الخليج برمتها. وربما تحققت هذه المخاوف بالفعل عندما استخدمت إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في شن هجمات كرّ وفرّ ضد الملاحة الدولية في الفترة 1986 ـ 1988. ومنذ تلك اللحظة تحديداً، اتخذت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفاً حازماً معتبرة أن احتلال إيران للجزر الثلاث وتحصينها لها،

والتمرينات البحرية الإيرانية على الجزر وحولها، إنما تشكل تهديداً لاستقرار دولة الإمارات العربية المتحدة بل والخليج والشرق الأوسط في عمومه.

وفي وجه مثل هذه التهديدات المحتملة، تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة تدابير دبلوماسية وقانونية للتوصل إلى تسوية لنزاعها بشأن الجزر مع جارتها الأكثر قوة. ولا تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة القوة خياراً مطروحاً، وتتطلع إلى أن تؤتي سياسة التعايش السلمي مع إيران ثمارها في نهاية المطاف. ومن المؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى تطوير استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى لتكون رادعاً من شن أي عدوان على دولة الإمارات العربية المتحدة أو إرهابها. ومن ناحية أخرى، فإن مسؤولي دولة الإمارات العربية المتحدة يشيرون إلى أنهم لا يسعون إلى مواجهة مع إيران، وأنهم يفضلون مفاوضات ثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل هذا النزاع.[28]

التأثيرات السياسية لاحتلال إيران للجزر

أما القسم الثالث من الكتاب فيستكشف الآثار المترتبة على احتلال الجزر من قبل إيران، في عهد الشاه وفي عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول العربية، علاوةً على جامعة الدول العربية. ويناقش هذا القسم أيضاً كيف أن العدوان الإيراني يعد عقبة رئيسية أمام ترسيخ دعائم السلم والتعاون والاستقرار في المنطقة، كما أنه يمثّل عقبة في طريق تبني سياسة بنّاءة قائمة على الحوار والتفاوض. ويبرز هذا القسم الخسائر التي تمنى بها إيران والتكلفة التي تتحملها نتيجة لسياستها.

لقد أثار احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ونزول قواتها على جزيرة أبوموسى في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 موجة من التنديدات والاحتجاجات في

أرجاء العالم العربي كافة. وقد قدّم العراق والجزائر وليبيا وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (أو اليمن الجنوبي) شكوى إلى مجلس الأمن في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1971. وقد ندّدت جميع هذه الدول بالسلوك الإيراني خلال مداولات مجلس الأمن التي عقدت في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، غير أن المجلس لم يتخذ أي إجراء في هذا الصدد.[29] وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 1971، عندما أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في جامعة الدول العربية، عقدت الجامعة جلسة طارئة لمناقشة احتلال الجزر. وبسبب مخاوف الدول العربية المحافظة والمعتدلة، فقد أصدرت جامعة الدول العربية قراراً معتدلاً يدعو فيه الأمين العام للجامعة إلى تولي الأمر. وفي نهاية المطاف، قالت خمس عشرة دولة عربية في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة في 18 تموز/ يوليو 1972 إن «جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى عربية وتعد جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة والوطن العربي».[30]

هذا وقد ترتب على السلوك الإيراني تبعات غير مباشرة. وعلى سبيل المثال، في حين أن اهتمام شاه إيران بإقامة "حلف في الخليج" لتوطيد التعاون الأمني لم يلق حماساً على الإطلاق من قبل جيران إيران في الخليج، فإن احتلالها للجزر قد قلل من احتمالية إقامة مثل هذا الحلف.[31] أما في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإن مواصلة إيران لانتهاكاتها لمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى، وتحصين دفاعاتها في الجزر الثلاث، ورفضها للطرق السلمية لتسوية وضع الجزر قد أدى إلى حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن الدول العربية، علاوةً على معارضة لإيران. وقد برزت هذه المعارضة في عدد كبير من البيانات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، والتي عبّرت عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة ووصفت احتلال الجزر بأنه انتهاك لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة. وكانت الرسالة التي تم تأكيدها مراراً وتكراراً أن إيران لا يمكنها أن تطوّر

علاقاتها مع الدول العربية ما لم تنه النزاع بشأن هذه الجزر.[32] وقد سبب دفء العلاقات السعودية ـ الإيرانية في عام 1999 قلقاً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة من أن إيران قد لا تحسّ بالحاجة إلى تسوية قضية الجزر، غير أن المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى قد تعهدت بمواصلة الضغط على إيران بشأن هذه القضية، وأن تبقي علاقاتها مع طهران ضمن حدود معينة.

وعلى وجه العموم، فإن سلوك إيران فيما يتعلق بقضية الجزر قد أضرّ بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن المؤكد أن أي احتمالية لضمها إلى منظومة أمنية خليجية أو لتخفيف العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية قد تضاءلت. كما حرمت إيران نفسها من المساعدات المالية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تمكّنها من إعادة بناء اقتصادها وتنويعه، وخاصة في أعقاب الحرب العراقية ـ الإيرانية. ومن جهة ثانية، فإن احتلال إيران للجزر الثلاث أدى إلى تقريب دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعضها إلى بعض على حساب جارتهم الشمالية. لذا، فإن استراتيجية التقارب التي اتبعت في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي قد قوبلت بحذر وريبة ونزعة شك من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في غياب قرار حول حل النزاع على الجزر.

المجتمع الدولي ونزاع الجزر

يناقش القسم الرابع دور المجتمع الدولي وفاعليته في معالجة قضية الجزر وتسويتها. ويركز هذا القسم بشكل خاص على الدور الذي اضطلعت به بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى دور الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها ولكن بشكل أقل تفصيلاً. ويظهر هذا القسم كيف أن البيانات الدولية العامة والخاصة حول النزاع على الجزر لم تتواءم مع حجم الالتزام الذي طالما تم التعبير عنه إزاء استقرار منطقة الخليج. كما

ينظر هذا القسم في محدّدات استجابات المجتمع الدولي للنزاعات الإقليمية، مقدّماً تقويماً للضمانات الدولية التي يُقصد منها ظاهرياً ضمان وحدة أراضي الدول الصغيرة.

أما بريطانيا، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي والقوة الدولية الرئيسية التي توسطت بين إيران وإماراتي الشارقة ورأس الخيمة، فقد كانت راضية في العموم عن الوضع الذي خلّفته وراءها في منطقة الخليج عقب انسحابها في عام 1971. وكان أكثر ما يهم بريطانيا في أثناء انسحابها من المنطقة مستقبل البحرين وقيام اتحاد يضم الإمارات المتصالحة، ولم تكن مهتمة بمصير جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكانت بريطانيا تعتقد أنه لن يكون في وسعها أن ترحل عن الخليج مادامت هناك مطالبات وتهديدات إيرانية متواصلة للبحرين. لذا، عندما أسقطت إيران مطالبتها بالبحرين في عام 1970، اعتبرت بريطانيا ذلك نجاحاً عظيماً في المنطقة.

وكان التعويض الذي أراده شاه إيران مقابل ما سبق وقبوله لقيام الاتحاد، وهذا ما أوضحه للبريطانيين، هو مرونة بريطانية بشأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكان البريطانيون يعلمون أن الشاه قد يلجأ إلى القوة للاستيلاء على الجزر. وبما أن البريطانيين لم يكونوا مستعدين لاستخدام القوة للدفاع عن الجزر، فقد حثّوا رأس الخيمة والشارقة على التوصل إلى تفاهم مع إيران. وحسب وجهة نظر بعض المسؤولين البريطانيين، فإن ما حدث «لم يمثل سياسة مشرفة جداً، غير أنها سياسة عملية». وفي كل الأحوال، مثلت تلك السياسة تحولاً فعلياً عن سياسة بريطانية امتدت لأكثر من مئة عام قامت على التشديد على – والدفاع عن – حق القواسم في الجزر ضد الادعاءات الفارسية والإيرانية سراً وعلانية. وقد قبلت الشارقة على مضض مذكرة التفاهم التي توسطت بريطانيا بها حول جزيرة أبوموسى. وعندما رفضت رأس الخيمة أن تتخلى عن سيادتها على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل تعويض عنها، أذعنت بريطانيا وقبلت باستيلاء إيران على الجزيرتين.[33]

ورغم قرار مجلس الأمن بعدم الإقدام على أي إجراء في عام 1971، فقد واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة في الأعوام التالية تأكيد سيادتها على الجزر للأمين العام ومجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبعد قيام إيران في عام 1992 بانتهاك مذكرة التفاهم الموقعة بشأن أبوموسى، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة أكثر حزماً. ففي 2 كانون الثاني/ يناير 1994، وبناءً على طلب تقدّمت به دولة الإمارات العربية المتحدة وجامعة الدول العربية إلى الأمم المتحدة، أشار الأمين العام حينها بطرس بطرس غالي إلى أن الأمم المتحدة ستقوم بأي دور ملائم لتسوية النزاع. ولكن، عندما طلب الأمين العام عقد لقاء في إيران بهذا الشأن، قال الإيرانيون إنه شخص غير مرحّب به.[34]

وفي عام 1995، توضح موقف مجلس الأمن عندما اقترح أن يضع قضية الجزر ضمن "القضايا الميتة" التي ينوي أن يسقطها من جدول أعماله. وبطلب من دولة الإمارات العربية المتحدة، بقيت قضية الجزر على جدول أعمال المجلس، وهو الطلب الذي يتم الآن تجديده سنوياً. وبينما تقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوثيق كل احتجاجاتها ضد إيران إلى مجلس الأمن، فإنها لم تطلب أن يعيد المجلس النظر رسمياً في القضية. وبدلاً من ذلك، تفضل دولة الإمارات العربية المتحدة أن تستنفد كل السبل السلمية الممكنة لإجراء مفاوضات ثنائية مباشرة حول هذه القضية، والتوصل إلى تسوية سلمية مقبولة عن طريق المفاوضات. كما تأمل دولة الإمارات العربية المتحدة في أن الدعم المتنامي من المجتمع الدولي في معارضة الخروقات الإيرانية لميثاق الأمم المتحدة سيساعد في تعزيز هذه المنهجية.

وفي ضوء معارضة إيران إجراء مفاوضات ورفضها جهود وساطة أمين عام الأمم المتحدة آنذاك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت تأمل في أن تحافظ على خيار إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية التي تملك سلطة إصدار أحكام قضائية ملزمة. وقد لقيت دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً دبلوماسياً من المجتمع الدولي الواسع في هذا الصدد، غير أن إيران لم توافق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية حيث تتعين

موافقة طرفي النزاع كي تنظر المحكمة في القضية وتصدر حكماً قضائياً ملزماً. وحتى إذا افترضنا أن إيران ستقبل هذه الخطوة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تريد قراراً صادراً عن محكمة العدل الدولية ترفضه إيران وقد يتعين فرضه بالقوة. ومن الخيارات الأخرى الممكنة أن تصدر محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول النزاع، وهي الخطوة التي لن تقتضي موافقة طرفي النزاع كليهما على طلب الرأي الاستشاري من المحكمة، ولكنها لن تكون ملزمة للطرفين أيضاً.

إن دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر الثلاث المحتلة قد لقيت دعماً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوربي وبعض القوى الكبرى في مجلس الأمن، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وتحقق دولة الإمارات العربية المتحدة تقدماً الآن فيما يتعلق بالحصول على الدعم الدولي. هذا وتعالج دولة الإمارات العربية المتحدة القضية بتأن لأنها لا تسعى إلى خلق أزمة. وتقوم هذه الاستراتيجية على أن إيران ستدرك في نهاية الأمر أنها لن تخرج من عزلتها وتحسّن اقتصادها ما لم تغير سلوكها بشأن قضية الجزر وقضايا أخرى.

ولا تخفى أهمية موقف الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن والدولة الأهم التي تضمن أمن الخليج. لقد نصحت الولايات المتحدة الأمريكية دولة الإمارات العربية المتحدة بأن مواجهة إيران في مجلس الأمن قد تؤدي إلى تشدّد إيران في موقفها من هذه القضية. وفي حين أن الولايات المتحدة قد تسعى إلى أن يصدر مجلس الأمن قراراً لدعم عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضد إيران، إذا ما شكّلت الأفعال الإيرانية تهديداً وشيكاً على السلم والأمن الدوليَّين، فإنها لا تعتبر أن مثل هذا القرار يمثل ضرورة مطلقة. وفضلاً عن ذلك، فإن الولايات المتحدة لم تر أن تهديداً كهذا بدأ يتبلور. كما أنها لن تبدأ عملاً عسكرياً لمجرد تسوية هذا النزاع. ففي حقيقة الأمر، يرى

مسؤولون من الولايات المتحدة ودولة الإمارات العربية المتحدة أن أمراً كهذا سيؤدي إلى أعمال انتقامية إيرانية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح لإيران أن تتدخل في سير الشحنات النفطية عبر الخليج، وقد تفكر بالخيارات العسكرية إذا ما طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية مساعدة في التصدي لأي عمليات عسكرية إيرانية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويستحسن مسؤولون أمريكيون عزم دولة الإمارات العربية المتحدة البحث عن تسوية سلمية من خلال الدبلوماسية الثنائية، أو الوساطة الإقليمية، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. ولعل التسوية الثنائية التي تتم عبر المفاوضات هي الآلية المفضلة في هذه القضية. وقد قال وزير الخارجية الأمريكية الأسبق وارن كريستوفر لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجتمعين في جدة في آذار/ مارس 1995 إن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك حجة قوية تدعم مطالبتها بالجزر، وهذا ما كرّرته وزارة الخارجية الأمريكية في عام 1997. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ موقفاً رسمياً حول النزاع القانوني. وفي العموم، يبدو أن قلة قليلة في أفضل الأحوال في الحكومة الأمريكية يمكن أن تقدم إجابة مبنية على معرفة حول المطالبات القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. وربما لنا أن نقول الشيء نفسه عن مسؤولي الحكومات الرئيسية الأخرى ومسؤولي الأمم المتحدة. وعليه، فإن أحد أهداف هذا الكتاب أن نقدّم لصناع السياسة الأمريكيين ومسؤولي الأمم المتحدة وغيرهم سجلاً تاريخياً وتحليلاً قانونياً حول هذا النزاع، وأن نؤكد الحاجة إلى حث إيران على التوصل إلى تسوية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن هذا النزاع.

وبطبيعة الحال، يعرف البريطانيون الحقائق التاريخية والقضية القانونية معرفة تامة. ويتمثل الموقف الرسمي لبريطانيا في دعمها لدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى

إجراء مفاوضات ثنائية أو وساطة دولية أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. كما أن هناك تصريحات فردية من قبل أعضاء في حكومات بريطانية سابقة تدعم مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيادة على الجزر وإعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ومنها موقف وزير الخارجية البريطاني الأسبق دوجلاس هيرد. وعليه، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر علماً بحقيقة القضية فإنها ستكون حليفاً مهماً في حث إيران على الدخول في مفاوضات ثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذا النزاع. وكما هو الموقف الأمريكي، فإن بريطانيا لن تنظر في طلب من دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام القوة ضد إيران لتسوية قضية الجزر.

خلاصة

يختتم هذا الكتاب بمناقشة الأهمية الاستراتيجية للسلم والاستقرار في منطقة الخليج؛ إذ تضم منطقة الخليج ثلثي الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في العالم، و30٪ من الاحتياطات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي. وتزوِّد منطقة الخليج العالم بـ 30٪ من احتياجاته اليومية من النفط، علماً بأن هذه النسبة ستزداد في القرن الحادي والعشرين. وفضلاً عن ذلك، فإن منطقة الخليج تملك نحو ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية الفائضة في العالم. ومعنى ذلك أن دول الخليج قادرة على الاستجابة إلى أي نقص في الإمداد في أسواق العالم بزيادة إنتاجها وبالتالي خفض أسعار النفط. وهذا ما فعلته دول الخليج فعلياً عندما انقطعت الإمدادات العراقية والكويتية عن الأسواق العالمية في الفترة 1990 ـ 1991. وفي حين أن بعض نفط الخليج يتم نقله عبر خطوط الأنابيب، فإن معظمه يمر عبر مضيق هرمز الذي يعد ممراً ضيقاً وغير منيع.

وتملك الولايات المتحدة الأمريكية، وهي القوة العظمى في العالم في الوقت الراهن، مصالح قومية حاسمة في منطقة الخليج وهي عاقدة العزم على حمايتها. وتتضمن هذه

المصالح استمرار الوصول إلى مصادر الطاقة في المنطقة وبأسعار معقولة لنفسها ولشركائها التجاريين والماليين الرئيسيين في العالم، واستمرار الوصول إلى الأسواق غير النفطية في المنطقة لنفسها وحلفائها وأصدقائها الرئيسيين، وحماية رفاهية وأمن الدول الصديقة في المنطقة ضد أي تهديدات خارجية، واحتواء الدول والحركات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائها ومصالحهم في أرجاء المنطقة.[35]

وقد عزّزت الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الأوربية وجودها العسكري والقدرة على الانتشار السريع في المنطقة، ليكون ذلك رادعاً فعالاً ضد أي هجوم رئيسي تشنه إيران أو العراق (في عهد صدام حسين) ضد دولة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يمثّل ذلك رادعاً موثوقاً ضد أي جهود إيرانية للتدخل في حركة الملاحة البحرية في الخليج. كما يقصد من هذه القدرة والاستراتيجية أن تردعا اعتداءات أقل اتساعاً ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو إرهابها، مثل التعدي على الحقول النفطية البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، أو القيام بأي أعمال تخريبية ضدها، أو الادعاء بأي مطالبات سياسية أو اقتصادية غير معقولة منها. ولم تلق سياسة الإجبار، أي إجبار إيران على الرحيل عن الجزر، قبولاً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو الولايات المتحدة أو الدول الأوربية.

ولعل خط الردع الأول يتمثل في قدرة كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على حدة، وفي هذه الحالة فإن المقصود هو قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة. أما خط الردع الثاني فهو القدرة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تشكل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها خط الردع الثالث. ولم تستطع دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها أو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعةً أن تردع إيران عن السياسات التي تتبعها في الجزر، كما لم تنجح الولايات المتحدة في منع إيران من تنفيذ

سياساتها في الجزر. وبالمثل، لم ينجح الدعم الأمريكي للجهود المبذولة لدفع الوسائل الدبلوماسية أو القانونية نحو تسوية المطالبات المتنازعة بشأن الجزر. ولكن، ومنذ حرب الناقلات التي نشبت في الفترة 1986 ـ 1988 فإن إيران لم تستغل موقعها في الجزر للتدخل في حركة الملاحة البحرية أو اتخاذ أي إجراءات ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. ومما سبق يمكن القول إن خطوط الردع الثلاثة كانت فعالة.

وختاماً، لنا أن نقول إن احتمالية أن تزعزع إيران استقرار المنطقة، وأن تتحدى المصالح الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وأوربا واليابان وأصدقائهم، وأن تفرض سيناريوهات غير متوقعة، وأن تستغل الجزر في كل الحالات السابقة، لا يمكن أن نغفلها بسهولة. وعليه، فإن أحد أهم التحديات الماثلة هو تعزيز ردع إيران وتشجيع الجهود السلمية الهادفة إلى استعادة دولة الإمارات العربية المتحدة لسيادتها على الجزر الثلاث المحتلة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

القسم الأول

السجل التاريخي

الفصل الأول

الجزر منذ التاريخ القديم وحتى حكم القواسم

يبدو ضرورياً أن ننطلق في دراستنا المفصلة لقضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى من نظرة تاريخية تعيننا على أن نحدِّد من استوطنوا هذه الجزر، والفترة التي استوطنوا فيها، ودورهم في التاريخ العام للمنطقة. وعلى الرغم من أن توثيق الفترة التاريخية القديمة التي تغطيها هذه الدراسة ليست واسعة ومكثفة كما كنا نرجو، فإن توثيق الفترات اللاحقة يظهر أن الجزر كانت ملكاً للعرب منذ أوائل القرن السادس عشر على أقل تقدير. وتثبت الوقائع التاريخية هذه الحقيقة بما لا يدع مجالاً للشك.

هذا ونقدِّم في الصفحات التالية وصفاً مفصلاً للوقائع التاريخية. وقد تبدو المناقشة أحياناً تفصيلية بشكل مبالغ فيه، وقد ترد بعض الحقائق مراراً وتكراراً. ولكن، بما أن النزاع حول السيادة على الجزر يعد قضية حاسمة بالنسبة إلى استقرار منطقة الخليج العربي، حاضراً ومستقبلاً، فمن المهم أن نقدِّم وصفاً كاملاً قدر المستطاع للقضية وأن نعرض القضية بطريقة واضحة وموجزة استناداً إلى المواد المتاحة. وفي ضوء هذه المناقشة، سيكون القارئ قادراً على أن يقرر ما إذا كانت الأدلة المتضمنة مقنعة أم لا.

يضم هذا القسم من الكتاب أربعة فصول. يبدأ الفصل الأول بمرحلة ما قبل الإسلام وبداية الإسلام، ثم يركز على بداية الحركة الاستعمارية الأوربية، ويناقش مطالبة عائلة القواسم العربية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ويغطي هذا الفصل أيضاً وصول القوات البريطانية إلى المنطقة، متناولاً العلاقات المتبادلة بين البريطانيين والسكان المحليين.

أما الفصل الثاني فيلقي نظرة عن كثب على فترة "الحماية" البريطانية للإمارات المتصالحة في الساحل العربي من جنوب الخليج العربي وصولاً إلى القرن العشرين. ويستعرض بشكل مفصل ظهور المطالبات الإيرانية بالجزر، كما يناقش هذه المطالبات في ضوء الظروف التاريخية التي سادت المنطقة.

هذا وقد اكتسبت قضية الجزر بعداً استراتيجياً مهماً بدايةً من عام 1968، بإعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج العربي، مروراً بالاحتلال الإيراني للجزر، وانتهاءً بإقامة دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971. أما الفصل الثالث فيغطي العوامل التي أثرت في هذه الأحداث محاولاً أن يضع إطاراً تاريخياً عاماً للمناقشة. ويتتبع الفصل الرابع المحاولات المستمرة التي بُذلت لتسوية الأزمة وصولاً إلى يومنا الحاضر، مستكشفاً دور دولة الإمارات العربية المتحدة ودور الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ومن المتوقع بنهاية هذا القسم أن يكون القارئ قد شكَّل فهماً واسعاً بشأن وضع الجزر في سياق تاريخ المنطقة.

مرحلة ما قبل الإسلام ومطلع الإسلام

منذ بداية التاريخ المدوَّن كان الخليج العربي ممراً مائياً رئيسياً للتجارة بين حضارات بلاد ما بين النهرين وأفريقيا والهند والشرق الأقصى. غير أن الوقائع التاريخية لا تكشف لنا الكثير بشأن التاريخ القديم لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ومن الممكن أن الجزر قد اكتشفت للمرة الأولى في عام 3000 قبل الميلاد عندما بدأ السومريون والأكَّاديون، الذي قطنوا ما يُعرف الآن بجنوب العراق، في التجارة البحرية مع موانئ دلمون (البحرين حالياً) ومجان (دولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان حالياً) ومالوكا أو وادي السند. ويمكن أن تكون الجزر قد اكتشفت من قبل صيادي الأسماك واللؤلؤ القادمين من البحرين والساحل العربي الذين أبحروا في الخليج العربي، ربما من زمن السومريين أو قبل ذلك.[1]

ويمكن أن يكون داريوس الكبير (521 ـ 485 قبل الميلاد) الذي حكم الإمبراطورية الأخمينية الفارسية (559 ـ 330 قبل الميلاد) هو من اكتشف الجزر عندما أرسل أسطولاً من مصر إلى فارس. وقد يكون الإمبراطور اليوناني الإسكندر الأكبر (توفي 323 قبل الميلاد) هو من اكتشف الجزر عندما أرسل الأميرال نيرخوس Nearchus من الهند إلى الخليج العربي لاكتشاف الساحل الفارسي. ويمكن أن تكون الجزر قد اكتشفت عندما أرسل الإسكندر مستكشفين بحريين فينيقيين على امتداد الساحل العربي من بابل إلى رأس مسندم. وربما عُرفت الجزر عندما أبحر الكلدانيون والعرب والفرس من مدينتي خاراكس Charax وأبولوجوس Apologus على امتداد نهر دجلة عبر الخليج العربي للتجارة مع الهند والصين خلال الحرب التي اندلعت بين الإمبراطورية البارثية الأرشكية (238 قبل الميلاد ـ 224 للميلاد) والإمبراطورية الرومانية. وربما عرفت الجزر عندما استفاد الملاحون الفرس في عهد الإمبراطورية الساسانية الفارسية (224 ـ 641 للميلاد) من الخليج العربي لأغراض التجارة مع أفريقيا والهند والصين.[2]

أما الحقيقة الواضحة فهي أنه بدءاً من الفتوحات الإسلامية في شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وفارس وما وراءها في القرن السابع للميلاد وحتى المرحلة الاستعمارية الأوربية في مطلع القرن السادس عشر، كان العرب هم من يقطنون سواحل الخليج العربي فضلاً عن بعض الجزر الواقعة في الخليج العربي، وذلك بصرف النظر عن القوة التي مارست، بالأمر الواقع أو بصورة شرعية، سلطة سياسية على المنطقة في أي وقت معين.[3] ولم تكن فارس كياناً سياسياً مستقلاً خلال هذه الفترة. وفي حين أن العديد من الحكومات الفارسية والتركية والمغولية قد بسطت سلطتها على أجزاء من فارس، فإنها عانت من صعوبة إجراء اتصالات مباشرة مع الساحل الفارسي من الخليج العربي أو مع

الجزر الواقعة في الخليج العربي. وعلاوةً على ذلك، فإن أياً من الحكومات المذكورة لم تملك قوة بحرية.[4]

وقد تكون جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد سُكنت أو تم المرور بها في مناسبات عديدة. وهذا يتضمن الحملة التي تمت في عام 637 للميلاد، عندما عبر البحارة العرب المسلمون الخليج العربي من جلفار، بالقرب من رأس الخيمة حالياً على الساحل العربي، إلى جزيرة قيس والساحل الفارسي لمحاربة الساسانيين في فارس. كما تضمنت الفترات التي أرسلت فيها الخلافة الأموية في دمشق (660 ـ 749 للميلاد)، والخلافة العباسية في بغداد (750 ـ 1258 للميلاد)، والأسرة البويهية من أمراء فارس في كرمان وبغداد (945 ـ 1055 للميلاد) أساطيلها عبر الخليج العربي من موانئ مثل البصرة وجزيرة قيس وسيراف على الساحل الفارسي إلى ميناء جلفار لإخضاع عُمان والسيطرة عليها.[5]

ومنذ نهاية عهد الخلافة الأموية والأعوام الأولى في الخلافة العباسية (تقريباً 750 للميلاد) وحتى الحقبة الاستعمارية الأوربية بدايةً من عام 1500، اضطلعت السفن العربية والبحارة العرب بدور بارز في التجارة عبر الخليج العربي ونحو الهند والصين وأفريقيا. وفي حين أن الفرس أنفسهم قد عرفوا مثل هذه التجارة، فإن دورهم لم يكن بارزاً مثل دور العرب.[6] وبعد اضمحلال البصرة، كانت مدن ساحلية مثل سيراف وقيس وهرمز القديمة قد ظهرت كمراكز رئيسية في تجارة الخليج العربي مع العالم الخارجي منذ عام 850 وما بعده. ورغم وقوع هذه المدن على الساحل الفارسي أو امتداده، فإنها كانت محكومة من قبل العرب وكان يقطنها العرب والفرس على حد سواء.[7]

ولاشك في أن التجارة والتجار الذين قطنوا هذه المدن الساحلية قد عرفوا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكانت جلفار معروفة بمشاركتها في تجارة الخليج

العربي عام 985 للميلاد، حيث كانت سيراف المركز التجاري الأهم في الخليج العربي. ومن المحتمل تماماً أن السفن المبحرة ما بين جلفار وسيراف قد مرَّت بالجزر المذكورة.[8] ولاحقاً، حكم بنو قيصر حكام جزيرة قيس، حينما كانت المركز التجاري الأهم في الفترة 1060 ـ 1225، الجزر المجاورة، وأقاموا مصايد للؤلؤ قبالة السواحل. وكانت جلفار أيضاً معروفة بصيد اللؤلؤ في عام 1154 للميلاد.[9] وبناءً على هذه الحقائق التاريخية، فمن الممكن أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد كانت تابعة لبني قيصر المنتمين إلى جزيرة قيس خلال هذه الأعوام، ومن الممكن أن صيادي اللؤلؤ قد استعملوا جزيرتي قيس وجلفار، وإن كانت الأدلة على مثل هذا الأمر محدودة للغاية.[10]

ثم جاء الغزو المغولي ليسقط حاضرة العباسيين بغداد منهياً الخلافة العباسية في عام 1258 للميلاد. كما غزا هؤلاء مركز التجارة في الخليج العربي، هرمز القديمة، في أواخر القرن الثالث عشر للميلاد. وبعد رحيلهم عن هرمز القديمة، أسس حكامها العرب هرمز الجديدة على جزيرة هرمز وحكموها في أوائل القرن الرابع عشر. وسرعان ما أضحت هرمز الجديدة، عاصمة مملكة هرمز، مركز التجارة في الخليج العربي. وقد حكمت هذه المملكة، بأسطولها وجيشها، معظم سواحل الخليج العربي ومعظم الجزر الرئيسية فيه، بما في ذلك قشم ولاراك وقيس والبحرين، من مطلع القرن الرابع عشر وحتى مطلع القرن السابع عشر.[11]

وفي عام 1503، وبعد مرور مئتي عام على استقلال مملكة هرمز، وبعد ثلاثين عاماً على وفاة آخر ملوكها، وخلال أزمة الخلافة الداخلية للملوك الضعاف الذين جاؤوا لاحقاً، بدأت المملكة تدفع إتاوة إلى الشاه إسماعيل صفوي (1501 ـ 1524) الذي أسس الدولة الصفوية في فارس وبسط سلطته على إقليم فارس وعاصمتها شيراز. وظلت الإتاوة قائمة لفترة وجيزة حتى عام 1515 حينما اعترف الفرس بالسيادة البرتغالية على المملكة.[12] أما جلفار فقد كانت مأهولة بالسكان خلال هذه القرون، وكانت مشتركة في

التجارة مع هرمز الجديدة وفارس والهند والصين. وفي حقيقة الأمر كانت جلفار أهم ما تملكه هرمز الجديدة على الساحل العربي في مطلع القرن السادس عشر بفضل مينائها وأسطولها التجاريين ومصايد اللؤلؤ المحلية.[13] وبما أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت واقعة إلى الغرب من الطريق المارة بين هرمز الجديدة وجلفار، وعلى طول الطريق التي تعبر من الخليج العربي وإليه، ولأن هذه الجزر كانت ملجأ لصيادي اللؤلؤ ومصدراً للمياه العذبة والأسماك؛ وهي أمور مهمة بالنسبة إلى جزيرة هرمز، فإنه من المرجَّح أن هذه الجزر شكلت جزءاً مهماً من مملكة هرمز قبل وصول البرتغاليين إلى المنطقة.[14]

الحقبة الاستعمارية الأوربية

شهدت نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر بداية الحقبة الاستعمارية الأوربية في الخليج العربي. وكان البرتغاليون أول من وصل إلى هذه المنطقة، وبدءاً من عام 1507 استعملوا القوة البحرية للسيطرة على الحكام العرب في جزيرة مملكة هرمز، والجزر التابعة لها، أي قشم والبحرين وجلفار. ولاحقاً، بسطوا سيطرتهم على مضيق هرمز والموانئ الرئيسية في الخليج العربي، حيث هيمنوا على تجارة الترانزيت عبر هذه المنطقة لمدة مئة عام. ونمت أهمية جلفار بصفتها ميناء تجارياً خلال الحقبة البرتغالية وكانت موقعاً للحامية البرتغالية. وفي عام 1518 كتب المستكشف البرتغالي دوارت باربوسا Duarte Barbosa أن جلفار فيها بحارة عظام وتجار جملة وأنها تقع بالقرب من مصايد اللؤلؤ. ثم جاء التجار من هرمز إلى جلفار لشراء هذه اللآلئ ومن ثم تصديرها إلى الهند، مشيراً إلى أن تجارة جلفار قد حقَّقت لمملكة هرمز عوائد ضخمة. كما أشار باربوسا إلى أن جزيرة طنب الكبرى كانت جزءاً من مملكة هرمز.[16] ومرة أخرى، ربما استخدم أسطول اللؤلؤ التابع لجلفار جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ومن المؤكد أنها كانت تستخدم من قبل القوارب التي كانت تبحر بين هرمز وجلفار وما وراء ذلك إلى الهند والصين.

وخلال الحقبة البرتغالية، قطن العرب الجزر. وقد قدَّموا لمملكة هرمز الماء العذب والفواكه والأغنام، ودفعوا الضرائب عن تجارتهم مع المملكة ورسوماً جمركية عن تجارة الترانزيت مع الخليج العربي التي مرت بجزيرة طنب الكبرى واستخدمت مخازنها.[17] وفي هذا الإطار، قال تاجر لؤلؤ ومستكشف من البندقية يدعى جاسبارو بالبي Gasparo Balbi في عام 1580 إن الشارقة ورأس الخيمة تُستخدمان كقريتين موسميتين خلال موسم صيد اللؤلؤ.[18] أما المستكشف البرتغالي بيدرو تيكسيرا Pedro Teixera فقد قال في بداية القرن السابع عشر إن أسطول اللؤلؤ التابع لجلفار عمل في مصايد اللؤلؤ القريبة بالإضافة إلى المصايد الواقعة قبالة قطر والبحرين.[19] وخلال هذه الأعوام، من المؤكد أن سكان جلفار ورأس الخيمة والشارقة في الجوار قد استخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال موسم صيد اللؤلؤ.

وفي عام 1602، اندلعت ثورة عربية في البحرين مما أدى إلى فقدان مملكة هرمز، التي يسيطر عليها البرتغاليون ويحكمها العرب، هذه الجزيرة المهمة. ثم خضعت البحرين لحكم سلطان عربي نيابة عن الدولة الصفوية في فارس تحت حكم الشاه عباس الأول الكبير (1587 ـ 1629). وفي عام 1622، مكّن أسطول شركة الهند الشرقية البريطانية قوات الشاه عباس من طرد البرتغاليين من جزيرة قشم ومن جزيرة هرمز، مما أدى إلى نهاية تلك المملكة بعد عشرين عاماً من التحديات التي جاءتها من الفرس والقبائل العربية المختلفة. وبعد احتلال وجيز، هجر الصفويون في عام 1625 هرمز التي طالها النهب والدمار، باستثناء قلعتها، ومن ثم تحولت معظم تجارتها السابقة إلى بندر عباس.[20]

ولم يسيطر الفرس الذين لم يملكوا أسطولاً خاصاً بهم على مياه الخليج العربي، كما لم يحتلوا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أو الساحل العربي بعد سقوط مملكة هرمز. وهذا كان واقع الحال رغم وجود حامية فارسية صغيرة في جلفار في الفترة 1619 ـ 1621، بالإضافة إلى بعض الحاميات الصغيرة على الساحل والتي سرعان ما أوقع بها

البرتغاليون هزيمة في عام 1623. وفي البداية، حافظ البرتغاليون على هيمنتهم من قاعدتهم في مسقط، ممارسين سلطتهم على العديد من الموانئ العربية على الساحلين، حتى بعد طردهم من هرمز. بل إن الفرس دفعوا إتاوة إلى البرتغاليين مقابل استخدام الفرس لجزيرة قشم، كما تقاسموا مع البرتغاليين استخدام ميناء بندر كونغ والعائدات المتحققة منه، حيث كان منافساً لبندر عباس كميناء تجاري. وفي الواقع، استخدمت جزيرة طنب الكبرى بعد عام 1622 كمكان تصل إليه القوارب من موانئ البحرين وقطيف وبندر كونغ وقشم وغيرها لدفع الإتاوة للسفن الحربية البرتغالية.[21] غير أن يعاربة عُمان (1624 ـ 1741) طردوا البرتغاليين من جلفار عام 1632، ومن صحار عام 1643، ومن مسقط عام 1650، ومن بندر كونغ مع نهاية القرن، وذلك عندما فقد البرتغاليون البصرة أيضاً، وهو الأمر الذي أضعف قبضة البرتغاليين على الخليج العربي.[22]

ثم تبع البرتغاليين البريطانيون والهولنديون والفرنسيون، وقد تنافست هذه القوى الأوربية وتقاتلت على تجارة الترانزيت عبر الخليج العربي، وهو الأمر الذي انتهى ببروز الهولنديين كقوة أوربية مهيمنة من منتصف القرن السابع عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، عندما هجروا مواقعهم في البصرة وبوشهر وبندر عباس وجزيرة خَرْج. وبعد الوجود الهولندي، ظهرت بريطانيا كقوة أوربية رئيسية في أواخر القرن الثامن عشر.[23]

ويبدو واضحاً أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد امتلكها العرب واستخدموها بعد سقوط مملكة هرمز، بينما كانت القوة البرتغالية تتضاءل وقوى أوربية أخرى تنشأ. وبعد بحث مكثف في الأرشيف البرتغالي والفرنسي والهولندي والبريطاني، كتب بي جيه سلوت B.J. Slot أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ظلت غير مأهولة خلال معظم هذه الحقبة، غير أنها «كانت تابعة لقبائل الساحل العربي» و«يبدو أنها كانت تستخدم من قبل العرب كأماكن يختبئون بها عندما تصبح الأوضاع

خطيرة بالنسبة إليهم». وأشار سلوت إلى أن المستكشف الفرنسي جان دو ثيفينوت Jean de Thevenot قد كتب أن جزيرة طنب الكبرى قد استخدمت كمكان تذهب إليه القوارب العربية سنوياً بعد عام 1622 لدفع الإتاوة للأسطول البرتغالي.[24] كما يشير سلوت إلى أن البحارة الهولنديين الذين كانوا يستكشفون الخليج العربي بحثاً عن مصادر للماء العذب وعن المؤن قد نزلوا جزيرة طنب الكبرى في عام 1644 حيث وجدوا فيها بشراً وبقراً. وفي عام 1645، قال ربان محلي يعمل لدى سفينة هولندية تراقب الجزيرة إن في الجزيرة مياهاً عذبة جيدة، غير أنه ادعى أنه لم يكن ممكناً الوصول إليها لأن الثعابين تسكن الجزيرة.[25] وفي الحقيقة، فإن الجزيرة التي كانت مصدراً للماء خلال عهد مملكة هرمز، ظلت مصدراً للماء خلال هذه الأعوام، سواء للسكان الموسميين الذين رآهم الهولنديون في الجزيرة أو للقوارب العربية التي كانت تقوم برحلة تجارية طويلة لمدة شهر أو شهرين من جلفار إلى البصرة.[26]

ومن الممكن أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد وقعت تحت سلطة اليعاربة في عُمان بعد أن طردوا البرتغاليين من جلفار عام 1632. وما يبدو واضحاً هو أن الشيوخ العرب في الساحل العربي قد استخدموا طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال هذه الفترة، كما أنها كانت تحت سيطرتهم، وخاصة شيوخ القبائل العربية التي فرت من هرمز وقشم وشيوخ تلك القبائل من نجد وعُمان التي استقرت في القرى الصغيرة التي تقتات على صيد الأسماك واللؤلؤ حول الشارقة وجلفار ورأس الخيمة، والذين كانوا يأملون في استعادة الهيمنة العربية على تجارة هرمز.[27] ومن بين هذه القبائل آل علي الذي سكنوا في منطقة رأس الخيمة في مطلع السبعينيات من القرن السابع عشر، وربما الشحوح أيضاً.[28] ويشير سلوت إلى أن سيف بن علي بن صالح القاسمي، أول عضو معروف في عائلة القواسم، والذي مثل اليعاربة في التفاوض بشأن هدنة مع البرتغاليين في عام 1648، ربما كان هو شيخ صير، المنطقة المحيطة بجلفار. وعليه، فإن زعيماً من القواسم

ربما حكم في الحقيقة القبائل التي استخدمت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى حينئذ.[29]

وفي تلك الأثناء، عرف الهولنديون أن جلفار كانت مشتركة في بعض الأنشطة التجارية مع البصرة في عام 1646.[30] ومن الممكن أن سفناً من جلفار أخذت ماء من الجزر في أثناء هذه الرحلة الطويلة وفي رحلات أخرى خارج الخليج العربي. كما كان الهولنديون على علم بأن جلفار كانت مشتركة في تجارة اللؤلؤ في خمسينيات القرن السابع عشر.[31] وعلى الأغلب، استفاد صيادو اللؤلؤ من جلفار من هذه الجزر خلال موسم صيد اللؤلؤ. ومن المرجح أن سكان جلفار ورأس الخيمة والشارقة قد استخدموا طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال موسم صيد اللؤلؤ طوال الفترة التي شملتها تقارير باربوسا لسنة 1518، وبالبي لسنة 1580، وتيكسيرا في مطلع القرن السابع عشر، وكذلك طوال خمسينيات القرن السابع عشر وما بعد ذلك، والأعوام التي تلت سقوط مملكة هرمز.

مطالبات القواسم بالجزر الثلاث: من مطلع القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر

شهدت الفترة الممتدة بين بداية القرن الثامن عشر ومنتصفه سقوط الدولة الصفوية في فارس وعائلة اليعاربة في عُمان، وتوحيد عُمان تحت حكم عائلة آل بوسعيد وبروز إمارة رأس الخيمة تحت حكم القواسم. وكان من المؤكد أن يؤدي امتلاك القواسم لأسطول من المراكب أن يضطلعوا سريعاً بدور قوة بحرية رئيسية في الخليج العربي. وهذا ما حصل، فقد استطاعوا أن يطوروا علاقات تجارية مكثفة مع الموانئ الأخرى في المنطقة بالإضافة إلى الدول الأخرى، وخاصة الهند. كما أن عملية بروز القواسم جعلتهم يدخلون في صراع طويل ضد محاولة آل بوسعيد الهيمنة عليهم. والأهم من هذا وذلك، أن القواسم كثيراً ما استخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال هذه الفترة.

وفي الأعوام التي شهدت اضمحلال الدولة الصفوية، هاجم اليعاربة بندر كونغ في عام 1714، واستولوا على البحرين وقشم ولاراك في عام 1717، ثم فرضوا حصاراً على هرمز في عامي 1717 و1718. ومن المرجح جداً أن اليعاربة، تحت إمرة قائد من عائلة القواسم، وهو رحمة بن مطر بن رحمة بن محمد القاسمي، أمير جلفار، قد استخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال حملاتهم عبر الخليج العربي نحو التجمعات المذكورة أعلاه. وفي عام 1719، استدرج أسطول تابع لليعاربة أسطولاً برتغالياً من بندر كونغ إلى جلفار لمحاربته ثم تراجع بعد ذلك إلى قشم، ومن المرجح أنه مر بالجزر أو استخدمها. وبعد أن استولى اليعاربة على قشم في عام 1717، أضحى الميناء في باسيدو في الطرف الغربي من قشم مركزاً مهماً للتجارة بالنسبة إلى العرب من بندر كونغ وجلفار ورأس الخيمة ومسقط، والذين جاؤوا للتجارة والإقامة هناك بعد عام 1720. ومن المؤكد أنه بحلول عام 1727، حدثت بعض الهجرة من جلفار إلى باسيدو. ومن المرجح أن قوارب من جلفار ورأس الخيمة ومسقط قد توقفت في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في أثناء رحلاتها إلى باسيدو أو منها.[32]

ولابد من أن الجزر قد استخدمت من قبل صيادي اللؤلؤ في موسم الغوص. وقد نقل الهولنديون أن رحمة بن مطر كان أحد أثرى تجار الخليج العربي. وكانت قواربه نشطة جداً في تجارة صيد اللؤلؤ، ولابد من أنه استخدم الجزر خلال موسم صيد اللؤلؤ. وفضلاً عن ذلك، بقيت الجزر ملجأ لأولئك الذي يفرون من المتاعب كما كان الأمر منذ مئة عام. وعلى سبيل المثال، حاول الحاكم العربي لباسيدو، الشيخ راشد، بعد أن فر من حملة برتغالية في عام 1728، أن يخفي ثروته في جزيرة صِرَيّ. ويمكن أن يكون الشيخ راشد، الذي كان شخصية بارزة في بندر كونغ قبل الانتقال إلى باسيدو في عام 1720، من قبيلة المرازيق في بندر كونغ، ومن المؤكد أنه كان حليفاً لرحمة بن مطر.

وكانت قبيلة المرازيق والهولة في عمومهم من العرب وكانت جزءاً من حلف القواسم الموالي لرحمة بن مطر. وقد بدؤوا في الانتقال من الساحل العربي إلى الساحل الشمالي حول بندر كونغ وباسيدو منذ حملات اليعاربة ورحمة بن مطر في الفترة 1714 ـ 1720، وربما كان سبب ذلك موانئها وأراضيها القابلة لزراعة الأشجار فيها. ومن الممكن أن الشيخ راشد نفسه حوَّل بعض ثروته إلى جلفار في وجه التحديات التي مثلها أسطول شركة الهند الشرقية البريطانية في عام 1727. ويقال إن رحمة بن مطر قد عرض على الشيخ راشد بعض جنوده للدفاع عنه في وجه البريطانيين الذين كانوا قلقين بشأن باسيدو باعتبارها منافساً تجارياً لبندر عباس. كما أرسل رحمة أسطولاً لنقل أرملة راشد وثروته من باسيدو إلى جلفار بعد موت راشد في عام 1736.[33] ومن الواضح أنه مع حلول عشرينيات القرن الثامن عشر، تمتع رحمة بن مطر والقواسم بقوة بالغة لا في جلفار فحسب بل في باسيدو أيضاً، والتي كانت تحت حكم حليف وربما أحد تابعي قائد القواسم. وليس هناك من شك في أنهم استخدموا الجزر خلال هذه الفترة.

وفي عهد نادر شاه، الذي حكم فـارس في الفترة 1736 ـ 1747، استولى أسطول فارسي كان معظم قادته وبحارته من العرب على البحرين في عام 1736، واجتاح جلفار وخورفكان بمساعدة من الأسطول الهولندي في عام 1737. وفي جلفار، وقع رحمة بن مطر في الأسر وقد تم اقتياده كأسير. وبطبيعة الحال، لابد من أن هذا الأسطول الفارسي قد استخدم الجزر خلال الرحلة عبر الخليج العربي. غير أنه وفي عام 1738 هزمت قوات بحرية عربية الفرس في مسقط وحاصرت الحامية الفارسية في جلفار. وفي عام 1740، تمرد البحارة العرب في الأسطول الفارسي وأخذوا معظم السفن إلى الموانئ العربية، تاركين الحامية الفارسية في جلفار معزولة. وفي عام 1743، وبعد الحصول على قوة بحرية جديدة، استولت فارس على مسقط وصحار، ولكن في عام 1747 انضمت معظم الحامية الفارسية في جلفار إلى حركة تمرد ضد نادر شاه وأبحرت إلى بندر عباس. وبعد اغتيال نادر شاه في

عام 1747، طرد آل بوسعيد القوات الفارسية المتبقية من مسقط ومواقعها الأخرى في عُمان، وأسست سلالة حاكمة جديدة في عام 1749.[34]

وفي عام 1749 تم استرداد جلفار على يد رحمة بن مطر والقبائل العربية من الساحلين العربي والفارسي والتي كانت تحت قيادته وموالية له، ومن هذه القبائل بنو كعب وبنو كتب والشحوح. وتبدو الحقائق التاريخية واضحة بشأن حقيقة أن رحمة بن مطر كان يعمل بشكل مستقل عن آل بوسعيد. ولم يرفض أن يتنازل عن قبضته على الساحل إلى آل بوسعيد فحسب، بل إنه أسس إمارة مستقلة عن سلطة آل بوسعيد، وربما نقل قاعدته من جلفار إلى رأس الخيمة المجاورة والأكثر منعة. ووفقاً لتقرير أعده فان نيبهاوزن T.F. Van Kniphausen، وهو مسؤول هولندي كان في الخليج العربي في تلك الفترة، فإن رحمة بن مطر أعاد تأسيس أنشطته في صيد اللؤلؤ بحلول عام 1754، وجمع العوائد من قبيلة الزعاب عن أنشطة صيد اللؤلؤ، وكان يرسل سفنه في رحلات تجارية خارج الخليج العربي وصولاً إلى المخا على ساحل اليمن في البحر الأحمر.[35] لذا، يبدو طبيعياً أن يكون هو والقبائل التابعة له قد استأنفوا استخدام جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

وبعد مقتل نادر شاه في عام 1747، انهارت السلطة الفارسية على طول الساحل الفارسي. وقد احتدت المنافسة على السلطة بين ملا علي شاه، الذي كان القائد العربي لمعظم ما تبقى من أسطول نادر شاه وحاكماً لبندر عباس أيضاً، وقبيلة بني معين العربية، والذين لم يكونوا من الهولة أو جزءاً من تحالف القواسم. وفي الفترة 1751 ـ 1759، دعم الزعيم القاسمي رحمة بن مطر ملا علي شاه، وهو والد امرأته، مقدماً له مراراً وتكراراً المساعدة في الدفاع عن مواقعه في بندر عباس وهرمز وقشم ضد تحديات بني معين والحاكم الفارسي في لار، ناصر خان. وفي عام 1755، على سبيل المثال، احتل رحمة بن مطر، متحالفاً مع ملا علي شاه، ميناء لفت في قشم من بني معين وثبَّت قبيلة آل حرم الموالية له هناك.[36]

وفي ذلك الوقت تقريباً، سيطر القواسم وقبيلة المرازيق الموالية لهم على ميناء لنجة التجاري على الساحل الفارسي. وفي الحقيقة، فإن المسؤول الهولندي فان نيبهاوزن، وبعد أن استكشف السواحل وقابل السكان وعدَّ قواربهم، كتب في تقرير أعده في عام 1756 أن جزر فرور وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت مملوكة لقبيلة المرازيق من الهولة، والذين كانوا يسكنون في لنجة. وقد أشار إلى أن الجزر لم تكن مسكونة، بل كانت ملاذاً في الأوقات العصيبة. وذكر أيضاً ورغم أن الهولة على امتداد الساحل الفارسي، بما في ذلك مرازيق لنجة، كانوا يعملون في صيد الأسماك واللؤلؤ وشحن البضائع، فإن الحكام المحليين لم يجمعوا أية رسوم مقابل هذه الأنشطة.[37] وإضافة إلى ذلك، فإن كارستن نيبور Carsten Neibuhr، الذي استكشف المنطقة في الفترة 1761 ـ 1765 في الحملة الدنماركية، وأخذ معظم معلوماته من تقرير نيبهاوزن لسنة 1756 ومن مصادر بريطانية وهولندية أخرى، قال إن لنجة كانت مملوكة لشيخ القواسم في رأس الخيمة وإن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لم تكونا مؤهولتين.[38] وتشير هذه التقارير إلى أن لنجة وطنب الكبرى وطنب الصغرى كانت مملوكة للشيخ رحمة بن مطر من القواسم والتابعين له في خمسينيات القرن الثامن عشر وأوائل ستينيات القرن نفسه، وأن الجزر كانت مستخدمة خلال الأنشطة التقليدية مثل صيد الأسماك واللؤلؤ والشحن.

وبعد أن حاول ملا علي شاه أن يقيم تحالفاً مع ناصر خان في عام 1759، استولى رحمة ابن مطر على بندر عباس وهرمز، غير أنه سرعان ما فقدهما واستولى عليهما بنو معين وناصر خان. أما المحاولات الفاشلة لاستعادة بندر عباس وهرمز من قبل رحمة بن مطر وأخيه راشد بن مطر، الذي خلف رحمة بعد عام 1760، فقد أدت إلى قتال في البحر بين أسطول القواسم والأسطول العُماني. وفي عام 1763، طُرد القواسم من لنجة وشناص ولفت على يد كريم خان زند، الذي حكم فارس من عاصمته في شيراز في الفترة 1757 ـ 1779. وبالمقابل، فإن القوات الفارسية هوجمت وطردت من لنجة من قبل القوات العُمانية وقوات بني معين

في عام 1774. ولاحقاً، وبعد زواج ابنة حاكم هرمز الذي هو من بني معين بالحاكم القاسمي صقر بن راشد القاسمي، الذي خلف راشد بن مطر في منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر وحكم حتى عام 1803، أضحى بنو معين والقواسم حلفاء من حين إلى آخر. وقد نجم عن ذلك أن دعا بنو معين القواسم إلى العودة إلى لنجة في عام 1777 واستعادة القواسم قشم في عام 1779.[39]

وعليه، فمن الواضح أنه في الفترة بين خمسينيات القرن الثامن عشر وسبعينياته، وباستثناء فترة فاصلة قصيرة، استعاد القواسم قوتهم على الساحلين العربي والفارسي كما كانوا في عشرينيات القرن الثامن عشر وثلاثينياته. وبدءاً من سبعينيات القرن الثامن عشر، جعل القواسم من لنجة قاعدة رئيسية على الساحل الفارسي، حيث كانت مستقلة عن الحكومات الفارسية المركزية وعن حكومات إقليم "فارس"، والتي ظلت خاضعة لحكم عائلة القواسم في رأس الخيمة. وفضلاً عن ذلك، فإن استخدام القواسم للجزر لم ينقطع على الأرجح خلال فترة غيابهم عن لنجة في الفترة 1763 ـ 1777، حيث كانت الجزر تستخدم تقليدياً من قبل سكان الساحل العربي قبل فترة طويلة من انتقال بعض القواسم إلى الساحل الفارسي.

وفي الحقيقة، ومن بداية القرن الثامن عشر وحتى منتصفه، كانت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تستخدم في المواسم من قبل القبائل العربية التابعة للقواسم أو الموالية لها، وإن لم تكن الجزر المذكورة مأهولة على الدوام. وكانت الجزر مصدراً للمياه العذبة وملاذاً من الأحوال الجوية السائدة والمتاعب السياسية في كل المواسم. وكان شيوخ القواسم يرسلون خيولهم وقطعانهم للرعي في الجزر خلال فصل الربيع بعد هطْل الأمطار، في حين أن قوارب القواسم كان ترتاد الجزر خلال موسم صيد اللؤلؤ في الصيف. وخلال موسم صيد الأسماك في الشتاء، كان صيادو القواسم يعيشون على الجزر.[40]

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أشعل الدور المتنامي للقواسم في التجارة المحلية وتجارة الترانزيت مع الهند مخاوف لدى آل بوسعيد في عُمان، الذين كانوا يودون أن يبسطوا سيطرتهم على هذه التجارة. وقد عجَّل ذلك بعقود من الصراع في الخليج العربي بين أساطيل القواسم وآل بوسعيد. وبحلول عام 1794، كان حاكم مسقط الجديد من آل بوسعيد السيد سلطان بن أحمد، الذي بسط سلطته على الساحل تاركاً لإمام عُمان أمر السيطرة على الداخل، قد استولى على قشم واستأجر بندر عباس وتوابعها، بما في ذلك جزر هرمز ولاراك، من فارس. وهذا ساعده في السيطرة على مضيق هرمز، غير أنه لم يسيطر على لنجة التي ظلت تحت حكم القواسم. وسرعان ما وجد حليفاً قوياً ضد القواسم تمثل في البريطانيين الذين سعوا إلى الحصول على موافقته لوقف التجارة الفرنسية والهولندية مع مسقط والموانئ الأخرى الواقعة تحت سيطرته. وقد أخذ هذا التحالف صفة رسمية في عام 1798 بتوقيع معاهدة بهذا الشأن، ثم تعزز خلال الفترة 1800 ـ 1805.[41]

وفي مطلع القرن التاسع عشر، رأت شركة الهند الشرقية البريطانية أن توسع الأسطول البريطاني في الخليج العربي كان أمراً ضرورياً لهزيمة أسطول القواسم وقمع قرصنة القواسم ضد التجارة في الخليج العربي وبحر العرب وشمال المحيط الهندي. وقد كتب صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، الحاكم الحالي للشارقة، في عام 1986 أن شركة الهند الشرقية البريطانية قد "لفَّقت أسطورة قرصنة" القواسم كوسيلة لزيادة حصة الشركة من تجارة الخليج العربي مع الهند على حساب التجار العرب المحليين، ولا يشمل ذلك حلفاءهم في مسقط فحسب، بل يشمل ذلك أيضاً القواسم في جنوب الخليج العربي.[42] وكما أشار سموه، فإنه حتى في كتاب جيه بي كيلي **بريطانيا والخليج العربي: 1795 ـ 1880** الذي يعتبره أنه يقدم رؤية "إمبريالية"، فإن كيلي يقر بأن سمعة القواسم كقراصنة في أواخر القرن الثامن عشر «مردها في معظمها إلى الحوادث الناجمة عن صراعاتهم المطولة مع حكام آل بوسعيد المتتالين في مسقط».[43] وفي الحقيقة، كتب

فرانسيس واردن Francis Warden، السكرتير الأول لحكومة بومباي التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية، والتي كانت مسؤولة عن المصالح البريطانية في الخليج العربي، أنه «وحتى العام 1796 كنت غير قادر على رصد أي عمل عدائي من قبل القواسم ضد العلم البريطاني». وبعد عدة حوادث في عام 1797، أطلع صامويل مانستي Samuel Manesty، المقيم البريطاني في البصرة، وبعد أن طلب تفسيرات وضمانات من شيخ القواسم صقر بن راشد، حكومة بومباي أن الشيخ صقر سيمنع وقوع مثل هذه الحوادث لاحقاً.[44]

وفي عام 1800، أضحى الكابتن ديفيد سيتون المقيم البريطاني في مسقط. ومن المهم أن نعرف وجهة نظر سيتون بشأن القواسم وممتلكاتهم وعلاقاتهم. فخلال تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الأول/ ديسمبر 1801، وخلال جولة له في الخليج العربي، كتب سيتون ما يأتي في يومياته:

> 15 [تشرين الثاني/ نوفمبر]. قبالة رمس [إلى الشمال الشرقي من جلفار]، وهو أول مكان يتبع بني القواسم، وعند الظهر وصلت قبالة طنب الكبرى، وفي هذه الجزيرة مرسى جيد والكثير من المياه العذبة والسمك، ويمكن الزراعة فيها بفضل موقعها بين الجانب الغربي لجزيرة قشم ورأس الخيمة، وبسبب ما سبق يمكن رؤية كل سفينة تعبر في الخليج العربي من هنا، ويرسو البحارة الفرنسيون عموماً هنا، كما أن بها مصايد للؤلؤ يأتيها سكان جبل جلفار الذين يصل عددهم إلى خمسين وستين، ويبقون على الجزيرة خلال موسم صيد اللؤلؤ من شهر أيار/ مايو وحتى شهر تشرين الأول/ أكتوبر، أما الآن فلا شيء في الجزيرة باستثناء الظباء، وقد نزل الإمام [حاكم مسقط] من سفينته وقتل 400 ثم قتل 200، وهو يفكر في نقل مينائه من هنجام إلى هنا بسبب مساحتها ومياهها.
>
> أما جلفار على الساحل العربي فعلى النقيض من ذلك، وهي عاصمة بني القواسم، وهي قاحلة وغير منتجة باستثناء اللآلئ على الساحل، وكانت في السابق غنية جداً من التجارة، وأهلها مَهيبون في البحر بسبب عدد سفنهم، غير أن الإمام في مسقط قد قهرهم

في البحر، وتغلب عليهم الوهابيون من البر وجعلوهم يدفعون الجزية، ويدعى شيخهم الحالي الشيخ صقر [صقر بن راشد].

16 [تشرين الثاني/ نوفمبر]. قبالة طنب الصغرى، لا أحد يرد هذه الجزيرة ربما بسبب قلة المياه فيها. وفي المساء وصلت قبالة لنجة وشناص على الساحل الفارسي، ويملك هذين المكانين أخو الشيخ صقر حاكم جلفار [أخو الشيخ صقر هو الشيخ قضيب حاكم لنجة]، غير أنه لا أهمية لهما...

7 [كانون الأول/ ديسمبر]. مررت بين جزيرتي أبوموسى وطنب الصغرى، والاثنتان مأهولتان ...[45]

لقد أدرك سيتون أن سكان جلفار، أو رأس الخيمة، عاصمة القواسم، استخدموا جزيرة طنب الكبرى وسكنوا فيها. لقد كانت جلفار فقيرة وقد تم إضعافها في البحر من قبل حاكم مسقط من آل بوسعيد فيما أخضعها في البر الوهابيون، وهو حلف قبلي ديني ـ عسكري من قلب الجزيرة العربية. أما لنجة فقد كانت موقعاً ثانوياً وتابعاً بالنسبة إلى القواسم. كما لاحظ سيتون أن طنب الكبرى كانت مفيدة بالنسبة إلى "البحارة" الفرنسيين بسبب مرساها وموقعها المطل بالنسبة إلى حركة الملاحة الداخلة إلى الخليج العربي والخارجة منه. كما كان على دراية باستعمال حاكم مسقط لطنب الكبرى واهتمامه بها. وحيث إن سيتون قد تلقى تعليمات بأن يعوق وصول الفرنسيين إلى الخليج العربي، حيث كان استعمال الفرنسيين لجزيرة ذات موقع استراتيجي في يد القواسم أمراً غير مرغوب فيه، بينما كان استعمال الجزر من قبل البريطانيين وحلفائهم في مسقط أمراً مرغوباً فيه.

أما فيما يخص طنب الصغرى، فيبدو أن سيتون كان مخطئاً حين أشار إلى أنها كانت "مأهولة". فقد أشار سابقاً إلى أنها "غير مرتادة". كما أشار سيتون إلى أن أبوموسى كانت مأهولة، وإن كانت على الأرجح مأهولة موسمياً، وهذا ما يشبه الحال بالنسبة إلى جزيرة طنب الكبرى. ولاحقاً، كتب سيتون أن معظم الجزر المعروفة بالنسبة إلى البريطانيين، بما فيها

جزيرة أبوموسى، بها غابات ومياه وظباء وماعز وخضرة وأشجار فاكهة، وكان «يرتادها سكان السواحل المقابلة الذين لم ينازعهم أحد في ملكيتهم».[46] وكان معظم سكان هذه السواحل من القواسم والتابعين لهم، ولم ينازعهم الفرس في ملكيتهم لهذه الجزر.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1804، قُتل حاكم مسقط السيد سلطان بن أحمد خلال مناوشة في قشم، وهو التطور الذي أدى إلى تجدد الصراع بين مسقط وخصومها القواسم وبني معين. وفي 1 كانون الأول/ ديسمبر، تعرضت سفينتان بريطانيتان تجاريتان، هما تريمر Trimmer وشانون Shannon لأعمال سلب ونهب إلى الشمال من قشم من قبل سفن عربية (من نوع الدهو)، والتي ظن مانستي وسيتون والقباطنة البريطانيون أنها بإمرة القواسم من رأس الخيمة ولنجة. وحسب رواية قبطان السفينة تريمر فإن سفينته هي التي بادرت بإطلاق النار اعتقاداً أن السفن العربية كانت تنوي القرصنة. ويقول الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي إنه من المحتمل أن قواسم لنجة كانوا طرفاً في هذه القضية، غير أن قواسم رأس الخيمة لم يكونوا طرفاً فيها مطلقاً. ولكن، وفي أعقاب هذه الحوادث، أعد البريطانيون لاستعمال القوة البحرية لمساعدة مسقط ضد القواسم، رغم أن ذلك لم يكن في ميناء لنجة. وفي الحقيقة، نقل المقيم البريطاني في بوشهر، وليم بروس William Bruce، أن السفير الفارسي قد ادعى أن قواسم لنجة كانوا «رعايا فارس، غير أن ولاءهم مشكوك فيه جداً في عمومه، وكان يعتمد تماماً على حالة الدولة في تلك الفترة...».[47] وقد أضاف كيلي قائلاً:

> مضت أعوام قبل أن يتمكن فتح علي شاه [الشاه القاجاري الذي حكم فارس من عام 1797 وحتى عام 1834] من إشعار الآخرين بسلطته على ساحل فارس. أما في بوشهر وحدها فكان هناك تظاهر بالاعتراف بالحكومة المركزية من خلال دفع الإتاوة، غير أنه كان يمتنع عن دفعها إذا ما كان الحاكم العام لفارس [ابن الشاه، الأمير حسين علي ميرزا] غير قادر على إجبار الآخرين على دفعها.[48]

وفي إطار الجهود المبذولة لتجنب نشوب صراع مع القواسم من شأنه أن يؤدي إلى إثارة العداء بين الفرس والوهابيين، سعى سيتون إلى إبرام اتفاقية سلمية عبر التفاوض بين بني معين والقواسم من جهة، وشركة الهند الشرقية البريطانية ومسقط من جهة أخرى.[49] وفي شباط/ فبراير 1806، ضمن سيتون مثل هذه الاتفاقية مع القواسم فحسب. وقد جاء فيها: «سيكون هناك سلم بين شركة الهند الشرقية المبجلة وسلطان بن صقر القاسمي وكافة أتباعه ورعاياه على شواطئ الجزيرة العربية وفارس...». وتشير الصيغة السابقة إلى أن البريطانيين نظروا إلى الشيخ سلطان بن صقر القاسمي، الذي تولى السلطة في عام 1803، باعتباره حاكم قواسم لنجة وقواسم الساحل العربي. وفي الواقع، وفي أثناء التفاوض بشأن المعاهدة، كتب سيتون أن «شيوخ لنجة، وكافة أتباع القواسم الآخرين، ملزمون بالانضمام إلى اتفاقية السلام».[50]

ولاحقاً في عام 1806، نفذ حاكم مسقط الجديد، السيد سعيد بن سلطان، سلسلة من الحملات ضد القواسم في رأس الخيمة وبني معين في قشم. غير أن سيتون ومسؤولين بريطانيين آخرين في الخليج العربي قالوا إنه في الفترة 1806 ـ 1808 أوفى القواسم بشروط سلامهم مع شركة الهند الشرقية البريطانية. ولكن لاحقاً، وتحديداً في عامي 1808 و1809 اتهم البريطانيون القواسم بأعمال قرصنة مختلفة ضد السفن منيرفا Minerva وسيلف Sylph (والتي ينسبها الشيخ الدكتور سلطان إلى رحمة بن جابر من عائلة الجلاهمة في قطر)، وليفلي Lively (قبالة ساحل الهند والتي ينسبها حاكم مسقط إلى رعاياه)، وضد أعمال الملاحة الأخرى قبالة ساحل الهند. وقد رأى سيتون ومسؤولون بريطانيون آخرون أن القواسم أضحوا الآن أكثر فأكثر تحت هيمنة الوهابيين. وكان ما يقلقهم هو الدور المحتمل للقواسم، باعتبارهم أداة للوهابيين وربما كحلفاء لفرنسا، في تحدي الهيمنة البريطانية على تجارة الخليج العربي، وخاصة إذا ما سيطر القواسم والوهابيون على الموانئ العُمانية، وإذا ما حصل الفرنسيون على منفذ إلى موانئ وجزر القواسم بالإضافة الموانئ العُمانية.[51]

ولاحقاً، قرر البريطانيون أن يرسلوا قوة بحرية للاشتباك مع "قراصنة" القواسم بهدف حماية الهيمنة البريطانية المتنامية على تجارة الخليج العربي مع الهند. وقد انطلق البريطانيون نحو تدمير قوارب القواسم في رأس الخيمة ولنجة، وغيرها من الموانئ على ساحلي الخليج العربي وسواحل عُمان. كما أرادوا أن تخضع موانئ القواسم على الساحل العُماني وميناء لفت على جزيرة قشم لسلطة حاكم مسقط. وقد تم ضمان أمن ميناء مسقط فيما تم التوصل إلى اتفاقية تحظر القرصنة مع القواسم. كما كان من المهم بالنسبة إلى البريطانيين أن يحددوا جزيرة كقاعدة يمكن الدفاع عنها، لاستخدامها في مراقبة التحركات الفرنسية والسيطرة على مدخل الخليج العربي بشكل فعال ضد القرصنة.[52]

وعليه، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1809، أحرقت قوة استطلاعية بريطانية رأس الخيمة ومخازنها البحرية ومراكبها، ودمرت سفن القواسم في ميناءي لنجة ولفت، ووضعت الأخير تحت سلطة حاكم مسقط. وفي الشهر اللاحق، وبدعم من عُمان، تم تدمير قلعة القواسم في شناص على الساحل العُماني. وفي كانون الثاني/ يناير 1810، قامت قوة استطلاعية بريطانية ثانية بالتفتيش عن قوارب القواسم، وقامت بإحراقها في موانئ على ساحلي الخليج العربي. ورغم هذه الإجراءات، ظل العديد من سفن القواسم مخفياً كما نجا بعضها من التدمير.

وكما ظن المسؤولون البريطانيون، لم يقدر الشيخ سلطان بن صقر على السيطرة على القرصنة. وفي حقيقة الأمر، لم يعد مسؤولاً عن رأس الخيمة، بعد أن أطاحه الوهابيون في عام 1809. لذا، ورغم رغبته في الوفاء باتفاقية السلام لسنة 1806 مع البريطانيين، فإنه لم يقوَ على ذلك. وقد خلص البريطانيون إلى أنه لن يبرم قائد قاسمي بعد ذلك أية اتفاقية جديدة، وذلك في ضوء مدى سيطرة الوهابيين عليهم. ودعا البريطانيون فارس إلى المشاركة في مهاجمة موانئ القواسم على الساحل الفارسي ورأس الخيمة، ورغم أن فارس وعدت بالتعاون معهم، غير أنها أخفقت في متابعة المشاركة في الحملة البريطانية. بل إن

القوات الفارسية كانت قد هاجمت بالفعل لنجة في بداية السنة نفسها واستولت عليها لفترة وجيزة في محاولة غير ناجحة لتوطيد سلطتها عليها وجمع الإتاوة منها.[53]

وبعد مطاردة السفينة ماكولي Macauly وإطلاق النار عليها في شباط/ فبراير 1811، تم إخبار قائد السفينة في مسقط أن القراصنة هم أولئك الذين فروا من رأس الخيمة خلال الحصار البريطاني في عام 1809 واستقروا في أبوموسى. وحيث إن هذه المعلومات قد أتت من دولة دخلت في حرب لفترة طويلة مع القواسم، فقد تساءل الشيخ الدكتور سلطان عما إذا كان القواسم هم فعلاً القراصنة. وقد رأى مسؤول بريطاني واحد في بومباي على أقل تقدير أن رحمة بن جابر من عائلة الجلاهمة في قطر هو القرصان. غير أن المعلومات الأولية، التي نقلها أيضاً مسؤولون بريطانيون في بومباي تؤكد وجود قواسم رأس الخيمة على جزيرة أبوموسى في عام 1811. غير أنه عندما أرسل البريطانيون حملة بحرية صغيرة لتدمير قوارب القواسم في الخليج العربي، لم يجدوا أياً منها.[54]

وفي عام 1814، ألقى مسؤولون بريطانيون باللوم على قواسم رأس الخيمة لاستيلائهم على قوارب تحمل تصريحاً بريطانياً أو أعلاماً بريطانية قبالة سواحل الهند. وقد نفى حاكم رأس الخيمة حسن بن رحمة القاسمي هذه الادعاءات، وقد تم قبول عرضه لتجديد اتفاقية السلام لسنة 1806 وتعزيزها بين القواسم والبريطانيين (تفاوض بشأنها عمه سلطان بن صقر الذي أضحى حينئذ حاكماً في الشارقة المجاورة). وقد نصت الاتفاقية الجديدة المبرمة في تشرين الأول/ أكتوبر 1814 بين الحاكم ووليم بروس، المقيم السياسي في بوشهر، على أن القواسم سيحترمون القوارب البريطانية، وكذلك تلك التي تحمل تصريحاً بريطانياً أو ترفع أعلاماً بريطانية. وعلاوة على ذلك، سيسمح للقوارب البريطانية بدخول موانئ القواسم كما ستتمكن سفن القواسم من زيارة الموانئ البريطانية في الهند.

وقد جاءت معارضة هذه الاتفاقية من المسؤولين في بومباي الذين سعوا إلى الحيلولة دون إبحار قوارب القواسم المسلحة على امتداد الساحل الهندي، قائلين إنهم لن يسمحوا بتدخل القراصنة في أمر أية سفينة، سواء تلك التي ترفع الأعلام البريطانية أو غيرها. وفي هذا الإطار، قال الشيخ الدكتور سلطان إن البريطانيين كانوا يسعون إلى منع قوارب القواسم من التجارة مع الهند. ومع حلول أواخر عام 1814 و1815، اتهم بروس ومسؤولون في بومباي القواسم مرة أخرى بأعمال قرصنة إضافية في الخليج العربي وعلى امتداد الساحل الهندي، وتحديداً ضد سفن حاكم مسقط. ويقول الشيخ الدكتور سلطان إن القراصنة الهنود نفذوا أعمال قرصنة قبالة سواحل الهند، فيما نفذ رحمة بن جابر أعمال القرصنة الأخرى في الخليج العربي أو حوله.

وفي خضم الاشتباكات الجارية بين القواسم والعُمانيين، واصل بروس اتهامه للقواسم بالقرصنة في عام 1816، وخاصة ضد السفينة البريطانية أورورا Aurora بالقرب من جزيرتي طنب الكبر ى وطنب الصغرى. وبعد مناشدته بالقيام بأعمال بحرية ضد القواسم، بدأت السفن البريطانية تبحث عن قوارب القواسم وتدمرها في الخليج العربي بدءاً من عام 1817 وحتى عام 1819. وحيث إن الهجمات قد شنت ضد القوارب العربية أيضاً، فإن الشيخ الدكتور سلطان يرى أن البريطانيين كانوا يحاولون أن يقضوا على دور العرب في تجارة الخليج العربي. وطوال هذه المدة، كان البريطانيون يعدون العدة لحملة رئيسية ضد القواسم.[55]

وفي آب/ أغسطس 1819، التقى شيوخ القواسم على ساحلي الخليج العربي، بمن فيهم حسن بن رحمة حاكم رأس الخيمة، وسلطان بن صقر المخلوع، وكان حينئذ في الشارقة، ومحمد بن قضيب حاكم لنجة، وممثلون عن قبائل الخليج العربي الأخرى مثل بني ياس من أبوظبي والعتوب من البحرين، وقد التقى هؤلاء جميعاً في رأس الخيمة. وهناك توصلوا إلى اتفاقية للدفاع بعضهم عن بعض وعن ميناء رأس الخيمة في وجه أية

حملة بريطانية محتملة. ولم تكن القبائل قلقة من الحملة ضد القرصنة فحسب، بل من احتمال القضاء على أي دور للعرب في التجارة بين موانئ الخليج العربي. وفضلاً عن ذلك، فقد اعتبر القادة رأس الخيمة قاعدة أساسية لقوة القواسم وأمنهم. وكانوا يدركون أنه في حال سقوط رأس الخيمة، فإن الشارقة ولنجة ستصبحان غير منيعتين.[56] لقد تحالف قواسم لنجة مع قواسم الشارقة منذ أن ثبَّت سلطان بن صقر المخلوع نفسه في الشارقة في عام 1814 تقريباً. وفي الواقع، فقد أقام سلطان بن صقر لفترة وجيزة في لنجة وحكمها في الفترة 1814 ـ 1815. ولكن، ومن خلال هذا الاجتماع والاتفاقية التي تم التوصل إليها، فإن قواسم الشارقة ولنجة قد أكدوا علاقتهم وصلتهم برأس الخيمة، وإن كانت الأخيرة واقعة تحت تأثير الوهابيين الذين أطاحوا في البداية الشيخ سلطان.[57]

وفي هذه الأثناء، ظل الفرس يعتبرون قواسم لنجة من رعايا فارس. أما البريطانيون الذين كانوا حريصين على تلقي دعم حاكم فارس لحملتهم ضد القواسم، فقد انتبهوا إلى الحساسيات الفارسية بشأن هذه القضية.[58] لذا، وفي تموز/يوليو 1819، استولى البريطانيون على قارب تعود ملكيته لشيخ لنجة القاسمي، غير أنهم أفرجوا عنه بناء على أوامر من الأمير الفارسي حسين علي ميرزا، وهو ابن فتح علي شاه. غير أن البريطانيين لم يوافقوا على أن قواسم لنجة من رعايا فارس. فقد كانت وجهة النظر البريطانية أن لنجة وموانئ "القراصنة" الأخرى دفعت الإتاوة لحكومة فارس بشكل غير دوري، وأن ذلك كان مرده إلى خوفهم من القوى الأخرى. وفي ضوء ذلك، طلبت بريطانيا من فارس ألا تقدم أية حماية إلى القواسم وحلفائهم على الساحل الفارسي إذا ما حاولوا أن يخضعوا مؤقتاً للسلطة الفارسية هرباً من العقوبة البريطانية.

لقد أدرك البريطانيون أنه في واقع الحال فإن هذه الموانئ كانت مستقلة لعدة أعوام وأن فارس لا تملك سلطة أو نفوذاً حقيقياً عليها، وخاصة لأنها لم تملك قوة بحرية تمكنها من أن تفرض سيطرة فاعلة. وفي ضوء الأهداف البريطانية، فإنهم كانوا الآن مستعدين

لمساعدة فارس على فرض السيادة على قواسم لنجة. ولكن، عندما شجع البريطانيون فارس على شن هجوم بري ضد موانئ القواسم وحلفائهم على الجانب الفارسي كوسيلة لمساعدة الحملة البحرية البريطانية وكذلك كوسيلة لفرض السلطة الفارسية، لم تتعاون فارس بل وحذرت البريطانيين من شن مثل هذه الهجمات. وكانت حجتهم في ذلك أن معاقبة القراصنة على الجانب الفارسي كانت مسؤولية فارسية محضة، وأنهم يعدون بالحد من القرصنة في هذه الموانـــئ في المستقبـــل. ولكن، بعـد حملـة 1819 ـ 1820، ظلت هذه الموانئ مستقلة عن فارس.[59]

وبعد أن التمس حسن بن رحمة السلام حسب شروط لم يقبلها البريطانيون – وذلك بأن عرض احترام السفن البريطانية دون الهندية – وصلت حملة أخرى، بمساعدة من حاكم مسقط، إلى رأس الخيمة في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1819. وقد تم تدمير البلدة تدميراً كاملاً كما تم إحراق العديد من قوارب القواسم في الميناء وتقاسم البقية المتبقية منها. كما هاجمت الحملة موانئ القواسم المجاورة على الساحل العربي، ودمرت قوارب القواسم وقوارب العرب الأخرى في ميناءين على الساحل الفارسي، وإن لم تكن في لنجة. وكما كتب كيلي، رغم أن البريطانيين ظنوا أن قواسم لنجة كانوا متورطين في أعمال قرصنة، غير أن هجوماً ضدهم تم تأجيله لأن الحملة تمكنت من توثيق حادثة قرصنة واحدة مزعومة فحسب من قبل قواسم لنجة تحت حكم سلطان بن صقر في عام 1815، وحادثة أخرى من قبل قبيلة متحالفة معها. كما حذرت فارس من أي هجوم بريطاني على موانئ الساحل الفارسي.[60] وفي مذكرات نشرت في عام 1830، كتب الكابتن بروكس G.B. Brucks أن العديد من أفضل قوارب رأس الخيمة تم إرسالها إلى لنجة ومواقع أخرى قبل الحملة البريطانية في الفترة 1819 ـ 1820، وهكذا فقد نجت من التدمير، وسرعان ما وظفتها رأس الخيمة مرة أخرى في أعمال التجارة.[61]

مطالبات القواسم بالجزر الثلاث: من مطلع القرن التاسع عشر وحتى ثمانينيات القرن نفسه

تمت إطاحة حسن بن رحمة، عقب حملة 1819 ـ 1820، فيما أُعيد تنصيب سلطان بن صقر شيخاً على رأس الخيمة. ولكن، وبسبب التدمير الواسع النطاق الذي لحق برأس الخيمة، أبقى سلطان بن صقر على مقره في الشارقة. وقد تم فرض "المعاهدة العامة للسلام مع القبائل العربية" لسنة 1820 على القواسم المترددين وحلفائهم والعتوب في البحرين، والتي حظرت أعمال القرصنة ضد المراكب كافة ولكنها سمحت بالتجارة.[62] وبالإضافة إلى ذلك، نزلت فرقة بريطانية قوية في رأس الخيمة في البداية، ثم استقرت لعدة أعوام بعد ذلك في قشم. وقد عمدت هذه الفرقة إلى مراقبة تحركات القواسم وإجهاضها.[63]

وعلى الرغم أن البريطانيين لم يعدوا الشيخ سلطان بن صقر على الإطلاق قرصاناً، فإنهم لم يثقوا به. وكما كتب كيلي، فإن ذلك مرده جزئياً إلى أنه لم يتعاون مع حاكم مسقط في مهاجمة رأس الخيمة في مطلع عام 1819. وعليه، وبعيد عودة الشيخ سلطان إلى السلطة، سعى البريطانيون إلى الحد من سلطته؛ بداية من خلال الإقرار باستقلال عجمان وأم القيوين عن حكمه في عام 1820، وتالياً من خلال اختيار أن يقيم الوكيل المحلي في الشارقة في عام 1823 لنقل أخبار عنه. وفي العقود اللاحقة، فإن منافسة الشيخ سلطان المتواصلة مع حاكم مسقط وحلف بني ياس في أبوظبي، ودبي، وعجمان، وأم القيوين، وتنامي أسطوله من القوارب، والعداوات البحرية التي نجمت عن العوامل السابقة، وكذلك تآمره ضد الجهود البريطانية للتصدي للتقدم المصري نحو المنطقة تحت حكم محمد علي، كلها ساهمت في عدم ثقة البريطانيين به وفي السياسة البريطانية القائمة على فرض المزيد من القيود على القواسم.[64]

بيد أن سلطان بن صقر حاول بالفعل أن يعيد توطيد سلطته، بل وأن يعيد إحياء أنشطة القواسم التقليدية وأن يستعيد علاقات القواسم التاريخية. وتكشف الاقتباسات التالية من مذكرات الكابتن بروكس، والمبنية على استطلاعات أجراها في الفترة 1825 ـ 1829 ونشرت في عام 1830، عن الوضع الديمغرافي في المنطقة. وبالنسبة إلى رأس الخيمة، فقد كتب بروكس الآتي:

> في الوقت الحاضر ... هناك ألفان وأربعمئة أو خمسمئة تقريباً من السكان، وهم من القواسم، والشحوح، وزعل، ومطرش، وعدد من الغرباء من قبائل متفرقة... وهم يتاجرون مع بومباي وساحل ملبار في أثناء الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، ومع البحر الأحمر، كما أنهم يسهمون مساهمة كبيرة في تجارة صيد اللؤلؤ.

أما بالنسبة إلى الشارقة، فقد كتب ما يأتي:

> يتألف السكان من القواسم، وآل علي، والشحوح، وبعض القبائل المختلطة، ويتراوح عدد رجالها بين 2300 و5500، غير أنني من ملاحظتي الشخصية، والموثقة باستفسارات قمت بها، فإنني أعتقد أنه في موسم صيد اللؤلؤ، الذي يشارك به أكبر عدد من الرجال، فإن عددهم يصل إلى 3500 أو إلى 3800 رجل.

وأضاف قائلاً إن الشارقة أرسلت عدة مئات من القوارب إلى مصايد اللؤلؤ، وإن كل قارب منها دفع ضريبة للشيخ سلطان بن صقر. كما أشار إلى أنهم ساهموا في تجارة الخليج العربي وفي التجارة مع بومباي وساحل ملبار. أما بالنسبة إلى الشيخ سلطان بن صقر، فقد كتب بروكس قائلاً إنه «يتظاهر بحسن النية إزاء الإنجليز، غير أنه ليس موضع ثقة».

وأما بالنسبة إلى لنجة، فقد قال:

> لنجة...تملك تجارة عظيمة مع معظم أجزاء الجزيرة العربية...وهي ترسل سفن البغلة والمراكب الأخرى إلى الهند، وهي تستحوذ على حصة كبيرة من مصايد اللؤلؤ... وترسل ثلاثين مركباً إلى مصايد اللؤلؤ، وتوظف كل أولئك المنتمين إلى الساحل المقابل من رأس

الخيمة وحتى الشارقة. وهي تستورد وتصدر سنوياً قرابة مئتي ألف دولار من اللؤلؤ، ونحو ثلث ذلك المبلغ من الحبوب والفواكه المجففة والتبغ.

كما قال أيضاً:

تضم الجزيرة نحو 700 رجل من قبيلة القواسم، ومن السكان الأصليين من قبيلة العيني [كذا في الأصل وربما تكون المعيني] نحو ثلاثمئة، ومئتين وخمسين من قبيلة الفارش [كذا في الأصل والراجح أنها الفارس]... ومعظم هؤلاء السكان من الوهابيين، والشيخ من قبيلة القواسم، وله قرابة وثيقة مع الشيخ سلطان بن صقر، رئيس القبيلة، وهم على صلة دائمة بالقراصنة.

لم يكن لدى الكابتن بروكس الكثير ليذكره عن الجزر، باستثناء أن «جزيرة طنب الكبرى... مليئة بالظباء، وهناك كمية وافرة من المياه فيها»، وأن «المرسى جيد ناحية الجنوب الشرقي والغرب». كما أشار إلى أن هناك ممراً آمناً للملاحة يصل طوله إلى نحو ستة أميال ونصف بين الجزيرة وميناء باسيدو على جزيرة قشم.[65] وهنا يجب أن نضيف أن الدراسة المسحية البريطانية للساحل العربي، والتي تم تنفيذها في مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر من قبل الملازم أول جاي والملازم أول هوتون Guy and Houghton، قد ذكرت أن سكان رأس الخيمة كانوا أيضاً رعايا للشيخ سلطان بن صقر في الشارقة، وأن قوارب رأس الخيمة المشتركة في صيد اللؤلؤ، مثل قوارب الشارقة، دفعت إتاوة لحاكم الشارقة.[66]

هذا ويعد تقرير الكابتن بروكس لافتاً في أوجه عديدة؛ إذ يأتي على تسمية سلطان بن صقر في الشارقة باعتباره رئيساً لعائلة القواسم وتابعيها، ويذكر أن غالبية العائلة ظلت في الشارقة ورأس الخيمة. ويشير إلى أن قوارب الشارقة ورأس الخيمة ولنجة قد اشتركت في تجارة الخليج العربي والتجارة مع الهند، في حين أن الغالبية العظمى من القوارب المرسلة إلى مصايد اللؤلؤ كانت من الشارقة ورأس الخيمة، وكانت لنجة سوقاً لتجارة لؤلؤ

القواسم. وفي حين أن بروكس لم يذكر الكثير بشأن الجزر، فإن تركيزه على مشاركة القواسم في صيد اللؤلؤ والتجارة تعني حتماً مواصلة استخدام القواسم للجزر، وخاصة من قبل مئات القوارب من الشارقة ورأس الخيمة. وكان سيتون قد أشار فعلاً إلى استخدام طنب الكبرى من قبل صيادي اللؤلؤ من الشارقة ورأس الخيمة في عام 1801. ومن المرجح أن استخدام القواسم التقليدي للجزر قد تواصل أيضاً، سواء كملاذ أو لطلب الماء أو لصيد الأسماك أو لرعي الماشية.

وبالإضافة إلى التجارة بين القواسم في الساحل العربي والساحل الفارسي، فقد قدم الحكام القواسم في لنجة القوارب دعماً للحملات المختلفة التي شنها سلطان بن صقر ضد بني ياس في أبوظبي، على سبيل المثال. وفي مناسبات محددة، توسطوا في تنفيذ هدن مؤقتة له في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، وطوال ثلاثينيات وأربعينيات القرن نفسه.[67] غير أنه كانت هناك منازعات بين القواسم في الساحلين بشأن استخدام الجزر. ولتسوية هذه المنازعات، فقد قسم فروع العائلة الجزر لاستخدامها من كلا الطرفين. وبحلول عام 1835 وربما قبل ذلك، تم تخصيص جزيرة صِرَيّ بحيث تستعمل من قبل قواسم لنجة، في حين تم تخصيص جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصير بونعير لقواسم رأس الخيمة والشارقة.[68] ويبدو هذا التقسيم منطقياً في ضوء وضع سلطان بن صقر باعتباره رئيساً لعائلة القواسم، وفي ضوء عائلة القواسم الممتدة على الساحل العربي، والعدد الضخم من قوارب القواسم من الشارقة ورأس الخيمة المشتركة في صيد اللؤلؤ، والاستخدامات التقليدية لهذه الجزر من قبل قواسم الساحل العربي. وبصفته رئيساً للعائلة، لابد أن يكون الشيخ سلطان بن صقر قد نفذ هذا الاتفاق أو وافق عليه. ومن المرجح أن الاتفاق بين سلطان بن صقر وابن عمه شيخ لنجة، محمد بن قضيب، كان شفهياً فحسب.

وليس واضحاً إذا ما كان البريطانيون مطلعين على هذا التفاهم في حينه. فلم يرد له أي ذكر في المذكرات المشتركة للملازم أول جاي وهوتون أو مذكرات الكابتن بروكس، والمذكرات المبنية على دراسات مسحية تم تنفيذها في عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي إصدار يعود إلى عام 1836، أشار جيمس هورسبيرج James Horsburgh، عالم المياه في شركة الهند الشرقية، فقط إلى المرسى قبالة هذه الجزر وأن هذه الجزر غير مأهولة.[69] كما كتب الملازم أول وايتلوك H.H. Whitelock في مجلة *Journal of the Royal Geographical Society* في عام 1838 أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كانتا غير مأهولتين، وأن «الأولى مليئة بالظباء وأن الضباط العاملين في باسيدو يلجؤون إليها كثيراً لأغراض الصيد. وفي أشهر الشتاء، يغطي الجزيرة العشب، وفيها كميات وافرة من المياه».[70]

ومرة أخرى، فإن هورسبيرج ووايتلوك قد استندا فيما قالاه في إصداراتهما إلى دراسات مسحية أجريت في عشرينيات القرن التاسع عشر.[71] كما أن الاتفاق غير مذكور في المسودات التاريخية والتقارير السياسية الأخرى التي أعدها مسؤولون مختلفون، مثل الملازم أول صامويل هينيل Samuel Hennell، والملازم أول كيمبل، والملازم أول ديسبرو H.F. Disbrowe، والكابتن جيمس فيلكس جونز James Felix Jones والملازم أول بيلي، والتي تغطي الفترة من عام 1819 وحتى ستينيات القرن التاسع عشر.[72] غير أن القواسم توصلوا فعلياً إلى اتفاق شفهي فيما بينهم، وقد أشاروا إلى هذه الترتيبات في العديد من الرسائل المكتوبة منذ ستينيات القرن التاسع عشر وما بعدها.

وبعد أعوام من العداءات البحرية بين القبائل المختلفة على الساحل، وخاصة بين القواسم وبني ياس في أبوظبي في عام 1834، توصل البريطانيون عبر المفاوضات إلى هدنة بحرية في عام 1835، والتي تم تجديدها في الأعوام المتتالية حتى الاتفاق على هدنة العشرة أعوام في عام 1843. وقد تبع ذلك في عام 1853 "معاهدة السلام البحري الدائم"، وفي

إثر هذه الاتفاقية أضحت المنطقة التي كانت تعرف لدى البريطانيين باسم "ساحل القراصنة" تعرف باسم "الساحل المتصالح".

وكان الهدف من وراء هذه الهدن والمعاهدة وقف الأعمال العدائية في البحر والسماح بالتجارة السلمية. وكان البريطانيون قد عقدوا العزم على وقف القرصنة، ومنع تجارة العبيد، ووقف أعمال تهريب الأسلحة والسلع الأخرى، والسماح بالوصول سلمياً إلى مصايد اللؤلؤ خلال موسم صيده.[73] ومع مرور الوقت، حققت الاتفاقيات مرادها على وجه العموم من حيث السماح بالوصول إلى مصايد اللؤلؤ والتجارة عبر الخليج العربي وإلى الهند، مما جعلها تحظى بدعم سلطان بن صقر والقواسم الذين كانت هذه الأنشطة مهمة بالنسبة إليهم.[74] ومن المؤكد أن الهدوء النسبي أتاح المجال أمام مواصلة الاستعمالات التقليدية للجزر من قبل قواسم الشارقة ورأس الخيمة.

وبعد الهدنة البحرية لسنة 1835، منع مساعد المقيم السياسي البريطاني صامويل هينيل القوارب الحربية التابعة للقواسم وبني ياس من الاقتراب من الطريق التجارية الواقعة بين الساحل الفارسي وجزيرتي صِرَيّ وأبوموسى في أي وقت من السنة، أي من عبور الخط المرسوم بين هاتين الجزيرتين والمعروف باسم "خط هينيل". وسارع المقيم السياسي جيمس موريسون إلى إعادة رسم الخط من شعم على الجانب الغربي من شبه جزيرة مسندم وحتى نقطة على بعد عشرة أميال إلى الجنوب من أبوموسى ومنها إلى صير بونعير، مفسراً ذلك بأن صِرَيّ كانت ملاذاً للقراصنة وأن أبوموسى يمكن أن تكون مثلها.

وكانت الغاية من الخط الجديد الحيلولة دون استخدام هذه الجزر لهذا الغرض، وكذلك منع القوارب الحربية التابعة لسلطان بن صقر من الإبحار حول شبه جزيرة مسندم، أي عبر المضيق الضيق ومنه إلى خليج عُمان. وتحت مثل هذه القيود أضحى

سلطان بن صقر غير قادر على تحدي هذا الخط التجاري وحاكم مسقط.[75] بل إن الخط المقيِّد الجديد قد منع قوارب القواسم الحربية في الساحل العربي من الاقتراب من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ومع حلول ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر، ثبت في نهاية الأمر أن هذه التطورات قد صعبت على سلطان بن صقر وخلفائه مهمة الدفاع عن حق قواسم الشارقة ورأس الخيمة في استخدام جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كما هو معتاد ضد اعتداءات وانتهاكات الأعداء على الساحل العربي وقواسم لنجة.

وفي عام 1864 تم نشر الطبعة الأولى من **دليل الخليج العربي** *Persian Gulf Pilot* الذي قامت بجمعه وتصنيفه الأميرالية البريطانية خلال أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن التاسع عشر. وقد جاء فيه أن جزيرة طنب الكبرى فيها مياه وهي غير مأهولة: «في أحيان معينة يتم جلب بعض الماشية من اليابسة [أي من الساحل الفارسي] للرعي، حيث إن الجزيرة مغطاة بالعشب الخشن وشجيرات. وهناك بعض الظباء البرية على الجزيرة».[76] وقد ذكر التقرير أن طنب الصغرى وأبوموسى كانتا قاحلتين وغير مأهولتين وليس بهما ماء، غير أن الأخيرة كان يردها قوارب الصيد من الشارقة وكانت بالقرب من ضفة اللؤلؤ العظيمة. أما بالنسبة إلى لنجة، فقد جاء في التقرير أنها كانت «واحدة من القرى المزدهرة على الساحل الفارسي» و«يقطنها نحو 10,000 نسمة، ومعظمهم من قبيلة القواسم»، وهذا ما كان يعادل تقريباً عدد سكان الشارقة وضعف عدد سكان رأس الخيمة، وإن أشار التقرير أيضاً إلى أن لنجة كانت ترسل نحو 50 مركباً إلى مصايد اللؤلؤ فقط. كما جاء في التقرير: «أما شيخ هذا المكان، الذي يدفع إتاوة إلى الحكومة الفارسية، فله سلطة على كل الأماكن الواقعة على الساحل بين بركة سفلة وقرية بستانة، وهي تشمل جزر صِرَيّ وفرور الصغرى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى».[77]

ولعل وجهة نظر الأميرالية البريطانية أن حاكم القواسم في لنجة يملك سلطة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مردها إلى حقيقة أن التجارة البريطانية كانت في معظمها على امتداد الساحل الفارسي، بما في ذلك لنجة، وأن حماية هذه التجارة قد دفعت البريطانيين إلى حظر القوارب الحربية التابعة للقواسم على الساحل العربي من الإبحار إلى هذه الجزر وحماية حقوقها هناك، وأن الماشية من لنجة كانت ترعى على طنب الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن سلطان بن صقر كان يبلغ من العمر نحو 90 عاماً في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر وأوائل ستينيات القرن نفسه، وأن الحكام التابعين له في لنجة والشارقة ورأس الخيمة كانوا قادرين حينها على التصرف بشكل مستقل عنه. ويضاف إلى هذا وذاك أن معرفة مؤلفي **دليل الخليج العربي** كانت منقوصة. إذ لم يلاحظوا مثلاً أن مئات القوارب التي مازالت ترسلها الشارقة إلى مصايد اللؤلؤ تعني بالضرورة مواصلة استعمال جزيرة أبوموسى. ومن الواضح أيضاً أنهم لم يعرفوا أن أبوموسى كانت تستخدم للرعي من قبل الشارقة، وأنه على النقيض من تقريرهم كان بها ماء وكلأ. ويبدو أنهم لم يعرفوا أن القواسم قد وافقوا في عام 1835 على أن تستخدم طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى من قبل قواسم رأس الخيمة والشارقة.[78]

وفضلاً عما سبق، ورغم أن **دليل الخليج العربي** لسنة 1864 قد ذكر أن حاكم لنجة دفع إتاوة إلى فارس، فإن ذلك لا يعني أن فارس كانت تمارس سلطة فعلية على لنجة والساحل والجزر البحرية. وفي الوقت نفسه، كان ميناء لنجة يخضع اسمياً فحسب لسلطة الحاكم الفارسي لإقليم "فارس" ولسلطة الحاكم الفارسي في بوشهر بصفته الأميرال الأعلى للبحار والموانئ. وفي الواقع، لم تكن فارس تملك أية قوارب حربية. وبدلاً من ذلك، كانت لنجة فعلياً تحت حكم القواسم المستقل في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن التاسع عشر، حيث كان خليفة بن سعيد القاسمي، حاكم القواسم في لنجة، مسؤولاً مسؤولية فردية على الإدارة الداخلية، بما في ذلك جباية الضرائب والرسوم الجمركية والنظر

في الدعاوى المدنية والجنائية.[79] وقد أدرك المقيمون البريطانيون هينيل وكيمبل وبيلي في منتصف القرن التاسع عشر، وكما كان الحال في عامي 1819 و1820 في زمن الحملة البريطانية الثانية ضد القواسم، أن فارس لم تملك سلطة فعلية تذكر على الساحل الفارسي. وقد تضمن ذلك جزيرة لنجة ومحيطها وكذلك الجزر الواقعة قبالة الساحل الفارسي.[80]

وقد كان البريطانيون قلقين من ضعف سيطرة فارس على القبائل الساحلية في الموانئ الواقعة على الساحل الفارسي. لذا، أراد البريطانيون ممارسة سلطتهم البحرية في المنطقة من أجل حماية الهدن التي تم إبرامها مع حكام الساحل العربي.[81] وقد ظنوا أن محمد شاه، الذي حكم فارس في الفترة 1834 ـ 1848، من المرجح أنه لن يوافق على ذلك، ولكن في عام 1846 فاتح الحاكم العام لإقليم "فارس"، حسين خان، المقيم البريطاني هينيل داعياً البريطانيين إلى أن يُخضعوا القبائل الساحلية ويحدوا من القرصنة على الساحل الفارسي، وطالباً فقط أن يرافق مسؤول فارسي مثل هذه المهمات. وقد وافق البريطانيون عن طيب خاطر على فعل ذلك مما أدى إلى تراجع القرصنة بشكل لافت.[82]

وعلاوة على ذلك، وفي عام 1850، سلم ميرزا تقي خان، وزير الدفاع تحت حكم ناصرالدين شاه، الذي حكم فارس في الفترة 1848 ـ 1896، للبريطانيين بأن «سلطة الحكومة على الشعب وسيطرتها عليهم محدودة للغاية». وفي السنة التالية، وافقت فارس على طلب بريطانيا بأنه يحق لبحريتها أن تقوم بعمليات بحث ومصادرة على طول الساحل الفارسي لكبح تجارة الرقيق. وكان الشرط الوحيد أن يرافق ضابط فارسي مثل هذه الحملات وأن أية سفن تتورط في تجارة الرقيق يجب أن ترسل إلى "حاكم موانئ الخليج العربي " لمعاقبتها.[83]

وفي عام 1852، قال رئيس الوزراء الفارسي، ميرزا آغا خان، أن فارس ليس في وسعها أن تفعل شيئاً لوقف تجارة الرقيق في ميناء لنجة. ولاحقاً في السنة نفسها، فوض البحرية البريطانية لإجبار السفن على ذلك. وفي عام 1853، أرسل كيمبل مركبين بريطانيين سريعين، بصحبة مفوض فارسي لشؤون تجارة الرقيق، لانتزاع غرامات من

حاكم لنجة وآخرين لمشاركتهم في تجارة الرقيق. وفي الأعوام اللاحقة، نجحت الرقابة والعمليات البريطانية في الحد من تجارة الرقيق. غير أن البريطانيين رأوا أن المسؤولين الفرس مترددون في إخضاع الشيوخ الأقوياء على الساحل وهم عُرضة لأن يقبلوا الرشوة التي يقدمها شيوخ القبائل. وبحلول عام 1855، كانت بريطانيا تدفع راتباً إلى المفوض الفارسي لشؤون تجارة الرقيق للتغلب على هذه الصعوبات.[84] وعليه، فإن البحرية البريطانية هي التي جلبت فعلياً المسؤولين الفرس إلى لنجة والموانئ الأخرى على الساحل الفارسي وساعدتهم على ممارسة سلطة محدودة هناك. وكانت تلك هي الظروف التي جعلت حاكم لنجة القاسمي يدفع غرامات وإتاوات إلى فارس في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر ومطلع ستينيات القرن نفسه.

وفي عام 1863، وقبل عام من صدور **دليل الخليج العربي**، أشار المقيم البريطاني بيلي إلى أن لنجة تشهد رخاء متنامياً لأنه أضحى في وسع البواخر البريطانية القادمة من بومباي أن تنزل بضائعها في ميناء لنجة العميق، ومن هناك يمكن شحنها بسفن الدهو إلى الموانئ الضحلة مثل الشارقة ورأس الخيمة.[85] وقد دفعت حالة الازدهار المتنامية فارس إلى زيادة إتاوتها التي تفرضها على لنجة.[86] ولكن، عند التفاوض في عام 1868 بشأن تجديد استئجار عُمان لبندر عباس وجزر لاراك وهرمز وقشم من فارس، لاحظ بيلي أن فارس لم تكن تملك قوارب حربية وعبَّر عن وجهة نظره بضعف مطالبة فارس بهذه الجزر الواقعة قبالة سواحلها، وربما بالنسبة إلى الجزر الأخرى أيضاً. وكتب قائلاً:

> لولانا، لقام العرب بسلب ونهب ساحلها ولمنعوا أي قارب من قوارب فارس من دخول البحر ... صحيح أن الجزر من حيث المسافة يمكن أن تكون أقرب إلى ساحل فارس منها إلى ساحل مسقط، غير أن الجزر تتبع القوة البحرية وليس القوة العسكرية الخالصة.[87]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1864، وهي السنة التي نشر فيها **دليل الخليج العربي**، أرسل الشيخ سلطان بن صقر رسالة رسمية إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر،

الكولونيل بيلي، مؤكداً له فيها أن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصير بونعير تنتمي إليه، ومهدداً بإحداث اضطرابات في البحر إذا لم يوجه بيلي تعليمات إلى حاكم دبي يطلب منه عبرها التوقف عن استخدام أبوموسى:

> في السنة الماضية، أخبرتكم بتدخل أهل دبي فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى وعن حقيقة أخذهم لخيولهم وماشيتهم إلى هناك. الجزيرة ملكي أنا. إن جزر طنب وأبوموسى وصير [بونعير] ملكي أنا منذ عهد أجدادنا. ولم يسبق لأحد أن ذهب إلى هناك دون إذن مني. غير أنكم لم تردوا على هذه الرسالة... ولما وجدوا أنكم صامتون وأنا كذلك، فقد أرسلوا أغنامهم إلى هناك هذا العام أيضاً... وإذا لم تمنعوه [حاكم دبي]، فإن اضطرابات ستحدث، لأنني لن أتنازل عن حقي في الجزيرة، كما أنني لن أسمح لأحد أن يتدخل فيها دون إذن مني. ومن المعروف منذ القدم أن هذه الجزر (أبوموسى وطنب وصير بونعير) ملكي أنا. أما صِرَيّ فملك لقواسم لنجة، وهنجام للسيد ثويني [حاكم عُمان] وفرور للمرازيق [في أبوظبي]. وإذا ما استفسرتم عن هذا الأمر (أي عن هذه المعلومات) ستجدون أنه صحيح.[88]

وفي حين يبدو واضحاً أن الشيخ سلطان بن صقر قد اشتكى إلى الكولونيل بيلي منذ عام، فإن محمد مرسي عبدالله يقول: «هذه الرسالة [لسنة 1864] تمثل أول دليل مدون فيما يتعلق بملكية هذه الجزر بين القواسم».[89] وهذه أول مطالبة مكتوبة وجدت ضمن المحفوظات ويمكن أن تكون هذه هي المرة الأولى التي حصل فيها البريطانيون على مثل هذه المعلومات الدقيقة (رغم أن سيتون قد كتب في أوائل القرن التاسع عشر أن الجزر كانت مستخدمة ومملوكة من قبل القواسم). وحيث إن الشيخ سلطان كان قد بلغ نحو 95 عاماً في عام 1864، وقد حكم منذ عام 1803، فإن الإشارة في رسالته إلى «الأجداد» تضع قواسم الساحل العربي في موقع السيطرة على هذه الجزر منذ منتصف القرن السابع عشر، أي في زمن جده رحمة بن مطر.

وبعد وفاة سلطان بن صقر في عام 1866، بدأ القواسم في نزاع فيما بينهم حول الحدود والجزر. وقد انتهى ذلك بسيطرة قواسم رأس الخيمة على طنب الكبرى تحت حكم الشيخ حميد بن عبدالله القاسمي، وسيطرة قواسم الشارقة على جزيرة أبوموسى تحت حكم الشيخ سالم بن سلطان القاسمي.[90]

وفي أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الوكيل المحلي البريطاني في الشارقة، حاجي عبدالرحمن، يرفع تقاريره إلى المقيمين السياسيِّين البريطانيين في بوشهر، وهذا ما يؤكد المطالبة بجزيرة أبوموسى من قبل الشيخ سلطان بن صقر في عام 1864 ويعارض وجهة النظر الواردة في **دليل الخليج العربي**. وفي خريف عام 1871، وخلال الصراع الدائر بين حاكمي القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، كتب حاكم الأخيرة إلى الوكيل المحلي البريطاني قائلاً إن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصير بونعير كانت تابعة له، وأنه لن يسمح لأحد بأن يستخدمها لرعي الماشية. وقد أطلع الوكيل المحلي البريطاني المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، الكولونيل بيلي، على أنه قد تم تحذير الشيوخ الآخرين «من إرسال ماشيتهم إلى جزيرة أبوموسى حيث إن الجزيرة لماشية القواسم وأنهم لا يملكون حتى حقاً في الجزر الأخرى». واقترح أنه يجب ألا يسمح للشيخ حميد بن عبدالله حاكم رأس الخيمة بمنع الآخرين من استخدام الجزر للرعي، وهذا ما تم إشعار الشيخ حميد به لاحقاً.

وبطبيعة الحال كان الوكيل المحلي يحاول أن يمنع وقوع أعمال عدائية في البحر في حال عمل الشيخ حميد على منع الشيوخ الآخرين من رعي ماشيتهم في الجزر. ومن الممكن أن الوكيل المحلي، بحكم أنه مقيم في الشارقة، قد أيد مطالبة الشيخ سالم بن سلطان حاكم الشارقة على جزيرة أبوموسى. وفي الحقيقة، في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1871، وفي أثناء إبلاغه للكولونيل بيلي بأنه قد ناشد شيخ دبي ألا يستخدم جزيرة أبوموسى، وأنه قد حال دون وقوع أعمال عدائية بحرية بين شيخ دبي وشيخ الشارقة، قال الوكيل المحلي: «لقد

اعتدنا منذ زمن بعيد أن يرسل حاكم الشارقة ماشيته إلى الجزيرة...». وفي الأعوام اللاحقة، انتهكت سيادة القواسم على جزيرة أبوموسى من قبل دبي وعجمان وأم القيوين ولنجة، والتي حكم بها لصالح قواسم الشارقة.[91]

وفي شباط/ فبراير 1872، كتب الشيخ سالم حاكم الشارقة إلى المقيم السياسي البريطاني بيلي، وإلى خليفته الكولونيل روس E.C. Ross، بشأن الشكوى نفسها، طالباً المساعدة ومحذراً من وقوع اضطرابات في البحر. وفي حين حاول الوكيل المحلي أن يمنع حدوث انتهاكات على سيادة الشارقة، فإن فشله أدى إلى جعل الشيخ سالم في عام 1873 يرسل 50 رجلاً مسلحاً إلى أبوموسى، حيث أطلقوا النار على السفن القادمة من دبي وكذلك على سفن قواسم لنجة.[92] وعندما طلب الشيخ سالم مرة أخرى مساعدة بريطانية تمكنه من منع الشيوخ الآخرين من استعمال الجزيرة لرعي الماشية في عام 1875، طلب المقيم البريطاني روس من الوكيل المحلي أن يحدد ملكية جزيرة أبوموسى. وفي رده على ذلك، قال الوكيل المحلي: «طالب شيوخ القواسم بملكية أبوموسى ومنشي أبوالقاسم يقول إن الجزيرة تابعة إلى القواسم وعليه يمكن لقواسم الشارقة ورأس الخيمة أن يضعوا رجالهم عليها».[93] ومن اللافت أنه أشار إلى الوكيل المحلي البريطاني في لنجة كأحد المصادر، غير أنه في الوقت نفسه لم يقل أن شيوخ لنجة يمكنهم أن يضعوا رجالهم على الجزيرة.

وفي ربيع عام 1883، تمت إطاحة الشيخ سالم حاكم الشارقة على يد ابن أخيه، الشيخ صقر بن خالد القاسمي. وبعد إطاحته اختار الشيخ سالم أن يعيش على جزيرة أبوموسى، حيث كان يملك سابقاً بيتاً في الجزيرة. وقد وافق الشيخ صقر بن خالد على مثل هذه الترتيبات، وفي الأعوام التالية واصل إرسال خيوله وماشيته والحيوانات الأخرى للرعي على الجزيرة في الربيع، كما كانت عادة شيوخ القواسم تاريخياً. وفي عام 1884، عندما رأى الشيخ صقر أن الشيخ سالم قد انتهك اتفاقية عام 1883، كتب إلى المقيم السياسي

البريطاني، مشيراً إلى أن أبوموسى تابعة للشارقة وطالباً من البريطانيين أن يقنعوا الشيخ سالم باحترام الاتفاقية، وإلا فإنه يجب السماح له بطرده من الجزيرة أو مهاجمته. وقد حذر المقيم السياسي البريطاني الشيخ صقر من الإضرار بالسلم في البحر، وسرعان ما توصل الشيخان إلى اتفاقية معدلة تسمح للشيخ سالم بالبقاء على الجزيرة.[94]

وخلال سبعينيات القرن التاسع عشر، ورغم رسالة الشيخ سلطان بن صقر لسنة 1864، نقل الوكيل المحلي في الشارقة معلومات خاطئة إلى المقيم السياسي البريطاني في بوشهر حول ملكية طنب الكبرى، وخاصة إن كان قواسم الساحل العربي أو قواسم لنجة هم أصحاب المطالبة الأقوى. وفي خريف عام 1871، وعندما كتب الشيخ حميد حاكم رأس الخيمة الرسالة المذكورة سابقاً إلى الوكيل المحلي يخبره بشأن ملكية طنب الكبرى وأبوموسى وصير بونعير، فقد ذكر الشيخ حميد أيضاً أن الشيخ خليفة حاكم لنجة قد كتب رسالة تقر بحقوق الشيخ حميد على كافة الجزر وقد منع آل بوسميط من الذهاب إلى الجزر. ولكن، وفي سياق التقرير الذي رفعه الوكيل المحلي إلى المقيم السياسي البريطاني بيلي، ضمَّن نسخة من رسالة الشيخ حميد باللغة العربية، وليس واضحاً إذا ما تمت ترجمة هذه الرسالة للمقيم السياسي. وفي رسالته الخاصة إلى بيلي، والتي تمت ترجمتها، لم يشر الوكيل المحلي إلى ما ذكره الشيخ حميد بأن الشيخ خليفة حاكم لنجة قد اعترف بحقوق الشيخ حميد على الجزر كافة، بما في ذلك جزيرة طنب الكبرى.[95]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1872، وبعد أن أرسل الشيخ حميد رسالة أخرى إلى حاكم قواسم لنجة، محتجاً على الزيارات غير المسموح بها إلى جزيرة طنب الكبرى من قبل تابعيهم، أرسل الحاكم، الشيخ خليفة، رسالة أخرى يقر فيها بأن الجزيرة تتبع قواسم رأس الخيمة. فقد كتب قائلاً:

> ... تلقينا رسالتكم الثانية، والتي تذكرون فيها زيارات آل بوسميط إلى جزيرة طنب [الكبرى]. اعلم يا أخي أن آل بوسميط هم أتباعكم ويدينون لكم بالطاعة. ولكن عليكم أن تمنعوا رجالاً آخرين يتبعون شيوخ دبي وعُمان وأم القيوين وباسيدو لأنهم

> يذهبون إلى ذلك المكان من أجل العشب. أما آل بوسميط، وكما ذكرنا، فهم يدينون لكم بالطاعة. وإن شاء الله سنحذرهم حتى لا يضروكم. أما فيما يتعلق بالجزيرة، فإنها تتبعكم كما كانت تحت سلطة أبيكم. وليس لدينا شيء لنختلف فيه معكم بشأنها.[96]

ولكن، وفي شباط/ فبراير 1873، طلب المقيم السياسي الجديد، الكولونيل روس، من الوكيل المحلي البريطاني في الشارقة «أن يستفسر ويخبره عن التبعية المفترضة لجزيرة طنب [الكبرى]». وقد كتب الوكيل المحلي، في تقريره في 1 آذار/ مارس، ورغم معرفته بإقرار الشيخ خليفة سابقاً بحقوق الشيخ حميد، أنه قد طلب فعلياً من حاكم قواسم رأس الخيمة «أن يبقى بعيداً عن الجزيرة، حيث إنني أعرف أن الأمور في نهاية المطاف ستقود إلى اضطرابات في البحر بين الفرس والجزيرة العربية حيث إن حاكم رأس الخيمة لا يملك حقاً في الجزيرة ما لم يحصل على موافقة شيخ لنجة». وقد ضمن الوكيل المحلي رد حاكم رأس الخيمة على طلبه في تقريره، والذي ذكر مرة أخرى أن طنب الكبرى وأبوموسى وصير بونعير تحت ولاية قواسم الساحل العربي، في حين أن صِرَيّ وطنب الصغرى كانت تحت سلطة قواسم لنجة. وقد كتب حاكم رأس الخيمة قائلاً:

> أرجو أن أعلمكم أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصير [بونعير] هي تحت سلطة قواسم عربستان. أما جزيرة هنجام فتعود ملكيتها إلى آل بوسعيد. أما جزيرتا صِرَيّ ونابجو [أي طنب الصغرى] فتعود إلى السكان القواسم الذي يعيشون على ساحل فارس.

وقد كررت الرسالة التأكيدات التي قدمها الشيخ سلطان بن صقر في عام 1864، مع إضافة لافتة وهي أنها أشارت إلى أن طنب الصغرى كانت تحت سلطة قواسم لنجة. غير أن الوكيل المحلي أخبر المقيم السياسي أن رد الشيخ حميد «لم يكن ملائماً».[97]

كما أخبر الوكيل المحلي المقيم السياسي روس أنه قد طلب من حاكم رأس الخيمة أن يقدم اعتذاراً مكتوباً إلى حاكم لنجة، وأن يزيل أية حيوانات من جزيرة طنب الكبرى في حال رفض الاعتذار. وقد أخبر روس لاحقاً أن حاكم رأس الخيمة قد كتب الرسالة فعلاً.

غير أن رسالة الشيخ حميد لم تضم في حقيقة الأمر أي اعتذار أو طلب للحصول على إذن أو إقرار بأية مطالبة للنجة على الجزيرة. وقد ذكَّرت الرسالة الشيخ خليفة بالمراسلات السابقة مع الشيخ حميد حول هذه القضية، غير أنها حملت بادرة حسن نية:

> إننا نأمل أن يذكّركم حاجي محمد بشير بقضية جزيرة طنب [الكبرى]، عندما طلبنا منكم أن تقروا بحقوقنا بالجزيرة ولم ترفضوا المطالبة. وإذا كنتم غير راضين عن هذا الوضع فإنه يمكننا أن نسحب خيولنا من الجزيرة رغم امتلاكنا لها، وذلك إرضاء لكم فحسب.[98]

وكان الوكيل المحلي يسعى من خلال تبنيه موقفاً مؤيداً لحاكم لنجة إلى أن يتجنب أية اضطرابات في البحر على نحو أساسي. ويقول محمد مرسي عبدالله إن الوكيل المحلي قد يكون تأثر أيضاً بمصالحه التجارية الخاصة في لنجة وبفكرة أن البريطانيين سيرحبون بقرار ضد قواسم رأس الخيمة. وكما أشرنا سابقاً، فإن المصالح التجارية البريطانية تركزت على طول الساحل الفارسي وكانت التجارة مزدهرة في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، بعد تأسيس خطوط برقية وخدمات بريدية وخدمات بواخر هناك. وفي الواقع، اعتمد تزويد البضائع الهندية إلى الساحل المتصالح خلال تلك الفترة اعتماداً رئيسياً على ميناء لنجة، الذي ارتادته البواخر البريطانية بشكل منتظم. ويقول آخرون إن الوكيل المحلي قد يكون فضّل قواسم لنجة لأنه هو نفسه كان من أصل فارسي، أو ربما لأنه كان مقيماً في الشارقة وكانت له علاقات قوية مع شيخ الشارقة، الذي كان قد دخل في نزاعات مؤخراً مع شيخ رأس الخيمة.[99] وحيث إنه لم يكن هناك من شك في أن الوكيل المحلي كان يعرف بشأن إقرار الشيخ خليفة بحقوق الشيخ حميد، فإن مثل هذه العوامل قد أثرت بشكل ما.

وفي عام 1874، مات الشيخ خليفة بن سعيد القاسمي حاكم لنجة وخلفه الشيخ علي ابن خليفة القاسمي، وكان صغير السن، وقد استعاد العلاقات الودية مع قواسم رأس الخيمة واتفق مع فهم الشيخ حميد حول جزيرة طنب الكبرى. وفي 8 كانون الثاني/ يناير 1877، واستجابة لطلب آخر من الشيخ حميد بألا يسمح لآل بوسميط من أن

ترعى ماشيتهم على جزيرة طنب الكبرى، أرسل الشيخ علي بن خليفة الرسالة الثانية، من بين ثلاث رسائل من شيوخ لنجة، إلى الشيخ حميد والتي أقر فيها بما يلي:

> أنا راض أن جزيرة طنب [الكبرى] تابعة لقواسم [ساحل] عُمان، وإننا لا نملك ممتلكات هناك، وليس هناك من تدخل بدون موافقتكم؛ وبما أنني أعتبر الرعايا والأراضي شيئاً واحداً، فإنني توليت سلطة منحهم الإذن بالذهاب هناك، ولكن بما أنكم غير راضين الآن، وتريدون منعهم، فإنني سأمنعهم....[100]

غير أنه وفي عام 1878 تم اغتيال الشيخ علي من قبل أتباع حارسه السابق يوسف بن محمد، الذي اعترفت به السلطات الفارسية حينها كنائب لحاكم لنجة. وفي 21 حزيران/ يونيو 1879، وبعد نزاعات متجددة حول جزر القواسم، طلب المقيم السياسي البريطاني روس من حاجي ميرزا أبوالقاسم، الوكيل المحلي السابق في لنجة، أن يدرس الجزر التابعة لشيوخ الساحل المتصالح. وفي 16 تموز/ يوليو 1879، أكد أبوالقاسم أن أبوموسى جزء من الشارقة في حين أن طنب الكبرى تابعة لرأس الخيمة. أما فيما يتعلق بالجزيرة الأخيرة، فقد أشار إلى «أن هذه الجزيرة مملوكة أيضاً من قبل شيخ لنجة جزئياً، حيث إنه من قبيلة القواسم». وقد جاء استنتاج أبوالقاسم في شكل تحد مباشر للموقف بشأن طنب الكبرى الذي تبناه الوكيل المحلي السابق في الشارقة. فقد كتب روس في الهامش عند هذه النقطة «تعد فارسية»، وهو ما يعكس وجهة نظر روس أو وجهة النظر البريطانية بأن طنب الكبرى فارسية، وربما أن شيخ لنجة فارسي. غير أن شخصاً غير معروف أضاف لاحقاً كلمة «لا» مشيراً إلى أن الجزيرة لم تكن فارسية، وربما أن شيخ لنجة، الشيخ يوسف، الذي لم يكن من القواسم، لم يكن فارسياً.[101]

وفي عام 1881، أخبر الشيخ حميد حاكم رأس الخيمة مرة أخرى الوكيل المحلي البريطاني في الشارقة، حاجي أبوالقاسم، أن طنب الكبرى تتبع القواسم على الساحل العربي. وعندما أبقى المقيم السياسي روس على الموقف الذي تم اتخاذه في عام 1873،

عرض الشيخ حميد على الوكيل المحلي الجديد الرسالتين الأصليتين من شيخي القواسم في لنجة، رسالة من الشيخ خليفة وأخرى من الشيخ علي، اللتين أقرتا بأن جزيرة طنب الكبرى تتبع القواسم على الساحل العربي. وقد أرسل الوكيل المحلي نسختين من الرسالتين إلى روس في آذار/ مارس 1882. وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي يعرف بها حاجي أبوالقاسم أو روس بوجود مثل هذه الرسائل. كما كتب الشيخ حميد إلى روس، طالباً منه أن يراجع سجلاته وأن يرجع إلى رسالة عام 1864 من الشيخ سلطان بن صقر إلى بيلي. وفي رسالة الشيخ حميد إلى روس، عبّر عن خشيته من تعدي الفرس على الحكم القاسمي في لنجة، وخاصة لأن الشيخ يوسف بن محمد أضحى من التابعين للفرس. وعلى وجه التحديد، عبر الشيخ حميد عن خشيته من أن تطالب فارس بجزيرة طنب الكبرى. وبعد تلقي روس هذه الرسائل، رد على الشيخ حميد بطريقة توحي بأنه قد يعيد النظر في رأيه، معبراً عن أمله في «أن تستمر الترتيبات حول جزيرة طنب [الكبرى] كما كانت دون أي تعديل ومع كل الاحترام للحقوق العرفية لكافة الأطراف المعنية».[102]

وفي عام 1884، زرع الشيخ يوسف أشجار نخيل على جزيرة طنب الكبرى. غير أن الشيخ حميد أتلفها لاحقاً، مرسلاً رسائل احتجاج إلى الشيخ يوسف والوكيل المحلي حاجي أبوالقاسم. وفي 29 آذار/ مارس 1884، أرسل الشيخ يوسف الرسالة الثالثة من شيوخ لنجة مع الإقرار التالي:

> في الواقع، هذه الجزيرة تتبعكم أنتم قواسم [ساحل] عُمان، وقد أبقيت يدي عليها، معتبراً أنكم ستوافقون على ما أفعله، وأن علاقاتنا معكم ودية. ولكن الآن، وبما أنكم لا ترغبون بزراعتي لأشجار النخيل هناك وذهاب آل بوسميط للرعي هناك، فإنني بإذن الله سأمنعهم وستبقى علاقاتنا ودية.[103]

إلا أن هذه الرسالة الثالثـــة لم تصل إلى علم المقيم السياسي البريطاني روس إلا في عام 1888.

وعند هذه النقطة في الدراسة التاريخية، يبرز عدد من الحقائق المهمة. أولاً، أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد استخدمت من قبل العرب على جانبي الخليج العربي على مدى مئات الأعوام، وربما منذ أيام مملكة هرمز العربية في القرن الخامس عشر. وفي الواقع، استخدمت الجزر بشكل متواصل وتحت السلطة الكاملة لشيوخ القواسم من رأس الخيمة والشارقة منذ القرن الثامن عشر. ثانياً، أن فارس لم تمارس سلطة على أي من هذه الجزر، سواء بنفسها أو عبر تابعيها. وفي الحقيقة، لم تملك فارس القوة الكافية لتأسيس سلطتها على أي جزء من مياه الخليج العربي. كما أنها لم تقدم أية مطالبات محددة بهذه الجزر. أما بالنسبة إلى قواسم لنجة، ورغم وقوعهم على الساحل الفارسي، فقد كانوا تابعين إلى قواسم الساحل العربي وإن كانوا قد دفعوا إتاوة إلى فارس بشكل مؤقت وتحت تهديد من قوى أخرى. وكان هذا هو الحال حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، عندما أضحت فارس قادرة على أن تعزز حكمها داخلياً وأن تصبح مهتمة أكثر من ذي قبل بشؤون الخليج العربي. ثالثاً، عندما دخل البريطانيون أخيراً في المشهد، كانوا يعملون حسب مصالحهم لحماية خطوط التجارة إلى الهند وضمن الخليج العربي. ولابد من النظر إلى معاداة البريطانيين خلال هذه الفترة للقواسم وحقوقهم بالجزر ضمن هذا السياق. ورغم كل ذلك، لم يعتقد حتى البريطانيون بأن أياً من الجزر تتبع فارس. وعندما أصدروا بيانات حول هذه القضية، اعترفوا باستعمال الجزر من قبل القواسم في الشارقة أو رأس الخيمة أو لنجة، أو على الأقل أشاروا إلى استعمال العرب للجزر.

الفصل الثاني

الجزر خلال عهد الحماية البريطانية

قدمنا في الفصل السابق الأدلة التاريخية التي تظهر أن قواسم رأس الخيمة والشارقة ولنجة كانوا عرباً، وبيَّنا كيف أنهم استخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وسيطروا عليها منذ منتصف القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك. وليس هناك أية وثائق تشير إلى استخدام الفرس لهذه الجزر أو السيطرة عليها. ومع بروز دور بريطانيا في شؤون الخليج العربي، أضحت قضية السيطرة على الجزر أكثر تعقيداً إلى حد ما، حيث إن هناك قوة خارجية تضطلع بدور مهيمن دون أخذ تاريخ المنطقة أو هويتها في الاعتبار. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، توافر للبريطانيين الكثير من الرسائل المكتوبة التي تظهر جلياً حق القواسم في الجزر. ولكن، ومع نهاية القرن نفسه، صارت دولة فارس أكثر حزماً في موقفها وحاولت أن تؤكد حقها في الجزر. وفي تلك المرحلة، بدأت بريطانيا في الدفاع عن حق القواسم ضد الادعاءات الفارسية.

المطالبات الفارسية/الإيرانية من ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية

في عام 1882، كان أمين السلطان آغا إبراهيم الحاكم الفارسي لموانئ الخليج العربي. وقد دفع مبلغاً سنوياً محدداً إلى الشاه مقابل تعيينه في هذا المنصب، وكان دخله الشخصي يتحدد بالإتاوات التي يمكنه جمعها من الموانئ الواقعة على طول الساحل الفارسي. وقد عيَّن الجنرال حاجي أحمد خان ممثلاً له في بوشهر و"مالك التجار" جابياً للضرائب. وقد أكملا معاً جهود القاجار في توسيع سلطتهم على الساحل الفارسي وجمع ضرائب عالية من موانئها. وبعد وفاة أمين السلطان آغا إبراهيم في الفترة 1883 ـ 1884 تقريباً، أضحى ابنه

أمين السلطان ميرزا علي أصغر خان الحاكم الجديد لموانئ الخليج العربي (بالإضافة إلى تعيينه رئيساً للوزراء). وقد تيسرت جهوده لتوسيع سلطته على الساحل الفارسي بشراء فارس في عام 1885 لسفينتين حربيتين من ألمانيا. أما الشيخ يوسف، الذي عينته فارس نائباً لحاكم لنجة بعد أن اغتال أتباعه الحاكم القاسمي، فقد تم اغتياله هو نفسه في عام 1885 على يد الشيخ قضيب بن راشد القاسمي الذي سعى إلى إعادة الحكم القاسمي المستقل في لنجة مناشداً دعم قواسم الساحل المتصالح. ولاحقاً في السنة نفسها، تم إقناعه بدفع إتاوة وأن يكون نائباً لحاكم فارس. لذا ظلت لنجة تحت السلطة الاسمية لحاكم موانئ الخليج العربي خلال تلك الفترة.[1]

وفي آب/ أغسطس 1887، زار حاجي أحمد خان الساحل المتصالح وبذل جهوده لتوسعة السلطة الفارسية هناك. وتحديداً، حاول عبثاً أن يقنع شيخَي أبوظبي ودبي من أجل قبول الوكلاء السياسيين الفرس على قدم المساواة مع الوكلاء البريطانيين المقيمين. وخلال الفترة نفسها، نفَّذ العثمانيون محاولات مماثلة لتوسيع نفوذهم على الساحل المتصالح، وهو الجهد الذي تبع تأسيس وجودهم البحري في الخليج العربي ونفوذهم على الأحساء وقطر. وشكلت هذه التحديات تهديداً للمكانة البريطانية في الخليج العربي، ودفعت المقيم السياسي البريطاني روس في كانون الأول/ ديسمبر 1887 إلى الحصول على تأكيدات مكتوبة من شيوخ الساحل المتصالح بأنهم لن يراسلوا أو يدخلوا في أية اتفاقيات مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية. وفضلاً عن ذلك، فإنهم لن يسمحوا لوكلاء أية حكومة أخرى بالإقامة في المشيخات المتصالحة، إلا بعد الحصول على إذن من بريطانيا.[2]

ولكن، وفي أيلول/ سبتمبر 1887، احتلت القوات الفارسية لنجة، وسجنت الشيخ قضيب، وأنهت السلطة القاسمية عليها، واحتلت جزيرة صِرَيّ أيضاً. وأشار المقيم البريطاني في لنجة إلى أن فارس اعتزمت رفع علمها على طنب الكبرى كذلك.

وفي 27 أيلول/ سبتمبر، سارع المقيم السياسي البريطاني روس، الذي عرف بأمر زيارة حاجي أحمد خان للساحل المتصالح، مع أنه لم يكن على دراية بالمقترحات الفارسية المرسلة إلى حكام الساحل المتصالح، بالتعبير عن فهم جديد (وإن كان مايزال مخطئاً إلى حد ما) حول القضية لحكومة صاحبة الجلالة في الهند التي تولت مسؤولية شؤون الخليج العربي في عام 1873، وكانت ترفع تقاريرها إلى وزارة الهند في لندن. فقد كتب قائلاً:

> هذه الجزيرة [صِرَيّ] وكذلك جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى شكلت جزءاً من الممتلكات الموروثة لشيوخ العرب القواسم، ولكن، وعلى مدى أعوام آلت الإدارة والولاية القانونية Jurisdiction بالقبول العام إلى كبير القواسم على الساحل الفارسي، أي شيخ لنجة حالياً. والآن فإن شيوخ القواسم المقيمين على الساحل الفارسي قد حصلوا على وضعية رعايا فارس، أما أولئك الذين حكموا لنجة فقد كانوا تابعين للسلطة الفارسية، وفي حقيقة الأمر بوصفهم مسؤولين فارسيين في لنجة. وتنظر الحكومة الفارسية بلاشك إلى هذه الحقيقة على أنها تجعل من الجزر محل النقاش ملكاً فارسياً، ولولا حقوق الشيوخ العرب في الساحل العُماني وملكيتهم المشتركة، لكان الوضع الفارسي محسوماً ولا جدل حوله. والأمر كذلك، فإنني أعتقد أنه من المحتمل أن يحتج بعض شيوخ القواسم ضد ضم الجزر إلى فارس، وقد يطالبون بتدخل الحكومة البريطانية، وفي حال عدم القيام بذلك قد يطلبون السماح لهم بطرد المسؤولين الفرس.

وفي 1 تشرين الأول/ أكتوبر، كتب روس مرة أخرى إلى حكومة الهند البريطانية أن الحكومة الفارسية لا تملك "مطالبة قوية" بجزيرة صِرَيّ، وأنه «في ظل موافقة حكومة الهند فقد أضحت القضية خارج نطاق الولاية القانونية لفارس». وقد أرفق ترجمات لرسائل سابقة من الشيخ خليفة والشيخ علي، حاكمي لنجة من القواسم، إلى الشيخ حميد القاسمي حاكم رأس الخيمة، وهي رسائل عرفها منذ عام 1882 تقريباً، والتي يبدو أنها أثرت في تطور فهمه الجديد.[3]

وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1887، طالب الشيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة، وهو كبير شيوخ القواسم، بجزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى نيابة عن

عائلة القواسم كاملة، أي فروع العائلة في لنجة ورأس الخيمة والشارقة، دون أن يميز بينهم وبين مطالبات محددة قدموها. وطلب أن يعمل البريطانيون على إزالة علم فارس من جزيرة صِرَيّ ومنع الفرس من رفع علمهم على طنب الكبرى. وكتب الشيخ صقر:

> إن جزيرة صِرَيّ، كما هي معروفة لكم، تابعة لقبيلة القواسم، وعندما كانت بيد أبناء عمنا وأقاربنا في لنجة لم يكن هناك فرق بيننا وبينهم، إذ إن شؤوننا وأملاكنا واحدة ومتماثلة.

وعند إشارته إلى «جزيرة طنب»، قال: «إنكم تعلمون أن هذه الجزر تتبع القواسم، كما هو الأمر بالنسبة إلى جزر صير بونعير وصِرَيّ وأبوموسى».[4]

وقد جاء في دراسة باثيرست وإيلي وتشانس ما يأتي:

> لم يضع الشيخ صقر، عندما كتب بصفته رئيساً لعائلة القواسم، أي فرق بين حقوق معينة لكل فرع من العائلة بالنسبة إلى جزيرة معينة. وحتى ذلك الوقت، كانت هذه الفروقات مهمة فقط فيما يتعلق باستخدام الجزيرة أو الولاية القانونية أو العوائد المتحققة من الجزيرة...، أما ملكية القواسم للجزيرة فقد كانت جماعية لكافة أفراد العائلة، بنفس الطريقة المعتادة المعمول بها في القبيلة العربية حيث يملك كل فرد حصة غير مقسومة، وهي عرضة لأن يهيمن عليها عضو أكبر في القبيلة، وفي هذه الحالة صقر بن خالد.[5]

وفي ضوء هذه المراسلات، كتب روس في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر إلى حكومة الهند البريطانية والسير آرثر نيكلسون Arthur Nicolson، القائم بالأعمال البريطاني في طهران، موصياً بإجراءات دبلوماسية لإقناع الفرس بإنزال علمهم عن جزيرة صِرَيّ وتجنب رفعه على جزيرة طنب الكبرى. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدر حاكم الهند تعليمات إلى نيكلسون يطلب منه أن يبحث عن تفسير لضم فارس لجزيرة صِرَيّ. وقد رد رئيس وزراء فارس، أمين السلطان ميرزا علي أصغر خان على نيكلسون في كانون الأول/ ديسمبر قائلاً إن فارس قد جمعت الضرائب من صِرَيّ وطنب الكبرى على مدى الأعوام التسعة الماضية.[6] غير أنه كان غير قادر على تقديم الوثائق الضرورية لإثبات ذلك.

وفي الأيام الأولى من عام 1888، ادعى رئيس وزراء فارس أن صِرَيّ وطنب الكبرى ملكية فارسية، قائلاً مرة أخرى إن الضرائب كانت تجمع منهما. وكدليل على ذلك، قدم خمس رسائل كتبها الشيخ يوسف خلال شهر واحد في عام 1885. وبعد تلقي الرسائل وسماع الادعاء، رد روس على نيكلسون وعلى حكومة الهند في 23 كانون الثاني/ يناير قائلاً: «إن هذه الوثائق لا تدعم الادعاءات الفارسية». وقد تضمنت الرسائل إشارة واحدة إلى ضرائب من صِرَيّ دون أية إشارة إلى أية ضرائب من طنب الكبرى أو طنب الصغرى. وقد كتب روس:

> يبدو أن الوزير الفارسي [رئيس الوزراء] يعوِّل على بيان قاله الشيخ يوسف مفاده أنه «ذهب إلى جزيرة صِرَيّ لتفقد رسوم الحكومة (الفارسية) وتحصيلها»؛ لكنكم ستوافقون، وأنا متأكد من ذلك، وفي ضوء ظروف هذه القضية، على أنه مثل هذا البيان لا يمكن أن يكون مؤسساً أو داعماً للمطالبة الفارسية بالملكية، كما أنه ليس كافياً لحرمان عائلة القواسم العربية من حقوقهم في تلك الجزيرة، وهي حقوق قديمة وقد تم الإقرار بها مسبقاً.

وأضاف روس:

> كما كان شيوخ القواسم في لنجة نواباً للحكام على ذلك الجزء من فارس. وكان هؤلاء الشيوخ قد اعتادوا ممارسة بعض السلطة على جزيرة صِرَيّ، بل والسلطة الرئيسية، وقد مارسوا تلك السلطة بصفتهم شيوخاً من القواسم وليسوا حكاماً فرساً. إن رفع العلم الفارسي بلاشك سيحرم العرب من حقوقهم الموروثة.[7]

وفضلاً عن ذلك، فقد اتصل الشيخ صقر من الشارقة مرة أخرى مع روس، قائلاً إنه ليس هناك من سكان على جزيرة طنب الكبرى يمكن لفارس أن تجمع منهم الضرائب. وقد طلب مساعدة من البريطانيين في هذه القضية، وأرسل نسخاً من الرسائل التي أقر بها الشيخ خليفة والشيخ علي والشيخ يوسف من لنجة بسلطة قواسم الساحل العربي على طنب الكبرى. وقد أرسل روس رسالة الشيخ صقر وثلاث رسائل إلى نيكلسون وإلى

حكومة الهند في شباط/ فبراير.[8] وربما كانت تلك هي المرة الأولى التي رأى فيها روس، ومسؤولون بريطانيون في طهران والهند، رسالة من الشيخ يوسف إلى الشيخ حميد.

وفي شباط/ فبراير 1888، زار حاجي أحمد خان مرة أخرى الساحل المتصالح حيث حاول هناك عبثاً أن يقنع شيخ أم القيوين برفع علم فارسي. وفي التقرير الذي رفعه روس إلى نيكلسون وحكومة الهند حول هذه القضية، كتب أن حاجي أحمد خان قد يحاول أيضاً أن يأخذ البحرين، وفي هذه الحالة، أشار روس إلى استعداده لاستخدام القوة لوقفه. ونقل روس شائعات أن فارس قد وعدت بمنح جزيرة هرمز إلى روسيا وأن السفن الحربية الروسية ستزور الخليج العربي قريباً بدعوة من فارس. وفي الحقيقة، ادعى حاجي أحمد خان أن الخليج العربي ينتمي إلى فارس وأن البريطانيين لا يملكون حقوقاً فيه. وحين تلقّي نيكلسون تلك الأخبار نقل كل الأنشطة الفارسية في الأشهر السابقة، والتي كانت مصدر قلق بالنسبة إليه، إلى وزارة الخارجية في لندن، بما في ذلك التقارير الأخيرة لروس.[9]

وفي 2 آذار/ مارس 1888، كتب روس إلى رئيس الوزراء الفارسي:

> أعيد الوثائق التي تفضلتم بإرسالها إليّ منذ بعض الوقت بشأن جزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى. لقد عاينا هذه الوثائق بدقة وهي لا تدعم المطالبة الفارسية.

وبعد مرور أيام، وبناء على توجيهات من حكومة الهند، طلب نيكلسون من وزارة الشؤون الخارجية الفارسية أن تفسر «مسوغات ضم الحكومة الفارسية لجزيرة [صِرَيّ] والتي هي ملك لشيوخ القواسم الذين هم تحت الحماية البريطانية...».[10]

وذكرت دراسة فنسون وإلكينز في هذا الصدد ما يأتي:

> إن تبادل الرسائل لاحقاً بين فارس والبريطانيين بشأن جزيرة صِرَيّ إنما كان مقدمة لحجج إيران اللاحقة بشأن ملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، تلك الحجج التي قابلها رد بريطاني حاد.

أما وزير الشؤون الخارجية الفارسي، وفي معرض إعرابه عن استغرابه من أن يطلب منه أن يقدم دليلاً على مطالبة إيران، قال إن صِرَيّ كانت تابعة لميناء لنجة وأن لنجة وصِرَيّ كانتا تابعتين لفارس. وفضلاً عن ذلك، حصَّلت فارس ضرائب من صِرَيّ. وقد خلص إلى أن فارس «لن تضطر إلى تقديم أدلة جديدة بشأن ملكيتها للجزر».[11]

ورد القائم بالأعمال البريطاني في طهران قائلاً إنه في حين أن الحكام القواسم في لنجة قد مارسوا "ولاية قانونية" على صِرَيّ، فإنهم فعلوا ذلك باعتبارهم شيوخاً من القواسم، وليسوا مسؤولين فرساً، مؤكداً "الحقوق التقليدية" لشيوخ القواسم. كما رد على الادعاء الفارسي قائلاً إن:

> الملكية، إذا كانت طويلة وغير متنازعة، تحمل بلاشك أهمية بالغة، غير أن هذه الحجة قلَّما يؤخذ بها في حالة كالتي نحن بصددها.

وعندما تم الإلحاح على الحكومة الفارسية أن تقدم أدلة على ملكيتها لجزيرة صِرَيّ، ردت في تموز/ يوليو أنه بسبب أن حكام القواسم في لنجة كانوا حكاماً لدى فارس وحكاماً لصِرَيّ، فإنه لا حاجة إلى تقديم أدلة إضافية على أن صِرَيّ كانت فارسية.[12]

وفي 24 نيسان/ إبريل 1888 نقل الوزير المفوض البريطاني في طهران، السير درومونـد وولف Drummond Wolff، إلى حكومة الهند وإلى وزارة الخارجية في لندن أن الشاه قد أكد له أن فارس لا تملك أية نية بالتنازل عن أية جزيرة لروسيا، وهي الاحتمالية التي أقلقت روس. وخلال أيام معدودة، علم روس بتقرير مرفوع من حاجي أحمد خان إلى رئيس الوزراء الفارسي مفاده أنه استشهد باقتباسات من **دليل الخليج العربي** لدعم المطالبات الفارسية بصِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ونقل روس إلى وولف أن **دليل الخليج العربي** «هو مؤلَّف بحري، وليس سياسياً، وأن البيانات الواردة فيه حول وضع أماكن معينة لا يمكن أن تعتبر حجة». ورداً على ما قاله حاجي أحمد خان في تقريره بأن «احتلال» شيخ القواسم سالم بن سلطان لجزيرة أبوموسى، أي إقامته فيها، كان «غير مسوغ» كتب روس:

> إن المطالبة الحالية بجزيرة أبوموسى غير مسوغة على الإطلاق، وإن أية محاولة لتأكيد السلطة الفارسية هناك بطريقة عملية ستؤدي على الأرجح إلى اضطرابات.[13]

ولكن، وكما يكتب باثيرست وإيلي وتشانس، فقد:

> كان التقرير وثيقة خاصة غير رسمية لا يمكن تفسيرها باعتبارها مطالبة بأبوموسى. وإذا ما رأت الحكومة الإيرانية أن هناك أي استحقاق في مثل هذه المطالبة، فإنها كانت بلاشك ستثير تلك النقطة حينها، بدلاً من الإشارة فقط إلى صِرَيّ وطنب.[14]

وقد حصل روس على رسائل من القواسم جعلته في نهاية الأمر يشكل فهماً أكثر دقة فيما يتعلق بملكية الجزر، وخاصة فيما يتعلق بجزيرة طنب الكبرى، وقد أكد نيكلسون مطالبات القواسم وشكك في المطالبات الفارسية في اتصالات مع المسؤولين الفرس. غير أنه ليس كل الإدارات البريطانية قد اطلعت على هذه الرسائل الجديدة، أو اتفقت مع روس في وجهة نظره حول أهمية هذه الجزر أو التحديات الفارسية للبريطانيين في الخليج العربي.

وفي عام 1886، أعد قسم الاستخبارات في وزارة الحرب البريطانية في لندن خريطة لفارس أظهرت جزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى بنفس لون الأراضي الفارسية. وفي تموز/ يوليو 1888، وخلال المناقشات الإنجليزية ـ الفارسية حول الخلاف الحدودي الفارسي ـ الأفغاني، وجهت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات إلى وولف، وزيرها المفوض في طهران، بأن يقدم خريطة فارس إلى الشاه. ونقل وولف لاحقاً إلى وزارة الخارجية بأن ذلك أدى إلى «نتائج معينة لا يمكن التفكير فيها». وبينما كانت هناك مراسلات إنجليزية ـ فارسية بشأن صِرَيّ وطنب الكبرى في تموز/ يوليو، قال الشاه إن الخريطة قد أظهرت الجزيرتين بنفس لون فارس. وقد رأت وزارة الخارجية أن المفاوضات الإنجليزية ـ الفارسية الجارية بشأن الحدود الأفغانية ـ الفارسية، والتي انتهت في عام 1892، أكثر أهمية من النزاع على صِرَيّ، وأرادت أن تقلل من أهمية القضية الثانية

لإبراز القضية الأولى.[15] لذا، ورغم مراسلات نيكلسون السابقة مع رئيس الوزراء الفارسي ووزير الخارجية، قبل سيدني تشرشل Sidney Churchill، المسؤول في المفوضية البريطانية في طهران، ضمناً باحتلال فارس لجزيرة صِرَيّ خلال مقابلة مع الشاه في آب/ أغسطس 1888، قائلاً إن بريطانيا كانت بمثابة قناة لنقل شكاوى القواسم.[16]

وبحلول عام 1891، تبعت الجهود الفارسية والعثمانية لترسيخ نفوذهما على الساحل المتصالح جهود فرنسية في الاتجاه نفسه. ولمواجهة مثل هذه التحديات وحماية المكانة البريطانية في الخليج العربي، سعت بريطانيا للاستفادة من اتفاقيات عام 1887 مع شيوخ الإمارات المتصالحة وإبرام معاهدات رسمية معهم. لذا، وفي آذار/ مارس 1892، دخل كل واحد من حكام الإمارات المتصالحة في "اتفاقيات حصرية" (أو معاهدات حماية) مع بريطانيا، والتي تم بموجبها التعهد بما يلي:

> أولاً: ألّا ألجأ، في أي حال من الأحوال، إلى الدخول في اتفاقية أو علاقات مع أي سلطة باستثناء الحكومة البريطانية.
>
> ثانياً: ألّا أسمح بإقامة أي ممثل لأيّ حكومة أخرى في الأراضي الواقعة تحت سلطتي دون موافقة الحكومة البريطانية.
>
> ثالثاً: ألّا ألجأ، في أي ظرف، إلى اقتطاع أو بيع أو رهن، أو أسمح باحتلال أي جزء من أراضيَّ إلا إلى الحكومة البريطانية.[17]

وفي أيلول/ سبتمبر 1894، ذكَّر الوزير المفوض البريطاني في طهران، كوننجهام جرين Conyngham Greene، الحكومة الفارسية بأنها لم تفند الحجة البريطانية، المقدمة في عام 1888، بأن حكام القواسم في لنجة قد مارسوا ولاية قانونية على صِرَيّ كشيوخ من القواسم، وليسوا كمسؤولين لدى فارس. لذا، فقد طلب بأن تنزل فارس أعلامها على الجزيرة. ورد رئيس وزراء فارس قائلاً إن فارس قد احتلت صِرَيّ على أساس أنها كانت على الدوام تدار من لنجة، حتى عندما كان حاكم لنجة من غير القواسم. وفي هذا السياق،

فقد استشهد بالفترة التي كان فيها الشيخ يوسف نائباً للحاكم، والتي بدأت في عام 1883. غير أن رئيس الوزراء ختم قوله بأن فارس لن تنزل علمها. وقد كتب المقيم السياسي البريطاني، الكولونيل ويلسون F.A. Wilson، وبعد النظر في الرد الفارسي، ما يلي:

> ... من الصعب الوصول إلى أدلة تثبت الولاية القانونية [الفارسية] الطويلة... والخلاصة من هذه الحقائق التاريخية ليست أن القواسم قد حصلوا على موطئ قدم على الساحل الفارسي، وبالتالي استمدوا سلطة على الجزر المحيطة، بل إنهم قد حملوا معهم إلى أماكن إقامتهم الجديدة ملكية في الجزر كانت قائمة بالفعل. أما حقيقة أن قسماً من المتسللين العرب الذين حصلوا لاحقاً على وضع رعايا فرس، وأقاموا سلطتهم على الساحل مع التبعية للحكومة الفارسية باعتبارهم شيوخاً محليين أو حكاماً محليين، فلا يمكن أن تؤثر في الحقوق الأصلية التي ربما اشتركت فيها القبائل.[18]

ولعل بيان الكولونيل ويلسون قد شكل أكثر التقويمات دقة للأصول التاريخية لاستخدام القواسم للجزر ومطالبتهم بها من بين كل البيانات التي قدمها مسؤولون بريطانيون في القرن التاسع عشر.

ومع نهاية القرن، بدأ القواسم ممارسة السيادة على الجزر بطريقة مختلفة. ففي عام 1898، وبعد أن سافر حاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد في رحلة حج إلى مكة، تاركاً إدارة الشارقة في يد عمه سالم بن سلطان الذي كان قد تصالح معه حينئذ، فإن الأخير قد منح أول امتياز لاستكشاف الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى لثلاثة أشخاص عرب، هم حاجي حسان بن علي بن سمعية، وهو مقاول عربي/ بحريني وأحد رعايا بريطانيا من لنجة، وابنه عبدالله بن حسان، وعيسى بن عبداللطيف، والذي كان ابن الوكيل المقيم من الشارقة. وقد شهد على الاتفاقية عبدالرحمن بن فارس قصي من الشارقة، والذي قد يكون الوكيل المحلي البريطاني السابق في الشارقة. ثم تم ضم حاجي نوخذة علي أحمد صالح دولاش شريكاً. كما منح الشيخ سالم امتيازاً للتنقيب عن المَيْكه [مادة شبه زجاجية] إلى بعض

العرب المقيمين في لنجة، والتي كانت حينئذ تحت الحكم الفارسي. وفي القرن اللاحق، منح القواسم امتيازات اقتصادية أخرى على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[19]

ومع نهاية القرن التاسع عشر، وفي 13 كانون الأول/ ديسمبر 1898، أرسل المقيم السياسي البريطاني الجديد، الكولونيل ميد M.J. Meade تقريراً حول جزيرة صِرَيّ إلى السير مورتمر دوراند Mortimer Durand، الوزير البريطاني المفوض في طهران. ووفقاً لمحمد مرسي عبدالله، شكل هذا التقرير لاحقاً أساساً للأفكار السياسية البريطانية في ثلاثينيات القرن العشرين. وقد أرجع ميد مشكلة جزيرة صِرَيّ إلى توطيد السلطة الفارسية تدريجياً على القواسم في لنجة خلال القرن التاسع عشر، لكنه قال إن المسؤولين الفرس «لم يتدخلوا فعلياً قط في شؤون المكان». وقال إن قواسم لنجة يملكون صفة مزدوجة، حيث إنهم في نهاية المطاف يمارسون السلطة في لنجة كمسؤولين لدى فارس، غير أنهم يمارسون سلطتهم في صِرَيّ كشيوخ قواسم، مضيفاً أن الشيوخ القواسم على الساحل العربي لهم أحقية بجزيرة صِرَيّ ويستحقون دعماً بريطانياً ضد الاحتلال والاستغلال الفارسيَّين.[20] ورغم هذا التقويم، وفي أواخر عام 1899 ولاحقاً في بداية عام 1900، حذرت حكومة الهند البريطانية والمقيم السياسي ميد القواسم من أية جهود مسلحة لاستعادة لنجة وصِرَيّ.[21]

وفي عام 1903، دفعت التعرفة الباهظة التي فرضتها فارس على موانئها في الخليج العربي بعض تجار لنجة إلى نقل معظم تجارتهم إلى دبي. كما فكروا في نقل تجارتهم إلى جزيرة أبوموسى. أما المقيم السياسي البريطاني الكولونيل كيمبل، الذي تنبأ أن يؤدي ذلك إلى ظهور مطالبة إيرانية بجزيرة أبوموسى، فقد أوصى بأن يُنصح الشيخ صقر في الشارقة برفع علمه على جزيرة أبوموسى. أما حكومة الهند التي أشارت إلى أن جزيرة أبوموسى «ليست تابعة للحكومة الفارسية على الإطلاق» فقد وافقت على ذلك، بل واستفسرت إذا ما كان

يتعين أيضاً رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب الكبرى. ورد كيمبل أن حق قواسم الساحل العربي بطنب الكبرى أقوى حجة من حقهم بِصِرَيّ، غير أن رفع العلم العربي قد يقود فارس إلى الاستيلاء على الجزيرة، وفي ظل مثل هذه الظروف، يتعين على بريطانيا أن تتخذ إجراءات قوية لتأكيد حق القواسم. واقترحت حكومة الهند أن يُرفع العلم العربي على أي حال. ثم رفع الشيخ صقر حاكم الشارقة الأعلام العربية على جزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى، بعد أن ورث إلى حين جزيرة طنب الكبرى بعد وفاة الشيخ حميد حاكم رأس الخيمة في عام 1900.[22]

وفي آذار/ مارس 1904، أنزل مسؤولو جمارك فرس الأعلام العربية على جزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى، ورفعوا أعلامهم على الجزيرتين وتركوا حرساً عليهما، وهو ما مثل تحدياً لسيادة الشارقة. وقد احتج حاكم الشارقة على ذلك، ولقي في موقفه دعماً من نائب الملك في الهند، اللورد كيرزون، الذي اقترح أن يقوم قارب حربي بريطاني بإنزال الأعلام الفارسية، ويعيد رفع الأعلام العربية، ويطرد الحرس الفرس. كما دعمت وزارة الخارجية البريطانية الشيخ صقر، لكنها اتفقت مع الوزير المفوض البريطاني في طهران، السير آرثر هاردنج Arthur Hardinge، اتباع السبل الدبلوماسية التي حققت غايتها بالفعل وأقنعت فارس بإزالة أعلامها وحرسها من الجزيرتين. وقد تعلم هاردنج في مساعيه الدبلوماسية أن رئيس الوزراء الفارسي [أي مشير الدولة]، سلطان عبدالمجيد ميرزا، قد اعتبر مطالبات فارس بِصِرَيّ وطنب الكبرى «سليمة» غير أن مطالبتها بجزيرة أبوموسى «محفوفة بشكوك أكبر». غير أن رئيس الوزراء الفارسي، وبناء على توجيهات من مظفر الدين شاه، الذي حكم فارس في الفترة 1896 ـ 1907، قد أكد أن طنب الكبرى وطنب الصغرى هما ملك لفارس. وقد احتفظ بحقه في مناقشة هذه المطالبات مع بريطانيا، وطلب ألا ترفرف أعلام عربية إلى حين تسوية هذه القضية. غير أن هاردنج رفض الطلب الأخير، وتم رفع الأعلام العربية على الجزر خلال أيام معدودة. كما طلب

هاردنج من رئيس الوزراء الفارسي أن يظهر أدلة تدعم المطالبة الفارسية، وهو الأمر الذي أخفقت الحكومة الفارسية في فعله مرة أخرى. ويصف محمد مرسي عبدالله رفع الأعلام الفارسية بأنه «تحدٍ رسمي من قبل فارس لملكية القواسم لجزيرة أبوموسى».[23]

وفي إثر الموافقة البريطانية على إنزال أعلام فارس عن جزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى في عام 1904، أخبر المقيم السياسي البريطاني كوكس B.Z. Cox حكومة الهند البريطانية أن ذلك يمثل فرصة سانحة لإثارة المطالبة العربية بجزيرة صِرَيّ، وهي المطالبة التي وضعها البريطانيون جانباً منذ عام 1888. وقد أفادت حكومة الهند هاردنج أن مرور الزمن قد أضعف المطالبة العربية بجزيرة صِرَيّ، غير أن أية مطالبات فارسية بجزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى يجب أن تقابل بإحياء البريطانيين للمطالبة العربية بجزيرة صِرَيّ. وقد أوحى هاردنج لاحقاً إلى الحكومة الفارسية: «قد نعترف بسيادة فارس على جزيرة صِرَيّ مقابل أن تتنازل فارس عن كافة مطالباتها بطنب وأبوموسى وأن تتعهد ألا تتنازل عن الجزيرة إلى أية قوة أجنبية [روسيا] ». وفي عام 1908، احتجت بريطانيا على منح فارس امتياز إلى شركة بريطانية للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في جزيرة صِرَيّ، قائلة إن الجزيرة متنازع عليها ومحذِّرة الشركة في هذا السياق.[24]

وقد يكون مرد المعارضة البريطانية الحاسمة لأية مطالبة فارسية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إلى الفهم الأوسع الذي طوره المسؤولون البريطانيون منذ عام 1887، كما يرد ذلك أيضاً إلى حقيقة أن التحديات الفارسية والعثمانية والفرنسية تجاه الهيمنة البريطانية في الخليج العربي أضحى يرافقها تحديات روسية وألمانية مماثلة.[25] وكان هناك قلق من أن النفوذ السياسي الروسي المتنامي في طهران قد شجع فارس على زيادة التعرفة في الخليج العربي وتأكيد مطالباتها بالجزر في الخليج العربي. وكان هاردنج يظن أن المفوضية الروسية في طهران قد نصحت الحكومة الفارسية باتخاذ ما فعلته في عام 1904 على الجزر،

وذلك رداً على عرض للقوة البحرية من قبل اللورد كيرزون، نائب الملك في الهند، في أواخر عام 1903. كما خشي هاردنج أن تتنازل فارس عن جزيرة لروسيا أو لأية قوة بحرية أجنبية أخرى.[26]

هذه السياسة البريطانية تم تطبيقها مرة ثانية في عام 1906، عندما اشترى رجل أعمال ألماني مقيم في لنجة، يدعى روبرت وونكهاوس Robert Wonkhaus، من حاجي حسان ابن علي سمعية، وهو أحد الحاصلين على الامتيازات الأصلية، حصة في امتياز التنقيب على الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى، ذلك الامتياز الذي منحه الراحل الشيخ سالم في عام 1898. وعندما علم المقيم السياسي البريطاني كوكس بهذا الأمر، أضحى قلقاً من أن النجاح التجاري المتحقق من امتياز التنقيب قد يدفع فارس إلى تأكيد حقها في أبوموسى مرة أخرى، ومن ثم تتعزز تجارة السفن البخارية الألمانية في الخليج العربي. لذا فقد ذكّر كوكس الشيخ صقر من الشارقة بالتزامات معاهدة عام 1892 والقاضية بألّا يلجأ، في أي ظرف، إلى اقتطاع أو بيع أو رهن، أو يسمح باحتلال أي جزء من أراضيه إلا إلى الحكومة البريطانية. وكما تبين، فإن الاتفاقية مع وونكهاوس قد تمت في البداية دون علم الشيخ صقر، الذي ألغى الامتياز من منطلق أنه لا يجوز توقيع عقد مع أي طرف جديد دون علمه.[27] وقد جاء في دراسة باثيرست وإيلي وتشانس في هذا السياق ما يلي:

> لم يتم التثبت في أي وقت من أن الجزيرة كانت تتبع إيران، كما لم يكن هناك أية احتجاجات إيرانية بشأن منح الامتياز أو بشأن تمثيل الحكومتين البريطانية أو الألمانية. من جهة أخرى، تم تذكير الحكومة الإيرانية بصورة شخصية من قبل الوزير البريطاني في عام 1908 بحادثة عام 1904، وتم تحذيرها من تجديد أية مطالبة بالجزيرة.[28]

وطوال هذه الفترة، أرسل مسؤولون بريطانيون رسائل عديدة إلى حاكمي الشارقة ورأس الخيمة يذكرون فيها إقرار بريطانيا بملكيتهما لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بل وناقلين مثل هذه الاتصالات إلى فارس. وفي عام 1912، على سبيل المثال،

وقّع حاكم الشارقة، الشيخ صقر، بصفته حاكماً لرأس الخيمة اتفاقية مع بريطانيا لإنشاء منارة على جزيرة طنب الكبرى، مع تأكيد المقيم السياسي البريطاني كوكس بقوله: «سيادتكم على الجزيرة معترف بها». كما كتب كوكس إلى الشيخ صقر قائلاً إنه من المرغوب فيه أن يرفرف علم الشارقة على الجزيرة، غير أنه «وفي كافة الأحوال فإن هذه الجزيرة ستكون لك بمجرد وجود المنارة». وقد أثارت الحكومة الفارسية هذه القضية مع البريطانيين في عام 1912 ومرة ثانية في عام 1913، قائلة إن فارس قد نازعت في ملكية الجزر. وقد قال البريطانيون في المناسبتين إن ملكية الجزيرة لم تكن قضية مثار نقاش. وبعد ذلك، لم يتخذ الفرس إجراءات إضافية.[29]

وفي عام 1921، استولى رضا شاه بهلوي على السلطة في انقلاب حدث في فارس، مؤسساً حكومة مركزية قوية وجيشاً حديثاً. وكان أحد إنجازاته الأولى وضع مناطق حدودية مثل عربستان (تسمى الآن خوزستان) تحت سيطرته. كما أنشأ قوة بحرية قوية ورسخ سيطرته على ساحل فارس والجزر التابعة لها من أجل إنهاء أنشطة التهريب وزيادة عوائد الضريبة من التجارة الأجنبية عبر موانئ الخليج العربي. وقام بإلغاء المعاهدة الإنجليزية ـ الفارسية لعام 1919 وإبرام اتفاقية صداقة مع روسيا، وهو ما أثار خلافات واسعة بين بريطانيا ورضا شاه. ومن بين القضايا الخلافية، تحدي المزايا البريطانية التقليدية على الساحل والجزر، بما في ذلك الوصول إلى القواعد البحرية، والمطالبات الفارسية المتواصلة بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى والبحرين وكانت تلك القضايا الأكثر صلة بالموضوع. كما حدث في عهد رضا شاه، وتحديداً في عام 1935، تغيير اسم فارس إلى إيران.[30]

وفي السنة نفسها التي استولى فيها رضا شاه على الحكم في فارس، اعترفت بريطانيا باستقلال إمارة رأس الخيمة تحت حكم الشيخ سلطان بن سالم القاسمي، بما في ذلك

سيادتها على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. أما جزيرة أبوموسى فقد ظلت تحت سيادة إمارة الشارقة، التي كان يحكمها حينئذ الشيخ خالد بن أحمد القاسمي. ومنذ ذلك التاريخ، أضحت الشارقة ورأس الخيمة كيانين منفصلين.[31] وبعد ذلك القرار، منح الشيخ خالد بن أحمد في كانون الأول/ ديسمبر 1922 امتيازاً مدته خمسة أعوام للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في جزيرة أبوموسى لمواطن بريطاني. وبعد مرور ستة أشهر، أي في أيار/ مايو 1923، حذر السير بيرسي لورين Percy Loraine، الوزير المفوض البريطاني في طهران، رئيس الوزراء الفارسي، مستوفي الممالك، أن بريطانيا «ستتخذ إجراءات لدعم» حقوق الشارقة في الجزيرة ضد أية تحديات فارسية. غير أن "ذكاء الملك"، وزير الشؤون الخارجية الفارسي، احتج على ذلك وأكد المطالبة الفارسية بالسيادة على كل من طنب الكبرى وأبوموسى، مشيراً إلى المطالبة الفارسية السابقة في عام 1904. ولكن البريطانيين ردوا مذكرة الاحتجاج الفارسية وذكّروا الفرس بأن «الحكومة الفارسية قد أنكرت، في عام 1904، محاولة قام بها مسؤولها لوضع العلم الفارسي على الجزر، وأنها تبرأت منها باعتبارها عملاً غير مفوض، وقد أمرته بأن يزيل العلم».[32]

ورغم الموقف البريطاني، نزل مسؤولو الجمارك الفرس على جزيرة أبوموسى في عام 1925 لتفقد الأوكسيد الأحمر الذي يتم التنقيب عنه هناك. وعند سماع الأخبار، سارع حاكم الشارقة حينئذ سلطان بن صقر القاسمي بإرسال قارب إلى الجزيرة لمنع الإجراء الفارسي. وعند وصول المركب، كان المسؤولون الفرس قد رحلوا. وعندما احتج البريطانيون، عاد وزير الداخلية الفارسي فأكد المطالبة الفارسية بجزيرة أبوموسى. واحتج الوزير المفوض البريطاني في طهران إلى وزير الشؤون الخارجية الفارسي، مهدداً بـ«إرسال سفينة حربية إلى أبوموسى لتأييد حقوق شيخ الشارقة». وفي أعقاب ذلك، أمر المدير العام للجمارك الفارسية الجنرال موليتور M. Molitor سلطات الجمارك في بوشهر «ألا تتخذ أية خطوات في أبوموسى أو طنب إلى حين وصول رد من وزارة الشؤون الخارجية بشأن

وضع هذه الجزر». وبعدها أكد وزير الداخلية الفارسي داجر أن الحكومة الفارسية «ليس لديها نية بإثارة قضية ملكية جزيرة أبوموسى».[33]

وفي أيار/ مايو 1928 احتجز المسؤولون الفرس زوجات العرب الذين فروا من هنجام إلى الساحل المتصالح بعد مقتل أحد مسؤولي الجمارك الفرس. وفي تموز/ يوليو احتجز قارب جمارك فارسي مركب دهو من دبي في المياه الإقليمية مقابل ساحل طنب الكبرى، واحتجز ركابه واستولى على ممتلكاته. وللحيلولة دون وقوع أحداث مشابهة، طلب العرب في الساحل المتصالح الحماية البريطانية. وخلال الأزمة الدبلوماسية اللاحقة، والتي انتهت في المحصلة إلى إطلاق المركب، قال باكريفان وزير الخارجية الفارسي بالوكالة إن فارس لم تخطط لاحتلال طنب الكبرى وهي تأمل بأن قضية السيادة المتنازع عليها يمكن التفاوض بشأنها. ولكن، وبعد أن احتجت بريطانيا رسمياً وأكدت أن طنب الكبرى تتبع الشيخ سلطان بن سالم من رأس الخيمة، أكد باكريفان ومسؤولون فرس آخرون مراراً مطالبة فارس بجزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى، مع الإشارة إلى خريطة تعود إلى عام 1886 صادرة عن وزارة الحرب البريطانية. ورفضوا الاعتراف باستقلال رأس الخيمة، كما رفضوا فكرة أن الحماية البريطانية للإمارات المتصالحة تمثل قاعدة كافية للاحتجاج البريطاني.

وكتب القائم بالأعمال البريطاني في طهران، بار R.C. Parr، إلى باكريفان معبراً عن «استياء عظيم» من المطالبات الفارسية بجزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى. وقال إن:

> حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تعترف بأية مطالبة بملكية [جزيرة أبوموسى] من قبل الحكومة الفارسية ... وأن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تعترف بمطالبة الحكومة الإمبراطورية بملكية هذه الجزيرة [طنب الكبرى].

وأكد بار أن جزيرة طنب الكبرى تتبع شيخ رأس الخيمة، وأن بريطانيا مرتبطة باتفاقيات معه والشيوخ الآخرين في الساحل المتصالح، وحذر فارس من الدخول في تعاملات مباشرة مع الشيوخ. كما أُخبر باكريفان أيضاً أن إشارته إلى خريطة عام 1886 «غير مجدية». وفي حين كانت بريطانيا حريصة على تجنب أية مواجهة مع فارس، فقد مضت لتصدر أوامرها إلى كبير ضباط البحرية في الخليج العربي بضرورة مقاومة الاحتلال الفارسي لجزيرة طنب الكبرى و/ أو أبوموسى بالقوة عند الضرورة، على أن يكون ذلك هو الملاذ الأخير.[34]

وفي خضم هذه الأحداث، أصدر ليثوايت G.J. Laithwaite المسؤول في وزارة الهند مذكرة في 24 آب/ أغسطس 1928 حول «وضع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وصِرَيّ» والتي رفضت المطالبات الفارسية وأقرت بمطالبات القواسم، غير أنها أقرت بقبول بريطانيا ضمناً لاحتلال فارس لجزيرة صِرَيّ منذ عام 1887. ومن المؤسف أن المذكرة كررت التأكيدات الخاطئة بأن «تاريخ ووضع هذه الجزر متماثل» وأن «إدارتها وتسيير أمورها وولايتها القانونية كانت، على مدى أعوام قبل عام 1887 وبالموافقة العامة قد ولِّيت إلى شيخ القواسم في الساحل الفارسي، أي شيخ لنجة، ولكن بصفته شيخاً قاسمياً وليس مسؤولاً فارسياً...».[35] وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك صحيحاً بالنسبة إلى جزيرتي طنب الكبرى أو أبوموسى. وفي تلك المرحلة، بدأ البريطانيون أيضاً جمع كافة الوثائق الأصلية التي تدعم مطالبة شيوخ القواسم بالجزر، متوقعين الدخول في جدل لاحق مع فارس بشأن قضية الجزر.[36]

وفي الحقيقة، وخلال مفاوضات 1929 ـ 1935 الرامية إلى التوصل إلى معاهدة عامة إنجليزية ـ فارسية، كانت الجزر قضية مثارة بالفعل. وفي كانون الثاني/ يناير 1929، أشار وزير البلاط الفارسي تيمورتاش إلى احتمالية أن يكون التحكيم الدولي السبيل الوحيد

لتسوية المطالبات المتضاربة على جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى. ولاحقاً، وفي آب/ أغسطس من السنة نفسها، وبعد أن رفضت فارس مسودة بريطانية بشأن الجزر، سأل الوزير المفوض البريطاني في طهران السير روبرت كلايف Robert Clive تيمورتاش إن كانت فارس مستعدة لعرض مبلغ من المال مقابل الجزر، غير أن تيمورتاش رفض الفكرة. وأشار كلايف إلى أنه تكوَّن لديه «انطباع» بأن تيمورتاش قد يفكر في سحب المطالبة الفارسية في أبوموسى، تاركةً إياها للشارقة، إذا ما تم الاعتراف بالمطالبة الفارسية على جزيرة طنب الكبرى.[37]

وقد تبع ذلك في نيسان/ إبريل 1930 تقديم اقتراح من تيمورتاش بأن شيخ رأس الخيمة يجب أن يدفع له مقابل تخليه عن المطالبة بطنب الكبرى لصالح فارس. وقد قال كلايف إن تيمورتاش كان مستعداً للتوصل إلى اتفاق بشأن البحرين، وإنه مرة أخرى لديه «انطباع» أن تيمورتاش قد يتخلى عن المطالبة الفارسية بأبوموسى. وقد أحال البريطانيون الاقتراح الفارسي بشأن جزيرة طنب الكبرى إلى حاكمي رأس الخيمة والشارقة، غير أنهما رفضا الاقتراح.[38] وعندما أخبر كلايف تيمورتاش في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر 1930 أن فارس يجب أن تُسقط مطالبتها بالبحرين وأبوموسى وطنب الكبرى، رد تيمورتاش أنه إذا ما تنازلت فارس عن مطالبتها بالبحرين فإن الرأي العام سيطالب بتقديم تنازلات مقابلة في الأراضي. ثم قال إن فارس يمكنها أن تتنازل عن مطالبتها بأبوموسى مقابل الحصول على جزيرة طنب الكبرى. وقد اقترح تيمورتاش استئجاراً طويلاً لجزيرة طنب الكبرى من حاكم رأس الخيمة والذي يمكنه أن يحتفظ ببساتينه على الجزيرة وأن يعفى من الرسوم الجمركية. غير أن كلايف رفض في البداية أن يناقش هذا الأمر واعتبر أن مفاوضات إبرام معاهدة عامة قد انهارت. ولكن، عندما اقترح تيمورتاش استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة 50 عاماً، أعادت بريطانيا التفكير في الأمر، اعتقاداً منها أن هذا قد يساعد في ضمان شروطها التي ترغب فيها لاستئجار هنجام من فارس، ولأن ذلك يشكل

اعترافاً فارسياً بسيادة رأس الخيمة على جزيرة طنب الكبرى، ويتيح المجال أمام إبرام معاهدة عامة.[39]

وفي عام 1931، نقل المقيم السياسي البريطاني بيسكو H.V. Biscoe العرض الفارسي إلى حاكم رأس الخيمة. وبحلول أيار/ مايو 1931، أشار الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة بموافقته المشروطة، بما في ذلك شرط رفع علم القواسم على الجزيرة، وأن يبقى ممثله عليها، وأن تظل أية بضائع يستوردها هو أو سكان الجزيرة معفاة من الرسوم الجمركية، وأن تمتنع فارس عن تفتيش سفن الدهو العربية في المياه العربية ومن إصدار أية أوامر إلى سكان الجزيرة. وبسبب اعتقاد البريطانيين أن فارس لم تكن جادة بشأن إبرام معاهدة عامة وأنها لن تقبل أياً من هذه الشروط الخاصة بإيجار جزيرة طنب الكبرى، فإن الشروط السابقة لم تنقل إلى السلطات الفارسية.[40]

وخلال مناقشات جرت في الأعوام القليلة التالية، واصلت فارس مطالبتها بجزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى، فيما واصلت بريطانيا رفضها ذلك. وفي 23 تموز/ يوليو 1933، نزل قائد البحرية الفارسية الذي كان يقود السفينة الحربية "بالانج" على جزيرة طنب الكبرى، وتفقد منارتها وسلَّم المشرف على المنارة، وهو موظف بريطاني، شهادة تشير إلى أن كل شيء على ما يرام. من جهتها، قدمت بريطانيا «احتجاجاً عنيفاً» ضد عملية النزول والتفتيش في آب/ أغسطس. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1933، رد وزير الخارجية الفارسي باقر كاظمي على البريطانيين قائلاً إن كلاً من طنب الكبرى وصِرَيّ ملكية فارسية شرعية وبحكم الأمر الواقع.[41]

ثم سرت شائعات بأن مسؤولي الجمارك الفرس قد نزلوا على جزيرة طنب الكبرى في آذار/ مارس 1934 وأنهم وعدوا بمكافأة ممثل شيخ رأس الخيمة إذا ما تم إنزال علم الشيخ ورفع علم فارس على الجزيرة، وهو العرض الذي رفضه. وبحلول 25

نيسان/ إبريل، رأى آمر سفينة صاحب الجلالة لوبين HMS Lupin، في محادثة مع ممثل الشيخ على جزيرة طنب الكبرى، أن الزيارة الفارسية المذكورة قد حدثت قبل أشهر على الأرجح، وربما كانت زيارة تموز/ يوليو 1933. ولكن، في 26 نيسان/ إبريل 1934، نزل حاكم بندر عباس ورئيس الشرطة ومدير الجمارك على جزيرة طنب الكبرى ووعدوا بالإبقاء على ممثل حاكم رأس الخيمة وبمضاعفة راتبه إذا ما أضحت طنب الكبرى ملكية فارسية. ولم تحتج بريطانيا على ذلك وهي على يقين من أن رفضها للمطالبة الفارسية مثبت بالفعل، ورغبة من بريطانيا في تجنب أية تحديات لفارس لا حاجة لها، في حين كان استخدام البحرية البريطانية لهنجام وباسيدو أمراً مطروحاً.[42] ثم وفي 4 أيار/ مايو 1934، أكدت الحكومة الفارسية أنها لن تقبل تدخلاً بريطانياً مهما كان في علاقات فارس مع الحكام العرب على الساحل المقابل من الخليج العربي. وبعد شهر، وفي 18 حزيران/ يونيو 1934، حدد "المجلس" الفارسي (المجلس التشريعي الأدنى) حدود المياه الإقليمية الفارسية بستة أميال. غير أن البريطانيين رفضوا أن يعترفوا بأكثر من حدود ثلاثة أميال.[43]

وفي 28 آب/ أغسطس 1934، رست السفينة الحربية الفارسية "بالانج" لتمضية الليل في جزيرة طنب الكبرى، وكانت تلك الزيارة الثانية لسفينة فارسية إلى الجزيرة في ذلك الشهر. وقد حذر البريطانيون الأميرال الفارسي من أن الجزيرة ملك لشيخ رأس الخيمة وأنه طلب إشعاراً مسبقاً بالزيارات. وعلم البريطانيون لاحقاً أن "بالانج" قد فتشت سفينة دهو لدبي في المياه الإقليمية للجزيرة قبل الرسو. وفي 11 أيلول/ سبتمبر 1934 زارت سفينة حربية فارسية أخرى جزيرة طنب الكبرى وحققت مع ممثل شيخ رأس الخيمة. غير أن آمر السفينة نفى علمه بالتحذير البريطاني السابق، وإن كان قد تم تكرار ذلك، ورغم حقيقة أن الآمرين الفارسيَّين قد التقيا منذ صدور التحذير الأول.[44]

ولاحقاً في أيلول/ سبتمبر، نقل الوزير المفوض البريطاني في طهران، السير هور R. Hoare، كتابة إلى رئيس الوزراء الفارسي محمد علي فروغي وجهة نظر وزير الشؤون الخارجية البريطاني السير جون سيمون John Simon:

> إما أن الحكومة الفارسية تود أن تختلق قيمة لمطالبتها في المفاوضات المستقبلية، وإما أنها غير مستعدة للاستفادة من السبل السلمية والقانونية المتاحة لها، ومصممة على تحقيق غايتها بطريقة لا تتفق على الإطلاق مع مكانتها باعتبارها دولة موقعة على ميثاق عصبة الأمم وحلف كيلوج.

ولم تستأنف بريطانيا المفاوضات إلى أن غيرت فارس سلوكها وتوقفت عن إجراءاتها. وكان الوزير المفوض البريطاني في طهران يعتقد أن فارس قد تثير مطالبتها بالبحرين وطنب الكبرى وأبوموسى في عصبة الأمم، غير أنه انتهى إلى أن ذلك لم يكن أمراً مرجحاً. كما نقل شفهياً إلى رئيس الوزراء الفارسي، كما فعل وزير الدولة البريطاني مع الوزير المفوض الفارسي في لندن حسين علاء، أن أية سفينة حربية فارسية تزور أبوموسى أو طنب الكبرى دون إشعار ملائم أو تعمد إلى فرض إجراءات ولاية قانونية على الجزر أو في المياه الإقليمية لها سيطلب منها أن تكف عما تقوم به وأن تنسحب. وإن عدم الالتزام بذلك سيعد اعتداء ضد الشيخ المعني، وستدافع السفن البريطانية عن حقوق الشيخ، على أن يتم اللجوء في نهاية الأمر إلى القوة عند الضرورة. وقد أخبر رئيس الوزراء الفارسي الوزير المفوض البريطاني في طهران أنه «متأكد تقريباً أنها [المعاهدة العامة] كان من الممكن إبرامها إذا ما وافقنا [أي البريطانيين] على مقترح تسليم طنب وأبوموسى». وقد أخبر الوزير المفوض الفارسي في لندن وزارة الخارجية البريطانية أن فارس اعتبرت أن طنب الكبرى وأبوموسى لها واعتبرت السياسة البريطانية غير ودية.[45]

ومع تجلي هذه الأحداث شيئاً فشيئاً، كتب الشيخ سلطان بن سالم القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى فاول T.C.W. Fowle، المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، في 3

أيلول/ سبتمبر 1934، طالباً أن تستأجر بريطانيا جزيرة طنب الكبرى أو أن تسمح له بأن يمارس حقوقه في هذا الصدد. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1934 قالت البحرية البريطانية إن الشيخ سلطان قد أزال العلم والسارية عن الجزيرة، كما علم البريطانيون أن الشيخ لم يدفع راتب ممثله على الجزيرة. وسرت شائعات مرة أخرى، كما حدث سابقاً، أن السلطات الفارسية كانت على اتصال مباشر مع الشيخ بشأن استئجار الجزيرة.

ألمح الوكيل الذي تم تعيينه في الشارقة من قبل المقيم البريطاني إلى أن الشيخ قد فعل ذلك من أجل شد الانتباه إلى رغبته في أن يُدفع له إيجار المنارة. وقد أشار الوكيل السياسي في البحرين والمقيم السياسي في بوشهر فاول إلى أن الجزيرة يجب أن تعطى إلى شيخ الشارقة إذا لم يعد شيخ رأس الخيمة يرفع علمه عليها. وقد عارض الوزير المفوض البريطاني هور في طهران وحكومة الهند أي تغيير في ملكية جزيرة طنب الكبرى، لأن ذلك قد يضعف الموقفين البريطاني والعربي مقابل المطالبات الفارسية. أما وزارة الخارجية البريطانية فقد فكرت في تولي البريطانيين السيطرة على الجزيرة. ويبدو أن وزارة الهند قد وافقت في البداية على أن تستولي بريطانيا على الجزيرة، غير أنها فضلت لاحقاً إعادة الجزيرة إلى الشارقة التي كانت تملك الجزيرة في السابق. وقد أوصى المقيم البريطاني في بوشهر بأن تدفع بريطانيا مبلغاً ما إلى شيخ رأس الخيمة مقابل المنارة، وذلك لحثه على إعادة رفع علمه، قبل السماح لشيخ الشارقة برفع علمه على الجزيرة. وفي نهاية المطاف، وجهت تعليمات إلى المقيم السياسي في بوشهر بأن يمهل الشيخ عشرة أيام لإعادة رفع علمه على الجزيرة دون عرض أي إيجار أو أن تحال الجزيرة إلى شيخ الشارقة. وقد نقلت هذه الرسالة في 19 آذار/ مارس 1935.[46]

وفي 29 آذار/ مارس 1935، كتب الشيخ سلطان بن سالم القاسمي إلى المقيم السياسي فاول، واعداً بإعادة رفع علمه وشارحاً لماذا أزاله في البداية ولماذا ترك ممثله الجزيرة. وقال إنه مادام يتمتع بدخل من صيد اللؤلؤ، فإنه لا يحتاج إلى مساعدة من البريطانيين لدفع رواتب موظفيه على الجزيرة. أما مع تراجع تجارة اللؤلؤ فإنه أصبح بحاجة إلى مساعدة

مالية بريطانية. ورغم أنه فسر سابقاً، في كانون الأول/ ديسمبر 1934، ذلك الأمر إلى الوكيل المحلي الذي تم تعيينه في الشارقة من قبل المقيم البريطاني، عيسى بن عبداللطيف، فإنه لم يحصل على أي دعم. وفي 3 نيسان/ إبريل 1935 التزم الشيخ سلطان بإنذار من المقيم السياسي البريطاني وأعاد رفع علمه على جزيرة طنب الكبرى.[47]

في هذه الأثناء، وفي كانون الثاني/ يناير 1935، منح حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي امتيازاً لشركة جولدن فالي أوكر آند أوكسيد Golden Valley Ochre and Oxide، وهي شركة بريطانية، للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر على جزيرة أبوموسى.[48] وقد وافقت الشركة على شروط الحكومة البريطانية «ألا تبيع، أو تؤجر، أو تتنازل لأشخاص ليسوا رعايا بريطانيين أي امتياز أو عقد قد يحصلون عليه...». أما فارس، وفي إطار تأكيدها مرة أخرى على مطالبتها بالجزيرة، فقد اشتكت أن ذلك يمثل انتهاكاً لاتفاقية شرف (الجنتلمان) بالإبقاء على الوضع الراهن، وهو الأمر الذي رفضته بريطانيا.[49]

وفي أيار/ مايو 1935، انهارت المحادثات الإنجليزية ـ الفارسية الهادفة إلى التوصل إلى معاهدة عامة بسبب المطالبات الفارسية بجزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى ورفض بريطانيا الاعتراف بهذه المطالبات. وكان ذلك رغم تلميح وزير الخارجية الفارسي كاظمي بأن فارس قد تعترف باستقلال البحرين وبالعلاقات الخاصة بين بريطانيا وشيوخ الإمارات المتصالحة مقابل هاتين الجزيرتين، وتأكيده بأنه «كان يتحدث عن السيادة، أما ملكية أرض الجزيرتين الفعلية فكانت بلاشك لعدة شيوخ عرب ولن تتأثر». وفي هذه الأثناء، تواصلت الدراسات القانونية البريطانية من أجل منح الممثلين البريطانيين في عصبة الأمم السياسة التفويضية لأية مناقشات قد تحدث في هذا الشأن.[50]

ومنذ عام 1936 وحتى الحرب العالمية الثانية كانت التطورات المهمة قليلة فيما يتعلق بالجزر. وفي عام 1936، قررت بريطانيا أن شركة جولدن فالي أوكر آند أوكسيد لن تحتاج

إلى دفع أية رسوم استيراد على الأوكسيد الأحمر من أبوموسى بما أن الشارقة وأبوموسى، بالإضافة إلى مشيخات الساحل المتصالح، هي «أراض تحت حماية صاحب الجلالة» حسب قانون رسوم الاستيراد لسنة 1932. وفي عام 1933، احتجت إيران على منح الامتياز. ورفضت بريطانيا الاحتجاج وأشعرت وزارة الهند وزارة الخارجية أن الشركة يجب أن يسمح لها بقبول دعوة شيخ رأس الخيمة بالتنقيب عن الأوكسيد الأحمر على جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى رغم احتمالية أن تثير إيران احتجاجات مماثلة. وفي عام 1937، منح كل من شيخ الشارقة وشيخ رأس الخيمة امتيازاً نفطياً لشركة بتروليوم كونسيشينس Petroleum Concessions. وقد اعتبر الشيخان والشركة بأن الامتيازين يغطيان طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، رغم أن الشركة لم تقم بأعمال استكشافية على هذه الجزر.

وفي عام 1938، ورداً على سؤال من شركة النفط الإيرانية ـ الإنجليزية عما إذا كانت طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إيرانية أو عربية، وإذا ما كانت المناطق المحيطة بهذه الجزر متضمنة في امتياز النفط الممنوح للشركة، أشعرت وزارة الخارجية البريطانية الشركة أن الجزر عربية. لذا فقد خلصت شركة النفط الإيرانية ـ الإنجليزية إلى أنه لا يمكنها أن تضمن هذه المناطق ضمن الامتياز الممنوح لها. وفي عام 1939، حينما علم الوزير المفوض البريطاني في طهران أن وزير الصناعة والمعادن الإيراني قد تفاوض بشأن عقد مع شركة هولندية للتنقيب عن المعادن في منطقة تتضمن جزيرتي طنب الكبرى وأبوموسى، قام بتحذير الوزير المفوض الهولندي في طهران من أن هذه الجزر ليست إيرانية، وأن الشركة لن يكون في وسعها أن تستفيد من الامتياز في هذه المناطق.[51]

مطالبات ومقترحات مع بداية ظهور النفط

في عام 1941، أُجبر رضا شاه بهلوي على التنازل عن العرش من قبل بريطانيا والاتحاد السوفيتي، وقد خلفه في سدة الحكم ابنه محمد رضا شاه بهلوي الذي أحيا قضية الجزر في الأعوام اللاحقة للحرب العالمية الثانية.[52] فبعد نهاية الحرب، انسحبت بريطانيا من الهند في عام 1947. وهكذا حلت نهاية الدور التاريخي لحكومة الهند ووزارة الهند ووزير الدولة لشؤون الهند في الخليج العربي، حيث أضحت عندئذ وزارة الخارجية البريطانية تتولى مسؤولية المصالح البريطانية في الخليج العربي.

وقد كتب محمد مرسي عبدالله أنه في حين كانت وزارة الهند تمارس سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للإمارات المتصالحة لمدة تربو على القرن، أضحت وزارة الخارجية، التي هي على دراية واسعة بالشؤون الدولية والتغيرات المحلية في الخليج العربي، تضطلع بدور نشط في إعادة تشكيل الشؤون الداخلية في الخليج العربي، وخاصة في الإمارات المتصالحة. أما فيما يتعلق بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فقد كتب مرسي قائلاً:

> كان التغير الجوهري في العلاقات بين الأطراف المتنازعة يكمن في تعامل بريطانيا مع المشكلة: إذ أضحت تؤدي دوراً نشطاً كوسيط بسبب صداقتها مع فارس [إيران الآن] والدول العربية ومصلحتها المتنامية فيهما.[53]

وعلى أي حال، بدأت السياسات الجديدة لوزارة الخارجية البريطانية تتجلى يوماً بعد آخر، كما سنبين ذلك لاحقاً.

وتسلط الوثائق الحكومية البريطانية والأمريكية، التي تم الإفراج عنها مؤخراً في الفترة 1993 ـ 2003، الضوء على الأعوام من أواخر أربعينيات القرن العشرين وحتى أوائل سبعينيات القرن نفسه، عندما شكلت وزارة الخارجية البريطانية والولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها قوة عالمية جديدة، سياساتهما لما بعد الحرب العالمية الثانية في الخليج

العربي. وتظهر هذه الوثائق أن مطالبات إيران بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد تكثفت خلال هذه الأعوام. وكان المسؤولون البريطانيون والأمريكيون يرون أن الاهتمام والالتزام الإيراني بالمطالبة بالجزر الثلاث قد تضاعف بسبب اكتشاف الموارد النفطية البحرية، وهو الأمر الذي أقره المسؤولون الإيرانيون في نهاية الأمر. وبالإضافة إلى تقديم ادعاءات دبلوماسية زائفة بأن بريطانيا قد أقرت بالحقوق الفارسية بعد عام 1904، فقد وضعت إيران خططاً لاحتلال الجزر وأطلقت تهديدات باحتلالها.

وواصلت بريطانيا دفاعها عن حقوق الشارقة ورأس الخيمة في الجزر، رغم التلميحات الإيرانية بأنها ستسقط مطالبتها بالبحرين مقابل الجزر. غير أن فكرة أن تبيع رأس الخيمة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو تؤجرهما لإيران طرحت، وخاصة في منتصف ستينيات القرن العشرين، حينما سعت بريطانيا إلى التوسط في المفاوضات بشأن الخط الفاصل عبر الخليج العربي بعد أن أدركت الحاجة إلى الانسحاب من الخليج العربي كلية. أما الولايات المتحدة الأمريكية فلم تكن على دراية بتاريخ الجزر وصبت اهتمامها بدلاً من ذلك على الفرص السانحة لشركات النفط الأمريكية والدور الذي يمكن أن تضطلع به إيران في احتواء التقدم السوفيتي نحو منطقة الخليج العربي.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1948، شدد السفير الإيراني في بريطانيا مرة أخرى على المطالبة الإيرانية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وفي شباط/ فبراير 1949، وبعد مراجعة موجزة، أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن الجزر تتبع رأس الخيمة والشارقة على التوالي، وأن كلتا الإمارتين تخضع لحماية الحكومة البريطانية. وفي الوقت نفسه، أكدت على أن الوضع الدولي كان خطيراً ولن يحتمل اختلافاً من شأنه أن يزعزع العلاقات بين بلدين لهما مصالح متشابهة، وذلك في إشارة على ما يبدو إلى التهديد الذي يشكله الاتحاد السوفيتي على إيران.

هذه الرسالة كررها لو روجوتيل J.H. Le Rougetel، الوزير المفوض البريطاني في طهران، أمام علي أصغر حكمت، وزير الدولة الإيراني للشؤون الخارجية. ثم أشار الوزير الإيراني إلى «الوثائق والمستندات التاريخية الخاصة بملكية هذه الجزر والتي تحتفظ بها الحكومة الإيرانية». وادعى، على وجه التحديد، أن البعثة البريطانية في طهران قالت في مذكرة في عام 1905 أن شيخ الشارقة قد رفع علمه على جزيرة لا يملكها، مشيراً إلى ذلك باعتباره دليلاً على أن المعارضة البريطانية للمطالبات الإيرانية غير مبررة. من جهته اكتفى الوزير المفوض البريطاني بالقول: «إننا لا نملك أرشيفاً حول هذه القضية يعود إلى العام 1905، وقد يهمني أن أطلع على المذكرة في وقت ما». غير أن إيران لم تبرز المذكرة. في الواقع، قدمت إيران ادعاء زائفاً وهو الأمر الذي كررته في الأعوام اللاحقة. وفي الحقيقة، وكما يظهر الأرشيف البريطاني بشكل واضح، فإن البريطانيين دافعوا بقوة عن حقوق الشارقة في رفع علمها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في عامي 1904 و1905 وفي الأعوام اللاحقة.[54]

وسرعان ما أضحى البريطانيون على دراية بشائعة تفيد تشكيل قوات بحرية إيرانية على الساحل الجنوبي لإيران في محاولة لاحتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وعند سؤاله حول هذا الأمر، أقر الجنرال علي رازمارا، رئيس هيئة الأركان العامة في إيران، بأن إيران تنوي أن تضع أفواجاً صغيرة على الجزر بالقرب من ساحلها، غير أنها لن تفعل ذلك على الجزر المتنازع عليها. وفي لقاء مع الوزير المفوض البريطاني في طهران لو روجوتيل، قال الشاه إن هناك اقتراحاً من وزير الشؤون الخارجية بوضع مفارز على الجزر المتنازع عليها، غير أن هذا الاقتراح تم رفضه. وقد ظن لو روجوتيل أن الاهتمام المتجدد بالخليج العربي والجزر «مرده إلى مشروعات النفط البحرية». وعندما وصلت الأخبار في أيلول/ سبتمبر أن علماً فارسياً يرفرف على جزيرة طنب الصغرى، وجه

البريطانيون تعليمات إلى كبير ضباط البحرية في الخليج العربي لإزالته، وهو ما فعله في الشهر التالي.[55]

وفي عام 1949، وبعد اكتشاف النفط تحت قاع الخليج العربي، أعلنت المشيخات الست: أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين (حيث لم تكن الفجيرة إمارة مستقلة معترفاً بها) عن ولايتها القانونية الحصرية وسيطرتها على الجرف القاري الخاص بها، أي قاع البحر وما تحت القاع ضمن نطاق مياهها الإقليمية. وقد أعربت المشيخات المذكورة عن استعدادها للتفاوض بشأن الحدود مع الدول التي قدمت مطالبات مماثلة خاصة بجرفها القاري. غير أنها رأت أنه من غير المرجح أن تكون إيران شريكاً راغباً في المفاوضات الخاصة بالخط الفاصل عبر الخليج العربي، والذي سيكون متساوي البعد من كل ساحل عبر المناطق المتنازع عليها معها.

وفي الحقيقة، لم تطالب إيران بجرفها القاري حتى عام 1955.[56] فبدلاً من ذلك، وفي شباط/ فبراير 1951، أنزلت سفينة بحرية إيرانية قوة على جزيرة أبوموسى وأكدت أن الجزيرة إيرانية. وفي أعقاب تحقيق أجري حول هذه الحادثة، أكد الوزير المفوض البريطاني في طهران مرة أخرى حق الشارقة بالجزيرة ورفض مطالبة إيران في رسالة وجهها إلى وزير الخارجية الإيراني، مؤرخة في 26 نيسان/ إبريل.[57] وقد حدث ذلك بعد أن بدأت إيران، بضغوط من الجبهة الوطنية بزعامة الدكتور محمد مصدق، بتأميم شركة النفط الإيرانية ـ الإنجليزية، وهو الأمر الذي أحدث أزمة مطولة قادت إيران إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1952.[58]

وفي آذار/ مارس 1953، تلقى البريطانيون تحذيراً من العراق مفاده أن إيران تفكر في إرسال قوات لاحتلال الجزر الواقعة في مضيق هرمز. وعندما سألت السفارة الأمريكية في طهران وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية عن هذا الأمر، أُخبروا بأن لجنة تبحث في قضية

الجزر، غير أنها لم تعد بعد تقريراً سترفعه إلى رئيس الوزراء. كما أبلغت وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية الأمريكيين زاعمة أن الشيوخ العرب انتهكوا اتفاقية إنجليزية ـ فارسية مزعومة تعود إلى بداية القرن حول احترام الوضع القائم على الجزر. وكان ذلك تفسيراً غير صحيح للمراسلات الإنجليزية ـ الفارسية ذات الصلة. وفي تقرير لاحق تم تقديمه إلى وزارة الخارجية الأمريكية، فسرت السفارة الأمريكية البيان الإيراني على النحو التالي:

> من المرجح أن حكومة مصدق قد وجدت – أو اختلقت – قضية أخرى، شبيهة بالاتهامات المتكررة حول الانتهاكات البريطانية للحدود العراقية ـ الإيرانية، والتي يمكن استخدامها لمصلحة سياسية داخلية. ويمكن بسهولة استغلال هذا الأمر كوسيلة دعائية للإيحاء بأن الحكومة البريطانية تهاجم إيران ولكن من اتجاه آخر.[59]

ومن أجل ردع أية محاولة إيرانية للإنزال على جزيرة أبوموسى، أرسل البريطانيون سفينة حربية إلى الجزيرة. وقد أثار ذلك وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية التي أصدرت احتجاجين رسميين عبر المفوضية السويسرية، القائمة بالمصالح البريطانية في إيران، والتي اتهمت بهما بريطانيا بانتهاك الولاية القانونية لإيران و"معاهدة" مكتوبة تعود إلى عام 1904 والتي حسب ادعائها تعترف بالوضع القائم. هذا ولم ترد بريطانيا على الاحتجاج الثاني المقدم في آب/ أغسطس 1953؛ إذ سرعان ما تبعه انقلاب أطاح حكومة مصدق وأعاد الشاه إلى الحكم.[60]

وفي عام 1954، وبينما كانت إيران تنظر في مسودة قانون حول جرفها القاري، اقترح وزير الخارجية الإيراني نصرالله انتظام إبرام معاهدة خط فاصل، ملمحاً إلى أن إيران قد تتنازل عن مطالبتها بالبحرين مقابل جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. كما واصلت إيران تشويه الحقائق بشأن المراسلات الإنجليزية ـ الفارسية لسنة 1904، مدعية أنه «في عام 1904، توصلت حكومة المملكة المتحدة إلى اتفاقية مع الحكومة الإيرانية بشأن الجزر المذكورة في "الخليج العربي"، يتم بموجبها احترام الحقوق السيادية الإيرانية

والوضع القائم في الجزر والمحافظة عليها».[61] وفي حين رفضت وزارة الخارجية البريطانية الادعاءات والمقترحات الإيرانية، فإنها فكرت بالفعل في إقناع رأس الخيمة ببيع أو تأجير طنب الكبرى وطنب الصغرى وإقناع الشارقة بالتنازل عن مطالبتها بجزيرة صِرَيّ مقابل تنازل إيران عن مطالبتها بجزيرة أبوموسى وربما البحرين. وقد رأى البريطانيون أن مثل هذا الاتفاق يتفق مع الخط الفاصل بين الساحلين. [62]

وعند إخبار حاكم الشارقة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي بهذه الفكرة، وافق على التنازل عن مطالبته بجزيرة صِرَيّ إذا ما تنازلت إيران عن مطالبتها بجزيرة أبوموسى، وإن لم يتم إخباره باقتراح تعويض حاكم رأس الخيمة، الشيخ صقر بن محمد القاسمي. وكان حاكم رأس الخيمة في البداية مستعداً لبيع الجزيرتين مقابل 50 مليون روبية، مع المحافظة على حقوقه النفطية والمعدنية، والإبقاء على المنارة، والسماح لصيادي الأسماك من رأس الخيمة باستخدام الجزر، وعدم فرض أية رسوم إيرانية، مثل الرسوم الجمركية، على مواطنيه. ولكن بعد التفكير بالأمر، قرر أنه يفضل تأجير الجزيرتين. غير أن البريطانيين رأوا أن السعر الذي طلبه «مثير للسخرية» وشرطه الثالث «غير معقول»، وقرروا إخبار إيران عن استعداده للتفاوض دون إخبارها بشيء عن شروطه.[63] ولابد من الإشارة هنا إلى أنه في عام 1953، منحت رأس الخيمة امتياز استكشاف في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لشركة جولدن فالي أوكر آند أوكسيد غير أنه لم يتم اكتشاف أي أوكسيد أحمر على الجزيرتين.[64]

وفي أيار/ مايو 1955، تم نقل هذه الأفكار البريطانية بشأن الجزر إلى وزير الخارجية الإيراني نصرالله انتظام عن طريق روجر ستيفنز Roger Stevens، الوزير المفوض البريطاني في طهران. وبدا أن الوزير انتظام يتفق مع الرأي القائل بأن المطالبة الإيرانية بالبحرين لا يمكن فرضها، غير أنه فكر بأن الرأي العام الداخلي لن يسمح لإيران بالتنازل

عن مطالبتها بجزيرة أبوموسى. وأشار إلى أنه «سيتطرق» لهذه القضية مع الشاه، لكنه لا يتوقع حلاً لها.

وفي آب/ أغسطس 1955، وبعد أن طالبت إيران بسيادتها على جرفها القاري، أثار الوزير انتظام قضية الجزر خلال زيارته إلى لندن. وقال إن القضية تهدد بالإضرار بالعلاقات الإنجليزية ـ الإيرانية برمتها، ذلك أن "المجلس" الإيراني والشعب الإيراني يؤمنان إيماناً قوياً بأن الجزر إيرانية. ووفقاً لوزير الخارجية، فإن انفجاراً داخلياً سيقع إذا ما أدركوا أن بريطانيا تطالب بالجزر لشيوخ الساحل المتصالح. ولم يرد انتظام أن يوافق على أي اقتراح بشأن التحكيم ما لم يتم تضمين البحرين فيه، مع أنه أشار إلى أن إيران قد تحترم رغبات شعب البحرين. وقد استخلص البريطانيون من ذلك بأنه يعتبر التحكيم استفساراً سياسياً، وليس عملية قانونية. وقد وعد انتظام بتقديم كتاب حول تاريخ الجزر. ولأنه لم يشر إلى الاتفاق الذي تم اقتراحه في أيار/ مايو فقد قرر البريطانيون أن يقترحوه ثانية لاحقاً، وذلك عبر السفير الإيراني في لندن لينظر فيه وزير الخارجية.[65]

وفي خريف عام 1956، وبينما كان البريطانيون يحققون في شائعات مفادها أن إيران قد أنزلت أو تخطط لإنزال مسؤولين على جزيرة أبوموسى، أخبرت المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا أن قوات إيرانية قامت باحتلال جزيرة فارسي. ونقل السفير الأمريكي في طهران سيلدن تشابن Selden Chapin أن السبب وراء احتلال الجزيرة «تأسيس حقوق نفط بحرية». وفي تشرين الأول/ أكتوبر، نقل السفير تشابن إلى وزارة الخارجية أن رئيس الوزراء الإيراني، حسين علاء، قد اعترف بأن إيران قد احتلت جزيرتي فارسي والعربي وأن علاء أضاف قائلاً:

> ستحتل القوات الإيرانية لفترة وجيزة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إذا لم تكن قد فعلت ذلك بالفعل. وقال رئيس الوزراء إنه تفاجأ من قوة احتجاج السفير

البريطاني، حيث بدا ذلك غريباً بالنسبة إليه أن البريطانيين بهذا الحماس في الدفاع عن القضية العربية ضد آخر الدول الصديقة المهمة لبريطانيا في الشرق الأوسط والتي تربطها بها حلف بغداد. وادعى علاء أن إيران تملك أدلة وثائقية كافية تثبت سيادتها على الجزر المتنازع عليها وأنه وعد بتزويدي بها، غير أنه اعترف أن الإجراء قد عجل به الاهتمام الذي ظهر مؤخراً بحقوق النفط البحرية في الخليج العربي.

أما السفير الأمريكي في المملكة العربية السعودية كاريجان Carrigan فقد لاحظ أن المقيم السياسي البريطاني في البحرين، بيرنارد باروز Bernard Burrows، «ذكر احتمالية أن تتحرك إيران نحو طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلق على ذلك بالقول إن إجراء مثل هذا سيكون أكثر خطورة لأن هذه الجزر مأهولة، و"يمكننا القول" إنها تدار من قبل الشارقة ورأس الخيمة». ونقل السفير تشابن أن وزير الخارجية الإيراني علي قلي أردلان قد قال إن إيران لا يمكنها أن تتراجع عن موقفها بما أنها تملك "مطالبة لاشك فيها" بالجزر، وكما أخبر السفير البريطاني، فإن إيران يجب أن تنظر إلى الأمام خمسين عاماً، وحينذاك ربما تكون «بريطانيا غير قادرة على كبح الدول العربية» واتخاذ الخطوات الضرورية لحماية ساحل الخليج العربي و«المصالح الأخرى».[66] وفي النهاية، لم تنفذ إيران تهديدها باحتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى حينئذ.

وعلى أي حال، فقد دفعت هذه الأحداث والتقارير وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلاس إلى إشعار السفير الأمريكي في طهران في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 بأن يخبر وزير الخارجية الإيراني بما يلي:

1) إن تسوية النزاعات حول السيادة على جزر "الخليج العربي" ليست مطلباً مسبقاً لبدء عمليات التنقيب عن النفط في الحقول البحرية التي تم الشروع فيها منذ بعض الوقت على الجانب الآخر من الخليج العربي. غير أن سلسلة من الاحتلالات للجزر المتنازع عليها من قبل الطرفين المتنازعين المطالبين بها قد تخلق شكوكاً وتزعزع الأمن، وهذا ما قد يقود إلى تثبيط الاستثمارات الضخمة المطلوبة للعمليات البحرية.

2) تراقب وزارة الخارجية الوضع عن كثب في ضوء رغبتها ألا يسوء الوضع الراهن في الشرق الأوسط بسبب تدهور الأوضاع في "الخليج العربي".

3) في حين أن وزارة الخارجية لا ترغب في أن تقف إلى جانب أحد الطرفين في النزاعات على السيادة على الجزر، فإن الولايات المتحدة تقدر أن يتم إشعارها بالأهداف النهائية للخطط الإيرانية ونطاقها، ويبدو أن احتلال جزيرة فارسي كان الخطوة الأولى في هذا السياق.

4) لم ترفع الوزارة أية احتجاجات إلى الأطراف المعنية الأخرى، ولم تثر هذه القضية مع الحكومة الإيرانية لأن الولايات المتحدة تأمل بأن الحكومة الإيرانية يمكنها أن توضح الموقف من خلال تقديم معلومات حول الوضع الراهن غير الواضح للجزر ونطاق خطط الحكومة الإيرانية.[67]

وفي الأشهر الأولى من عام 1957، فكر البريطانيون فيما إذا كان ممكناً إعادة تأكيد إدارة الشيوخ لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى بطريقة ما كوسيلة لتعزيز المطالبة القانونية ولردع – أو الرد على – أية عملية نزول إيرانية. وقد تم اقتراح رفع أعلام الشيوخ، التي كانت ترفع عندما يقترب ضيوف من الجزر، بشكل دائم. وعندما لم ينفذ الحكام هذه النصيحة، قالت وزارة الخارجية:

إن عدم مبالاة الحكام وممثليهم المحليين مشكلة طويلة العهد، غير أنني أعتقد وفي ضوء الاحتلال الإيراني لجزيرتي فارسي والعربي أن علينا أن نقدم لحاكمي رأس الخيمة والشارقة تحذيراً صارماً يفوق التحذيرات السابقة حول مخاطر فقدانهم لوضعهم تلقائياً.

كما تم اقتراح أن يتم توطين بعض سكان رأس الخيمة في جزيرة طنب الصغرى، غير أن ندرة الماء على الجزيرة عوقت هذه الخطوة. وبدلاً من ذلك، تم تشجيع ممثل الحاكم في جزيرة طنب الكبرى لزيارة جزيرة طنب الصغرى ورفع علم رأس الخيمة هناك بين حين وآخر. وفي عام 1958، أنزل البريطانيون والد حاكم رأس الخيمة على الجزيرة لرفع الستارة عن لوحة نحاسية موضوعة على قاعدة أسمنتية تؤكد ملكية رأس الخيمة للجزيرة.[68]

ولاحقاً في عام 1957، عقد البريطانيون أيضاً محادثات مع الأمريكيين بشأن قضايا مختلفة متعلقة بالخليج العربي، بما في ذلك الحقوق في مياه الخليج العربي، وقاع البحر، والجزر، ومشكلات امتيازات النفط البحرية. وقد أخذت هذه المناقشات في الاعتبار الأعمال السابقة المنجزة من قبل فريق مشترك من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الخارجية البريطانية حول الخط الفاصل في الخليج العربي. وفي حين رأت الولايات المتحدة عدم الحاجة إلى بذل أية جهود لتسوية هذه القضايا إلى حين انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في عام 1958، فإن البريطانيين اقترحوا النظر في قضايا هذه الجزر لوحدها وليس في سياق مشكلات قاع البحر الأخرى. وقد فضل البريطانيون منهجاً متوازياً مشتركاً للأطراف المعنية في الخليج العربي لحث حكوماتها على تجميد الوضع القائم على الجزر إلى حين إجراء مفاوضات مستقبلية، ولكن الولايات المتحدة لم تر أن مثل هذه المنهجية ستنجح.[69] غير أن الطرفين اتفقا في تشرين الثاني/ نوفمبر على أن أساس تقسيم قاع البحر في الخليج العربي بين أراضي الدول التي سواحلها يقابل بعضها بعضاً يجب أن يكون خطاً، كل نقطة فيه متساوية البعد عن أقرب نقطة أو نقاط على السواحل المقابلة في الخليج العربي، على أن تقاس من علامة مائية متوسطة على البر الرئيسي أو على الجزر، وأن تكون العلامة المائية المتوسطة على الجزر ضمن حدود ثلاثة أميال من تلك التي على البر الرئيسي.

لذا، فإن قبول مبدأ الخط الفاصل الذي هو متساو في البعد عن خطوط ساحل البر الرئيسي أو الجزر ضمن حدود ثلاثة أميال من هذه الخطوط سيستبعد جزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى والبحرين من الاعتبار في رسم الخط الفاصل.[70]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1958، وفي حين كانت إيران والولايات المتحدة الأمريكية تتفاوضان بشأن اتفاقية دفاعية ثنائية كانا سيوقعانها في آذار/ مارس 1959،

علمت وزارة الخارجية الأمريكية بشأن تشريع إيراني وشيك لتعديل قانون المنطقة البحرية الإيرانية لعام 1934، الذي كان يحدد المنطقة البحرية بستة أميال، ليؤسس من جانب واحد منطقة بحرية لمسافة 12 ميلاً قبالة الساحل الإيراني وحول كافة الجزر الخاضعة للسيادة الإيرانية. وقد سعت وزارة الخارجية الأمريكية إلى تأجيل إقرار هذا التشريع، إلى حين انعقاد مؤتمر قانون البحار الثاني لعام 1960، مؤكدة ما يلي:

> تعطي المياه الإقليمية الضيقة حرية مناورة قصوى للقوات البحرية والجوية التابعة لدول العالم الحر، متيحة لمثل هذه القوات فاعلية عظيمة في تحييد التهديدات الناجمة عن الإمبريالية الشيوعية لتوسيع سلطتها بالقوة. وهذا ينطبق خصوصاً على إيران التي تنطلق علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة من الروابط البحرية والجوية المدعومة بقوات برية قابلة للتحرك.[71]

ورغم ذلك، ففي نيسان/ إبريل 1959، أجازت إيران التشريع الذي يوسع منطقتها البحرية إلى 12 ميلاً.[72]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1959، أشار الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى الوكيل السياسي البريطاني في دبي أن جزءاً من قاع البحر حول جزيرة أبوموسى يتبعه. وبعد دراسة القضية بشكل موجز، كان الرأي القانوني الذي عبرت عنه وزارة الخارجية البريطانية في مطلع عام 1960، بناء على المادتين 2 و10 من اتفاقية البحر الإقليمي والمنطقة المجاورة لعام 1958، أنه «لاشك في أن السيادة على جزيرة ما تحمل معها السيادة على قاع البحر وما تحت القاع ضمن نطاق المياه الإقليمية للجزيرة». غير أن وضع ما وراء المياه الإقليمية للجزيرة تم اعتباره أقل وضوحاً لأن اتفاقية الجرف القاري لعام 1958 لم توضح كيف أن موقع الجزر سيؤثر في تحديد الجروف القارية المقابلة أو المحاذية. كما لم يكن هناك من اتفاق حول رسم الجرف القاري في الخليج العربي، وهو بأكمله جرف قاري بين دول متقابلة أو محاذية.[73]

وفي حزيران/ يونيو 1960، أعلم مكتب الدراسات الهيدروغرافية التابع للبحرية الأمريكية وزارة الخارجية الأمريكية أنه طلب من الحكومة الإيرانية إذناً لاستخدام جزيرتي صِرَيّ وأبوموسى لإجراء دراسة مسحية هيدروغرافية وأن إيران لم تحتج على ذلك. وعندما علمت بذلك السفارة البريطانية في واشنطن أخبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن أبوموسى تابعة لحاكم الشارقة. وعليه، أرسلت السفارة البريطانية برقية إلى لندن قالت فيها «إن وزارة الخارجية [الأمريكية] عبرت عن أسفها، غير أنها لم تسمع بهذا الأمر من قبل»، وستكون ممتنة لو أن وزارة الخارجية البريطانية يمكنها الحصول على إذن من حاكم الشارقة. وبما أن وزارة الخارجية البريطانية كانت قلقة من أن إيران قد تستغل المنهجية الأمريكية كدليل يدعم مطالبتها، فقد طلبت من البحرية الأمريكية أن تخبر الإيرانيين أن الطلب الأصلي تم تقديمه بطريق الخطأ. ولم تسحب البحرية الأمريكية طلبها من إيران فحسب، بل إنها لم تُنزل اختصاصيي الدراسة المسحية التابعين لها على جزيرة أبوموسى في تشرين الثاني/ نوفمبر 1960 إلا بعد أن حصلت على إذن من حاكم الشارقة.[74]

وفي 18 أيار/ مايو 1961، هبطت مروحية على جزيرة طنب الكبرى والتقطت صوراً للمنارة وحققت مع قاطني الجزيرة. ولم يعلم البريطانيون بهذه الزيارة إلا في آب/ أغسطس، بما في ذلك حقيقة أن المجموعة التي قامت بالزيارة تتضمن إيرانياً وأمريكيين اثنين، وأن ذلك قد تبعه لاحقاً نزول قارب ومجموعة أخرى من الأمريكيين. وقد خلص البريطانيون إلى أن المروحية والقارب إيرانيان وأن «وجود الأمريكيين في الزيارتين يشير إما إلى اهتمام شركة نفط أمريكية أو استعانة الإيرانيين بشركة نفط أمريكية». ورداً على ذلك، أوصت وزارة الخارجية البريطانية مرة أخرى رفع علم حاكم رأس الخيمة بشكل متواصل على الجزيرة وقد وافق فعلاً على ذلك. وفي أيلول/ سبتمبر 1961، قدمت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً احتجاجاً رسمياً إلى وزارة الشؤون

الخارجية الإيرانية مفاده أنه لن تتمكن إيران بعد اليوم من الإشارة إلى مثل هذه الزيارات باعتبارها تقع ضمن السيادة التي تدعم مطالبتها بالجزر.

أما إيران فقد ردت لاحقاً في ذلك الشهر برفض مطالبة رأس الخيمة ومؤكدة مطالبتها قائلة: «سيادة الحكومة الإمبراطورية على جزيرة طنب [الكبرى] مبنية على قوانين ومبادئ القانون الدولي، وأنها لم تتنازل عن حقها فيها». أما السفارة البريطانية في طهران، فقد رأت أن الإشارة إلى القانون الدولي كانت «ربما إشارة إلى مبدأ الخط الفاصل الذي ستستفيد منه إيران، حيث إن طنب [الكبرى] تعد أقرب إلى السواحل الإيرانية منها إلى سواحل رأس الخيمة». وقد رفضت وزارة الخارجية البريطانية أن يكون المبدأ صحيحاً وداعماً للمطالبة الإيرانية، غير أنها أشارت خطأ بالقول: «إن سيادة المناطق ذات الصلة يجب أن تتحدد قبل البدء في تحديد الخط الفاصل». كما أصرت وزارة الخارجية على رفض تأكيدات وزارة الشؤون الخارجية الإيرانية بملكية الجزيرة، لأن عدم قيامها بذلك قد يضر بمطالبة حاكم رأس الخيمة. وقد تم ذلك في كانون الثاني/ يناير 1962 وهو الأمر الذي تبعه بسرعة مذكرة إيرانية تؤكد موقف إيران.[75]

ثم زارت البحرية البريطانية جزيرة أبوموسى في تشرين الأول/ أكتوبر 1961 ولم تجد دليلاً على نزول إيراني على الجزيرة. غير أنها أشارت إلى أن حاكم الشارقة لم يكن له ممثل في الجزيرة. وهذا ما دفع وزارة الخارجية إلى التوصية في تشرين الثاني/ نوفمبر بتعيين ممثل يرفع علم الشارقة، ويفضل أن يكون ذلك بشكل متواصل. كما أشارت وزارة الخارجية إلى أن التوصيات نفسها قد تم رفعها عندما هددت إيران الجزيرة في عام 1953، قائلةً:

> إنه من المهم ألا تنقطع الترتيبات التي تمت هناك، على أساس أنه، وكما تعلمون، فإن الإجراءات الإدارية المتواصلة مثل أداء الضرائب من قبل زعيم ما، يمكن أن تكون عاملاً مهماً في دعم المطالبة بالسيادة حسب القانون الدولي.[76]

وبحلول عام 1962، تطورت مخاوف الشاه من مطامع مصر في عهد جمال عبدالناصر ومطامع العراق في عهد عبدالكريم قاسم في منطقة الخليج العربي إلى درجة أنه تعهد للاتحاد السوفيتي ألا يُسمح لقوة أجنبية بالاحتفاظ بقواعد صواريخ في إيران. وظن الشاه أن تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي سيمكنه من التركيز أكثر على شؤون الخليج العربي. كما انطلق في برنامجه للإصلاحات الاقتصادية ـ الاجتماعية الداخلية، والذي عرف باسم الثورة البيضاء، على أمل أن ذلك سيقنع إدارة الرئيس جون كينيدي في الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون أكثر استعداداً لتقديم المساعدة الاقتصادية والعسكرية إلى إيران.[77] وكان الشاه حريصاً على الحصول على مساعدة أمريكية وبريطانية في حماية مصالحه ضد التهديدات العربية الراديكالية في الخليج العربي. وبسبب المصالح المتقاربة، لم يكن البريطانيون أقل حماساً في التعهد بتقديم دعمهم. ونتيجة لذلك، لم يكن النزاع على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أمراً مهماً على جدول أعمال المحادثات التي عقدت في ربيع عام 1963 بين إيران وبريطانيا، أو تلك التي عقدت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران.

وفي أيار/ مايو 1963، وفي أعقاب زيارات إلى طهران قام بها وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد أليك دوجلاس هيوم، ووزير الخارجية الأمريكي دين رسك، ذكرت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران أن اللورد هوم قد أشار إلى البحرين بوصفها القضية الوحيدة «التي نتفق نحن وإيران على أن نختلف بشأنها». وأشارت إلى أن هوم قد قال:

> يمكنكم أن تطمئنوا، سيادة رئيس الوزراء، بأقوى دعم ممكن من الشعب البريطاني على كل ما فعله صاحب الجلالة الإمبراطورية وأنتم وحكومتكم في إيران... وعندما تتعهد دولة مثل بريطانيا، وهي التي تملك أسلحة نووية، بتقديم دعم إلى أحد حلفائها، فإنها تتعهد بحياتها.

وبعد استشارات مع السفارة البريطانية في طهران، ذكرت السفارة الأمريكية في طهران أيضاً أن الشاه قد أخبر اللورد هوم بأنه قلق من «خطر الاتحاد العربي»؛ أي المحاولة الوجيزة وغير الناجحة لتأسيس اتحاد بين مصر في عهد جمال عبدالناصر والحكومتين البعثيتين الجديدتين في سوريا والعراق، وأن الشاه أخبر هوم أيضاً بأن السيد رسك «قد وعد بدراسة طلبه بتقديم المساعدة في تعزيز الدفاعات الإيرانية في الجنوب». كما ذكرت السفارة الأمريكية ما يأتي:

> فيما يتعلق بمشيخات "الخليج العربي" والكويت، أخبر الشاه اللورد هوم بأن سياسته الوحيدة هي أن المملكة المتحدة عليها أن تحافظ على مكانتها في هذه المناطق. وكان الشاه خائفاً من وقوع هذه المناطق تحت سيطرة جمال عبدالناصر. أما اللورد هوم فقد أخبر الشاه بأن الرغبة في الوحدة كانت قوية جداً بين العرب، وأن القوى الخارجية لا يمكنها أن تفعل الكثير لوقف العرب إذا ما كانوا مصممين على تحقيق هذه الوحدة. وكانت المملكة المتحدة مترقبة لأي مؤشرات من أن العرب قد يسعون إلى فرض إرادتهم على الدول غير العربية المجاورة. وكانت المملكة المتحدة معارضة تماماً لهذا النوع من النشاط.[78]

وفي تمـوز/يـوليـو 1963، نقل السفيـر البريطانـي في طهران السير دنيس رايت Dennis Wright إلى وزارة الخارجية البريطانية أن إيران كانت تشدد على حقوقها في صِرَيّ وأبوموسى وطنب الكبرى. وفي حديثه عن لقائه مع رئيس الوزراء الإيراني أسدالله علم، قال رايت:

> قال رئيس الوزراء إن إحدى الجزر لا يوجد فيها نفط وألمح إلى أن ذلك هو السبب وراء تجديد الاهتمام الإيراني بها. غير أنه أضاف قائلاً إن في وسعه أن يطمئنه بأن الحكومة الإيرانية لن تدخل أية مغامرات قد تقودها إلى مواجهة مع حكومة صاحبة الجلالة؛ بل إنهم يأملون في «أن يتسللوا» ويشقوا طريقهم عبر هيمنة اللغة والثقافة الفارسيَّتين.

وحذر السفير البريطاني أن ذلك «قد يعني أن الإيرانيين يفكرون بالنزول سرياً على الجزر من أجل مواجهتنا يوماً ما بأغلبية فارسية ساحقة على كل جزيرة». وقد لاحظت

وزارة الخارجية البريطانية أن جون ميكوم John Mecom، وهو أمريكي، قد حصل على امتيازات من الشارقة وعجمان وأم القيوين، وأنه كان يقوم بعمليات استكشافية في المناطق البحرية لمناطق الامتياز على أمل اكتشاف تجمعات نفطية إلى الجنوب من جزيرة أبوموسى. وقد قاد ذلك إلى الاستنتاج بأن «الأنشطة النفطية المتزايدة هي على الأغلب التي أحيت الاهتمامات الإيرانية في الإمارات المتصالحة وشجعتها على المضي قدماً مرة أخرى بمطالبتها بالجزر الثلاث قيد المناقشة».[79]

ولاحقاً في تموز/ يوليو، نقل السفير البريطاني رايت مرة أخرى حول اجتماع آخر مع رئيس الوزراء الإيراني أسدالله علم ما يأتي:

> كرر النية الإيرانية بألا تفعل أكثر من أن «تتسلل» وبالتالي تسهم في «إضفاء السمة الإيرانية» على الجزر. ورداً على سؤالي قال إنه لم يكن في النية إنزال الإيرانيين بل تزويد الإيرانيين الذين يعيشون فعلياً على الجزر بالكيروسين وإمدادات أخرى لا يمكن الحصول عليها «من الطرف الآخر». وعبر رئيس الوزراء عن أمله بأن نغض الطرف عن مثل هذه الأنشطة.

كما نقل رايت أن رئيس الوزراء الإيراني قد استفسر عن الاهتمامات الملاحية البريطانية في الجزر، فقد فهم أن البواخر البريطانية وسفن الشحن البريطانية مرت بالجزر بأعداد كبيرة. وقد كتب السفير البريطاني الآتي:

> انطباعي هو أن الحكومة الإيرانية لا تريد «مواجهة» معنا حول هذه القضية، وهي تأمل أن تتوصل إلى شيء يشبه "اتفاقية شرف" [جنتلمان] معنا بحيث لا نضع أية عقبات في طريق الاختراق السلمي لهذه الجزر. وبعد ذلك، فإن اعتقادي (وما يعزز اعتقادي هنا هو إشارة غير حذرة من رئيس الوزراء إلى «مرحلة ثانية») هو أننا نثير طلباً محلياً بحماية إيرانية. وإننا نفترض أن تجدد الاهتمام الإيراني بهذه الجزر مرده إلى اعتقادها بأن فيها نفطاً.

ومرة أخرى، توصلت وزارة الخارجية البريطانية إلى الاستنتاج التالي:

> مما لاشك فيه أن أنشطة أصحاب الامتيازات النفطية من الأمريكيين هي التي أحيت الاهتمام الإيراني بالجزر، وفي ظل تطلعها إلى المفاوضات المستقبلية حول تقرير حدود الامتيازات البحرية الإيرانية وتلك الخاصة بالإمارات المتصالحة، فقد وجدت إيران الفرصة سانحة لإعادة التأكيد على مطالبتها.

وفي غضون ذلك، قالت الأميرالية البريطانية إن مصلحة الملاحة البريطانية تكمن في المحافظة على عمل المنارات بطريقة فعالة، وإن الحركة الملاحية قد تتنامى نتيجة للتطورات النفطية، وإنه قد يكون من الضروري إضافة منارة على جزيرة أبوموسى مثلما هو الحال على جزيرة طنب الكبرى. كما لاحظت الأميرالية أن إيران لا يمكن التعويل عليها للمحافظة على المنارات بطريقة فعالة، وأن «نزول جماعات الإيرانيين إلى طنب [الكبرى] اليوم أضحى أمراً متكرراً».[80]

وفي أعقاب تعليمات من وزارة الخارجية البريطانية، تم تحذير ممثلي حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من المطالبات الإيرانية المتجددة، وقدمت لهما المشورة بأن يظهرا السيادة بأن يرفعا علميهما على جزرهم وأن يقوما بزيارتها. وعلى الفور، قام ممثل حاكم الشارقة بزيارة إلى أبوموسى وأعاد رفع أعلامه عليها. كما صدرت تعليمات إلى البحرية الملكية بالمحافظة على وتيرة دورياتها في المنطقة وأن تخطط لعمليات نزول على الجزر، على أن يتم ذلك في المستقبل بحيث لا يفسر ذلك على أنه ردة فعل مباشرة على المساعي الإيرانية. وعند استلام هذه التعليمات في مطلع آب/ أغسطس، نقل المقيم السياسي البريطاني في البحرين متأخراً شكوى قدمها في وقت سابق من العام حاكم رأس الخيمة مفادها أن علمه وسارية علمه قد أطيح بهما على جزيرة طنب الكبرى في نيسان/ إبريل من قبل سفينة حربية إيرانية. واستجابة لطلبه، أعادت البحرية البريطانية سارية العلم في تموز/ يوليو. وأضاف المقيم قائلاً:

> لم نرَ أنه سيكون مبرراً أن نوصي بتقديم شكوى رسمية إلى الحكومة الإيرانية في غياب أية تفاصيل ثابتة (على سبيل المثال لم يستطع ممثل الحاكم في طنب [الكبرى] أن يجزم أن الغزاة كانوا فرساً) ولأن الحادثة نفسها بدت على أي حال حادثة بسيطة.[81]

ومنذ بداية هذه الحادثة في تموز/ يوليو، أخبر السفير البريطاني محاوريه الإيرانيين أن بريطانيا «لا يمكنها أن تتنازل عن السيادة على الجزر التي تتبع الحكام الواقعين تحت حمايتنا، وإذا ما فعلنا ذلك فإنه سيبدو سوء نية وسيكون من شأنه أن يزعزع مكانتنا في "الخليج العربي" برمته، وهو الأمر الذي فهمت أنه يمثل مصلحة بريطانية وإيرانية على السواء». وكانت وزارة الخارجية مصممة من البداية على «عدم السماح لأية أنشطة إيرانية على طنب [الكبرى] وأبوموسى قد تعزز مكانتها على حساب الحقوق السيادية للحاكمين». من جهته، فوض وزير الخارجية اللورد هوم السفير البريطاني في طهران أن يذكّر رئيس وزراء إيران بأن الشاه نفسه قد أخبر هوم في 2 نيسان/ إبريل بأن «كل ما ترغب فيه إيران هو أن تحافظ المملكة المتحدة على مكانتها في الخليج العربي»، وأن يقول نيابة عن اللورد هوم «إنني لا أتوقع التشكيك بتأكيدات صاحب الجلالة الإمبراطورية لي من قبل وزرائه ما لم يكن هناك تغيير مقصود في السياسة وهو الأمر الذي يجب التعبير عنه صراحة». وكانت هي تلك الرسالة التي نقلها السفير البريطاني.[82]

وفي اجتماعاتهما اللاحقة في أواخر آب/ أغسطس 1963، أخبر رئيس الوزراء علم ووزير الخارجية عباس آرام السفير البريطاني رايت أن الحكومة الإيرانية «تقر بالتزامات حكومة صاحبة الجلالة نحو شيوخ"الخليج العربي"، وأنها تحترم عدم استعدادنا لفقدان ثقتهم بسبب فشلنا في حماية مصالحهم»، غير أنهما أرادا «في نهاية الأمر» الاعتراف بـ «السيادة» الإيرانية. وقال أيضاً:

> من مصلحة إيران أن تحافظ بريطانيا على مكانتها في الخليج العربي، غير أننا لن نكون هناك على الدوام. وحيث إن إيران كانت صديقاً قديماً وحقيقياً للمملكة المتحدة، فإنه من

مصلحتنا أن نرى أن الجزر أضحت إيرانية لا أن تقع تحت حكم عرب لا يمكن أن يعوَّل عليهم وغير جديرين بالثقة، سواء كانوا سعوديين أو عراقيين.

وقد كرر علم وآرام تأكيداتهما «بأنهما لن يقوما بأعمال مستفزة من خلال إرسال سفن حربية إلى الجزر أو رفع أعلام إيرانية هناك». وطلبا أن يخبر البريطانيون الشيوخ بالمصلحة البريطانية وحثهم على إجراء مفاوضات مباشرة مع الإيرانيين، على أن تكون حكومة صاحبة الجلالة وسيطاً محايداً. أما السفير رايت، فقد كرر المواقف الإيرانية مرة أخرى رافضاً الطلب الأخير، وقائلاً: «سيكون من واجبنا أن نتفاوض نيابة عنهم وحماية مصالحهم». وقد أخبر وزارة الخارجية أنه لا يؤمن بالطمأنة الإيرانية، وهو الرأي الذي تم تناقله في لندن.[83]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1963، نقل وزير الخارجية آرام احتجاجاً إلى السفير رايت بأن "الشيخ" قد بدأ في رفع علمه بشكل دائم، رغم أنه لم يحدد إذا ما كان قصده أن حاكم الشارقة هو الذي يرفرف علمه على جزيرة أبوموسى، أو حاكم رأس الخيمة الذي يرفرف علمه على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقال إن ما حدث يبدو وكأنه ردة فعل على المناقشات الأخيرة مع السفير بشأن الجزر وهو الأمر الذي اعتبره مستفزاً. ولم يكشف السفير النقاب عن التوصيات البريطانية إلى الحكام وقال فقط "إن الشيخ" له الحق في فعل ذلك إذا ما أراد ذلك. وقد يكون وزير الخارجية الإيراني قد أشار إلى شيخ الشارقة، لأن آرام كان قد احتج في تشرين الثاني/ نوفمبر على أنشطة شركة ميكوميل Mecomoil على بعد ستة أميال إلى الجنوب الشرقي من جزيرة أبوموسى، بما في ذلك زيارة استطلاعية قام بها إلى الجزيرة ممثل عن الشركة، وحفر بئر على عمق 600 قدم. (وفقاً للوكالة السياسية البريطانية في دبي، كانت شركة ميكوميل تحفر على بعد 12 ميلاً قبالة جزيرة أبوموسى وعلى عمق 6000 قدم).

أما مستشار السفارة البريطانية، السيد فيليبس Phillips، الذي ظن أن وزير الخارجية الإيراني كان «متأثراً بالاحتجاجات» فقد ردَّ قائلاً «إن أبوموسى مأهولة، وتحت السيطرة الفعلية لحاكم الشارقة، وأنه من صلاحيات الأخير فعلياً أن يتعاقد مع شركة نفط». وقد أعلمته وزارة الخارجية البريطانية أن «يقول إن جزيرة أبوموسى والجزر البحرية هي جزء من أراضي حاكم الشارقة وتحت سيطرته الفعلية. وهذا التغير في الصيغة هدفه أن نوضح أن الحاكم لا يسيطر على الجزيرة كحقيقة أمر واقع، بل، ومن وجهة نظرنا، يحق له ذلك». وعندما اشتكى رئيس الوزراء الإيراني لاحقاً حول هذا الأمر، أوضح السفير البريطاني أن:

> حكومة صاحبة الجلالة تعتبر أبوموسى تابعة لشيخ الشارقة، وأنها لا ترى سبباً يمنعه من أن يمنح امتيازاً نفطياً إذا ما أراد ذلك.[84]

وفي محادثات تمت في تشرين الثاني/ نوفمبر مع السفير البريطاني في طهران، عبر وزير الخارجية الإيراني والشاه معاً عن رغبتهما في تسوية الخلافات الإنجليزية ـ الإيرانية في الخليج العربي كاملة. وقد اقترح السفير رايت بطريقة غير رسمية على الشاه «أنه قد يكون ممكناً لنا أن نتفق على اعتراف شرعي بسيادة إيران على جزيرة صِرَيّ مقابل اعتراف إيران بسيادة حاكم الشارقة على أبوموسى وطنب [كذا في الأصل]». غير أن الشاه لم يقبل هذا الاقتراح أو يرفضه. وفي الأشهر اللاحقة، ورغم توصية السفير، فإن بريطانيا لم تأخذ عرض الشاه بإجراء محادثات عامة وتسوية قضايا الخليج العربي، مفضلة بدلاً من ذلك «الاتفاق على عدم الاتفاق». وفي هذه الأثناء، أبلغت الوكالة السياسية في دبي السفارة البريطانية في طهران أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لا تتبعان الشارقة بل رأس الخيمة.[85]

وقبل ذلك، وفي أيلول/ سبتمبر 1963، وبعد أن وافق وزير الخارجية الأمريكي رسك على دراسة طلب الشاه بالمساعدة في تعزيز الدفاعات الإيرانية في جنوب إيران،

نقلت السفارة الأمريكية في طهران إلى وزارة الخارجية الأمريكية أن الشاه كان مستعداً لتأجيل حصوله على محطات رادار للجنوب إلى أن تصبح محطات الرادار في الشمال في وضعية تشغيلية كاملة. من ناحية ثانية «وفي هذه الأثناء، لن يعتمد على تأكيدنا أنه في حال حدوث تهديد ما في "الخليج العربي"، فإننا سننظر على الفور في اتخاذ إجراءات لمواجهة الموقف». وقد جاء كذلك في التقرير:

> قال الشاه إن إيران ربما لا تحتاج إلى قوارب طربيد في "الخليج العربي"، ولكن علينا أن نكون متأكدين أن سفناً مناسبة بأعداد كافية متاحة لحماية خط الساحل الطويل، والجزر، وخاصة جزيرة خَرْج، وأخيراً بندر عباس. وقد عبر عن أمله في أن متطلبات البحرية ستؤخذ في الاعتبار في إطار خطط الطوارئ الخاصة بالخليج العربي.[86]

وفي 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1963، وبينما كانت وزارة الخارجية تنظر في احتمالية منح حقوق امتياز نفطية خاصة بالمنطقة البحرية لرأس الخيمة، اعتقدت أن حقوق الجرف القاري الخاصة برأس الخيمة ستمتد بطبيعة الحال إلى الخط الفاصل الافتراضي «بين خطوط الماء الدنيا لليابستين المتقابلتين»، أي الساحل الإيراني والساحل العربي. وقد اعتقدت أيضاً أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ربما ستقعان على بعد عشرة أميال من الجانب الإيراني من الخط الفاصل، غير أن رأس الخيمة سيكون لها حقوق في الجزر نفسها ومنطقة بحرية بمساحة ثلاثة أميال حول الجزر، مما يترك المنطقة بين الخط الفاصل والمياه الإقليمية حول هذه الجزر في وضع غير محسوم.[87] وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1963، اقترح محضر لوزارة الخارجية الصيغة التالية كوسيلة لتسوية قضية الجزر في مفاوضات الجرف القاري:

> لكل دولة حقوق جرف قاري على جانبها من الخط الفاصل، غير أن هذا الحكم لا يخل بحقوق مالكي الجزر الواقعة على الجانب الآخر من الخط الفاصل في المطالبة بهذه الجزر والمياه الإقليمية التي لا تتعدى عرض عدد معين من الأميال انطلاقاً من هذه الجزر. إن تضمين هذا الحكم لا يشكل إقراراً من أي طرف بمطالبات الطرف الآخر فيما يتعلق بأي

من هذه الجزر أو المياه الإقليمية. إن أي نزاع ينشأ بشأن مثل هذه الملكية يجب أن يحال إلى التحكيم بطلب من أي من الطرفين.[88]

وهكذا، خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته، تم التفكير جدياً بشأن طرق التوصل إلى تسوية ما بشأن القضايا الحدودية العديدة بين الدول والإمارات الواقعة في المنطقة. وفي حال التوصل إلى اتفاقيات، يمكن لدول المنطقة وشركات النفط الغربية أن تطور موارد النفط في الخليج العربي بشكل أسهل، كما يمكن لبريطانيا أن تشعر بطمأنينة أكبر عند رحيلها في نهاية المطاف عن الخليج العربي تاركة إياه في حالة مرتبة. وكما تبين لم يكن هناك من حلول سهلة. ومع مرور الزمن وإدراك بريطانيا يوماً بعد آخر بضرورة الانسحاب من الخليج العربي والدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تضطلع به إيران في حماية المصالح الغربية، أضحت بريطانيا أكثر استعداداً لتقبل المصالح الإيرانية، وربما على حساب حقوق القواسم.

الفصل الثالث

الانسحاب البريطاني والاحتلال الإيراني للجزر

طالبت فارس لأول مرة بصورة رسمية بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في أواخر القرن التاسع عشر، بينما جاءت مطالبتها الرسمية الأولى بجزيرة أبوموسى في مطلع القرن العشرين. وحينما صدرت هذه المطالبات، وخلال العقود التي تلتها، أكد البريطانيون مراراً وتكراراً لإيران أن هذه الجزر ملك لحكام القواسم في الساحل العربي. وعند الضرورة، كان البريطانيون مستعدين أن يدعموا حججهم بالقوة العسكرية. وقد بقيت المطالبات الإيرانية في تلك الأعوام متقطعة ومتفرقة.

وأضاف تطوران حدثا في أعقاب الحرب العالمية الثانية زخماً إلى مخاوف إيران بشأن السيادة والسيطرة على الجزر الثلاث. أولهما، أن ملكية الجزر في الخليج العربي أخذت بعداً مهماً آخر ببروز الأهمية المتنامية للنفط والعوائد المالية المتحققة بفضله. وفي مناسبات عديدة، كان يمكن ربط المطالبات أو الاحتجاجات الإيرانية باتفاقيات امتيازات النفط الممنوحة أو الأنشطة التجارية التي يتم تنفيذها. وثانيهما، شهدت ستينيات القرن العشرين تنامياً في القوة الإيرانية. ومع ازدياد شعور شاه إيران محمد رضا بهلوي بقوته المتنامية، وازدياد أهمية مصلحة القوى الخارجية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في استمالة إيران، زادت مطامع الشاه في الهيمنة على الخليج العربي. وفي إطار خطته، كان من المهم بالنسبة إليه أن يطالب بأكبر عدد من جزر الخليج العربي.

وقد حانت فرصة الشاه لتحقيق العديد من أطماعه مع إعلان البريطانيين عن انسحابهم من الخليج العربي. ومع اقتراب تاريخ تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 الذي حدده البريطانيون أنفسهم لانسحابهم من الخليج العربي، أضحت بريطانيا حريصة على أن تخلف

من ورائها أوضاعاً مستقرة ومرتبة في المنطقة، وهي المنطقة التي ظلت فيها القوة المهيمنة لنحو قرن ونصف القرن. وكان إرضاء إيران، التي عدت القوة الإقليمية القادرة على الدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي، أمراً جوهرياً في سبيل تحقيق ذلك الهدف. وحتى تلك اللحظة، دافعت بريطانيا دفاعاً قوياً عن حقوق حاكمي الشارقة ورأس الخيمة، وذكّرت الإيرانيين بمطالباتهم غير الكافية في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وفي نهاية المطاف قدَّم البريطانيون الاعتبارات الاستراتيجية على الحقوق الشرعية، فخضعوا للمطالبات الإيرانية بهذه الجزر الثلاث في الخليج العربي.

البحث عن تسوية

مع بداية عام 1964، أخذت وزارة الخارجية البريطانية تنظر فيما إذا كان عليها أن تتابع عرض الشاه السابق لمناقشة وتسوية كل القضايا العالقة في الخليج العربي. وكان من غير المرجح أن تكون إيران مستعدة للتخلي عن مطالباتها بالبحرين وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ولم يبدُ التوصل إلى اتفاق حدودي بشأن الخط الفاصل أو قاع البحر أمراً عملياً، كما بدا أن إمارات الخليج العربي لم تكن مستعدة لقبول ممثلين تجاريين إيرانيين. أما بالنسبة إلى وجهة نظر وزارة الخارجية البريطانية، فقد كان الشاه مهتماً بالتخطيط على الأمد البعيد لمنطقة الخليج العربي «في ضوء طموحه بأن يحل محلنا إذا ما رحلنا عن الخليج العربي». وفي حين أن احتمال الانسحاب من الخليج العربي في نهاية المطاف كان أمراً مثاراً، فإن وزارة الخارجية البريطانية قد أكدت أنه لم يكن هناك «من شك» حول هذا الأمر في ظل الحكومة الحالية [التي يقودها حزب المحافظين]، وأنه لم يكن هناك «من شك» في أن هذا الاحتمال ستتم مناقشته مع الشاه.[1]

وقد اتفق السفير البريطاني في طهران دنيس رايت مع وجهات نظر وزارة الخارجية البريطانية، وخاصة أن ظهور أية إشارة على انسحاب بريطاني من المنطقة سيمثل «صدمة

قوية» للشاه. وقد أشار السفير إلى أن الشاه كان «يخشى تماماً التجاوزات القومية العربية» في الخليج العربي، وعليه فإنه سيكون «رد فعله قوياً» إزاء السياسة التي أوصى بها المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير وليم لوس، والساعية إلى دعم «شكل من القومية العربية» وإقامة «اتحاد» الإمارات المتصالحة كوسيلة لتعزيز الاستقرار في الخليج العربي. وقد كتب رايت قائلاً: «إذا ما أخذنا الطريقة التي يفكر فيها الشاه في الحسبان، فإن أي تحرك نحو إنهاء حالة الفرقة الراهنة بين هذه الإمارات ينبغي أن تعتبر الخطوة الأولى في المسيرة نحو الاستقلال التي أضحت معروفة تماماً الآن». وتابع رايت قائلاً:

> يريد الشاه أن يحافظ على الوضع الراهن في الخليج العربي ليكون في الأساس حاجزاً أمام تسلل [الرئيس المصري] عبدالناصر أو غيره من المعادين لإيران إلى المنطقة. ومن المنطق أنه سيكون راضياً حتى لو تحقق ذلك من خلال بديل ما للسيادة البريطانية التي هي غير معادية لإيران، وليكن ذلك على سبيل المثال من خلال حلف دفاعي بريطاني/ باكستاني/ أمريكي وربما إيراني/ بريطاني، أو من خلال تضامن إمارات شبه الجزيرة العربية وفق مقترحات لوس. ولكن علينا أن نواجه حقيقة أن مصلحة الشاه لا تكمن ببساطة في بقاء النفوذ البريطاني في الخليج العربي، بل في ضمان ألا يحل محله أي نفوذ آخر باستثناء النفوذ الإيراني. وإن أية خطوة غير مفسرة باتجاه إقامة اتحاد أو بروز أية مظاهر لسيطرة المشيخات على شؤونها الخاصة ستثير على الفور شكوكه وقوته، وخاصة إذا كان يمر بمصاعب داخلية وأراد أن يحول انتباه الرأي العام عنها، وسيكون بمنزلة إشارة له بأن يدخل في نزاع معنا.

وعليه فقد أوصى السفير رايت بأن يتم تفسير مثل هذه الخطوات بشكل كامل للشاه مسبقاً.[2]

كما أخبر السفير رايت وزير الخارجية الإيراني عباس آرام عن خشية بريطانيا من أن تصل المناقشات العامة إلى طريق مسدود، «بما في ذلك المطالبات الإيرانية بالبحرين والخلافات بشأن الجزر». وقد أكد رايت لآرام «النية الثابتة لحكومة صاحبة الجلالة بالمحافظة على المكانة البريطانية في "الخليج العربي"، وإن أي تحول سياسي في علاقات

حكومة صاحبة الجلالة بإمارات الخليج العربي (علماً بأن بعض التحول أمر لا مفر منه) سيكون الهدف منه التسهيل على حكومة صاحبة الجلالة المحافظة على أسس مكانتها، ولن يكون ذلك استعداداً للتنازل عنها». وقد نقل السفير رايت قائلاً إن وزير الخارجية الإيراني كان «راضياً بشكل معقول» عن رسالته، غير أنه أراد مناقشة قضية الجزر. وقد كان رد السفير مماثلاً لرده في الصيف الفائت بالقول:

> إن موقف حكومة صاحبة الجلالة مبني على أن عليها أن تحمي حقوق الحكام [في الخليج العربي]، وإن التنازل عن مثل هذه الحقوق لإيران سينجم عنه فقدان الثقة في قدرة حكومة صاحبة الجلالة على حماية الحكام، وهذا بدوره سيسهم في إضعاف المكانة البريطانية في الخليج العربي، وهو الأمر الذي لا تستحسنه الحكومة الإيرانية. وفي الوقت نفسه، واستعداداً للإعلان عن نبأ امتيازات النفط الخاصة برأس الخيمة وتضمين جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فيها...، فقد أوضحت أن حكومة صاحبة الجلالة ستكون ملزمة، إذا ما طلب منها الحكام الموافقة على قيامهم بمنح امتيازات لشركات نفطية، أن توافق على طلباتهم، وإن كان ذلك سيثير غضب الحكومة الإيرانية في بعض الأحيان.[3]

وفي تقرير رفعه السفير رايت إلى وزارة الخارجية، أوضح أن «قلقه الوحيد حول مسألة قاع البحر هو تأثير ذلك على وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى؛ ومن المؤكد أنه سيكون من غير المنطقي – ومباشرة بعد منح رأس الخيمة امتيازاً للتنقيب عن النفط يشمل هاتين الجزيرتين – بدء مناقشات مع الإيرانيين قد تعطيهم بلا مبرر حجة الخط الفاصل الذي قد يؤيد مطالباتهم بالجزر». وقد علق ستيورات كروفورد، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، في الهامش قائلاً إن ذلك كان «مغالطة»، وربما قال ذلك في إشارة إلى الفكرة البريطانية من أن الخط الفاصل سيعزز المطالبات الإيرانية بالجزر. كما قال رايت إن وزير الخارجية ورئيس الوزراء الإيرانيين والشاه لم يكونوا راضين عن عدم استعداد بريطانيا للدخول في مناقشات عامة لتسوية مثل هذه القضايا العالقة في الخليج

العربي، غير أنهم كانوا راضين عن التأكيدات البريطانية بأن البريطانيين ينوون البقاء في الخليج العربي.[4]

وفي 3 آذار/ مارس 1964، منح الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة امتيازات للتنقيب عن النفط في أراضي إمارته وبحرها، بما في ذلك جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى ومنطقة تبلغ ثلاثة أميال حولها، إلى شركة يونيون أويل أكسبلوريشن آند برودكشن Union Oil Exploration and Production Company وإلى شركة ذي ساوثرن ناتشورال غاز The Southern Natural Gas Company. وقد أشارت مذكرة صادرة عن وزارة الخارجية البريطانية إلى احتمالية أن يتم اقتراح التحكيم أو التقاضي العادلَين على إيران إذا ما كانت ردة الفعل الإيرانية قوية على مثل هذه المعلومات، غير أنها خلصت إلى أن شيخ رأس الخيمة لن يوافق على مثل هذه الخطوة، وأن مثل هذه السابقة لن تخدم المصالح البريطانية فيما يتعلق بالشارقة والبحرين. لذا، فإنه لن ينظر في هذه الفكرة ما لم تقترحها إيران بنفسها. ولكن كما تبين فإن رئيس الوزراء الإيراني أسدالله علم ووزير الخارجية الإيراني عباس آرام لم يعترضا على منح الامتيازات في بداية الأمر.[5] ومن الجدير بالذكر هنا أن المذكرة السرية البريطانية التي تم إعدادها حول هذه القضية قد طرحت الرأي التالي:

> من وجهات نظر عديدة، فإن التحكيم أو التقاضي سيكون خياراً أفضل من الخلاف مع إيران. لا مصلحة لنا في الجزر، ولا مصلحة عظيمة لنا في رأس الخيمة. وشركات النفط قيد النقاش هي أمريكية، ومصيرها لا يقلقنا. وإن لنا مصلحة واضحة في تجنب، كلما كان ذلك ممكناً، الخلاف مع حليفنا إيران في المنطقة التي لها فيها مصلحة مباشرة، والتي من مصلحة إيران أن تبقى المنطقة مستقرة، ولها الحق في ذلك.[6]

غير أن مذكرة سرية أوردت وجهة نظر مختلفة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، حيث قالت إن المصلحة الأولى من وراء إبرام اتفاقية الخط الفاصل مع إيران «هي المصلحة التجارية المباشرة المتمثلة في تحديد مناطق التنقيب والاستكشاف الدقيقة الخاصة بالامتيازات التي تهم الشركات البريطانية». وتابعت المذكرة قائلةً:

أما المصلحة الثانية فتكمن في مسؤوليتنا عن العلاقات الخارجية للمشيخات المحمية وهي البحرين وقطر والإمارات المتصالحة. وهذا يقتضي منا أن نبذل كل ما في وسعنا، حسب الممارسات الدولية الصحيحة، لضمان المصالح البحرية لهذه الإمارات والمصالح ذات الصلة للشركات التي تملك حقوق الامتيازات من هذه المشيخات المحمية بصرف النظر عن جنسية هذه الشركات.[7]

وفي 22 شباط/ فبراير 1964، وضعت سفينة تابعة للحكومة الإيرانية عوامة خفيفة تزن 6 ـ 10 أطنان داخل المياه الإقليمية لجزيرة أبوموسى، وهو الفعل الذي وصفه السفير البريطاني في طهران لرئيس الوزراء الإيراني بأنه «استفزازي». ونظراً لأن كلاً من الشيخ صقر بن سلطان حاكم الشارقة والبريطانيين أرادوا إزالة العوامة، فإن الأخيرين نصحوا الشيخ صقر بن سلطان بإزالتها وساعدوه على القيام بذلك. وقد خلص البريطانيون إلى أن العوامة لا تحذر من أية مخاطر ملاحية حقيقية، وأنه كان المقصود منها – وعن عمد – تأكيد المطالبات الإيرانية بشأن الجزيرة، وهذا ما تم إخبار البحارة به رسمياً في إشعار بهذا الشأن. وقد تم اعتبار هذا الفعل جزءاً من سياسة إيرانية واضحة «للتسلل» إلى الجزيرة.

وعندما أخبر السفير البريطاني في طهران وزير الخارجية الإيرانية بالوكالة بإزالة العوامة، أكد الأخير وقائد البحرية الإيرانية أن إدارة الموانئ الإيرانية قد اتخذت قرارها منذ البداية دون علمهما أو موافقتهما. وفي خضم هذه الحادثة، نقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط (مينا) في القاهرة أنباء غير دقيقة مفادها أن إيران قد احتلت جزيرة أبوموسى. ولاحقاً، حين الكتابة عن إزالة العوامة، واصلت هذه الوكالة وغيرها من المصادر الصحفية في الكويت وبغداد الإشارة إلى هذه الحادثة على أنها جزء من احتلال إيران للجزيرة مدعيةً أن بريطانيا قد تعاونت مع إيران. ولم تثمر المناقشات البريطانية ـ الإيرانية حول أفضل سبل إعادة العوامة إلى إيران عن شيء حتى نهاية عام 1964. وفي غضون ذلك، أضحى معروفاً أن صيادي الأسماك الإيرانيين يدفعون ضريبة إلى ممثل حاكم الشارقة في الجزيرة، وهو الأمر الذي رأى البريطانيون أنه «يضعف حتماً قضيتهم [أي الإيرانيين]».[8]

وعندما كرر الشاه رغبته في إجراء مناقشات حول الخليج العربي في اجتماع تم في آب/ أغسطس 1964 مع السفير البريطاني، فإنه ألمح إلى أن إيران قد تكون في المستقبل في وضع قوي إلى حد كاف يمكّنها من الاعتراف باستقلال البحرين. وقد رد السفير رايت بالقول إنه من المهم «إخماد الدعاية المعادية لإيران في الخليج العربي». وأضاف قائلاً: «يتعين ألا يظهر أن هناك تواطؤاً بريطانياً إيرانياً في المنطقة»، وأن الأفعال الإيرانية «لم تكن نافعة على الدوام»، وذلك في إشارة واضحة إلى حادثة العوامة والدعاية المعادية لإيران التي انطلقت في أعقاب ذلك. وقد أوضح السفير البريطاني للشاه أن بريطانيا «ملتزمة بأن تكون في صف الشيوخ الذين نحمي مصالحهم» وأن هذا قد يقود إلى صراع مع إيران. «وقد قبل الشاه ذلك وأشار إلى أن إزالة العوامة لم يكن "فعلاً ودوداً" من طرفنا [أي البريطانيين]، ورغم ذلك فإن إيران لم تحتج على ذلك». أما بالنسبة إلى وجهة نظر السفير البريطاني، فإن الشاه «كان مازال يظن أن إيران ستحتل يوماً ما مكانة بريطانيا في الخليج العربي». وبعد ذلك الاجتماع، أوصى السفير رايت بأن يوافق البريطانيون على رغبة الشاه في إجراء مناقشات عامة عند زيارته لندن في عام 1965، معبراً عن رأيه في أن الشاه «قد يشعر بأنه أقل منعة من الناحية الجنوبية» من الخليج العربي ولابد من «طمأنته» بأن بريطانيا «لن تُبدي مزيداً من الخضوع للضغوط العربية».[9]

وفي لقائهما اللاحق الذي عقد في تشرين الأول/ أكتوبر 1964، أبلغ الشاه السفير رايت مرة أخرى رغبته في إجراء مناقشة حول الخليج العربي، قائلاً إن «مصالحنا متماثلة وإنه يؤمن أن إيران يمكنها أن تساعدنا في المحافظة على مكانتنا هناك، أو يمكن إذا ما رحلنا أن تساعدنا في حماية استقلال المشيخات المختلفة». وكرر السفير البريطاني أن بريطانيا كانت «مصممة على البقاء»، وأنها ستطلع إيران على التطورات، وأنها غير «مهتمة في هذه اللحظة بفكرة توحيد الشيوخ». وأضاف السفير أنه «لا يعتقد أنه سيكون من السهل على الإيرانيين أن يتولوا دورنا في الخليج العربي»، وأوضح «أنه إذا تعين علينا أن نرحل فإن ذلك لأننا ينظر إلينا باعتبارنا إمبرياليين، وغير مقبولين للقوميين العرب، ولم أرَ

أن الإيرانيين، والذين هم ليسوا عرباً أيضاً، سيكونون أكثر قبولاً». غير أن الشاه «أشار إلى اعتقاده بأن الإيرانيين يمكنهم أن يتولوا دورنا في الخليج العربي».[10]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1964، لخصت وزارة الخارجية البريطانية وجهة نظرها حول الرغبة في التفاوض بشأن الخط الفاصل بين الإمارات المتصالحة وإيران في مذكرة، وكذلك في مراسلات مع السفير البريطاني رايت في طهران والمقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير وليم لوس. وفي رد الأخير على هذه المراسلات، اتفق مع التوصية الأساسية لوزارة الخارجية التي مفادها «أن علينا أن نسعى إلى وضع خط فاصل بناء على مبدأ تساوي البعد، على أن يتم احتساب الجزر الواقعة ضمن ثلاثة أميال ضمن البر الرئيسي، وأنه من المهم استبعاد الجزر الواقعة خارج مسافة الثلاثة أميال في تحديد الخط». وكان تحفظه الوحيد بشأن اقتراح مثل هذه المفاوضات على الشاه هو أنه «إذا كان الشاه يفكر فعلياً في التنازل عن مطالبته بالبحرين، وربما خلال زيارته إلى لندن في آذار/ مارس، فإننا ومن منطلق وجهة نظرنا المحلية نفضل ألا يتم اتخاذ أي إجراء في هذه الأثناء قد يضر باحتمالية تسوية هذه المشكلة». ووافق السفير رايت على أن يقترح على وزير الخارجية الإيراني آرام أن تتم المفاوضات بشأن الخط الفاصل كجزء من محادثات تتم على نطاق أوسع بشأن الخليج العربي في لندن. وقد قال في هذا السياق:

> من المرجح أن يكون الإيرانيون متصلِّبين جداً في المفاوضات من حيث عدم التنازل عن أي شيء قد يضر بمطالبتهم بأي من الجزر المتنازع عليها. ومن المحتمل أن ينظروا إلى البحرين باعتبارها حالة خاصة، غير أنني سأستغرب كثيراً إذا ما كان الشاه مستعداً فعلياً لأن يقر بأن البحرين ليست إقليماً إيرانياً. والحقيقة أنه كان ينظر إلى البحرين يوماً بعد آخر باعتبارها حملاً ثقيلاً، ومن المرجح أنه لن يسمح لمطالبات إيران بها أن تضر باتفاقية مقبولة من وجهة نظره بشأن الخط الفاصل.[11]

وفي كانون الثاني/ يناير 1965، أوصى السفير رايت بأن على البريطانيين أن يطلعوا الشاه على خطط «تجديد» الوضع البريطاني في الخليج العربي وإقامة «اتحاد» الإمارات

المتصالحة السبع. وفي ضوء تقرير من وزير الخارجية الإيراني آرام مفاده أن الشاه «متحمس» لتسوية قضية الجزر، فإن وزارة الخارجية البريطانية فكرت في إحياء فكرة الاعتراف بالسيادة الإيرانية الشرعية على جزيرة صِرَيّ مقابل اعتراف إيران بسيادة الشارقة على جزيرة أبوموسى (والإصرار بشكل منفصل على سيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى). وقد رأى المقيم السياسي لوس أن حاكم الشارقة «لن يتنازل بسهولة عن كافة مطالباته بجزيرة صِرَيّ مقابل اعتراف إيران بسيادته على جزيرة أبوموسى، وهو الأمر الذي يعتبره هو غير قابل للمناقشة». وقد اتفق الوكيل السياسي في دبي مع هذا الرأي، وخاصة في ضوء مشاعر العداء ضد إيران التي بدأت تشعلها في الخليج العربي جامعة الدول العربية. وقد كان السفير رايت مقتنعاً بالمثل بأن الفكرة لن تكون مقبولة للإيرانيين.[12]

وعندما زار الشاه لندن في بداية آذار/ مارس 1965، أوضح له وزير الخارجية البريطاني مايكل ستيوارت، وهو من حزب العمال الذي استلم السلطة في بريطانيا في تشرين الأول/ أكتوبر 1964، أن بريطانيا كانت تحاول «تحديث علاقتنا مع دول الخليج العربي من أجل جعل موقعنا هناك قابلاً للدفاع عنه، وهو ما سيساعد في المحافظة على الاستقرار في وجه الضغوط العربية المعادية». وقال إن ذلك يتضمن الجهود المبذولة للحصول على عضوية مشاركة للبحرين في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وطلب من إيران ألا تنشط في معارضة هذه المحاولة. كما أشار البريطانيون إلى احتمالية تشكل تجمع في المستقبل يضم الإمارات المتصالحة. وبعد الاجتماع، وافق الشاه على جدول أعمال لإجراء محادثات في نيسان/ إبريل، بما في ذلك المناقشات الفنية حول الخط الفاصل، وكذلك مناقشات حول عضوية البحرين المقترحة في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ولاحقاً في شهر آذار/ مارس، قال لوس إن الوضع الراهن للإمارات المتصالحة يجب أن يناقش في نيسان/ إبريل لطمأنة الشاه من أن «حكومة صاحبة الجلالة

تأخذ تهديد الاختراق المصري على محمل الجد، وهي تفكر في الطرق والسبل الكفيلة بوقفه». كما قال إن حكام البحرين وقطر والإمارات المتصالحة يريدون جميعاً عقد اتفاقية حول الخط الفاصل.[13]

وفي نيسان/ إبريل 1965، خلال اجتماعات عقدت في طهران مع وزير الخارجية الإيراني آرام وزملائه، اقترح البريطانيون اتفاقية تحقق «تقسيماً متساوياً للجرف القاري بين إيران وإمارات الخليج العربي من خلال علاقات خاصة تحكمها اتفاقية مع المملكة المتحدة، على أن يتم استثناء الجرف القاري في خليج عُمان في الوقت الراهن». وكان من المقرر أن تتم «صياغة الاتفاقية بطريقة لا تضر بمطالبات السيادة على الجزر والمياه الإقليمية المحيطة بها» وخاصة فيما يتعلق بجزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

أما وزير الخارجية الإيراني آرام فقد «قال إنه من حيث المبدأ فإن الإيرانيين مستعدون لقبول مقترح بريطاني لوضع خط فاصل بناء على قاعدة خط الأساس "من الساحل إلى الساحل"»، رغم أنه «أشار ضمناً» إلى أن إيران ستصر على اعتبار جزيرة قشم جزءاً من أراضي اليابسة لإيران. وعندما قال البريطانيون إن إيران يجب أن تتنازل عن مطالبتها بالبحرين، مبيِّنين أن عبدالناصر قد استغل هذا الوضع، قال آرام إن ذلك قد يثير ردود فعل قومية في إيران وأن عبدالناصر قد يعرض ذلك على أنه نصر لسياساته. وفي لقاء لاحق، قال الشاه إنه يريد أن تتم تسوية قضية الخط الفاصل، كما أشار إلى أنه قد يصوت ضد عضوية البحرين في أية وكالة تابعة لهيئة الأمم المتحدة بحيث لا يتم التنازل عن مطالبة إيران بها. وفي حين أن الشاه قد قال إنه لا يملك أية مصلحة في تسريع مطالبة إيران بالجزر أو الاستيلاء عليها، غير أنه أصر أن يبقى ذلك الأمر سراً حتى يتجنب أي إحراج في الداخل.[14]

وفي إشارة إلى فكرة قيام اتحاد يضم الإمارات المتصالحة، قال البريطانيون خلال اجتماعات نيسان/ إبريل إن ذلك الاحتمال كان بعيد الأمد، وأنه من الضروري في البداية أن تتم تسوية النزاعات الداخلية بشأن الحدود وقيام بعض المنظمات المشتركة.[15] وفي تموز/ يوليو، وبعد اجتماع حكام البحرين وقطر والإمارات المتصالحة، كان وزير الخارجية الإيراني آرام قد «رد بطريقة سيئة على فكرة مشاركة البحرين في أي تجمع يمكن أن يضم المشيخات معاً». وأمرت وزارة الخارجية البريطانية السفارة البريطانية في طهران بأن ترد على ذلك بالقول إن أي تجمع للإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية سيعزز التطور والحداثة في هذه الإمارات، وسيساعد في إبقاء مصر والعراق خارج الخليج العربي. وعلى أي حال، لم يكن من السياسة البريطانية إقصاء البحرين أو قطر من أية مناقشات بشأن تجمع الإمارات المتصالحة.[16]

وعلاوةً على ذلك، عندما طلب السفير الإيراني في لندن أردشير زاهدي أن يعارض البريطانيون دخول البحرين في أي تجمع خليجي، رفض وزير الخارجية البريطاني الفكرة، موضحاً «أن التحرك نحو تعاون أوثق بين الإمارات التسع، بما فيها البحرين، كان تحركاً عفوياً حديثاً من قبل هذه الدول لتوحيد صفوفها في وجه الضغوط الخارجية» وأن مثل هذه التحركات يجب «أن تلقى ترحيباً في إيران». وكان رد السفير الإيراني على ذلك بأنه «نفسه يمكنه أن يرى المنطق في الآراء التي عبرت عنها، غير أن الرأي العام في إيران يحتاج إلى مزيد من التعليم [كذا في الأصل] حتى يصل إلى هذه المرحلة. ومما استغربته أنه تابع قائلاً إن العملية التعليمية في إيران تواصل تقدمها بسرعة فائقة، وأن المشكلة لن تكون بهذه الحدة في غضون أشهر معدودة، أو في غضون عام على أبعد تقدير. وقد التمس أن علينا أن نمنع البحرين من التصرف بطريقة قد تجعل العملية برمتها تسير في الاتجاه المعاكس». أما وزير الخارجية الإيراني وفي نقله لأفكار الشاه فقد ألمح إلى «أزمة بريطانية ـ إيرانية» بشأن البحرين، وأشار تحديداً إلى أن إحراز تقدم في مناقشات الخط الفاصل «لن

يكون أمراً ممكناً في ضوء الأزمة الوشيكة بشأن البحرين». وقد أعلن أن الشاه كان «منزعجاً» من أن قضية انضمام البحرين إلى اتحاد الإمارات التسع لم تثر خلال زيارته للندن. وفي حقيقة الأمر، فإن سفيره في لندن قد قال في السابق إن الشاه شعر بأنه «مضلَّل».[17]

واستجابة لذلك فقد أبرقت وزارة الخارجية البريطانية إلى السفارة البريطانية في طهران لإعلام الإيرانيين بأنه «في ذلك الوقت بدا مثل هذا الاتحاد أمراً غير ممكن بسبب العداءات الطويلة الأمد التي تغذي الانقسام بين البحرين وقطر وبين قطر وأبوظبي. ومرد هذا التغير السريع في الموقف برمته إلى ردود فعل الحكام أنفسهم إزاء الضغوط التي مارستها جامعة الدول العربية وإدراكهم أن عليهم توحيد صفوفهم إذا ما أرادوا حقاً لأنظمتهم المشيخية أن تبقى. وقد أشرف على الترتيبات الخاصة باجتماع الحكام في دبي الحكام أنفسهم، حيث كان الشيخ راشد حاكم دبي هو المبادر إلى ذلك. ولم تكن هناك مشاركة بريطانية في هذا الاجتماع ولم تكن لدينا أية سيطرة مهما كانت الأمور». وفي إشارة إلى نتائج هذا الاجتماع والخلافات التي دبت بين الإمارات التسع، واصلت وزارة الخارجية البريطانية تعليقها في برقيتها بالقول: «إن اتحاداً يضم البحرين لم يعد أمراً وشيكاً وربما لا يتحقق أبداً. غير أن علينا أن نؤكد للحكومة الإيرانية تأكيداً قاطعاً أن مثل هذا الاتحاد يصب في مصلحة الإمارات المحمية إلى حد بعيد، وعليه فإننا لن نعارضه إذا ما رغب حكام الإمارات في الشروع به». ثم اقترحت وزارة الخارجية البريطانية جولة ثانية من المحادثات الثنائية حول قضايا الخليج العربي. وقد نقل وزير الخارجية الإيراني، بتعليمات من الشاه، موافقته على عقد مثل هذه المحادثات في لندن في أيلول/ سبتمبر. وفي الوقت نفسه، فقد أوضح «أن الإجراءات والمنظمات [المشتركة] » التي تمت مناقشتها منذ الجولة الأولى في آذار/ مارس لم تكن «مقبولة لإيران».[18]

وخلال زيارة وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جورج تومسون إلى طهران في أيلول/ سبتمبر 1965، تم إخبار الشاه بأن الالتزامات الدفاعية البريطانية ستكلف في نهاية المطاف «أكثر مما نحتمل» وأن علينا «أن نقللها في مواضع معينة»، وربما في عدن. وقال السفير البريطاني رايت لاحقاً حول رد فعل الشاه ما يأتي:

> بطبيعة الحال أرادنا أن نبقى في عدن، وبناء عليه أن نكون في وضع للمحافظة على مكانتنا الراهنة في "الخليج العربي"، ولكن إذا لم نكن نحتمل أمراً مثل هذا، فإنه من المهم للغاية بالنسبة إلى إيران أن تعطى تحذيراً كافياً بحيث تتمكن من أن تناقش معنا ما يتعين عليها فعله. ولكنه لم يحب فكرة أن يتولى الأمريكيون المسؤولية في الخليج العربي، وألمح – كما فعل مسبقاً – أن ذلك الأمر يمكن أن تتولاه إيران.

وأضاف رايت «ليست هذه هي اللحظة المناسبة للتحدث حول ما يمكن للشاه أن يقرره إذا ما أردنا حقاً أن نرحل عن عدن وبالتالي إضعاف قدرتنا على المحافظة على مكانتنا في الخليج العربي، وإن كان علينا أن نبدأ في أن نفكر في هذا الأمر». وقد كتب السير روجر ألين، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، في الهامش قائلاً: «اعتقدت أن السير تومسون قد أوضح الأمر للشاه»، ملمحاً إلى أن تومسون قد أكد للشاه أن انسحاباً بريطانياً محتملاً من عدن لن يضعف المكانة البريطانية في الخليج العربي. كما قال السفير رايت إن الشاه كان حليفاً مهماً، وأن على بريطانيا أن تُسر إليه أمرها وأن تطلب نصيحته في القضايا المتعلقة بالخليج العربي.[19]

ومع نهاية عام 1965، أعلمت وزارة الخارجية الإيرانية وزارة الخارجية البريطانية أن إيران لن تستجيب إلى المقترحات البريطانية بشأن الخط الفاصل ما لم تتم تسوية النزاعات بشأن السيادة على الجزر، وخاصة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[20] وفي شباط/ فبراير 1966، توصلت المناقشات الإنجليزية ـ الإيرانية في لندن إلى محضر اجتماع متفق عليه بشأن وضع الخط الفاصل بين قطر وإيران، وذلك على أساس أدنى مستوى

لانحسار الماء عن اليابسة. فقد اتفقت إيران وبريطانيا أن المرحلة المقبلة من المناقشات ستتناول قضية السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ويتعين على الطرفين أن يجمعا الوثائق التي تخص كلاً منهما، والتي تدعم وجهات نظرهما على أن يتم تبادلها لاحقاً. وفي أيلول/ سبتمبر 1966، أبلغت بريطانيا إيران بأنها قد أعدت هذه الوثائق وأنها أضحت مستعدة لمثل هذه المناقشات.[21]

بيد أن إيران لم تكن مستعدة. ففي تشرين الأول/ أكتوبر، وافق الشاه فجأة على أن تصبح البحرين عضواً مشاركاً في منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتربية والعلوم (اليونسكو).[22] وفي كانون الأول/ ديسمبر، وبعد مضي ثلاثة أشهر على تلميح بريطانيا باستعدادها للمضي في المناقشات، التقى وزير الخارجية الإيراني آرام السفير البريطاني رايت، وبدلاً من التزويد أو الوعد بتزويد الوثائق التي تدعم مطالبات إيران في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهذا ما تم الاتفاق عليه في شباط/ فبراير، قال آرام إن للجزر أهمية استراتيجية وإن المشيخات العربية ضعيفة وغير مستقرة وإن الجزر تشكل تهديداً بحرياً إذا ما وقعت في أيد عربية معادية. وأضاف وزير الخارجية أيضاً أنه إذا ما أرادت بريطانيا أن تسلِّم الجزر لإيران فإن ذلك سيساعد إيران في التخلي عن مطالبتها بالبحرين، وهو ما وصفه بأنه مشكلة رأي عام بالنسبة إلى طهران.

غير أن رايت لم يوافق على أن للجزر أهمية استراتيجية، وفي كل الأحوال فإن بريطانيا لم تكن في وضع يمكنها من تسليم الجزر لإيران. وقد سأل القائم بالأعمال في السفارة البريطانية تشارلز ويجين إن كانت إيران ما زالت تنظر في الخيار الذي كان قد ألمح إليه آرام نفسه في آب/ أغسطس والذي فحواه أن تشتري إيران الجزر، غير أن آرام لم يجب عن هذا السؤال. وفي ضوء احتمالية الوصول إلى طريق مسدود بشأن قضية الجزر، قال آرام إنه قد يكون من الحساسية مناقشة الخط الفاصل دون الإشارة إلى الجزر، أو على أقل تقدير مناقشة الخط الفاصل بين أبوظبي وإيران.[23]

وفي أواخر شباط/ فبراير وأوائل آذار/ مارس 1967، أخبر عباس آرام ، الذي كان حينئذ قد عين سفيراً إيرانياً في لندن، العديد من مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، وتحديداً وكيل الوزارة الدائم السير بول جور بوث، والسير دنيس ألين، ووزير الدولة للشؤون الخارجية تومسون، أن إيران كانت مستعدة لإجراء مناقشات بشأن الخط الفاصل في الخليج العربي. ومنذ أن ظن البريطانيون أن آرام قد طلب اجتماعات على المستوى الوزاري في محاولة للحصول على تنازلات بشأن الجزر، أخبرته وزارة الخارجية البريطانية أنها تعتبر مطالبات حكام الإمارات في الخليج العربي صحيحة، وفي كل حال فإنها لم تكن في وضع يخولها أن تضغط عليهم للتنازل عن الجزر. ورغم استعداد وزارة الخارجية البريطانية لمناقشة قضية الجزر وتبادل الوثائق كما كان متفقاً عليه، فإنها لم تتوقع عقد اتفاقية مبكرة مع إيران. لذا، فقد أوصت الوزارة مناقشة قضية الخط الفاصل دون الإشارة إلى الجزر، أو النظر في قضية الخط الفاصل بين أبوظبي وإيران بدلاً من ذلك.[24] وبدا أن آرام قد وافق على ذلك، غير أنه أبرق إلى زاهدي، الذي كان حينئذ وزير الخارجية الإيراني، قائلاً إنه ليس هناك «ليونة» في الموقف البريطاني. عندئذ أخبر زاهدي السفير رايت أنه لا فائدة من أية محادثات إضافية.[25]

وفي محادثة لاحقة، أخبر الشاه السفير رايت أن بريطانيا يمكنها أن تعول على إيران، غير أنه سأل بطريقة لبقة إن كان بإمكان بريطانيا أن تعول على العرب. وقال إن على بريطانيا أن تدعم المطالبات الإيرانية، لا المطالبات العربية، بشأن الجزر. وفي هذه الأثناء، كرر آرام أن مصلحة إيران ذات طبيعة استراتيجية. وعندما سأله برينشلي T.F. Brenchley، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، إن كان معنى ذلك أن إيران لن تفكر في التحكيم الدولي، رد قائلاً إن إيران لن تفكر في ذلك بالفعل.[26] وفي غضون ذلك، واصل برينشلي وويجين ورايت توصيتهم بدراسة احتمالية أن يبيع أو يؤجر حاكم رأس الخيمة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وكذلك احتمالية أن يتنازل حاكم الشارقة، الشيخ خالد ابن محمد القاسمي، عن جزيرة صِرَيّ مقابل جزيرة أبوموسى. من جهته ألمح ستيوارت

كروفورد، المقيم السياسي في الخليج العربي، إلى أن رأس الخيمة لن تكون مستعدة للموافقة على ذلك. أما الوكيل السياسي في دبي، دي أيه روبرتس فقد اتفق مع هذا الرأي، ملمحاً إلى أنه من قبيل الانتحار السياسي أن يفعل حاكم رأس الخيمة ذلك، في ضوء الاحتجاجات القومية العربية حول الاختراقات الإيرانية لدول الخليج العربية. ورغم استعداد كروفورد للضغط على الشارقة بشأن القضية الأخرى، فقد كان متشككاً من أنه سيكون قادراً على إقناع الحاكم بذلك.[27]

وفي حزيران/ يونيو 1967، اقترح السفير الإيراني آرام حلاً يتم بمقتضاه إعطاء جزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران، في حين تعطى جزيرة أبوموسى إلى الشارقة، على أن يتم تضمين جزيرة قشم في خط الأساس لإيران، وعلى ألا يتم تضمين الجزر الكبيرة الواقعة قبالة سواحل أبوظبي في خط الأساس لأبوظبي. وقال آرام حينئذ إنه سيحث الشاه على أن يعرض تعويضاً مقابل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولكنه رأى أنه قد يكون على بريطانيا أن تدفع المبلغ عوضاً عنها. وشدد على أن هذه الأفكار هي أفكاره الشخصية وطلب ألا تنقل هذه الأفكار إلى إيران.[28] ولم يرَ المسؤولون البريطانيون أن بإمكانهم أن ينصحوا الشارقة بالتنازل عن صِرَيّ دون التزام تام بشأن أبوموسى، وظنوا أن الشاه لن يوافق على أفكار آرام بشأن أبوموسى. وفضلاً عن ذلك، ظنوا أن رأس الخيمة لن تتنازل بسهولة عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأنه من الضروري تقديم تعويض مقابل تضمين قشم في خط الأساس لإيران.[29] وفي ظل هذه الآراء، اقترح برينشلي بدلاً من ذلك مسودة اتفاقية بشأن الخط الفاصل بين أبوظبي وإيران. ويبدو أن آرام كان يرى ذلك مقبولاً، غير أن هذا الاقتراح جوبه بمعارضة في وزارة الخارجية الإيرانية.[30]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1967، قال رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا إن إيران يجب أن تأخذ كل الجزر، وأعاد ذكر المصلحة الاستراتيجية الإيرانية في الجزر. غير

أن آرام ألمح إلى أنه قد «يكون معقولاً» أن تعمد إيران إلى شراء جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[31] وقد كرر برينشلي أمام كروفورد أن عليهم متابعة هذه الفكرة، بما في ذلك احتمالية الحصول على دعم سعودي لها. غير أن كروفورد لم يفضل في حقيقة الأمر أن يوصى بذلك إلى رأس الخيمة أو المملكة العربية السعودية، غير أنه أشار إلى أن روبرتس في دبي قد يذكر أن إيران أوردت الفكرة. وقد تشكك السفير رايت فيما إذا كان الشاه سيوافق على دفع تعويض، غير أنه قدم دعمه إلى «خطة آرام» إذا ما تم قبولها في الجانب الآخر من الخليج العربي. ثم أصدر برينشلي تعليماته إلى روبرتس بأن يفاتح حاكم رأس الخيمة بشأنها، رغم أنه أشار إلى أن بريطانيا لن تكون مستعدة لأن تدفع تعويضاً إذا ما رفض الشاه ذلك.

وبعد لقاء روبرتس بحاكم رأس الخيمة، قال إنه بينما رأى أن الحاكم أبدى اهتماماً بالأمر، فقد كان مستعداً لعملية مساومة طويلة. وعلاوةً على ذلك، أراد الشيخ صقر من إيران أن تفاتحه رسمياً بالمقترح، لأن ذلك قد يكون اعترافاً بسيادة رأس الخيمة.[32] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر، اقترح برينشلي على آرام اتفاقية الخط الفاصل دون الإشارة إلى الجزر، غير أن هويدا أضاف أن اتفاقية بشأن قطاع أبوظبي ستعرِّض مطالبة إيران بالجزر للخطر، في حين أن اتفاقية بشأن الجزر ستكون نافعة بالنسبة إلى البحرين. كما ادعى هويدا أيضاً أن إيران قد تلقت رسائل من حكومة الهند البريطانية السابقة تعرض فيها شراء الجزر من إيران، وأن ذلك يمثل دليلاً حاسماً بأن بريطانيا تعترف بأن الجزر إيرانية.[33]

الانسحاب البريطاني من الخليج العربي

في 4 كانون الثاني/ يناير 1968 قررت حكومة العمال البريطانية أن تسحب قواتها من الخليج العربي بحلول عام 1971، وكانت تلك بداية نهاية السيطرة البريطانية على

السياسات الخارجية والدفاعية للإمارات المتصالحة. وقد حمل وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جورونوي روبرتس Goronwy Roberts هذه الرسالة إلى حكام الخليج العربي والشاه على حد سواء. وفي حين أن الفصول التالية المخصصة لمناقشة الأبعاد القانونية للنزاع على الجزر، والآثار السياسية والعسكرية للاحتلال الإيراني لها، وردود الفعل الإقليمية على النزاع، ودور المجتمع الدولي، ستتناول بشكل معمق الفترة 1968 ـ 2003، يبدو ضرورياً أن نقدم نبذة موجزة حول الأحداث التاريخية المهمة التي شهدتها هذه الأعوام هنا وفي الفصل التالي.

في إطار قرار بريطانيا سحب قواتها من الخليج العربي، كثفت جهودها لدعم إقامة اتحاد يجمع تحت مظلته الإمارات العربية في الخليج العربي، وتسوية النزاعات بين إيران وهذه الإمارات بشأن البحرين وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. أما إيران من جهتها فقد ألحت على الفور في طرح قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على البريطانيين. وفي 8 و9 كانون الثاني/ يناير 1968، وبعد أيام قليلة من لقاء جورونوي روبرتس الشاه، قدمت إيران احتجاجات إلى السفارة البريطانية في طهران وإلى وزارة الخارجية في لندن، مدعيةً أن رأس الخيمة قد نفذت نزولاً مسلحاً على طنب الكبرى وأنها رفعت علم رأس الخيمة على الجزيرة، وأن إيران قد تضطر إلى اتخاذ إجراء ما.[34] ورداً على ذلك نقل القائم بالأعمال في السفارة البريطانية ويجين رسالة صارمة من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير الخارجية الإيراني زاهدي في 13 كانون الثاني/ يناير، مؤكداً فيها حق رأس الخيمة في الجزيرة ومشيراً إلى أن علم رأس الخيمة قد رفرف بشكل منتظم في الماضي.[35]

وخلال عام 1968، اقترحت بريطانيا الاتفاق الذي كان قد اقترحه آرام، غير أنها علمت أن هذا الاتفاق غير مقبول من قبل الشاه الذي أصر من جانبه على أنه يجب أن تكون أبوموسى له. وفي بداية عام 1969 عبّر الشاه علانيةً عن استعداده لقبول نتائج

الاستفتاء العام بشأن البحرين، غير أنه عاد فأصر بعد ذلك على أنه لن يقبل أن يفعل ذلك دون أن يحصل على جزيرة أبوموسى. وفي حزيران/ يونيو 1969، أعلن الشاه علانية أنه في حال تمت تسوية قضية البحرين، فإنه لن يواصل اعتراضه على قيام الاتحاد.[36] بل وفي حقيقة الأمر فإن إيران ستكون مستعدة، بالتعاون مع المملكة العربية السعودية، للدفاع عن إمارات الخليج العربي.[37] وبتعبير آخر، اقترح الشاه الآن علانية أنه سيقبل بقيام الاتحاد، وهذا ما أراده البريطانيون منه بوضوح، إذا تمت تسوية قضية البحرين، حينما أشار علانية إلى أنه سيتنازل عن البحرين وأن القضية الآن قضية الآلية لتنفيذ ذلك. غير أنه كان يقول في السر أنه لن يقبل بالتنازل عن البحرين ما لم يكن راضياً عن تسوية بشأن الجزر. وعليه، فقد كانت رسالته الحقيقية إلى البريطانيين أنه لن يقبل بالاتحاد ما لم يكن راضياً بشأن الجزر. وكان تسلسل الأحداث الذي يقترحه هو أن يرضى عن تسوية الجزر أولاً، ثم يتنازل عن البحرين، ومن ثم يقبل بالاتحاد.

واستجابةً لإلحاح البريطانيين للتوصل إلى تسوية ما مع الشاه حول الجزر، اشترك حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر، وحاكم الشارقة الشيخ خالد، في مناقشات مع الشاه ومسؤوليه في الفترة 1968 ـ 1970. ومن الملاحظ أن الشاه قد عين مسؤولَين من جهاز الأمن الداخلي "سافاك"، نعمة الله ناصري وعلي فارازيان، ليتوليا هذه المناقشات حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1969، إلى أن تولت وزارة الشؤون الخارجية هذه المهمة. وخلال لقاء تم في طهران، في آب/ أغسطس 1968، عرض الشاه على الشيخ صقر مبلغاً غير محدد مقابل استخدام الإيرانيين لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[38] ثم عرض مسؤولو الشاه مسودة نص يدعو إلى استخدام إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لأغراض دفاعية، وعرضاً شفهياً بإعطاء رأس الخيمة مبلغ 300,000 جنيه إسترليني. وقد عبر الشيخ صقر عن استعداده للنظر في الأمر. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1968، رفض الشيخ صقر مسودة إيرانية ادعت السيادة الإيرانية على الجزيرتين، فيما رفض ناصري

وفارازيان مسودة حملها إلى طهران ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد بن صقر القاسمي، والتي أشارت ضمناً إلى سيادة رأس الخيمة على الجزيرتين. غير أن ناصري أخبر ولي العهد الشيخ خالد بأنه يمكن لرأس الخيمة أن تأخذ عوائد أي نفط مكتشف حول الجزيرتين.

وفي بداية كانون الأول/ ديسمبر 1968، أخبر الشيخ صقر مبعوثاً إيرانياً أنه إذا رغبت إيران في استئجار الجزيرتين فإنه سيقوم بتأجيرهما لها، مؤكداً أن أية اتفاقية تعاونية مع إيران يجب أن تكون مشرفة في نظر العالم العربي. وكما أوضح أحد مستشاري الشيخ صقر لاحقاً، فإن الشيخ صقر ظن أن القبول الإيراني لاتفاقية تأجير الجزيرتين سيمثل اعترافاً من طهران بسيادة رأس الخيمة عليهما. ولكن لاحقاً في اجتماعات عقدت في كانون الأول/ ديسمبر في طهران بين ناصري وفارازيان والمستشار القانوني البريطاني للشيخ صقر، ريتشارد ويستون Richard Weston، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على لغة الاتفاقية. وقد رفض الإيرانيون مقترحات الشيخ صقر الخاصة بالتعويض المالي، وخاصة اقتراحه بأن تكون الدفعات المالية سنوية، لأن ذلك قد يكون مماثلاً لمبدأ التأجير. وعليه، فقد انهارت المفاوضات بين رأس الخيمة وإيران مع نهاية عام 1968.[39]

وعندما زار الشيخ صقر طهران للمرة الثانية في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1969 لإجراء محادثات مع الشاه، ورئيس الوزراء هويدا ووزير الخارجية زاهدي، فإنه لم يتوصل إلى اتفاقية مع إيران بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقد كتب وزير البلاط الإيراني أسدالله علم في 20 كانون الأول/ ديسمبر ما يأتي: «شيخ رأس الخيمة موجود الآن في طهران بدعوة من وزير الخارجية الذي يأمل في التوصل إلى اتفاق بشأن تسليم جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وإنني لا أرى أية فرصة للتوصل إلى تسوية في الوقت الراهن، فالشيخ قلق إلى حد بعيد خشية أن يتهمه أشقاؤه العرب بالتنازل عن أرض عربية إلى إيران. يا لها من غطرسة. فالعرب يملكون الجزر نتيجة لاستيلاء الإمبراطورية البريطانية عليها منا، ورغم ذلك فإن لديهم الجرأة للتحدث عنها كما لو أنها إرث عائلي».[40]

وفي حقيقة الأمر، ووفقاً لزاهدي وعلم، فإن الشيخ صقر «ضايق» الشاه بعد أن أكد سيادة رأس الخيمة على الجزيرتين، عارضاً على إيران فكرة الاستئجار، وأن يقبل حامية إيرانية على جزيرة طنب الكبرى شريطة أن تكون تحت إمرة ضباط من رأس الخيمة. ثم تحدث زاهدي عن موقف إيران بشأن السيادة قائلاً إن إيران قد تستولي على الجزيرتين، وأوصى بالتوصل إلى «تسويـة وديـة».[41]

ووفقاً للشيخ صقر، فإن إيران خيَّرته بين إبرام اتفاقية بشأن إقامة حامية إيرانية على جزيرة طنب الكبرى وانسحاب شرطة رأس الخيمة مع عقد اتفاقيات بشأن حقوق الثروة المعدنية والخط الفاصل، أو استيلاء إيران على الجزيرتين. وقال إن إيران قد أسقطت قضية ملكية الجزيرتين عندما أكد أن في وسعه أن يعرض وثائق أفضل تدعم مطالبته بالجزيرتين. وذكر الشيخ صقر أيضاً أن إيران قد عرضت من حيث المبدأ قرضاً ومعدات عسكرية، وأنه قد أوضح تماماً أن ذلك سيكون أمراً منفصلاً عن قضية الجزر. أما «انطباع» الوكيل السياسي البريطاني في دبي جوليان بولارد Julian Bullard، فقد قال إن الشيخ صقر «يعتقد أنه قد يكون من الممكن التوصل إلى حلول مقبولة للطرفين»، مضيفاً بطريقة تهكمية: «رغم أن ذلك قد لا يكون وفق أي من المقترحين الإيرانيين اللذين تم تقديمهما حتى الآن».[42]

وفي السابق، وتحديداً في نيسان/ إبريل 1969، زار فارازيان أيضاً الشيخ خالد بن محمد القاسمي في الشارقة وأخبره أن إيران ترغب في إقامة قاعدة عسكرية على جزيرة أبوموسى للدفاع عن المنطقة، وعليه فإن الخط الفاصل يجب أن ينحرف بحيث تكون جزيرة أبوموسى في الجانب الإيراني، غير أن الشارقة يمكنها أن تحتفظ بالنفط والمعادن. وكان رد الشيخ خالد أن جزيرة أبوموسى جزء لا يتجزأ من الشارقة منذ مئات الأعوام، وأنه ليس في وسعه أن يدخل في مفاوضات بشأن الجزيرة في هذه المرحلة المبكرة من

المناقشات حول قيام دولة الإمارات العربية المتحدة. وإذا ما أرادت إيران قاعدة عسكرية في المنطقة، فإنه اقترح عليها أن تؤسسها في جزيرة صِرَيّ.[43]

ولاحقاً، في كانون الثاني/ يناير 1970، التقى الشيخ خالد في طهران الشاه ووزير الخارجية السابق آرام لإجراء محادثات تضمنت قضية جزيرة أبوموسى. وكان الشيخ خالد يسعى إلى التوصل إلى حل «يضمن مصلحة كافة الأطراف في الحفاظ على الأمن والاستقرار» في المنطقة، غير أنه فكر أن إيران كانت «تستغل» مصلحة الأمن وحماية خطوط الملاحة البحرية «كذريعة لإخفاء غاية هي فرض سيادتها على الجزيرة». وفي حين تم الاتفاق على أن لجنة مشتركة ستواصل مثل هذه المحادثات خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، فإن هذه الاجتماعات لم تعقد.[44] وخلال المحادثات التي جرت في كانون الثاني/ يناير 1970، أخبر آرام وزير البلاط في حكومة الشاه أسدالله علم أن الشيخ خالد كان «شخصاً صعب المراس أكثر من نظيره في رأس الخيمة ...».[45]

ورغم إحباط إيران بشأن قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في نهاية عام 1969 وبداية عام 1970، فقد تم الإعلان عن صيغة للتحقق من رغبات سكان البحرين في بداية آذار/ مارس 1970، بعد أن وافقت بريطانيا وإيران أخيراً على اللغة والآلية التي من شأنها صون هيبة إيران والبحرين معاً. ثم تمت دعوة الأمين العام للأمم المتحدة يو ثانت لتعيين بعثة تقصي حقائق لتحديد «الرغبات الحقيقية لشعب البحرين فيما يتعلق بمستقبل جزيرة البحرين». ثم زارت بعثة تابعة للأمم المتحدة تحت رئاسة الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة البحرين في الفترة 29 آذار/ مارس ـ 18 نيسان/ إبريل وتوصلت إلى أن السكان أرادوا دولة عربية مستقلة وذات سيادة بالشكل الأكمل. وقد تم الإعلان عما توصلت إليه اللجنة في 2 أيار/ مايو 1970.

وإلحاقاً لما مضى، أقر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 11 أيار/ مايو 1970، قراراً يصادق على استقلال البحرين بناء على توصية لجنة تقصي الحقائق التي رأسها الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة. وبعد مرور أربعة أيام، وافق مجلس الشورى الوطني الإيراني (البرلمان) على القرار بـ 186 صوتاً مقابل 4 أصوات، ثم جاءت الموافقة بالإجماع من قبل مجلس الشيوخ الإيراني الذي يتألف من 60 عضواً، في 18 أيار/ مايو.[46] أما بريطانيا التي كانت قلقة من أن احتلال إيران للبحرين سيضر بأمن الخليج العربي، فكانت سعيدة بهذه النتيجة. وقد تخلى شاه إيران عن مطالبته بالبحرين، معتقداً أن ذلك سيعزز قضيته بشأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. كما نقل توقعاته إلى البريطانيين بأن عليهم أن يمارسوا ضغوطاً على العرب لتحقيق ذلك.[47]

هذا وقد بدأت ادعاءات الشاه وطلباته وعروضه وتسويغاته وتهديداته بشأن الجزر في نيسان/ إبريل وأيار/ مايو 1970، وفي الفترة التي سبقت إعلان الأمم المتحدة لما توصلت إليه بشأن البحرين وخلالها وما بعدها. وقد صرّح الشاه في عدد 13 نيسان/ إبريل من صحيفة **كيهان الدولية** *Kayhan International* الإيرانية أنه سيقدم معونة اقتصادية إلى رأس الخيمة والشارقة بعد التوصل إلى اتفاقية بشأن الجزر. وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة **التايمز** *The Times* اللندنية في 14 نيسان/ إبريل أوضح الأسباب التاريخية والاستراتيجية للمطالبات الإيرانية، ومن الواضح أن هذه المقابلة لم تنشر حتى 11 أيار/ مايو، وذلك بعد أسبوع من إعلان الأمم المتحدة ما توصلت إليه بشأن البحرين، وهو اليوم نفسه الذي وافق فيه مجلس الأمن بالإجماع على هذا الإعلان، وقبل ثلاثة أيام من تصويت البرلمان الإيراني للموافقة عليه. وفي أيار/ مايو 1970، هدد الشاه باستخدام القوة ضد شركة أوكسدينتال بتروليوم Occidental Petrolum، والتي حصلت على حق امتياز للتنقيب عن النفط من أم القيوين، إذا لم توقف أعمال الحفر قبالة سواحل أبوموسى. وقد سارعت بريطانيا إلى إصدار أوامر إلى الشركة الأمريكية بإيقاف عملياتها. وفي تشرين

الأول/ أكتوبر 1970، كررت إيران معارضتها لإقامة اتحاد للإمارات العربية ما لم يتم تسوية قضية الجزر بما يتفق مع المصالح الإيرانية، وفي شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو 1971 هدد الشاه باحتلال الجزر الثلاث بالقوة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية مقبولة لهذه القضية.[48]

وطوال عامي 1970 و1971، ومع اقتراب موعد انسحاب القوات البريطانية من المنطقة، أجرى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير وليم لوس مناقشات مع إيران والشارقة ورأس الخيمة حول قضية الجزر. وفي هذه المناقشات، لم تكن بريطانيا ممثلاً أو مفاوضاً نيابةً عن المحميتين الشارقة ورأس الخيمة، بل باعتبارها تضطلع بدور «الوساطة الحميدة» بين هاتين الإمارتين وإيران، مثل حمل مقترحات ومراسلات متبادلة من أحد الطرفين إلى الآخر. ولأسباب مختلفة، كان من الواضح أن البريطانيين يسعون إلى استخدام سلطانهم على الشارقة ورأس الخيمة لتحقيق تسوية مع إيران بشأن الجزر. وقد كان البريطانيون معجبين تماماً باستعداد الشاه للتنازل عن مطالبته بالبحرين، وكانوا يعلمون أن إيران ستعارض قيام اتحاد الإمارات التسع الذي تفضله بريطانيا ما لم تتم تلبية الطموحات الإيرانية بشأن الجزر، معتبرين أن البحرين والاتحاد أكثر أهمية من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ويضاف إلى ذلك أن إيران كان ينظر إليها بوصفها دولة معادية للراديكالية والاتحاد السوفيتي ويمكن أن تضطلع بدور رجل الشرطة في المنطقة.[49]

وفي أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1971، حث لوس بقوة حاكمي رأس الخيمة والشارقة على أن يقبلا عروضاً من الشاه بأن تستولي إيران على الجزر وأن يقبلا بتعويضات مالية مقابل ذلك، قائلاً إن طهران ستؤخر تأكيد سيادتها على الجزيرتين لمدة عامين. وحذر لوس من أنه إذا امتنعت الشارقة عن التفاوض، فإن إيران ستستولي على جزيرة أبوموسى وأنها لن تدعم الاتحاد الناشئ الجديد. كما حذر من أنه إذا رفضت رأس الخيمة عرض

الشاه، فإن إيران سوف تستولي على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. ورغم هذه التحذيرات، واصل الحاكمان رفضهما لمبادلة السيادة على الجزيرتين مقابل التعويض.[50]

وخلال هذه الأعوام، بُذلت جهود عربية عديدة للتوسط بين الطرفين المتنازعين وللمحافظة على السيادة العربية على الجزر. فقد اقترحت المملكة العربية السعودية في عام 1970، على سبيل المثال، إقامة حامية إيرانية ـ عربية مشتركة على الجزر، فيما اقترحت دولة الكويت في آب/ أغسطس 1971 جعل الجزر منطقة منزوعة السلاح.[51] أما وزير الخارجية الإيراني عباس علي خلعتبري فقد أوضح رد إيران على مثل هذه المقترحات قائلاً إن «سيادة [إيران] على الجزر أمر غير قابل للتفاوض»، وأن إيران لم «تؤكد حقها في الجزر عندما رحل البريطانيون عن الجزر فحسب...» بل إنها أيضاً «رفضت المقترحات العربية بأن يتم تأجير جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران عندما ترحل بريطانيا عن المنطقة».[52]

وقد أكد الشاه يوماً بعد آخر أنه لن تكون هناك تسوية؛ ففي لقائه مع السير أليك دوجلاس هيوم، وزير الخارجية والكومنولث البريطاني، في تموز/ يوليو 1970، أوضح الشاه أنه «بما أن قضية البحرين قد استبعدت فإن الجزر يجب أن تعود إلى إيران»، وتابع القول: «إذا لم يوافق الحكام على ذلك "فإننا سنستولي على هذه الجزر"». ومن وجهة نظر الشاه فإنه "لا حياد" عن الجزر.[53] وفي لقاء مع لوس في أيلول/ سبتمبر، كرَّر الشاه تهديداته باحتلال الجزر، كما أحاط لوس علماً بأنه «لا فرق لديه بين جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من جهة وأبوموسى من جهة أخرى».[54]

ومع اقتراب موعد الانسحاب البريطاني من المنطقة، ازداد موقف الشاه تصلباً؛ ففي لقاء آخر مع لوس في طهران في أيار/ مايو 1971، أوضح الشاه أنه يتعيَّن على قوات الحكام أن ترحل عن الجزر قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وأن السيادة على الجزر

لإيران، وأنه سينظر فقط في تعليق قضية السيادة على الجزر لمدة عامين ليتمكن «الجميع من نسيان الأمر برمته».[55]

وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 1971، طالب الشاه مرة أخرى بأن تسلِّمه بريطانيا الجزر، قائلاً: «إن هذه الجزر، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، هي ملك لنا! وإننا نريدها. وستكون لنا. ولن تقف أية قوة على وجه الأرض في طريقنا... فأنا أملك أسطولاً حربياً، وطائرات فانتوم وفرقاً من المظليين. ويمكنني أن أتحدى بريطانيا وأحتل الجزر بالطرق العسكرية».[56]

من ناحية أخرى، ظل الشيخ صقر، حاكم رأس الخيمة، غير مستعد للتنازل عن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل تعويضات مالية، رغم أنه أشار إلى أنه مازال مستعداً لتأجير الجزيرتين. كما ظل حريصاً على أن تبدو أية اتفاقية يتم التوصل إليها اتفاقية مشرِّفة في العالم العربي وكان يعول على الدعم العربي، وخاصة الدعم العراقي، لرفضه التنازل عن السيادة العربية لإيران.[57] وعلاوةً على ذلك، لم يرد الشيخ صقر أن ينضم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة دون أن يكون على قدم المساواة مع أبوظبي ودبي، وخاصة أنه كان يأمل أن يؤدي اكتشاف النفط في إمارته إلى وضعه على قدم المساواة مع غيره.[58] وعليه، وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 1971 خاطب الشيخ صقر وزارة الخارجية الأمريكية طالباً منها أن تعترف الولايات المتحدة الأمريكية برأس الخيمة كدولة مستقلة، وأن تقيم علاقات دبلوماسية معها، وأن تدعم انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة، وعارضاً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقيم قاعدة عسكرية لها في رأس الخيمة.[59]

ورغم الإجابة السلبية من وزارة الخارجية الأمريكية، واصل الشيخ صقر مقاومته لتهديدات الشاه وتحذيرات لوس طوال شهر تشرين الأول/ أكتوبر. وقد أبلغ الشيخ صقر لوس رفضه لعرض الشاه في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، ثم صرَّح بذلك علناً بالقول:

«اقترح وليم لوس علينا أن نتنازل عن الجزيرتين مقابل دفعة سنوية قدرها 1.5 مليون جنيه إسترليني تقدمها إيران، على أن تدفع على دفعات على مدى تسعة أعوام، بالإضافة إلى 50٪ من النفط والمعادن التي قد يتم إنتاجها من الجزيرتين في المستقبل، غير أننا قد رفضنا هذا العرض، وإننا غير مستعدين أن نساوم بشأن بيع الجزيرتين».[60]

كما رفض الشيخ خالد حاكم الشارقة علناً عرض الشاه بالتنازل عن السيادة على جزيرة أبوموسى مقابل تعويضات مالية في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، وقال في هذا الصدد: «إن الشارقة لترفض رفضاً قاطعاً الشروط التي اقترحها لوس فيما يتصل بجزيرة أبوموسى. وإننا نعتبر ما جاء به خرقاً لسيادة الشارقة، وهو ما لن نتنازل عنه».[61] غير أن لوس اكتشف أن الشيخ خالد قد يكون مستعداً للنظر في تسوية بشأن أبوموسى تتضمن وضع حامية إيرانية على جزء من الجزيرة. لذا، فقد نقل لوس رسائل بين الشيخ خالد والشاه، وكان يفاوض بشأن عقد اتفاقية تمكِّن إيران من أن تقيم حامية في المرتفعات الواقعة في شمال الجزيرة، على أن تترك القرية ومزارع النخيل والبئر وموقع دفن الأجداد في جنوب الجزيرة للشارقة.[62] وبرفض الشيخ خالد علناً صيغة التنازل عن ملكية أبوموسى مقابل التعويض في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، لم يكشف أن تقدماً كان يحدث في اتجاه التوصل إلى تسوية، وربما كان يحاول أن يستغل الوقت في مجال الرأي العام، مع مواصلة محاولة التوصل إلى أفضل صفقة يمكن أن توفرها التسوية، وخاصة أن حاكم رأس الخيمة قد أعلن علناً رفضه عرض التنازل عن السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل تعويض.[63]

وكانت المحصلة النهائية لهذه المناقشات بشأن جزيرة أبوموسى أن قام حاكم الشارقة في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 بالإعلان عن الاتفاق على مذكرة تفاهم تنص على عدم تنازل الشارقة أو إيران عن مطالبتهما بالسيادة على أبوموسى وعدم اعتراف أي منهما بسيادة الأخرى على الجزيرة نفسها. وسمح للقوات الإيرانية بالنزول سلمياً على الجزيرة

واحتلال النصف الشمالي منها، وممارسة سيادة كاملة على ذلك الجزء، ورفع العلم الإيراني على المقر العسكري الإيراني. أما الشارقة فستمارس سيادة كاملة على بقية الجزيرة وترفع علم الشارقة على مركز الشرطة في الجزيرة. وقد أقرت الشارقة وإيران بأن المياه الإقليمية للجزيرة تمتد لمسافة 12 ميلاً بحرياً، على أن يسمح لمواطني الشارقة وإيران بصيد الأسماك في مياه الجزيرة.

وكانت عمليات استكشاف النفط في الجزيرة وفي قاع البحر وتحت تربة المياه الإقليمية للجزيرة ستتم من قبل شركة بيوتس غاز آند أويلButtes Gas and Oil Company، والتي ستدفع نصف أية عائدات نفط حكومية إلى الشارقة والنصف الآخر إلى إيران. وفضلاً عن ذلك، سيتم إبرام اتفاقية معونة مالية بين إيران والشارقة والتي توافق إيران بموجبها على تقديم 1.5 مليون جنيه إسترليني إلى الشارقة في شكل مساعدات اقتصادية سنوية إلى أن تبدأ الشارقة بتحقيق عائد قدره 3 ملايين جنيه إسترليني سنوياً من حصتها التي تبلغ 50٪ من عوائد النفط المستقبلية في الجزيرة.[64] ورغم أن بريطانيا وإيران قد توصلتا إلى اتفاقية ثانية تقوم إيران بموجبها بدفع بعض الإيرادات إلى أم القيوين، غير أن تلك الاتفاقية لم تطبَّق.[65]

وكانت النتيجة أنه في حين أن إيران لم تطالب بجزيرة أبوموسى بالقوة نفسها التي طالبت بها بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، فإنها قد حققت مذكرة تفاهم بشأن جزيرة أبوموسى واحتلت الجزيرة طبقاً للمذكرة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. وعلى أي حال فقد رأت الشارقة حينئذ أنها لا تملك خياراً حقيقياً. وفي ضوء تحذير إيران بأنها لن تعترف بدولة الإمارات العربية المتحدة، وأنها ستعارض قيامها ما لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية بشأن قضية الجزر، ورغبة الشارقة في الانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وتهديد إيران باحتلال الجزر بالقوة، وتحذيرات بريطانيا بأنها لا تستطيع أن تدافع عن

الشارقة في وجه استخدام إيران للقوة، وفشل جهود الوساطة العربية، فقد رأت الشارقة بأنها مضطرة إلى الخضوع لهذه الضغوط والتوقيع على مذكرة التفاهم بالإكراه.[66]

وخلال هذه الفترة، لم يكن حاكم الشارقة قلقاً من أن يستخدم الشاه القوة فحسب، بل كان قلقاً من الانتقادات التي قد يوجهها القوميون العرب إليه.[67] وقد كتب الشيخ خالد مقدماً إلى الحكام العرب رسائل يخبرهم فيها بأنه سوف يسعى إلى تسوية مع إيران، وأن البديل هو أن يتم الاستيلاء على الجزيرة بالقوة. ورغم أنه طلب نصيحة أشقائه الحكام العرب، فإن أربعة منهم فقط ردوا على رسالته، مقدمين بيانات دعم، في حين لم يثر الآخرون أية احتجاجات. وقد أودع الشيخ خالد مذكرة التفاهم في جامعة الدول العربية بعد أن وقعها.[68]

ومع نهاية العـــام 1971، أضحى واضحاً أن تهديدات الشاه كانت جديـــة. ففي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد أن رفضت رأس الخيمة آخر اقتراح توسط به البريطانيون، والذي نص على أن تأخذ إيران جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل تعويض، قامت إيران باحتلال الجزيرتين بالقوة. وقد وصل الإيرانيون إلى جزيرة طنب الكبرى بقوة ضخمة، وقد قاومت قوة شرطة رأس الخيمة القوات الإيرانية. وفي النهاية، سقط قتيل بين قوات رأس الخيمة وثلاثة قتلى من القوات الإيرانية، فيما تم تدمير مركز للشرطة ومدرسة ابتدائية. وقد فر مواطنو الجزيرة في قوارب صغيرة باتجاه رأس الخيمة خوفاً على حياتهم، تاركين وراءهم أملاكهم وممتلكاتهم. واحتلت القوات الإيرانية طنب الصغرى بصعوبة أقل، حيث إن الجزيرة لم يكن يقطنها في ذلك الوقت سوى صياد سمك وابنه. وفي يوم الاحتلال، قدمت رأس الخيمة وبصفة رسمية احتجاجاً إلى جامعة الدول العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[69]

وعلاوةً على ذلك، فقد أضحى واضحاً في نهاية عام 1971 وبداية عام 1972 أن مخاوف حاكم الشارقة بشأن الانتقادات العربية كانت معقولة. حيث أشعلت أخبار

احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتوقيع مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى أعمال شغب في الإمارات، وخاصة في إمارتي رأس الخيمة والشارقة. أما الشيخ صقر بن محمد بن صقر القاسمي، وهو أخو حاكم الشارقة، والذي كان في استقبال القوات الإيرانية التي نزلت على الجزيرة، فقد أصيب بإطلاق نار.[70] وفي الشهر التالي، وتحديداً في كانون الثاني/ يناير 1972، تم اغتيال الشيخ خالد نفسه على يد قوات تابعة لحاكم الشارقة السابق، الشيخ صقر بن سلطان، والذي تم عزله وترحيله على يد البريطانيين في عام 1965 بسبب ميوله القومية العربية. أما عودة الشيخ صقر بن سلطان القاسمي إلى الشارقة وجهوده لإعادة بسط سيطرته، وهو ما فشل في تحقيقه، فقد تم تمويلها من قبل العراق الذي ندد بشدة باحتلال إيران للجزر الثلاث وقطع علاقاته الدبلوماسية مع بريطانيا. وخلال جهوده تلك، دعا الشيخ صقر بن سلطان أهل الشارقة إلى مساعدته للانتقام من «الخيانة» في انتقال جزيرة أبوموسى إلى إيران.[71]

وهكذا، حين كانت بريطانيا تسحب قواتها من الخليج العربي في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1971، فإنها لم تحقق ما سعت إليه وهو أن تترك من ورائها أوضاعاً مستقرة في المنطقة. وبينما ساعدت البحرين في الحصول على استقلالها، وساعدت الإمارات المتصالحة في الإعداد لقيام الاتحاد، فإنها تركت في الوقت نفسه من ورائها سبباً لنزاع متواصل حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

الفصل الرابع

الجزر منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة

في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وبعد أيام معدودة من نزول القوات الإيرانية في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، تم إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة ذات سيادة. وينص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة على سيادتها على كافة الأراضي والمياه الواقعة ضمن الحدود الدولية للإمارات الأعضاء في الاتحاد، وتحديداً أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة ورأس الخيمة، رغم أن رأس الخيمة لم تنضم إلى الاتحاد حتى شباط/ فبراير 1972. وعليه، فإن قضية السيادة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أخذت صفة جديدة، حيث لم يعد النزاع بين إيران وإمارتي رأس الخيمة والشارقة، بل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهما دولتان مستقلتان. وعلاوةً على ذلك، اكتسب النزاع على الجزر أهمية أوسع نطاقاً في الأعوام اللاحقة، وخاصة بحلول ثمانينيات القرن المنصرم، حيث أضحى واضحاً أن الوجود العسكري الإيراني على الجزر قد يهدد أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها. إن قضية الوجود الإيراني على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وهي القضية القانونية التي لها أهميتها البالغة وتداعياتها، أخذت تكتسب أهمية استراتيجية دولية.

لقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ لحظة قيامها إلى تسوية قضية النزاع على الجزر بطريقة سلمية وودية. وفي حين ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة ثابتة في مطالبتها بالسيادة على الجزر الثلاث، فقد أعطت لإيران فرصة تلو الأخرى للتوصل إلى تسوية عبر المفاوضات، سواء عبر المحادثات المباشرة أو عبر الوساطة، أو لإخضاع القضية لمراجعة قانونية دولية، على سبيل المثال من قبل محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا. كما لجأت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى منظمات إقليمية ودولية مثل جامعة الدول العربية

وهيئة الأمم المتحدة لتأكيد قضيتها. غير أن إيران عمدت إلى صد الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا السبيل. وقد واصلت إيران في عهد الشاه وفي عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد عام 1979 رفض حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة الشرعية والسيادية على الجزر. وفضلاً عن ذلك، فقد حاولت طوال تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين فرض الأمر الواقع في الجزر من خلال توسيع وجودها والوصول إلى المنطقة الجنوبية من جزيرة أبوموسى – والذي يعد خرقاً لمذكرة التفاهم المبرمة مع الشارقة – ومن خلال تدشين عمليات مؤسساتية وإدارية لتعزيز القبضة الإيرانية على الجزر الثلاث. وفي المحصلة فقد أضحت قضية الجزر اليوم حجر عثرة في طريق جعل منطقة الخليج العربي بيئة أكثر أمناً واستقراراً.

الأعوام الأولى لدولة الإمارات العربية المتحدة

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ نشأتها، ملكيتها لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ورغبتها في تسوية النزاع بالطرق السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية. وبعد أيام معدودة من نزول القوات الإيرانية في الجزر الثلاث، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة تبرز قضيتها. وجاء في بيان صدر عن المجلس الأعلى للاتحاد في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971 ما يأتي:

> يندد الاتحاد بمبدأ استخدام القوة ويؤسفه أن إيران قد أقدمت مؤخراً على احتلال جزء من الأمة العربية؛ لذا فإن المجلس يعتبر أنه من الضروري المحافظة على الحقوق القانونية ومناقشة التبعات المحتملة بسبب النزاع بين الدولتين. ولابد من إجراء مثل هذه المناقشات بطرق معترف بها دولياً.[1]

وفي اليوم نفسه، زار وفد من دولة الإمارات العربية المتحدة برئاسة أحمد خليفة السويدي الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الذي قدم رسالة إلى حكام الإمارات الست التي تشكل دولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة، والتي يبدو أنه تنازل فيها عن شروطه السابقة بشأن المساواة في التمثيل للانضمام إلى الاتحاد الجديد، جاعلاً من قضية استعادة الجزر شرطه الوحيد. وقد نصت الرسالة على استعداد إمارة رأس الخيمة للانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة «دون قيد أو شرط باستثناء شرط واحد وهو أنه يتعين على الدولة أن تتخذ الإجراءات الفاعلة للدفاع عن الجزر المحتلة بكل السبل، وأن تتبنى الدولة هذه القضية وتعتبرها حجر زاوية في سياستها».[2] ومن بين الإجراءات والسبل التي ذكرها الشيخ صقر في رسالته منع قيام أية علاقات سياسية أو اقتصادية أو ثقافية مع إيران، وترحيل الإيرانيين الذين قضوا أقل من خمسة أعوام في الإمارات والذين لم يصبحوا مواطنين في أي إمارة.[3] كما جاء فيها أنه أراد استخدام القوة لتحرير الجزر.[4]

وبعد أيام معدودة، وتحديداً في 5 كانون الأول/ ديسمبر، ندد المغفور له بإذن الله تعالى سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة حديثاً وحاكم أبوظبي، بمبدأ استخدام القوة، كما ورد في البيان الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد في 2 كانون الأول/ ديسمبر، قائلاً: «إننا نشجب العدوان الذي قامت به دولة جارة وصديقة». لكنه لم يقف عند هذا الحد بل تجاوزه قائلاً: «إننا ننتظر دعماً عملياً من الدول العربية لمساعدتنا في استعادة حقوقنا». وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقبل دعوة رأس الخيمة إلى «استعادة عروبة الجزر» كشرط لانضمامها إلى الاتحاد، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية الشقيقة ستسعى إلى إثارة القضية على الصعد الدولية، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستلتزم بقرار جامعة الدول العربية حول الجزر.[5] لذا فقد أعطت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة، قضية الجزر صفة عربية، مشيرة إلى الجزر باعتبارها «جزءاً من الأمة العربية»، ومؤكدة الحاجة إلى «دعم عملي» من الدول العربية، ومشيرة إلى أنها ستقبل ما تقرره جامعة الدول العربية. غير أن

الدعم العربي العملي آنذاك لم يكن في المستوى المطلوب، ولم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة لتفعل شيئاً في غياب مثل هذا الدعم لإرضاء رأس الخيمة. كما أخرت دولة الإمارات العربية المتحدة إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران لفترة أحد عشر شهراً.

وفي 6 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وهو اليوم الذي أضحت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة عضواً في جامعة الدول العربية، عقدت الجامعة جلسة طارئة لمناقشة قضية احتلال إيران للجزر. وقد اقترحت رأس الخيمة والعراق اتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران، بما في ذلك قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها، بل ومع بريطانيا أيضاً. أما المملكة العربية السعودية والأردن، ومصر التي كانت حينئذ تحت حكم أنور السادات، فقد انتقدت الإجراء الإيراني، غير أنها كانت تفضل منهجاً أكثر اعتدالاً من شأنه ألا يُقصي إيران. وكانت القوة الإيرانية بالنسبة إلى هذه الدول عاملاً مهماً في ضبط مطامع العراق وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) في المنطقة. كما قدرت هذه الدول لإيران حينذاك أنها تنازلت عن مطالبتها بالبحرين.

ونتيجة لذلك، فقد أصدرت جامعة الدول العربية قراراً مخففاً رقمه 2865، داعياً الأمين العام للجامعة إلى متابعة القضية. ثم زار وفد من جامعة الدول العربية منطقة الخليج العربي، ونقل أن دولة الإمارات العربية المتحدة مهتمة بتسوية سلمية لهذه القضية وأنها تريد من الجامعة أن تتولى المفاوضات لتحقيق هذه الغاية. غير أن إيران لم تكن مستعدة لقبول وساطة جامعة الدول العربية، كما فشلت لاحقاً الاتصالات التي أجرتها المملكة العربية السعودية مع إيران.[6]

وفي 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وهو اليوم الذي انضمت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة إلى هيئة الأمم المتحدة، ناقش مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القضية في ضوء شكوى تقدم بها العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي؛ وقد نددت هذه الدول الأربع بإيران في بياناتها أمام المجلس، في حين ادعت إيران أن هذه الجزر كانت لها على

الدوام، أما بريطانيا فقالت إن الترتيبات التي تم التوصل إليها توفر قاعدة معقولة للأمن في المنطقة. فيما احتجت دولة الإمارات العربية المتحدة على استخدام إيران للقوة في تسوية النزاعات الحدودية. وبناء على ما قاله ممثل الصومال في مجلس الأمن من أن اللجوء إلى الفصل السادس، المادة 36، من ميثاق الأمم المتحدة لتقديم توصيات سيكون أمراً متعجلاً، وإن المناقشة يجب أن تؤجل إلى حين سعي طرف ثالث إلى التوصل إلى قرار ملائم، فقد أمر رئيس مجلس الأمن بذلك في ضوء عدم وجود أي اعتراض من أي طرف.[7]

وفي 20 كانون الأول/ ديسمبر 1971، كتب الشيخ زايد إلى الشيخ صقر القاسمي للإقرار بالمخاوف التي عبر عنها الأخير في رسالته المؤرخة في 3 كانون الأول/ ديسمبر، ولحث الشيخ صقر على الانضمام إلى الاتحاد والعمل مع الاتحاد من أجل معالجة قضية الجزر. وقد كتب الشيخ زايد قائلاً:

> إننا نود أن نؤكد لسموكم أننا نقدر مشاعركم الوطنية النبيلة والعميقة فيما يتعلق بالعدوان الذي وقع على جزء عزيز من أمتنا، وإننا حتماً نشارككم هذه المشاعر... لقد حظيت النقاط التي أثرتموها في رسالتكم باهتمام عميق من طرفنا، وإن وجودكم في الاتحاد سوف يمكننا من التعامل مع هذه النقاط للمحافظة على وجود وأمن الاتحاد وصد أي عدوان عن أراضيه.[8]

ورد الشيخ صقر في 23 كانون الأول/ ديسمبر، معبراً عن نيته بالانضمام إلى الاتحاد والالتزام بالدستور، قائلاً: «لقد وجدنا في رسالتكم تأكيداً على أن الدولة لن تتنازل عن الجزر العربية التي استولت عليها إيران في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وأنها ستبذل كل ما في وسعها لاستعادة الجزر إلى الحظيرة العربية».[9] غير أن رأس الخيمة لم تنضم رسمياً إلى الاتحاد إلا بعد شهرين. وبعد مرور أسابيع، وتحديداً في 10 شباط/ فبراير 1972 طلب الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة الانضمام إلى الاتحاد بدون شروط مسبقة بعد أن رأى أنه لا بديل عن ذلك، وبعد أن فشل في العثور على كميات تجارية من

النفط في رأس الخيمة. وفي اليوم التالي، انضمت رأس الخيمة إلى اتحاد دولة الإمارات العربية المتحدة.[10]

وفي 24 كانون الثاني/ يناير 1972، وقبل انضمام رأس الخيمة للاتحاد، تم اغتيال الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة خلال محاولة انقلاب فاشلة قادها ابن عمه الشيخ صقر بن سلطان القاسمي، الذي كان قد عُزل سابقاً كحاكم للشارقة ونُفي من قبل البريطانيين في عام 1965.[11] وخلال التحقيق مع الشيخ صقر في أبوظبي، قال إنه خطط في البداية إلى قيادة انقلاب بعد انسحاب البريطانيين، ولكنه تخلى عن الخطة إلى أن علم أن الشيخ خالد كان يقتسم جزيرة أبوموسى مع إيران. كما أنه توقع أن الاستياء الشعبي من مذكرة التفاهم وأحكامها التي تنص على اقتسام حقول أبوموسى النفطية البحرية مع إيران سيعطي دعماً للمحاولة الانقلابية، وقال إنه كان ينوي أن يبطل مذكرة التفاهم بعد استيلائه على السلطة.[12] وفي حقيقة الأمر فإن المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الشيخ صقر بن سلطان القاسمي تولى تمويلها وتسليحها العراق، وهي أهم دولة عربية معادية للوجود الإيراني على الجزر. وقد أبحر الشيخ صقر في سفينة من ميناء البصرة في العراق، ودعا سكان الشارقة خلال المحاولة الانقلابية، إلى مساعدته في الانتقام من «الخيانة» في التنازل عن جزيرة أبوموسى إلى إيران.[13] غير أن آخرين أشاروا إلى أن الانقلاب والاغتيال لم يكونا مطلقاً بسبب مذكرة التفاهم بشأن أبوموسى.[14]

وبعد أشهر من الاجتماعات الأولية لجامعة الدول العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وبعد أن اتضح أن وساطة أطـراف ثالثة لن توصل إلى تسوية بشأن قضية الجزر، كتبت دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة وأربع عشرة دولة عربية أخرى في 18 تموز/ يوليو 1972 رسالة إلى رئيس مجلس الأمن جاء فيها أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عربية وتمثل جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة والأمة العربية.[15] وفي الأعوام التالية، واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة تشديدها على

حقوقها في الاجتماعات الإقليمية والدولية المختلفة. وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1972، عادت دولة الإمارات العربية المتحدة وأكدت سيادتها على الجزر في كلمة ألقيت في الجلسة السابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي بيان رفعته إلى مجلس الأمن في 20 شباط/ فبراير 1974، وأمام اللجنة السياسية الخاصة التابعة للأمم المتحدة في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.[16]

وكما أشرنا سابقاً، ومنذ الأيام الأولى التي تلت الاحتلال الإيراني للجزر، فقد وضع الشيخ زايد والسلطة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة حديثاً قضية الجزر في سياقين عربي ودولي.[17] غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة تلقت دعماً محدوداً من جامعة الدول العربية، وهذا ما ظهر واضحاً في قرار الجامعة المعتدل في كانون الأول/ ديسمبر 1971، وقرارها غير الحاسم في تموز/ يوليو 1972، وجهود الوساطة الحذرة بعد هذين القرارين. كما أن قبول الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالوضع جعل من الصعب على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تكسب مزيداً من دعم ذي مغزى في هيئة الأمم المتحدة، وخاصة في مجلس الأمن.

وقد أدرك الشيخ زايد – رحمه الله – في حينها أن احتمالات نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة فيما ترمي إليه ستبقى محدودة في ضوء عدم استعداد الدول العربية المحافظة، وكذلك بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لتحدي إيران. كما أن عدم قدرة الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على مجابهة إيران قد تعزى إلى أسباب خاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة. وكما قال الشيخ زايد في حزيران/ يونيو 1972، فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التوصل إلى حل بشأن قضية الجزر «دون اللجوء إلى ما قد يضر مصالح الدولتين أو يقود إلى صراع مسلح بينهما».[18] فأبوظبي، وهي أكبر الإمارات مساحة وأثراها، لم يكن بوسعها أن تجابه إيران، لا لأنها تنظر إلى إيران

باعتبارها ثقلاً مقابلاً للدول والقوى العربية الراديكالية فحسب، بل لأنها تنظر إليها أيضاً باعتبارها ثقلاً مقابلاً للمملكة العربية السعودية التي كانت في حينها تطالب بأراض تابعة لأبوظبي، وترفض أن تعترف بدولة الإمارات العربية المتحدة الناشئة دون تلبية هذه المطالبات.[19] ثم إن دولة الإمارات العربية المتحدة أرادت أن تركز جهودها على بناء الدولة في ظل وجود اختلافات مهمة وتنافسية تاريخية بين الإمارات المختلفة. وعلى سبيل المثال، فقد كانت دبي تثمن تجارتها مع إيران وكانت تنظر تقليدياً إلى إيران باعتبارها «الحامية» ضد قوة المملكة العربية السعودية. كما أن الشارقة استفادت من مذكرة التفاهم الموقعة مع إيران. وعلاوة على ذلك، فقد نظرت رأس الخيمة إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها «الحامية» ضد قوة إيران.[20]

لذا، فقد سعت أبوظبي إلى الحصول على اعتراف ودعم إيران والمملكة العربية السعودية لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها دولة وطنية، وليست كمجموعة من الإمارات المنفردة، كما أخذت في الاعتبار التأثير الذي يمكن لهاتين الدولتين أن تشكلاه على بعض الإمارات للانضمام إلى الاتحاد والبقاء فيه.[21] ولم تكن مواجهة إيران وعدم الإذعان للمملكة العربية السعودية أمراً مفيداً في إطار هذه الاستراتيجية. وأخيراً، ففي 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 لم تستخدم إيران القوة رسمياً ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، التي لم يتم الإعلان عن قيامها بعد، أو ضد الشارقة، التي كانت على وشك أن تصبح عضواً في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي وقعت مذكرة تفاهم تحت ضغوط معينة، بل استخدمت القوة ضد رأس الخيمة وهي الإمارة التي كانت ترفض الانضمام إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وكانت ماتزال تحت المظلة البريطانية. وفي حقيقة الأمر، اعترفت إيران فعلياً بدولة الإمارات العربية المتحدة في 4 كانون الأول/ ديسمبر 1971، رغم أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أخرت إقامة العلاقات الدبلوماسية معها إلى تشرين الثاني/ نوفمبر 1972.[22]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1975، زار رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان – رحمه الله – إيران. وفي حين أنه ربما ناقش قضية الجزر مع الشاه، غير أنه لم يشر إليها في البيانات العلنية التي صدرت خلال الزيارة، كما لم تتم الإشارة إلى قضية الجزر في البيان المشترك الذي صدر في نهاية الزيارة. لقد كان المقصود من هذه الزيارة أن تكون جزءاً مهماً من الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، وهي الجهود التي اشتملت على العديد من الاجتماعات الثنائية في العامين السابقين للزيارة. وبقيت ثورة ظفار مصدر قلق مستمر للدولتين أثناء زيارة الشيخ زايد إلى إيران، فيما قدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدعم العسكري الذي قدمته إيران إلى عُمان منذ عام 1973. كما أراد الشيخ زايد دعم الشاه للسلطة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة بدلاً من دعم الإمارات المنفردة مثل دبي.

وفي الوقت نفسه، فإن حل النزاع الحدودي مع المملكة العربية السعودية في عام 1974 كان يعني أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تعد بحاجة إلى إيران لتكون ثقلاً مقابلاً للمملكة العربية السعودية، بل إنه أدى إلى خلق علاقة وطيدة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وهذا ما انعكس على انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة العربية السعودية في معارضة خطط إيران العامة لإقامة حلف أمني جماعي رسمي في الخليج العربي في عام 1976. وقد نظر البلدان إلى المقترحات الإيرانية بوصفها ترمي إلى تعزيز الهيمنة الإيرانية في الخليج العربي، كما اعتبرت دولة الإمارات العربية المتحدة أنه من الضروري تسوية القضايا الثنائية، مثل قضية الجزر، قبل الدخول في مثل هذا الحلف.[23] ولم تلق مساعي الشاه السابقة لإقامة "حلف خليجي" في عام 1968 أي حماس من قبل جيران إيران من الدول العربية الخليج العربيية المحافظة، بل إن احتلال الجزر في عام 1971 قد قوض احتمالية قيام مثل هذا الحلف.[24] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، تعاونت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

مع إيران في إصدار تحذير من هجمات إرهابية محتملة إلى قباطنة ناقلات النفط التي تعبر مضيق هرمز محذرين إياهم من التوقف لأي سفينة توجه نداء استغاثة.[25]

وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1975، زار ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد بن صقر القاسمي إيران. وخلال تلك الزيارة، وفي زيارة لاحقة تمت في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، التقى ولي عهد رأس الخيمة آنذاك الشاه ورئيس الوزراء ورئيس المخابرات، مؤكداً أن طنب الكبرى وطنب الصغرى ملك لرأس الخيمة، وداعياً إلى إجراء مفاوضات سلمية لتسوية هذا النزاع.[26] وربما ظنت رأس الخيمة أنها لا تملك خياراً باستثناء مثل هذه المنهجية المباشرة. غير أن إيران، التي لم تواجه ضغوطاً عربية جدية، لم ترد على ذلك بطريقة إيجابية. وفي نيسان/ إبريل 1976، ناشد الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة أحمد خليفة السويدي، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يبذل مساعيه من أجل استعادة الجزر سلمياً، وفي حال إخفاق هذه المساعي، أن يحيل القضية مرة أخرى إلى الجلسة المقبلة للأمم المتحدة أو أن يرفعها إلى محكمة العدل الدولية. وقد تم نقل هذا المناشدة في رسالة ضمنها الشيخ صقر حججاً قانونية شاملة لمطالبة رأس الخيمة بالجزر.[27] ثم زار الشيخ زايد إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، غير أن قضية الجزر لم يتم التشديد عليها في حينها.[28]

ثورة وحرب في الخليج العربي

في عام 1979 اندلعت ثورة شعبية في إيران أطاحت الشاه وأقامت جمهورية إسلامية تحت حكم آية الله روح الله الخميني. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قلقة من الاضطرابات التي أحدثتها الثورة الإيرانية، غير أنها سرعان ما اعترفت بالنظام الإسلامي الثوري الذي استولى على السلطة في شباط/ فبراير 1979، وصاغت علاقات "صحيحة" مع النظام الجديد. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على تجنب أية تهديدات

من النظام الجديد، وخاصة في ضوء التعاطف المحتمل الذي قد يخلقه هذا النظام الجديد لدى الأعداد الهائلة من الإيرانيين الشيعة المقيمين في بعض الإمارات، وخاصة في دبي.[29] كما أن الخلافات في عام 1979 بين أبوظبي من جهة ودبي ورأس الخيمة من جهة أخرى بشأن سلطات الحكومة الاتحادية كان يمكن أن تعطي النظام الجديد في إيران الفرصة للتدخل. غير أن دولة الكويت والمملكة العربية السعودية كان لهما دور مهم للغاية في مساعدة الإمارات على التوصل إلى تسوية من أجل المحافظة على أمن الخليج العربي في وجه ما رأته هاتان الدولتان أيضاً أنه تهديدات جديدة وخطيرة من جهة إيران.[30]

في البداية، ساد بعض التفاؤل المشوب بالحذر في المنطقة من أن النظام الإيراني الجديد قد يمتنع عن سياسات الهيمنة التي تبناها النظام السابق. وفي الواقع فإن المسؤولين الإماراتيين كانوا يأملون بأن النظام الجديد في إيران قد يبدي تعاوناً في حل نزاع الجزر.[31] وقد حمل رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات رسالة من آية الله الخميني إلى الشيخ زايد في شباط/ فبراير 1979 يعبر فيها عن تقدير بلاده لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء الثورة واهتمامه بإقامة علاقات وثيقة معها. كما عبرت الرسالة عن النية في التخلي عن السياسة التوسعية لنظام الشاه وإجراء مراجعة شاملة لكافة الإجراءات والاتفاقيات التوسعية التي تمت في عهده.[32] وفضلاً عما سبق، وفي أواخر أيار/ مايو 1979، وخلال زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة أخبر الشيخ صادق خلخالي، وهو أول رئيس لمحاكم الثورة في طهران وأحد المقربين من آية الله الخميني، وكالة أنباء الإمارات (وام) أن إيران قد تكون مستعدة لمراجعة وضع الجزر.[33]

غير أن هذه الآمال سرعان ما تبددت عندما بدأ النظام الإسلامي الثوري بشن حرب دعائية ضد العراق والأنظمة المحافظة في الخليج العربي، وعندما بدا واضحاً أنه لن يحدث أي تغير في الموقف الإيراني بشأن الجزر. وفي آذار/ مارس 1979، قالت وزارة الخارجية الإيرانية إن القوات الإيرانية لن تنسحب من الجزر. وفي حزيران/ يونيو، أكد نائب رئيس

الوزراء الإيراني أن الجزر «ملكية» إيرانية، في حين نفى وزير الخارجية الإيراني إبراهيم يزدي أن إيران قد تكون مستعدة لإعادة الجزر.[34]

ورغم هذه التصريحات، كتب الشيخ صقر القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى آية الله الخميني في تشرين الثاني/ نوفمبر 1979 مستعرضاً الإجراءات التي اتخذها الشاه على الجزر ومناشداً الخميني من واقع الأخوة الإسلامية، ومطالباً أن تقوم «هذه الحكومة العقلانية... بتقويم أخطاء النظام السابق و...تحقيق العدل». إلا أن الخميني لم يرد على تلك الرسالة.[35] وعندما سئل وزير خارجية إيران الجديد صادق قطب زاده عن الجزر في نيسان/ إبريل 1980، قال: «لن تتنازل إيران عن بوصة واحدة من أراضيها». وقد أضاف لاحقاً في الشهر نفسه أن العرب لن يستطيعوا أن يطالبوا بالجزر، وأن كافة الدول العربية في الخليج العربي إنما كانت تاريخياً جزءاً من إيران.[36] وفي رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 26 أيار/ مايو 1980، أكد قطب زاده «أن الجزر الثلاث كانت على الدوام جزءاً لا يتجزأ من إيران. وعندما انسحبت القوات البريطانية من الخليج العربي في عام 1971، استعادت إيران سيادتها عليها. ولم تفعل إيران أكثر من استعادة السيادة على الأراضي التي وقعت تحت الهيمنة الأجنبية».[37]

ودخلت المنطقة برمتها في حالة مضطربة مع اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية في أيلول/ سبتمبر 1980. وقبيل الحرب، عادت دولة الإمارات العربية المتحدة فأكدت سيادتها على الجزر، وذلك في رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 18 آب/ أغسطس 1980. وكان ذلك رداً على تصريحات قطب زاده، وقد تبع ذلك تصريحات عراقية وسعودية داعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي الحقيقة، عبرت الرسالة، وهي من وزير الدولة للشؤون الخارجية وقتها راشد عبدالله النعيمي، عن أسف دولة الإمارات العربية المتحدة من أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنوي مواصلة السياسة

التوسعية التي تبناها الشاه. غير أن رسالة دولة الإمارات العربية المتحدة دعت إلى حوار سلمي مع إيران لاستعادة الجزر.[38]

وبعد اندلاع الحرب، ومن أجل حشد الدعم العربي لقضيته، جعل العراق من عودة الجزر شرطاً للتوصل إلى سلام مع إيران. وردت إيران بأنها لن تتنازل عنها أبداً. ولاحقاً، في 1 كانون الأول/ ديسمبر 1980 أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً سيادتها على الجزر، وذلك عبر رسالة موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وقد فندت الرسالة ادعاء الرئيس الإيراني أبوالحسن بني صدر من أن الشاه قد دفع لـ «شيوخ معينين» ليلتزموا الصمت حول استيلاء الشاه على الجزر.[39]

وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 1981، قال الشيخ زايد إن الجزر «جزء لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة وممتلكاتها»، وإن «الموقف الدائم والثابت» لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر «إنما ينبع من حقها في الجزر الثلاث»، وإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أكدت هذا الأمر خلال عهد الشاه وبعده، وستظل تفعل الشيء نفسه. غير أن منهج دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق ذلك سيكون من خلال «تقديم الأدلة القانونية ومن خلال المشاورات المشتركة والتفاهم المشترك بحيث يحصل كل من الطرفين على حقه وبحيث تعود الحقوق العربية إلى أصحابها».[40] وقد أكد الشيخ زايد ذلك مجدداً في أيار/ مايو 1981، عندما قال: «هذه الجزر جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة وهي تنتمي إليها. إننا نأمل أن نكون قادرين على تسوية خلافاتنا مع إيران عبر التفاهم والحوار المبني على المنطق». وفي الوقت نفسه، أوضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة «تدعم كل الجهود المبذولة لوقف الحرب [بين العراق وإيران] ووقف الخسائر الضخمة التي تمنى بها الدولتان المسلمتان ونمنى بها جميعاً».[41]

وفي أيار/ مايو 1981، ولأسباب أهمها اندلاع الثورة الإيرانية ونشوب الحرب الإيرانية ـ العراقية، تأسس مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكوناً من عضوية كل من

دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. أما فيما يتعلق بالحرب نفسها، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة محايدة في مواقفها الرسمية، وإن كانت قد قدمت دعماً سياسياً واقتصادياً للعراق الذي اعتبرته ثقلاً موازياً لإيران. غير أنها حافظت على علاقاتها الدبلوماسية مع إيران طوال الحرب، بل إنها توسطت بين الطرفين المتحاربين.[42]

وقد أظهرت الحرب جلياً الطرق التي يمكن لإيران أن تستخدم الجزر بها والتحديات التي قد تمثلها، لا لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل للملاحة الدولية في الخليج العربي. فخلال الأعمال الحربية وبعدها، كانت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قواعد للقوات المسلحة الإيرانية النظامية بل وللقوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني. وخلال «حرب الناقلات» في الفترة 1986-1988، قامت إيران بهجمات بالقوارب الصغيرة والمروحيات من الجزر ضد ناقلات النفط في الخليج العربي وضد بعض المنشآت النفطية البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.[43] وابتداء من عام 1983 وما بعده، نفذت القوات الإيرانية دوريات منتظمة في المنطقة التابعة للشارقة في جزيرة أبوموسى، وفي عام 1987 قامت القوات الإيرانية بالاستيلاء على المنطقة التابعة للشارقة في الجزيرة لفترة وجيزة خلال محاولة انقلابية فاشلة في الشارقة، ولم تنسحب القوات الإيرانية إلى المنطقة التابعة لإيران إلا بعد أن تبين تماماً أن المحاولة الانقلابية باءت بالفشل.[44] وقد دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة العملية التي نفذتها دول غربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لرفع أعلامها على ناقلات النفط، وذلك في محاولة لحماية حركتها في الخليج العربي، كما أنها عملت على التوصل إلى قرار لوقف إطلاق النار في مجلس الأمن.[45] ولكن، وفي ضوء صعوبة التوصل إلى تسوية بشأن الجزر خلال حرب الثمانية أعوام، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم

تكن لديها فرصة عملية للتوصل إلى تسوية بشأن المطالبات القانونية للطرفين حول الجزر خلال فترة الحرب.

ورغم انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية في عام 1988، فإن السلام لم يدم في منطقة الخليج العربي طويلاً. ففي 2 آب/ أغسطس 1990، اجتاح العراق دولة الكويت. وقد انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة على الفور إلى الحملة الدولية المنددة بالاجتياح الذي مثل تهديداً مباشراً لها، فقد كان الرئيس العراقي صدام حسين يشكو – حسب زعمه – من إقدام دولة الإمارات العربية المتحدة على عرض كميات فائضة من النفط في السوق العالمية قبيل تحركه باتجاه دولة الكويت. وفي إطار التحالف الهادف إلى طرد العراق من الأراضي الكويتية، شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة في عملية حشد القوات وفي حملة التحرير نفسها. كما تولى سلاح الجو الإماراتي دوراً فعالاً في الحملات الجوية الأولى، فيما كانت الفرقة العسكرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة جزءاً من المجموعة الأولى التي دخلت دولة الكويت خلال الحرب البرية في أواخر شباط/ فبراير 1991. وبعد انتهاء الحرب، أضحى الوجود العسكري الأمريكي والأوربي جزءاً لا يتجزأ من الترتيبات الأمنية الغربية المشتركة مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ورغم موقف إيران الرسمي المحايد خلال الحرب، فقد نددت بدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لسماحها للقوات الأجنبية بتعزيز وجودها في المنطقة خلال عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء وبعدهما. وقد مارست إيران منذ ذلك الحين ضغوطاً على هذه الدول لقطع علاقاتها العسكرية مع القوات الأمريكية والأوربية الغربية.[46]

تأكيد الجمهورية الإسلامية الإيرانية مجدداً مطالباتها

في عام 1992، استأنفت إيران الانتهاكات التي مارستهـا في أثنـاء الحرب الإيرانية ـ العراقية لمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى عبر تعديات إضافية على الجزء الجنوبي من الجزيرة والتابع لإمارة الشارقة. وقد سعت إيران إلى فرض قيود على مواطني الدول الأخرى (أي غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة) الذين ينزلون عند أفضل رصيف في جزيرة أبوموسى، وهو واقع ضمن المنطقة الإيرانية من الجزيرة، ويرغبون في العبور إلى المنطقة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة من الجزيرة، وذلك من خلال مطالبتهم بالحصول على إذن دخول إيراني.[47] وفي آذار/ مارس 1992، زار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني الجزيرة، وهو ما أثار تكهنات بأنه علم بالإجراءات الإيرانية التي طبقت بعيد زيارته ووافق عليها، مع أنه عرف عنه أنه قائد "براجماتي" مهتم بقيام علاقات أفضل مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي نيسان/ إبريل 1992، رفضت إيران دخول مجموعة من المقيمين غير الإماراتيين، وتحديداً العمال الهنود والباكستانيين والفلبينيين والمدرسين المصـــريين. كما أنها استولت على محطة لتحلية المياه ومدرسـة تابعـة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد قال وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر ولايتي، في أثناء زيارة قام بها إلى دولة الكويت في 19 نيسان/ إبريل 1992 إن إيران ما زالت تعترف بصلاحية مذكرة التفاهم لسنة 1971 بشأن جزيرة أبوموسى. غير أنه ادعى، ودون وجه حق، أن تلك المذكرة لم تسمح بوجود الأجانب على الجزيرة. كما بدأت إيران تدعي بأنها لم تتلق حصة عادلة من عوائد إنتاج النفط البحري الخاص بالجزيرة. وعندما ندد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بالإجراءات الإيرانية معتبراً إياها انتهاكاً لمذكرة التفاهم، عدلت إيران عن موقفها وسمحت لهذه المجموعة من غير مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة بالدخول.[48]

ولعل من الأسباب المحتملة للإجراءات الإيرانية في نيسان/ إبريل أن إيران قد نفذت أكبر مناورات برمائية منذ نهاية الحرب الإيرانية ـ العراقية، وذلك في الفترة 25 نيسان/ إبريل ـ

4 أيار/ مايو 1992 في المنطقة المجاورة للجزر. وقد تضمنت المناورات تدريبات على إغلاق مضيق هرمز أمام قوة عسكرية خارجية وشن هجمات ضد مواقع الأعداء الساحلية. وقد غطت المناورات مساحة 10,000 ميل مربع من البحر وشارك بها 45 سفينة، و150 زورقاً صغيراً وعدد غير معروف من الطائرات العسكرية.[49] وقد نفذت إيران في الأعوام التالية العديد من المناورات المماثلة. وفي حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة تملكان السبل التقنية لمراقبة مثل هذه المناورات، فإنه يبدو أن إيران أرادت أن تبعد أي مراقبين عن جزيرة أبوموسى.

وخلال أشهر تصاعد الموقف أكثر. ففي 24 آب/ أغسطس 1992، رفضت إيران دخول 104 من المقيمين في جزيرة أبوموسى، بما في ذلك الحاكم المعين من قبل الشارقة في الجزيرة ومواطنون من دولة الإمارات العربية المتحدة، وفلسطينيون وسوريون ومصريون وأردنيون. وكان العديد من هؤلاء مدرسين عائدين من إجازة الصيف. ولم تسمح السلطات الإيرانية للركاب بالنزول في الجزيرة مهددة بإغراق السفينة التي تقلهم إذا لم تعد إلى الشارقة مباشرة.[50] وكان ذلك أخطر انتهاك لمذكرة التفاهم القائمة حتى ذلك الوقت، وهو الأمر الذي نددت به دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة في 1 أيلول/ سبتمبر.[51] وفي حين أن إيران قد تراجعت عن موقفها إلى حد ما وسمحت لعشرين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الشارقة والحاكم المعين من قبل الإمارة نفسها بالنزول في الجزيرة في 3 أيلول/ سبتمبر فإن الآخرين لم يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة.[52]

وفي الوقت الذي تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة سياسة حازمة لتأكيد حقوقها مع متابعة مساعيها للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع إيران، فقد تلقت الدولة دعماً إقليمياً قوياً بعد ذلك. ففي أيلول/ سبتمبر 1992، أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ووزراء خارجية دول إعلان دمشق (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى مصر وسوريا)، ووزراء خارجية جامعة الدول العربية،

بيانات منددة بالاحتلال الإيراني للجزر الثلاث معبرين عن دعمهم لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر.[53] وقد تكرر الأمر نفسه في الأعوام التالية حيث تعزز الدعم الإقليمي والدولي لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة يوماً بعد آخر.

وفي 27 و 28 أيلول/ سبتمبر 1992، عقدت دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران جولة أولى من المفاوضات الثنائية بشأن الجزر في أبوظبي. وقد فضلت دولة الإمارات العربية المتحدة جدول أعمال يتضمن مناقشة شاملة لقضية الجزر الثلاث. فقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وإعادة تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الموقعة بشأن جزيرة أبوموسى، وعدم تدخل إيران في ممارسة دولة الإمارات العربية المتحدة لسيادتها وسلطتها في منطقتها من جزيرة أبوموسى، وإلغاء كافة الترتيبات والتعهدات التي تؤثر تأثيراً سلبياً في مواطني ومقيمي دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات الحكومية للدولة في أبوموسى، والبحث عن إطار مقبول لتسوية حاسمة لقضية السيادة على أبوموسى.

غير أن إيران لم ترد مناقشة أية قضية سوى وضع مذكرة التفاهم فيما يخص جزيرة أبوموسى. كما رفضت النظر في وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو إحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية.[54] لذا، فقد انهارت المحادثات دون التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال. وقد قال أحد أعضاء وفد دولة الإمارات العربية المتحدة إن إيران أرادت أن تظهر بمظهر الدولة الراغبة في إجراء محادثات لأن النزاع كان يعقد علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، غير أن إيران لم تكن لديها النية في إجراء مفاوضات جدية. بل في مرحلة ما قال الوفد الإيراني إن الجزر لم تكن أمراً مهماً مادامت إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة تربطهما علاقات طيبة. ويبدو واضحاً أن إيران قصدت من وراء ذلك أن الجزر ليست مهمة بالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.[55]

وبعد مضي يومين، وتحديداً في 30 أيلول/ سبتمبر 1992، وفي خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، قال راشد عبدالله النعيمي الذي كان حينئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ما يأتي:

> لقد اتخذت السلطات الإيرانية عدداً من الإجراءات والترتيبات غير القانونية فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى. وتعد هذه الإجراءات خرقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام 1971. لقد عبرت دولتي عن رفضها لهذه الإجراءات باعتبارها خرقاً واضحاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ووحدة أراضيها وانتهاكاً لمبدأ حسن الجوار. كما أنها تناقض الأحكام الأصلية لمذكرة التفاهم وروحها والتي تطالب بالعدالة والمساواة في المعاملة، آخذين في عين الاعتبار أن مذكرة التفاهم قد وقعت بالإكراه مما يجعلها وفقاً للقانون الدولي لاغية.
>
> هذا وتهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة إلى فرض السيطرة على جزيرة أبوموسى وضمها ضمناً إلى إيران، كما فعلت الحكومة الإيرانية في عام 1971 عندما احتلت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة بالقوة. وبسبب طبيعة هذه الإجراءات، فمن المؤكد أن يتصاعد التوتر في المنطقة ويتعرض الأمن والاستقرار للخطر، حيث إن مثل هذه الإجراءات غير متفقة مع مبدأ التعايش وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.[56]

وظهرت التصريحات الإيرانية في هذه الفترة متناقضة إلى حد ما. ففي أيلول/ سبتمبر، وبعد فترة وجيزة من إعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية عن دعمهم لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقبل أيام معدودة من المحادثات الثنائية التي كان مقرراً أن تنطلق، أكدت إيران سيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى. وفي أيلول/ سبتمبر نفسه، ورغم تأكيد إيران سيادتها على الجزيرة، وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم، كرر رئيس الوفد الإيراني المفاوض مع دولة الإمارات العربية المتحدة السفير مصطفى حائـــري فوماني أن إيـــران تقر باستمرارية وصلاحية مذكرة التفاهم لسنة 1971 بشأن جزيرة أبوموسى. ولكن، وبعد انهيار المحادثات الثنائية وإلقاء راشد

عبدالله لكلمته أمام الأمم المتحدة، قال فوماني نفسه: «لن يسمح إيراني لنفسه بأن يتفاوض مع آخرين بشأن السيادة على أراضيه».[57]

وفي الواقع ما أرادت إيران أن تنقله من خلال هذه التصريحات أنها ستناقش الإجراءات الإدارية على جزيرة أبوموسى، ولكنها لن تناقش قضايا السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقد ظل تعريف إيران للمشكلة، والذي يتجنب أي نظر في قضية السيادة على جزيرة أبوموسى وكذلك أي اعتبار لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على الإطلاق، متفقاً مع موقفها منذ عام 1992، وهو ما يتعارض تماماً مع تعريف دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية للنزاع.

تعزيز إيران قدراتها العسكرية في الجزر

في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، قالت صحيفة **الشرق الأوسط**، وهي صحيفة سعودية تتخذ من لندن مقراً لها، إن إيران قد جهزت ثمانية مواقع إطلاق صواريخ في جزيرة أبوموسى، والتي ستستخدم لإطلاق صواريخ سيلكوورم Silkworm الصينية المضادة للسفن وصواريخ أرض ـ أرض من نوع سكود بي Scud-B المعدلة التي تصنعها كوريا الشمالية. وكانت مصادر دولة الإمارات العربية المتحدة ومصادر غربية تشكك في أن إيران ستنصب صواريخ سكود على جزيرة مكشوفة مثل أبوموسى، وخاصة أنها كانت قد نشرتها بالفعل على السواحل الإيرانية مما جعلها في نطاق كاف لضرب دولة الإمارات العربية المتحدة. غير أن المصادر نفسها أكدت أن إيران قد بنت مواقع لإطلاق صواريخ مضادة للسفن، وهي في واقع الحال قد نصبتها على الجزيرة منذ الحرب الإيرانية ـ العراقية في ثمانينيات القرن العشرين. والأهم من ذلك، ألمحت المصادر إلى احتمال أن تكون إيران قد أحضرت إلى الجزيرة بالفعل صواريخ مضادة للسفن.[58]

وبدأت مثل هذه التطورات تشكل نمطاً، بحيث لم تعد إيران تحاول أن تحكم سيطرتها على الجزيرة على نحو متزايد فحسب، بل تحاول أيضاً أن تستخدم الأهمية الاستراتيجية للجزيرة بشكل منفرد؛ وذلك كوسيلة لتوسيع قوتها الذاتية في أرجاء منطقة الخليج العربي كافة. وبالمقابل فقد دفع ذلك مسؤولي الدفاع في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية إلى تفحّص القدرات الإيرانية المحتملة وإلى إصدار تحذيرات شديدة إلى إيران.

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1992، أعلنت القمة السنوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعمها علانية لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر، داعية إلى إجراء مفاوضات، ومؤكدة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، ورافضة احتلال إيران لها، ومنددة تحديداً بالإجراءات الإيرانية على جزيرة أبوموسى لأنها تشكل تهديداً لبناء علاقات ودية بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وللأمن والاستقرار في المنطقة.[59] وقد نقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن الرئيس رفسنجاني رده على تلك الدعوة بالقول إن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعبر «بحر دماء» إذا ما أرادت أن تصل حقاً إلى الجزر.[60] وفي الشهر نفسه، نشرت إيران قوات إضافية من الحرس الثوري الإيراني في الجزر، وأعلنت أنها مستعدة للدفاع عن الجزر في وجه أي هجوم. كما ذكّرت إيران جاراتها من الدول العربية بأن إيران كانت مستعدة لمحاربة العراق لمدة 80 عاماً.[61]

ورغم الانتهاكات الإيرانية العديدة لمذكرة التفاهم، والمناورات العسكرية الإيرانية ونشر قوات عسكرية، فقد قال راشد عبدالله، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس لجنة وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في اللقاء الوزاري المشترك لمجلس التعاون والاتحاد الأوربي إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تؤمن أن إيران يمكنها أن تضطلع بدور إيجابي في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد

جاءت تعليقاته في الوقت الذي كان وزير الخارجية الإيراني ولايتي يقوم بزيارة رسمية إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست. ومرة أخرى، صدت إيران مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بقضية الجزر. ولم تحقق زيارة ولايتي أية تسوية فيما يتعلق بهذه القضية، كما أعلنت إيران عن قانون أطلقت عليه اسم **قانون المناطق البحرية لإيران في الخليج العربي وبحر عُمان**، وقد ادعت فيه سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[62]

ورغم كل ما مضى، ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تقترح سبلاً سلمية مختلفة لتسوية النزاع. وبمناسبة العيد الوطني الثاني والعشرين لدولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1993، دعا الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إيران إلى الدخول في حوار مباشر بهدف إعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.[63] وبعد فترة وجيزة من دعوة الشيخ زايد، طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة رسمياً من الأمين العام للأمم المتحدة أن يبذل مساعيه الحميدة وجهود الوساطة في هذه القضية. وفي 2 كانون الثاني/ يناير 1994 قال الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي إن الأمم المتحدة قد تضطلع بدور مناسب في تسوية النزاع على الجزر. غير أن إيران رفضت استقباله لمناقشة القضية.[64]

وفي 20 آذار/ مارس 1994، وفي مقابلة مع صحيفة **الحياة** اللندنية، أكد الشيخ زايد أن النزاع بين البلدين يجب أن يحال إلى محكمة العدل الدولية.[65] وقد عادت دولة الإمارات العربية المتحدة وكررت هذه الاقتراحات في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، وذلك في كلمة أمام الجلسة التاسعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على لسان وزير خارجيتها.[66] وفي 2 كانون الأول/ ديسمبر وفي كلمة بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة، حث الشيخ زايد إيران على الدخول في حوار موضوعي وبنَّاء أو أن تقبل بالتحكيم الدولي لتسوية النزاع على الجزر.[67]

ورغم كل هذه المقترحات من دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن إيران لم تغير شيئاً في سلوكها؛ ففي حزيران/ يونيو 1994، رفض الرئيس الإيراني رفسنجاني نفسه اقتراح إحالة القضية إلى محكمة دولية. وليس هذا فحسب، بل في الفترة بين خريف عام 1994 وحتى مطلع عام 1995، زادت إيران مرة أخرى وإلى حد كبير عدد قواتها من الحرس الثوري الإيراني وقدراتها العسكرية على جزيرة أبوموسى؛ فعمدت إلى نشر زوارق الهجوم السريع، ومروحيات، ودبابات، ومدفعية مضادة للطائرات، وصواريخ أرض ـ جو، وتطوير قدراتها منها. ومع اكتمال نصب منصات الصواريخ المضادة للسفن على جزيرة أبوموسى، أصبح الآن بالإمكان إحضار الصواريخ بسرعة إلى الجزيرة من إيران. وقد قامت إيران بتحصينات مماثلة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[68] وفي 29 كانون الأول/ ديسمبر 1994، دشنت إيران خطاً جوياً يربط بندر عباس بجزيرة أبوموسى، حيث يمكن للمدرج الذي تم توسيعه فيها أن يستقبل طائرات الشحن التي تحمل إمدادات عسكرية وجنوداً.[69]

وفي شباط/ فبراير وآذار/ مارس 1995، حذر العديد من المسؤولين الأمريكيين من التهديدات المحتملة التي تمثلها عمليات الانتشار العسكرية الإيرانية على جزيرة أبوموسى وحولها. فقد قال الجنرال جون شاليكاشفيلي رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية إن عمليات الانتشار الإيرانية إنما تشير إلى حقيقة أن طهران قد تكون تسعى إلى امتلاك القدرة على اعتراض حركة الملاحة في مضيق هرمز.[70] كما أبرز وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري هذه التطورات، وخاصة فيما يتعلق بوجود 6000 جندي إيراني على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ووجود بطاريات صواريخ أرض ـ جو طراز SA-6 على جزيرة أبوموسى، ووجود أسلحة كيماوية على الجزيرة نفسها، بما في ذلك قذائف مدفعية عيار 155 مليمتراً، ووجود صواريخ مضادة للسفن على الساحل الإيراني، ناهيك عن وجود بطاريات صواريخ أرض ـ جو طراز SA-6 على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى

أيضاً رغم عدم إشارته إليها. وقد وصف وزير الدفاع الأمريكي هذه القوات بأنها تشكل تهديداً للملاحة في الخليج العربي، داعياً إلى تعميق التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية. وفي البداية، اعتقد البعض أن عمليات الانتشار الإيرانية إنما حدثت كردة فعل على عمليات حشد القوات الأمريكية في الخليج العربي في خريف عام 1994 لردع أية تحركات تشكل تهديداً من قبل العراق على دولة الكويت. غير أن عمليات الحشد والانتشار الإيرانية تواصلت حتى في شتاء وربيع عام 1995، بعد أن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت فعلياً بخفض عدد قواتها إلى حد كبير.[71]

وبسبب أحداث مثل الاجتياح العراقي لدولة الكويت والتهديدات العسكرية الإيرانية المتنامية المحتملة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونتيجة لنشر إيران أسلحتها على الجزر، فقد دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة في ترتيبات عسكرية دفاعية مع القوى العسكرية الكبرى. وقد تضمنت هذه الترتيبات توقيع بروتوكول للتعاون العسكري مع روسيا في 4 كانون الثاني/ يناير 1993، واتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في 25 تموز/ يوليو 1994، واتفاق تعاون عسكري مع فرنسا في كانون الثاني/ يناير 1995، وأخيراً توقيع مذكرة تفاهم حول الشؤون الدفاعية مع بريطانيا في أواخر عام 1996.[72] وكما أوضح مسؤول في وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الدولة أرادت من وراء هذه الترتيبات رادعاً أو وسيلة دفاعية في وجه أي هجوم رئيسي على الدولة أو على الملاحة الدولية في الخليج العربي. ومع ذلك فقد أشار المسؤول إلى أن هذه الترتيبات الدفاعية لم تحفز إيران إلى تسوية النزاع على الجزر، وأقر أن على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تواصل الحصول على الدعم الدبلوماسي الدولي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.[73]

لذا، فقد واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة منهجها الدبلوماسي؛ ففي 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1995، وفي كلمة أمام الجلسة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، دعا وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة مرة أخرى إلى «مفاوضات مباشرة وغير مشروطة وثنائية» أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وأشار الوزير إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد دعمت هذا المنهج وعبرت عن احتجاجها على مواصلة إيران للإجراءات غير القانونية الرامية إلى تعزيز احتلالها للجزر.[74] وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر، خاطب نائب رئيس مجلس الوزراء بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان الجمعية العامة للأمم المتحدة في الذكرى الخمسين لقيام هيئة الأمم المتحدة قائلاً إن احتلال إيران للجزر الثلاث إنما يشكل تهديداً مباشراً لدولة الإمارات العربية المتحدة وأمن المنطقة.[75] ومن المهم أن نشير هنا إلى أن دولة الإمارات قد تلقت دعماً دبلوماسياً كبيراً من أحد أهم حلفائها في عام 1995، وذلك عندما قال وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر إن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك حجة قوية تدعم مطالبتها بشأن الجزر، معبراً عن تأييده للجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لتسوية هذه القضية مع إيران بالطرق السلمية.[76]

وفي منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وبعد دعوة وجهها إلى إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة وزير خارجية دولة قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، عقدت جلسة ثانية من المحادثات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران في العاصمة القطرية الدوحة. وقد دعت رسالة الدعوة إلى الاتفاق على جدول أعمال المفاوضات الثنائية. واستجابة لذلك، سلمت دولة الإمارات العربية المتحدة جدول أعمال مقترحاً يغطي الأمور التالية: أولاً، الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى؛ وثانياً، التزام إيران بمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى؛ وثالثاً، قضية السيادة على جزيرة أبوموسى؛ ورابعاً، إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية في حال فشل

المفاوضات الثنائية. أما إيران التي ظلت على الدوام غير مستعدة للنظر في البند الأول والثالث والرابع أعلاه، فقد رفضت مقترح دولة الإمارات العربية المتحدة، وعليه فقد فشل الاجتماع في التوصل إلى أي اتفاق.[77]

وقد أشار الطرفان إلى استعدادهما لإجراء محادثات في المستقبل، غير أن خليفة شاهين المري رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المحادثات، قال إن رفض إيران الاتفاق على جدول أعمال إنما شكل رفضاً لجهود الوساطة التي بذلتها دولة قطر.[78] وفي مقابلة شخصية معه، قال أيضاً إن إيران قد ذكرت أن منطلقها في قبول رسالة الدعوة التي وجهتها دولة قطر كان رسالة وجهها الشيخ زايد إلى رفسنجاني دعا فيها إلى عقد اجتماع يجمع وزيري خارجية البلدين، وإن الهدف الوحيد من وراء قبول دعوة دولة قطر هو إعداد بروتوكول لاجتماع وزيري الخارجية. من جهتها قالت دولة الإمارات العربية المتحدة إن على الطرفين أن يعدا لاجتماع وزيري الخارجية من خلال إعداد جدول أعمال للاجتماع، غير أن الإيرانيين رفضوا ذلك.[79]

وفي أعقاب ذلك، واصل قادة الدول العربية إصدار البيانات الداعمة لدولة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة، غير أن هذه البيانات بدأت تعكس قلقاً متزايداً. وعلى سبيل المثال، فإن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1995 عبرت عن «قلقها» من الإجراءات الإيرانية على الجزر، كما عبرت عن «أسفها» من أن إيران قد رفضت دعوات دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع.[80] وفي حزيران/ يونيو 1996، قال المجلس الوزاري التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إن السياسات والإجراءات الإيرانية تعرض أمن المنطقة واستقرارها للخطر.[81] وفي تموز/ يوليو عبر وزراء خارجية دول إعلان دمشق عن «قلق عميق» من الاحتلال الإيراني للجزر، داعين إيران إلى «إنهاء احتلالها» وقبول السبل السلمية لتسوية النزاع بشأن الجزر. وجاء أن الوزراء «قد أكدوا أن أمن واستقرار دولة

الإمارات العربية المتحدة وحماية استقلالها وسلامة أراضيها ودعمها إنما يشكل جزءاً لا يتجزأ من أمن الدول العربية والأمن القومي العربي...».[82] أما قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التالية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1996 فقد عبرت عن «قلق عميق من نشر الجمهورية الإسلامية الإيرانية لصواريخ أرض ـ أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشر صواريخ على الجزر الثلاث المحتلة»، واصفة ذلك بأنه «قضية تشكل تهديداً مباشراً لدول المجلس ومنشآتها الحيوية».[83]

ورغم القلق العميق بشأن قضية الجزر في تلك الأعوام، فإن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أعد في عام 1996 الترتيبات اللازمة لحذف بعض البنود من جدول أعماله، بما في ذلك قضية الجزر.[84] ولكن عندما قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة طلباً رسمياً لإبقاء القضية على جدول أعمال مجلس الأمن تم قبول طلبها. هذا وتجدد دولة الإمارات العربية المتحدة سنوياً طلبها المذكور بحيث تبقى قضية الجزر جزءاً دائماً على جدول أعمال المجلس. كما توثق دولة الإمارات العربية المتحدة كافة الاحتجاجات التي ترفعها إلى إيران في مجلس الأمن. ولكن، وكما أشار مسؤول في وزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الدولة لم تطلب إعادة نظر رسمية في قضية الجزر من قبل مجلس الأمن. وحيث إن الدولة تسعى إلى استنفاد كافة السبل المتاحة لعقد مفاوضات مباشرة بشأن هذه القضية، فإنها لا ترى حاجة إلى تقديم هذا الطلب.[85]

لقد قوبل انتخاب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي كرئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أيار/ مايو 1997 بتفاؤل حذر في كافة أرجاء المنطقة. وفي أحد بياناته الأولى التي أصدرها بعد انتخابه دعا الرئيس خاتمي إلى فتح فصل جديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية. أما قادة دول المنطقة فقد كانوا يأملون في أن صعود الإصلاحيين على حساب المحافظين في إيران سيعزز احتمالية التعاون بشأن مجموعة من القضايا، ويؤدي إلى عدم تدخل إيران في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واستعدادها للتوصل إلى تسويات سلمية بشأن

النزاعات القائمة. وقد سارع الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة إلى تهنئة الرئيس المنتخب محمد خاتمي في 26 أيار/ مايو بفوزه في الانتخابات معبراً عن أمله في تحسين العلاقات، وموضحاً كيف أن احتلال إيران للجزر قد عمق حالة التوتر في المنطقة. ولكن، وخلال أيام، ورغم الدعوة إلى إجراء مزيد من الحوار وتعميق التعاون، قال خاتمي علناً إن «الجزر ملك لإيران».[86]

وبناء عليه، ورغم وجود قيادة أكثر اعتدالاً في إيران، فإنه لم تبرز أية مؤشرات على المرونة فيما يتعلق باحتمالية التوصل إلى تسوية عبر المفاوضات بشأن الجزر. وفي حين أن قادة المنطقة قد أكدوا استعدادهم لإقامة علاقات ودية مع إيران على أساس حسن الجوار، فإنهم قد أكدوا في الوقت ذاته أهمية تسوية قضية الجزر قبل تحقيق ذلك. وكانت تلك هي الرسالة التي أعلنها وزراء خارجية دول إعلان دمشق في اجتماعهم الذي عقد في حزيران/ يونيو 1997، ومجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيلول/ سبتمبر 1997، والمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية خلال الشهر نفسه.[87] ولكن حين قام وزير خارجية إيران الجديد، كمال خرازي، بجولة في دول مجلس التعاون في تشرين الثاني/ نوفمبر 1997، حمل معه رسالة إيران بشأن تطوير العلاقات، غير أنه لم يحضر معه أية مقترحات جدية بشأن قضية الجزر.[88]

وفي القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997، تم حث إيران على التوصل إلى تسوية سلمية بشأن قضية الجزر مع دولة الإمارات العربية المتحدة، إما عبر المفاوضات أو عبر إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[89] وفي مؤتمر صحفي عقد لاحقاً في طهران، رد الرئيس خاتمي على ذلك قائلاً: «لقد قلنا رأينا في أماكن أخرى، وإننا نؤكد ما قلناه سابقاً، وإننا مستعدون إلى أن نذهب إلى هناك [يقصد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة]». غير أنه رفض وساطة طرف ثالث، قائلاً: «إن النزاع على الجزر لا يحتاج إلى تدخل أطراف خارجية».[90]

ووجه قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نداء إلى إيران في القمة الثامنة عشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1997، حيث عبر البيان الذي صدر في نهاية القمة عن «أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً». كما جاء في البيان ما يأتي:

> استعرض المجلس الأعلى تصريحات فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عبر فيها عن رغبته باللقاء بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمع إلى ترحيب صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بهذا التوجه، ورحب المجلس الأعلى بأي لقاء يعقد بين قيادتي البلدين.
>
> ويجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر.[91]

ومع اقتراب أعمال القمة من نهايتها، وصف سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة في دولة الإمارات العربية المتحدة آنذاك تصريحات الرئيس خاتمي بأنها «إيجابية ومشجعة» قائلاً إن المحادثات الثنائية يمكن أن تعقد في الأسابيع القليلة المقبلة. غير أنه أشار إلى أن «دولة الإمارات العربية المتحدة لم تلحظ أي إجراء إيجابي وملموس من قبل إيران لتسوية قضية الجزر». وفي الواقع، فقد نُقل عن الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمد محمدي قوله إن الجزر «إيرانية» داعياً دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى «إقناع دولة الإمارات العربية المتحدة بعقد محادثات ثنائية مع إيران».[92] وفي النهاية، لم يلتق خاتمي الشيخ زايد.

وفي أيار/ مايو 1998، زار وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي دولة الإمارات العربية المتحدة والتقى الشيخ زايد ومسؤولين آخرين في الدولة. وفي حين أن الزيارة قد تمت في أجواء ودية، فإن خرازي لم يقدم مرة أخرى أية مقترحات جديدة بشأن الجزر.[93] وفي عشية زيارة خرازي، عرَّف رئيس إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية الإيرانية الدكتور محمد الصدر مرة أخرى النزاع بين البلدين تعريفاً ضيقاً قائلاً: «المشكلة التي نواجهها هي بشأن أبوموسى وآلية تنفيذ مذكرة التفاهم لعام 1971». وأضاف قائلاً: «إننا نؤمن أن القضية يمكن تسويتها، وليس هناك من عقبة يمكن أن تمنعنا من التوصل إلى حل».[94] ويتجنب مثل هذا التعريف النظر في قضية السيادة على جزيرة أبوموسى، كما يتجنب أي اعتبار لقضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على الإطلاق. كما أنه لا يستجيب للأمور التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية.

وقد دعت قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عُقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1998 إيران إلى الاستجابة للدعوات العديدة الجادة والصادقة التي تم إطلاقها والداعية إلى حل هذا النزاع سلمياً، بطريقة تحقق المصداقية للبيانات التي أطلقها خاتمي ومسؤولون إيرانيون آخرون. كما رحبت القمة بالجهود التي بذلها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتعزيز المفاوضات الثنائية في هذا الشأن.[95] وقد سببت المناورات العسكرية الإيرانية في المياه المحيطة بالجزر الثلاث وعلى الجزر نفسها في كانون الأول/ ديسمبر 1998 وشباط/ فبراير 1999 قلقاً عميقاً في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، وهو ما دفعها جميعاً إلى الاحتجاج على المناورات.[96] وعلاوة على ذلك، افتتحت إيران في شباط/ فبراير 1999 مبنى جديداً للبلدية ومؤسسة تعليمية في جزيرة أبوموسى. وقد خاطبت دولة الإمارات العربية المتحدة جامعة الدول العربية احتجاجاً على المحاولات الإيرانية لتعزيز احتلالها

للجزر الثلاث، وطلبت في رسالة وجهتها إلى الأمين العام للجامعة عصمت عبدالمجيد وضع قضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على جدول أعمال اجتماع وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية والمزمع عقده في آذار/ مارس. وفي احتجاجها الموجه إلى إيران، كتبت دولة الإمارات العربية المتحدة قائلةً: «إنها تعد هذا الإجراء غير قانوني كما تعد كافة الإجراءات السابقة التي اتخذتها الحكومات المتلاحقة على جزيرة أبوموسى استفزازاً ليس له ما يبرره ولا يعطي أية حقوق قانونية لإيران على الجزيرة». وقد تم إرسال نسخ من ذلك الاحتجاج إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة.[97]

وخلال مؤتمر صحفي عقد بعد قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ذكر وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة راشد عبدالله، رداً على سؤال إن كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد طلبت من مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأخير تقاربه مع إيران، ما يأتي: «إننا نعمل على تغيير سياسات إيران وليس قطع العلاقات معها أو وقف التعامل معها. إننا نسعى إلى الاستفادة من هذه العلاقات لما فيه مصلحة الاستقرار والتعاون والمصالح المشتركة ولحل مشكلات المنطقة». وفي واقع الحال، عندما سئل إن كان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد اتخذ خطوات احترازية بعد المناورات العسكرية الإيرانية، قال راشد عبدالله: «إننا ننظر إلى هذه المناورات باعتبارها عملاً خطراً واستفزازياً، وإننا لا نود أن نُتهم بأننا نصعد الموقف ونزيد الأخطار المحدقة بالمنطقة».[98]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1998، عندما أصبح كوفي أنان أول أمين عام للأمم المتحدة يحضر قمة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كشف عن أنه قد اقترح أن تعقد إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة محادثات تحضيرية للمفاوضات بشأن الجزر. وقال أنان بأن الشيخ زايد وكمال خرازي قد ردا على الاقتراح بطريقة إيجابية.[99] كما يقال إن الأمين العام قد عرض أيضاً على الشيخ زايد بأنه مستعد «للتوسط بين بلاده وإيران إذا ما

فشلت المحادثات الثنائية»، ويقال إنه قد ناقش احتمالية التحكيم مع خرازي. وقد دعا الشيخ زايد إيران قبل ذلك بأسبوع إلى قبول «الحوار البنّاء أو اللجوء إلى التحكيم» أمام محكمة العدل الدولية. وقد رحب خرازي باقتراح المحادثات الثنائية غير أنه قال إن أنان لم يقترح الوساطة عليه.[100]

ولكن وفي الأشهر التالية لم تتحرك دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران نحو المفاوضات، كما أن كوفي أنان لم يبذل مساعيه في الوساطة. وفي واقع الحال، فإن المنشآت الإيرانية على جزيرة أبوموسى واستخدام جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في المناورات العسكرية قد دفع الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبدالمجيد إلى مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان ورئيس مجلس الأمن في آذار/ مارس 1999، طالباً من مجلس الأمن مرة أخرى الإبقاء على قضية احتلال إيران للجزر الثلاث على جدول أعمال المجلس إلى أن تستعيدها دولة الإمارات العربية المتحدة.[101]

وفي حزيران/ يونيو 1999، وبعد أن بشرت زيارة خاتمي في أيار/ مايو إلى المملكة العربية السعودية بدفء في العلاقات السعودية ـ الإيرانية، أضحت دولة الإمارات العربية المتحدة قلقة من أن إيران لن تشعر بأي إلحاح لتسوية قضية الجزر ما لم تكن العلاقات الوثيقة مشروطة بتسوية النزاع بشأن هذه القضية. وكانت محصلة ذلك تبادل الانتقادات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. غير أنه لاحقاً قدمت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى تأكيدات بأنها ستواصل دعم دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر. بل تم تشكيل لجنة ثلاثية تضم في عضويتها ممثلين عن المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر من

أجل تشجيع المفاوضات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران بشأن قضية الجزر.[102]

وفي منتصف تموز/ يوليو، وبعد أن أطلع مسؤولون سعوديون وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي على اجتماع اللجنة الثلاثية، وبعد أن أعلم مسؤولون قطريون سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالأمر نفسه قال سموه: « إننا على استعداد لزيارة إيران، ولكن على أي أساس؟ وما هو جدول أعمال المحادثات التي سيتم إجراؤها؟». وأشار سموه قائلاً: «إن إيران في الوقت الراهن لا تستجيب إلى الموقف الإيجابي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي شكل اللجنة [الثلاثية]، هذا إذا لم تكن في الأصل ترفضه».[103] وقد رد متحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية قائلاً إن إيران ترحب بالمفاوضات، غير أنه رفض أية «شروط مسبقة».[104]

وفي غضون أيام، وبعد أن قال ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية إن الجزر «جزء لا يتجزأ من الأراضي الإيرانية»، قال صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي آنذاك: «إننا نطلب من إيران أن تلزم الصواب وذلك بإنهائها احتلالها للجزر الثلاث، بحيث يتم تعزيز العلاقات التاريخية والدينية والتجارية بين الدولتين».[105] ثم أخبر راشد عبدالله، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، الجلسة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 22 أيلول/ سبتمبر 1999 أن إيران تهدد السلم والاستقرار الإقليمي والدولي من خلال قيامها بمناورات عسكرية وتغيير الطبيعة السكانية والتاريخية للجزر الثلاث.[106] وخلال أيام أقامت إيران مناورات جوية وبحرية سمّتها «وحدة ـ 7» في جنوب الخليج العربي وصولاً إلى مضيق هرمز وخليج عُمان. وللمرة الأولى شاركت في هذه المناورات الغواصات الثلاث من طراز كيلو Kilo التي تملكها إيران.[107] ومع اقتراب هذه المناورات من نهايتها، أقامت دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية مناورات بحرية سمّتها «تضامن ـ 6» في مياه دولة قطر، وقد شارك في المناورات المذكورة الضفادع البشرية.[108]

وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 2000، أكد الشيخ زايد أن لدولة الإمارات العربية المتحدة «سياسات واضحة لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بالطرق السلمية». وقال سموه مرحباً بجهود اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية للإعداد لمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران قائلاً: «إننا نأمل في أن تستجيب إيران بطريقة إيجابية لمثل هذه الجهود».[109] وعندما حقق الإصلاحيون انتصاراً حاسماً على المحافظين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في شباط/ فبراير 2000، قدم الشيخ زايد ومسؤولون في مجلس التعاون لدول الخليج العربية التهنئة إلى الرئيس خاتمي معبرين عن أملهم في أن تؤدي هذه الانتخابات إلى علاقات أفضل بين إيران من جهة ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى.[110]

أما وزير الإعلام والثقافة في دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان فقد كان أكثر انتقاداً قائلاً: «إننا نأمل أنه وبعد ظهور نتائج الانتخابات الإيرانية فإن اللجنة [الثلاثية] ستمضي قدماً بسرعة وأنها ستلقى ترحيباً في إيران. إننا نأمل بصدق أن تتحدث اللجنة مع إيران للتوصل إلى حل رغم رفض إيران أن تستقبل أعضاء اللجنة تحت ذرائع مختلفة».[111] وما إن بدأت إيران مناورات بحرية جديدة اشتركت فيها كافة الغواصات التي تملكها في الخليج العربي، حتى قال وزير الخارجية العُماني إن اللجنة الثلاثية «ستبدأ قريباً اتصالات مع الجانب الإيراني بعد أن انتهت الانتخابات البرلمانية...».[112] وحين شارفت المناورات الإيرانية على الانتهاء دعا سمو الشيخ سلطان

بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء في دولة الإمارات العربية المتحدة إيران إلى تسوية قضية الجزر لما فيه مصلحة التعاون والاستقرار الإقليميَّين.[113]

وفي نهاية الأمر لم تنجح اللجنة الثلاثية في الحصول على استجابة طيبة من إيران. وفي القمة التي عقدتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول/ ديسمبر 2000، ذكرت اللجنة أن إيران لم تتعاون معها، وفي ضوء ذلك أعلنت القمة أن صلاحية اللجنة قد «انتهت».[114] وفي آذار/ مارس 2001، أودعت دولة الإمارات العربية المتحدة احتجاجات لدى إيران والأمم المتحدة بسبب المطالبات الإيرانية بالجزر وإنشائها مباني لإيواء الإيرانيين في الجزر، وزيارة الجزر من قبل أعضاء في لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية التابعة للبرلمان الإيراني. من جانبها أودعت إيران احتجاجاً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزر.[115] وفي أيار/ مايو 2001، أجرى الشيخ حمدان بن زايد مناقشات غير حاسمة حول الجزر مع خرازي، وذلك على هامش قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في العاصمة القطرية الدوحة.[116] أما لاحقاً في تموز/ يوليو 2001، فقد زار الشيخ حمدان إيران لتهنئة الرئيس خاتمي بانتخابه لفترة رئاسية ثانية ولمناقشة قضية الجزر. وقال خاتمي: «إن هذه الزيارة تفتح آفاقاً جديدة للعلاقات بين البلدين». غير أن شيئاً لم يتحقق على صعيد قضية الجزر.[117]

وفي الذكرى الثلاثين لاحتلال إيران للجزر أكد الشيخ خالد بن صقر القاسمي نائب حاكم رأس الخيمة آنذاك ، وكذلك المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة التزام دولة الإمارات العربية المتحدة المستمر باستعادة الجزر الثلاث، داعين إيران إلى القبول بالطرق السلمية لتسوية النزاع.[118] وقد أشارت قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2001 إلى الاتصالات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، مؤكدة مرة أخرى دعمها للجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على الجزر، ومكررة رفضها غير المشروط

للمطالبات والإجراءات الإيرانية، ومطالبة إيران مرة أخرى بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[119]

وفي شباط/ فبراير 2002، استقبل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ سلطان بن زايد والشيخ حمدان بن زايد، محمد علي أبطحي، نائب الرئيس الإيراني للشؤون القانونية والبرلمانية، وذلك لإجراء محادثات في أبوظبي.[120] وفي أيار/ مايو 2002، زار الشيخ حمدان إيران مرة أخرى وعقد محادثات مع خاتمي وأبطحي وخرازي، كما نقل رسالة من الشيخ زايد إلى خاتمي تضمنت دعوة خاتمي إلى زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد قيل حينئذ إن خاتمي قد قبل الدعوة، وإنه من المرجح أن يقوم بها في كانون الأول/ ديسمبر 2002.[121] وقد أشارت صحيفة **الشرق الأوسط** في 10 حزيران/ يونيو إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران قد اتفقتا على إبعاد قضية النزاع على الجزر عن الإعلام وتجنب طرح هذه القضية في المحافل الدولية، في حين ستحاول الاتصالات الثنائية الجارية التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين.[122]

غير أن التعليقات الصادرة لاحقاً عن عدد من المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة أشارت إلى أن تقدماً بشأن الاتفاق لم يتحقق فعلياً. ففي أيلول/ سبتمبر 2002، دعا الشيخ خالد بن صقر القاسمي إيران إلى «إعادة هذه الجزر إلى وضعها الطبيعي».[123] وفي 20 أيلول/ سبتمبر عاد فأكد راشد عبدالله في الجلسة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لإيران إلى تسوية قضية الجزر عبر المفاوضات الثنائية أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية، كما أكد مرة أخرى أن «دولة الإمارات العربية المتحدة لها سيادة كاملة على الجزر، بما في ذلك المجال الجوي والمياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالجزر الثلاث والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة».[124] وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر، صرَّح الشيخ

زايد لصحيفة **الأهرام** المصرية أنه يأمل في إجراء مفاوضات ثنائية جدية مع إيران بشأن هذه القضية، في إشارة واضحة إلى عدم التوصل إلى اتفاقية جوهرية حول هذه القضية.[125]

من جهته أخبر الشيخ حمدان صحيفة **السياسة** الكويتية في بداية كانون الأول/ ديسمبر 2002 أنه قد وجد «فهماً عميقاً» لدى القادة الإيرانيين، وأنه «يتطلع إلى التوصل إلى تسوية دائمة لكافة القضايا المعلقة لما فيه مصلحة الجانبين، لأن ذلك سينعكس إيجابياً على كافة دول المنطقة... وإنني متفائل بشأن التوصل إلى مثل هذه التسوية، وإن تفاؤلي له أسسه وما يبرره».[126] غير أن خاتمي لم يقم بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2002 أو في الأشهر اللاحقة، كما لم يتم الإعلان عن أي اتفاق في هذا الشأن. وبدلاً من ذلك، زار نائب وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية ـ الأفريقية محمد صدر أبوظبي في منتصف كانون الثاني/ يناير 2003 لمقابلة الشيخ خليفة والشيخ حمدان ولتسليم رسالة من خاتمي إلى الشيخ زايد.[127] ويبدو أن الرسالة المذكورة لم تتضمن أية مقترحات جديدة تدفع بقضية الجزر قُدماً.

وبدءاً من مطلع عام 2003، ظل موقف إيران من الجزر مصدر قلق لدولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي على حد سواء فضلاً عن القوى الخارجية؛ إذ لم يتحقق أي تقدم حقيقي بشأن قضية الجزر رغم انتخاب رئيس جديد في إيران وإعادة انتخابه في عام 2001. وقد عبرت إيران علناً عن استعدادها لإجراء مفاوضات، غير أن تقدماً لم يتحقق في اللقاءات الخاصة، مثل تلك التي عقدت أثناء زيارة كمال خرازي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في أيار/ مايو 1998، أو زيارات الشيخ حمدان إلى طهران في تموز/ يوليو 2001 أو في أيار/ مايو 2002. بل واصلت إيران تعزيز قدراتها العسكرية في الجزر المحتلة وإجراء مناورات عسكرية حول الجزر.

والخلاصة أن أحداث التاريخ تؤكد الملكية الشرعية لرأس الخيمة والشارقة، وحالياً دولة الإمارات العربية المتحدة، على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

فعندما وصل البريطانيون إلى الخليج العربي ودخلوا في مواجهة مع القواسم في مطلع القرن التاسع عشر لم يكن لديهم أية معرفة بهذه القضية أو تعاطف معها. ولكن، مع إعلان فارس أول مطالبة لها بالجزر في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، فهم البريطانيون أن هذه المطالبات لم تكن شرعية. وفي واقع الأمر، دافع البريطانيون عن الحقوق العربية في هذه الجزر حتى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولاحقاً، حين أدرك البريطانيون الأهمية الاستراتيجية لإيران، وخاصة فيما يخص الدور الذي يمكن أن يضطلع به الشاه بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، سعت بريطانيا إلى تحقيق السبل الكفيلة بتلبية المصالح الإيرانية في الجزر. ومع اقتراب انسحاب بريطانيا من المنطقة في عام 1971، أدى هذا الإدراك إلى ممارسة ضغوط بريطانية على الشارقة ورأس الخيمة لأخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجد وتلبية المطالب الإيرانية. وقد أدى ذلك في المحصلة إلى توقيع مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى واستيلاء إيران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وبينما دعت الدول العربية الراديكالية إلى إجراءات عقابية ضد إيران وبريطانيا، فإن الدول العربية المحافظة، ومن واقع فهمها أيضاً لأهمية إيران الاستراتيجية، سعت إلى تسوية هذا النزاع عبر الوساطة. غير أن إيران ظلت غير مبالية بكافة هذه الجهود.

وعندما أطاحت الثورة الإيرانية الشاه في عام 1979، وما تبعها من اندلاع حرب مع العراق في الفترة 1980 ـ 1988، أضحى واضحاً أن سيطرة إيران على الجزر لا تمثل أفضلية استراتيجية، بل تهديداً واضحاً. فقد استغلت إيران الجزر لمهاجمة حركة الملاحة الدولية خلال هذه الأعوام، وهو الأمر الذي يمكن أن تفعله أيضاً في المستقبل. وعندما عززت إيران قبضتها الإدارية على الجزر في مطلع تسعينيات القرن العشرين، كثفت دولة الإمارات العربية المتحدة دعواتها للتوصل إلى تسوية دبلوماسية أو قانونية لهذا النزاع، وقد حظيت بدعم في هذا المجال من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ومن العالم العربي ولاحقاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. غير أن ردة الفعل الإيرانية تمثلت في شكل تهديدات وتعزيز قبضتها على الجزر بشكل متزايد، مع القيام بمناورات عسكرية مكثفة حول الجزر وفوقها، وإظهار عدم الرغبة في مناقشة أي شيء أكثر من مذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى. واستمر هذا الوضع حتى في عهد الرئيس الإيراني الإصلاحي محمد خاتمي.

ونظراً لأن الاعتبارات الاستراتيجية قد قدِّمت على الحقوق التاريخية والقانونية، ونظراً لأن هذه الاعتبارات الاستراتيجية قد ارتدت عكسياً مع قيام الثورة الإيرانية، فمن الملائم هنا أن نؤكد الحجج القانونية التي تفيض بها الوقائع التاريخية. وهذا ما سنبيِّنه في الفصل الخامس.

القسم الثاني

المنظوران القانوني والاستراتيجي

الفصل الخامس

وجهة نظر قانونية حول قضية الجـــزر

بعد هذه الدراسة المفصلة للسجل التاريخي لقضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، هناك حاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على الاستنتاجات القانونية التي يمكن استخلاصها من هذا السجل. ويتطلب هذا العمل دراسة الأدلة القانونية التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، في ضوء المبادئ القانونية الدولية وأحكام القضايا الدولية التي تطبق غالباً في حسم الدعاوى المتنازعة على السيادة. كما يتضمن هذا الفصل تقويماً لسلوك كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، وما إذا كان مثل هذا السلوك متوافقاً مع القانون الدولي أو متعارضاً معه. وأخيراً، يبحث هذا الفصل الأساليب والإجراءات المتاحة بموجب القانون الدولي لحل النزاعات الشبيهة بهذا النزاع.[1]

ويجب أن نشير هنا إلى أن دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة أقيمت في 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971، ينص على أن "الاتحاد" مسؤول عن السياسة الخارجية والأمن والدفاع. كما ينص الدستور أيضاً على أن «يمارس الاتحاد في الشؤون الموكولة إليه بمقتضى أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء»، وأن «تمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور». وكانت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة وافقتا على أن تؤول للدولة الاتحادية الجديدة المسؤولية النهائية عن تأكيد حقوقهما في تبعية جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والتفاوض بشأنها والدفاع عنها، على أن يتم التشاور مع الإمارتين قبل عقد أي اتفاق أو معاهدة تؤثر في الإمارتين. كما احتفظت كل إمارة بحقوقها في ملكية الموارد الطبيعية والثروات الموجودة في كل منها وفي المياه الإقليمية حول الجزر التابعة لها.[2]

المطالبات القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن المبادئ القانونية الدولية الأساسية التي يتم بموجبها اكتساب السيادة الإقليمية والمطالبة بها هي: التقادم أو الحق القائم على الحيازة المتواصلة والسلمية، والترسيخ التاريخي لحق الملكية، والضم، والمتاخمة، والتنازل، والاحتلال، والإخضاع بقوة السلاح (الفتح).[3] وإن الأحكام الأساسية الصادرة بشأن قضايا مثل قضية جزيرة بالماس عام 1928 (الولايات المتحدة الأمريكية ضد هولندا)، وقضية الوضع القانوني لجرينلاند الشرقية عام 1933 (الدنمارك ضد النرويج)، وقضية منكوير وإيكريهوس Minquiers and Ecrehos عام 1953 (فرنسا ضد المملكة المتحدة)، وقضية الصحراء الغربية عام 1975 (المغرب ضد إسبانيا)، كل هذه الأحكام تفسر لنا وزن هذه المبادئ ومدى مقبولية كل منها. وبناء عليه فسوف نتناول هذه المبادئ والقضايا في سياقها الملائم عند تقويم الدعاوى القانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة وإيران في المطالبة بتبعية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

قدمت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة قدراً كبيراً من الأسانيد والأدلة القانونية الموثقة التي تدعم حقهما منذ أول مطالبة خطية معروفة قدمها حاكم القواسم الشيخ سلطان بن صقر القاسمي في عام 1864. وكانت الدراسة التي أعدها فريق قانوني إنجليزي - أمريكي مكون من أم إي باثيرست M.E. Bathurst ونورثكت إيلي Northcutt Ely ومؤسسة كوارد تشانس Coward Chance القانونية في عام 1971، بعنوان **أحقية الشارقة بجزيرة أبوموسى** *Sharjah's Title to the Island of Abu Musa*، وهي الدراسة التي أمر بها حاكم الشارقة، قد عرضت الكثير من المستندات الرسمية التي تثبت الحق القانوني لإمارة الشارقة في ملكية جزيرة أبوموسى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت مئات الوثائق الواردة في دراسة صادرة في عام 1981 بعنوان **السيادة الإقليمية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى** *Territorial Sovereignty Over the Tunb Islands*، أعدتها مؤسسة فنسون

وإلكينز Vinson and Elkins القانونية ومقرها مدينة هيوستن بولاية تكساس الأمريكية بتكليف من حاكم إمارة رأس الخيمة، قد ثبتت على النسق نفسه الحق القانوني لإمارة رأس الخيمة في ملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتضمنت الدراسة أيضاً 18 وثيقة قدمها حاكم رأس الخيمة إلى جامعة الدول العربية عام 1971. وتوجد هذه الوثائق المؤيدة لهذا الحق والكثير من المستندات الأخرى ضمن وثائق الحكومة البريطانية المسماة سلسلة جيوبوليتيك الجزيرة العربية Arabian Geopolitics Series تحت عنوان: **الجزر الواقعة في جنوب الخليج العربي: أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى** *The Lower Gulf Islands: Abu Musa and the Tunbs*. وإذا جمعنا كل هذه الوثائق معاً، فإنها تمثل أدلة قانونية تثبت استخدام ووجود وإدارة وظهور سلطة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ مطلع القرن الثامن عشر وما بعده.[4]

التقادم

تظهر الأدلة التاريخية أن القواسم في الشارقة ورأس الخيمة قد امتلكوا جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، واستخدموا هذه الجزر ومارسوا سلطتهم عليها بأسلوب سلمي منذ مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه. وسيمكِّنهم هذا الأمر، كما سيمكن دولة الإمارات العربية المتحدة من المطالبة بحقها القانوني في تبعية الجزر لها على أساس مبدأ التقادم أو الحق القائم على الحيازة المتواصلة والسلمية. وكما ذكر جيه بريرلي في كتابه **قانون الأمم**، «قد تعمل الحيازة المستمرة منذ أمد طويل إما على إثبات وجود حق قانوني لا يمكن إظهار أصله المحدد بدقة أو إزالة الحق السابق لطرف آخر ذي سيادة».[5]

وبينما لا يوجد سند ملكية مكتوب أو معاهدة خطية لإظهار الأصل المحدد بدقة لحق القواسم في تبعية الجزر لهم، فإن هذا الحق يعود إلى مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه. وفي

عام 1864، أكد الشيخ سلطان بن صقر (1803 - 1866)، شيخ القواسم، الذي كان مقره في إمارة رأس الخيمة في وقت سابق وأصبح مقره في إمارة الشارقة، أكد في رسالته إلى المقيم السياسي البريطاني بيلي Pelly أن أبوموسى وطنب الكبرى ظلتا ملكاً لعائلته على مدى أجيال. وتؤرخ هذه المعلومة لاستخدام هذه الجزر وتبعيتها لعائلة القواسم والقبائل الموالية لها منذ مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه، عندما أحكم القائد العسكري، رحمة بن مطر القاسمي، قبضته على رأس الخيمة والمناطق التابعة لها، ثم على لنجة وما حولها.

وفي الفترة 1801 - 1809 اعترف البريطانيون بالشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكماً على رعاياه وأتباعه في الساحلين العربي والفارسي. وكان البريطانيون على علم بأن سكان هذه السواحل قد استخدموا هذه الجزر وامتلكوها من دون أي اعتراض، وخاصة أن صيادي اللؤلؤ من رأس الخيمة قد استخدموا جزيرة طنب الكبرى. وهناك أدلة متوافرة تثبت أن هذه الجزر قد استخدمت من قبل قبائل الساحل العربي وأن هذه القبائل قد امتلكتها قبل مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه، وعلى الأقل منذ مطلع القرن السابع عشر وأواسطه. وفي الواقع، فإن القواسم هم الذين يحتمل أن يكونوا قد حكموا هذه القبائل خلال تلك الفترة. وحتى في وقت سابق، كان العرب يقطنون في جزيرة طنب الكبرى وفي جزء من مملكة هرمز التي حكمها العرب في مطلع القرن السادس عشر وربما في القرن الخامس عشر. وبناء عليه، فلو كان هناك أي حق فارسي سابق، فإنه كان سيزول بفعل هذه الحيازة المتواصلة منذ وقت طويل من قبل العرب. وعلى الرغم من ذلك، وكما سيظهر لنا من هذا الفصل، فإنه لم يكن هناك أي حق فارسي في هذه الجزر لكي تتم إزالته.

كان استخدام القواسم لهذه الجزر وامتلاكهم لها سلمياً ومن دون أي اعتراض منذ أواسط القرن الثامن عشر، عقب وجود نادر شاه لفترة وجيزة على الساحل العربي، وتواصل حتى عام 1971. وكانت هناك بعض الخلافات بين القواسم حول استخدام هذه

الجزر، ولكن تم حلها بحلول عام 1835 على أقل تقدير، عن طريق اتفاقية لتوزيع الجزر لكي تستخدمها الأفرع المختلفة من العائلة ورعاياهم. وتم تخصيص جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى للفرع الأكبر من العائلة في الشارقة ورأس الخيمة، بينما خصصت جزيرة صِرَيّ للفرع التابع للعائلة في لنجة.[6]

وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة في عام 1868، آلت ملكية جزيرة طنب الكبرى إلى رأس الخيمة بينما آلت جزيرة أبوموسى إلى الشارقة. ووقعت بعض التحديات بشأن سلطة الشارقة على أبوموسى في سبعينيات القرن التاسع عشر من قبل قبائل تنتمي إلى إمارات أخرى وقبائل من لنجة أيضاً، غير أن هذا لم يكسر سلسلة الحيازة المتواصلة. وشهدت سلطة رأس الخيمة على طنب الكبرى تعدياً من قبل رعايا يتبعون للقواسم الذين يحكمون لنجة في سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته، غير أن هذه التعديات تم حلها سلمياً. وكانت اعتراضات متقطعة من قبل فارس/ إيران على سلطة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وسلطة الشارقة على جزيرة أبوموسى قد وقعت خلال الفترة 1887 ـ 1971، غير أنها كانت نادرة ولفترات وجيزة وغير مؤثرة.

وعلى وجه الخصوص، تظهر الأدلة أنه قبل الفترة 1878 - 1887 وخلالها وما بعدها، عندما كان حكام لنجة من القواسم يتصرفون على أساس أنهم مسؤولون لدى فارس، كانت أبوموسى تخضع لسيادة حاكم الشارقة وليس لحاكم لنجة. وجاء في دراسة لمؤسسة كوارد تشانس وشركاه القانونية، والمعدَّة في عام 1971، ما يأتي:

> من الخطأ أن نفترض أو نقول إن قضية جزر طنب (التي يبدو أنها خضعت لشكل من أشكال الإدارة المشتركة بين رأس الخيمة ولنجة) وقضية جزيرة صِرَيّ (التي احتلتها القوات الفارسية في عام 1887) مشابهة لقضية أبوموسى، التي ظلت تحت الحيازة والإدارة الحصريَّتين لحاكم الشارقة وحده.[7]

يبرهن هذا الاقتباس على أن الأدلة المتوافرة عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ليست واضحة مثل الأدلة الخاصة بجزيرة أبوموسى. وعلى الرغم من ذلك، فإن التمحيص المتأني للأدلة يظهر أن طنب الكبرى كانت تخضع قبل الفترة 1878 ـ 1887 وخلالها وبعدها لسيادة حكام القواسم على الساحل العربي. وبموجب الاتفاقية التي تم التوصل إليها قبل عام 1835، كانت طنب الكبرى محجوزة لكي تكون تحت ملكية وإدارة حاكم الشارقة ورأس الخيمة، إلى جانب جزيرتي أبوموسى وصير بونعير. وهذا مثبت بموجب الرسالة التي أرسلها الشيخ سلطان بن صقر القاسمي إلى المقيم السياسي البريطاني بيلي في عام 1864. وقد أقر الشيخ سلطان، الذي حكم مع ابنه الشيخ خالد منطقة لنجة في أواسط خمسينيات القرن التاسع عشر، أنه قد استخدم جزيرة طنب الكبرى لكي ترعى فيها المواشي المملوكة للرعايا التابعين للقواسم في لنجة. وعندما توفي الشيخ سلطان وانتقلت طنب الكبرى إلى حاكم رأس الخيمة، أعاد الحاكم الجديد تأكيد حق القواسم الموجودين في الساحل العربي في تبعية طنب الكبرى لهم، وطالب بوضع نهاية لاستخدام الجزيرة نفسها من قبل رعايا لنجة الخاضعين للقواسم.

إن حق حاكم رأس الخيمة في منع الآخرين من استخدام الجزيرة ووضع الجزيرة نفسها بوصفها جزءاً من أراضيه أقرهما ثلاثة حكام متتالين من حكام لنجة في ثلاث رسائل أرسلوها إليه. وتم إرسال رسالتين من هذه الرسائل قبل أن يصبح الحكام القواسم لمنطقة لنجة مسؤولين لدى فارس في عام 1878، بينما أرسلت الرسالة الثالثة في وقت لاحق.[8] وفي هذا السياق، ذكرت دراسة مؤسسة فنسون وإلكينز أنه «على الرغم من أن شيوخ لنجة قد يكونون تولوا إدارة الشؤون المتعلقة بجزيرة طنب الكبرى (أي استخدام الجزيرة لرعي المواشي) فإنهم فعلوا هذا بمعرفة وقبول حكام الساحل المتصالح من القواسم، الذين يعدون الملاك الأساسيين للجزيرة بوصفهم أعيان شيوخ عائلة القواسم».[9]

وذكر بريرلي في كتابه **قانون الأمم**، أن «ملكية الأرض تكون في ممارسة سلطة الدولة أو إظهارها على الأرض المعنية أو فيما يتعلق بها». وفي الواقع، كما يشير في الكتاب نفسه،

أقر الحكم الصادر في قضية جزر بالماس حق هولندا في تبعية الجزر لها على أساس «إظهارها المتواصل والسلمي لسلطة الدولة». وعلى النسق نفسه، أقر الحكم الصادر في قضية جرينلاند الشرقية حق الدنمارك في ملكيتها على أساس «الممارسة السلمية والمتواصلة لسلطة الدولة على هذه الجزيرة».[10]

هناك أدلة تثبت أن الحكام القواسم لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة قد مارسوا قدراً كبيراً من سلطة الدولة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى. فقد قام هؤلاء الحكام تاريخياً بجمع رسوم على الأنشطة الاقتصادية التي كان سكان هذه الجزر يقومون بها، ومنها الغوص لجمع اللؤلؤ وصيد الأسماك والرعي. وكان صائدو اللؤلؤ وغيرهم من مستخدمي الجزر يدفعون رسوماً لحكام القواسم في الشارقة ورأس الخيمة في مطلع القرن التاسع عشر، وبصورة شبه مؤكدة اعتباراً من عهد رحمة بن مطر وهو من حكام القواسم، أي منذ القرن الثامن عشر. وفي الواقع، قد يكون صائدو اللؤلؤ الذين يعملون من جلفار في أواسط القرن السابع عشر قد استخدموا الجزر، ولا بد أنهم دفعوا رسوماً إلى شيوخ جلفار العرب. وعلاوة على ذلك كان التجار الذين يعملون في طنب الكبرى يدفعون ضرائب، كما كانت السفن التجارية التي تستخدم الجزيرة تدفع رسوماً جمركية للحكام العرب لمملكة هرمز في مطلع القرن السادس عشر، وربما في وقت سابق لذلك.

قدم حكام الشارقة ورأس الخيمة أيضاً شكاوى إلى البريطانيين المسؤولين عن الشؤون الخارجية للإمارات المتصالحة عندما واجهوا اعتراضات على حقوقهم في هذه الجزر في ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته وثمانينياته. وفي إحدى الحالات أمر حاكم الشارقة بإطلاق النار على القوارب غير المصرح لها باستخدام جزيرة أبوموسى. وكانت القوانين واللوائح والرسوم المفروضة في إمارتي الشارقة ورأس الخيمة مطبقة على هذه الجزر، وكان سكان الجزر هم رعايا ومواطنين من هاتين الإمارتين. وبناء على نصيحة من

البريطانيين، ولكي يثبت حاكم الشارقة حقّه، قام برفع علم القواسم على جزيرة أبوموسى في عام 1903، وعلى جزيرة طنب الكبرى التي ورثها لفترة مؤقتة عقب وفاة حاكم رأس الخيمة في عام 1900. وعندما أنزلت فارس أعلام القواسم على هذه الجزر وقامت برفع علمها الخاص عليها في عام 1904، احتج حاكم الشارقة على ذلك بشدة. وتمت إعادة أعلام القواسم على الفور عقب قيام البريطانيين بحض فارس على إنزال أعلامها.

وكان الحكام وممثلوهم موجودين بصورة عامة على أرض هذه الجزر منذ القرن التاسع عشر، ولا بد أنهم قاموا بزيارات لها على فترات منتظمة قبل وقت طويل من ذلك التاريخ. فقد احتفظ الشيخ سالم بن سلطان القاسمي حاكم الشارقة بمسكن في جزيرة أبوموسى في سبعينيات القرن التاسع عشر، وأقام فيه بعد إطاحته في عام 1883. وقام ممثلو الحكام برفع أعلام على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في عامي 1903 و1904، واستمروا في ذلك بانتظام عقب تلك الفترة، كما درجوا على الإقامة في هذه الجزر في القرن العشرين.

قام الحكام أيضاً، بمنح امتيازات اقتصادية على أرض هذه الجزر إلى أطراف ثالثة، ففي عام 1898 قام الشيخ سالم، بوصفه ممثلاً لخلفه الشيخ صقر بن خالد، بمنح امتياز للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في أبوموسى. كما قام حكام الشارقة اللاحقون بمنح امتيازات تنقيب عن الأوكسيد الأحمر على أرض أبوموسى في عامي 1923 و1935. وتم منح امتيازات للتنقيب عن النفط والغاز في أبوموسى والمياه الإقليمية التابعة لها إلى شركة بتروليوم كومباني .Petroleum Company Inc في عام 1937، وإلى شركة ميكوموبل Mecomoil Company في عام 1962، وإلى شركة بيوتس غاز آند أويل Buttes Gas and Oil Company في عام 1970. وفي عام 1912 قام الشيخ خالد حاكم الشارقة، الذي كان يحكم رأس الخيمة أيضاً، بمنح تصريح لبناء منارة للسفن على جزيرة طنب الكبرى، كما قام حكام رأس الخيمة بمنح امتيازات في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وما

حولها إلى أطراف ثالثة، وأبرزها امتياز في عام 1953 للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر وامتيازات في عام 1964 للتنقيب عن النفط والغاز.

وكان حكام الشارقة ورأس الخيمة يجمعون الدخل العائد من أعمال هذه الامتيازات، كما أقاموا منشآت عامة مثل المدارس الموجودة على جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى، ولم يكن لدى طنب الصغرى مثل هذه المنشآت نظراً لصغر حجمها ونقص موارد المياه العذبة فيها وقلة عدد سكانها. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت هذه الجزيرة تحت إشراف ممثل إمارة رأس الخيمة المقيم في جزيرة طنب الكبرى، والذي كان يقوم بزيارات منتظمة إليها.[11]

إن اعتراف المسؤولين البريطانيين بسيادة القواسم حكام الشارقة ورأس الخيمة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى يشكل دليلاً إضافياً يدعم ملكية الإمارتين التاريخية لهذه الجزر. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر، اعتبر البريطانيون أن شيخ القواسم، الذي كان يتخذ من رأس الخيمة مقراً له في ذلك الوقت وفي وقت لاحق اتخذ من الشارقة مقراً له، هو الحاكم على رعاياه ومن يخضعون له في الساحلين العربي والفارسي، كما كان هناك اعتراف بأن هؤلاء الرعايا وخاصة المقيمين على الساحل العربي قد استخدموا هذه الجزر. وتكرر تأكيد حق الشارقة في ملكية جزيرة أبوموسى، كما تم الدفاع عنه وممارسته فعلياً من قبل المسؤولين البريطانيين بالنيابة عن حكام الشارقة من القواسم اعتباراً من نهاية ستينيات القرن التاسع عشر ومطلع سبعينياته وحتى عام 1971. وكان المسؤولون البريطانيون يعلمون أن حاكم الشارقة قد درج تقليدياً على استخدام جزيرة أبوموسى، ودافعوا بصورة مستمرة عن حق الشارقة في تبعية هذه الجزيرة لها ضد التحديات التي نبعت من إمارات أخرى ومن فارس/ إيران في مرحلة لاحقة.

وعلاوة على ذلك، فقد قام المسؤولون البريطانيون أيضاً منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر وحتى عام 1971 بالدفاع عن حق رأس الخيمة في تبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب

الصغرى لها، وذلك نيابة عن شيوخ القواسم في رأس الخيمة. وفي المرحلة الأولى، بعد الحملة البحرية البريطانية ضد القواسم في رأس الخيمة في عامي 1819 و1820، وعقب الحظر الذي فرضه البريطانيون ضد السفن الحربية التابعة للقواسم من رأس الخيمة والشارقة ومنعها من الاقتراب من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى بعد عامي 1835 و1836، يبدو أن البريطانيين قد اعتقدوا من منطلق وجودهم الحربي المسيطر على البحر في خمسينيات القرن التاسع عشر ومطلع ستينياته أن حاكم جزيرة لنجة لديه سلطة على جزيرة طنب الكبرى. كما أن المسؤولين البريطانيين في الخليج العربي قد تلقوا خلال ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته معلومات مضللة من وكيل محلي أفاد فيها أن طنب الكبرى تخضع لسلطة القواسم حكام جزيرة لنجة. وعلى الرغم من ذلك، فقد بدأ المسؤولون البريطانيون في الاعتقاد خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر أن الجزيرة (طنب الكبرى) مملوكة بالشراكة وتدار بالاشتراك من قبل القواسم الذين يحكمون جزيرة لنجة وقواسم رأس الخيمة، وقد أكدوا حق عائلة القواسم في ملكية طنب الكبرى ضد الادعاءات الفارسية منذ بداية احتلال فارس لجزيرة لنجة في عام 1887 وما بعده. وفي الواقع، فقد جادل البريطانيون أن القواسم حكام لنجة كانوا يديرون جزيرتي صِرَيّ وطنب الكبرى بوصفهم أعضاء في عائلة القواسم وليسوا كمسؤولين لدى فارس.

استمر هذا الاعتراف البريطاني خلال القرن العشرين، وكنا أشرنا سابقاً إلى دور السلطات البريطانية في حوادث رفع الأعلام في عامي 1903 و1904. وفي عام 1908، اعترف البريطانيون بتبعية جزيرة طنب الصغرى لإمارة الشارقة التي كانت لها سلطة مؤقتة على رأس الخيمة حتى ذلك الوقت. وخلال المداولات القانونية الإنجليزية - الألمانية خلال الفترة 1907 - 1914، دافع البريطانيون عن حق حاكم الشارقة في إلغاء الحصة التي اشتراها رجل الأعمال الألماني روبرت فونخوس في امتياز التنقيب عن الأوكسيد الأحمر بجزيرة أبوموسى. وعندما وافق حاكم الشارقة على بناء منارة للسفن على أرض جزيرة

طنب الكبـــرى في عام 1912، طمأنـــه البريطانيـــون على أن «سيادتكـــم على الجزيـــرة معترف بها».

وفي عام 1921، عندما قامت رأس الخيمة بإعادة تأسيس استقلالها من الشارقة، اعترف البريطانيون بسيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وسيادة إمارة الشارقة على جزيرة أبوموسى. ونصحوا حاكم رأس الخيمة بمواصلة رفع علمه على أرض طنب الكبرى في مطلع عام 1935، وكرروا ذلك في عامي 1957 و1963. وبعد أن تناهى إلى علمهم أن علماً فارسياً قد تم رفعه على أرض جزيرة طنب الصغرى، قام البريطانيون بإزالة هذا العلم، بل ساعدوا على رفع لوحة على أرض طنب الصغرى في عام 1958 تنص على حق إمارة رأس الخيمة في تبعية الجزيرة لها، ونصحوا بأن يقوم ممثل حاكم رأس الخيمة في جزيرة طنب الكبرى بزيارة الجزيرة بانتظام وأن يرفع علم الإمارة على أرض هذه الجزيرة. كما ساعدوا على إعادة رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب الصغرى بعد أن أنزله الإيرانيون في عام 1963. ونصح البريطانيون حاكم الشارقة بمواصلة رفع علمه على جزيرة أبوموسى في عامي 1957 و1963، كما ساعدوا على إزالة عوامة مضيئة لإرشاد السفن تابعة لإيران من مياه جزيرة أبوموسى في عام 1964.

واحتج البريطانيون على السلوك الفارسي حين كانت تقتضي الضرورة ذلك، بل إنهم وصلوا إلى حد التهديد باستخدام القوة البحرية للدفاع عن حقوق حاكمي الشارقة ورأس الخيمة في الأعوام 1925 و1928 و1934. ودافعوا عن حقوق القواسم متى ما اقتضت الضرورة، ورفضوا المطالب الفارسية بتبعية الجزر خلال المفاوضات التي جرت لعقد معاهدة إنجليزية ـ فارسية عامـة خلال الفترة 1929 ـ 1935، وعقب الحرب العالمية الثانية أيضاً، وخاصة خلال النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، وذلك عندما أكد البريطانيون مراراً شرعية سيادة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر.

كما يمكن القول أيضاً بأن القبول بسيادة القواسم حكام إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى يشكل دليلاً يدعم امتلاك الشارقة ورأس الخيمة تاريخياً لهذه الجزر. وكانت فارس قد قبلت الوضع القائم على هذه الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، أي لنحو مئة وخمسين عاماً. ولم تكن فارس تملك أي أسطول بحري وكانت لها سلطة محدودة على ساحلها خلال هذه الفترة، وبالتالي لم تكن لديها أي قدرة على فرض أي مطالب، ومع ذلك فإن فارس لم تقدم أي مطالبة محددة بهذه الجزر خلال هذه الفترة. وباستثناء مطالبة عامة بتبعية جميع الجزر في الخليج العربي بأكمله عام 1840، لم تبدأ فارس تأكيد أي حق محدد بتبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى حتى نهاية القرن التاسع عشر أو بتبعية جزيرة أبوموسى حتى مطلع القرن العشرين، وكانت مطالباتها خلال العقود التالية متقطعة نسبياً.

لم تبرز المطالبات الفارسية بجزيرة طنب الكبرى حتى عام 1888، وذلك بعد قيام فارس برفع علمها على جزيرة صِرَيّ في العام السابق. كما قدمت فارس مطالب في عام 1904 خلال حادثة رفع الأعلام، وفي سياق المفاوضات الإنجليزية ـ الفارسية للتوصل إلى معاهدة عامة خلال الفترة 1928 ـ 1935. وكان الرفض البريطاني للاعتراف بمطالب فارس بتبعية الجزر لها، في الواقع، سبباً رئيسياً لانهيار تلك المحادثات.[12] وعقب الحرب العالمية الثانية، توالت التأكيدات الإيرانية لما تعتبره إيران حقاً لها في تبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، على الرغم من عدم قبول البريطانيين مطلقاً لهذه الادعاءات.

ولم يقع أول تأكيد لمطالبة فارس بما اعتبرته حقاً لها في تبعية أبوموسى حتى جاءت حادثة رفع الأعلام في عام 1904. وخلال المفاوضات الإنجليزية ـ الفارسية التي جرت في الفترة 1928 ـ 1935، عادت فارس لإعلان حقها بتبعية أبوموسى لها، على الرغم من أنه

قد أصبح واضحاً أنها تعتبر هذه المطالبة أو الدعوى أضعف من مطالبتها بطنب الكبرى. ومثلما جرى في حالة طنب الكبرى، تزايدت المطالبات بجزيرة أبوموسى وأصبحت متوالية طوال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.[13] غير أن تزايد وتيرة تكرار مطالبات إيران بهذه الجزر ينبغي النظر إليه في سياق عمليات الاستكشاف والبحث عن النفط في الخليج العربي، ثم العثور عليه، حيث كان حكام الشارقة ورأس الخيمة يمنحون امتيازات لاستكشاف النفط على أرض هذه الجزر والمناطق التي حولها، وكانت القضايا المتعلقة بالحدود البحرية في الخليج العربي قيد البحث حينها.

من المهم للغاية أن نذكر أن فارس/ إيران لم تتمكن من تقديم الأدلة القانونية الجيدة لدعم مطالبها. فالرسائل التي قدمتها فارس في حالة طنب الكبرى عقب حادثة عام 1887 في جزيرة صِرَيّ لم توفر أي دليل يثبت قيام المسؤولين الفارسيين بجمع أية ضرائب من جزيرة طنب الكبرى، وليس هناك أي دليل من أي نوع آخر يثبت ذلك. وعندما طلب البريطانيون وثائق مؤيدة عقب حوادث رفع العلم في عام 1904، لم ترد فارس على هذا الطلب وبدلاً من ذلك، في نهاية أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، تعمدت إيران مجدداً تحريف نتيجة حوادث عام 1904 وفسرتها على أنها "دليل" يصب لصالحها. ولم يتم الوفاء بالوعود الإيرانية اللاحقة بتقديم الوثائق المطلوبة إلى البريطانيين والأمريكيين خلال خمسينيات القرن العشرين وستينياته. بل إن إيران لم تقم بتقديم الوثائق في المناقشة التي أجراها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1971، واكتفت فقط بالإشارة إلى خرائط سوف نتعرض لها فيما بعد. وإجمالاً، نجد أن فارس/ إيران قد تبنت توجهاً رافضاً للمطالب الخاصة بتقديم أدلة مقنعة خلال المئة عام الماضية.

وعلاوة على ذلك، فقد احتجت فارس/ إيران بصورة متقطعة نسبياً وعلى نحو غير فاعل على قيام الشارقة ورأس الخيمة بإظهار ممارستهما لسلطة الدولة على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبـرى وطنب الصغــرى خلال الفترة 1904 ـ 1970 بأكملها. وحينما

قامت فارس بإنزال أعلام القواسم في جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى في عام 1904، وقامت برفع علمها الخاص، تم إلغاء هذا الإجراء الفارسي على الفور وتراجع الفارسيون. وقد تكررت هذه السلسلة من الأحداث عندما تم رفع علم رأس الخيمة على جزيرة طنب الصغرى في عام 1963. وذكر باثيرست وإيلي وتشانس في عام 1971 أن بحثهم لم يعثر على أي احتجاج قامت به إيران ضد أعمال الامتيازات الممنوحة للتنقيب عن المعادن في جزيرة أبوموسى وما حولها، باستثناء الاحتجاج المقدم في عام 1970.

وتكشف الوثائق الرسمية العائدة لوزارة الخارجية البريطانية ووزارة الخارجية الأمريكية، التي أُفرج عنها منذ إصدار الدراسة القانونية التي أعدها هؤلاء المؤلفون، عن سجل من الاحتجاجات الفارسية/ الإيرانية الإضافية التي كانت غير متواصلة وغير فاعلة. وليس هناك سجل لاحتجاج فارسي بشأن امتياز التنقيب عن الأوكسيد الأحمر سنة 1898 في جزيرة أبوموسى، غير أن فارس قد احتجت على امتيازات التنقيب عن الأوكسيد الأحمر التي منحها حاكم الشارقة لشركات في عامي 1923 و1935، كما احتجت على أنشطة الشركات النفطية التي منحت امتيازات للتنقيب قرب ساحل جزيرة أبوموسى في عام 1963، وعلى أنشطة امتيازات التنقيب عن النفط والغاز بالقرب من ساحل أبوموسى والتي كانت تقوم بها شركة أوكسدينتال Occidental في عام 1970. وفي حالة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كان هناك قدر محدود من أنشطة امتيازات التنقيب، ونتيجة لذلك فقد قلت احتجاجات فارس. وأثارت فارس قضية منارة السفن على جزيرة طنب الكبرى في عام 1912، حين أشارت إلى أن الجزيرة ما تزال موضع نزاع، غير أنها لم تتخذ أي إجراء رسمي. وليس هناك سجل لأي احتجاج إيراني على قيام حاكم رأس الخيمة بمنح امتياز للتنقيب عن الأوكسيد الأحمر في عام 1953، أو على منح امتياز للتنقيب عن النفط في عام 1964 لشركتي يونيون أويل أكسبلوريشن آند برودكشن Union Oil Exploration and Production Company وساوثرن ناتشورال غاز Southern Natural Gas Company.

وترى دراسة فنسون وإلكينز «أن احتجاجات فارس المتقطعة والمترددة المقدمة إلى البريطانيين بشأن هذا النشاط الرسمي [من قبل رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى] لا يلغي قيمة الإجراءات التي اتخذتها رأس الخيمة بوصفها مظهراً من مظاهر السيادة، على الرغم من أن مثل هذه الاحتجاجات قد تكون ساعدت على منع دعوى فارس من إسقاط هذا الحق بفعل التنازل الضمني».[14] وعلاوة على ذلك، تذكر الدراسة الآتي:

> وعلى الرغم من ذلك، يمكن طرح رأي بأن الاحتجاجات الدبلوماسية التي أثارتها فارس لم تكن كافية لافتراض قبول فارس الضمني لقيام رأس الخيمة بإظهار نشاط رسمي على الجزيرتين. والأمر المثير للجدل، أن الإجراءات الأخرى مثل إحالة الموضوع إلى التحكيم الدولي كان ينبغي أن تتخذ من قبل فارس لمحاولة حل هذا النزاع. إن الفشل في اتخاذ هذا الإجراء عند الحاجة له ينبغي أن يكون له تأثير ضار على موقف فارس القانوني، وقد يوفر الدليل على غياب السيادة نظراً للقبول أو الاعتراف بصحة مطالبة رأس الخيمة بتبعية الجزيرتين لها.[15]

إن احتجاجات فارس فيما يتعلق بإظهار السيادة على أرض جزيرة أبوموسى كانت أكثر تكراراً بقليل من حالة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، غير أنها كانت غير فاعلة بالقدر نفسه. وبينما يجوز أن تكون هذه الاحتجاجات قد حالت دون سقوط مطالبة فارس بتبعية جزيرة أبوموسى، فإنها قد تكون غير كافية لتجاوز هذا النشاط الرسمي على أرض أبوموسى، والذي يعود جزئياً إلى فشل فارس في إحالة الأمر إلى القضاء أو التحكيم الدوليَّين.[16]

وكانت فارس/ إيران قد ناقضت مطالباتها واحتجاجاتها من خلال تصرفاتها وسلوكها الذاتي، وخاصة من خلال عرضها من وقت لآخر شراء أو استئجار جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من إمارة رأس الخيمة. فقد قدمت فارس عرضاً عن طريق البريطانيين في عام 1930 إلى حاكم رأس الخيمة لاستئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة

خمسين عاماً. وفي عام 1934، تناهى إلى مسامع البريطانيين شائعات عن عرض فارسي مباشر لشراء جزيرة طنب الكبرى أو استئجارها. وفي مقابلة مع المؤلف، قال حاكم رأس الخيمة إن الشاه قد قدم عروضاً مباشرة إليه بإغراءات مالية نظير جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى خلال اجتماعات خاصة في طهران في السنوات التي سبقت قيام السير وليم لوس بجهوده الدبلوماسية المكوكية خلال الفترة 1970 - 1971.[17] كما عرض الشاه تعويضاً مالياً لإمارة الشارقة عن جزيرة أبوموسى ولإمارة رأس الخيمة مقابل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في نيسان/ إبريل 1970، وكرر محاولته في عام 1971.

توحي هذه العروض بأن فارس/ إيران قد اعترفت بقوة مطالب الشارقة ورأس الخيمة، وأنها تعتبر مطالباتها بتبعية الجزر ضعيفة. وفي المقابل، فإن هذه العروض الفارسية/ الإيرانية قد تجيز تطبيق مبدأ "إغلاق الحجة" *estoppel*، والذي ينص على أنه إذا قدم طرف من الأطراف المتنازعة، سواء بالقول أو الفعل، "إقراراً دامغاً" يتناقض مع دعواه، فعندها يجب إيقاف هذا الطرف أو منعه أو حرمانه من مواصلة تقديم مطالباته أو دعاواه.[18]

الترسيخ التاريخي لحق الملكية

وبالإضافة إلى مبدأ التقادم القانوني، تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً أن تطالب بسيادتها على الجزر الثلاث على أساس الترسيخ التاريخي لحق الملكية، وهو مفهوم ومقاربة تبناهما القاضي السابق ورئيس كل من المحكمة الدائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية تشارلز دو فيسشر Charles de Visscher. ويشمل مفهوم الترسيخ التاريخي لحق الملكية على نحو مفيد العوامل المختلفة التي تنشئ الحق التاريخي، وهو الحق الذي يصفه الكاتب بلوم في كتابه **الحقوق التاريخية في القانون الدولي** «حصاد عملية طويلة تشمل سلسلة من الأفعال والتقصيرات وأنماط السلوك التي تشكل في مجموعها وتخلق من

خلال تأثيرها التراكمي مثل هذا الحق وترسخه ليتحول إلى حق ثابت في القانون الدولي». ويضيف الكاتب أن مثل هذا الحق يتميز عن غيره من الحقوق المكتسبة بوسائل أخرى، مثل التنازل أو الإخضاع بقوة السلاح (الفتح)، والتي «تستند إلى فعل راهن له تأثير فوري».[19]

وذكر روبرت جيننجز في كتابه **حيازة الأراضي في القانون الدولي** أن العمل الذي قدمه القاضي فيسشر يعتبر مهماً لأنه يوفر «رصداً ثاقباً يسلط الضوء على الأسلوب الذي تعالج به المحاكم في الواقع قضايا حق السيادة الإقليمية».[20] وكتب القاضي فيسشر نفسه في كتاب **النظرية والواقع في القانون الدولي العام**، ما يأتي:

> إن هذا الترسيخ – الذي قد تكون له أهمية عملية بالنسبة للمناطق التي لم تنتظم حتى الآن بصورة نهائية تحت سلطة نظام دولة، إلى جانب امتدادات معينة من الخلجان المشابهة للبحار – لا يخضع للشروط المطلوبة تحديداً في أنماط أخرى من حيازة الأراضي. إن الاستخدام المثبت لفترة طويلة، الذي يعد الأساس لتثبيت الحق، يمثل مجرد مجموعة من المصالح والعلاقات التي يكون لها في حد ذاتها تأثير في ضم منطقة أو امتداد بحري لكي يصبح جزءاً من دولة معينة. وإن هذه المصالح والعلاقات التي تختلف من حالة إلى أخرى – وليس انقضاء فترة محددة، وهي مسألة غير معروفة على أي حال في القانون الدولي – هي التي تؤخذ في الحسبان المباشر من قبل القاضي لكي يقرر بصورة قاطعة بشأن وجود أو عدم وجود حالة لترسيخ الملكية عن طريق الحقوق التاريخية.
>
> وفي هذا الخصوص، يختلف مثل هذا الترسيخ عن مسألة الامتلاك بحكم التقادم كما التسمية المصطلحة، وقد ينطبق هذا على المناطق التي قد يصعب إثبات تبعيتها سابقاً إلى دولة أخرى. وهو يختلف عن الاحتلال في إمكانية قبول تطبيقه على أجزاء معينة من البحر والأرض أيضاً. وأخيراً، فهو يتميز عن الاعتراف الدولي – وهذه هي النقطة الأهم من الناحية العملية – من حيث كونه يمكن أن يعتبر مكتملاً ليس فقط بما يسمى القبول، الذي لا يكون لعامل الوقت أي تأثير فيه، وإنما وعلى نحو أكثر سهولة عن طريق الغياب الطويل الأمد بصورة كافية لأي اعتراضات أيضاً؛ من قبل الدول ذات المصلحة في معارضة الامتلاك في حالة الأرض، أو من قبل أغلبية الدول المعنية في حالة المياه البحرية.[21]

ويرى باثيرست وإيلي وتشانس من وجهة نظرهم القانونية أن هذا المفهوم يعتبر ذا صلة بحالة جزيرة أبوموسى، كما يمكن أن نقيم الحجج التي تثبت أنه ينطبق على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وسوف يظهر لنا التمحيص الدقيق أسباب هذا الرأي.

إن جزيرة أبوموسى «لم تكن قد انتظمت بصورة نهائية تحت سلطة نظام دولة» خلال المراحل المبكرة من امتلاكها من قبل القواسم في رأس الخيمة والشارقة. غير أن باثيرست وإيلي وتشانس يرون أن الشارقة قد أضحت في المرحلة الأخيرة إمارة ذات سيادة.[22] ومن المؤكد أن «الاستخدام الطويل المثبت» قد تم توثيقه، ويمكن القول إنه قد أدى إلى ضم جزيرة أبوموسى إلى الشارقة. وفي الواقع، يرى باثيرست وإيلي وتشانس «أن أهم عنصر من عناصر الترسيخ التاريخي للحق هو الملكية السلمية والمتواصلة؛ فليس هناك من شك في أن ملكية الشارقة لجزيرة أبوموسى كانت سلمية...كما أنه ليس هناك من شك في أن ملكية الشارقة كانت متواصلة، باستثناء الزيارات الإيرانية الخاطفة المشار إليها سابقاً».[23]

وعلاوة على ذلك، لم تكن جزيرة أبوموسى مملوكة لفارس، كما لم تخضع لحكمها على نحو مستقر قط. وبناء عليه، فإن حق القواسم في تبعيتها لم يتم الحصول عليه من فارس قبل الممارسة السلمية للسلطة من قبل القواسم في الفترة الممتدة من مطلع القرن الثامن عشر إلى أواسطه. وبدلاً من ذلك، كان هناك "غياب طويل الأمد للاعتراض" من قبل فارس ومن أي دولة مجاورة أخرى على ممارسة القواسم للسيادة على الجزيرة. ومن المؤكد أن هذا ينطبق حقاً على الفترة الممتدة من أواسط القرن الثامن عشر حتى مطلع القرن العشرين، حيث لم يكن هناك أي اعتراض على ذلك. وفي الواقع فإن التصرف الفارسي يمكن أن يسمى "قبولاً"، فقد كانت الاعتراضات الفارسية في الفترة المبتدئة من مطلع القرن العشرين، متقطعة وغير فاعلة. وكتب باثيرست وإيلي وتشانس الآتي: «إن وضعية الأمر القائم هي أن الشارقة تشغل الجزيرة وتديرها بينما لم تقم إيران بذلك على الإطلاق، وأن الزيارات التفقدية الوحيدة التي قامت بها إيران إلى الجزيرة في العامين 1904 و1925 وربما في عام 1964 كانت لفترة قصيرة، وقد تنصلت منها إيران

أو نفتها في مرحلة لاحقة».[24] وينبغي أن نضيف هنا أن إيران قد أنزلت مفرزة بحرية على أرض جزيرة أبوموسى في عام 1951 وليس في عام 1964.

هنالك حقائق وآراء مشابهة تجعل هذا المفهوم وثيق الصلة بقضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. فلم تكن الجزيرتان "منظمتين بصورة نهائية تحت نظام دولة" خلال المرحلة الأولى من حيازتهما من قبل القواسم في رأس الخيمة والشارقة، على الرغم من أن رأس الخيمة أصبحت إمارة ذات سيادة خلال مرحلة لاحقة. وأدى "الاستخدام الطويل المثبت" إلى تبعية طنب الكبرى وطنب الصغرى لإمارة رأس الخيمة، وظلت ملكية رأس الخيمة لهما سلمية ومتواصلة، على الرغم من الزيارات النادرة والمطالبات المتقطعة التي قدمتها إيران. كما لم تكن جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى "تابعتين" لفارس، ولم تخضعا لحكمها بصورة ثابتة ومستقرة قبل ممارسة القواسم السلمية لسلطتهم عليها في الفترة الممتدة من مطلع القرن الثامن عشر إلى أواسطه. وكان هناك "قبول" أو على الأقل "غياب طويل الأمد للاعتراض" من قبل فارس على ممارسة القواسم لهذه السلطة من أواسط القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وكانت الاعتراضات الفارسية/ الإيرانية في القرن العشرين متقطعة وغير فاعلة. وقبل عام 1971، كانت رأس الخيمة تشغل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتديرهما. وحدثت الزيارات الوحيدة التي قام بها مسؤولون من فارس إلى طنب الكبرى في الأعوام 1904 و1933 و1934، مع احتمال قيام إيرانيين بزيارة للجزيرة في عام 1961، أما الزيارتان الإيرانيتان الوحيدتان لجزيرة طنب الصغرى فقد حدثتا في عامي 1949 و1963.

وكما ذكرنا سابقاً، يقتضي إثبات الملكية أن يتم إظهار سلطة الدولة. وينبغي أن نستشهد هنا بقضيتي جزيرة بالماس وجرينلاند الشرقية. وكان القاضي هوبر قد كتب في شأن قضية جزيرة بالماس قائلاً:

> صحيح أن مظاهر السيادة الإقليمية تأخذ أشكالاً مختلفة، طبقاً لظروف الزمان والمكان. وعلى الرغم من أنها مستمرة من حيث المبدأ، فإن السيادة لا يمكن أن تمارس في الواقع

في كل لحظة وعند كل موقع من الأراضي. إن التقطع وعدم التواصل الذي يتوافق مع إدامة الحق يختلف طبقاً لحالة المناطق المعنية سواء كانت مأهولة أو غير مأهولة أو كانت مناطق مغلقة ضمن أراضي معينة يتم فيها ممارسة السيادة من دون اعتراض، أو على مناطق تكون قابلة، على سبيل المثال، للوصول إليها من البحار العليا.

ونتيجة لذلك، فقد حكم هذا القاضي لصالح هولندا، غير أنه أشار إلى أن «أفعال الممارسة غير المباشرة أو المباشرة لسلطة هولندا في جزيرة بالماس (أو ميانجاس Miangas)، خاصة في القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر ليست كثيرة، وهنالك ثغرات واسعة في الأدلة التي تثبت الممارسة المتواصلة للسيادة». وقد حكم القاضي هوبر على هذا النحو لأسباب منها «الأخذ في الاعتبار أن ممارسة السيادة على أرض صغيرة وبعيدة، يسكنها الأهالي فقط، لا يمكن أن يتوقع أن يكون متواصلاً...».[25]

وعلى النسق نفسه، عندما حكمت المحكمة الدائمة للعدل الدولي لصالح الدنمارك ضد النرويج في قضية جرينلاند الشرقية أشارت المحكمة إلى ما يأتي:

إن من المستحيل أن نقرأ سجلات الأحكام التي تم اتخاذها في قضايا السيادة الإقليمية دون الإشارة إلى أنه في العديد من القضايا كانت المحكمة مقتنعة بالقليل مما عرض عليها من أسلوب الممارسة الفعلية لحقوق السيادة، وبشرط أن الدولة الأخرى لم تتمكن من تقديم دعوى أكثر قوة. وينطبق هذا بصفة خاصة على حالة المطالبات بالسيادة على مناطق في دول ذات كثافة سكانية منخفضة أو غير مستقرة.[26]

وكتب باثيرست وإيلي وتشانس، مقتبسين من بحث السير همفري والدوك المعنون «السيادة المتنازع عليها بشأن تابعيات جزر الفوكلاند» الآتي:

وفي تقييمنا لتأكيد السلطة الفعلية للشارقة على جزيرة أبوموسى، ينبغي أن نتذكر أنه، وكما في حالة احتلال المناطق المأهولة بأقلية ضئيلة من السكان، وعند خضوعها لسيادة دولة ما، فإنه لكي تقوم هذه الدولة بالحفاظ على استمرار مطالبتها بالسيادة، لن يكون مطلوباً منها بالضرورة أن تحتفظ ولو بمسؤول واحد بصورة دائمة على أرض المنطقة المعنية. ويكفي أن تظهر الدولة ممارسة وظائف الدولة على نحو ينسجم مع ظروف

المنطقة المعنية، وأن تتولى مسؤولية ممارسة الإدارة المحلية، وأن تفعل هذا في الواقع حسبما – وعندما – تتطلب الأحوال ذلك.[27]

ويستطرد هؤلاء الكتَّاب بالقول:

إن امتلاك الشارقة المتواصل منذ أمد بعيد لجزيرة أبوموسى يلبي هذه المتطلبات ويزيد، وليس هناك من شك، بالنظر إلى ظروف هذه الجزيرة، في أن حق إمارة الشارقة (ونستخدم هنا عبارات هول في كتابه **القانون الدولي**، الطبعة السادسة، الصفحة 103) في تبعية الجزيرة «ظل باقياً بموجب إجراءات محلية متكررة تثبت قصد المطالبة بالحق المتواصل». أما إيران فلم تتمكن من إظهار أي شيء أكثر من مجرد الحيازة المؤقتة وغير السلمية.[28]

كانت الظروف السائدة في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تتمثل في أنها كانت تقطنها أقلية من السكان منذ سقوط مملكة هرمز التي حكمها العرب في مطلع القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر، وكان السكان يقيمون فيها على أساس موسمي بصفة عامة. وظلت الجزر مأهولة بأقلية ضئيلة من السكان خلال القرن العشرين، غير أنها مأهولة بالسكان الآن على امتداد العام بأكمله. ومارست إمارتا الشارقة ورأس الخيمة مهام الدولة بأسلوب ينسجم مع ظروف هذه الجزر، وتولت كل منهما مسؤولية ممارسة الإدارة المحلية، وقامتا بذلك في الواقع حسبما – وعندما – اقتضت الأحوال ذلك. وظل حقهما في تبعية الجزر باقياً بموجب إجراءات وأفعال محلية متكررة تثبت قصد المطالبة بالحق المتواصل، بينما لم تتمكن إيران من إظهار أي شيء بخلاف الحيازة المؤقتة المفتقرة إلى السلم.

وعلى سبيل المثال، لقد أظهرت الشارقة ممارسة وظائف الدولة عن طريق جمع رسوم من صيادي اللؤلؤ الذين كانوا يستخدمون الجزيرة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر على الأقل، عندما أصبحت الشارقة مقراً لسلطة القواسم. واحتجت الشارقة مراراً على استخدام جزيرة أبوموسى من قبل دبي ولنجة في ستينيات القرن التاسع عشر وسبعينياته، وطلبت مساعدة البريطانيين لها لكي لا تعكر صفو الهدنة البحرية، بل إنها قامت بإطلاق

النار على قوارب من دبي ولنجة في عام 1873. ومنحت الشارقة امتيازات اقتصادية على أرض جزيرة أبوموسى وما حولها منذ وقت مبكر في عام 1898، واستمرت في ذلك حتى ستينيات القرن العشرين. ورفعت إمارة الشارقة علمها على أرض جزيرة أبوموسى في عام 1903، واحتجت عندما تم إنزاله من قبل فارس في عام 1904، ثم عاودت رفع علمها مرة أخرى بعد انتهاء الأزمة. وعلاوة على ذلك، احتفظت الشارقة بمسؤولين تابعين لها على أرض أبوموسى منذ مطلع عام 1904.

وقامت رأس الخيمة بجمع العوائد من صيادي اللؤلؤ الذين كانوا يستخدمون جزيرة طنب الكبرى في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر، وربما قبل ذلك في القرن الثامن عشر، عندما كانت هذه الإمارة مقراً لسلطة القواسم. واحتجت إمارة رأس الخيمة ثانية على استخدام طنب الكبرى من قبل رعايا تابعين لفرع القواسم في لنجة في سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته وطلبت الإمارة مساعدة البريطانيين في هذه الفترة. وعندما كانت لإمارة الشارقة سلطة مؤقتة على رأس الخيمة، قامت الشارقة برفع علم القواسم على أرض طنب الكبرى في عام 1903، واحتجت عندما تم إنزاله من قبل فارس في عام 1904، وعاودت الشارقة رفعه مرة أخرى في السنة نفسها.

توصلت الشارقة أيضاً إلى اتفاقية مع البريطانيين لبناء منارة للسفن على أرض جزيرة طنب الكبرى في عام 1912. وبينما قامت رأس الخيمة بإنزال علمها في طنب الكبرى في عام 1934، فقد أقدمت على هذا العمل لسبب واحد وهو الضغط على بريطانيا من أجل دفع إيجار منارة السفن، وعاودت الإمارة رفع علمها مرة أخرى في عام 1935. وقامت إمارة رأس الخيمة بمنح امتيازات اقتصادية على أرض جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وما حولهما منذ عام 1937 وحتى ستينيات القرن العشرين. واحتفظت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة بمسؤولين على أرض جزيرة طنب الكبرى منذ عام 1904. كما

وضعت رأس الخيمة لوحة تعريفية على أرض جزيرة طنب الصغرى في عام 1958، وكانت هذه الجزيرة تحت إشراف ممثل إمارة رأس الخيمة في طنب الكبرى، والذي كان يقوم بزيارات منتظمة إلى جزيرة طنب الصغرى.

وعلاوة على ذلك، كما ذكرنا سابقاً، كانت القوانين واللوائح والرسوم السائدة في الشارقة ورأس الخيمة مطبقة على أرض الجزر، كما أن سكان هذه الجزر هم من رعايا ومواطني الإمارتين. وكانت لجزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى منافع ومنشآت عامة تابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة، غير أن طنب الصغرى لم تكن فيها مثل هذه المنشآت. وحتى لو اعتبرنا كل هذا نزراً يسيراً من الممارسة الفعلية لحقوق السيادة، فإن إيران لا تستطيع تقديم حجة أو دعوى أقوى سنداً. ولم تقدم إيران أي دليل يؤيد ممارسة السيادة على أرض هذه الجزر، مثل تحصيل الضرائب.[29]

ذكر روبرت جيننجز في كتابه المشار إليه سابقاً أن مفهوم الترسيخ التاريخي للحق يقتضي تحولاً لا تمثل فيه عوامل مثل الإقرار والقبول وإغلاق الحجة *estoppel*، مجرد دليل على الحيازة السيادية لمنطقة ما من قبل دولة معينة، بل تكون «هي نفسها من عناصر عملية إنشاء حق الملكية».[30] وبناء عليه، فإن تأكيدات بريطانيا المتكررة ودفاعها المستمر عن الحق الشرعي للقواسم في الشارقة ورأس الخيمة بتبعية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، تشكل أكثر من دليل، وتعد جزءاً من عملية ترسيخ هذا الحق.

وعلى النسق نفسه، فإن الفترة الطويلة من قبول فارس للوضع القائم، ونمط الاحتجاجات الفارسية غير المواظبة وغير الفاعلة، وفشل فارس في إحالة الأمر إلى القضاء أو التحكيم الدوليَّين ليست مجرد دليل، وإنما هي جزء من عملية ترسيخ حق إمارتي الشارقة ورأس الخيمة في تبعية هذه الجزر لهما. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن العروض المالية التي قدمتها فارس/ إيران مقابل الجزر، ولكي نضع هذه النقطة في سياق

مصطلحات الكاتب بلوم، ضمن ما أسماه نسيج «الأفعال والتقصيرات وأنماط السلوك» التي أنشأت وثبتت حق إمارتي الشارقة ورأس الخيمة، فإن من المهم أن نذكر الإجراءات المعبرة التي قامت بها فارس والمتمثلة في تقديم عرضها لاستئجار جزيرة طنب الكبرى في عام 1930، والإجراءات التي قامت بها إيران في عرض تعويض مالي نظير جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في نهاية ستينيات القرن العشرين وفي عامي 1970 و1971؛ بالإضافة إلى التقصير الواضح من قبل فارس وإيران المتمثل في الفشل في إحالة النزاع حول هذه الجزر إلى التحكيم أو القضاء الدوليَّين، ورفض إيران لكل مطالبات دولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة النزاع إلى القضاء أو التحكيم الدوليَّين، فضلاً عن نمط المطالبات والاحتجاجات الإيرانية غير المواظبة وغير الفاعلة.

الوجود الإيراني على أرض الجزر

وقبل أن ننظر في الكيفية التي تنطبق بها هذه المبادئ القانونية نفسها على المطالبات الإيرانية بالجزر، من المهم أن نتناول هنا الطبيعة القانونية للإجراءات التي اتخذتها إيران في عام 1971، بما فيها احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتوقيع مذكرة التفاهم مع إمارة الشارقة بشأن جزيرة أبوموسى.

استخدام إيران للقوة وموقف القانون الدولي منه

إن احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، يشكل بكل وضوح انتهاكاً للمبدأ القانوني الذي تم إقراره في القرن العشرين والذي يطلب من الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها لحيازة الأراضي. وهو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة، وخاصة المادة 1 الفقرة 1، والمادة 2 الفقرتان 3 و4 من الفصل الأول من الميثاق التي تلزم جميع الدول الأعضاء «فض منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي

عرضة للخطر»، وأن «يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة». وهو أيضاً انتهاك للمادة 33 من الفصل السادس من الميثاق والتي تنص على أنه «يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها».[31]

إن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلياً لاكتساب حقوق وامتيازات ممنوع أيضاً بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 لعام 1970 الذي صدر تحت عنوان «إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة»، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3314 لعام 1974 بعنوان «تعريف الاعتداء».[32] وينص القرار رقم 2625 على أن «من واجب كل دولة أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها لانتهاك الحدود الدولية القائمة لدولة أخرى أو استغلالها كوسيلة لفض النزاعات الدولية، بما في ذلك النزاعات الإقليمية والمشكلات المتعلقة بحدود الدول». وينص القرار أيضاً على ضرورة:

> ألا تخضع أراضي أي دولة للاحتلال العسكري الناجم عن استخدام القوة الذي يخل بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ويجب عدم ضم أراضي أي دولة من قبل دولة أخرى سواء عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلياً. ويجب عدم الاعتراف بشرعية أي ضم للأراضي ناشئ عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها فعلياً.[33]

وينص القرار 3314 على أن «الاعتداء هو استخدام القوة من قبل دولة ضد سيادة دولة أخرى أو سلامة أراضيها أو استقلالها السياسي، أو على أي وجه آخر لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة حسبما ورد في هذا التعريف». وجاء في مذكرة توضيحية للقرار نفسه

أنه: «في هذا التعريف: (أ) تستخدم كلمة "دولة" دون الإخلال بقضايا الاعتراف أو بما إذا كانت الدولة عضواً في الأمم المتحدة، (ب) وأن التعريف يشمل مفهوم "مجموعة من الدول" عند الاقتضاء».[34]

وإذا أخذنا كل هذه الوثائق المرجعية في الحسبان، فسنجد أن احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى يشكل انتهاكاً لالتزاماتها في استعمال الوسائل السلمية، أي أنه يمثل اعتداء وانتهاكاً للمبدأ القانوني الذي أقر عدم انتهاك سلامة أراضي الدول، كما أن هذا الاحتلال يمثل انتهاكاً للمبدأ القانوني الخاص بنهائية الحدود واستقرارها.

وعلاوة على ذلك، لقد تصرفت إيران على نحو مخالف للالتزامات القانونية للقوة المحتلة، حسب تعريفها في اتفاقية جنيف لعام 1949 وأحكامها المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. وتتضمن هذه الالتزامات منع تهجير الأهالي وجلب سكان القوة المحتلة على حد سواء. وتنص المادة 49 من هذه الاتفاقية على أنه «يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أياً كانت دواعيه». وعلاوة على ذلك، «لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها».[35]

وكانت الشهادات التي أدلى بها سكان جزيرة طنب الكبرى قد أثبتت أن سكان الجزيرة قد أجبروا على الرحيل في عام 1971، وذكر بعض السكان أنهم قد هربوا من الجزيرة نتيجة الخوف.[36]

لذلك فإن إيران لا تستطيع أن تسوق أي مبرر قانوني لاحتلالها لهذه الجزر، ولمعاملتها للسكان المدنيين في الجزر، ولتوطين إيرانيين على أرض هذه الجزر أيضاً.

وفي الواقع، فإن احتلال إيران بالقوة لجزيرة طنب الكبرى ينتهك مبدأ حق تقرير المصير الذي ورد في ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625. وكان يمكن لإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة أو إرسال الأمم المتحدة لبعثة تقصي حقائق أن يحددا على نحو قاطع رغبات سكان هذه الجزر. إلا أن طرد السكان العرب من هذه الجزر وهروبهم منها في عام 1971 قد جعل هذه الإجراءات غير عملية الآن. وعلاوة على ذلك، فإن هجرة ألفي عامل إيراني إلى جزيرة أبوموسى منذ عام 1971، ووجود عسكريين إيرانيين على أرض الجزيرة، والضغوط التي تمارسها إيران ضد السكان العرب في أبوموسى منذ عام 1992 والتي أدت إلى تخويف السكان وتقليص عددهم، ستجعل من الصعب أي ممارسة ذات مغزى لحق تقرير المصير على أرض جزيرة أبوموسى.[37]

إن نتيجة أي ممارسة لحق تقرير المصير على أرض جزيرة طنب الكبرى أو أبوموسى في عام 1971 ستكون معروفة وليس من الصعب التنبؤ بها؛ فسكان الجزيرتين هم من العرب، ولغتهم هي اللغة العربية، ولديهم صلات وروابط أسرية وتجارية مع الساحل الغربي للخليج. وهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة، ومنها قبائل آل سودان وآل بومهير وبنو حماد والشوامس وبنو تميم وغيرهم، ويدينون بالولاء لحكام الشارقة ورأس الخيمة.[38]

مذكرة التفاهم بشأن أبوموسى

انتهكت إيران، أيضاً، المبادئ القانونية التي تمنع التهديد باستعمال القوة لكي تتوصل إلى مذكرة التفاهم التي وُقعت مع إمارة الشارقة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 بخصوص جزيرة أبوموسى. وتنص البنود الأساسية لهذا الاتفاق على أنه «لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبوموسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى». وفي إشارة إلى وصول الإيرانيين إلى النصف الشمالي من الجزيرة نفسها، تنص مذكرة التفاهم على أنه «وفي

حدود المناطق المتفق عليها والمحتلة من قبل القوات الإيرانية، يكون لإيران ولاية كاملة...»، بينما نصت لغة المذكرة بشأن وجود الشارقة على أرض الجزيرة على أن «تحتفظ الشارقة بولاية كاملة على باقي الجزيرة».[39] وبناء عليه، فإن مذكرة التفاهم هي بالضرورة اتفاق مؤقت بين دولة أتت لاحتلال جزء من الجزيرة ودولة أخرى موجودة أصلاً على أرض الجزيرة وتحتفظ بوضعها على جزء من هذه الجزيرة. ومارست الشارقة كل جوانب السيادة على الجزء الباقي من الجزيرة خلال السنوات اللاحقة، بما في ذلك رفع علمها وعلم دولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى قيامها بتوفير الخدمات العامة في الجزيرة. وقامت إمارة الشارقة بهذا كله على الرغم من الانتهاكات الإيرانية وتعدياتها على الجزء المخصص للشارقة، والتي بدأت في عام 1983 حسبما هو موضح في الفصل السادس من هذا الكتاب.

تظهر الوثائق التاريخية بكل وضوح أن الشارقة قد وقعت مذكرة التفاهم مع إيران تحت الإكراه، وهو الأمر الذي يجعل المذكرة وثيقة باطلة. وفي أشهر شباط/ فبراير، وحزيران/ يونيو، وآب/ أغسطس من عام 1971، هدد شاه إيران محمد رضا بهلوي بصورة واضحة باحتلال هذه الجزر بالقوة ما لم يتم التوصل إلى قرار تقبله إيران. وتم نقل تهديدات الشاه عن طريق السير وليم لوس الذي أبلغ كلاً من حاكم الشارقة ورأس الخيمة في حزيران/ يونيو 1971، أن الشاه سوف يستولي على جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة، وأضاف لوس أن القوات البريطانية المتبقية في الخليج العربي لن تكون كافية لإيقاف مثل هذا العمل.[40] وأدرك حاكم الشارقة، الشيخ خالد بن محمد القاسمي، بكل وضوح أن إيران سوف تستولي على الجزيرة ومواردها النفطية ما لم يتوصل إلى تسوية معها. وفي الواقع، فقد ذكر ذلك في رسالة وجهها إلى الحكام العرب في آب/ أغسطس 1971.[41] وكان محقاً في التعامل بجدية مع التهديدات الإيرانية، حيث قامت إيران باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة في

نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. وشعر حاكم الشارقة بأنه ليس لديه خيار سوى الإذعان لمطالبة الشاه بإيجاد حل تقبله إيران.

وأوضح الشيخ خالد بعد موافقته على مذكرة التفاهم في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 قائلاً:

> لقد قضيت نحو عامين لجمع الوثائق التي تثبت أن هذه الجزيرة أرض عربية، وأنها تتبع لإمارة الشارقة. وقد طلبت من فريق مختص من القانونيين أن يقوموا بإعداد الوثائق والمستندات القانونية، والتي تم إرسالها إلى الحكومة الإيرانية. غير أن منطق التهديد والقوة لم يترك مجالاً للتعقل واللجوء إلى الأسانيد الشرعية... وساهمت عوامل عديدة في حساسية الموقف، واجتمعت لتشكل ضغطاً كبيراً، فقد هددت بريطانيا بعدم المحافظة على الوضع القائم على أرض الجزيرة، وأصرت إيران على أن الجزيرة إيرانية وأنها سوف تستولي عليها بالقوة، كما أن الظروف الاقتصادية غير المواتية جعلت الشارقة في وضع صعب وأضعفت موقفها، الأمر الذي أثر بشدة في قدرتها على المناورة، بينما قامت قوى أخرى بدعم إيران وتأييدها... وبناء عليه، بعد مشاورات مع الأشقاء، رأيت من المناسب أن نتوصل إلى صيغة لتجميد المشكلة سياسياً، بينما نستمر في التعامل معها اقتصادياً، وهكذا جاءت الاتفاقية.[42]

وإذا أخذنا هذه الأحداث والحقائق في الحسبان، فسوف يتضح لنا أن مذكرة التفاهم باطلة قطعاً من أساسها بسبب "علة جوهرية" تتعلق بأحد الطرفين الموقعين عليها، وهو على وجه التحديد حاكم الشارقة، الذي وقع مذكرة التفاهم تحت ظروف التهديد بالقوة والإكراه. وأدى هذا إلى إبطال أثر مذكرة التفاهم بوصفها متناقضة مع مبادئ القانون الدولي المعاصر التي تحظر التهديد باستعمال القوة أو استخدامها أو استخدام غيرها من الوسائل الشبيهة، الأمر الذي يجعل الوضع القانوني للجزيرة احتلالاً عسكرياً.[43] وفي الواقع فإن المادة 52 من اتفاقية فيينا لعام 1969 بشأن قانون المعاهدات تنص على أن المعاهدة: «تصبح باطلة إذا ما كان إبرامها قد تم تحت التهديد باستعمال القوة أو استخدامها وبما يتناقض مع مبادئ القانون الدولي المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة».[44]

وعلى الرغم من هذا، فقد التزمت الشارقة ودولة الإمارات العربية المتحدة ببنود مذكرة التفاهم. وفي تموز/ يوليو 1992، عقب الانتهاكات الإيرانية لمذكرة التفاهم، أعلن المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي يضم حكام الإمارات السبع التي يتألف منها الاتحاد، أن الاتفاقيات التي توقعها الإمارات الأعضاء في الاتحاد مع الدول المجاورة سوف تعامل بوصفها اتفاقيات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة.[45] ومع ذلك، فقد قال راشد عبدالله، وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 30 أيلول/ سبتمبر 1992، إن «هذه المذكرة قد تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه، الأمر الذي يجعلها باطلة طبقاً للقانون الدولي».[46] ويبدو للوهلة الأولى أن التصريحين يناقض أحدهما الآخر، ولكن، عند المزيد من التمعن والتدقيق نجد أن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق ببطلان مذكرة التفاهم ظل متسقاً وثابتاً.

وأصـــدر المجلس الأعلى للاتحاد في دولة الإمارات العربية المتحدة بياناً في تموز/ يوليو 1992 أفاد فيه أنه قد توصل إلى أن إيران تريد إجراء مناقشات حول مذكرة التفاهم مع إمارة الشارقة لوحدها. ولكن، بعد إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة، أصبح النزاع حول جزيرة أبوموسى من القضايا التي تقع ضمن اختصاصات الحكومة الاتحادية. وبناء عليه، فقد كان من الطبيعي أن يعمل المجلس الأعلى للاتحاد على تأكيد سلطة الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في التفاوض مع إيران بصفة مباشرة. ولا يشير الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للاتحاد إلى مذكرة التفاهم نفسها على وجه التحديد بوصفها اتفاقية دولية، ومن المؤكد أن الإعلان لا يقبلها كتعهد قانوني ملزم. بل كان الإعلان عبارة عن إشارة سياسية بقصد تذكير إيران بضرورة التفاوض عبر القنوات الملائمة. وما تزال دولة الإمارات العربية المتحدة متمسكة بموقفها المعلن نحو اعتبار مذكرة التفاهم باطلة بطلاناً كاملاً لأنها وُقعت تحت التهديد والإكراه، حسبما ورد في البيان الصادر في أيلول/ سبتمبر 1992.[47]

وبالطبع، هناك من يرى أن مذكرة التفاهم هي وثيقة صحيحة تتقيد بالمبادئ القانونية المقبولة. ففي عام 1974، ذكر الباحث القانوني حسين البحارنة في كتابه الصادر بعنوان **دول الخليج العربية: وضعها القانوني والسياسي ومشكلاتها الدولية**، أنه «يبدو من المشكوك فيه أن يسهل الاعتراض على اتفاقية أبوموسى بموجب القانون الدولي». وأشار الكاتب بصفة خاصة إلى قبول مذكرة التفاهم بموجب خطابات رسمية تم تبادلها بين إمارة الشارقة وإيران عبر قنوات الحكومة البريطانية.[48] وقال أيضاً، في مقابلة شخصية أجريت معه في كانون الأول/ ديسمبر 1997، إن هذه المراسلات تثبت التفاوض الطوعي. كما أشار إلى أن الشارقة كانت بحاجة إلى المال وقبلت التعويض المالي من إيران إلى أن تم اكتشاف النفط، وبعد ذلك تم اقتسام عوائد النفط. وعلاوة على ذلك، فقد صرف البحارنة النظر عن مسألة التهديد باستعمال القوة بوصفها حقيقة من حقائق سياسة القوة وليس دليلاً على وجود إكراه.[49]

وعلى الرغم من ذلك، فإن الرأي الذي تبناه البحارنة يعتبر قاصراً من عدة وجوه. فقد أشار بصورة خاطئة إلى أن البريطانيين هم الوحيدون الذين حذروا حكام الشارقة ورأس الخيمة بشأن استعمال القوة وليس الشاه، واكتفى بالإشارة إلى أن السير وليم لوس أبلغ الحكام أن بريطانيا لن تستطيع حمايتهم ضد استخدام إيران للقوة. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن القول بأن التهديد باستعمال القوة لا يشكل إكراهاً يعد رفضاً لمبادئ القانون الدولي المعاصر، وهو دعوة للعودة إلى حقبة ماضية حينما كان التهديد باستعمال القوة مقبولاً كوسيلة لحض أحد الأطراف على توقيع اتفاقية معينة.[50] وعلى الرغم من رأيه الشخصي، فقد ذكر البحارنة في وقت سابق خلال عام 1974 أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن قد أعلنت موقفها تجاه مذكرة التفاهم عندما كتب آراءه، «وبناء عليه، يظل هناك قدر من الشك فيما إذا كانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد قبلت قانونياً بالالتزامات الواردة في الاتفاقية».[51]

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إثارة تساؤلات حول مذكرة التفاهم على أسس أخرى؛ فقد شكك المندوب العراقي لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أثناء مناقشة موضوع الجزر في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، في صحة مذكرة التفاهم الموقعة بشأن أبوموسى، ليس لأنها قد وقعت تحت الإكراه فقط، وإنما لأنها أبرمت عندما كانت بريطانيا مسؤولة عن سلامة أراضي الإمارات المتصالحة، على أساس الاتفاقيات المبرمة خلال الفترة 1820 ـ 1922، وخاصة الاتفاقية الحصرية لعام 1892 بين الشارقة وبريطانيا.[52] ويمكن أن نعيد إلى الأذهان أن حاكم الشارقة قد تعهد بما يلي في تلك الاتفاقية:

> أولاً، ألا أوقع أية اتفاقيات أو أدخل في علاقات مع أي دولة باستثناء الحكومة البريطانية.
>
> ثانياً، ألا أسمح بإقامة أي ممثل لأية حكومة أخرى في أراضيّ دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية.
>
> ثالثاً، ألا أؤجر أو أبيع أو أرهن أو أتنازل أو أسمح بأية صورة من الصور باحتلال أي جزء من أراضيّ إلا للحكومة البريطانية.[53]

وقال المندوب العراقي إن مذكرة التفاهم تعتبر باطلة لأن الاتفاقية الحصرية لعام 1892 قد منعت الشارقة من إبرام أي اتفاق مع أي قوة أخرى باستثناء بريطانيا، كما منعت الشارقة من التنازل أو «السماح باحتلال» أي جزء من أراضيها لدولة أخرى غير بريطانيا. وبناء على نص هذه الاتفاقية يبدو أن هذه الحجة صحيحة. وقال المندوب العراقي أيضاً إن الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى يعني أن بريطانيا فشلت في الوفاء بتعهداتها الواردة في المعاهدة المبرمة بينها وبين إمارة رأس الخيمة والخاصة بحماية أراضي الإمارة.[54] ويمكن أن نجادل على النسق نفسه أن بريطانيا فشلت في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بحماية أراضي الشارقة ضد الاحتلال الإيراني. ومن الواضح أن بريطانيا كانت تعلم مسبقاً أن إيران سوف تستخدم القوة للاستيلاء على جزر طنب

الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، حيث إن السير وليم لوس حذر حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من هذا الاحتمال في حزيران/ يونيو 1971.[55]

يقول مصدر قانوني بريطاني، كان يقدم الاستشارة لحاكم الشارقة في مقابلة أجراها المؤلف معه عام 1997، إن الاتفاقية الحصرية مع الشارقة عام 1892 لا تبطل مذكرة التفاهم المبرمة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 لأن بريطانيا نفسها شاركت في الاتفاقية وأقرتها. وأضاف المصدر أن الاتفاقية الحصرية قد عملت على أساس عدم السماح للقوى الأخرى بالدخول إلى أراضي الإمارات إلا بموافقة مسبقة من الحكومة البريطانية. غير أن الحجة المتعلقة بالمشاركة البريطانية في مذكرة التفاهم لا تتفق تماماً مع نص البند الأول من اتفاقية عام 1892، بينما اكتفى البند الثاني من الاتفاقية بالإشارة إلى الموافقة البريطانية على السماح بإقامة أي ممثل لأية حكومة أخرى داخل أراضي أي إمارة، وليس الموافقة البريطانية على الاحتلال الذي تقوم به قوة أخرى لجزء من أراضي أي إمارة من الإمارات المعنية. وفي الواقع، بينما أشار هذا المصدر القانوني إلى أن شيوخ الإمارات المتصالحة قد تعهدوا في الاتفاقيات الحصرية بعدم التنازل عن أي جزء من أراضي إماراتهم لدولة أخرى (عدا بريطانيا)، فهو لم يشر إلى أن الشيوخ قد تعهدوا في البند الثالث بعدم السماح باحتلال أي جزء من أراضي إماراتهم لأي دولة أخرى (عدا بريطانيا). وعلاوة على ذلك فقد أقر بأن البريطانيين تجاهلوا أحياناً حقيقة أن حاكم الإمارة لم يكن بوسعه أن يحول ملكية الأراضي للغير وأن البريطانيين أنفسهم كانوا يتنازلون عن أراضي الحاكم من دون موافقته، ومن ذلك مثلاً تنازلهم عن منطقة أرض الصومال في إقليم أوجادين بموجب معاهدة عام 1897 مع إثيوبيا.

ومع ذلك، فإن "تجاهل" البريطانيين لبنود الاتفاقيات في حالات أخرى لا يعني أن انتهاج التصرف نفسه في حالتي الشارقة وأبوموسى يعد قانونياً.[56] ورأى جوليان ووكر،

الذي كان عضواً في الفريق العامل مع وليم لوس، في مقابلة أخرى أجراها المؤلف معه في تشرين الأول/ أكتوبر 1997، أن الشارقة لم تتنازل عن أرضها لأنها لم تتخل عن مطالبتها بالسيادة عليها. ولكن، حتى هذا القول لا يتوافق على وجه الدقة مع نص ومقاصد البند الثالث من الاتفاقية المبرمة بين الشارقة وبريطانيا.[57]

وقد جادل المصدر القانوني المذكور نفسه أن الاتفاقيات الحصرية لم تفرض أية التزامات على البريطانيين، على الرغم من وصفها بأنها معاهدات دفاعية أو معاهدات علاقات خارجية أو معاهدات حماية.[58] وبينما أقر المندوب العراقي لدى مجلس الأمن ضمن نقاشه أن «مسؤولية حكومة المملكة المتحدة بحماية سلامة أراضي الإمارات لم ينص عليها صراحة بالتفصيل في عبارات كثيرة...»، فقد ذكر أيضاً أن «الحكومة البريطانية قد تعترض على نقطة ما إذا كانت الإمارات تنطبق عليها وضع محمية قانونية، غير أن بنود اتفاقية آذار/ مارس 1892، وخاصة البندين الأول والثالث، تثبت بصورة قاطعة مسؤولية بريطانيا عن سلامة أراضي جميع الإمارات المتصالحة».[59]

ومن الناحية الفنية، يمكن القول إن الالتزام البريطاني بحماية أو الدفاع عن سلامة أراضي الإمارات المتصالحة قد نبع ليس من نص الاتفاقيات المبرمة مع الإمارات المتصالحة، وخاصة الاتفاقيات الحصرية لعام 1892، وإنما نشأ من ممارسة تقليدية. وكما قال جيه بي كيلي في كتابه **بريطانيا والخليج العربي: 1795–1880**، إن معاهدة الهدنة البحرية الدائمة لعام 1853 «لم تنص على الدفاع عن الإمارات المتصالحة ضد الاعتداء الذي تقوم به قوة خارجية عن طريق البحر. ومن جهة أخرى فقد أصبح من المتعارف عليه الآن أن مسؤولية الدفاع عن الإمارات المتصالحة ضد مثل هذا الاعتداء قد آلت إلى الحكومة البريطانية من منظومة الإمارات المتصالحة». وفي الواقع، أشار كيلي إلى أن المقيم السياسي البريطاني كمبل أكد لحاكم دبي أن البريطانيين «سوف يحمونهم من الهجوم البحري».[60] وتم التعبير عن هذه المسؤولية أيضاً في الخطاب الموجه إلى حكام الإمارات

المتصالحة من اللورد كيرزون، نائب الملك في الهند، في عام 1903، وخاصة تأكيده أن بريطانيا «سوف تتمسك بسياسة الوصاية والحماية التي منحتكم السلم وضمنت حقوقكم خلال معظم فترات قرن من الزمان».[61]

وفي الواقع، فقد قبل البريطانيون هذا الالتزام وأوفوا به عندما حذروا فارس بصورة صريحة من أن بريطانيا سوف تستخدم القوة البحرية للدفاع عن حقوق حكام الشارقة ورأس الخيمة في الجزر خلال الأعوام 1925، و1928، و1934. وقام المسؤولون البريطانيون أيضاً بإبلاغ المسؤولين الإيرانيين على نحو جازم بأن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة هما تحت "الحماية" البريطانية خلال ستينيات القرن العشرين. وبناء على ذلك، من الواضح أن البريطانيين قد تخلوا عن ممارستهم التقليدية لحماية سلامة أراضي الإمارات عشية إنهاء العلاقات القائمة بموجب المعاهدة البريطانية مع هذه الإمارات في الأول من كانون الأول/ ديسمبر 1971.

ولا يقتصر الأمر على أن مذكرة التفاهم قد تم فرضها في ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه، وإنما درجت إيران بصورة علنية ومكررة ومنتظمة على انتهاك بنود هذه المذكرة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وذلك حسبما ورد في الشكوى الصادرة عن وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1992. ومن هذه الانتهاكات أن إيران قامت بتشييد طرق ومطار جوي ومنشآت مدنية وعسكرية ومشروعات زراعية في الجزء التابع لولاية إمارة الشارقة من الجزيرة، بالإضافة إلى تدخلها الدائم في أنشطة البناء والأعمال التجارية التي يقوم بها السكان المحليون. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت إيران إجراءات تجبر سكان الجزء المخصص للشارقة بالدخول والخروج عن طريق نقطة دخول إيرانية، إلى جانب إجبار الموظفين الجدد على الحصول على إذن دخول إيراني، وتم منع بعض السكان والعمال من النزول على أرض الجزء الخاضع لولاية إمارة الشارقة.

وشملت التجاوزات الأخرى اعتراض عمل الشرطة الموجودين في الجزء التابع لولاية إمارة الشارقة، وربط إدارة المنطقة التابعة لولاية الحكومة الإيرانية من جزيرة أبوموسى مع محافظة بندر عباس، ومحاولة ربط الخدمات البلدية في المنطقة التابعة لولاية إمارة الشارقة مع الخدمات المقدمة في المنطقة الإيرانية ومحافظة بندر عباس، واعتراض قوارب صيادي الأسماك التابعين للشارقة في المياه الإقليمية للجزيرة. غير أن الجانب الذي أثار قلقاً خاصاً هو تشييد إيران مواقع لإطلاق الصواريخ المضادة للسفن في الجزء التابع لولاية إمارة الشارقة، وهو أمر يهدد الملاحة في الخليج العربي والأمن الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة بأكملها.[62] وعلى الرغم من كل هذا، فإن إيران تواصل تأكيد استمرارية مذكرة التفاهم والتمسك بسريانها، حسبما ذكر وزير خارجيتها في أثناء زيارته لدولة الكويت في 19 نيسان/ إبريل 1992، وما ذكره رئيس الوفد المفاوض الإيراني، السفير مصطفى حائري في أيلول/ سبتمبر 1992.

إن تكرار إيران القول بأنها تقر باستمرارية مذكرة التفاهم وتزامن ذلك مع قيامها بسلوك ينتهك الاتفاقية نفسها قد يكون مستنداً إلى خطاب تم تحريره في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، من قبل عباس علي خلعتبري وزير خارجية إيران. وفي هذا الخطاب ذكر خلعتبري «أن قبول إيران للترتيبات المتعلقة بجزيرة أبوموسى...قد تم على أساس الفهم بأنه ليس هناك في هذه الترتيبات ما يعتبر مقيداً لحرية إيران في اتخاذ أية إجراءات في جزيرة أبوموسى ترى أنها ضرورية لحماية أمن الجزيرة أو القوات الإيرانية». ولكن في هذا السياق لابد من القول إن فهم إيران لا يشكل جزءاً من مذكرة التفاهم. وفي الواقع، فقد تم تحرير خطاب خلعتبري بعد أن قامت الشارقة وإيران بإرسال رسائل إلى وزارة الخارجية البريطانية تتعهدان فيها بقبول بنود مذكرة التفاهم. وقامت وزارة الخارجية البريطانية بنقل هذه الرسالة الجديدة التي تحوي الفهم الإيراني للمذكرة إلى إمارة الشارقة، غير أنه لا وزارة الخارجية البريطانية ولا إمارة الشارقة قبلت في الواقع الفهم الإيراني على اعتبار أنه يشكل جزءاً من الاتفاقية.[63]

الادعاءات القانونية لإيران

لقد عرضنا فيما سبق أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستطيع إقامة مطالبتها بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على أساس المبدأين القانونيين: التقادم والترسيخ التاريخي لحق الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، من الواضح أيضاً أن إيران باحتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وإبرامها لمذكرة التفاهم المتعلقة بجزيرة أبوموسى في عام 1971، قد انتهكت مبادئ القانون الدولي. ومن الملائم أن ننظر هنا إلى المطالبات الإيرانية بالجزر لكي نتمكن من عمل تقويم موضوعي لصحة هذه المطالب والادعاءات. ويمكن القول في البدء إنه بينما تدعي إيران تبعية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على أساس الكثير من المبادئ القانونية، فإنها لا تقدم قدراً كافياً من الأدلة الوافية. وعلاوة على ذلك، فإن رفضها المستمر لإحالة النزاع إلى القضاء أو التحكيم الدوليَّين يثير تساؤلات وشكوكاً حول مدى ثقة إيران في صحة دعواها.

التقادم والترسيخ التاريخي لحق الملكية والاحتلال

بدأت إيران المطالبة بحق تبعية الجزر لها على أساس ما زعمت أنه ملكية تاريخية منذ أمد طويل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 1971، قال الشاه: «إن ما نطالب به هو ما ظل ملكاً لبلادنا عبر التاريخ... ومن الطبيعي والمعقول تماماً أن تقوم إيران بعد انسحاب الإمبريالية، باستعادة ما ظل ملكاً لها عبر التاريخ».[64] وفي عهد الجمهورية الإسلامية، طرح صادق قطب زاده وزير الخارجية الإيراني الحجة نفسها في أيار/ مايو 1980 حين قال: «إن الجزر الثلاث كانت دائماً جزءاً لا يتجزأ من إيران. وعندما سحبت بريطانيا قواتها من الخليج العربي سنة 1971، استعادت إيران سيادتها على الجزر، فإيران إذن لم تفعل سوى استرجاع سيادتها على جزء من أراضيها كان تحت السيطرة الأجنبية».[65]

وعلى الرغم من ذلك، لم تقدم الحكومات الفارسية/ الإيرانية الأسانيد القانونية الموثقة لهذه الملكية التاريخية المزعومة. ويدعي الباحثون الإيرانيون أن فارس ظلت تمتلك

الجزر قبل القرن السابع الميلادي، أي قبل الفتوحات الإسلامية وخلال الفترات التاريخية اللاحقة منذ ذلك الوقت، مثلاً قبل الوجود البحري البرتغالي في الخليج العربي، ومرة أخرى قبل فترة الوجود البحري البريطاني. غير أن هؤلاء الباحثين لم يطرحوا أدلة وثائقية مقنعة لدعم ادعاءاتهم.[66] ونتيجة لذلك، ليس هناك أدلة قانونية متاحة للاطلاع العام تثبت الاستخدام والحيازة الطويلة الأمد والسلمية لهذه الجزر، وممارسة سلطة الدولة الفارسية على هذه الجزر، لدعم الدعوى الإيرانية على أساس مبدأي التقادم أو الحيازة الطويلة الأمد القائمة على أساس سلمي والترسيخ التاريخي لحق الملكية.

ويرى الباحثون الإيرانيون وغيرهم من المتعاطفين مع إيران أن فارس قد رسخت سيطرتها على الجزر وفقدتها مكرراً خلال فترة العصور الوسطى وفترة الاستعمار الأوربي. ولكن "احتلال" الأراضي لفترات قصيرة من الوقت لا يشكل أساساً قانونياً لادعاء حق الملكية. ولكي يصبح الاحتلال أساساً قانونياً صحيحاً لادعاء السيادة، لا بد من أن تكون الأرض المحتلة منطقة غير مملوكة لأحد، أي لا صاحب لها من قبل، ويجب أن يؤدي الاحتلال إلى إقامة السيادة والتي يجب ممارستها بصورة متواصلة وعلى نحو سلمي. وفي قضية الصحراء الغربية على سبيل المثال، كان الرأي المطروح يقول: «إن الأراضي التي تقطنها قبائل أو شعوب لديها مؤسسات اجتماعية وسياسية لا تعد أرضاً مشاعاً». ولم تكن الصحراء الغربية أرضاً مشاعاً لأنه «في زمن الاستعمار، كانت الصحراء الغربية مأهولة من قبل شعب، وهم وإن كانوا رعاة، فقد كانوا منظَّمين اجتماعياً وسياسياً في شكل قبائل وتحت سلطة أعيان مؤهلين لتمثيلهم».[67]

وكما ذكر بريرلي في كتاب **قانون الأمم**، أنه «في قضية جزيرة بالماس، أكد القاضي هوبر أن إثبات الحيازة الأصلية ليس كافياً في حد ذاته وإنما يجب إدامة الحيازة عن طريق ممارسة سلطة الدولة».[68] وتُظهر الوثائق التاريخية أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لم تكن أرضاً مشاعاً، وأن إيران لم تنشئ قط سيادة لها على الجزر، وأنها لم تقم

قط بممارسة السيادة و/ أو سلطة الدولة على أرض الجزر بصورة متواصلة وعلى نحو سلمي. وبناء عليه، فإن إيران لم تلب أياً من الشروط الثلاثة اللازمة لإقامة احتلال لكي يكون أساساً صحيحاً لدعواها.

وفي الواقع، حتى الوقائع لا تدعم المطالبات الإيرانية بالملكية الفارسية للجزر أو احتلال فارس للجزر في فترة زمنية محددة؛ إذ إن فارس لم تملك هذه الجزر ولم تكن تحتلها قبل الوجود البرتغالي في الخليج العربي. وكانت هذه الجزر جزءاً من مملكة هرمز التي حكمها العرب في ذلك الوقت.[69] كما أن فارس لم تكن تملك هذه الجزر أو تحتلها قبل الاحتلال البريطاني المزعوم لهذه الجزر في عام 1820 تقريباً، عندما قامت بريطانيا، حسبما زعم من قبل إيران، بتحويل إدارتها القائمة بحكم الأمر الواقع إلى الشارقة ورأس الخيمة، حينما كانت فارس ضعيفة للغاية ولا تستطيع الدفاع عن حقها.[70] ويوفر الأرشيف الهولندي والفرنسي والبريطاني أدلة وثائقية لاستخدام العرب لهذه الجزر وملكيتهم لها خلال معظم الوقت، ابتداء من الانهيار التدريجي لسلطة البرتغال في الخليج العربي في مطلع القرن السابع عشر وحتى الترسيخ المطّرد لقوة البريطانيين في نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وكانت هذه الجزر مملوكة لعرب الساحل العربي من الخليج العربي وكانوا يستخدمونها، كما استخدمها عرب الساحل الفارسي من الخليج العربي بإذن من عرب الساحل العربي.

لقد مارس القواسم سلطة بحرية وإدارية في الخليج العربي وعلى أرض هذه الجزر منذ مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه. وفي مناسبات عديدة في بداية القرن التاسع عشر، اعترف البريطانيون بملكية القواسم لهذه الجزر؛ ومنها في عام 1801 حينما أشاروا إلى أن طنب الكبرى كانت مستخدمة من قبل صيادي اللؤلؤ من رأس الخيمة، وفي عام 1806 حينما تم الاعتراف بحاكم رأس الخيمة وهو من القواسم ليكون حاكماً للقواسم ورعاياهم على ساحلي الخليج العربي. وفي عام 1809 لاحظ البريطانيون أن سكان الساحلين قد

ترددوا على زيارة هذه الجزر ولم يعترض أحد على ملكيتهم لهذه الجزر. وبعد سنتين، أي في عام 1811، أشار البريطانيون في مراسلاتهم إلى أن أبوموسى كانت قاعدة لانطلاق "قراصنة" القواسم من رأس الخيمة.

وعلاوة على ذلك، ليس هناك أي سجل يدل على اغتصاب أو احتلال بريطاني لهذه الجزر بعد عام 1820، على الرغم من أنه قد جاء في التقارير أن الضباط البريطانيين المقيمين في جزيرة باسيدو كانوا يصطادون الظباء البرية على أرض جزيرة طنب الكبرى، كما لا يوجد أي دليل يثبت قيام بريطانيا بنقل الإدارة القائمة بحكم الأمر الواقع لهذه الجزر إلى القواسم عقب عام 1820. وفي الواقع، فقد كان القواسم يجسدون القوة نفسها التي كان البريطانيون يحاولون قمعها في ذلك الوقت. وذكر المسؤولون البريطانيون في تقاريرهم مرة أخرى عام 1835 أن أبوموسى تعد مخبأ محتملاً للقراصنة، وأدى هذا إلى إقدام البريطانيين على منع القوارب الحربية التي يستخدمها القواسم حتى من الاقتراب من أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. غير أن بريطانيا لم تحتل هذه الجزر، ولم تطالب بها، كما لم يحدث أن تنازلت عنها مطلقاً لأي جهة.

أعلن شاه إيران في عام 1971 الادعاء التالي: «هذه الجزر كانت ملكنا، ولكن قبل نحو ثمانين عاماً خلت تدخلت بريطانيا في سيادتنا وانتزعتها ومنحتها تالياً للشارقة ورأس الخيمة اللتين كانتا تحت الوصاية البريطانية». وليس هناك أدلة تثبت صحة هذا الادعاء أيضاً.[71] إن فارس لم تكن تملك أو تحتل أو تمارس السيادة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال الفترة 1887 ـ 1888، ولم تستطع تقديم أي دليل يثبت ملكيتها لها عندما طلبت منها بريطانيا في ذلك الوقت تقديم هذا الدليل. إن المظهر الوحيد من مظاهر "ممارسة السيادة" التي تدعيها فارس هو قيامها برفع علمها فوق جزيرة صِرَيّ عام 1887، ثم رفع علمها لفترة وجيزة فوق أبوموسى وطنب الكبرى عام 1904. وكانت بريطانيا قد نصحت حاكمي الشارقة ورأس الخيمة برفع الأعلام على الجزر في عام 1903، لكي يؤكدا

استخدامها وملكيتها التقليدية لها. ولا يشكل هذا الإجراء انتزاعاً للجزر من فارس. بل إنه وبعد قيام فارس بإنزال علم كل من الشارقة ورأس الخيمة ورفع علمها في عام 1904، ثم الضغط الناجح الذي مارسته بريطانيا على فارس لتصحيح هذا الإجراء، قامت بريطانيا بالفعل بمنع فارس من انتزاع الجزر من الشارقة ورأس الخيمة. ومرة أخرى، لم تتمكن فارس من تقديم الدليل الذي يثبت ملكيتها للجزر عندما طلبت منها بريطانيا ذلك في عام 1904.

وطالبت إيران أيضاً بحق ملكية الجزر على أساس زعمها بأن الجزر كانت محكومة من قبل فرع القواسم في لنجة، وأن هؤلاء الحكام من القواسم كانوا يديرون الجزر بوصفهم مسؤولين لدى فارس، أي على أساس ممارسة سلطة الدولة بالوكالة عن فارس.[72] ومع ذلك، فالأدلة التي تثبت أن أبوموسى وطنب الكبرى لم تخضعا لحكم القواسم في لنجة واضحة للغاية. وصحيح أن طنب الكبرى كانت تستخدم من قبل الرعايا التابعين للقواسم في لنجة لرعي المواشي، غير أن الرسائل التي كتبها حكام القواسم المتعاقبون في لنجة خلال سبعينيات القرن التاسع عشر وثمانينياته تقر بأن طنب الكبرى كانت تابعة لأعيان حكام عائلة القواسم ومقرهم الساحل المتصالح، وأن رعايا القواسم في لنجة قد استخدموا طنب الكبرى بموافقة هؤلاء الحكام فقط. واعتقد البريطانيون على نحو خاطئ في مرحلة معينة أن القواسم في لنجة لهم حق المطالبة بتبعية الجزر، ولكنهم استنتجوا في مرحلة لاحقة أن هذه المطالبة مبنية على هويتهم كقواسم وليس على وضعهم كمسؤولين لدى فارس. والأهم من ذلك أن البريطانيين لم يكونوا على علم بالمراسلات الصادرة من القواسم في لنجة، والتي تقر بحق القواسم في الساحل المتصالح في ملكية جزيرة طنب الكبرى حتى مطلع ثمانينيات القرن التاسع عشر.[73]

تستند إحدى الدعاوى الإيرانية إلى أن سكان لنجة و صِرَيّ وطنب الكبرى كانوا يدفعون ضرائب لفارس خلال الفترة 1878 ـ 1887.[74] وعلى الرغم من أن فارس قد

وعدت بتقديم أدلة تثبت هذه المزاعم، فإنها لم تقدم أي دليل يثبت ذلك فيما يخص جزيرة طنب الكبرى. وكشفت الرسائل التي قدمتها فارس عن إشارة إلى حالة واحدة من الضرائب التي كانت تدفعها جزيرة صِرَيّ، ولكن من المؤكد أنها لم تقدم أي شيء فيما يتعلق بجزيرة طنب الكبرى. وعلاوة على ذلك، رأى البريطانيون أنه حتى هذه الإشارة الوحيدة إلى الضرائب التي كانت جزيرة صِرَيّ تدفعها إلى فارس غير كافية لدعم المطالبة الفارسية أو لحرمان القواسم من حقهم في تلك الجزيرة.

وأكدت الدراسة التي أعدها باثيرست وإيلي وتشانس «أن من الواضح أنه أياً كانت العلاقة بين الحكومة الإيرانية وحاكم لنجة، فإنها لا تشكل أساساً لمطالبة إيرانية بجزيرة أبوموسى، وذلك لأن حاكم لنجة لم يمتلك جزيرة أبوموسى ولم تكن تحت حيازته مطلقاً، وهي ملك لحاكم الشارقة».[75] ويبدو أيضاً أن العلاقة التي كانت قائمة بين حكومة فارس وحاكم لنجة لا تشكل أساساً لمطالبة إيرانية بتبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لها. وقد أقر حكام لنجة المتعاقبون بصورة خطية أنه على الرغم من أنهم استخدموا جزيرة طنب الكبرى، فإنهم يعترفون بأن الجزيرة مملوكة لحاكم رأس الخيمة. وبينما يجوز أن تكون جزيرة طنب الصغرى قد خصصت للاستخدام من قبل القواسم في لنجة في عام 1835، فإنها ظلت خاضعة لسلطة الفرع الأكبر من عائلة القواسم في الشارقة ومن ثم في مرحلة لاحقة لحاكم رأس الخيمة.

قضية استخدام الخرائط كدليل

تشمل الأدلة التي ركزت عليها إيران في دعم مطالباتها بعض الخرائط البريطانية الصادرة في نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبصفة خاصة خريطة من خرائط وزارة الحربية البريطانية صادرة في عام 1886 والتي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية إلى شاه إيران عام 1888، وهي خريطة أظهرت خطأً جزر صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب

الصغرى وأبوموسى باللون نفسه للون الساحل الفارسي من الخليج العربي. وعند استلامه هذه الخريطة في عام 1888، استشهد ناصرالدين شاه، وهو من سلالة القاجار الحاكمة في فارس، بهذه الخريطة واستخدمها كدليل ضد الحجج البريطانية المطالبة بحق القواسم في تبعية جزيرة صِرَيّ، مشيراً إلى أن جزيرتي صِرَيّ وطنب الكبرى ظهرتا باللون نفسه في الخريطة بوصفهما جزءاً من بلاد فارس. كما أن الشاه محمد رضا بهلوي استشهد بهذه الخريطة في شباط/ فبراير 1971، حين ادعى قائلاً إن «هذه الجزر ملك لنا، ولدينا خرائط بريطانية حربية ووثائق أخرى تثبت ذلك». بل إن مندوب إيران المشارك في مداولات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد مضى إلى حد القول في كانون الأول/ ديسمبر 1971 إن هذه الخرائط تشكل اعترافاً بريطانياً بحق إيراني في امتلاك هذه الجزر.[76]

وقبل أن نبحث في هذا الدليل المحدد بتفصيل أكبر، من المهم أن نتناول بصفة عامة قضية الخرائط من منظور القانون الدولي. ففي مقالة شاملة، صدرت عام 1963، عن موضوع استخدام الخرائط في قضايا شبيهة بقضية الجزر كتب فايسبيرج ما يأتي:

> وفي تعيين موقع الحدود الفاصلة، ظلت المحاكم الدولية والوطنية مترددة في الماضي في إيلاء أي قيمة إثباتية للخرائط، بغض النظر عن عددها ومسمياتها. ولوحظت هذه النزعة على وجه الخصوص متى ما قدمت الخريطة وصفاً للأرض المعنية التي يكون لدى المعدِّين لها معرفة محدودة بها، أو كانت الأرض المعنية بها علة ما من الناحية الجغرافية، أو تم رسم الخريطة على نحو يخدم مطالب الدولة المدعية. وحتى الخرائط الرسمية، ونعني الخرائط التي تصدرها أو تعتمدها هيئة حكومية، تعامل بقدر كبير من التحفظ.[77]

ويمكن الاستشهاد بقضية منكوير وإيكريهوس وقضية جزيرة بالماس للغرض نفسه. ففي القضية الأولى، بعد تركيز فرنسا والمملكة المتحدة على الأدلة الخرائطية، لم يعلق الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية على هذه الأدلة، وكتب أحد قضاة المحكمة قائلاً: «إن الخرائط لا تشكل إسهاماً مهماً بالقدر الكافي لتمكيننا من إصدار حكم يستند إليها».[78] أما

في القضية الأخرى فقد علق القاضي هوبر على موضوع الخرائط قائلاً إن الخرائط يمكن أن تكون «وسائل للإثبات غير المباشر، وهي ليست وسائل لممارسة السيادة، ولكنها إثبات لوجودها في القانون...». ولكنه أضاف قائلاً: «إذا كان المحكِّم مقتنعاً بوجود حقائق ذات صلة بالنواحي القانونية تتعارض مع شهادات علماء الخرائط الذين تعد مصادر معلوماتهم غير معروفة، فإن بإمكان القاضي المحكم أن يمتنع عن منح أي قيمة للخرائط المعروضة، مهما كان عددها وأياً كانت درجة قبولها بصفة عامة».[79]

إن الخرائط التي استشهدت بها إيران في قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تم رسمها من قبل رسامي خرائط يفتقرون إلى المعرفة الكافية وقد يكونون متحيزين لموقف معين. ونتيجة لذلك، تكون الخرائط غير دقيقة ولا تشكل على أي نحو إثباتاً غير مباشر لوجود سيادة فارسية على الجزر. وعلاوة على ذلك، هناك أدلة أخرى ذات صلة قانونية تناقض هذه الخرائط. وينبغي أن نذكر، على سبيل المثال، أن أغلب الخرائط والرسومات البريطانية والأوربية الصادرة خلال القرن التاسع عشر والقرون السابقة لا تدل، من خلال اللون أو النص، أن الجزر مملوكة لبلاد فارس أو للساحل المتصالح. وبالنسبة إلى بقية الخرائط، فقد دللت بعضها على أن الجزر ملك لبلاد فارس، بينما أظهرت خرائط أخرى أنها تابعة للساحل المتصالح.[80]

كانت خريطة وزارة الحربية البريطانية الصادرة في عام 1886، التي استشهدت بها إيران، مبنية على خريطة أعدها في عام 1876 النقيب سانت جون St. John من سلاح المهندسين الملكي البريطاني. وبينما لم تعرض خريطة عام 1876 الجزر المعنية أو إيران بأي لون، فإن من المحتمل أن يكون رسامو الخرائط في وزارة الحربية البريطانية قد أساؤوا تفسيرها، الأمر الذي دعاهم إلى تعيين الجزر بأنها فارسية، لمجرد أن عنوان الخريطة هو «بلاد فارس»، وبناء عليه فقد اعتبروا الجزر فارسية. وينبغي الإشارة أيضاً إلى أن خريطة

عام 1876 قد بنيت معلوماتها على «مراجع أصلية» مثل الخرائط والرسومات والتعليقات الصادرة سابقاً، وهي لا تستند إلى أي زيارة شخصية إلى الخليج العربي أو إلى أي بحث محدد مأخوذ من مصادر أولية عن موضوع ملكية الجزر. وبناء عليه، فإن من المحتمل أن تكون قد كررت بكل سهولة الأخطاء الواردة في الأعمال المنشورة سابقاً.[81]

وفي الواقع، هنالك احتمال أن تكون خريطتا عامي 1886 و1876 قد استندتا إلى مسح بعنوان **دليل الخليج العربي** *Persian Gulf Pilot* ، وهو مسح هيدروغرافي تم إعداده في نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر وصدر في عام 1864. وهو عبارة عن وصف للملاحة البحرية على أساس رسومات هيدروغرافية أكثر من كونه خريطة. وأشار هذا المسح بالخطأ إلى أن جزر صِرَيّ وفرور وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت تحت سلطة حاكم لنجة، كما أشارت إلى أن هذا الحاكم كان يدفع إتاوة للحكومة الفارسية. ومع أن معدي المسح قد زاروا الخليج العربي وأجروا بحثاً محدداً، اعتمد على مصادر أولية، فإن المعرفة التي جمعوها كانت ناقصة. فهم لم يعرفوا على سبيل المثال أن أبوموسى كانت تستخدم لرعي المواشي وأن بها نباتات ومياهاً صالحة للشرب.

وفي المقابل، فإن الخطأ الذي وقع فيه هذا المسح بشأن ملكية الجزر قد يكون مبنياً على إشارة إلى خريطة تم رسمها في عام 1853 لاستخدامها كمرجع بريطاني داخلي عند إبرام معاهدة الهدنة البحرية الدائمة، لتوضيح الخط الذي يُمنع بعده عبور الزوارق المسلحة القادمة من الساحل المتصالح. وتعكس هذه الخريطة إعادة الرسم والتعديل الكبير الذي أجراه المقيم البريطاني جيمس موريسون James Morrison على خط هينيل Hennell، الذي تم رسمه بعد الهدنة البحرية الأولى في عام 1835 مباشرة، وظهر الخط وهو يمر إلى الجنوب من أبوموسى.[82] غير أن هذا الخط يدل فقط على أن القوارب المسلحة القادمة من الساحل المتصالح غير مسموح لها بالاقتراب من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى

وأبوموسى، وهو لا يعني أن هذه الجزر تخضع لسلطة حاكم لنجة من القواسم، كما لا يعني أنها تخضع لسيادة فارس. وعلاوة على ذلك، فقد كان القصد الأكبر من الخط هو حماية التجارة البريطانية التي كانت تتركز على امتداد الساحل الفارسي وخاصة في لنجة. وخلال هذه الفترة، لم يكن البريطانيون يثقون في حكام القواسم على الساحل المتصالح، حيث قام البريطانيون بقمعهم في عام 1809 ومرة أخرى خلال الفترة 1819 ـ 1820. ويجوز أن تكون هذه الحقائق الاقتصادية والسياسية قد أثرت في الذين أعدوا تلك الخرائط في ذلك الوقت.

ومن المحتمل أيضاً أن تكون خريطتا عامي 1886 و1876 قد بنيتا على خرائط مثل تلك التي نشرتها دار سيدني هول Sidney Hall في حوالي عام 1860، والتي أظهرت هذه الجزر على نحو خاطئ باللون نفسه الذي وضع على إقليم لارستان الفارسي، أو على خريطة لبلاد فارس كما هي في عام 1831 أعدَّها لونج G. Long في عام 1852، والتي أظهرت الجزر أيضاً على نحو خاطئ باللون الذي ظهرت به بلاد فارس. وفي الواقع، فإن جميع هذه الخرائط قد تكون بنيت على خريطة صادرة في عام 1832 من قبل رسام الخرائط الخاص أرو سميث A. Arrow Smith ومقره لندن، ولونت هذه الخريطة على نحو خاطئ جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى باللون نفسه الذي ظهرت به بلاد فارس. وهناك احتمال أن تكون الأخطاء الواردة في هذه الخرائط مجرد نتيجة لخطأ في التلوين في آلات الطباعة، وهو أمر شائع في ذلك الوقت.

وعلى النسق نفسه، من الممكن أن تكون الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ذاتها المذكورة آنفاً قد لعبت دوراً في هذا الخصوص. ففي الفترة السابقة لهذا الوقت، لم تكن أغلب الخرائط والرسومات البريطانية والأوربية في مطلع القرن التاسع عشر والقرون السابقة تحتوي على أي مؤشر يدل على ملكية هذه الجزر. كما أن هذه الخرائط والرسومات أظهرت معرفة وإلماماً أكبر بالساحل الشمالي من الخليج العربي وجزره بالمقارنة مع الساحل

الجنوبي وجزره. وحاول الملازم أول بروكس G.B. Brucks، الذي أجرى مسوحات خلال الفترة 1825 ـ 1829، رسم أفضل ممر بحري آمن عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، وهو ممر يقع في الجزء الشمالي من الخليج العربي، بين جزيرتي طنب الكبرى وقشم، وبين جزيرتي صِرَيّ وفرور الصغرى. وبما أن سفينة المسح التي كان يستخدمها بروكس زارت هذه الجزر من قاعـــدة على الساحل الشمالي، فإن هذا الأمر قد يفسر لنا الأسباب التي دعته إلى إدراج هذه الجزر في الرسم الذي وضعه عام 1831 للساحل الشمالي شاملاً المنطقة من بوشهر إلى باسيـــدو. وقد يكون هذا هو السبـب الـذي جعل نسخة من نسخ الرسم الذي وضعه عام 1832 للخليج تُظهر جزيرة أبوموسى وجزيرة طنب الكبرى باللون نفسه الذي ظهرت به بلاد فارس. وهناك نسخة أخرى غير ملونة من هذا الرسم، الأمر الذي يوحي أن التلوين قد تم في تاريخ لاحق وليس حين إصدار الرسم الأصلي.

وقبل المسح الذي قام به بروكس، كان الهدف الأساسي من المسوحات البريطانية من قبيل المسح الذي نفذه تايلور R. Taylor هو الإعداد لهجمات ضد موانئ "القراصنة" التابعة للقواسم على الساحل الجنوبي، وبناء عليه يمكن الافتراض أنها تعكس مثل هذا التحيز. ومن المؤكد أن اعتبارات من هذا النوع قد قادت رسامي الخرائط من أمثال أرو سميث في عام 1832 لربط الجزر بالساحل الفارسي عند تلوينها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك حاجة إلى التذكير بأن أغلب الخرائط البريطانية والأوربية المعدة في فترة مطلع القرن التاسع عشر ومنتصفه ونهايته لم تعين الجزر بأنها تنتمي إلى بلاد فارس أو إلى العرب.[83]

وهكذا، فإن قيمة هذه الخرائط كدليل مؤيد للادعاءات الإيرانية تظل ضعيفة بسبب عدم دقة محتوياتها، والاعتماد على المصادر السابقة التي تعد غير دقيقة في حد ذاتها، بدلاً من أن تكون مستندة إلى بحوث مستقاة من المصادر الأولية. كما أن أهميتها قد ضعفت بفعل تركيز المصالح التجارية البريطانية على الساحل الفارسي، وأن البريطانيين بذلوا جهداً

مكثفاً لقمع القواسم على الساحل العربي من الخليج العربي. وقد تكون هذه القضايا أثرت بمجملها وأدت إلى تحيز المساحين ورسامي الخرائط البريطانيين الذين أجروا بالفعل بعض البحوث الأولية.

وعلاوة على ذلك، هنالك قدر كبير من الأدلة المتناقضة التي تضعف من قيمة هذه الخرائط في دعم دعاوى إيران. فأولاً، هنالك خرائط أخرى موضوعة قبل سبعينيات القرن التاسع عشر وبعد تسعينياته تظهر أن هذه الجزر عربية. وتشير بعض الخرائط الصادرة في القرن الثامن عشر إلى أن هذه الجزر ترتبط بالساحل العربي، بينما نجد أن بعض الخرائط الألمانية المعدة في فترة القرن التاسع عشر تشير إلى ارتباط هذه الجزر بالأجزاء الخاضعة لحكم العرب من الساحل الفارسي للخليج. وفي عام 1825، أصدر رسام الخرائط البريطاني أرو سميث خريطة تظهر جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى باللون نفسه الذي ظهرت به بلاد فارس، غير أنه أظهر جزيرة أبوموسى باللون نفسه الذي ظهر به الساحل العربي، وهذا يثبت أنه قد قام بتغيير هذا الوضع في خريطته الصادرة عام 1832. وأصدر رسامو الخرائط الألمان والفرنسيون خلال الفترة الممتدة من أربعينيات القرن التاسع عشر إلى سبعينياته خرائط تظهر الجزر بأنها تابعة للساحل العربي من الخليج العربي. وفي عام 1864، على سبيل المثال، أصدر رسام الخرائط الألماني المرموق كيبيرت H. Kiepert خريطة أظهرت جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أنها من أملاك عُمان، بينما أظهر جزيرة أبوموسى بوصفها ملكاً تابعاً للقواسم على الساحل العربي من الخليج العربي. أما الخرائط البريطانية والألمانية والفرنسية الصادرة في القرن العشرين فقد أظهرت بصفة عامة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى بوصفها جزراً عربية.[84]

والأهم من هذه الخرائط نفسها أن المسؤولين البريطانيين المقيمين في الخليج العربي تلقوا قدراً كافياً من الأدلة المعترضة في صيغة مراسلات من حكام القواسم في الساحل المتصالح والقواسم في لنجة، بالقدر الذي جعلهم يدركون أن التأكيدات الواردة في مشروع المسح المعنون **دليل الخليج العربي** وما ترتب على هذا المشروع من تلوين في خريطة وزارة الحربية البريطانية كان عبارة عن أخطاء نتيجة عدم الدقة. لقد اعترف المسؤولون البريطانيون على نحو صريح ومتكرر بسلطة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على الجزر قبل منح هذه الخريطة كهدية إلى الشاه في عام 1888، وواصلوا اعترافهم بذلك في الأعوام التالية أيضاً. وبصفة عامة، فإن الخرائط الرسمية القليلة والخرائط شبه الرسمية التي استشهدت بها إيـــران لا يمكن أن تعامل على أساس أنها تحتوي أدلة قانونية غير مباشرة وتكميلية وثانويـــة أو شهادة سماعيـــة عن الغير. ومن المؤكد أن هذه الخرائط لا تشكل بمفردها أساســاً ملائماً أو كافياً لإقامة دعوى أو مطالبـــة، كما أنها لا تمثل اعترافــاً بريطانياً بوجود مطالبـــة. وعلاوة على ذلك، فإن عدم دقة خريطة أرو سميث الصادرة في عام 1832، والتي قد تكون استخدمت كمرجع من قبل رسامي الخرائط البريطانيين الرسميين يجعلها تبدو خريطة خاصة، وللخرائط الخاصة بصفة عامة وزن قانوني أقل من الخرائط الرسمية.

وفي الواقع، فيما يتعلق بالادعاء الإيراني بأن هذه الخرائط تشكل اعترافاً بريطانياً بمطالبة إيران بتبعية الجزر، قام القائم بالأعمال البريطاني في طهران بإبلاغ وزير الخارجية الإيرانية بالوكالة عام 1928 بأن إشارة فارس لخريطة عام 1886 التي أعطيت للشاه في تموز/ يوليو 1888 «لا تعد حجة»، وعبَّر القائم بالأعمال البريطاني عن رفضه الصريح لمطالبة فارس بتبعية الجزر لها. ووافقت وزارة الخارجية البريطانية على هذا الرأي قائلة:

> إن الحجة الفارسية... لا تثبت شيئاً. ومن المؤكد أنها لا تثبت أن حكومة صاحب الجلالة قد اعترفت بالملكية الفارسية للجزر في ذلك الوقت. بل على العكس تماماً، فقد قامت

المفوضية [البريطانية] مؤخراً فقط بتذكير الحكومة الفارسية بحقوق الشيوخ العرب، حسبما يُفهم من خطاب السير نيكلسون بتاريخ 2 آذار/ مارس 1888 والموجه إلى أمين السلطان، بالإضافة إلى مذكرة المفوضية بتاريخ 19 آذار/ مارس 1888...

وجاء في خطاب السير نيكلسون ذاك، الذي كان يشغل منصب القائم بالأعمال البريطاني في طهران في ذلك الوقت، الآتي: «أعيد لكم الأوراق التي تفضلتم بإرسالها لي قبل فترة، والتي تتعلق بجزيرة صِرَيّ وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. إن هذه الأوراق لا تؤيد المطالبة الفارسية».[85] وعلاوة على ذلك، وعقب إشارة الشاه في عام 1888 إلى أن الجزر قد ظهرت باللون نفسه الذي تم تلوين بلاد فارس به على الخريطة، بادر الوزير المفوض البريطاني في طهران، السير درومموند وولف Drummond Wolff بالكتابة إلى وزارة الخارجية البريطانية موضحاً أن هدية الخريطة كان لها «نتائج معينة لم تكن على البال قط»، ومبيناً أنه لم تكن لدى البريطانيين نية في الاعتراف بالمطالبة الفارسية.[86]

التملك بالتقادم والتنازل والإخضاع بقوة السلاح

على ضوء المناقشة السابقة، يتضح لنا أن الأدلة لا تؤيد المطالبة الإيرانية بالجزر استناداً إلى المبدأين القانونيين الرئيسيين في الدعاوى التي تشمل نزاعاً حول أراض، وهما مبدأ التقادم ومبدأ الترسيخ التاريخي لحق الملكية. ويتضح ضعف المطالبات الإيرانية أيضاً عندما نوسع المجال ونأخذ في الحسبان المبادئ القانونية الأخرى المطبقة في قضايا من هذا النوع. ومن المؤكد أن إيران لا تستطيع الادعاء بحق ملكية الجزر على أساس التقادم، بمعنى وضع اليد على أراض تخضع لسيادة دولة أخرى، أو ممارسة السيادة عليها لفترة طويلة ومتواصلة من دون اعتراض أو احتجاج من قبل الدولة الأخرى، وخاصة أن إيران لم تكن تلبي أياً من الشروط الضرورية في هذا الصدد.[87]

أولاً، إن حيازة إيران للجزر في عام 1971 لم يتم عبر الأطراف ذات السيادة عليها، وهي على وجه التحديد إمارتا رأس الخيمة والشارقة، فقد رفضت إمارة رأس الخيمة الدخول في أي اتفاقية مع إيران. ولم تعترف إمارة الشارقة صراحة ضمن بنود مذكرة التفاهم المبرمة مع إيران بالمطالبة الإيرانية بالسيادة على جزيرة أبوموسى. ثانياً، لم تتم الحيازة بصورة سلمية؛ فمذكرة التفاهم تم إبرامها مع الشارقة تحت الإكراه والتهديد باستخدام القوة، بينما تم احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة، الأمر الذي أدى إلى نشوب مناوشات مع رأس الخيمة ووقوع ضحايا تبعاً لذلك. ثالثاً، إن التملك لم يستمر لفترة كافية من الزمن، وبصفة عامة تعد فترة خمسين عاماً حداً ضرورياً في هذا الصدد، إذ لم تزد فترة احتلال إيران للجزر عن اثنين وثلاثين عاماً فقط. رابعاً، إن الطرف ذا السيادة على الجزر، وهو دولة الإمارات العربية المتحدة، لم يقر بشرعية الاحتلال عن طريق السكوت أو الامتناع عن الاحتجاج أو عدم معارضة الاستيلاء على الجزر. وبدلاً من ذلك، ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تحتج بصورة متكررة ومنتظمة على السلوك الإيراني منذ عام 1971 وحتى اليوم. وبينما يجب استيفاء جميع الشروط الأربعة المذكورة آنفاً، لكي يكون لإيران دعوى صحيحة بموجب شرط التملك بالتقادم، فإن الحقيقة الماثلة الآن هي أن أياً من هذه الشروط الأربعة لم تتم تلبيته حتى اليوم.

وليس بوسع إيران أيضاً أن تطالب بملكية الجزر على أساس التنازل، أي على أساس نقل السيادة من دولة إلى أخرى بموجب اتفاق، حيث إن الأطراف المعنية ذات السيادة لم تتنازل أو تنقل أو تتخلَّ عن سيادتها بموجب أي اتفاق مع إيران، كما أن القواسم في لنجة لم يبرموا أي اتفاق بالتنازل عن السيادة لصالح بلاد فارس عندما أصبحوا مسؤولين لدى فارس أو عندما طردتهم فارس من لنجة في عام 1887. وفي الواقع فإن أول شرط يجب استيفاؤه لكي يصبح التنازل عملاً قانونياً صحيحاً، هو أن تكون الدولة المتنازلة تملك السيادة فعلاً، وهو الأمر الذي لم يتوافر للقواسم حكام لنجة. وربما كانت لديهم ملكية مشتركة لأراضٍ عائلية/ قبلية، ولكن هذه الملكية كانت بوصفهم فرعاً تابعاً لعائلة القواسم

الكبرى. ولم يتنازل القواسم حكام لنجة عن هذه الملكية المشتركة المحتملة، ولا حتى في حالة جزيرة صِرَيّ التي تم تخصيصها لكي تستخدم من قبلهم. وحتى لو أرادوا التنازل فإن القانون القبلي العربي لم يكن يسمح لهم بذلك. وطبقاً لما ذكرته دراسة مؤسسة فنسون وإلكينز فإن التنازل كان سيعتبر باطلاً بوصفه عملاً مخالفاً ومتجاوزاً للسلطات المخولة لهم.

ومن الواضح أن الأملاك القبلية المشتركة لا يمكن التصرف فيها ونقلها للغير من قبل الشيخ القائم على إدارتها من دون موافقة القبيلة بأكملها.[88] إن حكام عائلة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة لم يتنازلوا عن السيادة لصالح بلاد فارس، وبموجب القانون القبلي العربي الذي يمنع ذلك فإن من المشكوك فيه أن يكونوا قد أقدموا على فعل ذلك على نحو قانوني. وفي هذا الخصوص، ذكرت دراسة فنسون وإلكينز ما يأتي:

> إذا تم طرح رأي يزعم بالتنازل عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لصالح بلاد فارس، فإن أقصى ما يمكن أن تطالب به إيران قانونياً هو امتلاك المصالح المشتركة غير المقسَّمة في الجزر التي تحت سيطرة فرع القواسم حكام لنجة. وحتى إذا افترضنا جدلاً أنه كان بإمكان فارس أن تحصل بصورة صحيحة عن طريق التنازل على المصالح المشتركة العائدة لحكام لنجة في الجزر المعنية، وهو افتراض مستبعد تماماً، فإن فارس، باستيلائها على جزيرة صِرَيّ، قد قسَّمت جدلاً، ومن طرف واحد مصالحها المشتركة في الجزر الأربع الخاضعة لسيطرة القواسم في الخليج العربي، وبذلك تكون قد تركت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى للقواسم في الساحل المتصالح. إن مثل هذا التقسيم القائم بحكم الأمر الواقع من الممكن افتراضاً أن يكون قد عكس الحصة الملائمة التي حصلت عليها فارس من المصالح غير المقسمة في الجزر الأربع. وبعد هذا التقسيم الافتراضي، فإن فارس لن تكون لها مصلحة متبقية في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو في جزيرة أبوموسى.[89]

الأهم من ذلك أن إيران ستكون مضطرة مع ذلك لتقديم دليل على إبرام اتفاقية، وهو الأمر الذي ظلت عاجزة عن فعله حتى الآن.

ينطبق الأمر نفسه على ما حدث في عام 1971؛ فبريطانيا لم تتنازل عن السيادة على الجزر الثلاث لصالح إيران حيث إنها لم تكن تملك أي سيادة عليها أصلاً لكي تتنازل عنها. ولم يتنازل حاكم رأس الخيمة عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لصالح إيران، بل إنه رفض في الواقع إبرام أي اتفاق مع إيران، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى احتلال الجزيرتين بالقوة. وأخيراً، فإن حاكم الشارقة لم يتنازل عن جزيرة أبوموسى لصالح إيران. وحتى لو افترضنا أن حاكمي رأس الخيمة والشارقة قد تنازلا عن السيادة لصالح إيران في عام 1971، فإن هذا العمل ما كان سيترتب عليه أي أثر قانوني ملزم بالنظر إلى أنه كان يمكن أن يتحقق تحت ضغط التهديد الفاضح وغير القانوني باستخدام القوة من قبل شاه إيران.

وليس بوسع إيران أن تدعي ملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عن طريق الاستشهاد بمبدأ الإخضاع بقوة السلاح والإشارة إلى أن فارس قد طردت القواسم من جزيرة لنجة في عام 1887. وبينما يعد الإخضاع بقوة السلاح عملاً غير قانوني في القانون الدولي المعاصر، فإنه لم يكن غير قانوني في ظل القانون الدولي التقليدي، وهو يعني أن بالإمكان استخدام القوة لإنهاء الوجود القانوني لدولة ما أو لاحتلال جزء من أراضيها. ولكن، كما تذكر دراسة فنسون وإلكينز فإنه:

> على الرغم من أن الإخضاع بقوة السلاح على نحو فاضح لم يكن يعد عملاً غير قانوني في القانون الدولي التقليدي وكان يعتبر وسيلة صحيحة لاكتساب السيادة على الأراضي، فإن هناك ثلاثة عناصر كان لا بد من توافرها وهي: أولاً، الاستيلاء الفعلي على الأرض المعنية على أساس استخدام القوة؛ وثانياً، إعلان النية في الاحتفاظ بالأرض التي تم إخضاعها بالقوة؛ وثالثاً، توافر القدرة على الاحتفاظ بملكية الأرض المعنية. وليس هناك أي دليل – على حد علمنا – يشير إلى أن فارس قد ملكت هذه الجزر بالقوة، أو أنها قد أعلنت نيتها في الاحتفاظ بها أو احتفظت بها في الواقع. وعلاوة على ذلك، فبدون وجود معاهدة تنازل، فإن احتلال أراضي لنجة بالقوة، لا يدعم، بموجب القانون الدولي، المطالبة بامتلاك الجزر بالنيابة عن آخرين.[90]

ومن الواضح أن الأدلة المتاحة تتيح عرضاً للواقع أكثر تحديداً – إلى حد كبير – من ذلك الذي طرحته دراسة فنسون وإلكينز. وفي الحقيقة فإن من الواضح أن فارس لم تُخضع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ولم تمتلكها، كما لم تعلن عن نية للاحتفاظ بملكية هذه الجزر، أو تبرهن على قدرتها على الاحتفاظ بها. وبدلاً من ذلك، فقد واصل القواسم امتلاك هذه الجزر حتى بعد قيام فارس بطرد القواسم من لنجة.

إن المطالبات المبنية على أساس الإخضاع بقوة السلاح في عام 1971 ستكون غير صحيحة من دون شك، لأن هذا المبدأ المقبول في القانون الدولي التقليدي تم منعه على نحو صريح في القانون الدولي المعاصر، حسبما ورد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة، وفي العديد من المعاهدات والاتفاقيات، وفي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، على النحو الذي أشرنا إليه في جزء سابق من هذا الفصل.

المتاخمة

حاولت إيران المطالبة بملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على أساس المتاخمة، أو القرب الجغرافي للجزر من البر الرئيسي لإيران. وفي الملاحظات التي قدمها مندوب إيران لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عام 1971، قال إن «جزيرة طنب الكبرى تقع على بعد سبعة عشر ميلاً فقط من البر الرئيسي لإيران، وتقع جزيرة طنب الصغرى على بعد خمسة وعشرين ميلاً من الساحل الإيراني. ومن جانب آخر، فإن الجزيرتين تقعان على بعد نحو خمسين ميلاً من رأس الخيمة على الضفة الأخرى من "الخليج العربي"».[91]

غير أن المتاخمة ليست أساساً كافياً للمطالبة بالسيادة. فإذا أمكن تحقيق الإظهار الفاعل للسيادة على أراضٍ معينة، فإن القرب الجغرافي قد يساعد على تحديد مساحة الأرض التي تمتد إليها هذه السيادة. غير أن إيران لا تستطيع إثبات أي ممارسة فاعلة

للسيادة على هذه الجزر قبل إقدامها على احتلالها بالقوة في عام 1971. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تقوم دولة أخرى بإثبات ممارستها الفاعلة للسيادة على هذه الجزر، على غرار ما فعلت إمارتا رأس الخيمة والشارقة، حتى لو كانت تلك الممارسة عبر أعمال منفصلة، فإن القرب الجغرافي سيكون له أهمية ضئيلة، وقد لا يكون له أي أهمية بالمرة.[92]

وفوق ذلك، فإن الجزر لم تكن مطلقاً ضمن المياه الإقليمية لإيران، وكما قال القاضي هوبر في قضية جزيرة بالماس:

> على الرغم من أن الدول قد تمسكت في ظروف معينة بأن الجزر القريبة نسبياً من سواحلها تعد تابعة لها بسبب وضعها الجغرافي، فإن من المستحيل أن نعرض قاعدة من القانون الدولي الوضعي تثبت أن الجزر الواقعة خارج المياه الإقليمية ينبغي أن تكون تابعة لدولة ما انطلاقاً من مجرد حقيقة أن أراضيها تشكل أقرب يابسة إلى هذه الجزر (أقرب بر أو جزيرة ذات حجم كبير).[93]

وينبغي أن نتذكر أيضاً أنه بينما تعد جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى أقرب إلى إيران منها إلى رأس الخيمة، فإن جزيرة أبوموسى تعد أقرب إلى الشارقة منها إلى إيران. وبناء عليه، فإذا رسمنا خطاً فاصلاً افتراضياً، فإنه سيضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على الجانب الإيراني، بينما ستكون أبوموسى على الجانب الإماراتي من الخط نفسه. وفي الواقع، فقد ذكر نورثكت إيلي في إفادة لمحكمة العدل الدولية في عام 1992، أنه خلال المفاوضات التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 بشأن امتياز التنقيب عن النفط والغاز الممنوح لشركة بيوتس على مقربة من ساحل جزيرة أبوموسى، قال وليم لوس إن نتيجة وساطته ستكون بالضرورة إجراء تسوية في شكل خط فاصل يضع جزيرة أبوموسى على الجانب العربي وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى على الجانب الإيراني.[94] غير أن مذكرة التفاهم لعام 1971 لم تكن مبنية حقاً على خط فاصل، حيث إنها أعطت إيران موطئ قدم على جزيرة واقعة على الجانب العربي من هذا الخط الفاصل. وحتى لو كانت هناك اتفاقية على خط فاصل، فإنها لن تشكل أساساً قانونياً لادعاء السيادة

الإيرانية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما أنها لن تقوض سيادة إمارة رأس الخيمة ودولة الإمارات العربية المتحدة على هذه الجزر.

الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للجزر

وأخيراً، فقد طالبت إيران بالجزر على أساس الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لهذه الجزر بالنسبة إليها، بمعنى أن السيطرة الإيرانية على الجزر تعد ضرورية لأنها تشرف على مدخل الخليج العربي وتتحكم فيه. وكان شاه إيران يرى أنه إذا سقطت هذه الجزر في يد القوى العربية الراديكالية، فإن هذه القوى قد تهاجم وتعطل حركة مرور ناقلات النفط التي تعتمد عليها إيران والمستهلكون المتعاملون معها. ومن جانب آخر، رأى الشاه أن السيطرة الإيرانية على الجزر قد تساعد إيران على العمل كضامن للأمن في الخليج العربي.[95]

وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه الحجة لا يمكن أن تعد أساساً قانونياً صحيحاً لادعاء ملكية الجزر، بل هي مجرد ادعاء سياسي، وهي أشبه بالمطالبة الإسرائيلية بتبعية مرتفعات الجولان السورية على أساس أهميتها الاستراتيجية المزعومة بالنسبة إلى إسرائيل. ونظراً لكونها مجرد ادعاء سياسي، فقد اعترضت عليها الدول العربية في حينه، الأمر الذي أفرز الحجة الاستراتيجية بأن الاحتلال الإيراني للجزر يمكن أن يهدد حركة ناقلات النفط العربية في طريقها الوحيد إلى أعالي البحار.[96] وكان هذا الادعاء الإيراني ذا سمة مرحلية للغاية، فقد أكدت إيران نفسها معقولية المخاوف العربية عندما استخدمت الجزر لمهاجمة السفن خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية في ثمانينيات القرن العشرين.

الأفعال والتقصيرات الإيرانية

تأسيساً على المبادئ القانونية السارية والمعايير الدولية المتعلقة باستخدام القوة و/ أو التهديد باستخدامها، فإن إيران لا تملك دعوى صحيحة في مطالبتها بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك العديد من الأفعال والتقصيرات من جانب فارس/ إيران، التي لا تتسق جدلاً مع مطالبة إيران بالسيادة وقد تتناقض معها. وعلى سبيل المثال، ورد في دراسة فنسون وإلكينز ما يأتي:

> إن فشل إيران، والفشل السابق لفارس، في تقديم مقترحات باللجوء إلى التحكيم أو القضاء للفصل في مسألة ملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى هو تقصير يشير في الواقع إلى إمكانية أنه لا فارس ولا إيران واثقة من أن مطالبتها بالجزر ستلقى قبولاً. كما أن هذا الفشل قد يشهد أيضاً على عدم وجود سيادة إيرانية على الجزر، أو أنه يشكل اعترافاً بصحة أو قوة مطالبة رأس الخيمة بالجزيرتين.

ويشير الكاتبان إلى أن «الفشل في اتخاذ مثل هذا الإجراء عند الاقتضاء ينبغي أن يكون له تأثير ضار في موقف فارس القانوني، وقد يوفر دليلاً على عدم وجود عنصر السيادة نظراً للقبول الضمني أو الاعتراف بصحة مطالبة رأس الخيمة بالجزيرتين». وعلاوة على ذلك، «فإن محاولات فارس، وفي مرحلة لاحقة إيران، لشراء جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من حاكم رأس الخيمة يعزز فرضية أن هذه العروض ما كانت لتطرح من قبل دولة مقتنعة تماماً بمطالبتها الذاتية بالسيادة على الأراضي المعنية». وفي الواقع، تذكر دراسة فنسون وإلكينز في هذا الخصوص الآتي:

> إن العرض الفارسي في عام 1934، والعرض الإيراني في عام 1971، بشراء أو استئجار الجزيرتين من رأس الخيمة يشكلان إقرارين ضمنيين بأن رأس الخيمة تمتلك السيادة على الجزيرتين. وفي الواقع، استناداً إلى الصياغة المحددة لأي دليل خطي يتعلق بهذه العروض، قد يكون من الممكن تأكيد أن مثل هذه العروض قد شكلت اعترافات مباشرة بسيادة رأس الخيمة على الجزيرتين. وبناء عليه، ينبغي جمع الأدلة الموثقة التي تثبت تقديم هذه العروض ودراستها بعناية.[97]

وعلى النسق نفسه، يمكن الدفع بأن فشل إيران في اقتراح إحالة القضية إلى التحكيم أو القضاء، والعرض الذي قدمته إيران بدفع تعويض مقابل جزيرة أبوموسى، قد يشكلان على الأقل إقراراً ضمنياً وربما اعترافاً مباشراً بسيادة الشارقة على الجزيرة.

واستطراداً في هذا الصدد، تذكر الدراسة ذاتها ما يأتي:

> إن فشل إيران في التصرف طبقاً للقانون الدولي عقب رفض صاحب السمو الشيخ صقر بيع الجزيرتين ينبغي أن يكون حجة ضد مطالبة إيران، وبدلاً من إحالة الموضوع إلى محكمة العدل الدولية أو الأمم المتحدة، فقد اختارت إيران استخدام القوة العسكرية لكي تفرض تنفيذ مطالبتها. إن استخدام القوة على هذا النحو، يعد انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي. ويمكن المجادلة بأن تصرفات إيران التي قد تكون غير قانونية تعكس اعترافها بضعف مطالبتها القانونية بتبعية الجزر.[98]

وعلاوة على ذلك، فإن أي حجة من قبل إيران بأن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة لا تشكلان كيانين مستقلين ذوي سيادة في عام 1971، وأنهما بناء على ذلك غير محميتين بالقانون الدولي، لن تصمد أمام التفنيد. وكان الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي، الذي تولى منصبي مدير الإدارة القانونية بوزارة خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، قد قال إن أي حجة من هذا القبيل يمكن الاعتراض عليها بالإشارة إلى أن البريطانيين بحصولهم على الحقوق الحصرية للسيطرة على العلاقات الخارجية للإمارات المتصالحة بموجب الاتفاقيات الحصرية لعام 1892، قد منعت هذه الإمارات من أن تصبح كيانات كاملة السيادة حتى موعد رحيل البريطانيين فعلياً من الخليج العربي في نهاية عام 1971.[99] ويمكن رفض هذه الحجة الإيرانية أيضاً بالإشارة إلى أنه «بموجب القانون الدولي، تُعرف الدولة بأنها كيان له إقليم محدد وسكان يقيمون فيه بصورة دائمة، ويخضع لسيطرة حكومة خاصة به، وينخرط أو يملك القدرة على الدخول في علاقات رسمية مع كيانات أخرى مشابهة».[100]

ومن المؤكد أن كلاً من الشارقة ورأس الخيمة كان لها أرض محددة وسكان يعيشون على أرضها بصورة دائمة، تحت سيطرة حكومتها في عام 1971.[101] وبناء عليه، قد تضطر إيران إلى المجادلة بأن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة لم تنخرطا في علاقات خارجية أو كانتا تفتقران إلى القدرة على الدخول فيها عام 1971. غير أن إيران نفسها حاولت التفاوض بصورة مباشرة مع هاتين الإمارتين؛ فقد تفاوض الشاه مع حاكم رأس الخيمة في نهاية ستينيات القرن العشرين، ومع حاكم الشارقة في عام 1970. وهكذا، فإن سلوك إيران يدل على اعتقادها بأن الإمارتين مؤهلتان للدخول في علاقات خارجية، وأن إيران والإمارتين قد دخلتا فعلاً في علاقات خارجية فيما بينهما.

وبالإضافة إلى ذلك، جاء في القانون الدولي «أن الكيان الذي يملك القدرة على مباشرة علاقات خارجية لا تنتفي عنه صفة كونه دولة لأنه تخلى طوعاً لدولة أخرى عن بعض أو كل سيطرته على شؤون العلاقات الخارجية». وفي والواقع فإن ظاهرة "المحميات" أو "الدول الموضوعة تحت الحماية" التي غلبت على الفترة الاستعمارية شملت قيام الحكام المحليين بإبرام اتفاقيات عهدت بسلطة السيطرة على الشؤون الخارجية أو الأمور الأخرى إلى دولة أجنبية، وغالباً ما تكون "قوة إمبريالية". وكانت النتيجة أنه «في العقود الثلاثة الأخيرة تم قبول عضوية عدد كبير من الدول المستقلة حديثاً [في الأمم المتحدة] من دون أي اعتراض على الرغم من أنها ظلت في الواقع تعتمد بشدة، في الأغلب، على قوى أخرى لحفظ أمنها وتوفير القدرة الاقتصادية لها على البقاء».[102]

وبناء على ما ورد في هذه المقتطفـــات، يمكن القول إن إمارة رأس الخيمة قد استوفت معايير صفة الدولة، وخاصة الدخول في علاقات رسمية مع دول أخرى بحلول عام 1806 على الأقل، عندما دخل الشيخ سلطان بن صقر في معاهدة مع ديفيد سيتون David Seton، المقيم السياسي البريطاني في مسقط. وفي عام 1814، كتب الحاكم العام البريطاني في الهند إلى حاكم بومباي قائلاً إن نشاط "القرصنة" الذي يرعاه القواسم قد

يكون مبرراً يتيح للدول المتحضرة أن تهاجم القواسم انطلاقاً من مبدأ الدفاع عن النفس، «ولكن، سواء كان الأمر كذلك أو لم يكن كذلك من المنطلقات العامة، فإن الحكومة البريطانية حرمت نفسها من حق التصرف وفقاً له، حيث إنها بحصولها على تعهدات من القواسم لاحترام نشاطها التجاري، فإنها إلى ذلك الحد قد اعترفت بهم كقوة قادرة على إقامة علاقات دولية عادية مع دول أخرى».[103] وينطبق هذا الرأي أيضاً فيما يتعلق بحقيقة أن إمارتي الشارقة ورأس الخيمة لم تنتف عنهما صفة الدولة في عام 1892 عندما دخلتا في "اتفاقيات حصرية" مع بريطانيا.

وأخيراً، عند إنهاء علاقاتهما التعاهدية مع بريطانيا في نهاية عام 1971، أو قبل ذلك، كان من الممكن للشارقة أو رأس الخيمة أن تنضما للأمم المتحدة. وكانت رأس الخيمة إمارة مستقلة عندما استولت إيران على أراضيها بالقوة، كما كانت الشارقة إمارة قائمة بذاتها عندما أبرمت مذكرة التفاهم تحت الإكراه والتهديد. وعلى أقل تقدير، فقد كانت الشارقة ورأس الخيمة «دولاً تابعة» أو كيانات ذات «شخصية» دولية.

بل إن إيران هددت بالامتناع عن الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة وتعطيل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ما لم يتم التوصل إلى تسوية مقبولة لقضية الجزر. وإن احتمالات تنفيذ إيران لتهديداتها قد أجلت إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة، كما عطلت قبول عضويتها في الأمم المتحدة، وأوقفت اعتراف إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من تموز/ يوليو 1971 حتى كانون الأول/ ديسمبر 1971. غير أن أهمية السلطة القانونية وممارسة الدولة تعني أن الدولة تكون دولة إذا استوفت معايير صفة الدولة، وأن اعتراف الدول الأخرى ليس ضرورياً لاستكمال "تشكيل" صفة الدولة التي تتمتع بها، وإنما هي مجرد "إعلان" عن هذه الصفة. وحتى الذين يرون أن الاعتراف ضروري يرون أيضاً أن على الدول الالتزام بالاعتراف

بالكيانات التي تستوفي معايير صفة الدولة أو على الأقل معاملتها على أساس أنها دول، بمعنى عدم حرمان هذه الكيانات من حقوقها.[104] وهكذا، فقد كان على إيران التزام بالاعتراف بالشارقة ورأس الخيمة أو معاملتهما بوصفهما دولاً، «دول تابعة» أو كيانات ذات «شخصية» دولية، بدلاً من حرمانهما من حقوقهما.

مفهوم التاريخ الحاسم

يرى أحد المسؤولين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو خليفة شاهين المري الذي عُين سفيراً لدى إيران عام 1999، أنه لا يوجد شيء من كل الإجراءات التي اتخذتها إيران منذ عام 1971 يمكن أن يدعم مطالبتها بالجزر، حيث إن استخدام إيران للقوة وتهديدها باستخدامها في عام 1971 كان عملاً غير قانوني. ويقول أيضاً إنه ليس هناك أي تغيير في القانون الدولي منذ عام 1971 يمكن أن ينطبق على هذه القضية منذ أن "تبلورت" كقضية في عام 1971.[105] وفي حالة قضية منكوير وإيكريهوس، فقد تدارست محكمة العدل الدولية فكرة "التاريخ الحاسم"، أي التاريخ الذي وصل فيه نزاع ما إلى مرحلة "التبلور". وبعد هذا التاريخ، لا تكون الأعمال أو التصرفات التي تتخذها أي من الدولتين عاملاً محدداً لمسألة السيادة، بحيث لا يمكن لطرف أو للطرفين أن يحاول أو يحاولا تحسين وضعهما فيما يتعلق بهذا النزاع بعد ذلك التاريخ. وكان رأي محكمة العدل الدولية كما يلي:

> لم ينشأ نزاع حول مجموعات الجزر قبل عامي 1886 و1888، عندما طالبت فرنسا لأول مرة بالسيادة على [جزر] إيكريهوس ومنكوير على التوالي. ولكن نظراً للظروف الخاصة التي أحاطت بالقضية الحالية، ينبغي أن تدرس المحكمة أيضاً الإجراءات اللاحقة، ما لم يتم اتخاذ الإجراء المعني بهدف تحسين الموقف القانوني للطرف صاحب العلاقة. وفي عدة وجوه، تطور نشاط [المملكة المتحدة] فيما يتعلق بهذه المجموعات على نحو تدريجي قبل أن ينشأ النزاع حول السيادة بوقت طويل، وتواصل هذا النشاط منذ ذلك الحين من دون انقطاع وبأسلوب مشابه. وفي مثل هذه الظروف، ليس هناك مبرر لاستبعاد جميع

الأحداث التي وقعت بعد عامي 1886 و1888 على التوالي، في خضم هذه التطورات المتواصلة...[106]

وبناء عليه، لم تأخذ المحكمة في الحسبان مظاهر ممارسة المملكة المتحدة لنشاط الدولة بعد "التاريخ الحاسم". وتقضي الممارسة المعاصرة بدراسة كل الأفعال والإجراءات التي اتخذتها الدولتان، ولكن قيمتها الإثباتية كأسانيد داعمة تحدد على أساس التوقيت الذي وقعت فيه.[107]

وفي حالة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، قد تقرر محكمة العدل الدولية أن "التاريخ الحاسم" الذي "تبلورت" عنده هذه القضية قد لا يكون عام 1971، وإنما هو إما عام 1888، عندما طالبت فارس بجزيرة طنب الكبرى، أو في عامي 1903 و1904 عندما أقدمت فارس على إنزال علم القواسم في جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى وقامت برفع علمها. وإذا كان كذلك، فإن قيام رأس الخيمة والشارقة بممارسة سلطة الدولة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بعد عام 1888 وبعد عامي 1903 و1904، وممارسة الشارقة لسلطة الدولة على جزيرة أبوموسى بعد عامي 1903 و1904 قد تأخذه محكمة العدل الدولية في الحسبان، ومن الممكن أن تكون له قيمة إثباتية مهمة لأنه يعد إظهاراً لممارسة سلطة الدولة بصورة متواصلة منذ الفترة الواقعة عقب التاريخ الحاسم. ويجوز أيضاً أن تتم دراسة المطالبات والاحتجاجات والزيارات التي قام بها مسؤولون من فارس وإيران لهذه الجزر، غير أن هذه الأنشطة قد تكون لها قيمة إثباتية أقل، حيث من المحتمل أن ينظر إليها بوصفها جهوداً لتحسين الموقف القانوني لدعوى فارس/ إيران، وخاصة أنها لم تكن مواصلة لسلوك أو تصرفات سابقة. ولو تم تحديد التاريخ الحاسم بأنه عام 1971، فإن الإظهار المتواصل لسلطة الدولة من قبل إمارة الشارقة ودولة الإمارات العربية المتحدة قبل توقيع مذكرة التفاهم بشأن أبوموسى في عام 1971 وبعد توقيعها، سيتم أخذه في الحسبان من قبل محكمة العدل الدولية وقد تكون له قيمة إثباتية كبيرة، ومن الممكن

أن تؤخذ في الحسبان الأنشطة التي قامت بها إيران على أرض أبوموسى بعد توقيع مذكرة التفاهم في عام 1971.

ولكن، نظراً لأن مذكرة التفاهم تم إبرامها تحت التهديد والإكراه، فإن أنشطة إيران على النصف الشمالي من الجزيرة قد تكون لها قيمة إثباتية أقل من الأنشطة التي قامت بها الشارقة على الجزء الخاص بها من الجزيرة. إن تلك الأنشطة الإيرانية التي حدثت عقب تغول إيران على النصف المخصص للشارقة من الجزيرة، والتي تعد انتهاكاً لمذكرة التفاهم، لن تكون لها أي قيمة إثباتية. ويجوز أيضاً أن تؤخذ في الحسبان الأنشطة التي قامت بها إيران على أرض جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ احتلالها لهما في عام 1971، ولكن نظراً لأن الجزيرتين قد تم الاستيلاء عليهما بصورة غير قانونية فإن تصرف إيران هذا لن تكون له أي قيمة إثباتية.

وأخيراً، أشار القاضي هوبر في قضية جزيرة بالماس إلى ما يأتي:

> الطرفان متفقان أيضاً على وجوب إدراك الحقيقة القضائية في ضوء القانون المعاصر لها، وليس في ضوء القانون الذي كان سارياً عند نشوء النزاع المتعلق بها أو عند الفشل في تسوية هذا النزاع. إن تأثير اكتشاف [الجزيرة] من قبل إسبانيا سيتم تحديده بموجب قواعد القانون الدولي الساري في النصف الأول من القرن السادس عشر.[108]

ومع ذلك، فقد حكم القاضي هوبر بأن اكتشاف الجزيرة وحده ليس كافياً، وأنه لا بد أن يتبعه شيء من ممارسة سلطة الدولة قبل التاريخ الحاسم، أي التاريخ الذي تنازلت فيه إسبانيا عن هذه الأراضي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في معاهدة باريس لعام 1898. وتوصل القاضي هوبر إلى عدم وجود دليل يثبت ممارسة سلطة الدولة وأن الاكتشاف لم يكن له أي تأثير فاعل. وتأسيساً على ذلك، فقد حكم لصالح هولندا.[109] ونتيجة لذلك، حتى لو تمكنت إيران من تقديم الأدلة التي تثبت أن فارس قد اكتشفت هذه الجزر أو فتحتها أو احتلتها خلال حقبة تاريخية سابقة، عندما كان هناك تطبيق لمعايير

قانون دولي مختلف عما هو موجود حالياً، وهو ما لم يحدث، فإن إيران سوف تحتاج مع ذلك إلى تقديم الأدلة التي تثبت ممارستها لسلطة الدولة على هذه الجزر قبل التاريخ الحاسم، سواء كان عام 1888 أو عامي 1903 و1904 أو عام 1971.

القانون الدولي وحل النزاعات

بالإضافة إلى المبادئ القانونية وأحكام القضايا المتعلقة بالسيادة، يوفر القانون الدولي العديد من الوسائل الخاصة بحل النزاعات بين الدول سلمياً، حسبما ورد في المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. فالوسائل الدبلوماسية مثل المفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة والتوفيق والتحقيق كلها تدابير قابلة للتطبيق وتنطبق على قضية الجزر. والمؤسف أنه حتى هذه اللحظة، لم تنجح أي واحدة من هذه المقاربات. فقد عرضت بريطانيا على سبيل المثال "مساعيها الحميدة" وعملت "وسيطاً" في عامي 1970 و1971، وحاولت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت القيام بدور الوسيط خلال هاتين السنتين. وحاولت دولة الإمارات العربية المتحدة أسلوب المفاوضات الثنائية المباشرة في عام 1992، وفي عام 1995 حين عرضت دولة قطر مساعيها الحميدة وجمعت بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. ومضت هذه الاجتماعات في نهاية المطاف بدون أي تقدم. ومع ذلك، فبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، تظل المفاوضات الثنائية المباشرة هي وسيلتها المحبذة لتسوية نزاع الجزر.

كما فشلت الوسائل السياسية، مثل اللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية، ودرجت المؤسسات الإقليمية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول "إعلان دمشق" وجامعة الدول العربية على التعبير بصفة منتظمة عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأييدها لإيجاد حل سلمي للنزاع. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن مثل هذا الدعم قد يؤثر في نهاية المطاف في حض إيران على الدخول في حوار ثنائي

جاد. وفي ربيع عام 1999، تم تشكيل لجنة ثلاثية من قبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية تضم المملكة العربية السعودية ودولة قطر وسلطنة عُمان لتعزيز فكرة المفاوضات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. غير أن اللجنة لم تحقق تقدماً واختتمت جهودها بنهاية عام 2000. وفي مناسبات عديدة، رفضت إيران مجرد الاجتماع إلى أعضاء اللجنة.

ظل تدخل المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، في النزاع أقل مما هو مطلوب. وفي البداية، أجرى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مناقشة للقضية في عام 1971، غير أنه قرر في ذلك الوقت عدم الاحتكام إلى المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة بوصفها وسيلة «للتوصية بالإجراءات أو طرق التسوية الملائمة». ووافق الأمين العام للأمم المتحدة على طلب تقدمت به دولة الإمارات العربية المتحدة لاستخدام مساعيه الحميدة للتوسط في حل النزاع، غير أن طلبه لعقد اجتماع في طهران عام 1994 قوبل بالرفض. وظل نزاع الجزر مدرجاً ضمن جدول أعمال مجلس الأمن بناء على طلب دولة الإمارات العربية المتحدة، غير أن المجلس لم يتخذ أي إجراء بشأنه حتى الآن.

ومن الوسائل القانونية الأخرى التي اقترحتها دولة الإمارات العربية المتحدة التوصية بعرض النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه، وذلك طبقاً لنص المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة ونظام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وكانت دولة الكويت اقترحت هذا الخيار على إيران في عام 1971، وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة تطالب بهذه الخطوة منذ ذلك الوقت وحتى اليوم. ومن المؤكد أن إحالة النزاعات الحدودية إلى محكمة العدل الدولية له سوابق؛ ففي عام 1953 فصلت محكمة العدل الدولية في قضية النزاع حول جزر منكوير وإيكريهوس. وتم عرض النزاع بين البحرين وقطر حول جزر حُوار أمام محكمة العدل الدولية في أيار/ مايو 2000، وأصدرت المحكمة حكمها بشأنه في

آذار/ مارس 2001. ومن ناحية إجرائية، من الضروري بصفة عامة أن يتفق الطرفان على عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية.

غير أن إيران ظلت ترفض باستمرار خيار عرض هذا النزاع على محكمة العدل الدولية للفصل فيه. وحتى في الحالة المستبعدة، وهي احتمال موافقة طهران على هذا الخيار، فليس من الواضح أنها قد تلتزم بالحكم النهائي الملزم الذي ستصدره المحكمة في هذه القضية. وبموجب إجراءات تنفيذ أحكام المحكمة، الواردة في المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة أن تفكر في اللجوء إلى مجلس الأمن من أجل تنفيذ الحكم. فعلى سبيل المثال، رفضت إيران في عامي 1979 و1980 المثول أمام محكمة العدل الدولية أو قبول قرار المحكمة، في "القضية المتعلقة بالموظفين الدبلوماسيين وموظفي القنصلية الأمريكية في طهران" (الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران).[110] وفي هذا الصدد يرى السفير خليفة شاهين المري أنه «حتى لو قُيِّض للطرفين أن يتفقا على اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، فإن المحكمة لن تتوصل إلى إصدار حكم حتى تعتقد أن هناك تفاهماً مشتركاً وأن قراراتها سوف تطبق بالفعل. ولا ترغب المحكمة في أن يقوم مجلس الأمن بتطبيق قراراتها ضد إرادة أحد الطرفين المتقاضيين».[111]

إن التحكيم الذي يقوم به محكَّم أو مجموعة محكمين يتم اختيارهم من المحكمة الدائمة للتحكيم قد يكون أسلوباً أسرع وأكثر خصوصية ويوفر للأطراف المتقاضية سيطرة أكبر على انتقاء القضاة والإجراءات مقارنة باللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وهذا هو الأسلوب الذي تم استخدامه لتسوية قضية جزيرة بالماس في عام 1928. وهي الوسيلة التي تم استخدامها للفصل في قضية النزاع بين اليمن وأريتريا حول جزر حنيش في عام 1998. وكانت دولة الإمارات العربية المتحدة قد طالبت بالتحكيم، غير أن موافقة الطرفين المتنازعين مطلوبة هنا أيضاً للجوء إلى التحكيم، وقد امتنعت إيران عن الموافقة على هذا الخيار حتى الآن. وبما أنه لا توجد أي إجراءات رسمية لتنفيذ القرارات الصادرة

عن محاكم التحكيم، مقارنة بإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية الواردة في نص المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، فليس من الواضح ما إذا كانت إيران ستقبل مثل هذا القرار.[112]

لم يرد أي نص في مذكرة التفاهم التي تم إبرامها في عام 1971 بشأن جزيرة أبوموسى يسمح بإجراء مفاوضات لاحقة حول التفاصيل أو يلزم الطرفين بإحالة اختلافاتهما حول مذكرة التفاهم إلى القضاء أو التحكيم. وعلى الرغم من هذا، وبغض النظر عن رفض إيران السابق لعرض النزاع على القضاء أو التحكيم الدوليَّين، فقد رأى حسين البحارنة أن دولة الإمارات العربية المتحدة تستطيع فقط المطالبة باللجوء الطوعي إلى التحكيم للفصل في النزاع حول جزيرة أبوموسى على أساس مذكرة التفاهم، التي تعتبرها إيران وثيقة قانونية، والتي يتم الاستناد إليها في تسوية المشكلات الإدارية التي قد تحدث في الجزيرة نفسها.[113] غير أن من المشكوك فيه أيضاً أن توافق إيران على هذا الخيار.

إن موقف إيران من إحالة النزاع إلى القضاء أو التحكيم قد يكون مبنياً على الإجراءات الأساسية المتبعة، وفي هذا الصدد ذكرت دراسة باثيرست وإيلي وتشانس ما يأتي:

> لقد تبنت محاكم التحكيم ومحكمة العدل الدولية في قضايا مشابهة لهذه القضية أسلوب تمحيص الأسس التي يستند إليها كل طرف في دعواه، والأدلة والأسانيد التي تدعم الدعوى، ثم إجراء مقارنة لوزن المطالبات وصحتها بعد مراجعتها، ومن ثم الفصل واتخاذ قرار لصالح أحدها على أساس كونه الأفضل.[114]

وتشير حقيقة عدم موافقة إيران على إحالة النزاع للقضاء أو التحكيم إلى وجود شكوك لديها حول احتمال صمود قضيتها أمام مثل هذه الإجراءات.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه قد تقرر أن التحكيم هو الوسيلة المفضلة التي يتم استخدامها عند عدم توافر أي وسائل أخرى، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار.

وطالب الملحق السادس من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بإنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار بوصفها محكمة دائمة لتولي التحكيم في قضايا الحدود البحرية أو الأبعاد البحرية في نزاع مختلط يشمل الحدود البرية والبحرية. وتم إنشاء المحكمة الدولية لقانون البحار في عام 1996 وبدأت بالنظر في أول قضية لها في نهاية عام 1997.

> إن المحكمة الدولية لقانون البحار، وباستثناء غرفة فض نزاعات قاع البحار، هي هيئة مفتوحة فقط للدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار (الملحق السادس، المادة 20، الفقرة الأولى). ويقتصر دور هذه المحكمة بصفة أساسية على النزاعات الناشئة عن تفسير أو تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والتشريعات ذات الصلة والتطبيقات الأخرى المحالة إلى المحكمة طبقاً للاتفاقية (الملحق السادس، المادة 21)... وبالنسبة إلى المحكمة الدولية لقانون البحار، يجوز لمجلس وجمعية السلطة الدولية لقاع البحار، أن يطلبا رأياً استشارياً من هيئة فض نزاعات قاع البحار بشأن المسائل القانونية التي تنشأ في أثناء ممارسة أنشطتهما.[115]

وقد تكون هذه آلية مناسبة للتوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم حدود الجرف القاري بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.

وأخيراً تنص المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه «لأي من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية إفتاءه في أية مسألة قانونية». وفي الواقع، يجوز «لسائر فروع هيئة الأمم المتحدة [الأربعة] والوكالات المتخصصة [الخمس عشرة] المرتبطة بها، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك في أي وقت، أن تطلب من المحكمة إفتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة في نطاق أعمالها».[116] ويبدو أن رأي المحكمة الصادر في عام 1975 بشأن قضية الصحراء الكبرى يشير إلى أنه إذا توافرت أدلة كافية للمحكمة، ولم يكن في هذا الإجراء ما يتعارض أو ينتهك حق المحكمة في مطلق التصرف، فإنه يجوز لها أن تقدم آراء استشارية، حتى وإن لم يوافق أحد الأطراف أو أكثر من طرف من أطراف النزاع على هذا الإجراء.[117] وفي ضوء عدم استعداد إيران للموافقة

على إحالة النزاع إلى القضاء أو التحكيم، فإن هذا الخيار قد يكون خياراً قانونياً يستحق التفكير فيه. وبينما يعد الرأي الاستشاري غير ملزم، فإن الجمعية العامة قد تتبنى التوصية وتسعى إلى إحالتها إلى مجلس الأمن لكي يتبناها بدوره أيضاً.

وختاماً، فإن التحليل التاريخي والقانوني المتأني يظهر أن مطالبة إمارة الشارقة بجزيرة أبوموسى ومطالبة إمارة رأس الخيمة بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى تستند إلى مبادئ قانونية صحيحة وأدلة مقنعة، بينما لم تقدم إيران أدلة كافية لإثبات ادعاءاتها، وانخرطت بدلاً من ذلك في سلوك يتناقض مع مطالباتها، بالقيام بأعمال غير قانونية. ومن المرجح أن تنجح مطالبات دولة الإمارات العربية المتحدة عند عرضها على محكمة دولية، وقد يكون هذا هو السبب الذي يفسر عدم رغبة إيران في إحالة القضية إلى محكمة من هذا النوع. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدرك المصاعب المحيطة بتبني المسار القانوني، ولذلك فهي تواصل تفضيل المفاوضات الثنائية المباشرة، غير أن هذا العمل يتطلب قدراً كبيراً من الصبر والأناة لأن إيران دولة أكثر قوة.

الفصل السادس

احتلال الجـــزر وعدم الاستقرار الإقليمي

للنزاع القائم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تأثير مباشر في الاستقرار الإقليمي بمنطقة الخليج العربي. ويعود هذا بصفة أساسية إلى الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به هذه الجزر، حيث تقع بمحاذاة الممرين اللذين تستخدمهما السفن التجارية العالمية للملاحة عبر المياه الضحلة للخليج داخل مضيق هرمز. وتقع جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى بين الممرين البحريين. ويمتد الممر البحري المتجه نحو الغرب من جهة مضيق هرمز إلى داخل الخليج العربي، ثم إلى الشمال من هاتين الجزيرتين، ومن ثم إلى الشمال من جزيرة فرور. أما الممر الممتد نحو الشرق من الخليج العربي والمتجه نحو مضيق هرمز فهو يمر إلى الجنوب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وينعطف نحو الشمال الشرقي في اتجاه مضيق هرمز عند نقطة إلى الجنوب من جزيرة طنب الكبرى مباشرة. وتقع جزيرة صِرَيّ وجزيرة أبوموسى على بعد أميال قليلة إلى الجنوب من الممر البحري المتجه نحو الشرق. ويهدف استخدام هذين الممرين البحريين إلى ضمان بقاء السفن التجارية في مياه عميقة بالقدر الكافي، وأن تتجنب الاصطدام أو الازدحام.[1]

تشحن أغلب الصادرات النفطية من منطقة الخليج العربي عن طريق الناقلات التي تعبر الخليج العربي ومضيق هرمز. وبنهاية سبعينيات القرن العشرين كانت دول الخليج العربي تصدر نحو 18 مليون برميل في اليوم عبر هذا المسار، وهي كمية تساوي 90٪ من إنتاجهم ونحو ثلث الإنتاج العالمي الكلي البالغ 60 مليون برميل في اليوم.[2] وعندما أثبتت الهجمات التي وقعت خلال الحرب الإيرانيـة ـ العراقيـة قابلية تعرض هذا المسار للخطر، تم توسيع طاقة خطوط أنابيب النفط لتكون بديلاً لنقل النفط إلى الأسواق العالمية.[3]

وبحلول عام 2002، تراجع حجم صادرات النفط عبر الخليج العربي ومضيق هرمز إلى نحو 13 مليون برميل في اليوم، وهي كمية تعادل ثلثي إنتاج المنطقة، وما يزيد قليلاً عن سدس الإنتاج العالمي الكلي البالغ نحو 74.5 مليون برميل في اليوم.[4] ومع ذلك، فسوف تصبح الممرات البحرية التي تخترق الخليج العربي وتمر بالقرب من هذه الجزر هي الطريق الحتمي لنقل القدر الأعظم من صادرات نفط الخليج العربي خلال المستقبل المنظور.

وبالإضافة إلى النفط، حملت الناقلات 21 مليار متر مكعب من صادرات الغاز الطبيعي المسال من دول الخليج العربي في عام 1999 عبر هذا المسار، وهي كمية تعادل كل صادرات الغاز الطبيعي من منطقة الخليج العربي.[5] كما يتم شحن واردات دول الخليج العربي المتزايدة من البضائع العامة عبر مضيق هرمز إلى الموانئ الخليج العربية. وفي عام 1980، دخلت 12 مليون طن من الواردات إلى منطقة الخليج العربي عبر هذا المسار، وهي تعادل 30٪ من الواردات الإجمالية لدول الخليج العربي. وبحلول عام 1998، عبرت 40 مليون طن من الواردات عن طريق هذا المسار إلى موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها.[6] وبصفة عامة، يمكن ملاحظة أن الجزر التي تقع بمحاذاة هذه الممرات البحرية تحتل مواقع استراتيجية تسهل عملية مراقبتها وحمايتها أو اعتراض هذه التجارة المهمة في النفط والغاز والبضائع العامة.

وعلاوة على ذلك، تقع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ضمن مسافة قريبة نسبياً من حقول النفط والغاز البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويقع حقل مبارك للنفط ضمن المياه الإقليمية لجزيرة أبوموسى، كما يقع حقلا نفط فتح وراشد على مقربة من جزيرة أبوموسى، وكذلك الحال بالنسبة إلى حقول الغاز التابعة لإمارتي الشارقة وأم القيوين. ويقع حقل نفط البيح وحقول غاز بخا وبخا الغربي وصالح على

مقربة من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[7] إن موقع هذه الحقول يجعل الجزر مواقع انطلاق محتملة للاستيلاء على حقول النفط والغاز الإماراتية ومهاجمتها أو تخريبها.

ومنذ عام 1971، حينما قامت إيران في عهد الشاه بالاستيلاء بالقوة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى من إمارة رأس الخيمة، ونجحت في حمل إمارة الشارقة على قبول وجود عسكري إيراني على أرض جزيرة أبوموسى، تمكنت إيران من السيطرة على جميع الجزر الواقعة على طول هذه الممرات البحرية والقريبة أيضاً من حقول النفط والغاز الإماراتية. وفي الفترة 1986 ـ 1988، خلال السنوات الأخيرة من الحرب الإيرانية ـ العراقية، استخدمت إيران مواقعها على الجزر الثلاث لشن هجمات على سفن النقل في الخليج العربي ومنصات النفط في حقل مبارك النفطي البحري، وبذلك أثبتت كيف يمكن للسيطرة على هذه الجزر الاستراتيجية واستخدامها أن تهدد الاستقرار في هذه المنطقة.[8]

ومنذ تلك الفترة، وخاصة منذ عام 1992، درجت إيران على انتهاك مذكرة التفاهم التي أبرمتها مع الشارقة بشأن جزيرة أبوموسى؛ فقامت بإنشاء تحصينات على الجزر، ومن ضمنها الجزء التابع لإمارة الشارقة من جزيرة أبوموسى، وزودتها بالأسلحة، كما قامت بتطوير قدراتها المحتملة لاستخدام الجزر بهدف التدخل بفاعلية أكبر واعتراض حركة الملاحة البحرية ومهاجمة حقول النفط.[9] ورفضت إيران التفاوض مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول السيادة على الجزر الثلاث، كما رفضت إحالة النزاع إلى القضاء والتحكيم الدوليَّين.

إن استخدام إيران السابق لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، إلى جانب تنامي قدراتها العسكرية على أرض الجزر الثلاث وداخل الأراضي الإيرانية يمثل مصدراً للقلق ليس فقط لدولة الإمارات العربية المتحدة، وإنما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً، وللولايات المتحدة الأمريكية ولجميع مستهلكي نفط وغاز منطقة

الخليج العربي. وبالإضافة إلى ذلك، لابد من التعامل بجدية مع نوايا إيران التي يصعب إدراك مقاصدها الحقيقية.

الدوافع والعقلانية الإيرانيتان واحتمالات الصراع

ولكي نضع النقاش في سياقه الملائم، من المهم في البدء أن نذكر بصورة موجزة الدوافع التي تقف خلف الإجراءات التي قامت بها إيران تجاه الجزر. ففي عام 1971، تحدث الشاه محمد رضا بهلوي عن رأي قومي متعصب قال فيه إن الجزر هي ملك تاريخي لإيران. وادعى أن البريطانيين حالوا دون ممارسة إيران لسيادتها على الجزر، وقال إن من المهم استعادة الجزر حين انسحاب الإمبريالية البريطانية من الخليج العربي. وكان المسؤولون الإيرانيون يقولون في ستينيات القرن العشرين إن الرأي العام المحلي الإيراني والشرف الوطني يتطلبان استعادة الجزر. وطرح الشاه الحجة الاستراتيجية التي قال فيها إن السيطرة الإيرانية على الجزر تعد مهمة في حماية خطوط الملاحة البحرية ذات الأهمية الحيوية التي تمر عبر مضيق هرمز. وعلاوة على ذلك، فقد أشار رئيس الوزراء الإيراني إلى دوافع اقتصادية عندما عبَّر عن اهتمام إيران بمواقع النفط البحرية المحيطة بالجزر. وكانت هذه الحجج الوطنية والاستراتيجية والاقتصادية قوية بالقدر الذي دفع إيران إلى معارضة قيام اتحاد الإمارات المتصالحة خلال الفترة الممتدة من ستينيات القرن العشرين وحتى كانون الأول/ ديسمبر 1971.

وظلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تشاطر إيران الشاه كل هذه الدوافع، فهي تعتبر الجزر ملكاً تاريخياً تمت استعادته عقب سنوات من الهيمنة الأجنبية، وترى أن الحفاظ على الشرف الوطني لن يسمح بأي تسوية بشأنها. وتعد الجزر ذات أهمية من حيث الدفاع البحري والجوي عن خطوط الملاحة البحرية التي تمر عبر مضيق هرمز، إلى جانب إمكانية استخدامها لاعتراض حركة السفن التابعة لقوى أخرى والتي تسلك هذه الخطوط

البحرية نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، ماتزال الجمهورية الإسلامية الإيرانية تنعم بنصف الدخل العائد من حقل مبارك النفطي البحري التابع لجزيرة أبوموسى حسبما تم الاتفاق عليه في مذكرة التفاهم لعام 1971.

وكانت لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية دوافعها الخاصة أيضاً التي لم تكن لدى إيران في عهد الشاه، وخاصة دافعها لتصدير ثورتها الإسلامية وإحداث تغيرات في حكومات ومجتمعات الدول المحافظة في الجزء الجنوبي من الخليج العربي. وساهم التحدي الأيديولوجي، النابع من تبني إيران للنظام الإسلامي الذي واجه نظام صدام حسين في العراق، في اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية خلال الفترة 1980 ـ 1988، ومن ثم استخدام إيران للجزر خلال حرب الناقلات لاحقاً. وأشار هوشانج أمير أحمدي، وهو باحث معروف بتعاطفه مع إيران، إلى هذه الدوافع في كتابه المشار إليه سابقاً: **جزر صغرى، سياسات كبرى**، وقال إن الجهود التي بذلتها إيران الثورية لتصدير ثورتها الإسلامية وموقفها المعادي للغرب نتج عنهما توحيد دول الخليج العربية لتشكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1981 بهدف دعم العراق خلال حربه مع إيران، وواصلت هذه الدول إبراز تصورها للتهديد الماثل ضد حدودها الشمالية. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن هذا الكتاب يؤكد الدوافع الوطنية حين يقول:

> إن النظم الوراثية الصغيرة في "الخليج العربي" تعتبر برنامج إعادة التسلح الذي تنفذه إيران مهدداً لها... وفي هذا الصدد، يعكس نزاع الجزر مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة من تهديد إيران المحتمل لأمنها. وإلى حد ما، تعد مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة في هذا الخصوص مبررة. وعندما يصبح النزاع الحدودي متجذراً في صلب المشاعر الوطنية المتأججة بين دول المنطقة، فقد يؤدي هذا إلى مواجهة عسكرية في أغلب الأحيان، وفي بعض الحالات تقع المواجهة بعد سنوات لاحقة.[10]

وبينما يرى أمير أحمدي ظهور نزعة براجماتية جديدة مؤخراً في إيران، تضاءل فيها الالتزام السابق بتصدير الأيديولوجية الثورية التي تتبناها إيران إلى دول الخليج العربية، وأن إيران قد تعلمت من تجربة "عاصفة الصحراء" أن مهاجمة دول الخليج العربية ستكون خطأ فادحاً، فإن الكاتب نفسه يشير إلى أن قضية الجزر هي قضية وطنية قد تؤدي إلى اندلاع صراع. ويقول في هذا الخصوص: «في إيران اليوم، أصبح النزاع حول الجزر قضية وطنية بالفعل، الأمر الذي جعل من المستحيل على الحكومة الإيرانية أن تتفاوض على تقديم أي تنازل بشأنها».[11]

وعلاوة على ذلك، تظل إيران دولة إسلامية، وهذا يؤثر في آرائها بشأن أهمية هذه الجزر. فأولاً، ماتزال العناصر الراديكالية تعيش إلى جانب القوى البراجماتية في إيران، وقد يحاول هؤلاء المتطرفون استغلال الفرص لترويج الدعوة إلى التغيير وتقويض الأنظمة الحاكمة في دول الخليج العربية. ثانياً، إن إيران ملتزمة على أقل تقدير بالدفاع عن شخصيتها الإسلامية، وهي قلقة من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لها بسبب شخصيتها الإسلامية. وكما قال كمال خرازي، وزير خارجية إيران في مقابلة أجريت معه في أيلول/ سبتمبر 1994 عندما كان سفيراً لإيران لدى الأمم المتحدة، إن المسؤولين الأمريكيين «يدعون أنهم ليست لديهم مشكلة مع شخصية إيران الإسلامية، غير أني أعتقد أن المشكلة في الواقع هي أن نظامنا مستقل، وأنه نموذج جديد للعيش بأسلوب إسلامي، وأنه يحكم دولة بأسلوب إسلامي ويفعل كل شيء طبقاً للقيم الإسلامية».[12] ويتخوف الراديكاليون والبراجماتيون الإيرانيون على حد سواء من إمكانية أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على الجزر واستخدامها ضد إيران بهدف تقويض نظامها الإسلامي.[13]

وتؤكد كل هذه الدوافع الإسلامية والوطنية إمكانية وقوع صراع. وفي الواقع، هنالك أساليب عديدة، قد لا تصل إلى حد شن هجوم كبير، يمكن للجمهورية الإسلامية

الإيرانية أن تستغل بها احتلالها للجزر، وأن تستخدم قدراتها العسكرية الموجودة عليها لكي تمارس الضغوط والترهيب وإلحاق الضرر بمصالح دولة الإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن يشمل هذا محاولة إجبار دولة الإمارات العربية المتحدة على المساعدة على إعادة بناء الاقتصاد الإيراني و/أو تقويض العلاقات العسكرية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن أن تلجأ إيران إلى استخدام الجزر لشن عمليات بالقوات الخاصة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة أو ضد حقول نفطها البحرية، ثم بالطبع يمكن لإيران أن تقوم باعتراض حركة الملاحة التجارية في الخليج العربي. وعلاوة على ذلك، هنالك العديد من الأساليب التي يمكن لإيران أن تستخدم بها الجزر لمنع وصول قطع البحرية الأمريكية إلى الخليج العربي والحيلولة دون تواجدها فيه.

هناك قضية وثيقة الصلة تهم المحللين والمسؤولين الذين يجب أن يجروا تقويماً للتحديات التي تفرضها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث يجب عليهم الإجابة عن التساؤل المتعلق بما إذا كانت إيران لاعباً عقلانياً أو غير عقلاني في السياسات التي تتبناها؟ فقد تمت إثارة احتمال أن يتبنى النظام الإيراني نهجاً غير عقلاني، وبالتالي يقوم بإشعال صراع كبير مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والقوى الغربية الكبرى، على الرغم من الدروس والقيود ونقاط الضعف والمخاطر التي قد تجعل إيران تتعرض لدفع "تكلفة باهظة".[14]

ويرى البعض أن قوات الحرس الثوري الإيراني ليست قوة عسكرية محترفة، وأنها قد تتجاهل المعايير الموضوعية والحسابات العقلانية للنتائج التي قد تترتب على سلوكها، بحيث تتصرف بدلاً من ذلك انطلاقاً من دوافع غير عقلانية أو لدواع سياسية بهدف تصدير الثورة الإسلامية. وبناء عليه، قد يقوم الحرس الثوري بعمل عسكري ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يكون مصيره "الفشل الحتمي"، ويكون مكلفاً لإيران، خاصة في مواجهة الوجود العسكري الأمريكي، ولكنه برغم ذلك قد يفرض

أعباء على دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية. إن حالات الهجوم الإيراني على البحرية الأمريكية في 18 نيسان/ إبريل 1988، والتحصينات العسكرية في جزيرة أبوموسى خلال تسعينيات القرن العشرين كلها نماذج يمكن الاستشهاد بها في هذا الخصوص.[15] ويرى آخرون أن النظام السياسي الإيراني القائم على فصائل منقسمة بعمق يتيح إمكانية ظهور مراكز مستقلة للسلطة تعمل على التصرف بناء على اقتناعاتها العقائدية الذاتية بدلاً من العمل على أساس حسابات مسؤولة.[16]

ولا يتفق كثيرون مع هذه الافتراضات، فبينما أقر مسؤول إماراتي بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد ترغب في الحفاظ على صورة الدولة "المتهورة" بسبب القيمة الرادعة المرتبطة بمثل هذا الوضع، فإن هذا المسؤول يرى أن إيران تعرف المدى الذي يمكن أن تصل إليه على وجه التحديد، وأنها لا تريد القيام بعمل استفزازي يثير رد فعل عسكرياً غربياً بمهاجمتها لأي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبناء عليه، بدلاً من المخاطرة بإشعال حرب شاملة ضد الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج العربي، فإن إيران قد تلجأ إلى انتقاء أهدافها بعناية وحذر لتظهر أنها ليست ضعيفة، وأنها قادرة على اتخاذ إجراءات انتقائية.[17]

ويقول الضباط والمحللون العاملون في هيئة الأركان المشتركة وفي وكالة استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية وفي البحرية الأمريكية إنه بينما تقوم المؤسسة العسكرية الأمريكية بإعداد الخطط تحسباً لقيام إيران بعمل غير عقلاني، فإن سلوك إيران الفعلي يعد عقلانياً في معظم الأحوال. ويقول هؤلاء إن آية الله علي خامنئي المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران يسيطر على القوات المسلحة النظامية وقوات الحرس الثوري الإيراني، وإن هناك عملية منظمة ومتروية لصنع القرار. ومنذ انتهاء الحرب الإيرانية ـ العراقية لم يعد هناك الكثير من الأدلة التي تثبت وجود سلوك إيراني يمكن أن نسميه "غير عقلاني". وعلاوة

على ذلك، يرى هؤلاء الضباط والمحللون أنه بما أن القوات الأمريكية قادرة على القيام برد فعل، حتى قبل أن تفرغ إيران من أي عمل استفزازي، فإن القدرات العسكرية الإيرانية على أرض الجزر يمكن أن يتم تدميرها منذ الوهلة الأولى التي تقوم فيها إيران بتنفيذ أي عمل استفزازي.[18] ويقول قائد سابق للقيادة المركزية الأمريكية في تسعينيات القرن العشرين إنه لم يعتقد مطلقاً إمكانية حدوث تصادم أمريكي مباشر مع إيران. وبدلاً من ذلك، كان من المرجح دائماً أن تنخرط إيران في ردود أفعال غير متماثلة مثل تفجير أبراج الخبر في المملكة العربية السعودية، بدلاً من الدخول في أي رد فعل مباشر ضد الولايات المتحدة الأمريكية.[19]

وقال دبلوماسي بريطاني سابق لدى دولة الإمارات العربية المتحدة إن استيلاء إيران الفعلي على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ونشر قدرات عسكرية على أراضي هذه الجزر، يبرهن أن الإيرانيين مصابون بهوس "الشعور بالاضطهاد" ويعتبرون أنفسهم جنساً بشرياً "محاصراً". غير أن هذا لا يعني أنهم "أغبياء" إلى حد المجازفة بالدخول في أي شكل من أشكال المغامرة العسكرية.[20] ويرى دبلوماسي أمريكي آخر أن إحساس الإيرانيين بالاضطهاد يدفعهم إلى العمل على أساس افتراضات غير صحيحة، غير أن هذا لا يعني أيضاً أنهم سوف ينخرطون في سلوك غير عقلاني. وعندما قامت حاملة الطائرات الأمريكية فنسنس USS Vincennes بإسقاط طائرة مدنية إيرانية بالخطأ، عندما كانت الطائرة تمر فوق مضيق هرمز في تموز/ يوليو 1988، وقتلت ركابها المدنيين وعددهم 290 راكباً، افترضت إيران بالخطأ أن هذا العمل كان نتيجة قرار أمريكي متعمد، بيد أن هذه الحادثة جعلت إيران أكثر حذراً وليس العكس. كما أن القوة العسكرية الأمريكية التي تم استعراضها خلال عملية درع الصحراء/ عاصفة الصحراء، ثم مؤخراً خلال الحملة التي أسقطت نظام صدام حسين عام 2003، جعلت إيران أكثر حذراً أيضاً.

وبينما يستبعد أن تسلك إيران سلوكاً متهوراً، فإن هناك احتمالاً بأن يقودها شعورها بالاضطهاد إلى حسابات خاطئة.[21]

وعلى أية حال، سواء كانت إيران دولة عقلانية أو غير عقلانية، هناك اتفاق عام بأنها تمثل تهديداً خطيراً للغاية. وعلى سبيل المثال، بدلاً من أن تختار إيران الدخول في صراع كبير بتكلفة باهظة قد تختار الإقدام على أعمال اعتداء محدودة لا يمكن إثبات نسبتها إليها أو تكون قابلة للنفي والإنكار، وتكون من النوع الذي يسبب ضرراً لخصمها، «وتقل احتمالات إثارتها لرد فعل غربي أو أي رد فعل جماعي من قبل دول الخليج العربي». وقد تختار أيضاً إطلاق التهديدات وممارسة الضغوط والترهيب لتحقيق أهدافها. وهكذا قد تقوم إيران بحسابات مدبرة على أسس عقلانية تلحق الضرر بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية.[22] وبالإضافة إلى ذلك، قد تنخرط إيران في أعمال غير تقليدية، مثل الإرهاب واللجوء إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل كملاذ أخير إذا رأت أنها تتجه نحو تكبد خسارة في صراع تقليدي مع قوة عظمى.[23] وإذا طرأت ظروف تتصور فيها إيران أن وجودها مهدد، فإن السلوك الذي قد يبدو غير عقلاني، مثل استخدام الأعمال والإجراءات غير التقليدية كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، سوف يصبح عملاً دفاعياً و"عقلانياً".[24]

الأمر الواضح في هذا النقاش هو أن النزاع حول هذه الجزر ذات الموقع الاستراتيجي قد يؤدي إلى اندلاع صراع في المستقبل أو على الأقل سيكون له دور في إثارته. ونتيجة لذلك، فإن سلوك إيران المستقبلي في الخليج العربي وعلى أرض الجزر يعد مصدر قلق للمحللين والمسؤولين الخليج العربيين والغربيين. وبناء عليه، فإن التحليل الوثيق للشكاوى والتصرفات والقدرات والنوايا الإيرانية يعد مهماً، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ردود الأفعال التي ستقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه هذه المشكلة.

الشكاوى والمطالب والتهديدات والأعمال الإيرانية

على الرغم من أن شاه إيران محمد رضا بهلوي كان منحازاً للغرب في توجهاته العامة، فإنه ظل يُكن قدراً معيناً من الشعور بالاستياء نحو تاريخ التدخل البريطاني في إيران الذي شمل إرغام والده على التنازل عن العرش عام 1941. وكان الشاه مستاء أيضاً مما اعتبره سجلاً من المزايا المجحفة التي تمتعت بها شركات النفط الغربية في إيران، فضلاً عن عدم كفاية الدعم المالي والعسكري الغربي لإيران.[25] غير أن الذي ساهم على وجه الخصوص في تفاقم استياء الشاه وغضبه هو تاريخ السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي، والتي كان يعتبرها سبباً في إحباط الطموحات الوطنية الإيرانية، وخاصة ما يتعلق بالدعم البريطاني لمطالبات إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بتبعية جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لهما. ففي حزيران/ يونيو 1971 زعم الشاه قائلاً: «إن الجزر ملك لنا، غير أن بريطانيا تدخلت قبل نحو ثمانين عاماً وحالت دون ممارستنا لسيادتنا عليها واستولت عليها، ومن ثم ادعت أنها ملك للشارقة ورأس الخيمة الخاضعتين لوصايتها».[26]

وعندما أعلنت بريطانيا لأول مرة قرارها بالانسحاب من الخليج العربي، طالب الشاه بأن تسيطر إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى بعد الانسحاب، وهدد بالاستيلاء على هذه الجزر بالقوة وعدم الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة إذا لم يحصل على مطالبه. وفي نهاية المطاف، تمكنت إيران من إبرام مذكرة تفاهم مع الشارقة بشأن جزيرة أبوموسى، والتي سمحت للقوات الإيرانية باحتلال النصف الشمالي من الجزيرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وقامت القوات الإيرانية باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة في الشهر نفسه.

ويضمر حكام الجمهورية الإسلامية الإيرانية شكاوى أكثر خطورة بخصوص تاريخ تدخل القوى الكبرى في المنطقة، وخاصة تاريخ السياسة الأمريكية نحو إيران، بما في ذلك التورط الأمريكي في الانقلاب الذي أسقط رئيس الوزراء محمد مصدق وأعاد الشاه إلى الحكم عام 1953.[27] وفي كانون الثاني/ يناير 1979، وعقب عودته من المنفى إلى إيران، عبَّر آية الله الخميني عن بعض هذه المشاعر المتعلقة بسوء المعاملة الغربية لبلاده قائلاً:

> وبالنسبة إلى نفطنا، فقد وُهب إلى أمريكا وآخرين. صحيح أن أمريكا قد دفعت ثمن الإمدادات النفطية التي تلقتها، غير أن تلك الأموال تم إنفاقها على شراء الأسلحة وإنشاء القواعد العسكرية لأمريكا. بعبارة أخرى، قدمنا لهم نفطنا، أولاً، وبعد ذلك قمنا بإنشاء قواعد عسكرية لهم. وهكذا فقد استفادت أمريكا بدهائها (الذي ساهم فيه هذا الرجل [الشاه]) بصورة مضاعفة من بلادنا. لقد صدرت أمريكا أسلحة إلى إيران لم يكن جيشنا قادراً على استخدامها لكي يحضر المستشارون والخبراء الأمريكيون ويستفيدوا منها. ولو قُيِّض لحكم الشاه أن يستمر (لا قدَّر الله) لسنوات قليلة، فإنه كان سيتمكن من استنفاد احتياطياتنا النفطية بالأسلوب نفسه الذي دمر به زراعتنا.[28]

تزايدت تعبيرات الغضب هذه خلال ثمانينيات القرن العشرين، ولكنها لم تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية فقط، وإنما تم توجيهها أيضاً ضد القوى الكبرى الأخرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويعود هذا في الأساس إلى الدعم الذي كان يقدم لبغداد خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية (1980 ـ 1988)، وهي الحرب التي اعتدى فيها العراق على إيران، ثم استخدم الأسلحة الكيماوية ضدها فيما بعد. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية أسلحة ومعلومات استخبارية للعراق، وقادت الحظر الدولي على تصدير السلاح إلى إيران خلال معظم الفترة التي تلت عام 1983. ووفرت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وحدهما 50 ـ 60 مليار دولار لدعم المجهود الحربي العراقي حتى نهاية الحرب. ونتج معظم الضرر على وجه الخصوص من الهجمات التي شنتها القوات الجوية العراقية ضد المنشآت النفطية الإيرانية والسفن الإيرانية، وخاصة ناقلات

النفط التي كانت تحمل النفط الإيراني في الجزء الجنوبي من الخليج العربي، حيث إن إيران لا تملك خطوط أنابيب عبر الدول المجاورة، وهي تعتمد على خطوط الملاحة البحرية في الخليج العربي لنقل صادراتها النفطية.[29] وفي رده على هذه التحديات، قال رئيس مجلس الشورى الإسلامي أكبر هاشمي رفسنجاني في تشرين الأول/ أكتوبر 1983:

> إن الغطرسة العالمية لا تريد لهذه الحرب أن تنتهي، وكل هذا الضجيج الذي تصدره إنما يهدف إلى منع وضع حد للحرب. وعندما تقول الأمم المتحدة وأمريكا والاتحاد السوفيتي والغرب وما يصدر من ردود أفعال في المنطقة إنه لابد من التوصل إلى سلام، فإنهم يكذبون، فقد تهوروا في إشعال هذه الحرب بهدف إسقاط الجمهورية الإسلامية وتنصيب شاه آخر في الحكم لكي يحمي الملوك والحكام في جنوب الخليج العربي. وكانوا يهدفون إلى تهيئة صدام على هذا النحو، غير أن حساباتهم أخطأت.[30]

ووجهت إيران تحذيراً إلى منتجي ومصدري النفط العربي بأنها ستغلق مضيق هرمز إذا لم تتمكن إيران نفسها من تصدير النفط عبره، وأبلغت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدم دعم العراق. وفي حزيران/ يونيو 1984، على سبيل المثال، قال الرئيس علي خامنئي:

> إذا وجدتم أن العراق بعد كل المساعدات التي قدمتموها له، مايزال يرفض الإصغاء إليكم [بشأن إيقاف الهجمات على ناقلات النفط]، عليكم عندئذ التوقف عن مساعدته. عليكم التوقف عن تقديم موانئكم وأموالكم ودعايتكم له، والنأي بأنفسكم عن هذه الحرب...ليس لدينا شيء ضدكم. وإذا واصلتم دعمه، فعندئذ سيكون لنا الحق في التصرف بحزم ضد كل الذين يعادوننا...نحن لا نريد الدخول في قتال ضد المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والآخرين...ولكن هذا بشرط ألا يتورطوا في هذه الحرب ضدنا.[31]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1986، قامت القوات الجوية العراقية بشن هجمات عطلت بها منشآت ضخ النفط الإيرانية في حقل ساسان النفطي البحري (واسمه الآن حقل سلمان)، الذي يقع على الجانب الإيراني من حوض نفطي مشترك بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. وعندما واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة ضخ النفط من

حقل أبوالبخوش الذي يقع على الجانب الإماراتي برغم الاحتجاجات الإيرانية، قامت إيران بمهاجمة المنشآت التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة.[32] وفي الواقع، خلال"حرب الناقلات" التي استمرت خلال الفترة 1986 ـ 1988، قامت إيران بمهاجمة حقول النفط البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأوقفت وهاجمت السفن التجارية "المحايدة" المتجهة إلى الموانئ الكويتية والسعودية والقادمة منها، إلى جانب السفن المتجهة إلى الموانئ الواقعة في الجزء الجنوبي من الخليج العربي والقادمة منها، كما قامت بنشر ألغام في الخليج العربي، واستخدمت منصاتها النفطية البحرية إلى جانب جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كقواعد لشن الكثير من هذه الهجمات. وقامت إيران حتى بإطلاق صواريخ سيلكوورم Silkworm المضادة للسفن ضد أهداف كويتية، وأصابت ثلاثة منها، من ضمنها حاملة النفط الكويتية (سي آيل سيتي Sea Isle City) التي ترفع العلم الأمريكي، وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1987.[33]

كانت إيران مستاءة على وجه الخصوص من قيام الولايات المتحدة الأمريكية وقوى كبرى أخرى برفع أعلامها ومرافقة ناقلات النفط والغاز التابعة لدولة الكويت ودول أخرى خلال "حرب الناقلات". وفي أيار/ مايو 1987، عبَّر رفسنجاني عن وجهة النظر التي قال فيها: «إن التواطؤ بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي بشأن "الخليج العربي" هو مؤامرة موجهة ضد إيران... إن هذا التحرك الأخير واستخدام أعلام القوى العظمى للسماح بمرور السفن على مقربة من سواحل إيران هو تدخل صارخ وفاضح».[34] وتلا ذلك مواجهات مباشرة، فقد ردت القوات البحرية الأمريكية على إيران في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر من عام 1987 لقيام الأخيرة بنشر ألغام في الخليج العربي، وذلك بعد أن ضرب لغم إيراني المدمرة البحرية الأمريكية صمويل بي روبرتس USS Samuel B. Roberts وأصابها بأضرار في نيسان/ إبريل 1988. كما قامت إيران بمهاجمة قوات البحرية الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 وفي

نيسان/ إبريل 1988 وفي تموز/ يوليو 1988، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى رد انتقامي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وتكبدت إيران خسائر جسيمة بسبب ذلك.

وبعد الهجمات الانتقامية التي نفذتها القوات الأمريكية في تشرين الأول/ أكتوبر 1987 وفي نيسان/ إبريل 1988 ضد المنصات النفطية البحرية الإيرانية التي كانت تستخدم لتنسيق وتنفيذ الهجمات ضد السفن والناقلات، قامت إيران برفع قضية ضد الولايات المتحدة الأمريكية أمام محكمة العدل الدولية.[35] كما شعرت إيران بحزن عميق وظلم بسبب إسقاط طائرة إيرباص مدنية إيرانية في أثناء رحلتها من إيران إلى دبي بعد إطلاق صاروخ عليها من حاملة الطائرات الأمريكية يو أس أس فنسنس في تموز/ يوليو 1988، الأمر الذي أدى إلى مقتل ركابها البالغ عددهم 290 راكباً. وتعتقد إيران أن إسقاط الطائرة لم يأت نتيجة حادثة عارضة وإنما، كما أسماها رفسنجاني، نتيجة "لمؤامرة مدبرة". وعقب تلك الحادثة قالت إذاعة طهران إنه «ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية المجرمة أن تعلم أن الدم الذي سال بلا مبرر في هذه الكارثة سوف يتم الانتقام له في السماء نفسها التي تخضبت بالدم فوق "الخليج العربي"».[36]

وبصفة عامة، فإن إيران تلوم القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، على حربها ضد العراق وعلى الهزيمة العسكرية التي منيت بها والدمار الاقتصادي والعزلة السياسية التي وجدت إيران نفسها غارقة فيهما عند انتهاء الصراع. فعلى سبيل المثال، بعد مناقشة الضرر الذي تعرضت له إيران خلال هذه الحرب، قال الرئيس رفسنجاني للمشاركين في حلقة نقاش عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1994 في طهران عن **آفاق التعاون في الخليج العربي وبحر عُمان**: «إنها تجربة فظيعة لدولة معتدية (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) أن تُملي ما تريده على المنطقة... فعلى سبيل المثال، في حرب العراق ضد إيران، استفادت الدول من خارج المنطقة من بيع الأسلحة وفرضت رغباتها».[37]

وتشعر طهران بالاستياء على وجه الخصوص لأن الولايات المتحدة الأمريكية تصف إيران بأنها خطر يهدد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبالتالي تعمل الولايات المتحدة على ترويج مبيعات الأسلحة إلى هذه الدول، وبذلك أحبطت الجهود الإيرانية لإقناع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية للانضمام إلى إيران في منظومة أمنية خليجية تستبعد القوى الأجنبية. وقال كمال خرازي، سفير إيران حينها لدى الأمم المتحدة في مقابلة أجريت معه عام 1994: «إذا ادعى الأمريكيون أن هذا الإنفاق العسكري الإيراني يهدف إلى تهديد الدول في "الخليج العربي"، فهذا اتهام لا أساس له من الصحة. أعتقد أنهم يطلقون هذا الادعاء بهدف بيع المزيد من الأسلحة إلى الدول الأخرى، وقد نجحوا في ذلك حتى الآن». وواصل القول: «لقد بذلنا أفضل ما في وسعنا لإقناع هذه الدول الواقعة في جنوبي "الخليج العربي" بأننا لابد من أن نجتمع في نهاية المطاف لكي نتوصل إلى وضع خطة لأمن المنطقة. ولكن يبدو أنهم يواجهون ضغوطاً من القوى الخارجية وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية».[38] وقال وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي إن إيران «أضحت هدفاً للدعاية المعادية من الإمبريالية العالمية»، وإن «المصالح الغربية هي عدو للجمهورية الإسلامية»، وإن «المشكلات التي تواجهها منطقة "الخليج العربي" هي نتيجة للمحاولات التي تقوم بها القوى الغربية لنهب الموارد الطبيعية للخليج العربي». وكما يرى ولايتي فإن إيران «تحاول تعزيز الروابط مع جيرانها في "الخليج العربي" لإبطال أهداف أعدائها الغربيين».[39]

وكما أشرنا سابقاً، فإن هذه الانتقادات غير مقصورة على الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، فقد وجهت إيران انتقادات شديدة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى لسماحها للقوات الأمريكية والقوات الأجنبية الأخرى بزيادة وجودها في الخليج العربي خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية وبعدها، وعقب عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، وخلال حملات التعبئة للعمل العسكري ضد العراق في الأعوام 1994 و1998 و2002 ـ 2003. وتشمل الانتقادات

تمويل هذا الوجود وشراء الأسلحة التقليدية بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى الأخرى، وإقامة روابط أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وكلها جوانب تعتبرها إيران جهوداً لمنعها من ممارسة الدور الذي تستحقه في الخليج العربي. وقد طلبت إيران من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قطع هذه الروابط.

وفي مطلع عام 1993، وجه الرئيس رفسنجاني انتقادات إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتوقيعها اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً: «نحن نعارض هذه المعاهدات ونعتقد أن أي وجود عسكري للغربيين في المنطقة هو عامل لزعزعة السلم والاستقرار فيها».[40] وفي مقابلة أجريت معه عام 1994، عبَّر خرازي عن هذه المشاعر قائلاً: «إن وجود الكثير من القوات في هذه المنطقة يمثل خطراً على الأمن القومي الإيراني وهو ليس في مصلحة المنطقة. إلى متى يريد الأمريكيون البقاء لحماية هذه الدول الصغيرة؟ إن هذا الأمر يكلف الكثير، وعلى هذه الدول الصغيرة أن تدفع ثمنه».[41] غير أن الملاحظ أن إيران ظلت صريحة نسبياً بشأن الكيفية التي تنظر بها إلى الدور الذي تستحقه في الخليج العربي مقابل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وأوضح الرئيس رفسنجاني وجهة نظر إيران في عام 1995 حين قال: «نعتقد أن الدول المطلة على "الخليج العربي" هي المالك الحقيقي لهذه المنطقة، وعليها تقع مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم فيها. وتتبع نصف سواحل الخليج العربي لإيران، ولذا فإن إيران وحدها تملك القدر نفسه من الحقوق والمسؤوليات الذي تملكه جميع هذه الدول الأخرى مجتمعة في الحفاظ على أمن المنطقة والسلم فيها».[42]

إن شعور إيران بالاستياء يذهب إلى أبعد من ذلك وهو موجه أيضاً ضد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعدم إدانته الغزو الذي قام به العراق على إيران عام 1980، ولعدم المبالاة التي أبداها المجلس نحو الهجمات بالصواريخ والأسلحة الكيماوية التي نفذها

العراق ضد المدن الإيرانية، ولتبني المجلس قرارات اعتبرتها إيران منحازة ضدها، ولتدبير اقتطاع جزء من الأراضي الإيرانية وضمها للعراق بعد وقف إطلاق النار.[43] وفي 24 حزيران/ يونيو 1987، مثلاً، أي بعد شهر من إصدار قرار مجلس الأمن رقم 598 الذي دعا إلى وقف إطلاق النار وتشكيل هيئة محايدة لتقصي الحقائق ومعرفة الطرف المعتدي الذي أشعل الحرب، وهو القرار الذي قبلته إيران لاحقاً في تموز/ يوليو 1988، قال مير حسين موسوي، رئيس الوزراء الإيراني إنه إلى أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء «لتغيير توجهها وتكشف المعتدي وتدينه وتقترح أسلوباً لمحاكمته...فإن إصدار قرار من مجلس الأمن سيكون عملاً لا قيمة له».[44]

وعبَّر آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية، وهو أعلى مرجعية دينية في إيران، عن كثير من هذه الأفكار في خطابه الذي ألقاه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997، قائلاً:

> على مدى ثمانية عشر عاماً حتى الآن، ظل المتآمرون السياسيون من دعاة الغطرسة ينفثون سمومهم لكي يخيفوا جيراننا في "الخليج العربي" من إيران الإسلامية...وأنا أعلن أن إيران الإسلامية لا تشكل خطراً على دولة إسلامية...وفي هذه اللحظة، فإن وجود السفن الحربية الأجنبية، والأهم من ذلك استعراض الولايات المتحدة الأمريكية لعضلاتها العسكرية في "الخليج العربي"، الذي هو بحر إسلامي ومصدر مهم للطاقة بالنسبة إلى العالم بأكمله، يجعل المنطقة تواجه عدم الاستقرار. إن منظمة قوية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي تستطيع...استخدام وسيلة القوة والكرامة الإسلاميتين لإجبار القوى الأجنبية على التخلي عن هذه التدخلات و...إزالة الذرائع التي تمهد لهذا الوجود [في المنطقة]. وبوسع المنظمة أن تقوم عند الحاجة بنشر قوات من الدول الإسلامية للحفاظ على السلم والأمن في هذه المنطقة وحمايتهما.[45]

وحتى محمد خاتمي، رجل الدين الإصلاحي الذي أصبح رئيساً لإيران في عام 1997، والذي كان من المؤمل أن يدشن حقبة جديدة من العلاقات بين إيران والعالم الخارجي،

عبَّر عن آراء مشابهة خلال اجتماعات قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، ففي خطابه أمام الوفود المشاركة تحدث خاتمي عن «الجهود التي يبذلها المسؤولون الأمريكيون لفرض إرادتهم على الآخرين»، ودعا الدول الإسلامية إلى «مقاومة كافة أشكال التوسع ببسالة» وصياغة عالم جديد مبني على التعددية. وواصل خاتمي قائلاً:

> في منطقة "الخليج العربي" الحساسة والاستراتيجية، ينبغي أن تتولى الدول الإقليمية نفسها مهمة الحفاظ على الأمن والسلم. ونحن نرى أن وجود القوات الأجنبية والأساطيل الحربية في هذه المنطقة يعد مصدراً للتوتر وزعزعة الاستقرار، وهو أيضاً سبب في عواقب بيئية مأساوية...إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي تشدد على التعاون بين دول منطقة "الخليج العربي" للحفاظ على السلم والاستقرار الإقليمي، تعتبر أن التوصل إلى ترتيبات دفاعية ـ أمنية جماعية للخليج العربي يشكل خطوة مضمونة نحو تأسيس أمن دائم في المنطقة، والدفاع عن المصالح والاهتمامات المشتركة لجميع الدول والشعوب المعنية.[46]

ومن الواضح أن طهران غاضبة أيضاً من سياسة الاحتواء الأمريكية لإيران، والتي تشمل تطبيق عقوبات اقتصادية أمريكية من طرف واحد ضدها، فضلاً عن الجهود الأمريكية لإقناع الدول الأخرى بالانضمام لهذه العقوبات. وتعتبر إيران أن هذه الأعمال هي جهد متواصل لتقليص الدخل القومي الإيراني وإبقاء إيران متخلفة وغارقة في الديون ومعزولة عن العالم.[47]

ونظراً لكل هذه العوامل، فإن إيران لا تثق كثيراً بالعروض الأمريكية لإجراء حوار رسمي؛ فقد قال رفسنجاني في عام 1995:

> من المؤسف، أنه وبسبب سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، ليس هناك قدر كبير من الثقة داخل هذا البلد [إيران] في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد يُفترض في إيران أن للولايات المتحدة الأمريكية دوافع خفية وراء هذا العرض [لبدء حوار رسمي]. وهذا هو السبب الذي جعلنا نقول إنه ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية...ولمرة واحدة

على الأقل، أن تثبت نواياها الحسنة، بحيث يتم تمهيد الطريق لهذا الحوار. لقد أبلغتهم مثلاً، أنه وكبادرة حسن نية، يمكنهم أن يفرجوا عن الأصول والأموال التي تم تجميدها بصورة غير قانونية في الولايات المتحدة الأمريكية.[48]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997، دعا الرئيس الإيراني الجديد، محمد خاتمي، إلى إطلاق "حوار معمَّق" مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأتبع دعوته بمقابلة مع شبكة سي إن إن CNN الإخبارية الأمريكية، في 7 كانون الثاني/ يناير 1998، حيث عبَّر عن رغبته في «تبادل الزيارات بين أساتذة الجامعات، والكتَّاب والفنانين والصحفيين والسياح...».[49] غير أن آية الله علي خامنئي أصر قائلاً: «إن إجراء محادثات مع [الحكومة] الأمريكية لا فائدة منه لنا، وهي مضرة لنا».[50] وفي 24 أيار/ مايو 1999 قال خاتمي نفسه في مقابلة مع قناة "الجزيرة" التلفزيونية القطرية إن التحسن في العلاقات مع واشنطن مرهون بتغيير في السياسات والإجراءات الأمريكية، مؤكداً ضرورة إيقاف الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية لفرض سياساتها بالقوة وإملائها على إيران.[51]

إن الشكوك والعداء الإيراني تجاه الولايات المتحدة الأمريكية امتد أثرهما إلى النزاع حول الجزر. وتشعر إيران على وجه التحديد، بالاستياء من الولايات المتحدة الأمريكية وتتهمها بإثارة النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقال رفسنجاني في عام 1992 إن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر هو جزء من «مؤامرة أمريكية... لتبرير الوجود الأمريكي غير الشرعي في الخليج العربي».[52] وقال آية الله خامنئي في الوقت نفسه إن «الدعاية المحيطة بجزيرة أبوموسى الإيرانية هي جزء من مؤامرة حاكها أعداء الأمة [الإسلامية] لإبعاد إيران عن جيرانها»، ووجه اللوم على وجه التحديد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.[53] وفي عام 1995، عاد رفسنجاني ليعزو هذا النزاع إلى «التحريض الأجنبي النابع من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية. وهم يريدون استخدام هذا كذريعة لفرض وجودهم العسكري في "الخليج العربي"».[54]

وأياً كانت الحجة أو الدافع، فقد حذرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أنها سوف تدافع عن الجزر بقوة ضد أي محاولة لاستردادها. وكان الرئيس رفسنجاني قد حذر مجلس التعاون لدول الخليج العربية في كانون الأول/ ديسمبر 1992 بعبارات صريحة للغاية قائلاً: «الوصول إلى هذه الجزر يقتضي عبور بحر من الدماء».[55] وأعلنت إيران في ذلك الشهر نفسه أنها عازمة على الدفاع عن الجزر ضد أي هجوم، وذكَّرت جيرانها العرب في الخليج العربي بأنها كانت على استعداد للقتال لمدة ثمانين عاماً ضد العراق.[56] ومنذ انتخاب الرئيس خاتمي في عام 1997، ظلت إيران تشير إلى رغبتها في إقامة علاقات تصالحية ووفاقية أكثر مع دول الخليج العربية. غير أن خاتمي وفي أول مؤتمر صحفي له بوصفه رئيساً منتخباً قبيل تقلده المنصب أكد أن «الجزر هي ملك لإيران»، وقال إن النزاع «ينبغي أن تتم تسويته عبر حوار ودي ومنفتح» بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقال أيضاً إن «تدخل الحكومات والقوى الأخرى لن يكون في مصلحة أي من الطرفين».[57] ومنذ ذلك الحين واصل المسؤولون الإيرانيون تأكيدهم أن «المشكلة التي تواجهنا هي مشكلة جزيرة أبوموسى وآليات تطبيق مذكرة التفاهم لعام 1971».[58]

ومن الواضح أن الشكاوى المتنوعة التي تطرحها إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الكبرى الأخرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تقودها إلى اعتقادات وحسابات تؤدي بدورها إلى استخدام هذه الجزر في عمليات عسكرية دفاعية وهجومية متنوعة. ولكي نبحث هذا الجانب بصورة أشمل، سيكون من المفيد أن ندرس القدرات العسكرية التي تملكها إيران، وخاصة قدراتها الموجودة على أرض الجزر وفيما حولها. وبعد ذلك، سوف نحتاج إلى إعادة تفحص أعمق لدوافع إيران أو أهدافها.

المشتريات والقدرات العسكرية الإيرانية

إن الطموحات الإيرانية في الخليج العربي يدعمها تاريخ طويل من المشتريات والقدرات العسكرية التي تهدف إلى ترسيخ وضع إيران المهيمن في المنطقة. وبينما يعد المأزق الأمني الذي تواجهه إيران عاملاً أساسياً يقف وراء برنامجها التسلحي، فإن من المعروف أن حجم ونطاق مشتريات الأسلحة الإيرانية تعامل بوصفها تهديداً مباشراً لدول الخليج العربية. إن الكثير من منظومات التسلح الإيرانية هجومية في طبيعتها، كما حاولت إيران أيضاً اكتساب قدرات تسلح غير تقليدية. وفيما يخص قدرات الصواريخ البالستية، فإن إيران في وضع يمكنها من شن هجمات ضد ساحل الخليج العربي الجنوبي بأكمله. وبناء عليه فإن القضية الآن ليست في أن إيران تملك الحق في الدفاع عن نفسها وتسليح نفسها، وإنما لأن برنامجها التسلحي يتجاوز ما يمكن أن يعد وضعية الردع في الظروف الطبيعية. أما الأمر المثير للقلق على وجه الخصوص، إذا أخذنا في الحسبان القدرات العسكرية الأخرى التي تملكها إيران، فهو القوات العسكرية الإيرانية المتمركزة في الجزر، والتي يمكن أن تستخدم للتدخل بهدف قطع خطوط الملاحة في الخليج العربي و/ أو لمضايقة دولة الإمارات العربية المتحدة على نحو مستمر.

بدأت إيران في عهد الشاه برنامجاً كبيراً للتحديث العسكري تحسباً للانسحاب البريطاني من الخليج العربي. وفي مطلع سبعينيات القرن العشرين، كانت إيران هي الدولة التي تملك القوة البحرية الفاعلة الوحيدة في الخليج العربي. وتملك إيران قواعد عسكرية في بوشهر وبندر عباس، وقامت بإجراء مناورات عسكرية منتظمة بالقوات الجوية والبرية في مياه الخليج العربي وجزره، وفي معظم الأجزاء الشمالية الغربية من المحيط الهندي. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، تم استعراض قوة إيران الهجومية في تمرين عسكري شاركت فيه أفرع القوات المسلحة الإيرانية الثلاثة بالقرب من جزيرة فرور، وإلى الغرب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وبعد عام من ذلك، قامت القوات الإيرانية المحمولة جواً على طائرات مروحية وبحراً على القوارب الحربية بالاستيلاء على جزيرتي

طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتم إنزال قوات عسكرية إيرانية على أرض جزيرة أبوموسى. وبعد ذلك أصبح الشاه قادراً على تحصين هذه الجزر بالقدرات العسكرية.[59]

وكانت إيران في عهد الجمهورية الإسلامية الحالية قد حاولت إعادة بناء وتوسيع قدراتها العسكرية بعد الخسارة الكبيرة للمعدات التي تعرضت لها خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية في الفترة 1980 ـ 1988. وفي البداية، تم تركيز الاهتمام على بناء القوات الجوية الإيرانية. وشمل ذلك شراء طائرات سوخوي ـ 24 الروسية الصنع، وهي مقاتلات للهجوم الأرضي مزودة بخزانات وقود للمسافات الطويلة، وقادرة على إعادة التزود بالوقود أثناء الطيران من قبل طائرات مثل الطائرة الأمريكية الصنع إف ـ 14، والتي تشكل مع طائرتي إف ـ 4 و إف ـ 5 جزءاً من أسطول الطائرات القديم الذي تملكه إيران. ولا تقتصر إمكانيات طائرة سوخوي ـ 24 على القدرة على توجيه ضربة لأي هدف في العراق والدول الواقعة في جنوب الخليج العربي، وإنما تستطيع النسخة التي تمتلكها إيران من هذه الطائرة، وهي سوخوي ـ 24 أم ك (Fencer-D)، إطلاق الصواريخ جو ـ أرض، والأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية.[60] وأدى امتلاك هذه الطائرة والمشتريات العسكرية الأخرى لإيران إلى دفع أحدد المحللين إلى القول: «يتضح من الأصناف التي تستوردها إيران أنها تسعى للحصول على معدات الخط الأول من الدفاع الجوي ومقاتلات ضاربة من النوع الذي يعمل لمسافات طويلة، وإعادة بناء قواتها الجوية بالتقنية المتفوقة التي توفر لها الدفاع الجوي الفاعل والقدرة على توجيه ضربة في العمق العراقي، وضد الدول الواقعة في جنوب الخليج العربي وأي قوة مجاورة أخرى».[61]

إن امتلاك إيران لقدرة الصواريخ البالستية وسعيها الحثيث لتنفيذ برنامج أسلحة الدمار الشامل يعتبران مصدر قلق آخر. وتشمل المشتريات الإيرانية من منظومات الصواريخ كلاً من صواريخ CSS-7 وصواريخ CSS-8 الصينية الصنع (التي يصل مداها إلى 300 كلم و150 كلم على التوالي)، وصواريخ سكود ـ بي وسكود ـ سي من

كوريـــا الشماليـــة (والتي يصل مداها إلى 290 ـ 310 كلم و550 كلم على التوالي). وفي تموز/ يوليو 1988، قامت إيران بتجربة إطلاق صاروخ شهاب ـ 3، وهو صاروخ بالستي متوسط المدى، تم تصميمه على أساس نموذج صاروخ نودونج الكوري الشمالي، وبمدى طوله 1300 كيلومتر، وتم تكـــرار التجربة في تموز/ يوليو وأيلول/ سبتمبر من عام 2000. وكانت بعض هذه الاختبارات ناجحة جزئياً، ولكن في مطلع أيار/ مايو 2002 نفذت إيران تجربة ناجحة لإطلاق صاروخ شهاب ـ 3، وبذلك تمكنت من وضع إسرائيل والقوات الأمريكية الموجودة في المنطقة ضمن مدى الصواريخ الإيرانية.[62] وتم تنفيذ اختبار إطلاق أخير في حزيران/ يونيو 2003 .[63]

تتحدث التقارير أيضاً عن أن إيران تقوم بتصنيع صاروخ شهاب ـ 4 بمدى يزيد عن 2000 كلم، على أساس نموذج الصاروخ السوفيتي الصنع ساندل Sandel طراز SS-4 ذي المدى المتوسط. وسوف تتيح هذه القدرة لإيران أن تجعل بعض أجزاء جنوب شرق أوربا ضمن مدى الأسلحة الإيرانية.[64] ولا تملك إيران حتى الآن القدرات المتطورة لإصابة الأهداف بدقة من مسافات بعيدة، كما لا تملك منظومات صواريخ بالستية لديها الدقة اللازمة لمهاجمة أهداف صغيرة ومحددة. غير أن من الواضح أن إيران قد امتلكت القدرة على شن هجمات بالصواريخ البالستية ضد أهداف المناطق الكبيرة مثل المدن الواقعة على الجزء الأكبر من ساحل الخليج العربي الجنوبي. وهكذا، فإن الصواريخ البالستية الإيرانية التي تحمل رؤوساً حربية تقليدية تشكل تهديداً كبيراً بوصفها أسلحة يمكن أن تثير ذعراً شعبياً وتخيف دول الخليج العربية.[65]

وفي الواقع، فإن تطوير هذه الصواريخ البالستية قد يؤدي أيضاً إلى تطوير قدرات أسلحة الدمار الشامل لدى إيران، وبالتالي قد يثير رعباً واضحاً.[66] ويمكن أن نشير هنا إلى أن القوات البرية التابعة للحرس الثوري هي التي تقوم بتشغيل وإدارة قوات الصواريخ البالستية الإيرانية، وتملك هذه القوات البرية قدرات حرب كيماوية هجومية ودفاعية.

ويُزعم أن لهذه القوات دوراً في تطوير وإدارة البرامج الإيرانية للأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية.[67] وبمساعدة خارجية من دول مثل الصين، تمكنت إيران من إنتاج أسلحة كيماوية؛ ومنها عناصر مسببة للبثور والقروح مثل غاز الخردل الكبريتي، وعناصر مدمرة لصفائح الدم مثل حامض الهيدروسيانيد وغاز كلوريد الكربونيل (فسجين Phosgene) وغاز الكلورين. واستخدمت القوات الإيرانية هذه العناصر في القنابل وقذائف المدفعية خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية بعد قيام العراق بمهاجمتها بأسلحة كيماوية. وقد تقوم إيران بإنتاج أسلحة كيماوية مثل غاز الأعصاب سارين Sarin وغاز الأعصاب تابون Tabun.[68] وعلاوة على ذلك، يبدو أن إيران تحاول تطوير أسلحة بيولوجية من ضمنها سُميات وعوامل مسببة للأمراض مثل الجمرة الخبيثة وأمراض القدمين والفم. وقد تستطيع إيران امتلاك قدرات أسلحة بيولوجية مشابهة لما تملكه من أسلحة كيماوية، على نحو يعزز قدراتها في إثارة الرعب والتمكن من الردع.[69]

وأخيراً، فإن إيران قد تكون تحاول تطوير قدرات أسلحة نووية. وبالإضافة إلى موافقة روسيا على إكمال إنشاء مفاعلين نوويين طاقتهما 1200 ميجاواط يعملان بالماء الخفيف في بوشهر، واللذين بدأتهما في الأصل شركات ألمانية أثناء عهد الشاه، هناك تقارير عديدة حول محاولات إيرانية للحصول على اليورانيوم المخصب من مصادر خارجية أو البحث عن مساعدة لكي تتمكن بإمكانياتها الذاتية من إنتاج اليورانيوم والبلاتونيوم من الدرجة الصالحة للاستخدام العسكري.[70] وفي حزيران/ يونيو 2002، أعلنت روسيا عن خطط لبناء خمسة مفاعلات ذرية إضافية لإيران. وتحدثت التقارير في آب/ أغسطس من العام نفسه عن أن إيران كانت تبني منشأتين أو أكثر لتصنيع الوقود النووي ومعالجته، وإحداهما منشأة ضخمة لأجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم، أما المنشأة الأخرى فهي مصنع للماء الثقيل. وفي كانون الأول/ ديسمبر 2002، أكدت الصور المأخوذة بالأقمار الاصطناعية تشييد منشآت جديدة، وأعلنت إيران في شباط/ فبراير

2003 أنها تقوم بأعمال تعدين في مخزونها من اليورانيوم تمهيداً لتصنيع الوقود النووي.[71] وإذا تمكنت إيران من الحصول على سلاح نووي عامل وامتلاك القدرة على إطلاقه وإيصاله إلى هدفه، فإنها سوف تتمكن من تدمير أي هدف محصن أو "هدف منطقة" أو أي مدينة في الشرق الأوسط.[72]

ومن المؤكد أن هذه التطورات تدعو إلى القلق، غير أن الأمر المقلق بصورة ملحة هو ما حصلت عليه إيران من الصواريخ وما اشترته من المعدات التي تزودها بالقدرة على اعتراض حركة الملاحة في الخليج العربي؛ إذ تملك إيران على سواحلها بطاريات صواريخ جوالة سطح ـ سطح مضادة للسفن مزودة بصواريخ سيلكوورم الصينية من نوع CSSC-2 (HY-1)، وصواريخ جوالة سيرساكر Seersucker من نوع CSSC-3 (HY-2)، والصواريخ الصينية الجوالة ساردين ـ 1 من طراز CSS-N-4 (C-801)، والنوع الأفضل قدرة وموثوقية من صواريخ ساردين ـ 2 الجوالة من طراز SSC-8 (C-802)، وصواريخ صنبيرن Sunburn الروسية الجوالة من طراز SS-N-22. ويقوم الفرع البحري في الحرس الثوري الإيراني بمهمة تشغيل هذه الصواريخ، والتي تملك بكل سهولة المدى الذي يمكنها من تغطية منطقة الملاحة عبر مضيق هرمز، الذي يبلغ عرضه عند أقرب نقطة إلى موقع الإطلاق 39 كيلومتراً. وإضافة إلى ذلك أجرت إيران تجربة إطلاق صواريخ C-801 وصواريخ C-802 من منصات الإطلاق في السفن والطائرات، وبناء عليه قد تكون قادرة على توسيع مدى قدرتها على مهاجمة حركة الملاحة في الخليج العربي.[73]

أضافت إيران أيضاً إلى قوتها البحرية العاملة على السطح، التي تشمل فرقاطات وطرادات، زوارق للهجوم السريع من فئة هودونج Houdong الواردة من الصين، وزوارق للدوريات مسلحة بالصواريخ للفرع البحري في الحرس الثوري.[74] وتقول التقارير إن زوارق الهجوم المسلح السريع هذه من فئة هودونج مسلحة بصواريخ C-802

المضادة للسفن ومداها 120 كيلومتراً، كما تم تسليح زوارق الهجوم المسلح السريع القديمة من فئة كومباتنت 2 كامان Combattante II Kaman بصواريخ من النوع نفسه.[75] ويمكن استخدام هذه الزوارق البحرية في الدفاع ضد أي عمل لاستعادة الجزر، ومن ضمنها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وفي الدفاع عن حركة الملاحة الإيرانية ومنشآت النفط والغاز في الخليج العربي. ويمكن استخدام الزوارق في عمليات هجومية ضد الملاحة التجارية والسفن الحربية والجزر ومنشآت النفط والغاز والموانئ والأهداف الساحلية التابعة لدول أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن المنصات المركبة على السفن لإطلاق هذه الصواريخ المضادة للسفن، مثل نظيرتها من منصات إطلاق الصواريخ المحمولة على الطائرات، ستزود إيران ليس فقط بالقدرة على تنفيذ عمليات فوق مساحة أوسع، بل ستمكنها من عمل ذلك بقدرة أكبر على الحركة. وسيكون استهداف هذه المنصات أصعب كثيراً من استهداف بطاريات الصواريخ المضادة للسفن والموجودة في قواعد على السواحل الإيرانية. ويمكن أن تنضم إلى هذه الزوارق الحربية في تنفيذ هذه المهمات زوارق الدوريات والخفارة السريعة والاعتراض التابعة للفرع البحري في الحرس الثوري؛ مثل زوارق الاعتراض السريع بوغامر Boghammer السويدية الصنع التي تستطيع أن تقطع مسافة 926 كيلومتراً، إلى جانب زوارق بوسطن ويلرز Boston Whalers، وكلتاهما كان لها دور في مهاجمة السفن خلال "حرب الناقلات" في الفترة 1986 ـ 1988.[76]

وفي الفترة 1992 ـ 1997، استلمت إيران طلبية من ثلاث غواصات روسية الصنع تعمل بوقود الديزل والطاقة الكهربائية من فئة كيلو Kilo، مجهزة بالطُّربيدات المضادة للسفن والألغام وصواريخ سطح ـ جو.[77] ويتم تشغيل هذه الغواصات من قبل القوات البحرية النظامية والفرع البحري في قوات الحرس الثوري.[78] وطبقاً لما ورد في مجلة **جينز فايتنج شيبس** *Jane's Fighting Ships*: «يعد الجزء الشمالي من خليج عُمان والمياه القليلة

العمق التي تشكل جزءاً من "الخليج العربي" مناطق سيئة الصيت في مجال الحرب ضد الغواصات. وستكون هذه الغواصات عرضة للهجوم عندما تسير بمحاذاة الموانئ، ولكنها تشكل خطراً شديداً على الملاحة التجارية سواء بالطربيدات أو بالألغام المضادة للسفن».[79]

وفي حزيران/ يونيو 1999، قال اللواء بحري مالكولم فيجز Malcolm Fages، مدير عمليات حرب الغواصات في البحرية الأمريكية، إنه بحلول عام 2005 سيكون بوسع الصواريخ الجوالة المضادة للسفن والألغام والغواصات الإيرانية التي تعمل بالديزل أن تمنع البحرية الأمريكية من الوصول إلى الخليج العربي.[80] وفي الواقع، فإن الهدف الأساسي للغواصات البحرية الإيرانية قد يتحول تدريجياً إلى العمل كحواجز اعتراض لحركة الملاحة، أي للغواصات والسفن الحربية العاملة على السطح وناقلات النفط والغاز الطبيعي المسال. وقد يكون هذا هو الوضع خارج مضيق هرمز في خليج عُمان، حيث تتيح المياه العميقة إمكانية بث الصوت على نحو أفضل لرصد الأهداف على مسافات أطول، وحيث تكون الغواصات الإيرانية أقرب إلى قواعدها في بندر عباس وللدعم العملياتي واللوجستي الذي تحتاجه.[81]

تملك إيران أيضاً عدداً محدوداً من الغواصات المتوسطة الحجم، ثلاث منها من تصنيع إيران نفسها، وثلاث من تصميم كوريا الشمالية. وتملك هذه الغواصات القدرة على نشر الألغام من داخل جسم الغواصة، وتتيح للغواصين زرع الألغام في الهدف ومن ثم العودة مرة أخرى إلى داخل الغواصة، أو تتيح للغواصين الخروج من الغواصة والسباحة للوصول إلى هدف على الساحل لتنفيذ عمليات القوات الخاصة.[82] كما تملك إيران نحو ست آليات لنقل أفراد الضفادع البشرية والسباحين.[83] وهذه آليات قابلة للغطس والتشغيل داخل الماء، وتستطيع حمل فرد واحد أو فردين اثنين من الضفادع البشرية وشحنة من الألغام من سفينة كبيرة مثل الغواصة أو حتى من سفينة صيد أسماك،

ونقلها إلى هدف معين، مثل منصات الحفر لاستخراج النفط أو إلى جسم سفينة أو ميناء أو ساحل، ومن ثم العودة إلى السفينة الأم.[84]

وتملك إيران سفناً عاملة على السطح لزرع الألغام وكاسحات ألغام. وإذا أخذنا في الحسبان القدرات الإيرانية في مجال زرع الألغام، فإن إيران تستطيع زرع الألغام في مسارات ناقلات النفط والغاز الطبيعي في الخليج العربي، وفي مداخل مضيق هرمز وفي المضيق نفسه أو في خليج عُمان، حيث يكون من الصعب على كاسحات الألغام أو السفن الدفاعية تقديم التغطية اللازمة مقارنة بالمنطقة الواقعة داخل الخليج العربي. وسيمكّن تلغيم هذه المياه إيران من تهديد حركة الملاحة وتعطيلها. إن استخدام زرع الألغام، والصواريخ المضادة للسفن من القواعد البرية ومن السفن والطائرات، وغارات القوات الخاصة وطربيدات الغواصات سيتيح لإيران شن هجمات متنوعة ضد الملاحة، وسيكون من الصعب صد مثل هذه الهجمات.[85] وقد يكون زرع الألغام لوحدها أو حتى التهديد بزرعها كافياً لردع الناقلات من دخول هذه المياه. وقد تكون الألغام والصواريخ المضادة للسفن والغواصات الإيرانية كافية لدفع حاملات الطائرات الأمريكية نحو تجنب المغامرة بدخول منطقة متاعب.

تضم البحرية الإيرانية العاملة على سطح الماء قوارب تتيح لإيران نشر 30 إلى 50 دبابة، ونحو 800 إلى 1200 فرد من القوات في عملية برمائية. وهكذا فإن إيران تملك القدرة على نشر قوات بحجم كتيبة عبر الخليج العربي لدعم انتفاضة شعبية، أو لإشعال حرب أهلية، أو لمحاولة تدبير انقلاب في دولة خليجية صغيرة، أو للاستيلاء على جزر أو منشآت نفطية بحرية أو مهاجمتها. وقد تلجأ إيران إلى استخدام قواتها البرمائية في عمليات سرية لنشر قوات غير تقليدية، وإرسال الأسلحة إلى الحركات المتطرفة في الخليج العربي، وتهريب الأسلحة الكيماوية ونشرها في أنحاء الخليج العربي، والاستيلاء على جزر غير محمية، وتنفيذ أعمال تخريب ضد عمليات النفط البحرية والسفن والموانئ ومنشآت تحلية

المياه، وخاصة إذا تمكنت القوات الإيرانية من تحقيق عنصر المفاجأة و/ أو نفذت عملياتها ليلاً.[86]

ويمكن تنفيذ العمليات من هذا النوع عن طريق القوات البرية التابعة لقوات الحرس الثوري النخبوية القادرة على تنفيذ عمليات القوات الخاصة والكوماندوز والتسلل عبر خطوط العدو وعمليات الإرهاب والمهمات الحربية غير التقليدية. كما تملك القوات البحرية التابعة للحرس الثوري القدرة على أداء مهمات حربية غير تقليدية واسعة النطاق. وتملك هذه القوات البحرية غواصين لتنفيذ مهمات المدفعية البحرية، ووحدات لزرع الألغام، ومعدات الغطس والتنفس تحت الماء، ومركزاً للتدريب على القتال تحت الماء في بندر عباس.[87]

إن المعلومات المتوافرة حول القدرات البرمائية الإيرانية مبنية جزئياً على الملاحظة. وتقوم إيران بتنفيذ مناورات وتمارين عسكرية منتظمة بالقوات البرية والبحرية والجوية في الخليج العربي، ومن ضمنها تدريبات على عمليات الصواريخ والعمليات البرمائية والحرب غير التقليدية. وخلال هذه التمارين تعمل القوات البرية والبحرية والجوية النظامية بالاشتراك والتنسيق مع وحدات القوات البرية والبحرية والجوية التابعة للحرس الثوري. ففي أثناء تمرين رئيسي في عام 1992، أطلق عليه اسم «نصر 3» نفذت القوات الإيرانية تدريبات على إغلاق مضيق هرمز أمام قوة عسكرية أجنبية وتلغيم المياه وتنفيذ «عمليات برمائية ونشر قوات مشاة البحرية على سواحل العدو، ومن ضمنها وحدات قتالية عاملة على الأرض تقوم بعمليات الاختراق والتسلل في عمق مواقع ساحلية تابعة لعدو افتراضي».[88] وفي العديد من التمارين والمناورات التي جرت منذ آذار/ مارس 1995 وما تلاه، واصلت إيران التدريب على عمليات محاصرة مضيق هرمز، واعتراض حركة الملاحة، ونشر صواريخ صنبيرن من فئة SS-N-22 التي تطلق من قواعد أرضية وبطاريات صواريخ سيرساكر HY-2 المضادة للسفن، واختبار الصواريخ المضادة للسفن،

ومن ضمنها صواريخ C-802، وحرب الغواصات، والحرب الإلكترونية، والاستيلاء على الجزر وحقول النفط، وتخريب الموانئ، والإنزال الخفي بالغواصات الصغيرة الحجم، ومهاجمة الأهداف الساحلية.[89]

وأشار مصدر عسكري إماراتي إلى أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد ظهرت على نحو بارز في هذه التمارين والمناورات الحربية الإيرانية في السنوات الأخيرة. وقام مركز القيادة الذي أنشأته إيران على أرض جزيرة أبوموسى بواجبات التنسيق بين القوات المتمركزة في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة صِرَيّ. وتم اختبار رادارات الدفاع الجوي الموجودة على هذه الجزر، وكانت هناك حركة إنزال ومغادرة للقوات الخاصة الإيرانية من هذه الجزر على قوارب صغيرة.[90] وجرت هذه الأنشطة خلال تمارين ومناورات عسكرية مثل تمرين «فاتح ـ 77» الذي تم تنفيذه خلال شهري شباط/ فبراير وآذار/ مارس من عام 1999.[91] وفي الواقع، فقد نقلت إيران زوارق هجوم سريعة من فئة هودونج مسلحة بصواريخ C-802 ووضعتها في جزيرة أبوموسى خلال هذه التمارين العسكرية وخلال القيام بأعمال الدوريات. وبالنسبة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن حجم القوات الإيرانية وحجم التمارين والمناورات في جزيرة أبوموسى التي تقع على بعد 50 كيلومتراً فقط من الأراضي الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مسافة 20 كيلومتراً فقط من حقول النفط الإماراتية، لابد من أن تعامل بوصفها تشكل تهديداً محتملاً، ذلك أن إيران قادرة على نقل قوات من أبوموسى إلى الأراضي الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة.[92]

ويمكن القول بصفة عامة إن الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر الحشود والاستعدادات العسكرية الإيرانية الواسعة النطاق تهديداً خطيراً. وفي وثيقة صدرت عام 1995 بعنوان: **الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط** أشارت وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن حصول إيران على أسلحة تقليدية،

وما تقوم بحشده من تعزيزات عسكرية على الجزر المتنازع عليها يعد دليلاً على أن إيران «تسعى بصورة حثيثة لامتلاك القدرة على تهديد السفن التجارية الداخلة إلى الخليج العربي والخارجة منه، وتصر على استعراض عضلاتها في مواجهة جيرانها الأصغر في منطقة الخليج العربي».[93]

ومنذ ذلك الوقت، لم تهدأ المخاوف بشأن نوايا إيران وقدرتها المتنامية على تعطيل الملاحة في الخليج العربي وإغلاق مضيق هرمز. وكما قال وليم كوهين وزير الدفاع الأمريكي في حزيران/ يونيو 1997، فإن «أقوال إيران وأفعالها توحي بأنها تريد التمكن من تهديد جيرانها وتعطيل حركة التجارة في الخليج العربي».[94] ومن الواضح، حسبما رأى المسؤولون الأمريكيون، وكما أثبتت التمارين والمناورات العسكرية الإيرانية، فإن احتلال إيران للجزر ونشر قدرات عسكرية لها عليها قد يكون له دور رئيسي في العديد من هذه العمليات، وبالتالي يقتضي منا تفحص القدرات العسكرية الإيرانية على أرض هذه الجزر.

القدرات العسكرية الإيرانية على أرض الجزر الثلاث

هناك اتفاق شبه عام على أن إيران تملك أنواعاً من القدرات العسكرية على أرض جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تتضمن أعداداً صغيرة من الأفراد بحجم سرية أو نحو ذلك. ويشير شهود عيان والتقارير الإخبارية إلى أن الوجود العسكري الإيراني على جزيرة أبوموسى قد ارتفع من 100 فرد، أو يزيد قليلاً، في عام 1992 ليصل إلى عدة آلاف في مطلع عام 1995، ومعظمها من القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني.[95] وأشار مصدر استخباري في البحرية الأمريكية في أيلول/ سبتمبر 1997 إلى وجود 2000 فرد عسكري إيراني في جزيرة أبوموسى، و1100 في طنب الكبرى، و300 في طنب الصغرى.[96] وطبقاً لما ذكره مصدر عسكري إماراتي في أيار/ مايو 1999، هناك لواء نظامي من قوات مشاة البحرية الإيرانية ومن مشاة البحرية التابعة للحرس الثوري على

أرض أبوموسى، ولواء من مشاة البحرية التابعة للحرس الثوري على أرض طنب الكبرى، وكتيبة من مشاة البحرية التابعة للحرس الثوري على أرض طنب الصغرى. وأشار المصدر إلى أن قوات مشاة البحرية الإيرانية هذه هي قوات هجومية في خصائصها وليست دفاعية.[97]

ومن حيث المعدات العسكرية، وضعت إيران عدداً محدوداً من المدفعية الدفاعية القصيرة المدى المضادة للطائرات (AAAs)، وصواريخ أرض ـ جو (صواريخ سام)، ومحطات رادار على أرض جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى منذ فترة الحرب الإيرانية ـ العراقية. وهذه الأسلحة قادرة على توفير الدفاع التكتيكي والدفاع القريب عن الجزر، غير أنها لا تقارن بالمنظومات الأكبر حجماً والأكثر فاعلية، مثل صواريخ SA-5 في بندر عباس التي يبلغ مداها 250 كيلومتراً.[98] وفي خريف عام 1994، قامت إيران بنشر مدافع عيار 155 ملم وصواريخ SA-6 أرض ـ جو الروسية الصنع على أرض جزيرة أبوموسى. وهذا النوع من الصواريخ، الذي يتراوح مداه الأقصى بين 24 ـ 40 كيلومتراً، هو أيضاً صاروخ دفاعي قصير المدى. وفي شباط/ فبراير 1995، قامت إيران أيضاً بنشر نسخ قديمة من صواريخ هوك المطورة أرض - جو الأمريكية الصنع على أرض أبوموسى، وهو صاروخ دفاعي لمدى قصير طوله 40 كيلومتراً تم تصنيعه خلال سبعينيات القرن العشرين.[99] وهناك أيضاً مواقع لصواريخ SA-6 أرض ـ جو على أرض جزيرة طنب الكبرى.[100]

وقبل عام 1992، كان هناك رصيف بحري ومهبط للطائرات المروحية ومحطة تحلية مياه على أرض جزيرة أبوموسى.[101] ومنذ عام 1992، تم تنفيذ أعمال إنشاءات كبرى، كما نشرت دبابات ثقيلة قديمة ومدفعية وصواريخ. وكتب المحلل أنتوني كوردزمان قائلاً إنه بحلول شباط/ فبراير 1995 «تمكنت إيران من تمديد مدرج هبوط الطائرات في جزيرة أبوموسى لكي يستقبل طائرات شحن عسكرية أكبر حجماً، وقامت ببناء رصيف بحري داخل منطقة حاجز صد الأمواج، وشيّدت مركز قيادة تحت الأرض، ونشرت صواريخ

هوك المطورة على جنوب مدرج هبوط الطائرات، وأنشأت محطة جديدة لتحلية المياه».[102] وكانت الخطط التي أعدتها إيران لبدء تسيير رحلات جوية منتظمة من بندر عباس إلى جزيرة أبوموسى قد أثارت مخاوف دولة الإمارات العربية المتحدة من احتمالات أن تؤدي هذه الرحلات الجوية إلى تسهيل حركة نقل الأفراد العسكريين والأشخاص المدنيين، وتوريد معدات عسكرية وتخزينها، ونقل المؤن الحربية الأخرى إلى الجزيرة.[103] وهناك رصيف ميناء ومهبط جوي للطائرات على أرض جزيرة طنب الكبرى.[104]

وتم الكشف عن بعض هذه القدرات العسكرية في جزيرة أبوموسى في عدد 8 آذار/ مارس 2000 من مجلة **جينز ديفينس ويكلي** *Jane's Defence Weekly* التي نشرت أول صورة بالأقمار الاصطناعية – مقربة إلى متر واحد – لجزيرة أبوموسى، والتي التقطت لأغراض تجارية. وأخذت هذه الصورة عن طريق القمر الاصطناعي أيكونوس IKONOS في 29 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 أثناء دورانه على ارتفاع 423 ميلاً أو 680 كيلومتراً، وتظهر هذه الصورة مهبط طائرات طوله 4 كيلومترات قادراً على استيعاب طائرات النقل المتوسطة الحجم والطائرات المقاتلة. وأظهرت الصورة رصيف ميناء ومناطق لإنزال الآليات والعربات من آن لآخر بالقرب من حاجز صد الأمواج على الطرف الغربي من الجزيرة، كما كشفت الصورة عن منشأة أشبه بمحطة تحلية مياه إلى الشرق من منطقة الميناء، فضلاً عن مساكن للضباط في جهة الشمال وثكنات للجنود ولعمال البناء.

وتشمل المنشآت الأخرى التي يمكن التعرف إليها مخبأً لمركز القيادة، فيما يبدو، يقع بالقرب من المنطقة السكنية. وتم بناء مركز القيادة بحيث يخترق جانباً من أحد المرتفعات من ناحية الشمال الشرقي، والذي يمكن استخدامه ليكون نقطة دخول وخروج متعدد لمنشأة تخزين تحت الأرض. وتظهر الصورة سلسلة من الدعامات الحجرية المنحدرة نحو الشمال الشرقي والتي قد تكون منشأة تخزين. وبالإضافة إلى ذلك، هنالك سلسلة من الدعامات الصلبة في المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة التي تواجه الشاطئ وتضم آليات

مدرعة، قد تكون دبابات و/ أو مدافع وأسلحة ذاتية الدفع مثل المدفعية القصيرة المدى المضادة للطائرات أو صواريخ سام (أرض ـ جو).[105]

وبصفة عامة، فقد لاحظت مجلة **جينز ديفينس ويكلي** على نحو لافت «عدم وجود بنية تحتية عسكرية وتحصينات ضخمة»، وأشارت إلى أنه «يوجد قدر محدود من الأدلة الواضحة على وجود بطاريات صواريخ أرض ـ جو والرادار اللازم لتتبعها». وخلصت إلى القول بأن الصورة «قد تدحض العديد من الادعاءات التي تطرحها دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية». غير أن المجلة نفسها أقرت بأن «قياس القدرات وتحديدها عن طريق قراءة صورة واحدة هو أمر صعب، وبالتالي هناك حاجة إلى استطلاع متأن بالصور خلال شهور للحصول على صورة أكثر وضوحاً ودقة».[106]

وفي الواقع، فإن الحصول على صورة دقيقة يتطلب الاطلاع على صورة استطلاعية مأخوذة خلال فترة الـ 15 إلى 20 سنة الماضية للتطورات التي جرت على أرض الجزر منذ السنوات الأولى للحرب الإيرانية ـ العراقية في بداية ثمانينيات القرن العشرين. ولا تظهر الصورة المنشورة في آذار/ مارس 2000 وجود أي مستودع أو مخبأ تم بناؤه وإخفاؤه حديثاً، كما لا تظهر الموجودات المخزنة في هذه المستودعات. على سبيل المثال، قد تكون صواريخ SA-6 أو صواريخ هوك المطورة أرض ـ جو ومنصات الإطلاق والرادارات التي تملكها إيران مخزنة في المستودعات عند أخذ هذه الصورة. كما قد ينطبق هذا على المدفعية القصيرة المدى المضادة للطائرات ومنظومات الصواريخ المضادة للسفن والدبابات.[107] وعلاوة على ذلك، فإن هذه الصورة ليست واضحة جداً، فهي لا تظهر الموجودات على أرض الجزر التي تم التعرف عليها سابقاً في صور أكثر وضوحاً ودقة، والتي هي غير متاحة للاستخدام التجاري.

في أيار/ مايو 1999، عرضت السلطات العسكرية في دولة الإمارات العربية المتحدة على المؤلف أدلة سرية للتطورات العسكرية التي نفذتها إيران على جزيرة أبوموسى. وتشمل هذه التطورات موجودات عسكرية مثل ثكنات جنود، وقوات، ومخابئ، ومستودعات تخزين، ودبابات، وقطع مدفعية، ومواقع صواريخ أرض ـ جو، ومواقع صواريخ مضادة للسفن على النصف الشمالي من جزيرة أبوموسى المخصص لإيران وعلى الجزء الجنوبي من الجزيرة نفسها التابع لإمارة الشارقة. وتوجد في جزيرة أبوموسى شبكة من المخابئ الأرضية الممتدة حول محيط الجزيرة، بما في ذلك المنطقة الجنوبية المخصصة للشارقة. وتتصل هذه المخابئ ببعضها لتسهيل حركة القوات بينها، وهي مجهزة برشاشات آلية. وهناك حلقة ثانية من المخابئ الأرضية خلف هذه الحلقة، تليها حلقة أخرى من الدبابات. وتوجد هذه الشبكات من المخابئ تحت الأرض وهي مغطاة بالرمال.

وعند الحصول على هذا الدليل والاطلاع عليه، كانت أعمال البناء جارية لاستكمال شبكة المخابئ، وذلك حسبما ثبت من وجود الاستحكامات القابلة للنقل فوق سطح الأرض، بالقرب من الحفر التي تم حفرها لبناء هذه المخابئ وإلى جانب أكوام الرمل التي تهدف إلى التغطية عليها، وهناك ألغام أرضية موزعة على هذه الحلقات الدفاعية. وعلاوة على ذلك، هناك مواقع للمدفعية المضادة للطائرات في وسط الجزيرة، ومواقع صواريخ أرض ـ جو ومواقع صواريخ مضادة للسفن في جنوب شرق الجزيرة، أي في الجزء الخاضع لولاية إمارة الشارقة. ويمتد مهبط الطائرات على طول الجزيرة من الشرق إلى الغرب.[108]

وعلى الرغم من ذلك، ماتزال هناك اختلافات كبيرة في وجهات النظر بين المسؤولين الإماراتيين ونظرائهم الأمريكيين، فيما يتعلق بالموجودات العسكرية التي يجوز لإيران أن تحتفظ بها أو لا يجوز لها أن تحتفظ بها على أرض الجزر. ففي 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1992 جاء في صحيفة **الشرق الأوسط** أن إيران قد أنشأت ثمانية مواقع لإطلاق الصواريخ على أرض جزيرة أبوموسى. وقالت الصحيفة إن هذه المواقع سوف تستخدم لإطلاق

صواريخ سيلكوورم الصينية الصنع المضادة للسفن وصواريخ سكود بي أرض ـ أرض المعدلة والمصنوعة في كوريا الشمالية. وفي عام 1994 كان العميد محمد الكعبي قد كتب في هذا الصدد قائلاً:

> وبما أن هذه الأصناف من الأسلحة مختلفة ومتنوعة جداً، فهناك سبب يدعو للتشكيك في الرواية، فالمصادر الغربية [في عام 1994] أكدت فقط وجود مواقع صواريخ أرض ـ جو على أرض أبوموسى، هذا مع أن مصادر المعارضة الإيرانية قالت أيضاً إن صواريخ سيلكوورم سوف توضع في قواعد هناك. ومن الناحية العسكرية، فإن الجزيرة قد تكون موقعاً حصيناً لصواريخ سيلكوورم التي تستخدم ضد السفن.[109]

ويرى مسؤول إماراتي آخر أن الإيرانيين يملكون صواريخ سيلكوورم وسكود وأسلحة كيماوية قصيرة المدى على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وأن هذه الأسلحة يمكن أن تصل إلى جميع المنشآت الحيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة.[110] وبينما يتفق المحللون الاستخباريون الأمريكيون على أن إيران تملك القدرة على نشر صواريخ سكود الاستراتيجية ذات المدى البعيد على أرض الجزر، فإنهم يشيرون أيضاً إلى أن إيران ليست بحاجة إلى تحريك صواريخ سكود من أراضيها الرئيسية لكي تتمكن من ضرب دولة الإمارات العربية المتحدة.[111] ولا تظهر الأدلة التي قدمها مصدر عسكري إماراتي وجود صواريخ سكود على أرض الجزر، ولكن من المرجح أن تكون مخفية في مستودعات تخزين.[112]

تحدث وليم بيري، وزير الدفاع الأمريكي، علناً في ربيع عام 1995 حول قيام إيران بنشر أسلحة كيماوية على أرض جزيرة أبوموسى من بينها قذائف مدفعية من عيار 155 ملم، ووصف هذا الأمر بأنه يعد «تهديداً كبيراً». ويرى كوردزمان أن بعض الخبراء الأمريكيين يشعرون أن الوزير بيري قد خلط نشر أسلحة الغاز السام بنشر العوامل غير القاتلة. ويشير الكاتب بدلاً من ذلك إلى أنه يبدو أن إيران قد نشرت مخزونات قليلة من

غاز CS غير القاتل (مثل الغاز المسيل للدموع) على أرض الجزر.[113] ومرة أخرى، فإن الأدلة التي عرضها مصدر عسكري إماراتي لا تظهر وجود مثل هذه الأسلحة، ولكنها قد تكون مخزنة.[114]

هناك تقارير تقول إن إيران نشرت صواريخ سيرساكر المضادة للسفن من نوع CSSC-3 (HY-2) على أرض جزيرة أبوموسى في خريف عام 1994، وأنه قد تم بناء موقع للصواريخ المضادة للسفن لإطلاق صواريخ CSSC-3 على الجزء الجنوبي من جزيرة أبوموسى في شباط/ فبراير 1995. وتستطيع صواريخ سيرساكر، وهي عبارة عن نسخة معدلة ومطورة من صواريخ سيلكوورم يبلغ مداها 150 كيلومتراً، ضرب الموانئ الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن ضمنها الموانئ الواقعة جنوبي أبوظبي وغربيها. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن ميناء جبل علي التابع لإمارة دبي هو الموقع الذي تتمركز فيه القوات البحرية الأمريكية الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وجاء في التقارير أن إيران ربما نشرت صواريخ سيلكوورم وسيرساكر على أرض جزيرة صِرَيّ إلى الغرب من جزيرة أبوموسى، وهو أمر يضيف المزيد إلى المدى الذي يمكن أن تصله عند تنفيذ هجمات ضد السفن والموانئ.[115] وأكد مصدر عسكري إماراتي وجود صواريخ سيرساكر المضادة للسفن على أرض جزيرة صِرَيّ.[116]

وصرح مسؤول أمريكي أن هناك منصات إطلاق لصواريخ أرض ـ جو وصواريخ سيلكوورم المضادة للسفن على أرض جزيرة أبوموسى منذ حرب الناقلات التي جرت خلال الفترة 1986 ـ 1988. ويتذكر المسؤول الأمريكي أيضاً أن هناك مستودعات تخزين مخفية تحت الأرض لهذه الأسلحة، على الرغم من عدم التأكد مطلقاً من صحة ما إذا كانت هذه المنصات محملة بالصواريخ. وفي الواقع، يقر المسؤول الأمريكي أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تملك مطلقاً أي صورة لصواريخ سيلكوورم على أرض هذه الجزيرة، ولا يمكنها إثبات وجود صاروخ من هذه النوعية في الجزيرة المعنية. وكما أشار المسؤول

الأمريكي، لم يكن هناك ولا يوجد حالياً أي أجهزة رصد قادرة على رصد الموجودات تحت الأرض، وبناء عليه ستضطر الولايات المتحدة الأمريكية إلى المراقبة لكي ترى في الوقت المناسب أي تنزيل لحمولات صواريخ قبل أن يتم تخزينها في مستودعات تحت الأرض. كما لم يكن هناك ولا يوجد حالياً أي رصد منتظم ودائم، وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية رؤية تنزيل الصواريخ فقط عندما يكون هناك قمر اصطناعي للاستطلاع يقوم بدورة في مداره، ويوجد في الموقع الملائم الذي يمكنه من رصد مثل هذه الأنشطة.[117]

ويقول محللون من مؤسسات وزارة الدفاع الأمريكية إن إيران تملك بالفعل القدرة على نشر صواريخ سيلكوورم وسيرساكر إلى جانب الصواريخ الجوالة المضادة للسفن من نوع C-801 وC-802 على أرض الجزر. وعرض هؤلاء المحللون على مؤلف هذا الكتاب أدلة تحدد موقعاً إيرانياً لصواريخ جوالة مضادة للسفن على الجزء الجنوبي من جزيرة أبوموسى. إن صواريخ سيلكوورم وسيرساكر (وصواريخ C-801 وC-802) هي صواريخ قابلة للنقل، ويمكن تحريكها بصورة متواصلة إلى الجزر ومنها. ويصعب كشف مواقع الصواريخ المضادة للسفن لسهولة تحريكها وسرعة نقلها من الأراضي الرئيسية لإيران ولإمكانية تخزينها في مستودعات تحت الأرض في هذه الجزر. ويمكن نشر هذه الصواريخ على منصات متحركة. وتستطيع إيران إخفاءها تحت سطح السفن ونقلها إلى الجزر وتنزيلها خلال دقائق أثناء الليل، ووضعها داخل مبان أو في مستودعات تخزين تحت الأرض. ولن يكون بوسع سكان الجزر معرفة أمر نقل هذه الصواريخ. كما قد يعجز الاستطلاع بالأقمار الاصطناعية عن كشف حركتها. وبما أن هذه الأسلحة هي عبارة عن أسلحة تكتيكية ذات مدى قصير تستطيع ضرب الملاحة القادمة من الأراضي الرئيسية لدول المنطقة، فهناك اعتقاد بأن إيران تستطيع فقط نشر هذه الأسلحة على الجزر في حالة

الحاجة الماسة لهذا الإجراء فقط، وذلك لأنها تعتمد أيضاً على الملاحة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز.[118]

وأشار مصدر عسكري إماراتي إلى أن إيران جلبت صواريخ C-801 إلى طنب الكبرى، حيث يوجد أيضاً موقع لإطلاق الصواريخ المضادة للسفن.[119] ومن الواضح أن نشر هذه الصواريخ على الجزر سيمنح إيران القدرة على زيادة مدى هجماتها ضد السفن والموانئ الإماراتية إلى أبعد من ذلك الذي تصل إليه الهجمات التي تشنها إيران من أراضيها الرئيسية. وحتى لو اضطر المرء لتنحية القضايا العسكرية جانباً، فمازال هناك سبب سياسي يدعو إلى نشر الصواريخ على الجزر، وهو أن إيران ليست مضطرة في الواقع لمهاجمة السفن، ولكنها تستطيع بكل بساطة تحذير السفن وشركات التأمين بإظهار قدرتها المحتملة على مهاجمة السفن.[120]

توضح لنا المناقشة السابقة صعوبة التأكد من مسألة امتلاك إيران لصواريخ سيلكوورم أو لنسخة صاروخ سيرساكر CSSC-3 من صاروخ سيلكوورم على أرض جزيرة أبوموسى في خريف عام 1994، وما إذا كانت هذه الصواريخ مخزنة أو تم نشرها على الجزيرة منذ ذلك الوقت. وينطبق الأمر نفسه على صواريخ C-801 أو C-802 بالنسبة إلى جزيرة طنب الكبرى أو جزيرة أبوموسى. وعلى الرغم من ذلك، يتضح أن إيران تملك القدرة على تحريك هذه الأسلحة إلى هاتين الجزيرتين بهدف تخزينها ونشرها هناك.

وأخيراً، منذ الحرب الإيرانية ـ العراقية، امتلكت إيران قوارب اعتراض سريعة مثل قوارب بوغامر وبوسطن ويلرز المتمركزة في بندر عباس، ولكنها تنفذ عملياتها من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[121] وأشار أحد المسؤولين الأمريكيين إلى قيام أنواع أخرى من زوارق الهجوم السريع الإيرانية بزيارة جزيرة أبوموسى خلال فترة

الحرب، وربما كانت من فئة زوارق "كامان" المقاتلة التي تنفذ عمليات الهجوم السريع، وهي مجهزة بصواريخ ستايكس Styx (صاروخ سوفيتي الصنع سطح ـ سطح مضاد للسفن يشبه صاروخ سيلكوورم الصيني الصنع).[122]

إن هذه الأصناف من المعدات العسكرية البحرية لا يقتصر تأثيرها على منح إيران القدرة على الدفاع عن الجزر، وإنما ستوفر لها القدرة على اعتراض الملاحة عن طريق نشر الألغام ومهاجمة السفن بالرشاشات غير الارتدادية والمدافع الرشاشة وقاذفات القنابل وراجمات الصواريخ والصواريخ المضادة للسفن. وعند تنفيذ عمليات من أرض جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فإن هذه القوارب تستطيع أيضاً تهديد العمليات الجارية في حقول النفط والغاز في الخليج العربي. وإذا تم استخدام قوارب الهجوم السريع الإيرانية من فئة هودونج والمسلحة بصواريخ C-802 في عمليات من الجزر، فإن ذلك قد يؤدي إلى إطالة مداها الهجومي بقدر كبير بعد تزويدها بهذه الصواريخ المضادة للسفن، والتي يبلغ مداها 120 كيلومتراً. وطبقاً لمصدر عسكري إماراتي، فإن إيران نقلت قوارب الهجوم السريع من فئة هودونج المسلحة بصواريخ C-802 إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال تنفيذ أعمال الدوريات والتمارين العسكرية.[123]

ويقول بعض المحللين الاستخباريين الأمريكيين إن الجزر تعطي إيران قدرات دفاعية أساسية، ولكنها تمنحها أيضاً قدرة محدودة على حشد القوة. ولكن، بما أن إيران تستطيع استخدام الجزر لنشر الألغام واعتراض الملاحة، فإن الجزر توفر بالفعل إمكانيات إنشاء مركز أمامي لشن العمليات الحربية. وإلى جانب القدرات العسكرية الإيرانية على أراضي إيران الرئيسية، سوف توفر الجزر قدرة إضافية لإيران تمكنها من إغلاق مضيق هرمز وتتيح لها مدى أكبر لاعتراض حركة الملاحة ومهاجمة منشآت النفط والغاز الواقعة إلى الغرب من المضيق. ومع ذلك هناك نسبة من التكلفة والعائد ينبغي أن تفكر فيها إيران،

حيث إن القدرات العسكرية الإيرانية الموجودة على الجزر أكثر عرضة للخطر من نظيرتها الموجودة على أراضي إيران الرئيسية. كما أن تضاريس الجزر تجعل القدرات العسكرية الإيرانية الموجودة عليها قابلة للتدمير بنيران القوات الجوية والبحرية الأمريكية، وبقدر محدود من المخاطرة للقوات الأمريكية. وفي الواقع، فإن الإيرانيين يدركون مدى قابلية تعرض قدراتهم العسكرية الموجودة في الجزر للخطر، ومن ضمنها تلك الموجودة على أرض جزيرتي صِرَيّ وقشم. ونتيجة ذلك فإن إيران تواجه قيوداً تمنعها من الإفراط في سلوكها العدواني.[124]

وحيث إن صواريخ C-802 المركبة على السفن الإيرانية يصل مداها البعيد الآن إلى 120 كيلومتراً، حسبما تذكر التقارير، فيبدو أن صواريخ C-802 المتمركزة على سواحل إيران سيكون لديها هذا المدى أيضاً، وسوف يساعد نشرها على أرض الجزر إلى إطالة مداها لمسافة أبعد. وينبغي علينا أيضاً أن نأخذ في الحسبان أنه في حالة سيناريو الصراع المعقد الذي تكتنفه حالة من الارتباك، قد تستطيع إيران إطلاق أكثر من صاروخ مضاد للسفن من أرض الجزر قبل أن يتم تحييد الجزر بعمل عسكري مضاد. وعلاوة على ذلك، إذا تم استخدام الجزر في عمليات نشر وزرع الألغام، فإن هذه الألغام سوف تسبب ضرراً حتى بعد التمكن من تحييد الجزر. وأخيراً، وهذا مهم، فإن الجزر قد توفر هذه المزايا العسكرية التي تشمل إمكانيات التهيؤ الأمامي المتنوعة وقدرات حشد القوة للإيرانيين إذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية، على غرار ما جرى في حرب الناقلات خلال الفترة 1986–1988، ولدواع سياسية وقانونية، عدم جعل جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أهدافاً للقوات الأمريكية.

يجادل الإيرانيون أن برامج إعادة التسلح الذي تنفذه بلادهم هو بالأساس جهد لإعادة بناء قواتهم المسلحة بعد الدمار الذي تعرضت له إبان الحرب الإيرانية - العراقية،

وأن هذا الجهد هو رد فعل دفاعي على الأخطار المتصورة على جميع حدود إيران، وخاصة التهديد الناجم عن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج العربي. كما أنهم يجادلون أن الإنفاق العسكري الإيراني يستحوذ على نسبة مئوية محدودة من الناتج القومي الإجمالي مقارنة بالإنفاق العسكري لجيران إيران في الخليج العربي، وخاصة المملكة العربية السعودية، وأن الإنفاق الإيراني لا يهدف إلى تهديد جيران إيران العرب في الخليج العربي.[125]

ويظل السؤال قائماً حول ما إذا كان حشد القوة العسكرية الإيرانية يهدف فقط إلى ردع اندلاع صراع والدفاع عن إيران، وما إذا كان تطوير القدرات العسكرية جزءاً من "سباق تسلح" متصاعد في منطقة الخليج العربي يمكن أن يؤدي في غفلة إلى إثارة الصراع ذاته الذي يهدف إلى ردعه، أو ما إذا كان الهدف من التصرفات الإيرانية هو الترهيب والتهديد والاستعداد لشن اعتداء. يرى بعض المسؤولين من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول أخرى في مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية أن إيران لديها طموحات هيمنة ولكنها ليست لديها نوايا هجومية. ومع ذلك، يجب على المخططين الأمريكيين والإماراتيين الاستعداد لاحتمال أن يكون الهدف من إعادة بناء القدرة العسكرية الإيرانية هو ارتكاب اعتداء أو على الأقل ممارسة الترهيب وتهديد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وليس بوسع هؤلاء المخططين الانتظار والاعتماد على مجرد توقعات وتخمينات بشأن النوايا الإيرانية، وإنما يجب عليهم الاعتماد على فهم الوقائع الثابتة عن القدرات العسكرية الإيرانية. وحتى بداية آب/ أغسطس 1990، كان كثير من المراقبين يعتقد أن العراق لم تكن لديه نية لغزو دولة الكويت. وعدا ذلك، علينا أن نتذكر أن النوايا يمكن أن تتغير، ومع ذلك فكلما اتسعت دائرة ما يمكن أن نعرفه عن النوايا الإيرانية كان ذلك أفضل.

آراء متضاربة حول نوايا إيران

تركز الآراء المتضاربة حول نوايا إيران التوسعية في احتلال الجزر عام 1971 على عوامل داخلية وقومية واقتصادية واستراتيجية. ويتذكر مساعد سابق للوسيط البريطاني السير وليم لوس أن الشاه أبلغ لوس بأنه فقد بعض مصداقيته في الداخل بعد تنازله عن مطالبة إيران بضم البحرين في عام 1970، وهو يعتقد أنه لابد من تعويضه عن هذا التنازل بالحصول على الجزر.[126] وفي الواقع، كان الشاه قد ادعى في ستينيات القرن العشرين أن التخلي عن مطالبة إيران بضم البحرين قد يثير رد فعل قومياً يحرج النظام، وبناء عليه فقد سعى إلى نيل اعتراف بمطالبة إيران بالجزر قبل التنازل عن مطالبته بالبحرين.

ويرى آخرون أنه بينما كان رد الفعل القومي الداخلي، الذي ظهر أنه طفيف، واحداً من الاعتبارات في هذا الصدد، فإن الشاه كان يستخدم موضوع البحرين كورقة مساومة للحصول على الجزر الثلاث.[127] وإذا تجاوزنا قضية المصداقية الداخلية، يرى البعض أن المسؤولين الإيرانيين قد صدَّقوا في واقع الأمر ادعاءاتهم التاريخية بتبعية الجزر لهم، على الرغم من عجزهم عن إبراز أدلة لإثبات مزاعمهم.[128] وكان الشاه نفسه يطرح هذه الحجج القومية في أغلب الأحيان التي تقول إن الجزر هي حق لإيران وأكد أنه مصمم على "استعادتها"؛ ففي اجتماع مع وليم لوس في قصر نيافران في 4 أيار/ مايو 1971، نُقل عن الشاه قوله «إنه لن يترأس مزاداً لبيع أراض إيرانية»، وادعاؤه أن الجزر إيرانية. وعلى نحو مشابه، حاول الشاه في كانون الثاني/ يناير 1972 تبرير الاستيلاء على الجزر على أساس الزعم بأن «الحقائق التاريخية والوثائق تثبت أن هذه الجزر ملك لنا، ولن نقف لنشاهد اقتطاع جزء من أرضنا لإرضاء أي دولة كانت».[130]

وقال آخرون إن إيران كانت تريد الجزر لما يوجد حولها من احتياطيات نفطية كامنة.[131] ولاشك في أن احتمال اكتشاف النفط حول الجزر كان أحد العوامل التي شغلت

تفكير الشاه. فمنذ وقت مبكر في عام 1956، اعترف حسين علاء رئيس الوزراء الإيراني بأن إيران كانت تنوي احتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لأسباب منها المصلحة الإيرانية في الحصول على حقوق استغلال النفط في المناطق البحرية في الخليج العربي. وقامت إيران عام 1959 بإنشاء منطقة بحرية حدودية بطول 12 ميلاً حول الجزر ووضعها تحت سيادتها لكي تتمكن من توسيع نطاق مطالبتها لتشمل الموارد النفطية المتوافرة حول الجزر. وأكد أسدالله علم رئيس وزراء إيران في عام 1963 أن مصلحة إيران في هذه الجزر تنبع من الاعتقاد بأن إحداها توجد فيها احتياطيات نفطية بحرية.

وكان لدى شركة ميكوميل Mecomoil توقعات باكتشاف النفط على مقربة من ساحل جزيرة أبوموسى في ذلك الوقت. وخلال الفترة من ستينيات القرن العشرين إلى سبعينياته، كانت شركات ميكوميل وبيوتس غاز آند أويل وأوكسدينتال بتروليوم تقوم بأعمال استكشاف في المنطقة البحرية القريبة من ساحل جزيرة أبوموسى، بينما كانت شركة يونيون أويل أكسبلوريشن وشركة ساوثرن ناتشورال غاز تملك امتيازات للتنقيب في المنطقة الواقعة حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[132]

وهكذا، فقد كانت الجزر ذات قيمة اقتصادية للشاه الذي كان يريد استعادة التفوق الإيراني في إنتاج النفط الذي خسره خلال الحظر الدولي الذي تم فرضه على النفط الإيراني عقب قيام حكومة محمد مصدق بتأميم شركة النفط الإنجليزية ـ الإيرانية عام 1951. وفي هذا الوقت، برزت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والعراق بوصفها منتجة رئيسية للنفط ومنافسة لإيران. وفي ستينيات القرن العشرين، كان النفط يوفر نحو 50٪ من دخل الحكومة الإيرانية و75٪ من رصيدها من العملات الصعبة، بينما شكلت الامتيازات الممنوحة في الخليج العربي ثُمن إنتاج إيران من النفط وكانت تمثل أفضل الصفقات المربحة لإيران مع شركات النفط.[133]

أيضاً، هناك اتفاق عام على أن الشاه قد سعى إلى تحقيق الهيمنة الإيرانية في الخليج العربي. ومنذ عامي 1964 و1965 أوضح الشاه للبريطانيين أن إيران تستطيع الاضطلاع بالدور البريطاني في الخليج العربي وعبَّر عن معارضته لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية للتدخل لكي تحل محل البريطانيين في المنطقة. وعقب إعلان البريطانيين في عام 1968 بأن بريطانيا سوف تسحب قواتها من الخليج العربي عام 1971، عبَّر الشاه في المرحلة المبدئية عن بعض الاهتمام المتذبذب بالتعاون الدفاعي الإقليمي بين الدول المطلة على الخليج العربي. ومع ذلك، فقد أبدى الشاه اعتزامه واتخذ الاستعدادات التي تمكّن إيران من التحول إلى الحارس الرئيسي للخليج، إلى حد سعيه لتثبيط الجهود الرامية لإقامة أي قواعد عسكرية أمريكية، وقطعاً أية قواعد عسكرية سوفيتية، في منطقة الخليج العربي.[134]

أشار عدد من المحللين إلى الحجة التي طرحها الشاه، والتي قال فيها إن الجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية وأنه لابد لإيران من أن تسيطر عليها نظراً لوقوعها عند مدخل مضيق هرمز. وعلى أي حال، فهذا المضيق هو الطريق الذي تمر عبره أغلب صادرات إيران من النفط والغاز ووارداتها الحيوية، فضلاً عن أغلب نفط دول الخليج العربية المتدفق إلى المستهلكين الغربيين.[135] وفي إشارة إلى الجزر، في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1971، عبَّر الشاه عن قلقه بشأن «احتمال سقوط بعض المواقع الاستراتيجية في أيدي جهات غير مرغوبة، مثل أن تتمكن جماعة صغيرة من الرجال الذين يستخدمون قارباً ومدفع بازوكا تهديد الملاحة في هذا الممر المائي الحيوي».[136] وأوضح الشاه الذي كان يتحدث عن جزيرة أبوموسى على وجه التحديد في كانون الثاني/ يناير 1972 قائلاً: «لقد أرسلت قواتنا إلى الجزر لكي تتخذ مواقع لها على مرتفعات استراتيجية هناك لكي تتمكن من ضمان أمن المنطقة».[137]

وكان الشاه أيضاً قد عبَّر في وقت سابق عن مخاوفه من تيار القومية العربية الراديكالي الذي تزعمه الزعيم المصري جمال عبدالناصر في الحرب الأهلية في اليمن وفي منطقة

الخليج العربي، والذي شدد على التمسك بالهوية العربية لكل من البحرين وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في الخليج العربي. وكان الشاه قد أبلغ اللورد هوم، وزير الخارجية البريطاني، عام 1963 أنه يخشى وقوع المشيخات في الخليج العربي تحت سيطرة عبدالناصر، كما أبدى تذمره أمام مجلس الشورى الوطني الإيراني في عام 1964 بشأن ما أسماه "تآمر" عبدالناصر و"خططه الهدامة" و"سياسته العدوانية والتوسعية" في منطقة الخليج العربي. غير أن هذا الخوف قد زال تدريجياً عقب الهزيمة التي تعرضت لها مصر من قبل إسرائيل في حرب عام 1967، وانسحاب مصر لاحقاً من اليمن وتوقفها عن التدخل في شؤون الخليج العربي.[138]

كما عبَّر الشاه عن قلقه من احتمال توسع دائرة التمرد في إقليم ظفار العُماني وامتداده إلى أنحاء الخليج العربي الأخرى، وهو تمرد كان يحظى بدعم من النظام الماركسي ـ اللينيني في اليمن الجنوبي، بالإضافة إلى دعمه من قبل النظام البعثي في العراق حينذاك. وكان اليمن الجنوبي والمتمردون الذين عرفوا باسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، وفي مرحلة لاحقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، قد تعهدوا بـ "تحرير" دول الخليج العربي الواقعة تحت الحماية البريطانية. وكان الشاه قلقاً من احتمال أن يتمكن اليمن الجنوبي والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي أو الأطراف الهدامة الأخرى من الاستيلاء على الإمارات والجزر ومن ثم تعطيل حركة تصدير النفط. ففي تموز/يوليو 1971 على سبيل المثال، علّق الشاه على موضوع الجزر قائلاً: «إن موقعها الجغرافي قد يجعلها موضعاً ذا قيمة عسكرية كبيرة. وقبل قليل فقط، أصدر اليمنيون الجنوبيون بياناً أقسموا فيه على نشر الثورة في منطقة "الخليج العربي" بأكملها».[139]

وبعد سيطرة الشاه على الجزر في نهاية عام 1971، ازداد قلقه حول تزايد وجود البحرية السوفيتية في بحر العرب والمحيط الهندي، ومن ذلك تزايد عدد الزيارات التي تقوم بها قطع البحرية السوفيتية إلى الموانئ العراقية وتسليم طلبيات الأسلحة السوفيتية إلى

العراق. وبناء عليه، فقد بدأ الشاه بتوسيع خط الدفاع الإيراني من شمال الخليج العربي عبر الجزء الجنوبي من الخليج العربي والجزر، ومنها إلى خليج عُمان.[140]

وقال آخرون إن دوافع إيران كانت «إمبريالية» و«توسعية» وإن ادعاءاتها التاريخية كانت مجرد «دعاية»، وإن إيران «لم تكن مدفوعة باعتبارات الاستقرار والأمن في المنطقة»، وإنها سوف تستخدم الجزر لاعتراض وقطع طريق وسائل الملاحة التابعة لأطراف أخرى. وكان المندوب العراقي الذي شارك في مناقشات مجلس الأمن حول احتلال إيران للجزر في كانون الأول/ ديسمبر 1971 قد طرح هذه الآراء، حيث أكد أن الجزر الثلاث ومضيق هرمز يشكلان شريان الحياة الاقتصادية لدول الخليج العربية، وأن المضيق هو المنفذ الوحيد الصالح للملاحة عبر مياه الخليج العربي الضحلة إلى أعالي البحار. وحذر من أن إيران قد تستخدم حشدها العسكري وموقعها على الجزر لتهديد هذا الشريان الحيوي، ولكي تمارس ضغوطاً على الدول العربية التي تعتمد عليها. كما عبَّر المندوب الكويتي الذي شارك في هذا النقاش عن هذه المخاوف نفسها. وعلى النسق نفسه، حذَّر مندوب اليمن الجنوبي من أن إيران تهدف لاستغلال هذه الجزر للتدخل في عُمان وإنهاء ثورة ظفار.[141]

ويمكن عرض نموذجين آخرين لآراء متعارضة، فقد قال المؤرخ جيه بي كيلي إن المواقع الإيرانية على جزر صِرَيّ وقشم وهنجام ولاراك ربما كانت كافية لكي تمكن إيران من توفير الحماية الاستراتيجية لخطوط الملاحة البحرية، وأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ليست كافية لهذا الغرض. وبدلاً من ذلك، فهو يقول إن الهدف الحقيقي لإيران هو المطالبة بامتلاك أي اكتشافات نفطية مستقبلية حول الجزر.[142] أما روح الله رمضاني، المؤرخ والمتخصص في العلوم السياسية، فقد اتفق مع الرأي الذي طرحه الشاه حول الأهمية الاستراتيجية للجزر في حماية خطوط الملاحة البحرية، وحول التهديد

الذي تمثله القوى العربية الراديكالية، وقال إن «المصلحة الحقيقية لإيران هي سياسية - استراتيجية أكثر منها حدودية ـ تاريخية».[143]

وإجمالاً، يبدو أن نوايا الشاه في احتلال هذه الجزر الثلاث تتضمن، حسب ترتيبها التالي من حيث الأهمية، كل الحجج الاستراتيجية والاقتصادية والقومية والداخلية التي طرحها هو وكبار المسؤولين في حكومته. وشملت هذه الحجج أيضاً الدوافع الاستراتيجية غير المعلنة المتعلقة بامتلاك القدرة على اعتراض سير التجارة العائدة للآخرين والتدخل في إقليم ظفار أو في أماكن أخرى من شبه الجزيرة العربية.

وكانت الآراء المتعارضة بشأن أهداف ونوايا الجمهورية الإسلامية الإيرانية في احتلال الجزر ونشر قدراتها العسكرية عليها منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين قد ركزت على العوامل والاعتبارات الداخلية والقومية والاقتصادية والاستراتيجية نفسها التي طرحت في عهد الشاه، إلى جانب الدوافع الإسلامية لتصدير الثورة أو الدفاع عنها. وقال مسؤول إماراتي إن اضطرار إيران للتنازل عن الأرض عند تسوية النزاعات الحدودية مع العراق وجيرانها الآخرين قد تجعل إيران أكثر تصميماً على التمسك بهذه الجزر، وخاصة في وقت ماتزال لديها نزاعات حدودية قائمة مع أفغانستان وباكستان، وأنها قد لا ترغب في تقديم المزيد من سوابق التنازل عن الأراضي.[144] ويعتقد هذا المسؤول أيضاً أنه منذ عام 1992 تحديداً، أصبحت قضية الجزر وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام القائم في إيران، وللتعبئة الشعبية التي ترفدها مشاعر العزلة والاستياء لدى الإيرانيين (يمكن الرجوع إلى ما أوردناه سابقاً بشأن أسباب شعور إيران بالاستياء).[145]

وقد يتفق مسؤول إماراتي آخر مع الرأي القائل بأن إيران قد تهورت في تحويل قضية الجزر إلى مشكلة قومية. وقال إن هذا أدى إلى تعقيد المشكلة وزاد من صعوبة التوصل إلى تسوية بشأنها. وعلى الرغم من تغير الأوضاع الديمغرافية والسياسية في إيران، مع قيام

جيل الشباب من السكان بالتصويت لصالح قوى الإصلاح الداخلي، وإنهاء العزلة الدولية، فإنه لا يعتقد أن قضية الشرف الوطني سوف تنحسر وتؤدي إلى تحسين احتمالات التفاوض.[146]

وقد عبَّر كمال خرازي وزير خارجية إيران الحالي، في أثناء عمله سفيراً لإيران لدى الأمم المتحدة عام 1994، عن هذا الفهم المنتشر على نطاق واسع في إيران بوجود دعوى صحيحة عندما قال: «لدينا وثائق تثبت أن هذه الجزر ظلت جزءاً من الأراضي الإيرانية لعدة قرون».[147] وكان مسؤولون براجماتيون آخرون في الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد أبلغوا مؤلف هذا الكتاب أن الشعب الإيراني يعتقد أن الجزر إيرانية، وبالتالي لا يجوز للنظام أن يتنازل عنها ويعقد تسوية بشأنها.[148]

وهناك أيضاً الحجة الاقتصادية؛ فنظراً لكون الاحتياطيات المؤكدة من نفط إيران، التي يبلغ حجمها 47.9 مليار برميل سوف تنضب قبل وقت طويل من نضوب احتياطيات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية البالغة 452.4 مليار برميل، فقد رأى بعض المحللين أن إيران ادعت السيادة على الجزر وامتلاك الحق الحصري بإعلانها عن إنشاء حزام بطول 12 ميلاً من المياه الإقليمية حول كل جزيرة بهدف فرض تحد قانوني ومادي للحقوق السيادية لدولة الإمارات العربية المتحدة في ملكية حقول النفط والغاز البحرية في هذه المياه. ويتضمن هذا حقل مبارك الواقع على مقربة من ساحل جزيرة أبوموسى وأي حقول أخرى قد تكتشف لاحقاً ضمن الحزام المكون من 12 ميلاً حول جزيرة أبوموسى وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، حيث ماتزال أنشطة الاستكشاف متواصلة فيها منذ عام 1999.[149]

وقيل إن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان كان قد عبَّر عن قلقه من أن هذا العامل هو الدافع الحقيقي لاحتلال الجزر.[150] وفي الواقع، فقد وصف أحد الباحثين الإيرانيين النفط

المستخرج من حقل مبارك بأنه «أفضل نفط من حيث الجودة يتم إنتاجه في "الخليج العربي"».[151] وعلاوة على ذلك، فقد استشهدت إيران بالخلاف الذي دار حول تبعية حقل مبارك ووصفته بأنه مبرر للإجراء الذي اتخذته في نيسان/إبريل 1992 على جزيرة أبوموسى، عندما ادعت أنها لم تحصل على حصتها العادلة من الدخل العائد من هذا الحقل.[152] وعلى الرغم من ذلك، يقول مسؤول بريطاني سابق في الإمارات المتصالحة إن هذا ليس هو الدافع الفعلي على الأرجح، وأشار إلى أن إيران ظلت لفترة طويلة تتقاسم الدخل العائد من حقل مبارك النفطي مع إمارة الشارقة.[153] ومع ذلك، فإن استمرار ادعاءات إيران واحتلالها لهذه الجزر هي التي تتيح لها تحديداً الحصول على هذا الدخل.[154]

ويرى أغلب المسؤولين والمحللين الأمريكيين والبريطانيين والعرب أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، شأنها في ذلك شأن إيران في عهد الشاه، تسعى إلى تحقيق الهيمنة في منطقة الخليج العربي، وأن إيران الإسلامية محبطة من أن طموحاتها نحو إعادة فرض قوة الإمبراطورية الإيرانية قد أجهضت بسبب توسع القوة الأمريكية. ويقول مسؤول إماراتي إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ماتزال تتمسك بالتوجه الإيراني التوسعي تجاه منطقة الخليج العربي، وتعتبر الجزر «أملاكاً» إيرانية. ويعتقد هذا المسؤول أن الإيرانيين ظلوا يفكرون دائماً من منطلق الهيمنة بسبب تاريخهم وحجم دولتهم وعدد سكانهم، وهم يعتقدون أن هذه العوامل تؤهلهم لأحقية القيام بدور إقليمي مهيمن خارج نطاق حدودهم. وفي الواقع، فهم يعتقدون أن احتياجات إيران النفطية والاقتصادية والتنموية ينبغي أن تمنح أولوية على احتياجات الآخرين. ومن المؤكد أن الموقف الإيراني الذي يعتبر وجود القوى العسكرية الأجنبية في الخليج العربي عقبة شديدة أمام ممارسة إيران لدورها الإقليمي المرتجى، ظل ثابتاً منذ عهد الشاه رضا بهلوي. وعلى النسق نفسه، فإن اللغة المتعالية التي تستخدمها إيران تجاه الدول العربية تكشف عن موقف سلبي من القوى العسكرية الأجنبية وشركائها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبعدم الإشارة إلى

دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى بأسمائها المعترف بها دولياً، والاكتفاء بتسميتها بـ "المشيخات" أو «مجموعة أو شعوب الساحل الجنوبي من "الخليج العربي"»، فإن إيران تحاول نزع صفة الشرعية عن هذه الدول والإيحاء بأنها تحت قبضة السيطرة المؤثرة للقوى الأجنبية. إن إيران تنتهج هذا التوجه بدلاً من مناقشة الأسس الموضوعية التي تستند إليها دعوى دولة الإمارات العربية المتحدة في المطالبة بالجزر الثلاث.[155]

ويطرح مسؤول أمريكي سابق في المنطقة آراء مبنية على هذه الأسس نفسها، حيث يقول إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر نفسها القوة صاحبة الحق في الهيمنة على الخليج العربي، وتعامل الدول العربية الناشئة حديثاً في المنطقة بوصفها دولاً صغيرة وضعيفة ينبغي أن تتطلع إلى إيران باعتبارها قوة إقليمية. وهكذا، فإن الإيرانيين الذين يعلمون أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت تنازلات عن بعض أراضيها للمملكة العربية السعودية في سبعينيات القرن العشرين، اعتقدوا مخطئين أن الشيخ زايد سوف يقبل الاحتلال الفعلي لجزيرة أبوموسى عام 1992.[156] وقال قائد سابق للقيادة المركزية الأمريكية إن إيران اعتقدت أنها يمكن أن تمرر قضية الجزر هذه في غفلة من دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1992، غير أنها ووجهت برد فعل إماراتي تعتبره غير ملائم.[157] ويرى هذا المسؤول أنه لابد من النظر إلى دوافع إيران بوصفها تتسم بالهيمنة والانتهازية. ويرى محلل آخر أن الحشد العسكري الذي قامت به إيران على أرض الجزر في تسعينيات القرن العشرين، وعلى وجه التحديد منذ عام 1994، يهدف إلى رفض موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعم لمطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزر، وهو أيضاً مؤشر على عزم إيران الاحتفاظ بهذه الجزر.[158]

ويعتقد أغلب المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أن أهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية فيما يتعلق بالجزر منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، مثلما كانت أهداف إيران

الإمبراطورية خلال سبعينيات القرن الماضي، ظلت تتضمن الدفاع البحري والجوي عن خطوط الملاحة البحرية التي تمر عبرها معظم صادرات إيران من النفط والغاز، بالإضافة إلى الدفاع عن منشآت إيران النفطية البحرية.[159] وفي الواقع، قامت إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1982 بتعزيز تحصيناتها العسكرية على جزر فارسي وصِرَيّ ولاراك، بالإضافة إلى تعزيز مدفعيتها وأسلحتها المضادة للطائرات على جزيرتي طنب الكبرى وقشم، وذلك تحسباً للخطر الذي يواجه السفن والمنشآت الإيرانية في الجزء الجنوبي من الخليج العربي نتيجة حصول العراق على طائرات سوبر إتندار Super Etendard الفرنسية الضاربة، المسلحة بصواريخ إكسوسيت Exocet جو ـ أرض.[160] غير أن أحد المسؤولين العسكريين الأمريكيين يرى أن الدفاع البحري والجوي عن وسائل الملاحة الإيرانية ومنشآتها النفطية هو أحد الدوافع، ولكنه ليس الدافع الأساسي لاحتلالها الجزر وتحصينها، وأن الإمكانيات العسكرية التي تملكها إيران على ساحل أراضيها الرئيسية يمكن أن توفر لها هذه القدرات الدفاعية.[161]

وثمة اتفاق عام أيضاً يرى أن نوايا الجمهورية الإسلامية الإيرانية بشأن الجزر تضمنت القدرة على اعتراض وسائل الملاحة التابعة للأطراف الأخرى والتي تمر عبر الممرات البحرية في الجزء الجنوبي من الخليج العربي.[162] والمعروف أن إيران قد أظهرت نواياها في هذا الصدد خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. فكادت وسائل الملاحة التجارية العراقية التي تمر عبر الخليج العربي أن تتوقف خلال هذه الحرب لأن العراق لجأ إلى استخدام طرق التصدير وخطوط الأنابيب الأردنية والسعودية والتركية. ولكن، كان هناك قدر كبير من حركة السفن عبر الخليج العربي من قبل مؤيدي العراق في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتعرضت هذه السفن لهجمات إيرانية خلال الفترة 1984–1988. وفي الفترة 1986–1988 وقعت الكثير من الهجمات الإيرانية في منطقة جنوب غربي

الخليج العربي، على مقربة من سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة وفي اتجاه مضيق هرمز، ضد سفن تجارية متجهة إلى موانئ كويتية وسعودية أو قادمة منها.

وتم شن الكثير من هذه الهجمات من جزيرة أبوموسى بالمروحيات وبزوارق بوغامر وبوسطن ويلر التي كانت تقصف السفن بالرشاشات والقذائف الصاروخية. وقال مسؤول في الإدارة القانونية بوزارة الخارجية الأمريكية إن جزيرة أبوموسى ربما استخدمت لشن عدد أكبر من الهجمات ضد وسائل الملاحة خلال حرب الناقلات مقارنة بالهجمات التي تم شنها انطلاقاً من المنصات النفطية البحرية التابعة لإيران. وخلال هذه الفترة هاجمت إيران 200 سفينة، وقامت الزوارق الحربية (الطرادات) الإيرانية الصغيرة بتنفيذ الهجمات ضد ثلث هذا العدد من السفن. وتم تنفيذ عدد كبير من هذه الهجمات، ربما ثلثها أو نحو نصفها، انطلاقاً من جزيرة أبوموسى، وخاصة إذا أخذنا في الحسبان المواقع التي وقعت فيها هذه الهجمات. ويستند هذا الرأي إلى المعلومات الاستخبارية التي تم الحصول عليها من قباطنة السفن التجارية وشهود عيان يقومون بأعمال الصيانة في المنشآت النفطية الذين شاهدوا الزوارق الحربية الصغيرة وهي متوقفة عند المرسى في جزيرة أبوموسى، كما أن هجمات بالمروحيات انطلقت من الجزر. ولم يرد في التقارير ما يشير إلى أن جزيرة طنب الكبرى كانت قاعدة نشطة لشن هذه العمليات، وإنما في الواقع، هناك حوادث مسجلة تم فيها استخدام جزيرة طنب الكبرى كقاعدة لتنفيذ بعض هذه العمليات.[163]

وعلى الرغم من ذلك كله، تحتاج إيران إلى التصدير عبر الخليج العربي، وعليه يبرز السؤال عن الأسباب الداعية لقيام إيران باعتراض حركة الملاحة، وخاصة عندما يكون الوجود العسكري الأمريكي والقدرات الأمريكية على الرد الانتقامي أكبر كثيراً مما كانا عليه خلال الفترة 1986–1988. ويرى دبلوماسي أمريكي سابق أنه لا يوجد سبب يدعو إيران إلى اعتراض سفن الآخرين إلا لأسباب دفاعية خلال الحرب، وحتى في هذه الحال

لا يحدث الاعتراض خلال وجود قطع البحرية الغربية في هذه المنطقة.[164] ولكن، كما حدث في ثمانينيات القرن العشرين، إذا هوجمت منشآت إيران النفطية وسفنها مرة أخرى وانخفض حجم صادراتها عبر الخليج العربي، أو إذا تعرضت منشآتها النووية إلى ضربة في هجوم استباقي، فإنها قد ترغب في التمكن من استخدام جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لشن هجوم معاكس. وإذا حكمنا على الوضع على أساس قدراتها العسكرية على أرض الجزر، وما أجرته من تمارين ومناورات عسكرية على أرض الجزر وفيما حولها، فإن إيران قد ترغب على الأقل في استخدام الجزر لاعتراض حركة السفن بصورة أكثر فاعلية مما فعلت خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، حتى في ظل وجود عسكري أمريكي أكبر عدداً وعتاداً في منطقة الخليج العربي.

وضمن سيناريو محتمل تتعرض فيه صادرات إيران لحظر اقتصادي، أو تحاصر وسائل الملاحة التابعة لها أو توقف نهائياً بسبب القصف، قد تلجأ إيران إلى استخدام الجزر في محاولة لإغلاق مضيق هرمز. وبينما تبدو هذه الخيارات دفاعية في ظاهرها، فإن إيران قد تثير الصراع الذي يؤدي إلى هذه السيناريوهات. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن يكون استخدام الجزر لاعتراض حركة السفن التجارية جزءاً من عملية إيرانية هجومية، وخاصة إذا تم تخفيض عدد القوات الأمريكية أو سحبها، كما أن مجرد التهديد باعتراض حركة الملاحة وإغلاق المضيق سيدفع شركة لويدز أوف لندن Lloyd's of London إلى زيادة أسعار التأمين لديها، وبذلك تثني بعض السفن عن دخول الخليج العربي، على غرار ما جرى أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية. وسيؤدي اعتراض حركة الملاحة وإيقافها فعلياً إلى رفع أسعار النفط والغاز.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون تصرفات إيران على أرض الجزر هي رد فعل على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة الذي تعتقد إيران أنه موجه ضدها. ويرى مسؤول إماراتي أن قيام إيران في عام 1992 بانتهاك مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى الموقعة

عام 1971، وما تلا ذلك من انتهاكات إيرانية متواصلة، مدفوع جزئياً بالرغبة في إرسال إشارات سياسية تعبر عن عدم رضا إيران عن استبعادها من ترتيبات وضع نظام لأمن الخليج العربي عقب عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء العسكريتين. إن الضرر الذي تعرضت له قدرات العراق العسكرية والصناعية جراء عملية عاصفة الصحراء والقيود التي فرضت على سيادته عقب تلك العملية قد خلقت عدم توازن عسكري في الخليج العربي، كان يمكن لإيران أن تستغله لصالحها. وكانت إيران تحذر جيرانها في الخليج العربي من عدم التمادي في جلب القوات الأمريكية، وخاصة القوات البحرية، إلى الخليج العربي بهدف تصحيح هذا الاختلال. ويرى هذا المسؤول الإماراتي أن زيارة الرئيس رفسنجاني إلى جزيرة أبوموسى في آذار/ مارس 1992 وتصعيد لغة الحماس والتعصب القومي بشأن الجزر، ومن ضمن ذلك التحذير الذي أطلقه رفسنجاني نفسه حول ما أسماه "بحر الدماء" يعد إشارة إلى عدم رضا إيران عن الترتيبات العسكرية التي يجري التفكير فيها وتنفيذها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية.[165]

لقد صرح مسؤول أمريكي رفيع في إدارة الرئيس كلنتون في كانون الأول/ ديسمبر 1994 أن إيران تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل الوضع في العراق لزيادة حجم قواتها العسكرية في الخليج العربي، كما تعتقد أن السبب الحقيقي للوجود العسكري الأمريكي هو لمهاجمتها، وأن أهداف هذا الهجوم تتضمن طردها وإخراجها من الجزر الثلاث.[166] ويرى محلل أمريكي آخر أن تحصين الجزر أصبح أكثر أهمية بالنسبة إلى إيران بعد أن عجلت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال قوات إضافية إلى الخليج العربي في تشرين الأول/ أكتوبر 1994 بهدف ردع أي تهديد عراقي جديد لدولة الكويت، حيث اعتقدت إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لمهاجمتها تحت مبررات مثل احتلالها للجزر. وضمن وجهة النظر هذه، ترى إيران أن الجزر تعد من المقومات الاستراتيجية،

وهي أحد عناصر الدفاع المتعدد المستويات ضد القوات البحرية الأمريكية، وهي تتخوف من أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد الاستيلاء على الجزر وحرمانها من هذه المواقع الدفاعية.

وفي الواقع، فإن إيران تعتقد أن أمنها القومي يقتضي استمرار السيطرة على الجزر لاستخدامها في الدفاع ضد الولايات المتحدة الأمريكية. إن نشر إيران قدرات عسكرية على الجزر وتنفيذها لمناورات بحرية إنما تهدف إلى إرسال رسالة مفادها أن الإيرانيين على استعداد للدفاع عن الجزر وعن سواحلهم وموانئهم وأراضيهم الرئيسية.[167] ومن الممكن أن تكون هذه المبررات قد خطرت على تفكير المسؤولين الإيرانيين خلال نشر القوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الفترة 2002–2003 استعداداً للعمل العسكري الأمريكي ضد العراق، وهو الانتشار الذي دانه كل من رفسنجاني وخاتمي وخامنئي.[168]

وهكذا فإن إيران قد تريد امتلاك القدرة على استخدام صواريخها المضادة للسفن وقدراتها الأخرى على الجزر، بالإضافة إلى قدراتها المتوافرة على أراضيها الرئيسية لمهاجمة سفن البحرية الأمريكية في مياه الخليج العربي أو في موانئه، مثل تلك الموجودة في ميناء جبل علي بإمارة دبي، إذا رأت أن دفاعها عن نفسها يقتضي القيام بهذا الإجراء. ويتفق قائد سابق في القيادة المركزية الأمريكية CENTCOM مع الرأي القائل بأنه يبدو أن إيران تستعد وتدرب قواتها على صد محاولة أمريكية ـ إماراتية محتملة للاستيلاء على الجزر. وطبقاً لما قاله أحد المسؤولين الإماراتيين فإن القادة الإيرانيين يفكرون بعقلية المؤامرة ويتخوفون من احتمال قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاستيلاء على الجزر واستخدامها ضد إيران. وعلاوة على ذلك، عندما حاولت إيران حشد قوتها وبسط نفوذها خارج منطقة الخليج العربي إلى داخل المحيط الهندي، فقد اعتبرت الجزر جزءاً من خط دفاع بحري يمتد من مضيق هرمز إلى جزيرة لاراك ثم جزيرة قشم ومنها إلى جزيرة هنجام، ومن ثم جزيرة طنب الكبرى وجزيرة أبوموسى. وفي ضوء حصول إيران على غواصات

بحرية واحتمال استخدامها في خليج عُمان، حيث يمكن أن تستخدم في محاولة لمنع السفن البحرية التابعة للدول الغربية من المرور عبر مضيق هرمز ومن ثم إلى داخل الخليج العربي، يمكن القول إن إيران أضحت الآن تعتبر الجزر جزءاً من خط دفاعي بحري من قبيل الخط الذي ذكرناه آنفاً.[169]

ويرى المحللون الاستخباريون في الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تسعى لتحقيق أهداف كثيرة فيما يتعلق باحتلال الجزر، وهي: تقليص أو إنهاء الوجود العسكري الغربي في الخليج العربي، وتأكيد دورها بوصفها قوة عسكرية رئيسية في الخليج العربي، ثم حماية سفنها ومراقبة وتهديد السفن التجارية التابعة لأطراف أخرى في الخليج العربي، والسيطرة على دخول قطع البحرية الأجنبية إلى الخليج العربي وخليج عُمان، وامتلاك القدرة على الاشتباك مع القوات البحرية الأجنبية داخل الخليج العربي وفي خليج عُمان، والسيطرة على الجزر ليس فقط بسبب هذه الجوانب المتعلقة بتحقيق الهيمنة الإقليمية وإنما لضمان النظام الإيراني القائم.[170] وبهذا الفهم، يرى مسؤول أمريكي أن ادعاء إيران السيادة على الجزر وإعلانها عن حقها الحصري في إنشاء حزام طوله 12 ميلاً من المياه الإقليمية حول كل جزيرة، يهدف أساساً إلى جعل القدر الأعظم من خطوط الملاحة في الخليج العربي يدخل ضمن حدود مياهها الإقليمية. ولم تكتف إيران بفرض حدود مياهها الإقليمية المكونة من حزام طوله 12 ميلاً حول الجزر، بل أجازت أيضاً تشريعاً يمنع مرور السفن الحربية عبر مياهها الإقليمية بدون الحصول على إذن مسبق. وعلى الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تطالب فقط بحق "المرور البريء" لسفنها الحربية عبر المياه الإقليمية، ونعني بذلك المرور الذي لا يلحق ضرراً بأمن سواحل إيران، والذي يتم من دون الحصول على إذن مسبق. وفي الواقع، فإن البحرية الأمريكية تمر عبر المياه التي تدعي إيران أنها ضمن حدود مياهها الإقليمية لكي تظهر لإيران أن الولايات المتحدة

الأمريكية تعتبر هذه المياه مياهاً دولية، وأنها قد فعلت ذلك عندما مرّت سفنها بمحاذاة جزيرة أبوموسى.[171]

يجب أيضاً أن نأخذ في الحسبان النوايا الهجومية الإيرانية؛ إذ يرى محلل من المنطقة أنه من غير المحتمل أن تقوم إيران بشن هجوم عسكري علني، منسوب لها بصفة مباشرة، ضد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسبب تجربتها المؤلمة في الحرب الإيرانية ـ العراقية وما أدركته إثر عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء من أن مهاجمة تلك الدول ستكون خطأ فادحاً. وربما قدم القادة العسكريون الإيرانيون النصح للقيادة السياسية في بلادهم بتجنب أي عمل قد يثير رد فعل عسكرياً من التحالف الخليج العربيي ـ الغربي. وفي الوقت نفسه، فإن إضعاف الالتزام الغربي نحو حماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد يشجع إيران على التحرك ضد دول المجلس أو يدفعها للسعي إلى إثارة الاضطرابات وزعزعة استقرار هذه الدول من الداخل. وعلى الرغم من ذلك، بما أن إيران تدرك النتائج المدمرة على مؤسستها العسكرية التي قد تنجم عن هجوم معاكس تقوم به دول المجلس وشركاؤها في الدفاع عن أمن الخليج العربي، فإن احتمال شن هجوم علني ومباشر ضد دول المجلس «تم ردعه بفاعلية خلال المستقبل القريب». وبهذا الفهم على الأقل يمكن أن نعتبر أن إيران أضحت عقلانية في تصرفها. وعلاوة على ذلك، هناك من يرى أن القادة العسكريين الإيرانيين يعتبرون القيادة السياسية الجهة التي تملك اتخاذ القرار في نهاية المطاف.[172]

ويؤكد مسؤول إماراتي نقطة مهمة، وهي أن إيران تفهم تماماً أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل قيام إيران بأي هجوم ضد دولة الإمارات العربية المتحدة أو الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وليس بوسع إيران أن تتمادى في استخدام الجزر لكي تدعم سياستها الخارجية أو لتصدير مشكلاتها الداخلية للخارج، حيث إن قلقها على اقتصادها يجعلها غير قادرة على تحمل نوعية التبعات الاقتصادية التي عانى

منها العراق منذ عام 1990. ويرى هذا المسؤول أنه حتى قيام إيران بأي تحركات ضد حقول النفط الإماراتية قد يثير رد فعل أمريكياً قد يعيد إيران إلى الوراء بعقد كامل من الزمان.[173]

أظهرت السنوات القليلة الماضية أن إيران مهتمة بكسر عزلتها الإقليمية والدولية، فسياسة الوفاق والمصالحة التي انتهجتها إيران مؤخراً مع بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإقامة علاقات سياسية أوثق مع جميع الدول الأوربية كلها منجزات لا تريد إيران التفريط فيها. وعلى الرغم من أن علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية ماتزال متوترة، فقد كانت هناك مؤشرات تدل على أن الطرفين ربما يسعيان إلى إيجاد سبل لإقامة شكل من أشكال الحوار. وبناء عليه، لا يبدو محتملاً أن تثير إيران مواجهة في الخليج العربي في وقت تسعى فيه إلى تجاوز الشكوك السابقة إزاءها. وكما أشار مسؤول بريطاني سابق، فإن إيران تريد الهيمنة على جيرانها، ولكنها لا تريد احتلال أراضيهم بالفعل، وليس بالضرورة أن تكون الجزر وسيلة للهيمنة.[174]

وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى إيران على أساس أنها تعمل من أجل حشد قوتها العسكرية المتنامية وقوتها الديمغرافية والجغرافية لزيادة نفوذها على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد يتضمن هذا ترهيب هذه الدول وحملها على المساهمة باستثمارات مالية تحتاجها إيران بشدة في قطاعات إعادة البناء والتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى إعطاء إيران نفوذاً أكبر في التأثير في السياسات النفطية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) أو على الأقل في السياسات النفطية على مستوى الخليج العربي.[175] وعلى نحو أكثر تحديداً، قد تريد إيران الاحتفاظ بالجزر لتكون جزءاً من أي استراتيجية لتهديد وترهيب وممارسة نفوذها للتأثير في موقف دولة الإمارات العربية المتحدة.[176]

وعلى الرغم من ذلك، لا يتفق مساعد سابق للسير وليم لوس مع القائلين بأن هذه الدوافع هي التي تقف وراء تحصين الجزر، ويرى أن مجرد الحجم والقوة اللذين تتمتع بهما

إيران يكفي لترهيب الدول العربية من دون الحاجة إلى استخدام الجزر في القيام بذلك. وبالإضافة إلى ذلك، عقب انتخاب الرئيس محمد خاتمي، ظلت إيران تقول بوضوح إنها ترغب في إقامة علاقات أكثر وفاقاً وتصالحاً مع دول الخليج العربية.[177] وأشار مسؤول أمريكي إلى أن إيران انتهزت مفاوضات عام 1992 مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر كفرصة للحصول على تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة لزيادة حصة إيران من إنتاج النفط في منظمة أوبك.[178] وفي مطلع عام 1999 اتفقت إيران بالفعل مع المملكة العربية السعودية على تخفيضات الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك غير أن هذه الخطة كانت من أجل إيقاف انخفاض حاد في الأسعار. وفي آذار/ مارس 2000، عارضت إيران الزيادات في الإنتاج التي أقرتها منظمة أوبك لأن هذه الزيادات كانت تهدف إلى إيقاف زيادة كبيرة في الأسعار.[179] وقد تحتاج إيران إلى تعزيز إنتاجها النفطي في وقت لاحق، وقد تستخدم الجزر كوسيلة نفوذ لموازنة أي معارضة عربية في حينه.

ومع ذلك، هناك عدد من السيناريوهات المحتملة التي قد ينجم عنها هجوم إيراني ضد أهداف إماراتية، سواء كان هجوماً علنياً ومنسوباً بصورة مباشرة لإيران أو كان خفياً ولا يمكن أن ينسب مباشرة إليها. إن فشل إيران في الفوز بتعاون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حسبما كان متصوراً تحت مبادرات الوفاق التي حدثت مؤخراً، إلى جانب تزايد التوترات داخل إيران نفسها، قد يؤثر في التحركات العسكرية الإيرانية على المستوى الإقليمي، وقد يتضمن ذلك القيام بمغامرة في الخارج لصرف الأنظار والانتباه عن الفشل الذي منيت به السياسة الخارجية الإيرانية أو لكبح المعارضة الداخلية. وقد تتجاوب إيران أيضاً مع فرصة غير متوقعة أو تقوم برد فعل تجاه تحد يظهر فجأة.

وفي هذا السياق، كتب أنتوني كوردزمان قائلاً: «تواجه إيران والعراق [في عهد صدام حسين] قيوداً أقل في استخدام القوة للترهيب وتنفيذ هجمات محدودة مقارنة بحجم القيود التي تواجهانها في استخدام القوة لخوض نزاع كبير الحجم... ويبدو أن من المستبعد كثيراً

أن تلجأ إيران لاستخدام القوة، أو تهدد باستخدامها، على الرغم من نقاط الضعف العسكرية التي تعاني منها، في حالات طارئة متنوعة». وبالإضافة إلى الاحتمالات التي أوردناها فيما سبق، هناك سيناريوهات محتملة أخرى قد تنتج عن حدوث اضطراب داخلي في إحدى دول الخليج العربية، أو حدوث معركة جوية أو بحرية في الخليج العربي إثر نزاع على حقوق نفطية أو ممرات للملاحة، أو وقوع نزاع على حقول نفط أو غاز برية أو بحرية، إلى جانب ظهور تحد عسكري لسيطرة إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[180] وإذا أخذنا في الحسبان الوجود المتواصل للقوات العسكرية التابعة للدول الغربية في منطقة الخليج العربي في الوقت الحالي، فإن من المرجح أن تلجأ إيران إلى الأعمال السرية والتي لا يمكن نسبتها إليها بصورة مباشرة، وهي الأعمال التي قد لا تؤدي إلى إثارة رد فعل عسكري من قبل الدول الغربية. غير أن الالتزام الغربي بحماية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد يضعف في المستقبل، وبالتالي يشجع إيران على التحرك ضد هذه الدول أو السعي لإثارة عدم الاستقرار فيها من الداخل.[181]

وبالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال استخدام الجزر لتنفيذ عمليات تخريب سرية لحقول النفط والغاز التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وموانئها البحرية، إلى جانب ضرب السفن البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي قد توجد في هذه الموانئ. وتقع أغلب حقول النفط الإماراتية في اتجاه الغرب البعيد، غير أن حقل مبارك وحقول النفط الأخرى مثل البيح وفتح وراشد وبخا وبخا الغربي وصالح وحقول الغاز التابعة لإمارتي الشارقة وأم القيوين كلها تقع على مسافة قريبة نسبياً من الجزر. ولم يتضح بالكامل الإجراء الذي ستقوم به الولايات المتحدة الأمريكية في حالة وقوع هجوم مدبر بصورة سرية ولا يمكن أن ينسب إلى إيران بصورة مباشرة.[182] وبناء عليه، يبرز التساؤل حول ما إذا كان بإمكان إيران أن تنفذ عملية ناجحة بهذا الأسلوب، ومن الممكن أن يتم استخدام وحدات القوات الخاصة

العاملة تحت سطح الماء والتابعة للحرس الثوري والغواصات الصغيرة ومركبات التوصيل العائمة لهذا الغرض.

وبينما يوفر الوجود الإيراني على أرض الجزر وعسكرتها لها عدداً من القدرات العسكرية العلنية والسرية التي ذكرناها سابقاً، فإن بعض المحللين سوف يقولون إن هذه القدرات هي حصيلة ثانوية للوجود والحشد الإيراني وليس نتيجة لأي أهداف مباشرة. ويؤيد مسؤول إماراتي هذا الرأي ويشكك في أن إيران إنما تتعمد زيادة قدراتها العسكرية على الجزر وتوفيرها إلى اليوم الذي يمكنها القيام فيه بعمل هجومي. ويرى هذا المسؤول أن الإيرانيين ربما يستعدون للسيناريو الأسوأ، الذي سينفذ فيه عمل عسكري لاستعادة الجزر منهم، وخاصة أنهم يعتبرون الجزر جزءاً من خط الدفاع البحري الإيراني. ومع ذلك، ليس لدى هذا المسؤول شك في أن إيران سوف تستخدم قدراتها المتوافرة على أرض الجزر عند اندلاع أزمة، وقد تلجأ إلى احتلال المزيد من الأراضي أو حقول النفط. وهذا في حد ذاته يعد سبباً كافياً يستدعي القلق حسب منظور دولة الإمارات العربية المتحدة.[183]

إن العرض الذي قدمناه هنا يظهر لنا وجود اختلافات كبيرة بين آراء المسؤولين والمحللين بشأن نوايا إيران وأهدافها الحقيقية فيما يتعلق بالجزر. ومع ذلك، فإن استخدام إيران للجزر سابقاً، وشعورها بالاستياء، وقدراتها، والآراء القائلة بأن إيران قد تسعى مجدداً لاستخدام الجزر في عمليات سرية وعلنية متنوعة ضد حركة الملاحة وحقول النفط والغاز والقوات البحرية الأجنبية، وربما حتى في عمل حربي ضد دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها، كل هذه مؤشرات موثوقة وهي تدل على التهديد الأمني المحتمل الذي يمثله استمرار احتلال إيران للجزر وعسكرتها لها.

موقف دولة الإمارات العربية المتحدة

إن دولة الإمارات العربية المتحدة صغيرة في مساحتها، لكنها غنية بمواردها، ويبلغ حجم قواتها المسلحة بأكملها حوالي 64,500 فرد، منهم 59,000 فرد في القوات البرية (الجيش)، و1500 فرد في القوات البحرية، و4000 فرد في القوات الجوية. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة التفاوت الكبير في القوة بينها وبين إيران التي يبلغ عدد أفراد قواتها المسلحة 300 ألف فرد. ونتيجة لذلك تعكف دولة الإمارات العربية المتحدة على تطوير قواتها الجوية وتزويدها بقدرات هجومية ودفاعية لصد أي أعمال عدائية إيرانية. كما يجري تطوير إمكانيات القوات البحرية الإماراتية، وسوف تمتلك قدرة متنامية على تعقيد أي محاولات إيرانية لتعطيل أنشطة إنتاج ونقل النفط والغاز وحركة الملاحة في الخليج العربي. وتخضع القوات البرية الإماراتية للتطوير أيضاً.[184]

إن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في الإطار الأمني الجماعي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية هو عامل آخر يعوض جزئياً عن بعض هذا التفاوت في القوة مع إيران. ففي تموز/ يوليو 2001، أقرت دولة الإمارات العربية المتحدة معاهدة الدفاع المشترك التي تم قبولها في قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عُقدت في البحرين في كانون الأول/ ديسمبر 2000. وتنص المعاهدة على أن أي هجوم على أي عضو سوف يعتبر هجوماً على جميع الدول الموقعة على هذه المعاهدة. ووافق الموقعون أيضاً على تجميع مواردهم وتوسيع قوة دفاع "درع الجزيرة" وتجهيزها بنظام إنذار مبكر وشبكة اتصالات.[185] وفي آذار/ مارس 2001، دخل مشروع "حزام التعاون"، الذي يكلف 160 مليون دولار، المرحلة العملية حيث يربط بين القيادة العسكرية وشبكات الرادار الخاصة بالدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ويسمح هذا الحزام بإجراء الاتصالات العسكرية الفورية وتكوين نظام تصوير جوي موحد للمنطقة.[186] وتشارك دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً بصورة منتظمة في التمارين العسكرية المشتركة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي الوقت نفسه، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة علاقاتها الأمنية بالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى ذات أهمية كبيرة لموازنة التفاوت الحالي في القوة مع إيران. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة تماماً أن أي إطار إقليمي أو قوة عالمية لم يردعا إيران عن سياسة احتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وتحصينها عسكرياً، غير أنها لديها ثقة في أن علاقاتها الأمنية بشركائها الغربيين، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تردع إيران عن القيام بتنفيذ هجمات علنية ومباشرة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، وربما تردعها عن الإقدام على فرض تحديات أقل شأناً أيضاً.[187]

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتبع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية لحل نزاع الجزر مع جارتها الأكثر قوة، وهي تعلم أنها لا تستطيع اللجوء إلى القوة لطرد إيران من الجزر واستعادتها، ومن المؤكد أنها لا تسعى لاستخدام القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية أو شركائها الأمنيين الآخرين لإخراج إيران من الجزر. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن إيران سوف تظل دائماً الجارة الكبيرة إلى الشمال منها، وتأمل في هذا الصدد أن تثمر سياسة التعايش السلمي والجهود الدبلوماسية والعلاقات التجارية في نهاية المطاف.[188] وكما ذكرنا من قبل، فقد حاولت دولة الإمارات العربية المتحدة أسلوب التفاوض مع إيران في عامي 1992 و1995، وماتزال تطالب بالمفاوضات أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وقد دعمت دولة الإمارات العربية المتحدة بكل صبر جهود اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتشجيع المفاوضات الثنائية خلال عامي 1999 و2000. وفي الوقت نفسه، يواصل حاكم إمارة الشارقة التعامل بصورة مباشرة مع إيران بخصوص قضية جزيرة أبوموسى. وتحرص إمارة الشارقة على وجه الخصوص على تجنب الدخول في مواجهة مع إيران، وتميل بقدر أكبر نحو الحوار مع طهران. وفي الواقع، فإن حقل مبارك الذي تتقاسمه الإمارة مع إيران يعد واحداً من موارد الدخل القليلة لإمارة الشارقة.[189]

وعلى الرغم من ذلك، وبعد التهديد الذي فرضته إيران خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية، وقيام العراق بغزو دولة الكويت عام 1990، وزيادة إيران لتحصيناتها العسكرية في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في تسعينيات القرن العشرين، سعت دولة الإمارات العربية المتحدة للحصول على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا لدعم أمنها ضد التهديدات الخارجية عن طريق إقامة علاقات أمنية ثنائية والمشاركة في تمارين عسكرية مشتركة والحصول على أسلحة حديثة.[190] وإذا دعت الضرورة، فسوف تبحث دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً عن مساعدات طارئة من شركائها الأمنيين، ومن ذلك مثلاً المساعدة التي قدمت لها في الدفاع عن سفنها ووسائل الملاحة التابعة لها ضد الهجمات الإيرانية خلال الفترة 1987 – 1988، والمساعدة في تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي عام 1990، وردع العراق عن تكرار محاولة غزو دولة الكويت في عام 1994. لقد وقّعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1994، تسمح للسفن الحربية الأمريكية أن ترسو في موانئها، وتتيح للولايات المتحدة الأمريكية الدخول إلى المنشآت الجوية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتسمح لها بنشر قوات ومعدات عسكرية على أراضيها خلال وقت الأزمات.[191] كما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية تعاون دفاعي مع فرنسا عام 1995، ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الدفاعي مع بريطانيا في عام 1996، وعملت على تطوير علاقات دفاعية مع ألمانيا خلال الفترة الأخيرة.[192]

ومن أهم اتفاقيات التسليح وأحدثها الموقعة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الاتفاقية المبرمة بعد القرار الذي اتخذته دولة الإمارات العربية المتحدة في أيار/ مايو 1998 بالحصول على 80 طائرة مقاتلة أمريكية الصنع من طراز إف ـ 16 بلوك ـ 60.[193] وفي ربيع عام 1999، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على تزويد هذه الطائرات بشفرات برمجيات للحرب الإلكترونية كانت دولة الإمارات العربية

المتحدة قد طلبتها في السابق. وسوف تجهز الطائرات بصواريخ جو ـ جو وصواريخ جو ـ أرض وصواريخ جو ـ بحر، ذات مدى طويل، بالإضافة إلى صواريخ مضادة للإشعاع ذات سرعة عالية.[194] وعقب التوقيع في أيار/ مايو 2000 على الاتفاقية الخاصة بشراء هذه الطائرات، تم تسلم الدفعة الأولى منها في أيار/ مايو 2005 ومن المتوقع أن يتم تسليم بقية الطائرات بحلول عام 2007.[195] وقد تسمح هذه الاتفاقية أيضاً للولايات المتحدة الأمريكية بتمركز الطائرات الأمريكية وتخزين معدات أمريكية في القاعدة الجوية التي يجري توسيعها لاستقبال طائرات إف ـ 16.[196] كما بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مفاوضات مع فرنسا عام 1998 للحصول على 30 طائرة ميراج 2000 الفئة 9، وتحديث طائرات الميراج 2000 التابعة لها وعددها 33 طائرة، ضمن صفقة تم التوصل إليها في نهاية عام 2002.[197]

وعلاوة على ذلك، فقد طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة طائرات للدوريات البحرية ومروحيات لاكتساب قدرات الحرب المضادة للسفن والحرب ضد الغواصات، كما طلبت تزويدها بمروحيات مزودة بقدرات الهجوم الأرضي.[198] واستلمت طلبية تضم فرقاطتين هولنديتين من فئة كورتينير Kortenaer لقواتها البحرية خلال عامي 1997 و1998، واشترت صواريخ هربون Harpoon الأمريكية الصنع والمضادة للسفن لتجهيز هذه الفرقاطات بها، بالإضافة إلى صواريخ أمريكية مضادة للطائرات. وتشمل الخطط المستقبلية شراء المزيد من الفرقاطات المتطورة، وقوارب كبيرة للدوريات وصائدات ألغام وغواصات وطرادات. وسيتم تدريب القوات البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة على الدفاع ضد وسائل الحرب النووية والبيولوجية والكيماوية.[199]

وعلاوة على ذلك، أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة في شباط/ فبراير 2002، أنها قد طلبت 12 قارباً للهجوم البرمائي، وثلاثة قوارب كبيرة لنقل المعدات الثقيلة، وستة قوارب دورية مسلحة بالصواريخ طراز "بينونة". وأدخلت دولة الإمارات العربية المتحدة

أول دفعة من قوارب الهجوم البرمائي المذكورة سابقاً في الخدمة الفعلية في شباط/ فبراير 2003.[200] وبدأ تسليم دبابات القتال الفرنسية الصنع من طراز لوكليرك Leclerc في منتصف تسعينيات القرن العشرين، مع تسليم آخر دبابة منها في عام 2003.[201] وأخيراً، تضم المعدات التي تملكها دولة الإمارات العربية المتحدة صواريخ سكود بي البالستية، وهي تخطط لشراء صواريخ جوالة تطلق من الجو، وخاصة الصواريخ الجوالة من نوع "شاهين الأسود" التي تصنعها شركة Matra BAe Dynamics ، والتي يبلغ مداها 400 كيلومتر، وذلك لكي تجهز بها أسطولها الجوي من طائرات ميراج 2000.[202] وينبغي أن تؤدي كل هذه التطورات إلى تحسين قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة على الدفاع عن أراضيها الرئيسية، وسواحلها، وموانئها البحرية، ومنشآت النفط والغاز البحرية، وسفنها، والجزر التابعة لها ضد الهجمات الإيرانية؛ بل إن طائرات إف ـ 16 قد تساعد على تمكين دولة الإمارات العربية المتحدة من تحييد القوات الإيرانية المتمركزة في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى إلى وضع استراتيجية لردع الهجمات غير التقليدية والهجمات التقليدية التي يحتمل أن تقع ضدها، بالإضافة إلى ردع الأشكال المحدودة من الاعتداءات ومحاولات الترهيب الموجهة ضدها. غير أن المسؤولين الإماراتيين يؤكدون أنهم لا يسعون إلى الدخول في مواجهة مع إيران، ولا يريدون أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام القوة. ويتفق مسؤول إماراتي مع ما تقوله الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تنامي قدرات إيران والحاجة إلى ردعها. غير أن هذا المسؤول يرى أن لجوء دولة الإمارات العربية المتحدة و/ أو الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة لتحرير الجزر ليس خياراً مطروحاً حتى الآن، وهو يقول إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تبحث عن مواجهة مع إيران ولا ترغب في أن يطغى النزاع حول الجزر على العلاقات الأمريكية - الإيرانية.[203] وإدراكاً

منها لاحتمالات أن يؤدي أي عمل عسكري أمريكي إلى إثارة رد فعل إيراني ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه الأخيرة ترغب في ضرورة التشاور معها و«أن تكون لها كلمة» بشأن إمكانية استخدام القوات الأمريكية المتواجدة في منطقة الخليج العربي لهذا الغرض.[204]

وطبقاً للمسؤولين الأمريكيين، يبدو أن دولة الإمارات العربية المتحدة مقتنعة بالسياسة الأمريكية في هذا الخصوص؛ إذ إن دولة الإمارات العربية المتحدة لا ترغب في أن تثير الولايات المتحدة الأمريكية ضجيجاً حول قضية الجزر، لأن إيران قد تتهم حينئذ دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها «أداة» في يد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تلجأ إيران إثر ذلك إلى تفجير صراع و«تبريره». وبينما حاولت مملكة البحرين استقطاب دعم الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بدور في نزاعها حول جزر حُوار مع دولة قطر، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ليس لديها نية من هذا القبيل فيما يتعلق بالنزاع حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وفي الواقع، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعتقد أن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا النزاع قد يؤدي إلى تصلب الموقف الإيراني بشأن الجزر.[205] وعلى الرغم من ذلك، فبينما تستمر دولة الإمارات العربية المتحدة في المطالبة بالتفاوض أو إحالة القضية إلى التسوية القضائية أو إلى التحكيم، فإنها تسعى أيضاً لحشد الدعم الدبلوماسي من مصادر عديدة لقضيتها ولدعوتها لانتهاج مسار الجهود الدبلوماسية وتحكيم القانون. لقد حصلت دولة الإمارات العربية المتحدة على مثل هذا الدعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة دول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية وبريطانيا والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فقد درجت دولة الإمارات العربية المتحدة سنوياً على طلب إدراج قضية الجزر ضمن جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتقوم دولة الإمارات العربية المتحدة بتوثيق الاحتجاجات التي توجهها إلى إيران لدى مجلس الأمن. غير أن دولة

الإمارات العربية المتحدة لم تعمل حتى الآن لاستصدار قرار من مجلس الأمن حول القضية.[206]

ومن حيث الجوهر، نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة انتهجت سياسة متأنية تضمنت تحديث قواتها المسلحة، وصياغة وتوقيع اتفاقيات أمنية إقليمية وثنائية، وتبني خيار التوصل إلى حل دبلوماسي وقانوني سلمي لهذا النزاع، مع العمل في الوقت نفسه على حشد الدعم الدولي لموقفها. وإذا أخذنا في الحسبان استخدام إيران السابق للجزر كقاعدة لتنفيذ الهجمات الحربية، وجوانب الاستياء السياسية التي تكنها إيران للغرب ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقدرات العسكرية الإيرانية المتنوعة الموجودة على أراضي إيران الرئيسية وعلى أرض الجزر، والدوافع والأهداف العريضة المحتملة والممكنة التي تمت مناقشتها فيما سبق، والاحتمال الواضح بأن تُقدم إيران مرة أخرى على استخدام هذه الجزر ذات الموقع الاستراتيجي في أعمال حربية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة والملاحة الدولية، فإن الموقف الذي تبنته دولة الإمارات العربية المتحدة يبدو في غاية الحصافة والتعقل.

القسم الثالث

التداعيات الإقليمية

الفصل السابع

ردود فعل العالم العربي على احتلال الشاه للجزر

لقد تطورت ردود فعل العالم العربي على احتلال شاه إيران للجزر الإماراتية الثلاث على نحو تدريجي منذ نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي. ففي نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1968 وعقب انهيار المفاوضات مع إيران، أجرى الشيخ خالد بن صقر القاسمي ولي عهد رأس الخيمة حينذاك مباحثات محبطة في الرياض مع قادة المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر دول شبه الجزيرة العربية. ذلك أن المسؤولين الإيرانيين قد أبلغوا الشيخ خالد في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه بأن السعوديين قد وافقوا على خط فاصل يضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى داخل المياه الإقليمية لإيران. وقد شدد الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود في الرياض على ضرورة إيجاد حل لقضية الجزر الثلاث، ونصح إمارة رأس الخيمة بعدم السعي إلى "فرض" أي شيء (شروط) على الشاه. وتساءل الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود أيضاً إن كان الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة يمكن أن يقبل بالتنازل عن إحدى الجزيرتين لإيران مقابل احتفاظه بالأخرى.

هذا المقترح يشبه إلى حد بعيد الصيغة التوفيقية التي توصلت إليها المملكة العربية السعودية مع إيران في تشرين الأول/ أكتوبر 1968، والتي تم بموجبها ترسيم الحدود البحرية بين البلدين على نحو أعطى جزيرة "فارسي" لطهران وجزيرة "العربي" للرياض. أما الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود الذي كان حينئذ يشغل منصب مستشار الملك فيصل لشؤون الخليج العربي وعُمان، فقد قال إن قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى جزء من مشكلات معقدة ينبغي حلها معاً وبالاتفاق مع الإمارات الأخرى. هذا

الطرح دفع بالبريطانيين إلى التساؤل لاحقاً إن كان يعني اقتراحاً ضمنياً بأن تؤول سيادة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران، مقابل أن تظل جزيرة أبوموسى تابعة لإمارة الشارقة.[1]

إضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية كانت تنظر إلى قضية الجزر الثلاث الإماراتية وفي بالها وضعية البحرين آنذاك. ذلك أن رئيس الاستخبارات السعودية كمال أدهم أبلغ المسؤولين البريطانيين أن إيران طلبت من الملك فيصل، مع نهاية عام 1968 أو أوائل عام 1969، المساعدة في إقناع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بالتخلي عن الجزر، وكان رد العاهل السعودي أنه يمكن أن يفكر في هذا المقترح إذا أظهرت طهران حسن النية إزاء البحرين. وذكر أدهم أنه أكد بنفسه للإيرانيين أنه إذا ما تعاونت بلادهم في قضية البحرين، فإن المملكة العربية السعودية ستساعدهم في التوصل إلى تسوية "مرضية" لهم في قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، رغم أنه من غير الواضح إن كان قد بيَّن للإيرانيين ما قصده بالضبط.[2] وفي السياق نفسه، ذكر مسؤولون بريطانيون في تقرير يعود تاريخه إلى عام 1968 أن ولي عهد دولة الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح ووزير الدفاع الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح سلَّما بالأمر وكانت لديهما نظرة خاصة بشأن استيلاء إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، رغم أنهما كانا يدافعان عن الحق العربي في الجزر في مواقفهما المعلنة. كما كان رد فعل أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إيجابياً على صفقة مقترحة تتنازل إيران بموجبها عن مزاعمها في تبعية البحرين لقاء حصولها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مقابل مبلغ مالي.[3]

وفي تموز/ يوليو 1970، وعقب قبول إيران بالبحرين كدولة مستقلة، ذكر السفير السعودي في لندن أن الملك فيصل نصح الشيخ صقر القاسمي بالتوصل إلى أفضل الترتيبات الممكنة مع إيران من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من العون والمساعدات المالية. ونقلت الرواية عن الملك فيصل قوله إن «المملكة العربية السعودية لن تقحم نفسها

في حرب لأجل الجزر، وأن الواقعية تقتضي تقديم التنازلات في قضايا بعينها في سياق المصلحة الكبرى».[4] وفي أيلول/ سبتمبر 1970 تسلم الشيخ خالد ومستشاره توفيق أبوخضر رسالة من الملك فيصل تقول إنه إذا ما تم التوصل إلى أي اتفاق مع إيران حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، فينبغي أن تنص الاتفاقية بوضوح على بقاء السيادة عليها بيد إمارة رأس الخيمة.[5]

في هذه الأثناء التقى الشيخ صقر القاسمي في حزيران/ يونيو 1970، بمسؤولين في العراق الذي كان يشكل مركزاً للقومية العربية الراديكالية بمنطقة الخليج العربي. وقبيل رحلته تلك، حذرت السلطات العراقية السفير البريطاني في طهران السير دنيس رايت، عبر سفير الاتحاد السوفيتي لدى العاصمة ذاتها، أن بلاده «سترتكب خطأ فادحاً إذا ما فكرت في تسليم إيران الجزر المعنية».[6] وبعد وصول الشيخ صقر إلى بغداد، أبلغه الرئيس العراقي أحمد حسن البكر ومسؤولون آخرون بمعارضتهم القوية لأي اتفاق سواء بالبيع أو التأجير، من شأنه تكريس الوجود الإيراني في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، مبيِّنين أن الصادرات والواردات عبر مضيق هرمز تعد «قضية حياة أو موت» للعراق، ووعدوا بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية وفنية لرأس الخيمة.[7]

وفي كانون الأول/ ديسمبر 1970 استقبل الشيخ خالد حاكم الشارقة حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس المصري أنور السادات، ناقلاً رسالة من الأخير فحواها أن مصر لا تستطيع تقديم أكثر من دعم معنوي للشارقة في نزاعها الحدودي مع إيران، وذكر الخولي أنه في ضوء وفاة الرئيس جمال عبدالناصر وانشغال مصر بالصراع مع إسرائيل، فإن القاهرة لا يمكن أن تتورط في منطقة الخليج العربي.[8] بيد أن الخولي نفسه أبلغ مسؤولين بريطانيين في القاهرة والمنامة في آذار/ مارس 1971، أن بريطانيا وإيران سيخسران النوايا العربية الحسنة إزاءهما، التي اتسع نطاقها بسبب مواقفهما، إذا ما أقدمت إيران على احتلال الجزر بموافقة بريطانية.[9]

وكانت هناك محاولات من قبل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت المحافظتين، للتوسط بين الإمارتين وبريطانيا وإيران في عامي 1970 و1971، بيد أن مقترحاتهما لم تجد إلا الرفض من جانب طهران. وجاء الاقتراح الأول من قبل المملكة العربية السعودية موجهاً إلى رئيس الحكومة الإيرانية ووزير خارجيتها أردشير زاهدي في نيسان/ إبريل 1970 قبيل تسوية المسألة البحرينية. وحاول الاقتراح طمأنة إيران بأنه إذا كانت هواجسها أمنية وليست متصلة بغرض السيادة على الجزر فيمكن إنشاء حامية عسكرية إيرانية ـ عربية مشتركة تتمركز في الجزر.[10] وفي تموز/ يوليو التالي، وعقب تسوية المسألة البحرينية مباشرة، أبلغ زاهدي السعوديين أن بلاده لن تتردد في استخدام القوة للاستيلاء على الجزر، وأنها سترد على أي مطالبة بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية بإعادة فتح موضوع البحرين. وجاء رد الملك فيصل بأنه «يعتبر الجزر المعنية عربية، وأنه يجب عدم تصعيد الموقف في الوقت الراهن».[11]

وفي آب/ أغسطس من العام نفسه أبلغ الملك فيصل الوسيط البريطاني السير وليم لوس أن «التأكيد على السيادة العربية على الجزر أمر جوهري وأساسي». كما أبلغه أن الشاه ليس في حاجة إلى وضع حاميات في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مادام بمقدوره وضعها في جزيرة قشم، مبيناً أنه نقل ذلك الموقف إلى زاهدي.[12] وعندما التقى الملك فيصل بزاهدي في تشرين الأول/ أكتوبر بجنيف، حاول الأخير الحصول على مساعدة الأول للترويج للاقتراح الإيراني القائل بدفع تعويضات مالية للشارقة ورأس الخيمة مقابل التنازل عن سيادتهما على الجزر الثلاث، الأمر الذي قابله العاهل السعودي بالرفض. ولم يمض غير أيام ليطلب جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكي من عمر السقاف، وزير الخارجية السعودية بالوكالة، إمكانية تشجيع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على التوصل إلى ترتيبات مع إيران. وأوضح السقاف للمسؤول الأمريكي أن المملكة العربية السعودية ليس بإمكانها أن تدعم «المساومة على الحقوق العربية في الجزر».[13] وهناك اقتراح سعودي آخر

تم تقديمه لإيران وهو أن تستأجر إيران الجزر ولكن بشرط أن تعترف بالسيادة العربية عليها،[14] «وحاول الملك فيصل إحراز تقدم بهذا الاتجاه في أثناء زيارة لطهران في حزيران/ يونيو 1971 بيد أن جهوده باءت بالفشل».[15]

وفي آب/ أغسطس 1970 أبلغ الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، ولي عهد دولة الكويت آنذاك، السير وليم لوس أنه لا بد من إقامة الاتحاد بين الإمارات، قبل التوصل إلى أي اتفاق مع إيران حول الجزر، مبيناً أن دولة الكويت لن تعترض إذا ما توصل اتحاد من هذا القبيل إلى اتفاق يسمح لإيران بوضع قوات على الجزر.[16] غير أن الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وزير الخارجية الكويتي آنذاك، أبلغ لوس في تشرين الثاني/ نوفمبر أن بلاده لم توافق على وضع قوات إيرانية في الجزر وستنصح حاكم الشارقة برفض الفكرة، وقد ناشد الشيخ صباح بريطانيا بعدم المضي قدماً في هذا الاقتراح موضحاً أنه سيلقى معارضة من الدول العربية كافة.[17]

وفي وقت لاحق من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه قام الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود بزيارة الشيخ صباح الأحمد، واتفق الاثنان على أن تظل الجزر عربية وأنهما لا يقبلان بأي احتلال إيراني لها. كما اتفق المسؤولان على إقامة لجنة مشتركة للغرض نفسه، وأن تعمل هذه اللجنة في الوقت نفسه على إيجاد ترتيبات مع طهران تُرضيها وتضمن عدم نشر أي قوات في الجزر.[18] وأخيراً التقى الشيخ صباح وزير الخارجية الكويتي في 11 آب/ أغسطس 1971، شاه إيران في طهران ونقل إليه الاقتراح الوارد آنفاً، وتحديداً عدم نشر أي قوات عسكرية لإيران أو للإمارات في الجزر، وألا يكون موضوع سيادة الإمارات على الجزر موضع نقاش. وكما هو الحال مع المقترحات العربية الأخرى، رفض الشاه المقترح الكويتي.[19]

في ضوء هذه التطورات أرسل الشيخ خالد القاسمي، حاكم الشارقة، في 18 آب/ أغسطس 1971، رسائل إلى الحكام العرب، وإلى عبدالخالق حسونة، الأمين العام

لجامعة الدول العربية، يبلغهم فيها بالموقف الإيراني ويطلب مشورتهم ودعمهم في قضية الجزر. وفي 23 آب/ أغسطس بعث الشيخ خالد للحكام العرب بمذكرة إضافية توضح حق الشارقة في جزيرة أبوموسى، متضمنة تاريخ النزاع مع إيران حول الجزيرة، وأسباب رفض الإمارة للمزاعم الإيرانية، وتهديد طهران باستخدام القوة، ورفضها التفاوض حول قضية السيادة على جزيرة أبوموسى، واعتراضها على اللجوء للتحكيم الدولي أو إحالة النزاع للأمم المتحدة، والاقتراح الإيراني بتعويض الشارقة مالياً وتقاسم الموارد النفطية معها مقابل التنازل عن سيادتها على أبوموسى لصالح إيران.

وقد اعتمدت تلك المذكرة جزئياً على بحث وتحليل طلبهما الشيخ خالد من فريق قانوني إنجليزي ـ أمريكي مؤلف من باثيرست وإيلي وتشانس وقدم له في شكل "تقرير أولي" بتاريخ 23 تموز/ يوليو، وقد دعم التقرير وجهة نظر الشارقة القائمة على حق التقادم ودحض المزاعم الإيرانية بواسطة وثائق تاريخية عديدة، بينها عدد من الوثائق البريطانية الرسمية والتي تضمنتها مذكرة الشيخ خالد. كما تضمنت المذكرة تفاصيل الاتصالات التي أجراها الوسيط البريطاني السير وليم لوس في أثناء اضطلاعه بمهمة الوساطة بين أطراف النزاع.[20]

لقد أوضحت مذكرة الشيخ خالد أن الشارقة لن تقبل بسيادة إيرانية على جزيرة أبوموسى، بيد أنها مستعدة للتفاوض من أجل إيجاد حل سلمي يرضي الطرفين دون المساس بمصالحهما الوطنية. ومضت المذكرة قائلة:

> ترى إمارة الشارقة أن مشكلة جزيرة أبوموسى في أبعادها الحالية والمستقبلية، مشكلة لا تؤثر في الإمارة فحسب بل في جميع الدول العربية وشعوبها مادامت قضية الدفاع عن الجزيرة تعد دفاعاً قومياً عن أرض عربية مهددة بالاحتلال. وتدرك إمارة الشارقة أنه من غير المناسب في هذه المرحلة الطلب إلى الأشقاء العرب استخدام القوة ضد طهران لمنعها من احتلال الجزيرة. غير أن الإمارة تأمل في دعم عربي لحقها وأن يسعى الأشقاء إلى

ممارسة الضغط على إيران بكافة السبل الممكنة لإقناعها بتغيير موقفها من قضية جزيرة أبوموسى وألا يتركوا طهران تتصرف دون رادع باحتلال الجزيرة.[21]

وبالإضافة إلى هواجس استخدام شاه إيران للقوة في احتلال جزيرة أبوموسى، كان الشيخ خالد قلقاً من رد فعل القوميين العرب الراديكاليين إذا ما أقدم على التنازل للشاه عن السيادة على أرض عربية. وفي الواقع كان الشيخ خالد يخشى من أن يتم اغتياله من قبل القوميين العرب.[22] كما أنه أدرك من خلال اتصالاته السابقة مع القادة العرب، أن الدول العربية غير مستعدة لاستخدام القوة للدفاع عن الجزيرة ضد المزاعم الإيرانية، بل إن الحكام العرب كانوا يفضلون حلاً سلمياً للنزاع مع طهران.[23] لهذا كله كان حاكم الشارقة محبطاً حيث لم يتلق رداً على مذكرته المؤرخة في آب/ أغسطس 1971 واقتراحه لتسوية قضية الجزيرة إلا من قبل أربع دول عربية فحسب. وعلاوة على ذلك فإن الدول الأربع قد أيدت فكرة تسوية سلمية تحفظ للشارقة سيادتها على الجزيرة، بيد أنها نصحت بـ «ضبط النفس» و«الالتزام بالحكمة والعقلانية»، في سبيل الوصول إلى الحل المنشود.[24] ويتجلى إحباط الشيخ خالد في تصريح لاحق يقول فيه: «لجأت للدول العربية التي نصحتني بالتعقل والحكمة. لكن كيف يكون التعقل؟ لقد أدركت أن على الشارقة أن تتصرف بمفردها، فلا أحد يقدم دعماً».[25]

وتحت وطأة تلك الظروف، كما أوضح الشيخ خالد بنفسه لاحقاً، بدأ يخشى من تهديد الشاه باستخدام القوة لاحتلال أبوموسى واحتمال فقدان الجزيرة بكاملها، بما فيها من موارد نفطية واعدة. ومما زاد الأمر حدة محاولات الشاه عرقلة قيام دولة الاتحاد التي كان الشيخ خالد يعتزم الانضمام إليها، وتحذير البريطانيين بأنهم لن يدافعوا عن الجزيرة، وإصرارهم على أن تعمل الشارقة على تلبية مطالب إيران. كل هذه المعطيات، دفعت حاكم الشارقة إلى البحث عن حل وسط.[26]

ولعل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حاكم أبوظبي، الذي كان في طريقه آنذاك ليصبح رئيساً لدولة الاتحاد الوليدة، كان القائد العربي الأبرز الذي قدم الدعم للشيخ خالد في نزاعه حول جزيرة أبوموسى مع الشاه. فخلال زيارة له للعاصمة البريطانية في منتصف حزيران/ يونيو 1971 لبحث الاتحاد الفيدرالي المرتقب بين الإمارات السبع، أوضح الشيخ زايد أنه لا يعتقد أن الاتحاد الوليد يمكنه التصدي بمفرده لحل قضية الجزر، غير أنه يمكن أن يكون مفيداً في حشد تأييد الدول العربية المستقلة لإجراء التفاوض مع إيران.[27] رغم ذلك فإن الشيخ زايد أوضح بجلاء في لقاءين له مع السير وليم لوس الوسيط البريطاني في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر من عام 1971، أن بريطانيا لن تجد تعاوناً من دولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة، إذا «باعت جزيرة أبوموسى». كما أنه أوضح بجلاء في هذين اللقاءين أنه مصمم على ألا تتخلى الشارقة عن السيادة على جزيرة أبوموسى، لكنه يتفهم اقتراح الإمارة بحل وسط يسمح لإيران بوضع حامية عسكرية على جزء من الجزيرة.[28] وقد أرسل الشيخ زايد موفده أحمد خليفة السويدي، وزير شؤون مجلس الوزراء في إمارة أبوظبي حينذاك، إلى طهران لإقناع الشاه بالتخلي عن التهديد بالقوة وإرجاء المفاوضات حتى قيام دولة الاتحاد. بيد أنه أدرك خلال اللقاءات أنه لا يمكن إقناع الشاه بالأخذ بأي من المقترحين.[29]

ومن جانبه كان الشيخ صقر، حاكم رأس الخيمة، راغباً في النظر في فكرة تأجير طنب الكبرى وطنب الصغرى، لكنه كان رافضاً لفكرة التنازل عن السيادة على الجزيرتين مقابل تعويض مالي. كما أنه ظل مهتماً بأن يعتبر العالم العربي أي اتفاق بهذا الخصوص مشرفاً، وكان معولاً على الدعم العربي، والدعم العراقي بصفة خاصة، في رفضه التنازل عن السيادة على أرض عربية لصالح إيران. وفي رفض علني للاقتراح الإيراني قال الشيخ صقر في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1971:

إن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لا تتبعان لإمارة رأس الخيمة لوحدها بل لكل الأمة العربية... وتقع مسؤوليتهما على أكتاف الدول العربية فرادى ومجتمعة، وأن أي دولة عربية لها الحق فيها بقدر حق رأس الخيمة في أي أرض عربية.[30]

وبدوره كان الشيخ خالد حاكم الشارقة معولاً أيضاً على الدعم العربي حينما رفض اقتراح الشاه بالتنازل عن السيادة على جزيرة أبوموسى مقابل تعويض مالي في 30 تشرين الأول/ أكتوبر، بقوله: «نحن نعتبر التنازل خرقاً لسيادة إمارة الشارقة التي لن نتخلى عنها أبداً... كما أننا لن نتخلى عن بوصة واحدة من التراب العربي الذي هو ملك للأمة العربية بكاملها».[31]

في تلك الأثناء واصل أحمد خليفة السويدي الجهود التي يبذلها الشيخ زايد، محذراً في رسالتين إلى محمود رياض، وزير الخارجية المصري، ونظيره الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، من المخاطر المترتبة على المزاعم الإيرانية بخصوص الجزر الثلاث وتأثير ذلك في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وطلب دعم بلديهما في القضية. فقد كانت مصر، التي تحولت إلى دولة معتدلة تحت قيادة أنور السادات والدولة المهيمنة على جامعة الدول العربية، ودولة الكويت، الناشطة في التوسط بين إماراتي الشارقة ورأس الخيمة من جهة وإيران في الجهة المقابلة، تعدان حليفتين مهمتين لدولة الاتحاد الوليدة. وأكد السويدي أن دولة الإمارات العربية المتحدة غير مستعدة للتنازل عن حقوقها الشرعية في الجزر، وينبغي أن يكون هذا النزاع نزاعاً بين الأمة العربية وطهران. كما أنه ظل يؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها غير قادرة على الدفاع عن تلك الحقوق، بيد أن حلاً عادلاً لقضية الجزر يمكن التوصل إليه بدعم من الدول الشقيقة.[32] ولم تمض أيام معدودة حتى التقى وزير الخارجية الكويتي القائم بالأعمال الإيراني لدى دولة الكويت ليبلغه أن من الضروري حل النزاع حول الجزر بالوسائل السلمية. وأبلغ الوزير الكويتي الدبلوماسي الإيراني أن بلاده مهتمة بالحفاظ على علاقات

جيدة مع طهران، بيد أن من الضروري الاعتراف بالحقوق العربية المشروعة في الجزر، وأن دولة الكويت لا يمكنها القبول بالتنازل عنها. وأعلن المسؤول الكويتي استعداده آنذاك لبحث الأزمة مع مجلس الوزراء في بلاده، وتزويد المجلس بالمذكرة التي تسلمها من الدبلوماسي الإيراني بهذا الخصوص.[33]

في ضوء تلك التطورات والاتصالات، بحث المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، قضية الجزر في 12 و13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. ومارس العراق في الاجتماع الضغط بغرض تبني المجلس لقرار يندد بتهديد إيران باستخدام القوة لاحتلال الجزر. بيد أنه لم يتمكن من إقناع الأعضاء الآخرين الذين فضلوا الوساطة العربية وأن يقوم عبدالخالق حسونة، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بالسعي إلى حل النزاع.[34] ومن ثم وجَّه المجلس الوزاري للجامعة حسونة في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر لإبلاغ سفيري بريطانيا وإيران لدى القاهرة بأن الدول الأعضاء، منطلقة من إصرارها على عروبة الجزر الثلاث بالإجماع، قد أوصت الدول العربية التي أجرت من قبل اتصالات مع الحكومتين الإيرانية والبريطانية، بمواصلة تلك الاتصالات، وأن الجامعة بدورها ستستمر بمتابعة النزاع حول الجزر.[35]

وعندما التقى محمد سليم اليافي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشؤون السياسية، السفير البريطاني لدى القاهرة في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، أبلغ الأول الأخير بالنقاط الواردة أعلاه، كما نقل له أن جامعة الدول العربية ترى أن لندن مسؤولة عن الحفاظ على السيادة العربية على الجزر الثلاث.[36] ولدى لقائه القائم بالأعمال الإيراني في القاهرة في اليوم نفسه تحدث اليافي عن «الأجواء الودية» التي سادت اجتماع مجلس الجامعة والسمة «العملية» للمذكرة التي قدمها العراق. وعبر عن «الرغبة العربية الجماعية» في الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع إيران وتجنب وقوع أي نزاع معها، وأعرب عن أمله في توصل إيران إلى حل سلمي مع إمارتي الشارقة ورأس الخيمة بشأن الجزر. بالإضافة إلى

ذلك، عبر اليافي عن رغبة الدول الأعضاء في تجنب وقوع أي نزاع مع طهران في وقت تواجه فيه الأمة العربية «معركة مصيرية» مع إسرائيل.[37] وبدوره قام محمد المصمودي، وزير الخارجية التونسي، بجولة في المنطقة ورجع بانطباع بأن الحل السلمي عبر المفاوضات لقضية الجزر مايزال ممكناً وقتئذ.[38] بيد أن تلك الاجتماعات لم تنجح في إقناع بريطانيا وإيران، بل بالأحرى كبح نوايا طهران إزاء الجزر.

عاد أحمد خليفة السويدي ليخاطب مجدداً وزير الخارجية المصري في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر، مبيناً أن موقف الشيخ زايد حاكم أبوظبي يتمثل بعدم التنازل عن الجزر. كما أبلغ السويدي الشيخ خالد حاكم الشارقة وشيوخها الآخرين الذين كانوا آنذاك يفاوضـــون من أجـــل التوصل إلى حل وسط مع إيران، بموقف أبوظبي ونصحهم الالتزام به.[39]

وقد كتب الشيخ خالد للعاهل السعودي الملك فيصل طالباً التوسط لدى إيران للتوصل إلى إيجاد حل سلمي للنزاع، غير أن الأخير ترك الأمر بيد حاكم الشارقة في معرض رده على رسالته بتاريخ 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، والتي جاء فيها:

> بالإشارة إلى موقف الحكومة الإيرانية الخاص بموضوع جزيرة أبوموسى، نحن ما زلنا نرى أن باب الحوار بينكم وبين طهران ينبغي أن يظل مفتوحاً. كما أننا نتفق مع وجهة نظركم القائلة بأن يظل هذا الموضوع طي السرية، وبعيداً عن أي تدخل خارجي إلى حين توصلكم إلى نتيجة مرضية بمشيئة الله.[40]

وعلى خلفية الدعم العربي المتواضع، لم ير الشيخ خالد إمكانية أخرى سوى الموافقة على إبرام مذكرة تفاهم في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، والتي تضمنت تسوية أفضل من مقترح سابق تقدم به الشاه. لم تطلب تلك المذكرة من حاكم الشارقة التنازل عن السيادة على جزيرة أبوموسى أو الاعتراف بالسيادة الإيرانية عليها، بل حصرت الوجود الإيراني على النصف الشمالي من الجزيرة مقابل الإبقاء على وجود الشارقة في النصف الجنوبي منها.

كما قضى الاتفاق أن تقدم إيران مساعدة سنوية إلى الشارقة قدرها 1.5 مليون جنيه إسترليني إلى أن تبدأ الشارقة بتحقيق عائد قدره 3 ملايين جنيه إسترليني سنوياً من حصتها التي تبلغ 50٪ من عوائد النفط المستقبلية في الجزيرة. ولم يعلن الشيخ خالد عن تلك المذكرة على الملأ في حينها، ولم يبلغ جامعة الدول العربية بها إلا في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر.[41]

وفي غضون ذلك، واستجابة للاتصالات والوثائق السابقة التي بعث بها الشيخ خالد واستناداً إلى توجيهات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قامت الإدارة القانونية بالجامعة بإعداد مذكرة عن جزيرة أبوموسى. وجاءت تلك الوثيقة بتاريخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، أي بعد خمسة أيام من استكمال مذكرة التفاهم بين الشارقة وطهران وقبل يوم واحد من الإعلان عنها. واستعرضت الوثيقة الجوانب والأساليب المختلفة المتصلة بكيفية اكتساب أرض ما في القانون الدولي، وشددت على أن إمارة الشارقة تملك حجة قوية في ملكية جزيرة أبوموسى استناداً إلى اكتساب الحق بالتقادم. كما أن الوثيقة رفضت المزاعم الإيرانية القانونية في الجزيرة، وانتقدت تهديد طهران باستخدام القوة باعتباره انتهاكاً للقانون الدولي، وبينت أن على إيران الموافقة على المفاوضات أو التحكيم الدولي لحل النزاع.

وأوضحت المذكرة القانونية للجامعة بجلاء تام، أن إمارة الشارقة ودولة الإمارات العربية المتحدة والدول العربية ستحتفظ بحق رفع النزاع إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة إذا ما حاولت إيران استخدام القوة.[42] ولم يرد في تقرير جامعة الدول العربية أي إشارة إلى مذكرة التفاهم المبرمة بين إمارة الشارقة وطهران، ويبدو أن إعداده كان جارياً دون علم بأن الطرفين كانا على وشك التوقيع على مذكرة تفاهم. وربما لم يكن رد فعل جامعة الدول العربية من القوة بما يكفي لكبح الضغوط التي تواجهها حكومة

إمارة الشارقة، حتى لو افترضنا أنه قد تم إعداده وصدر في وقت سابق قبل استكمال مذكرة التفاهم. ولدى إبلاغ اليافي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، بمذكرة التفاهم ومحتواها في أثناء زيارة السفير البريطاني في القاهرة له بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو اليوم الذي صادف يوم الإعلان عن المذكرة، تنبأ اليافي أن المذكرة سوف تسبب مشكلات في المستقبل.[43]

في تلك الأثناء، وتحديداً في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر، كتب الشيخ صقر القاسمي للأمين العام لجامعة الدول العربية ليبلغه بالتهديد الإيراني بالاستيلاء على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة، مشيراً إلى وثائق تثبت ملكية رأس الخيمة المتواصلة وغير المتقطعة للجزيرتين منذ عام 1750، وموضحاً أن طهران لا تمتلك دليلاً يؤيد مزاعمها بشأن ملكية الجزيرتين سابقاً. وناشد الشيخ صقر جامعة الدول العربية «اتخاذ الإجراءات المناسبة إزاء التهديدات الإيرانية» ومساعدة إمارة رأس الخيمة على طرح الأمر أمام الرأي العام العالمي وأمام مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافة إلى بحثه من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية نفسها.[44] وقبيل نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر، بعث الشيخ صقر برسائل إلى الحكام العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية معرباً عن أسفه لكون إمارة الشارقة قد وافقت على إبرام مذكرة تفاهم مع إيران بشأن جزيرة أبوموسى، وطالب العرب بالتوسط لدى إيران من أجل «صيانة الحقوق العربية وتأمين سيادة إمارة رأس الخيمة الدائمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى». بالإضافة إلى ذلك رحب الشيخ صقر «بأي إجراء تتبناه الدول العربية على نحو متكامل وشامل، إلى الحد الذي يؤكد الوجود العربي الفاعل على الجزيرتين بغرض الحفاظ على هويتهما العربية». وطالب حاكم رأس الخيمة بطرح النزاع حول الجزيرتين على الدورة التالية لمجلس جامعة الدول العربية، كما بعث برسالة إلى يو ثانت، الأمين العام للأمم المتحدة، طالباً فيها المساعدة على منع إيران من تنفيذ تهديدها باستخدام القوة لحل هذا النزاع.[45]

لم تكن تلك النداءات والاستغاثة بالدول العربية للمساعدة، وكذلك الاتصالات العربية بكل من بريطانيا وإيران، كافية لمنع إيران من الاستيلاء على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971. وقد تحرك الشيخ صقر القاسمي على الفور مرسلاً برقية إلى جميع الحكام العرب احتجاجاً على الاحتلال الإيراني للجزيرتين، وناشدهم فيها «اتخاذ إجراء عاجل وفاعل لرد العدوان» ودعاهم إلى «التوحد لدعم الحقوق العربية» و«تحمل مسؤولياتهم القومية أمام الله وأمام التاريخ» و«تقديم هذا النداء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وجامعة الدول العربية».[46] كما بعث رسالة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية طالباً دفاعه عن «الإرث العربي والأرض العربية»، داعياً إياه إبلاغ جميع القادة العرب «من أجل أن يتخذوا إجراء عاجلاً لردع المعتدي ورفع قضية الجزيرتين للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية».[47]

بالإضافة إلى ذلك أبلغ الشيخ صقر رئيس الحكومة البريطانية إدوارد هيث بالعدوان الإيراني، وطالب بريطانيا بتحمل «مسؤوليتها وواجبها لحماية مواطنينا وأرضنا من أي عدوان خارجي». وجاء في رسالته: «نحن نحتج بشدة على الصمت البريطاني ونطالب باتخاذ إجراءات عاجلة لسحب القوات الإيرانية من الجزر».[48] وفي رسالة أخرى وجهها إلى رئيس وأعضاء مجلس الأمن الدولي ناشد الشيخ صقر إصدار قرار يطالب إيران بالانسحاب من الجزيرتين، وتحدى إيران برفع النزاع إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.[49] كما أنه بعث برسالة أيضاً لكل من الأمين العام للأمم المتحدة وسفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا والصين المعتمدين لدى الأمم المتحدة، مناشداً إياهم «اتخاذ إجراءات عاجلة باسم الإنسانية وانسجاماً مع الأهداف النبيلة التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها».[50]

أدت أنباء الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ونزول قواتها على أرض جزيرة أبوموسى، إلى اندلاع التظاهرات في كل الإمارات وخاصة إمارات رأس

الخيمة والشارقة وأبوظبي، حيث تعرضت الممتلكات الإيرانية لهجمات المحتجين، إضافة إلى اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات في بغداد والكويت ودمشق وطرابلس وبيروت. وقد تعرض أخو حاكم الشارقة الذي استقبل القوات الإيرانية في أبوموسى لطلق ناري وأصيب في 2 كانون الأول/ ديسمبر، بيد أنه تعافى من الإصابة لاحقاً.[51]

وجاء رد الفعل الرسمي عاجلاً أيضاً فيما كان الشيخ صقر يتلقى عبارات الدعم والتأييد، ونظمت الحكومات العربية احتجاجات جماهيرية منددة بإيران وبريطانيا. ومن جهته دان الشيخ خالد حاكم الشارقة ورفض احتلال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. أما الشيخ زايد حاكم أبوظبي فقد قال: «لدينا الدليل الذي يثبت أن هذه الجزر عربية، لكننا لن نحاول انتزاعها بأسلوب غير أخوي». وأضاف: «على الإنسان أن يحترم حق الآخر، وفي هذه الحالة فإن الحق حق أمة ودولة لا يمكن التخلي أو التنازل عنه ... نحن لا نريد نزاعاً مع جيراننا. ترددنا عن الدخول في أي مواجهة هو الشيء الوحيد الذي جعلنا نسعى لاستعادة حقوقنا بأسلوب حصيف ومتعقل حتى لا يستغل أي عدو وضعنا الحالي».[52]

أما قادة الدول الخليج العربية الأخرى المحافظة فقد أطلقوا ردود فعل بعبارات متحفظة. وقد أعد البرلمان الكويتي مشروع قرار في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر يطالب الحكومة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن الحكومة الكويتية لم تهتم بتلك المطالبات، فقد قام الشيخ صباح السالم الصباح، أمير دولة الكويت، بإرسال برقية للشيخ صقر القاسمي في الأول من كانون الأول/ ديسمبر يؤكد فيها «استعداد بلاده للوقوف إلى جانب الأشقاء العرب في أي خطوة أو إجراءات يتفقون على اتخاذها لضمان صيانة الحقوق العربية». وسجلت دولة الكويت احتجاجات ضد إيران وضد بريطانيا التي أخفقت في احترام التزاماتها في المعاهدة المبرمة بينها وبين حكام الإمارات المعنية ولتسترها على الجريمة الإيرانية. بل إن وزير الخارجية

الكويتي امتنع عن السماح للسفير الإيراني الجديد بتقديم أوراق اعتماده للأمير، الأمر الذي أدى إلى عدم اعتماد سفير لطهران بدولة الكويت على مدى الجزء الأكبر من عام 1972.

من جانبها أصدرت المملكة العربية السعودية بياناً رسمياً بثته إذاعة الرياض في الأول من كانون الأول/ ديسمبر جاء فيه: «لقد فوجئت المملكة العربية السعودية باستخدام إيران للقوة لاحتلال الجزيرتين العربيتين ولم تكن في الواقع تتوقع أن تلجأ إيران إلى إجراء من هذا القبيل. وتأمل المملكة أن تعيد إيران النظر في هذا الإجراء من أجل ضمان مستقبل واستقرار المنطقة». وأعرب الشيخ عيسى بن سلمان، أمير البحرين، عن دهشته للعدوان الإيراني في برقية أرسلها للشيخ صقر، وتمنى أن تعيد إيران النظر في موقفها. وذكر الشيخ أحمد بن علي آل ثاني، أمير قطر، أن بلاده دانت على الملأ الإجراء الإيراني المؤسف ووعد بأن «تبذل الدوحة كل ما تستطيعه بالتضامن مع الدول العربية لإعادة الحق لأصحابه». وفي الرابع من كانون الأول/ ديسمبر حذر حكام المملكة العربية السعودية ودولتي البحرين وقطر من أن أي محاولة جديدة من إيران لتوسيع نفوذها في الخليج العربي سيتم التصدي لها.[53]

أما ردود الفعل في الدول العربية الأخرى الأكثر اعتدالاً، فقد جاءت أيضاً متحفظة نسبياً. فقد نصح الرئيس المصري أنور السادات في برقية وجهها للشيخ صقر بـ «التعقل والتفهم». وأصدرت مصر بياناً رسمياً في الأول من كانون الأول/ ديسمبر عبرت فيه عن دهشتها للإجراء العسكري الإيراني ووصفت احتلال الجزيرتين بالعمل المناقض لميثاق الأمم المتحدة ولروح الصداقة العربية ـ الإيرانية. وذهب البيان للقول بأن بريطانيا ستظل مسؤولة عن الدفاع عن الجزيرتين العربيتين إلى أن يتم إعادتهما لأصحاب الحق، وأن مصر لن تعترف بأي اتفاق يتم في ظل ظروف الضغط العسكري والاحتلال. ومن جهتها أعربت كل من تونس والأردن والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) بتاريخ 2 كانون الأول/ ديسمبر عن "أسفها" لاحتلال إيران للجزيرتين، فيما وعد رئيس اليمن الشمالي

عبدالرحمن الأرياني بأن «بلاده ستدعم إمارة رأس الخيمة في استعادة ممتلكاتها المسلوبة وجزيرتيها المحتلتين».[54]

وجاءت الاحتجاجات الأقوى من الحكومات والحركات العربية القومية الراديكالية. ففي برقية بعثها للشيخ صقر قال الرئيس العراقي أحمد حسن البكر: «سنقف معكم جنباً إلى جنب حتى يتم تحرير الجزيرتين العربيتين من يد المعتدي المغتصب». وأقدمت بغداد على قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا في اليوم نفسه الذي وقع فيه الاحتلال، واتهمت الدولتين بـ «التواطؤ في العدوان الفاضح الذي قامت به القوات الإيرانية ضد الجزر الثلاث في الخليج العربي». كما استدعت بغداد السفراء العرب المعتمدين لديها لبحث «القيام بإجراء انتقامي» ضد العدوان الإيراني.

أما الرئيس السوري حافظ الأسد فقد دان الاحتلال الإيراني للجزيرتين ووصفه بأنه مؤامرة استعمارية بين إيران وبريطانيا ضد أرض عربية. وجاء رد الفعل في كل من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي) والجزائر محملاً بذات المعاني التي وردت في التصريح السوري، وفي ليبيا بعث رئيس مجلس قيادة الثورة معمر القذافي في 5 كانون الأول/ ديسمبر، برقية للشيخ صقر قائلاً إن بريطانيا هي «المسؤول الأول» عن الاحتلال الإيراني لكونها كشفت عن «نزعاتها في الهيمنة الإمبريالية.. وكراهيتها للعرب.. ونقضها للعهود وازدرائها للقانون الدولي». وأبدى القذافي أسفه لأن إيران تآمرت مع بريطانيا وكأنها «خادمها المطيع».

في الأول من كانون الأول/ ديسمبر أبلغ محمد سليم اليافي، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، السفير البريطاني لدى القاهرة استغرابه ودهشته للأنباء التي تحدثت

عن احتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأعرب عن أسفه بالقول: «حبذا لو استمررنا في الاتصالات مع إيران وبريطانيا مستخدمين دبلوماسية هادئة للوصول إلى اتفاق...». وقال إن جامعة الدول العربية تحمل بريطانيا «المسؤولية الكاملة إزاء السلوك الإيراني؛ إذ كان ينبغي عليها حماية أراضي رأس الخيمة»، وطالب لندن «برفض الاحتلال بكافة صوره وأشكاله وإدانته والمطالبة بسحب القوات الإيرانية والتأكيد على عروبة الجزيرتين». كما أنه قال إن لهذه الجزر أهمية استراتيجية وستمكن إيران من فرض سيطرتها على الخليج العربي.[56] وفي اجتماع له مع القائم بالأعمال الإيراني، أشار اليافي إلى وثائق تثبت الهوية العربية للجزر، ووصف السلوك الإيراني بالعدوان الذي ينتهك الصداقة العربية ـ الإيرانية وميثاق الأمم المتحدة. وعرض العمل مع طهران لتحقيق حل سلمي للنزاع، وعندها لابد لإيران من سحب قواتها من الجزيرتين واستئناف المفاوضات.[57] وقد نقل اليافي رسالة مماثلة للسفير الإيراني لدى القاهرة.[58]

وأشار اليافي لاحقاً إلى أن آراءه المتصلة بالجزر الثلاث قد تم إعدادها وتضمينها في المذكرة التي أعدتها في وقت سابق الإدارة القانونية بجامعة الدول العربية استناداً إلى وثائق وفرتها حكومتا إمارتي رأس الخيمة والشارقة.[59] وبالإضافة إلى تقريرها القانوني الذي أعد بتاريخ 28 تشرين الثاني/ نوفمبر، أعدت جامعة الدول العربية مذكرة تكميلية في ضوء التطورات التي شهدها الأسبوع التالي من التاريخ أعلاه، وتقول الوثيقة الثانية إن لإمارة رأس الخيمة حجة قوية في ملكية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى استناداً إلى قاعدة اكتساب الحق بالتقادم. ورفضت المزاعم الإيرانية في الجزيرتين وانتقدت استخدام إيران لقواتها المسلحة لاحتلال الجزر الثلاث، ووصفته بأنه انتهاك للقانون الدولي. إضافة إلى ذلك تحدثت المذكرة التكميلية عن أن إمارتي رأس الخيمة والشارقة والدول العربية تحتفظ بحق عرض القضية أمام مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، ورفضت مذكرة

التفاهم بين إيران وإمارة الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى معتبرة إياها باطلة قانونياً استناداً لكونها نتجت عن تهديد وضغوط.[60]

عقدت جامعة الدول العربية دورة استثنائية طارئة في 6 كانون الأول/ ديسمبر 1971 لبحث قضية احتلال إيران للجزر. وكان العراق قد امتنع مسبقاً عن الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة، وأصر في الاجتماع على معارضة عضويتها في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لحين استيفائها شروطاً عدة. وتمثلت تلك الشروط في إصدار إمارة الشارقة بياناً تعلن فيه إلغاء مذكرة التفاهم بينها وبين إيران بشأن جزيرة أبوموسى، وأن تندد دولة الإمارات العربية المتحدة بالاحتلال الإيراني للجزر، وأن تمتنع دولة الإمارات العربية المتحدة عن إقامة علاقات دبلوماسية مع إيران حتى تتم إعادة الجزر، وأن تشجع دولة الاتحاد هجرة المواطنين العرب إلى أراضيها، وأن تكفل المساواة في الحقوق لكل المواطنين العرب الراغبين في الهجرة إليها. وربما كان العراق لا يدرك أن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة قد دان العدوان الإيراني على الجزر قبل يوم من اجتماع جامعة الدول العربية. ورغم أن العراق دعا كافة الدول العربية إلى تبني موقفه، فإن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء وافقت على انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة لجامعة الدول العربية، باستثناء اليمن الجنوبي والمملكة العربية السعودية اللتين عارضتا ذلك لأسباب خاصة بهما.[61]

وعقب حل القضايا الإجرائية الخلافية تم الانتقال إلى بحث موضوع الاجتماع الطارئ للجامعة. وقال الشيخ عبدالعزيز القاسمي، رئيس وفد إمارة رأس الخيمة، الذي كان يرأس ديوان حاكم الإمارة، إن إيران قد ارتكبت عدواناً على الأمة العربية بكاملها، مناشداً الدول الأعضاء قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع طهران، ورفع قضية الجزر لمجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية، وتعبئة الرأي العام العالمي حول القضية من خلال وسائل الإعلام العربية. وعزز القاسمي مداخلته بتوزيع وثائق تاريخية

على أعضاء الجامعة، توضح ممارسة إمارة رأس الخيمة المتواصلة وغير المتقطعة للسيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتدعم حق إمارة رأس الخيمة في الجزيرتين. وتتضمن تلك الوثائق المكاتبات والرسائل بين الحكام السابقين لجزيرة لنجة من شيوخ القواسم وممثلي الإدارة البريطانية في الخليج العربي، إضافة إلى اتفاقيات منح الامتيازات المبرمة مع شركات بريطانية وشركات نفطية. كما أعلن الشيخ عبدالعزيز القاسمي أن إمارة رأس الخيمة لم تعترف أو توافق على مذكرة التفاهم المبرمة بين إمارة الشارقة وطهران حول جزيرة أبوموسى.

من جهته رفض يسري الدويك، المستشار القانوني لإمارة الشارقة وعضو الوفد الإماراتي في الاجتماع، استخدام إيران للقوة لاحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، بيد أنه أوضح أن مذكرة التفاهم بين إمارة الشارقة وطهران قد تم التفاوض حولها بتشجيع من دول عربية حثت على إيجاد حل سلمي للنزاع يضمن لإمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبوموسى وهو ما نصت عليه المذكرة. وقدم العراق، الذي رفع قضية الجزر إلى مجلس الأمن في 5 كانون الأول/ ديسمبر، اقتراحاً بإدانة العدوان الإيراني والمطالبة بانسحاب فوري من الجزر، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من طهران ولندن، وتبني موقف عربي موحد من القضية أمام الأمم المتحدة.[62]

وعندما استؤنفت الجلسة في 7 كانون الأول/ ديسمبر نصحت كل من مصر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت وتونس والأردن وحتى سوريا الراديكالية باتخاذ رد فعل معتدل. ونتيجة لذلك جاء رد فعل جامعة الدول العربية مقيداً جداً.[63] وتبنى مجلس الجامعة القرار رقم 2865 الذي ينص على أن جامعة الدول العربية قررت:

> أولاً، التأكيد أن الجزر الثلاث، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، عربية خالصة، وأنها جزء من الأرض العربية بموجب التاريخ والقانون الدولي والشرعية، وأن السيادة عليها من حق العرب الذين يملكونها.

ثانياً، إدانة احتلال جزء من الأرض العربية بالقوة، الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

ثالثاً، تحميل بريطانيا المسؤولية كونها تخلت عن التزاماتها الدولية وإدانة عدم احترامها لالتزاماتها.

رابعاً، أن إيران باحتلالها للجزر تهدد الصداقة والعلاقات العربية ـ الإيرانية، ومن أجل تجنب ذلك، فإن مجلس الجامعة يطلب من الأمين العام البدء في إجراء اتصالات على أعلى مستوى لإقناع إيران بإعادة النظر في موقفها.

خامساً، يعرض الأمين العام لجامعة الدول العربية تقريراً عن تلك الاتصالات على مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعهم المقبل.[64]

لم يبلغ القرار حد المطالبة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، ولم يطالب صراحة ومباشرة بانسحاب القوات الإيرانية من الجزر. ويلاحظ أن الدول الراديكالية مثل اليمن الجنوبي وليبيا والجزائر لم تقف موقفاً قوياً داعماً للمقترحات العراقية. أما من ناحية النص نفسه فإن القرار يندد بحذر «بهذا الاحتلال» بدلاً من «الاحتلال الإيراني». فيما قالت المملكة العربية السعودية ودول أخرى، من بينها سوريا، إن التنديد «بالاحتلال الإيراني» قد ينجم عنه ردة فعل إيرانية من شأنها تقويض جهود الأمين العام للجامعة الدول العربية والمسؤولين العرب الذين يجرون اتصالات مع طهران بهذا الخصوص، كما يلاحظ أن دعوة الأمين العام للجامعة إلى البدء باتصالات مع إيران قد جاءت غامضة. وأشار عبدالخالق حسونة إلى أن إيران سبق أن رفضت وساطة الجامعة وفضلت البدء باتصالات برؤساء دول عربية تتمتع بعلاقات قوية مع الشاه، وخاصة أمير دولة الكويت وملك المملكة العربية السعودية والرئيس التونسي، داعياً إلى أن يضطلع هؤلاء القادة بمهمة الاتصالات مع الشاه.

كانت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مترددتين في الاتصال بإيران من جديد، وعوضاً عن ذلك كانتا تريدان أن يباشر الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بالدول العربية أولاً قبل الاتصال بطهران. وقد سجل كل من العراق واليمن الجنوبي وليبيا تحفظهم على هذا الموقف نظراً لأنهم كانوا لا يرون جدوى من تحرك كهذا، كما أن دعوتهم إلى تبني خطة عربية مشتركة لاستعادة الجزر قد تم إسقاطها.[65] وقامت ليبيا في وقت لاحق من اليوم نفسه بسحب احتياطياتها من العملات الأجنبية من بريطانيا وأعلنت في الوقت نفسه تأميم أصول شركة بريتيش بتروليوم British Petroleum في ليبيا.[66]

أدى سلوك إيران ونداءات الشيخ صقر إلى حفز العراق، بالاشتراك مع كل من الجزائر وليبيا واليمن الجنوبي، لرفع دعوى لدى مجلس الأمن بتاريخ 3 كانون الأول/ ديسمبر 1971 ضد احتلال إيران للجزر. وانضم لتلك الدول كل من جمهورية الصومال ودولة الكويت بالاشتراك في مداولات المجلس في 9 كانون الأول/ ديسمبر، بالإضافة إلى إيران، بطبيعة الحال، ودولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا. أما سوريا التي كانت عضواً في مجلس الأمن، فلم تشارك في المداولات. وتتضح الأسباب التي جعلت ردود فعل العراق والدول الراديكالية الأخرى قوية على السلوك الإيراني، من خلال البيانات المكثفة الرسمية التي أدلى بها مندوبو هذه الدول في تلك الجلسة.[67]

وشجب العراق «جشع إيران وسياستها التوسعية» وندد «بالتواطؤ» بين طهران ولندن وواشنطن. واتهم العراق الدول الثلاث بالتواطؤ على مخطط إمبريالي لملء فراغ مزعوم نتج عن انسحاب الاحتلال البريطاني من منطقة الخليج العربي، ومجابهة أي نفوذ سوفيتي، ولجم الحركات الراديكالية في الخليج العربي، من خلال توريث الدور الاستعماري البريطاني في المنطقة لطهران، مما يعد انتهاكاً فاضحاً للالتزامات البريطانية في معاهدة حماية الإمارات. وذهب العراق إلى حد دحض المزاعم الإيرانية التاريخية

وادعاءاتها القانونية في السيادة على الجزر والمشروعية القانونية لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى، ورفض الحجج القائلة بأنه ينبغي اختيار إيران بصفة خاصة لملء الفراغ الناشئ عن الانسحاب البريطاني من المنطقة. وأشار العراق إلى مشتريات الأسلحة الإيرانية الضخمة، مفنداً مزاعم طهران الاستراتيجية حول تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، وقال إن إيران يمكنها الآن السيطرة على المنفذ الوحيد للملاحة والتجارة العائدة للعراق ودول الخليج العربية إلى أعالي البحار، وأنها ستستغل هذا الواقع لممارسة التهديد والضغط على تلك الدول. كما أشار أيضاً إلى أن إيران منذ عام 1969 أصبحت تتنصل من معاهدة عام 1937 التي اعترفت بسيادة العراق على شط العرب حتى السواحل الإيرانية، وأنها بدأت تزعم أن لها حقاً مساوياً في السيادة على النهر نفسه، وتكثف وجودها العسكري بطول النهر الذي يعد المنفذ البحري الوحيد لبغداد. ودعا العراق مجلس الأمن إلى صيانة المبادئ ذات الصلة في القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة تلك التي تحظر استخدام القوة أو التهديد بها، وتأمين انسحاب القوات الإيرانية من الجزر الإماراتية، حتى لا تضطر دول المنطقة للتوصل إلى اقتناع مفاده أن القوة هي الوسيلة الوحيدة للدفاع عن حقوقها، الأمر الذي يهدد المنطقة والعالم بمخاطر الحرب.[68]

ومن جانبها شجبت حكومة الجزائر «الإمبريالية العدوانية» الإيرانية ودانت سياستها القائمة على ضم واغتصاب أراضي الغير، منتقدة بريطانيا لكونها لم تحم أراضي إمارتي رأس الخيمة والشارقة، وطالبت مجلس الأمن بضرورة إدانة استخدام إيران للقوة. أما اليمن الجنوبي فقال إن الجزر الثلاث هي امتداد للأرض العربية الأم، وأعرب عن مخاوفه من أن يكون الغزو الإيراني للجزر مقدمة لغزو الأرض الأم لتدمير «الثورة» في محافظة ظفار العُمانية. وحمَّلت عدن بريطانيا، بعد التنديد بسياستها الإمبريالية واستغلالها للمنطقة، مسؤولية العدوان الإيراني غير القانوني، وطالبت طهران بالانسحاب الفوري من الجزر. وذهبت عدن لأبعد من ذلك باتهام حكام إمارتي رأس الخيمة والشارقة

بالتواطؤ والتعاون مع إيران وبريطانيا، وتعهدت بأن تعمل الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل على «تحرير» الأراضي الخليج العربية كافة. وبدورها شجبت ليبيا «الإمبريالية بكافة أشكالها القديمة والجديدة والناشئة»، ونددت بشدة بالعدوان والاحتلال العسكري الإيراني. كما دانت تواطؤ بريطانيا وانتهاكها للالتزامات الواردة في معاهداتها المبرمة مع دول المنطقة وخرقها لميثاق الأمم المتحدة. وأعربت ليبيا عن «تراجع ثقتها» في رغبة مجلس الأمن في أن يجعل القوى الكبرى وحلفاءها يتحملون المسؤولية في هذا الصدد، وأوضحت أنها قامت بتأميم أصول شركة بريتيش بتروليوم العاملة في أراضيها، وسحبت أرصدتها من البنوك البريطانية في 7 كانون الأول/ ديسمبر «لأن الإمبرياليين لا يفهمون إلا لغة مصالحهم الشخصية».[69]

أما دولة الكويت، التي تعد من الدول العربية المحافظة، فقد استعرضت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها لإقناع إيران بعدم استخدام القوة، ومنها لقاءات واجتماعات وزير خارجيتها مع نظيره الإيراني واللقاءات مع الشاه نفسه. واستنكرت دولة الكويت السلوك الإيراني وتهديد الأمن بمنطقة الخليج العربي وانتهاك ميثاق الأمم المتحدة. ودانت بشدة بريطانيا قائلة إن السير وليم لوس مارس ضغوطاً على إمارتي الشارقة ورأس الخيمة للتضحية بوحدة وسلامة أراضيهما، كما طالبت باستصدار قرار من مجلس الأمن يدعو إيران إلى الانسحاب الفوري من الجزر.[70]

من جهتها أوضحت دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تم قبول عضويتها في الأمم المتحدة صباح يوم المناقشة، أنها تلقت نصائح بتأجيل الإعلان عن استقلالها وطلب العضوية في الأمم المتحدة، نظراً لأن إيران هددت بإعاقة ومنع قيام دولة الاتحاد. كما أشارت إلى أن إيران رفضت التفاوض مع دولة كاملة السيادة والاستقلال وعضو في الأمم المتحدة، وأضافت أن إيران رفضت التفاوض أو التحكيم أو اللجوء لمحكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن لأنها لا تملك دليلاً يثبت مزاعمها في الجزر. وأعربت دولة

الإمارات العربية المتحدة عن أملها في موافقة طهران على تسوية هذا النزاع على نحو يصون الصداقة بين الدولتين الجارتين ويحول دون زرع بذور العداء بينهما.[71]

وفي المقابل، نفت إيران أن يكون لها أي أطماع توسعية في أراضي أي دولة، بيد أنها حذرت من أن أي تدخل من طرف أي قوة أو جهة أجنبية أو خارجية سيهدد السلم والأمن في الخليج العربي. واعترضت على استخدام مصطلح «الخليج العربي» أثناء مداولات مجلس الأمن وتحدثت عن ضرورة التعاون بين الدول المطلة على الخليج العربي. وترى إيران أن إمارة الشارقة راضية عن مذكرة التفاهم التي وقعها الطرفان حول جزيرة أبوموسى. وزعمت أن الجزر الثلاث ملك لها، رغم أنها لم تقدم أي دليل يثبت حقها في جزيرة أبوموسى باستثناء خرائط بريطانية وموسوعة مجهولة الاسم واحتجاجاتها عبر السنين، إضافة إلى ادعائها بأن الموقع الجغرافي للجزر يجعل من الأخيرة أقرب لإيران، كشاهد على مزاعمها في تبعية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[72]

وقبيل اختتام المداولات قال مندوب الصومال إن من التهور الاقتراح بالرجوع إلى الفصل السادس، المادة 36 من ميثاق الأم المتحدة التي تمكن مجلس الأمن من «أن يوصي بما يراه ملائماً من الإجراءات وطرق التسوية». واقترح الصومال تأجيل النظر في النزاع بما يتيح فرصة لجهود دبلوماسية تقوم بها أطراف ثالثة على علاقة جيدة بالطرفين المتنازعين. إن هذا الاقتراح المتمثل بدبلوماسية الطرف الثالث شبيه بالدعوة الواردة في قرار جامعة الدول العربية رقم 2865. وأشار رئيس مجلس الأمن إلى أنه لا اعتراض على المقترح المقدم من الصومال، ووجه بتأجيل النظر في القضية.[73]

وعلى صعيد ردود الفعل والمبادرات في العالم العربي، فقد تواصلت التحركات العربية أثناء اجتماعات جامعة الدول العربية ومداولات مجلس الأمن، واستمرت على مدى الأسابيع والأشهر التالية. فقد قام كل من سعدون حمادي، وزير النفط العراقي

حينذاك، وعبدالحليم خدام، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري، بزيارة الشيخ صقر القاسمي في رأس الخيمة خلال الأيام الأولى من كانون الأول/ ديسمبر لنقل دعم بلديهما له، رغم أن دمشق لم تدعم موقف بغداد في جامعة الدول العربية ولا في اجتماعات مجلس الأمن. كما قام المقدم عبدالسلام جلود، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الليبي، بزيارة إلى إمارة رأس الخيمة ودعا إلى قطع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والثقافية مع إيران، وطالب بطرد الجاليات الإيرانية وإقصاء الشخصيات الشيعية من المناصب والمواقع الرئيسية. وذهب جلود للقول إن ليبيا مستعدة لإرسال قوات عسكرية لمواجهة الأطماع الإيرانية، ويمكنها إعداد فرق قوات خاصة (كوماندوز) لزعزعة الوجود الإيراني في الجزر.[74]

ومن ثم قام الشيخ خالد بن صقر، ولي عهد رأس الخيمة، بزيارة طرابلس في 10 كانون الأول/ ديسمبر حيث أبلغه العقيد معمر القذافي بدعم جهود الإمارة لاستعادة جزيرتيها، بيد أنه نصحه بانضمام رأس الخيمة لاتحاد الإمارات والعمل في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة ليتسنى تحقيق ذلك الغرض.[75] وقام وفد عراقي أيضاً بزيارة الشيخ خالد بن محمد، حاكم الشارقة، مطلع كانون الأول/ ديسمبر، وانتقد الأخير لتوقيعه مذكرة التفاهم مع طهران حول جزيرة أبوموسى. وكان رد فعل الشيخ خالد على تلك الانتقادات مطابقاً لما صرّح في صحيفة **النهار**، إذ قال للوفد العراقي: «وصفتني إذاعتكم بالعميل الخائن لأنني وقعت اتفاقية مع طهران، لكنكم لزمتم الصمت عندما طلبت مساعدتكم ومساعدة جميع العرب».[76]

وفي 11 كانون الأول/ ديسمبر بحث البرلمان الكويتي مشروع قراره الذي طرحه في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر، وأجاز بالإجماع قراراً يدعو حكومته إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفرض سلسلة واسعة من العقوبات الاقتصادية والثقافية على تلك الدول، تضمنت تأميم أصولها

في صناعة النفط في البلاد واستخدام النفط كسلاح، وسحب الأموال الكويتية من بريطانيا، ووقف هجرة الإيرانيين للكويت، وإبعاد المهاجرين الإيرانيين غير الشرعيين، وإعلان التجنيد الإلزامي، وإنشاء قوة دفاع عربية مشتركة، بل ودعم حركات التحرر الوطني في الخليج العربي. وقد ذكرت مجلة **ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** *Middle East Economic Survey* أن المداولات في البرلمان الكويتي اتسمت بـ «الإفراط في القدح والذم» ضد إيران وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأوضحت بجلاء درجة الغليان التي بلغها الرأي العام الكويتي إزاء ذاك الموقف. بيد أن الحكومة الكويتية لم تأخذ للمرة الثانية بتلك الدعوات.[77]

وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر 1971 بدأ محمد سليم اليافي جولة خليجية تنفيذاً لتوجيهات قرار جامعة الدول العربية رقم 2865 الذي طالب أمين عام الجامعة بالبدء بالاتصالات. وزار اليافي كلاً من إمارات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة والشارقة ودولتي البحرين وقطر وسلطنة عُمان. وفي تقريره الخاص بنتائج هذه الجولة، الذي عرضه أمام المجلس الوزاري للجامعة حين عودته للقاهرة في مطلع كانون الثاني/ يناير 1972، استعرض اليافي وجهات نظر حكام المنطقة مشيراً إلى «أن جميع الحكام لا يميلون إلى تصعيد الخلاف مع إيران إلى مستوى صراع حقيقي ويرغبون ببساطة في التوصل إلى حل سلمي ودي». وذهب الأمين العام المساعد للجامعة في تقريره إلى القول بأن «جميعهم يفضلون مبادرة من قبل جامعة الدول العربية للاتصال بإيران، وأكدوا أنهم سيلزمون أنفسهم بأي قرار من الجامعة، وأن حاكم إمارة رأس الخيمة يرحب بتسوية مع إيران قائمة على تأجير جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى».[78]

وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية ودولة الكويت لم تكونا ضمن الدول التي زارها اليافي، فإن الأمين العام المساعد للجامعة دعاهما بالإضافة إلى تونس والأردن والمغرب إلى الاضطلاع بمسؤولية الاتصال بإيران. وبينما أبدى الملك فيصل رغبة المملكة

العربية السعودية في التوسط، أبلغت دولة الكويت الأمين العام المساعد للجامعة أن المردود المحتمل لأي اتصالات مع إيران سيكون ضعيفاً في ضوء خلافاتها مع طهران والهجوم الإعلامي الإيراني عليها.[79] أما الأردن فقد امتنع بذريعة انشغاله التام بالقضايا العربية - الإسرائيلية، لكنه أوضح أنه لا يرفض إجراء اتصالات شخصية بالشاه.[80]

وخلال الأيام الأخيرة من أيلول/ سبتمبر المصادفة لنهاية الجولة التي قام بها الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية في منطقة الخليج العربي، حث الشيخ صقر القاسمي كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة المغربية وتونس، على محاولة إجراء اتصالات دبلوماسية مع إيران بغرض إقناعها بالانسحاب. وذكر اليافي في تقريره بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير أن المملكة العربية السعودية وتونس والمغرب على اتصال بإيران بهذا الشأن. وكانت هذه الدول قد عبرت عن تحفظها على قرار جامعة الدول العربية رقم 2865، بل إن الرباط سجلت تحفظها رسمياً في صلب القرار لأسباب لعل أهمها أن القرار يمكن أن يقوض جهود الوساطة العربية في هذا النزاع.[81] ومع ذلك فإن الاتصالات التي أجرتها هذه الأطراف فرادى لم تكن ناجحة، بينما ظلت إيران غير راغبة في القبول بوساطة رسمية من قبل جامعة الدول العربية. أما العراق الذي قطع علاقاته مع إيران في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، وظل متمسكاً بعدم جدوى أي وساطة عربية، فقد طرد 60 ألف إيراني بنهاية كانون الأول/ ديسمبر 1971. كما أنه قام بتأميم امتيازات شركة نفط العراق البريطانية في 1 حزيران/ يونيو 1972.[82]

وفي 17 تموز/ يوليو 1972 انتهت جهود جامعة الدول العربية إلى رسالة ضعيفة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باسم 15 دولة عربية عضواً في الجامعة نفسها وفي الأمم المتحدة، ممتدة من شمال أفريقيا إلى الخليج العربي، مكتفية بالقول فيها إن «الجزر الثلاث، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، عربية وتشكل جزءاً لا يتجزأ

من دولة الإمارات العربية المتحدة ومن الأرض العربية بوجه عام».[83] وقد أوضح علي حميدان الذي كان وقتئذ مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بقوله: «في اجتماع للمجموعة العربية الممثلة للدول العربية لدى الأمم المتحدة، اقترح العراق أن يرسل السفراء العرب لدول المنطقة رسالة موقعة إلى رئيس مجلس الأمن يؤكدون فيها أن الجزر الثلاث أراض عربية وجزء أصيل من العالم العربي الكبير. واقترح مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة إعادة صياغة المقترح لينص على أن الجزر الثلاث جزء أصيل من دولة الإمارات العربية المتحدة».[84]

ويلاحظ هنا أن المملكة العربية السعودية والأردن لم يكونا من الدول الموقعة على الرسالة. فالعاهل الأردني، الملك الحسين، كان يحاول التوسط لتطبيع العلاقات بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة وكان سيعاود المحاولة في أيلول/ سبتمبر، بينما سبق للمملكة العربية السعودية أن أجرت اتصالات شخصية مع طهران حول الجزر في كانون الثاني/ يناير 1972، وكانت ستواصل مسعاها في المستقبل. ولذا، فقد كان للبلدين أسبابهما بالنظر إلى أن أي توقيع على الرسالة يمكن أن يقوض تلك الجهود.[85] وقال الشيخ صقر، حاكم رأس الخيمة، لدى لقائه الملك فيصل عام 1972 إن الأخير أكد له بقوله: «ينبغي عدم التنازل عن شبر واحد من الجزر. ربما نحن لسنا في وضع يسمح باستعادتها بالقوة، لكننا في يوم من الأيام سنعيدها لأصحاب الحق الشرعيين».[86] وعندما قام عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الإيراني بزيارة للرياض في تموز/ يوليو 1973، «أثار الملك فيصل معه قضية الجزر حيث أصر على أن يتم حلها على نحو مرض لشيوخ الإمارات». بيد أن الوزير الإيراني رد بقوله إن طهران لن تسمح لأي شخص لطرح مزاعم حول ما تعتبره «أرضاً خاصة بها». ثم كتب الشاه للملك فيصل قائلاً: «لا يوجد إيراني، حتى ولو كان خائناً لبلاده، في الوقت الحالي أو المستقبل، يمكن أن يتخلى عن بوصة من ترابه الوطني».[87]

تحليل ردود الفعل العربية الأولى

كانت الدول العربية المحافظة مثل المملكة العربية السعودية والأردن ومصر المعتدلة في عهد أنور السادات، غير راغبة في مواجهة إيران بشأن الجزر الثلاث. وربما يعود ذلك التردد "جزئياً"، لإحساسهم أن وجود إيران تحت زعامة الشاه يشكل عامل توازن إزاء النظام البعثي الاشتراكي العربي الراديكالي في العراق الذي يضمر مزاعم في تبعية الأراضي الكويتية له، ولديه مخططات سياسية لفرض زعامته أو قيادته على منطقة الخليج العربي والعالم العربي بأسره. بل قبل تلك الفترة حينما أكد العراق في ظل قيادة عبدالكريم قاسم مطالبته بالكويت مباشرة عقب نيل الأخيرة استقلالها عام 1961، بادرت المملكة العربية السعودية والأردن ومصر في عهد عبدالناصر إلى المساهمة بقوات عسكرية تحت إشراف جامعة الدول العربية للانضمام للقوات البريطانية للدفاع عن دولة الكويت.[88]

كان رد فعل مصر في عهد جمال عبدالناصر، والتي اعتادت انتقاد مشيخات الخليج العربي مثل دولة الكويت وكانت تصفها بأنها وكلاء للإقطاع والإمبريالية، في هذه الحالة من منطلق التنافس الجيوسياسي بينها وبين العراق. ولدى مجيء حكومة البعث إلى الحكم في العراق عام 1968، لم تتردد هي الأخرى في الكشف عن نواياها المهددة لأمن وسلامة الأراضي الكويتية. ففي آذار/ مارس 1973 احتل العراق نقطة عسكرية كويتية متقدمة، وأعلن خلال الفترة 1973 ـ 1976 مزاعمه في تبعية جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين القريبتين من ميناء أم قصر، الأمر الذي حفز المملكة العربية السعودية لإرسال قوات عسكرية لمساعدة القوات الكويتية مجدداً في عام 1973.[89] وخلال الفترة 1968 ـ 1975 درج النظام البعثي العراقي على مساعدة "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي" وأنصارها في الدول الخليج العربية الأخرى، الأمر الذي كان يشكل خطراً ثورياً على استمرارية الأنظمة المحافظة في الخليج العربي.[90] كما قام العراق أيضاً بتمويل ودعم المخطط الانقلابي الذي انتهى بمقتل حاكم إمارة الشارقة في كانون الثاني/ يناير 1972.

كذلك كانت المملكة العربية السعودية والأردن ومصر في عهد السادات تنظر إلى إيران كعامل توازن كابح للتحدي الشيوعي الذي كان يشكله النظام الراديكالي في اليمن الجنوبي، الذي وصل للحكم في عدن عقب الانسحاب البريطاني عام 1967، إضافة إلى تحدي "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي". وكانت هذه الجبهة، بمساعدة من اليمن الجنوبي، تقود تمرداً في محافظة ظفار العُمانية وتسعى لإطاحة «الإمبريالية وأذنابها الحكام الإقطاعيين» ليس في سلطنة عُمان فحسب بل في جميع الدول الخليج العربية. وكان كل من اليمن الجنوبي والجبهة الشعبية يتلقيان مساعدات عسكرية من الصين والاتحاد السوفيتي وألمانيا الشرقية وكوبا. وبالمقابل قدم الملك فيصل مساعدات مالية للسلطان قابوس بن سعيد عامي 1971 و1972، فيما بعث الأردن بقوات عسكرية إلى السلطنة عام 1975.

وكان لإرسال شاه إيران قوات عسكرية إلى عُمان في الفترة 1973 ـ 1978، تأثير كبير وحاسم في هزيمة "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي"، التي تمت إعادة تسميتها عام 1974 لتصبح الجبهة الشعبية لتحرير عُمان لتعكس وقتها أهدافاً أضيق نطاقاً. بالإضافة إلى ذلك سجل الشاه نجاحات دبلوماسية بإقناعه بكين وقف الدعم للجبهة عام 1973، بالإضافة إلى وقف المساعدات العراقية من خلال مقررات اتفاقية الجزائر بين طهران وبغداد عام 1975. وعقب حدوث تغيير في سياسة اليمن الجنوبي ووقوع تقارب بينه وبين المملكة العربية السعودية عام 1976، توسطت الرياض ونجحت في توقيع وقف إطلاق النار بين عدن ومسقط عام 1976.[91] وفي الواقع وجد كل من المملكة العربية السعودية والأردن في إيران طرفاً مساعداً ومتعاوناً في أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي في الفترة 1962 ـ 1967؛ إذ وقفت طهران إلى جانب القوات الملكية المدعومة من قبل المملكة العربية السعودية والأردن ضد القوات الجمهورية المدعومة من قبل مصر في عهد عبدالناصر.[92]

وبطبيعة الحال، فإن المملكة العربية السعودية التي تمتلك ثاني أطول ساحل على الخليج العربي، كانت لها هواجسها ومخاوفها إزاء تطلع الشاه للهيمنة على الخليج العربي وتنامي قوته وقدراته العسكرية، بما في ذلك الوجود العسكري الإيراني في ظفار وشبه الجزيرة العربية. وساهمت تلك العوامل في حفز الاهتمام السعودي بقضية الجزر الإماراتية، بيد أن الرياض ظلت ترى في إيران الشاه ثقلاً مهماً في التصدي للتحديات الأيديولوجية والعسكرية التي يمثلها العراق واليمن الجنوبي "والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي". وتمكن الشاه ووزير خارجيته من إقامة علاقة جيدة مع المملكة العربية السعودية قائمة على النوايا الحسنة، من خلال تركيزها في كل المناسبات على الحاجة إلى تعزيز التعاون المشترك ضد الراديكاليين في المنطقة، وذلك في محاولة منها لتخفيف حدة انتقادات المملكة العربية السعودية لاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث.[93] وبناء عليه، قام عمر السقاف، وزير الخارجية السعودية بالوكالة، بإبلاغ السفير الأمريكي لدى الرياض في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 1971، بأن السلوك الإيراني إزاء الجزر، قد أثار إحساساً بالمرارة وسط العرب، بيد أن رد الفعل السعودي المعتدل يستند إلى إدراك الرياض بأن التوافق والانسجام السعودي ـ الإيراني في غاية الحيوية للمصالح السعودية ولأمن المنطقة.[94]

وفي الواقع، تمكنت المملكة العربية السعودية وإيران عام 1968 من إيجاد حل للنزاع بينهما حول المياه الإقليمية لكل منهما في الخليج العربي، بما في ذلك الجزر وحقول النفط والامتيازات النفطية في المنطقة. فقد اعترفت إيران بسيادة المملكة العربية السعودية على جزيرة "العربي" بينما ذهبت جزيرة "فارسي" لطهران. بل إن الشاه تخلى عن مزاعم إيران في البحرين وقبل برغبة الشعب البحريني في الاستقلال عام 1970، واعترف بإعلان المنامة للاستقلال في آب/ أغسطس 1971. وقد شكل هذا التطور نجاحاً وإنجازاً كبيراً

للمملكة العربية السعودية التي تمسكت بموقف حازم إزاء عروبة دولة البحرين واستقلالها خلال كافة الاتصالات مع إيران.[95]

كذلك كانت المملكة العربية السعودية تسعى للتعاون مع إيران في القضايا المتصلة بالنفط أو على الأقل منع أو الحد من المنافسة في هذا المجال. غير أنهما لم يصادفا نجاحاً كبيراً في ذلك، في ضوء رفع إيران لحجم إنتاجها في وقت كانت فيه المملكة تعمل على خفض الإنتاج بوصفه إحدى وسائل الضغط على المستهلكين الغربيين الذين يدعمون إسرائيل. وفي عام 1973، فرضت المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى المنتجة للنفط حظراً نفطياً على الدول الغربية وعززت هذا الإجراء بتخفيضات عدة في الإنتاج، بيد أن إيران لم تشارك أو تتعاون في هذين الإجراءين.

وعقب تلك التخفيضات تمكنت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بطلب من إيران وفنزويلا، من رفع أسعار النفط بمستوى كاد يعصف بالاقتصادات الغربية.

وسعت المملكة العربية السعودية مجدداً إلى تأمين دعم إيران لخفض وتثبيت الأسعار، غير أن الأخيرة عارضت ورفضت التعاون مع الرياض في هذا المجال. ولم يتمكن البلدان من التوصل لاتفاق على السياسات النفطية إلا في عام 1977.[96]

وربما كانت خلفية الخلاف الحدودي بين الرياض وأبوظبي عاملاً انعكس على الموقف السعودي، الذي لم يُلق بكل ثقله لدعم دولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع إيران حول الجزر. ويلاحظ أن كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وقفتا مبدئياً مع فكرة قيام اتحاد للإمارات العربية التسع (بإضافة كل من قطر والبحرين) على مدى سنوات التفاوض في الفترة 1968 ـ 1971، لأنهما اتفقتا من جهة مع وجهة النظر البريطانية القائلة بأن إقامة مثل هذا الاتحاد سيعزز الأمن في منطقة الخليج العربي عقب الانسحاب البريطاني، ومن جهة ثانية فقد كانتا تنظران إلى هذا الاتحاد على أنه يمكن أن يكون حائط صد مضاداً لانتشار نفوذ الحركات العربية الراديكالية في المنطقة مثل "الجبهة

الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي"، وضد تسلل القوى الراديكالية الأخرى من الخارج إلى المنطقة.[97]

قال الملك فيصل في أيار/ مايو 1968، إن المملكة العربية السعودية تدعم قيام الاتحاد بين الإمارات العربية «بدون شروط».[98] لكن عندما قام الشيخ زايد حاكم أبوظبي بزيارة المملكة في أيار/ مايو 1970، للتعبير عن هواجسه إزاء المخاطر التي تمثلها "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي" وتطلعه إلى مساعدة سعودية لاحتواء ذاك التهديد، حذر الملك فيصل الشيخ زايد من أن الرياض لن تعترف باتحاد الإمارات التسع ما لم يتم الاعتراف بالمطالب السعودية في تبعية المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية. كما طالب الملك فيصل بوقف عمليات شركة أبوظبي للبترول في المنطقة التي تزعم المملكة العربية السعودية ملكيتها لها، وهدد باستخدام القوة لوقفها إن لم يفعل الشيخ زايد ذلك بنفسه.[99] وعند قيام دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971 رفضت المملكة العربية السعودية الاعتراف بها أو إقامة علاقات مع دولة الاتحاد التي تألفت حينها من ست إمارات. كما أنها عارضت قبول عضوية الدولة الوليدة في جامعة الدول العربية. ولم تعترف الرياض بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا بعد أن حصلت المملكة العربية السعودية على منفذ للخليج بين دولة قطر وإمارة أبوظبي عبر منطقة خور العديد ومعظم الأراضي التي تضم حقل نفط شيبة/ زرارة، وذلك مقابل تخلي الرياض عن مزاعمها في منطقة البريمي/ العين، الأمر الذي مهّد لتسوية النزاع الحدودي في تموز/ يوليو 1974، والذي اعترفت المملكة العربية السعودية على إثره بدولة الإمارات العربية المتحدة.[100]

وبالمثل كانت كل من دولتي البحرين وقطر وسلطنة عُمان غير راغبة في مواجهة إيران. كما كانت ترى في إيران عامل توازن ضد العراق واليمن الجنوبي و"الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي". ولعل هذا ينطبق أو ينسحب على سلطنة عُمان بصفة خاصة، باعتبار أنها الأكثر تعرضاً للخطر المباشر من قبل "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان

والخليج العربي".[101] أضف إلى ذلك أن إيران اعترفت بسرعة باستقلال دولة البحرين في آب/ أغسطس، ودولة قطر في أيلول/ سبتمبر 1970، وأقامت معهما علاقات دبلوماسية، وأعلنت أنها ستؤيد انضمامهما للأمم المتحدة.[102] كما دعمت إيران انضمام عُمان إلى عضوية الأمم المتحدة في تشرين الأول/ أكتوبر 1970.[103]

لم ترغب هذه الدول الثلاث في تهديد تلك المكاسب، كما أنها لم تكن ترغب في تقويض اتفاقيات حدودية راسخة تقر بخط الحدود البحرية بين البحرين وإيران، واتفاقية عام 1969 بين قطر وإيران، واتفاقية الحدود بين الدوحة والرياض عام 1965. ومن جانبها كانت سلطنة عُمان حريصة على التوصل إلى اتفاق حول الحدود البحرية مع إيران، وهو ما حدث بالفعل عام 1974. ولعل من بين العوامل الأخرى قضية الحدود التي لم تحسم بعد حتى ذلك الوقت بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، بالإضافة إلى حالة الاستياء التي كانت باقية بين أبوظبي وقطر حول التسوية التي تم التوصل إليها خلال الستينيات من القرن الماضي حول الحدود البحرية والجزر المتنازع عليها بين الجانبين، والتي أعطت قطر ثلاثاً من الجزر الأربع فيما آلت الأخيرة لأبوظبي.[104] وأخيراً ربما كانت الدول الثلاث (قطر والبحرين وعُمان) تخشى من قوة المملكة العربية السعودية التي ظلت دائماً الجارة الأقوى في المنطقة.[105]

وعلى الرغم من أن دولة الكويت، التي حاولت التوسط لحل النزاع حول الجزر قبل بضعة أشهر من الاحتلال الإيراني، تعد من الدول العربية المحافظة، فقد شجبت بقوة السلوك الإيراني العدواني. ولعل مبادرة دولة الكويت بالتوسط بين أطراف النزاع وانتقادها العنيف لاحقاً لطهران نابعان من هواجس هذه الدولة بأن سلوكاً من قبيل الاحتلال الإيراني للجزر من شأنه أن يثير سياسات أكثر عدوانية في منطقة الخليج العربي من قبل العراق الراديكالي، إضافة إلى استعداء العناصر الراديكالية داخل دولة الكويت نفسها. وبالقدر نفسه تتفق دولة الكويت مع وجهة نظر المملكة العربية السعودية وبقية

الدول المحافظة في المنطقة التي ترى أن إيران تشكل درعاً واقية ضد توسع نفوذ الراديكاليين العرب في منطقة الخليج العربي وبالتالي ينبغي عدم إقصائها.

ولمزيد من دقة التحليل ينبغي تأكيد أن تنامي القوة الإيرانية وطموحها وضعا دولة الكويت في وضع غير مريح.[106] ويتجلى ذلك من رد فعل صحيفة إيرانية، عقب صدور بيان كويتي ـ عراقي مشترك حول احتلال الجزر يقول بأن الجزر عربية، لتذهب الصحيفة الإيرانية للقول إن دولة الكويت تتبنى موقفاً منحازاً للسياسة العراقية، محذرة من أن موقفاً كهذا سيضر بالمصالح الكويتية.[107] ومع ذلك فقد عرضت إيران على دولة الكويت مساعدات عسكرية عندما توترت علاقات الأخيرة بالعراق عام 1973.[108] ومن القضايا الأخرى المؤثرة في الموقف الكويتي اتفاقية الحدود البحرية مع طهران والموقعة في عام 1965، إضافة إلى أن دولة الكويت نفسها سخرت علاقاتها الجيدة بالأطراف المعنية لحل المسألة البحرينية. وقد أشار المندوب الكويتي في مداولات مجلس الأمن في كانون الأول/ ديسمبر 1971 إلى أن بلاده «تثمِّن» قرار الشاه بشأن البحرين.[109]

وبالنسبة إلى الدول العربية الواقعة خارج منطقة الخليج العربي، ربما يعزى عدم رغبة مصر في مواجهة إيران، إلى انشغالها بصفة خاصة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكانت مصر الناصرية قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران الشاه، جزئياً، بسبب اعتراف طهران بحكم الأمر الواقع بإسرائيل وببيعها النفط لها. بيد أن العلاقات بين مصر وإيران شهدت بعض التحسن عقب هزيمة 1967 التي نتج عنها احتلال إسرائيل لشبه جزيرة سيناء. وأدى انشغال مصر باسترداد سيناء، إلى انسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالي، حيث كانت تدعم القوات الجمهورية، كما تسبب بتراجع اهتمام القاهرة بالقضايا والتطورات في منطقة الخليج العربي.

ويعود تحسن العلاقات بين الدولتين لكون إيران بدأت تدعم المطالب العربية بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية. كما أن إيران أصبحت تعارض السياسة الإسرائيلية في القدس. وأدت هذه التحولات إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران في آب/ أغسطس 1970، أي قبيل وفاة الرئيس جمال عبدالناصر بصورة مفاجئة.[110] وكان الرئيس السادات يريد المحافظة على التقارب مع إيران وتطويره، إما من خلال الاستفادة منه في توظيف الدبلوماسية الأمريكية أو في تقديم الدعم في أي حروب مقبلة.[111] ولقاء ذلك طالبت طهران بل حصلت على امتناع مصر عن التدخل في الخليج العربي، وبصفة خاصة ما أبدته مصر في عهد السادات من «حياد» إزاء قضية الجزر.[112]

كما كان السادات حريصاً على التقارب مع المملكة العربية السعودية والمحافظة على علاقات جيدة مع الأردن منطلقاً من قناعة أن هاتين الدولتين سوف تشكلان عاملين حاسمين في دعم استراتيجية مصر تجاه إسرائيل، ولذلك رأى أن عليه دعم سياسة البلدين «الحذرة» إزاء الجزر الإماراتية.[113]

وفي الواقع أورد علي حميدان أن السادات أشار في إحدى المرات إلى الجزر على أنها «مجموعة صخور لا تستحق كل هذه الضجة».[114]

لقد أعطى الشيخ زايد قضية الجزر، عقب احتلالها مباشرة من قبل إيران، بُعدها العربي، أي أنه تمكن من طرحها كقضية قومية، من خلال الإشارة إليها على أنها «جزء من الأمة العربية»، وأعرب عن الحاجة إلى «دعم عملي» من الدول العربية. بيد أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تتلق إلا دعماً محدوداً من جامعة الدول العربية، كما يشهد على ذلك ضعف قرارها الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1971، وقرارها الآخر الصادر في تموز/ يوليو 1972، إضافة إلى محاولات الوساطة «الحذرة» عقب هذين القرارين. وأدركت دولة الإمارات العربية المتحدة أن المملكة العربية السعودية وبقية الدول العربية

المحافظة، لم تكن ترغب في الدخول في مواجهة مع إيران، وأن جامعة الدول العربية لا تتبنى موقفاً موحداً إزاء الجزر، وأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لم يكن مستعداً بعد لاستصدار توصيات بهذا الصدد.[115]

وفي ظل هذه المعطيات والظروف لم يكن بيد دولة الإمارات العربية المتحدة من خيارات تذكر لتسوية النزاع حول الجزر. أضف إلى ذلك أنه كان مفهوماً جداً أن تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة بشيء من الشك والريبة للتعهدات التي تلقتها من الدول العربية الراديكالية بدعم قضية الجزر.[116] ذلك أن العراق كان قد رفض الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة لدى إعلان قيام الاتحاد وعارض انضمامها لعضوية جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، مصمماً على أن تلبي الدولة الوليدة عدداً من الشروط التي طرحها حول احتلال إيران للجزر وهجرة المواطنين العرب الراغبين إلى أراضي الإمارات. وقد قام العراق بدعم الانقلاب الذي استهدف حاكم إمارة الشارقة. وعلاوة على ذلك، ظلّت بغداد تدعم اليمن الجنوبي "والجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي". وبدوره رفض اليمن الجنوبي عضوية دولة الإمارات العربية المتحدة لدى كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وفي أثناء مداولات مجلس الأمن الدولي حول قضية الجزر، وصف اليمن الجنوبي حكام المنطقة بـ «المتعاونين» مع الاستعمار وتعهد بقيام "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي" المدعومة من طرفه بتحرير كامل التراب الخليج العربيي، الذي يضم بطبيعة الحال دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وبقية الدول المحافظة في المنطقة. أما الجزائر وليبيا فإن موقعهما الجغرافي البعيد لا يسمح لهما بتهديد دولة الإمارات العربية المتحدة أو بتقديم الدعم لها أكثر من البيانات الإنشائية، وذلك على الرغم من تهديد طرابلس باستخدام القوة ضد إيران.

لم يتم تطبيع العلاقات الإماراتية ـ السعودية إلا في عام 1974 حين حُسم الخلاف الحدودي بين البلدين واعترفت الرياض بدولة الإمارات العربية المتحدة. وفي نيسان/ إبريل

1975 أعربت المملكة العربية السعودية عن التزامها بالدفاع عن دولة الإمارات العربية المتحدة ضد أي خطر يتهددها.[117] ودعمت في عام 1976 القوى المنادية باتحاد أكثر تماسكاً وقوة تحت القيادة المستمرة للشيخ زايد في مواجهة القوى الداعمة للامركزية. وشهد الجزء الأخير من العام 1976 توقيع اتفاقية أمنية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية.[118] وظلت دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى تلك السنوات داعمة للسياسات السعودية الإقليمية وللسياسات النفطية التي تبنتها المملكة العربية السعوديـــة.[119] بيد أن تلك الوضعيـــة مكنت المملكة العربية السعودية من الضغط على دولة الإمـــارات العربية المتحدة كي لا تلجأ إلى التصعيـــد في قضيـــة الجزر على مدى هذه السنوات.

وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ تراجع اهتمام الدول الأخرى بقضية الجزر لدرجة أن العراق لم يثر هذا الموضوع على مدى الفترة 1975 ـ 1979. فقد تمكن صدام حسين، نائب الرئيس العراقي آنذاك، وشاه إيران من توفير مناخ من التقارب المؤقت في ضوء توقيع اتفاق الجزائر في آذار/ مارس 1975. وقضى الاتفاق بأن تكون الحدود البحرية بين العراق وإيران عند منتصف قناة شط العرب "خط التالوك"، وهو تنازل مفاجئ ما كان لبغداد أن تقدمه. وفي المقابل، أوقف الشاه دعمه للتمرد الكردي في شمال العراق، الأمر الذي مكن بغداد من القضاء السريع على الحركات المسلحة في كردستان.[120] أضف إلى ذلك أن العراق وافق على قبول الوضع القائم في منطقة الخليج العربي على حاله.[121]

وبحسب مجلة **الأزمنة العربية** فإن اتفاقاً سرياً بين صدام والشاه جرى إبرامه لدى توقيع اتفاق الجزائر. وذكرت المجلة أنه بموجب هذا الاتفاق السري وافق العراق على تجميد مطالبته بتحرير جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[122] وبطبيعة الحال فإن العراق الذي أجبر على تقديم تلك التنازلات الخاصة بشط العرب، لم يكن في وضع يمكنه من طرح مطالب خاصة بالجزر على مدى السنوات الأربع التي أعقبت توقيع اتفاق الجزائر.

وكمحصلة للخلافات التي عصفت بالعلاقات العربية خلال السبعينيات من القرن الماضي، لم يكن بمقدور الدول العربية إحباط المخططات الإيرانية في الجزر الثلاث ناهيك عن وضع حد للاحتلال الإيراني لها. وبحلول الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971 وحلول الموعد النهائي الذي حدده الشاه لفرض سيطرته على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ، حاولت إمارتا الشارقة ورأس الخيمة الحصول على دعم العالم العربي لمنع الاحتلال، بيد أن الاستجابة كانت ضعيفة ولم تحقق أي نجاح.

وعقب احتلال إيران للجزر، كان رد الفعل العربي أكثر وضوحاً فيما يتصل بهذه القضية ولكن دون جدوى. ويعود السبب في ذلك إلى التفوق العسكري الإيراني على الدول العربية وانشغال العالم العربي بالصراع مع إسرائيل، والخلافات السائدة في العالم العربي بين الدول الراديكالية والاشتراكية والقومية الموالية لموسكو من جهة والدول العربية المحافظة والوراثية المتحالفة مع واشنطن في الجهة المقابلة، فضلاً عن مواقفهم المتباينة إزاء دور إيران في المنطقة. وبينما كان العرب الراديكاليون ينظرون إلى إيران على أنها مصدر خطر في المنطقة، كان المحافظون يتعاملون «بحذر» معها معتبرين طهران شريكاً أمنياً محتملاً ينبغي عدم اللجوء إلى تحديها أو عزلها بسبب قضية احتلال الجزر الإماراتية.[123]

وبالنتيجة فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكن لديها من خيار آخر على مدى السبعينيات من القرن الماضي، سوى التعامل في إطار هذه القيود والمحددات العملية والتمسك بتأكيد حقها في السيادة على الجزر الثلاث المحتلة. أما في الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن نفسه، فقد ظهرت محددات مختلفة لتفرض نفسها على الحياة السياسية في العالم العربي.

الفصل الثامن

ردود فعل العالم العربي تجاه سلوك الجمهورية الإسلامية الإيرانية

تم إحياء قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لفترة وجيزة بوصفها قضية عربية عند بداية الثمانينيات من القرن الماضي. وبعد الاضطراب الثوري في إيران وعزلة مصر بسبب اتفاقية السلام الموقعة بينها وبين إسرائيل في آذار/ مارس 1979، سعى العراق من جديد إلى تولي دور القيادة في منطقة الخليج العربي. ووجد العراق البعثي، الذي كان هدفاً مبكراً لأعنف انتقاد من آية الله الخميني، فرصة وقتها لتعديل اتفاق الجزائر لعام 1975 حول شط العرب، وهدد رسمياً بإلغاء الاتفاق في تشرين الأول/ أكتوبر 1979.[1] كما سعى العراق أيضاً إلى الحصول على الدعم العربي من خلال إثارة قضية الجزر مرة أخرى. وفي نيسان/ إبريل 1980 حينما ازداد التوتر والاشتباكات على طول الحدود العراقية ـ الإيرانية وتزايدت احتمالات نشوب صراع بين البلدين، كتب وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي خطاباً إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ذكر فيه أن الرئيس الإيراني أبوالحسن بني صدر صرح مؤخراً أن إيران لن تعيد الجزر، وبيَّن فيه أيضاً أن العراق لم يعترف مطلقاً بالاحتلال الإيراني غير الشرعي للجزر، ودعا إيران من جديد إلى الانسحاب منها.[2] وفي أيار/ مايو من العام نفسه استشهد العراق باحتفاظ إيران بالجزر بوصفه دليلاً على نزعتها التوسعية، وذلك في مذكرة موجهة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي.[3]

يعود تأكيد العراق من جديد للمطالبات العربية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في جانب منه إلى عدد كبير من الأسباب نفسها التي أوضحها ممثله لدى مجلس الأمن الدولي في أثناء مناقشة هذه القضية عام 1971، ولا سيما قلق العراق من إمكانية استخدام إيران لهذه الجزر لتهديد المنفذ الوحيد للعراق ودول الخليج العربية

الأخرى إلى أعالي البحار. ولكن من جانب آخر، قد تمثل مطالبات العراق أيضاً مسعى لاستثمار مظلمة عربية لتسويغ أجندة العراق تجاه إيران، وخاصة استعادة السيطرة على شط العرب وعلى مناطق في خوزستان، ولكسب التأييد من دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها لهذه الأهداف وللحرب الوشيكة ضد إيران. وفي الوقت الذي بدأت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ودول خليجية أخرى، مثل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، تنظر إلى العراق بوصفه قوة موازنة لإيران، فإنهم ظلوا متشككين إزاء دعم العراق بالنسبة لموضوع الجزر، وذلك للأسباب نفسها التي أفرزت الشكوك عام 1971، وهي التهديد المحتمل الذي يمكن أن يشكله العراق الراديكالي عليهم.

لكن العراق لم يكن الدولة العربية الوحيدة التي دعت إلى عودة الجزر المحتلة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ففي حزيران/ يونيو 1980 عبرت المملكة العربية السعودية أيضاً، في مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بالجزائر، عن دعمها التام لمطلب دولة الإمارات العربية المتحدة باستعادة السيادة على هذه الجزر.[4] وقد جاء هذا التصريح بعد تصريحات الرئيس الإيراني بني صدر ووزير الخارجية صادق قطب زاده بأن إيران لن تعيد الجزر، وعكس ذلك القلق السعودي من أن الجزر في أيدي النظام الثوري في إيران تشكل تهديداً بالنسبة إليهم. وبالإضافة إلى ذلك فإن المملكة العربية السعودية لم تكن على استعداد في ذلك الوقت لقبول أن يلعب العراق دور البطولة في الدفاع عن هذه القضية. وقد شجع هذا الدعم السعودي دولة الإمارات العربية المتحدة؛ إذ جاء من جهة تدافع عن الحفاظ على "الوضع القائم"، ولم تكن قد قدمت دعماً قوياً في هذه القضية في سبعينيات القرن الماضي. وفي الواقع برزت المملكة العربية السعودية، بعد سقوط شاه إيران محمد رضا بهلوي، بوصفها أكثر المدافعين مصداقية عن دول الخليج العربية، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومع اندلاع الحرب بين إيران والعراق في أيلول/ سبتمبر 1980، استمر العراق في إثارة قضية الجزر لكي يحشد الدعم لعملياته العسكرية. وعندما طالب العراق بإعادة الجزر إلى أصحابها العرب كشرط للسلام، كانت إيران تكرر الرد بأنها لن تتخلى عنها.[5] وقد أوردت صحيفة **فايننشال تايمز** الصادرة في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1980 أن العراقيين أرسلوا قوة صغيرة من الرجال والمروحيات إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لقصف الجزر المحتلة واستعادة السيطرة عليها. لكن الشيخ زايد، كما ذكرت صحيفة **ديلي تلجراف** في 3 تشرين الأول/ أكتوبر، كان شخصياً ضد استخدام القوة لاستعادة الجزر.[6] إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعها المملكة العربية السعودية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لم تكن تريد أن ترى النطاق الجغرافي للحرب يتّسع ليصل إلى المنطقة الجنوبية من الخليج العربي. وقد تبين أن ذلك مسلك حذر؛ لأن آية الله الخميني، وزعيم الحزب الجمهوري الإسلامي حجة الإسلام محمد علي خامنئي، والرئيس بني صدر، أصدروا جميعاً تحذيرات في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1980 للدول الخليج العربية العربية التي ساندت العراق. وقد حذر بني صدر بصورة خاصة من أن إيران ستقصف المنشآت النفطية في الدول الخليج العربية التي تساند العراق، بينما أوضح مسؤولون آخرون أن إيران يمكن أن تقوم بزرع ألغام في مضيق هرمز.[7]

مع تكشُّف هذه الأحداث قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة بزيارة الرئيس العراقي صدام حسين، وهي زيارة دلت على دعم رأس الخيمة للمجهود الحربي العراقي ولمطالبة العراق بالجزر. لكن الشيخ صقر اعترف في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر بأن قضية احتلال إيران للجزر الثلاث هي مسؤولية الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وصرح في الثاني من تشرين الأول/ أكتوبر أن الحكومة الاتحادية كانت قد طالبت في السابق بإعادة الجزر. وقال أيضاً: «مطلبنا بسيط. إن الإمارات تريد أن ترى الجزر وقد عادت لأصحابها الشرعيين، وهي دولة الإمارات العربية المتحدة، بأسرع ما يمكن ...».[8]

وفي 25 أيار/ مايو 1981 انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين وقطر وسلطنة عُمان لتأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان ذلك بصورة عامة رداً على الثورة الإيرانية، وبصورة خاصة على ميل النظام الثوري الإيراني إلى تصدير الثورة إلى الأنظمة العربية المحافظة في الخليج العربي، وعلى الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي جعل القوات العسكرية السوفيتية قريبة إلى «المياه الدافئة» في الخليج العربي، وعلى اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية التي كانت تهدد باتساع نطاقها ونزع الاستقرار من منطقة الخليج العربي بكاملها.[9] وكان الهدف من إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعزيز التنسيق بشأن السياسات الخارجية والأمنية، وكذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لدوله الأعضاء الست.

بقيت دول الخليج العربي المحافظة قلقة من أطماع النظام البعثي العربي الاشتراكي الراديكالي في العراق ومن تصرفاته، لكنها كانت تشعر بقلق أشد إزاء أطماع النظام الثوري الإسلامي في إيران وتصرفاته. وقد اكتسب هذا الأمر أهمية كبرى حينما بدأت إيران في عهد الخميني تشن حرباً دعائية ضد الأنظمة العربية في الخليج العربي، حتى إنها شككت في الشرعية الإسلامية للنظام السعودي. وكانت النتيجة أن قدمت دول الخليج العربية الدعم للعراق الراديكالي، في الوقت الذي كانت تحافظ فيه رسمياً على حالة عدم المشاركة في القتال في أثناء الحرب. ولعل المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وحدهما ساهمتا بما يتراوح بين 50 و60 مليار دولار في فترة الحرب بأكملها.[10] ومن جهة أخرى استمرت دبي في علاقاتها التجارية المهمة مع إيران، كما استمرت الشارقة في اقتسام عوائد حقل نفط مبارك مع إيران طوال فترة الحرب.[11]

خلال ربيع عام 1982 وبعده، حينما رُدّت القوات العراقية عن مواقعها في إقليم خوزستان جنوب إيران، لاسيما عندما استولت القوات الإيرانية من جديد على ميناء خرمشهر الرئيسي في أيار/ مايو 1982، وحينما ظهر أن الحرب ستطول أدت مساعي دولة

الإمارات العربية المتحدة للمحافظة على الحياد في بعض الأحيان إلى التعرض للنقد من العراق.[12] لكن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت تدرك تماماً ما يمكن أن تشكله إيران من خطر على أمنها واستقرارها.

والواقع أن الضغط الإيراني كان في ازدياد. وكانت البحرين بالفعل ضحية محاولة انقلاب فاشلة مدعومة من إيران عام 1981، كما عانت المملكة العربية السعودية من حوادث شغب إيرانية في أثناء موسم الحج في عامي 1981 و1982. كذلك شهدت دولة الكويت فيما بعد اضطرابات من الشيعة مدعومة من إيران، وتفجيرات السفارات الأجنبية عام 1983، ومحاولة اغتيال أمير دولة الكويت عام 1985.[13] أضف إلى ذلك أنه بعد استعادة إيران لخرمشهر في أيار/ مايو 1982، مارست الحكومة الإيرانية الضغط على دبي وبقية الإمارات لكي تعمل على الحد من توجه أبوظبي نحو مزيد من التعاون الدفاعي مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى. وقد أدى مثل هذا الضغط الإيراني إلى إقناع دولة الكويت بعدم التوقيع على اتفاق أمني ثنائي مع المملكة العربية السعودية، علماً أن دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تابعوا عملية التوقيع.[14]

وفي الوقت نفسه الذي تراجعت فيه القوات العراقية عن مواقعها في خوزستان وسعى العراق إلى التفاوض لوضع حد للقتال، عرضت دولة الإمارات العربية المتحدة استخدام وضعها الحيادي في الوساطة. وقد أبلغ الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي في أثناء زيارة الأخير لأبوظبي في بداية أيار/ مايو 1982 أنه إذا أرادت إيران من دولة الإمارات العربية المتحدة المساعدة على تسوية سلمية للحرب العراقية ـ الإيرانية «فنحن عندئذ جاهزون». كما أبلغ أيضاً جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأن دولة الإمارات العربية المتحدة والجزائر على استعداد للوساطة بين

إيران والعراق.[15] وكان العراق شديد الحرص على التوصل إلى حل عبر التفاوض إلى درجة أنه تخلى عن مطالبه المتعلقة بشط العرب وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. لكن إيران التي لم تكن تثق بدعوات بغداد للمفاوضات، وشعرت بوجود فرصة لهزيمة العراق وإنهاء حكم صدام حسين والترويج للثورة الإسلامية لقلب الأوضاع في العالم العربي، لم تكن مهتمة بالتفاوض أو الوساطة في ذلك الوقت. ونتيجة لذلك فإنها لم تلق بالاً للمناشدات العديدة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء الحرب عام 1982.[16] وقد زاد ذلك من تصلب الموقف الإيراني، وحال دون إتاحة أية فرصة لدولة الإمارات العربية المتحدة للمطالبة بالجزر في ذلك الوقت.

في أيار/ مايو 1983، بينما كان العراق يدافع عن أرضه ضد الهجمات الإيرانية، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت في الوساطة باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكانتا مهتمتين بترتيب وقف لإطلاق النار لئلا تنهار السيطرة العراقية على جنوب العراق الذي تسكنه الشيعة وتحل محلها السيطرة الإيرانية. وخلال إحدى جولات هذه الوساطة، قالت إيران إنها ستدرس وقفاً لإطلاق النار إذا استطاع الوسطاء إقناع العراق بوقف هجماته الجوية على منشآت النفط والشحن الإيرانية، كتلك الموجودة في جزيرة خَرْج.[17] لكن العراق واصل حملته الجوية طوال عام 1983. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر وأوائل تشرين الأول/ أكتوبر رد الخميني وولايتي بالتهديد بإغلاق مضيق هرمز، وبالقيام فعلاً بتعزيز الحاميات العسكرية الإيرانية في جزر لاراك وهنجام وصِرَيّ وفارسي، بينما زادت مواقع المدفعية والأسلحة الإيرانية المضادة للطيران في جزيرتي قشم وطنب الكبرى. وقد حذرت دولة الإمارات العربية المتحدة إيران من إغلاق المضيق، وعبرت في الوقت نفسه عن إيمانها بأن إيران لن تنفذ تهديدها. وقد جاءت اللغة الحذرة لدولة الإمارات العربية المتحدة تعبيراً من جديد عن استعدادها للتوسط بين الطرفين المتحاربين.[18]

في عام 1984 كثف العراق حملته الجوية ووسعها، وانتقمت إيران بشن هجمات على السفن التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المساندة للعراق، ولا سيما دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. واستمرت جهود الوساطة لدولة الإمارات العربية المتحدة في أثناء حرب الناقلات في الفترة 1984ـ1985، بينما نجحت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مساعيها الحثيثة لإصدار قرار مجلس الأمن رقم 552 بتاريخ 1 حزيران/ يونيو 1984، الذي دان الهجمات على السفن المحايدة المتجهة إلى الموانئ الكويتية والسعودية والقادمة منها وطالب بوضع حد لها، وإن لم يذكر إيران بالاسم. وفي الوقت الذي حدث فيه تبادل زيارات بين وزيري الخارجية السعودي والإيراني عام 1985، ازداد الوضع سوءاً. وكما كتب جوزيف توينام يقول:

> سرعان ما تلاشت احتمالات تحسن العلاقات مع إيران، فضلاً عن الآمال بإنهاء الصراع، ولا سيما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت. وفي أعقاب الاستفزازات الإيرانية، من القيام بأعمال شغب في مكة خلال موسم الحج [وبخاصة في عامي 1986 و1987] وأعمال إرهابية مختلفة، أصبحت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت في السنوات الأخيرة من الحرب أكثر حكومات دول المجلس تشدداً في مواقفها تجاه إيران.[19]

علاوة على ما تقدم، فقد تصاعدت الهجمات العراقية على السفن الإيرانية والهجمات الإيرانية على السفن المحايدة، بما فيها السفن السعودية والكويتية مقابل السواحل الإماراتية خلال عامي 1986 و1987. أضف إلى ذلك أن القوات الإيرانية عبرت في شباط/ فبراير 1986 شط العرب واستولت على الميناء العراقي الموجود في شبه جزيرة الفاو، حيث أصبحت القوات الإيرانية في منطقة يمكنها منها قصف دولة الكويت والمملكة العربية السعودية. وأخيراً قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية بإيران في نيسان/ إبريل 1988.[20]

أوضحت السنوات الأخيرة من الحرب الاستخدامات التي يمكن لإيران أن تسخر الجزر لها والتهديد الذي يمثله ذلك لدولة الإمارات العربية المتحدة ولدول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية وللغرب. فقد استخدمت إيران في أثناء الحرب جزيرة أبوموسى بصورة خاصة، وكذلك طنب الكبرى وطنب الصغرى، كقواعد للقوات المسلحة النظامية الإيرانية وللقوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني. وفي الفترة 1986 ـ 1988 أصبحت الجزر قواعد لشن هجمات بالمروحيات وبالزوارق الصغيرة ضد السفن في الخليج العربي، ولتكبيد المنشآت النفطية البحرية الإماراتية بعض الأضرار. فقد هوجمت الناقلة السعودية "النسر العربي" مثلاً قبالة سواحل دبي من قبل المروحيات الإيرانية المنطلقة من جزيرة أبوموسى في أيار/ مايو 1986، وتحطمت الناقلة القبرصية أوجست ستار August Star مقابل شواطئ ميناء جبل علي بدبي في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1986 بواسطة هجوم بمروحية إيرانية منطلقة من جزيرة أبوموسى، وتعطلت الناقلة جراند ويزدم Grand Wisdom، ذات الطاقم الأمريكي، مقابل شواطئ جبل علي بواسطة زوارق سريعة منطلقة من جزيرة أبوموسى في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.[21] وفي هذا الشأن أشار مارتن نافياس وإي هوتون إلى ما يأتي:

> إن أكثر الهجمات [ضد السفن المحايدة] تم تنفيذها بواسطة الحرس الثوري ... في عام 1987 كان الحرس الثوري يضم 20,000 رجل، وله قاعدتان بحريتان رئيسيتان في جزيرتي أبوموسى وفارسي. وقد توزعت بينهما بالتساوي زوارق "بوغامر مارين" الصغيرة التي عملت ضمن دوريات يتألف كل منها من ثلاثة أو أربعة رجال من قواعد متقدمة في جزيرة خَرْج ومنصة نفط رشادت (رستم سابقاً)... ولاراك وصِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى وقشم وهنجام وكران ... وقد وقع معظم [هذه الهجمات في أواخر عام 1987] مقابل الساحل الغربي لدولة الإمارات العربية المتحدة، أما الهجمات على سفينتي دياموند مارين Diamond Marine وبتروشب بي Petroship B فقد كانت في الواقع في مضيق هرمز، حيث استخدم المهاجمون قاعدة أقيمت في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[22]

أعلنت دولة الإمارات العربية المتحدة، ومعها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترحيبها وتأييدها لرفع علم

الولايات المتحدة الأمريكية على السفن الكويتية وحماية القوات الأمريكية لها، وتأييدها كذلك للضربات الأمريكية التي استهدفت القطع البحرية الإيرانية المستخدمة في مهاجمة السفن في الخليج العربي في الفترة 1987 ـ 1988. وفي تلك الأثناء سمحت دولة الإمارات العربية المتحدة باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لموانئها ومنشآت الصيانة البحرية فيها ومطاراتها وأجوائها على أساس كل حالة بمفردها.[23] وقد عملت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً – بوصفها عضواً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في عامي 1986 و1987 – على استصدار قرارات وقف إطلاق النار التي أصدرها مجلس الأمن خلال تلك الفترة، بما في ذلك القرار رقم 598 الصادر في تموز/ يوليو 1987، والذي قبله العراق عام 1987 بينما لم توافق عليه إيران إلا في تموز/ يوليو 1988.[24]

وفي الوقت الذي أكدت فيه دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها على الجزر طوال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، فإنها وشركاءها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانوا منشغلين معظم الوقت بقضايا الحرب الأكثر أهمية. ولم يكن من الحكمة السعي إلى أخذ الجزر بالقوة في خريف عام 1980 أو في أي وقت آخر خلال حرب الثماني سنوات. ولم يكن بإمكان المرء أن يتوقع حلاً دبلوماسياً للمطالبات المتضاربة بهذه الجزر بينما الحرب مازالت مستمرة. وهكذا ركزت الجهود الدبلوماسية على الترتيب لعقد هدنة. وحتى في الفترة 1986 ـ 1988، عندما كانت إيران تستخدم جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، كان اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى منصباً على مشكلة التغلب على معارضة إيران لقرار مجلس الأمن رقم 598. ولم تكن إضافة قضية الجزر إلى الأجندة الدبلوماسية، لاسيما في أثناء العام الأخير، لتعتبر مثمرة.

لم يكن متوقعاً التوصل إلى حل دبلوماسي لقضية الجزر عقب اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية. وعندما قبلت إيران أخيراً بقرار مجلس الأمن رقم 598 في تموز/ يوليو 1988،

بعد عام كامل من الرفض، طلب العراق إلغاء اتفاق الجزائر الخاص بشط العرب والذي أُبرم في الجزائر عام 1975، لكنه لم يطالب بالجزر. ثم قام بغزو دولة الكويت في 2 آب/ أغسطس 1990، وذلك بعد عامين من المساعي الفاشلة للوصول إلى اتفاقية سلام بين إيران والعراق. ولكي يتفرغ العراق لهذه الحرب الجديدة قام بعد ذلك بالإعلان عن قبوله لشروط إيران من أجل السلام، بما فيها إعادة تأكيد اتفاق الجزائر، على الرغم من أن هذا الاتفاق لم يتم تنفيذه مطلقاً. وكان من الواضح أن العراق، بعد أن قامر بتوريط نفسه في هذه الحرب الجديدة، لم يكن وضعه يسمح له بمطالبة إيران بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

وفي هذا السياق ينبغي التطرق إلى دور جامعة الدول العربية في أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، وكذلك في أثناء حرب تحرير دولة الكويت. لقد جسدت الجامعة بصورة عامة مستوى معيناً من مستويات الوحدة والتعاون العربيَّين، لاسيما في قضايا التحرر من الاستعمار الغربي. لكنها كانت مقيدة أيضاً بقدر كبير من التنافس والنزاع في نطاق العالم العربي. وقد أسهم التنافس وتغير المصالح بين مختلف الدول العربية الأعضاء في تعويق قدرة الجامعة على الاتفاق حول السياسات ودفع مسيرتها إلى الأمام طوال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كما حدث مثلاً بالنسبة لاحتلال إيران للجزر الثلاث في عام 1971.

وقد أصيبت جامعة الدول العربية بالضعف على نحو خطير عندما وقعت مصر على اتفاقية سلام منفصلة مع إسرائيل في آذار/ مارس 1979، الأمر الذي جعل مصر منبوذة من غالبية الدول العربية. ونتيجة لذلك لم يتم عقد اجتماعات منتظمة للجامعة في الفترة 1982 ـ 1985. وعندما التأمت اجتماعات الجامعة فعلاً عام 1985 كان هناك انقسام عميق بين مجموعة يقودها الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت تميل إلى عقد مفاوضات مع إسرائيل، ومجموعة تقودها سوريا كانت تعارض مثل هذه المفاوضات.

وبذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تكن تعوّل على تلقي دعم كبير من الجامعة، لاسيما بشأن قضية الجزر. ولم تتمكن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والملك حسين ملك الأردن من تنظيم مؤتمر قمة عربي لمعالجة موضوع الحرب الإيرانية ـ العراقية حتى تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وقد عبرت هذه القمة العربية عن دعمها لسلامة أراضي العراق ودانت إيران لمقاومتها المطالب الدولية بإنهاء القتال، الأمر الذي عاد على مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتأييد عربي أوسع للمواقف التي تبناها المجلس في أثناء الحرب.[25]

اتضح ضعف جامعة الدول العربية مرة أخرى في أعقاب غزو العراق لدولة الكويت، عندما رفضت منظمة التحرير الفلسطينية والأردن واليمن والسودان إدانة العراق، وتغيبت ليبيا والعراق عن الاجتماع. أما دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى، التي كانت على الدوام تتعرض للتهديد سراً وعلناً من العراق، فقد اعترفت بأنها لا يمكنها الاعتماد على الجامعة كمنظمة أو على القومية العربية كأيديولوجية للمساعدة في قضية غزو دولة الكويت، وإلى درجة أقل فيما يتعلق بقضية الجزر. لكن مصر أعادت تأهيل نفسها بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما كسبت سوريا الحظوة لدى المجلس عندما أرسلت كلتا الدولتين قوات عسكرية للمشاركة في عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، وتعهدتا في إعلان دمشق بتاريخ 6 آذار/ مارس 1991 بمواصلة تعاونهما مع دول مجلس التعاون الست لأغراض أمنية، علماً أن قواتهما ما لبثت أن تم سحبها من منطقة الخليج العربي.[26] وبدلاً من ذلك تحقّقت دول المجلس من أنها لا يمكنها الاعتماد على قدراتها العسكرية أو على قدرات العالم العربي وإمكاناته العسكرية من أجل ضمان أمنها على المديَيْن القصير والمتوسط. ولم يكن بالإمكان تحقيق ذلك إلا من خلال العلاقات مع القوى العسكرية الغربية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية.[27]

خرج العراق من حرب الأعوام الثمانية الطويلة بشيء من الهيبة في العالم العربي، ويعود ذلك بشكل عام إلى أنه صمد أمام الهجمات الإيرانية على مدى سنوات، وفي نهاية المطاف كبَّد الإيرانيين خسائر جسيمة. لكن العراق بدد هذه الهيبة عندما غزا دولة الكويت وهُزم في عاصفة الصحراء، وتعرض بالتالي لعقوبات وعزلة دوليتين.[28] وقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وباقي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإدانة العراق، وتعاونت مع العمل العسكري الغربي ضد العراق، وأيدت العقوبات المفروضة عليه.[29] لقد أسهم العراق في تقليص مكانته الإقليمية ومكّن بالتالي إيران من تحسين وضعها في المنطقة. وبدأت إيران تخرج من عزلتها شيئاً فشيئاً بعد اتباعها خطاً براجماتياً رسمه لها الرئيس أكبر هاشمي رفسنجاني.[30]

وحتى قبل أن تبدأ عاصفة الصحراء، فقد رحب البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بالدوحة في دولة قطر في نهاية كانون الأول/ ديسمبر 1990، بـ «رغبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تحسين علاقاتها مع كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتطويرها»، علماً أن البيان أكد «أهمية العمل الجاد والواقعي لحل الخلافات العالقة بين إيران والدول الأعضاء»، وأكد أيضاً «رغبة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إقامة علاقات متميزة مع إيران على أساس حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام السيادة والاستقلال، والتعايش بسلام المستمد من الروابط المتبادلة القائمة على الدين والتراث والتي تربط بين دول المنطقة».[31]

وحتى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية اللتان كانتا أكثر عرضة للاستفزازات والهجمات الإيرانية في أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، فقد أفصحتا عن استعدادهما لتدارس بعض الخطوات في اتجاه المصالحة. وفي أثناء احتلال العراق لدولة الكويت، قام وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد بزيارة طهران، واعتذر عن دعم الكويت السابق للعراق خلال الحرب الإيرانية ـ العراقية. فقد كان من الواضح أن

الكويت بحاجة إلى تعاون إيران إبان الأزمة. كما كانت المملكة العربية السعودية ترغب في تطبيع علاقاتها مع إيران من أجل بيئة خليجية مستقرة يمكن فيها التخفيف من الأطماع الإيرانية في الوقت الذي تم فيه إحباط الأطماع العراقية.

التقى ولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الرئيس رفسنجاني في السنغال في كانون الأول/ ديسمبر 1990، وأعادت المملكة العربية السعودية وإيران علاقاتهما الدبلوماسية في آذار/ مارس 1991. وقد اتفق الطرفان بعد ذلك على عدد الحجاج الإيرانيين الذين سيسمح لهم بالسفر إلى مكة لأداء فريضة الحج. وتلا ذلك زيارة قام بها الرئيس رفسنجاني إلى الرياض، حيث التقى الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في نيسان/ إبريل 1991، ثم زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى طهران في حزيران/ يوليو 1991. وفي تلك الأثناء صرح وزير خارجية دولة قطر مبارك الخاطر في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أيار/ مايو 1991 بقوله إن إيران كانت دولة صديقة وينبغي أن تلعب دوراً في أمن المنطقة.[32]

في حزيران/ يونيو 1991 أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بياناً عبروا فيه عن تطلعهم إلى التعاون مع إيران. كما التقى وزراء الخارجية أيضاً وزير الخارجية الإيراني في أيلول/ سبتمبر 1991 وتعهدوا معاً بـ «احترام السيادة وسلامة الأراضي وحرمة الحدود المعترف بها دولياً والتسوية السلمية للنزاعات، وعدم اللجوء إلى القوة والتهديد بالقوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض». وعبر البيان الختامي للدورة الثانية عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في كانون الأول/ ديسمبر 1991 في دولة الكويت عن «رضاه عن تطور العلاقات الإيجابي والملموس» مع إيران، كما عبر عن «رغبته في دفع العلاقات الثنائية قدماً إلى الأمام».[33]

لكن خرق إيران لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى عام 1992 نسف بشدة الجهود التي كان رفسنجاني يبذلها لتحسين العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية خلال الفترة 1989 ـ 1992. وقد رد ناطق باسم وزارة الخارجية الإماراتية على أعمال إيران العسكرية بقوله إن الأعمال الإيرانية كانت لها انعكاسات سلبية على العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية في وقت كانت دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في إقامة علاقات جوار وتعاون طيبة مع إيران.[34] وفي الأول من أيلول/ سبتمبر 1992، قال الأمين العام المساعد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية آنذاك سيف المسكري إن تصرفات إيران سيكون لها تداعيات «سلبية للغاية» على العلاقات بين دول المجلس وإيران، حيث ستؤدي إلى انعدام الثقة والتوتر. كما عبر عن قلق المجلس وخيبة أمله العميقين بصورة خاصة، لأن تصرفات إيران جاءت بعد فترة تحسن في العلاقات، وأفصح عن أمل المجلس في أن تقوم إيران بإعادة النظر في سياستها.[35]

وفي أعقاب خروقات إيران لمذكرة التفاهم، بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة تتلقى دعماً دبلوماسياً إقليمياً. وكان أهم مصدر دعم لها هو مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ففي 9 أيلول/ سبتمبر 1992 أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بياناً شديد اللهجة عبروا فيه عن «إدانتهم الشديدة للإجراءات التي اتخذتها إيران في الجزيرة؛ لأن ذلك يمثل انتهاكاً لسيادة إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ووحدة أراضيها، ويقوض أمن المنطقة واستقرارها». وطالب البيان إيران باحترام مذكرة التفاهم الموقعة مع الشارقة، «مع التشديد بشكل خاص على حقيقة أن جزيرة أبوموسى قد أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إعلان الاتحاد». كما نص أيضاً على أن تصرف إيران «يخالف الاهتمام المعلن عنه بالتعزيز المتبادل للعلاقات»، وبأنه:

> يخالف المبادئ التي تحكم العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران والاتفاقات الثنائية القائمة على المحافظة على علاقات مبنية على احترام مبادئ القانون الدولي: الاستقلال، والسيادة، وسلامة الأراضي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ونبذ استعمال القوة، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

وعبر البيان عن «التأييد الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة وسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى والدعم التام لكافة الإجراءات التي تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على الجزيرة». وعبر البيان أيضاً عن «رفضه الصريح» لاحتلال إيران المستمر لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[36]

وفي 10 أيلول/ سبتمبر 1992، أصدر وزراء خارجية دول إعلان دمشق (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومصر وسوريا) بيان تأييد لدولة الإمارات العربية المتحدة شبيهاً ببيان وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد عبر هذا البيان عن «الإدانة الشديدة للإجراءات غير الضرورية المتخذة في الجزيرة والتي تنتهك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ووحدة أراضيها وتخالف مبادئ القانون الدولي التي تدعو إلى احترام الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي وحل النزاعات بالوسائل السلمية». وطالب وزراء الخارجية إيران باحترام مذكرة التفاهم بينها وبين الشارقة، كما رفضوا أيضاً احتلال إيران المستمر لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[37]

كانت انتهاكات إيران لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى أيضاً سبباً في عودة الوحدة بين وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية الذين أصدروا القرار رقم 5223/ 98/ 3 بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1992، والذي أعلنوا فيه تأييدهم لـ «السيادة الكاملة» لدولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث، و«دانوا» احتلال إيران بوصفه «غير قانوني». وقد قدمت الجامعة «الدعم التام» لجميع الإجراءات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها، ولعرض مسألة الانتهاكات الإيرانية – التي ينظر إليها على أنها «تشكل أخطر تهديد لأمن المنطقة واستقرارها» – على مجلس الأمن، ودعوا إيران إلى «احترام» اتفاقاتها وعهودها مع دولة الإمارات العربية المتحدة وسيادة الأخيرة على الجزر. كما طلبوا إلى أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد مناقشة المسألة. وقد تم أيضاً توزيع هذا القرار بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة.[38]

وجدير بالذكر أن سوريا انتقدت موقف إيران من الجزر، على الرغم من مصالحهما المشتركة في احتواء العراق ودعم مقاومة حزب الله للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان. والواقع أن تأييد سوريا لموقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإعلان دمشق وجامعة الدول العربية من الجزر كان بمنزلة غصَّة لإيران، وكذلك مشاركة سوريا في مؤتمر مدريد للسلام مع إسرائيل. وقد تضمنت رؤية سوريا لأمن الخليج العربي واستقراره احتواء العراق، لكنها لم تتضمن تحدي إيران لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ومع ذلك فإن علاقات سوريا الوثيقة مع إيران وتأييدها لحقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، واهتمامها باستقرار الخليج العربي جعلها مستعدة وقادرة على الوساطة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران.[39] وقد التقى الرئيس السوري حافظ الأسد الرئيس المصري حسني مبارك في 16 أيلول/ سبتمبر 1992، واتفق الرئيسان على ضرورة إقناع إيران باتباع سياسة لا تسهم في تفاقم المشكلة.[40] وبعد أن اجتمع الرئيس الأسد إلى الشيخ زايد، اجتمع وزير الخارجية السوري فاروق الشرع إلى وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله النعيمي ثم اجتمع إلى وزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. وعلى الرغم من عدم حل النزاع، فإنه على الأقل انتزع موافقة على دخول إيران في محادثات مباشرة مع دولة الإمارات العربية المتحدة.[41]

كان تأييد مصر للتصريحات السالفة الذكر حول الجزر مصدر قلق لإيران، وبخاصة عندما ترافق التزام مصر باحتواء العراق بتعهدها بدعم دولة الإمارات العربية المتحدة ضد «التوسع الإيراني».[42] وقد سحبت مصر قواتها من منطقة الخليج العربي في أيار/ مايو ثم فعلت سوريا الشيء نفسه في حزيران/ يونيو 1992. ومع ذلك فقد تبعت تصريحات الدعم المصري المساعي الدبلوماسية المكوكية للرئيس المصري حسني مبارك في كانون الأول/ ديسمبر 1992، وذلك بين الرياض والدوحة للتهيئة لعقد اتفاق لترسيم الحدود

بين البلدين، ثم أتبعها بزيارة رفيعة المستوى إلى منطقة الخليج العربي في أيار/ مايو 1993.[43] وهكذا ظهرت مصر وسوريا ملتزمتين بدورهما كلاعبين دبلوماسيين في القضايا الخليج العربية، وإن لم يكونا لاعبين عسكريين. أضف إلى ذلك أن العراق طرح في منتصف أيلول/ سبتمبر 1992 بأنه كان الدولة الوحيدة في المنطقة القادرة على حماية الجزر من إيران.[44] ومرة أخرى منح النزاع الذي لم تتم تسويته العراق فرصة لترويج أجندته الخاصة، وكان هذه المرة لتبرير سرعة إعادة دمجه في النظامين الإقليمي والعالمي، وذلك بعد عامين تقريباً من غزوه دولة الكويت.

وعقب إخفاق المفاوضات الثنائية عام 1992 حول الجزر بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، أعلنت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعدد من الدول العربية الأخرى بيانات تؤيد موقف دولة الإمارات العربية المتحدة. وقال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة إن المملكة العربية السعودية قد علمت «بقلق بالغ بإخفاق جهود دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي وودي مع إيران لاستعادة سيادتها على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى»، وقد عبر عن «تأييد المملكة العربية السعودية لدولة الإمارات العربية المتحدة ولمساعيها إلى إلغاء الإجراءات التي اتخذتها إيران من جانب واحد لحل هذه المشكلة بالتفاوض والتحكيم بما ينسجم مع القانون والشرعية الدوليين».[45] لقد كان بيان الأمير سعود الفيصل العلني مهماً للغاية نظراً للدور البارز للمملكة العربية السعودية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولأن المملكة العربية السعودية لم تسمح للدفء في علاقتها مع إيران بأن يقف في طريق دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذه القضية. ولذلك أظهرت المملكة دعمها للاتفاقية الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من دون أن تسمح للعراق باستغلال القضية لمصلحته.[46]

وفي أثناء دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها قال وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عُمان يوسف بن علوي بن عبدالله إن «دولة الإمارات العربية المتحدة قد أعلنت عن إخفاق مساعيها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مدار العام للتوصل إلى تفاهم ودي حول حقوق السيادة على الجزر الثلاث في الخليج العربي، وهي جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى»، وقال إن ذلك سبَّب «قلقاً بالغاً لعُمان بشأن التطورات السلبية المحتملة لهذا الوضع»، ودعا إيران «التي تربطنا بها روابط الصداقة والجوار والمصالح المتبادلة إلى أن تجتهد في البحث عن وسيلة سلمية لحل هذا النزاع بطريقة تحمي حقوق جميع المعنيين بالقضية والمصالح المتبادلة للدول الأعضاء في مجلس التعاون».[47] لقد كانت رغبة سلطنة عُمان في التحدث بوضوح عن الجزر مهمة أيضاً لأنها كانت تتقاسم المسؤولية مع إيران في مضيق هرمز، وكانت قد اتفقت مع إيران حول حدودهما البحرية، كما كانت علاقاتها بإيران أوثق من علاقات الأخيرة بدول مجلس التعاون الأخرى.[48]

استخدمت دولة الكويت ودولة قطر ودولة البحرين لغة أكثر حذراً في خطاباتها في هذه الدورة للجمعية العامة، حيث اقتصر كل منها على الإشارة إلى جزيرة أبوموسى، لكنها عبّرت بوضوح عن تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة.[49] فدولة الكويت التي كانت ما تزال تترنح من آثار غزو العراق لها كانت تنظر إلى إيران بوصفها عامل توازن مع العراق. أضف إلى ذلك أن دولة الكويت قد عانت وابلاً من الاحتجاجات الإيرانية عندما وقعت على اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول/ سبتمبر 1991، وبالتالي فإنها قد لا ترغب في مزيد من استعداء إيران.[50]

أما دولة قطر فبالنظر إلى علاقاتها المتوترة مع المملكة العربية السعودية في عامي 1991 و1992 بشأن اتفاقية الحدود لعام 1965، وانفجار هذه القضية في مركز الخفوس الحدودي في أيلول/ سبتمبر 1992، فلعلها كانت لا ترغب في حدوث نفور بينها وبين إيران التي كانت ترى فيها قوة موازنة محتملة للمملكة العربية السعودية. وقد تكون

المحادثات التي عقدت في عامي 1991 و1992 بين دولة قطر وإيران لتسوية نزاعهما حول حقل غاز القبة الشمالية البحري (الذي تطلق عليه إيران حقل جنوب فارس) قد لعبت دوراً إضافياً.[51] وتعتبر البحرين ببساطة قريبة جداً من إيران، وبالتالي فهي عرضة للنفوذ الإيراني على سكانها من الشيعة إلى درجة أنها لا يمكنها أن تعادي إيران علناً. ومع ذلك فقد ساندت هذه الدول الثلاث البيانات الرسمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.[52]

وقد لمّح وزير الخارجية المصري آنذاك عمرو موسى إلى الجزر الثلاث جميعاً وإلى اهتمام مصر بمنطقة الخليج العربي بقوله: «إننا نشهد في منطقة الخليج العربي التي هي جزء من منطقة الشرق الأوسط توتراً آخر عند حدودها الشرقية، ينعكس في احتلال إيران لجزر عربية، كانت آخرها جزيرة أبوموسى»، ودعا إيران إلى «إعادة الوضع كما كان عليه سابقاً».[53] كذلك عبر وزراء الخارجية الليبي والتونسي والأردني عن تأييد دولهم لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة للجزر الثلاث، وذلك في كلماتهم التي ألقوها في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المذكورة آنفاً.[54] وقد تحدث عمرو موسى إلى نادي الصحافة القومي في واشنطن في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 1992 قائلاً: «حاولت إيران أن تستغل التوتر الذي كان سائداً بالمنطقة منذ الغزو العراقي للكويت وبدأت تتخذ أعمالاً وإجراءات صنعت الأزمة الحالية في جزيرة أبوموسى». وأكد أن «التأييد المصري لدولة الإمارات العربية المتحدة في نزاعها مع إيران صادر عن موقف ثابت لا صلة له بالنزاعات القائمة بين القاهرة وطهران»، وهي نزاعات تتمحور حول اقتناع مصر بأن إيران دعمت العناصر المناوئة للحكم داخل مصر.[55]

قدمت الدورة الثالثة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في أبوظبي في كانون الأول/ ديسمبر 1992، مزيداً من التأييد لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث. وكانت القمة قد أصدرت في البداية "إعلان أبوظبي" الذي كان موجهاً إلى سلوك إيران؛ فبعد إخفاق المفاوضات الثنائية الإيرانية ـ

الإماراتية في أيلول/ سبتمبر، أكد البيان «تبني مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمبدأ الحوار والتفاوض كوسيلة أساسية لحل النزاعات بين الدول»، وكذلك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث، مسمياً إياها «جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة»، كما أكد أيضاً «رفض المجلس التام للاحتلال المستمر لهذه الجزر الثلاث من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية».[56]

علاوة على ذلك، دان المجلس الأعلى لمجلس التعاون في بيانه الختامي تصرف إيران «لما يمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضي دولة الإمارات العربية وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة»، وعبر «عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة، لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين»، مؤكداً أن «تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

وقد نص البيان الختامي على أن «استمرار الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث والإجراءات التي اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جزيرة أبوموسى تمثل إخلالاً بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة في تطوير العلاقات بين الجانبين»، وطالب البيان إيران «بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التي اتخذتها في جزيرة أبوموسى، وإنهاء احتلالها لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وأكد البيان أيضاً تضامن المجلس «التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، و[أنه] يدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، وذلك استناداً إلى الشرعية الدولية وانطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي».[57]

أثارت بيانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ردة فعل عنيفة وسريعة لدى الرئيس الإيراني رفسنجاني الذي رد بأن «إيران هي بالتأكيد أقوى من أمثالكم ... من يريد أن يصل إلى الجزر فعليه أن يعبر بحراً من الدماء ... إننا نعتبر هذه المطالبة باطلة تماماً».[58] وكما سبق ذكره فقد قامت إيران بنشر قوات إضافية من الحرس الثوري الإيراني في الجزر وأعلنت أنها على استعداد للدفاع عن الجزر ضد أي هجوم. وذكّرت أيضاً جيرانها العرب الخليج العربيين بأنها كانت على استعداد لأن تستمر في الحرب ضد العراق لمدة ثمانين عاماً.[59] وقد هيّأ رد الفعل العدواني الإيراني تجاه بيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلفية لبيان تأييد آخر لدولة الإمارات العربية المتحدة صدر عن جامعة الدول العربية بتاريخ 19 نيسان/ إبريل 1993.[60] كما انتقد الرئيس المصري حسني مبارك بشدة التصرفات والأطماع الإيرانية في الخليج العربي وفي المنطقة بكاملها.[61]

في تلك الأثناء سعت المملكة العربية السعودية إلى المحافظة على «دفء العلاقات» بينها وبين إيران. ففي تشرين الأول/ أكتوبر 1993 أيدت المملكة مطالبة رفسنجاني السابقة بزيادة حصة إيران من إنتاج النفط، ودعمت رسمياً زيادات الإنتاج الإيرانية والكويتية وإبقاء مستويات الإنتاج السعودي على حالها، وذلك في اجتماع لاحق لمنظمة الأوبك عقد في فيينا في 4 تشرين الأول/ أكتوبر. وكان فهم المملكة العربية السعودية يرتكز على أن إيران ستكون مقابل ذلك مستعدة لحل نزاع الجزر سلمياً من خلال المفاوضات الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك أعلن وزير الخارجية الإيراني ولايتي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر في دولة قطر بأن الملك فهد بن عبدالعزيز قد قبل دعوة رسمية لزيارة إيران.

وفي هذا الصدد، كتب صالح المانع يقول: «بدا أن ذلك هو ذروة شهر العسل، وأن البلدين كانا على مشارف مصالحة تاريخية كادت تسوي كافة القضايا الكبرى موضع الخلاف». لكن زيارة الملك فهد لم تتم، ويعود ذلك من جهة إلى الاحتجاجات والنقد الإعلامي الذي أبداه المتشددون في إيران والذي أغضب السعوديين. كما أن الحكومة

الإيرانية لم تكن لتوافق على مناقشة موضوع الجزر الثلاث جميعاً في المفاوضات الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي دفع وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان إلى إلغاء زيارة كانت مقررة إلى طهران، وهو ما أثار قلق السعوديين كثيراً. واستنتجت المملكة العربية السعودية أن إيران قد أساءت تفسير سياسات المملكة التصالحية تجاهها على أنها علامة على ضعف السعوديين؛ ولذلك قررت اتخاذ موقف صلب تجاه إيران، وهو الموقف الذي ظهر بوضوح في أثناء موسم الحج في أيار/ مايو 1994 حينما قررت المملكة تخفيض عدد الحجاج الإيرانيين المسموح لهم بالحج.[62]

في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1993، دعا وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله النعيمي إيران من جديد إلى الدخول في محادثات مباشرة حول الجزر الثلاث جميعاً. وقد أصدرت حينها دولة الكويت بيان تأييد لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء الجزر الثلاث. كما أصدرت دولة البحرين ودولة قطر بيانين أكثر حذراً، إلى حد ما، دعتا فيهما إلى «إزالة جميع المسائل العالقة» بشأن الجزر الثلاث.[63] وهكذا لم تمض إلا خمسة شهور على التقارير التي وردت في الصحافة الإيرانية عن تحسن العلاقات مع دولة الكويت في أعقاب زيارة ولايتي إليها في أيار/ مايو 1993، حتى عادت الصحف نفسها تنتقد دولة الكويت بسبب دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة.[64]

أوضح ريتشارد شوفيلد أنه منذ قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت عام 1992 في أبوظبي، فإن بيانات القمة الخليج العربيية تتناول مصادر القلق المباشرة للدولة المضيفة للقمة. وتدليلاً على هذه الملحوظة فإنه يذكر أن قمة عام 1994 في المنامة ركزت على قضية جزر حوار وفشت الدبل، وبما أن قضية حدود سلطنة عُمان قد تمت تسويتها، فإن قمة عام 1995 في مسقط لم تركز على المشكلات الحدودية.[65] وهكذا فقد

يكون من دلائل الأهمية غير العادية للنزاع حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تبرز القضية بشكل واضح في سائر البيانات الختامية للقمم الخليج العربيية منذ عام 1992.

وبالفعل فقد أصدر المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بياناً ختامياً عقب نهاية القمة الرابعة عشرة التي عقدت في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 1993، مؤكداً «تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ودعمه كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث استناداً إلى مبادئ الشرعية الدولية». وقد دعا البيان إيران إلى «الاستجابة» لدعوة الشيخ زايد إلى بدء «حوار مباشر» مع إيران فيما يتعلق باحتلال الجزر، وهي دعوة وجهها الشيخ زايد في أثناء احتفالات العيد الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ ديسمبر. وقد رحب البيان أيضاً ببيان الحكومة الإيرانية الصادر في أثناء اجتماع قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، معبراً عن الأمل بأن « يكون ذلك مؤشراً لإلغاء كافة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إيران في جزيرة أبوموسى وإنهاء الاحتلال لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة»، معيداً تأكيد «أن تطوير العلاقات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضي دول المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».[66]

وبعد إخفاق جهود المملكة العربية السعودية في تسخير مساعيها الحميدة في خريف عام 1993، وإخفاق النداء الموجه إلى إيران في أثناء استضافة المملكة العربية السعودية للقمة الخليج العربيية في كانون الأول/ ديسمبر 1993، وقبيل الاتفاق المعدل على الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في صيف عام 1994، أشارت التقارير إلى أن الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود اهتم شخصياً بالترويج

لمقترحات تهدف إلى إعادة الجزر سلمياً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في أوائل صيف عام 1994.[67] وفي اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نيسان/ إبريل 1994، دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أيضاً إيران إلى إعادة الجزر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وإلى مراعاة «الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول»، وذلك كأساس «للتعاون البنّاء» بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[68]

لكن رد إيران كان برفض «التدخل» السعودي وبتكرار التحذيرات التي أطلقتها في كانون الأول/ ديسمبر 1992.[69] وقد أوضح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد المشكلة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بلغة عبرت صراحة عن تضامن دولة الكويت مع المجلس، بقوله في تموز/ يوليو 1994 إن «الحوار المطروح من قبل إيران يخص جزيرة واحدة فقط، ونحن في الحقيقة نريد أن يشمل الحوار الجزر الثلاث جميعاً».[70]

في تلك الأثناء، وبعد أن تولى الأمين العام الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي منصبه في كانون الأول/ ديسمبر 1993، طرح مواطن إماراتي من عائلة القواسم برأس الخيمة فكرة مفادها أنه ينبغي رفع النزاع حول الجزر إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي أو تحويله للتحكيم من قبل طرف ثالث نزيه.[71] وفي ضوء إخفاق المفاوضات الثنائية والوساطة أو المساعي الحميدة من طرف ثالث في الفترة 1992 ـ 1994، وفي ضوء بيان الأمين العام الجديد لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عكس تصريحات الشيخ زايد والشيخ حمدان بن زايد وراشد عبدالله النعيمي، أصدر المجلس الوزاري لمجلس التعاون بياناً في ختام اجتماعه في أيلول/ سبتمبر 1994، دعا فيه إيران إلى إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[72] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، سلط وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني الضوء على هذه الدعوة لتحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية عندما عبر علناً عن شكوكه حول إمكانية نجاح

الوساطة.[73] وقد حث البيان الختامي للدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون التي عقدت في المنامة في كانون الأول/ ديسمبر 1994 أيضاً على تحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية، فقد جاء فيه:

> وإذ يقدر المجلس الأعلى الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل هذا الخلاف ثنائياً، ونظراً لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة في بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية.[74]

وفي 12 آذار/ مارس 1995 أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بياناً مشتركاً آخر «عبر من جديد عن تقديرهم العميق لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث» و«حث الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة والموافقة على تحويل هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية».[75]

وقد عبر وزراء خارجية دول إعلان دمشق عن تحول بسيط في هذا الموقف في بيانهم الصادر في تموز/ يوليو 1995، الذي ورد فيه أنه قد «جدد الوزراء تأييدهم ومساندتهم لدولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث، ويدعون إيران إلى إجراء مفاوضات مباشرة، حول تلك الجزر، مع دولة الإمارات العربية المتحدة، في أقرب فرصة، وهم في الوقت نفسه يؤيدون دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق عن طريق الحوار».[76]

وطبقاً لريتشارد شوفيلد فإن هذه الدعوة المتجددة إلى إجراء محادثات مباشرة قبل أخذ القضية إلى محكمة العدل الدولية قد يكون لها صلة بقرار قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت في المنامة عام 1994 بالسعي إلى تسوية ثنائية للنزاع البحريني ـ القطري قبل السعي إلى التسوية من خلال محكمة العدل الدولية. وفي هذه القمة تردد

مجلس التعاون لدول الخليج العربية في التغاضي عن نظر محكمة العدل الدولية في قضية النزاع حول جزر حوار وفشت الدبل، لاسيما أن الدولة المضيفة (البحرين) عارضت ذلك، وبالتالي فإن الدعوة إلى نقل قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن استنفدت كافة الجهود الثنائية لحلها، كانت أكثر انسجاماً مع التوجيهات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون للدول لحل نزاعاتها الحدودية بشكل ثنائي.[77]

ولعل الدعوة المتجددة إلى المحادثات المباشرة مرتبطة أيضاً بالقلق المتزايد في دولة الإمارات العربية المتحدة من أنه على الرغم من أنها قد تحظى بفرصة ممتازة لإقرار ملكيتها لجزيرة أبوموسى من قبل محكمة العدل الدولية، فإن هناك أيضاً إمكانية – في ضوء قرارات المحكمة الدولية الأخيرة حول النزاعات الحدودية التي سعت إلى إرضاء كلا الطرفين – أن تتخذ المحكمة قراراً سياسياً من حيث الأساس بمنح طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران، وذلك لكي لا تكون إيران مستاءة تماماً.[78] وقد يكون البيان الصادر عن دول إعلان دمشق أيضاً ذا صلة بالقلق المتزايد حول النشاط العسكري الإيراني في الجزر في أواخر عام 1994 وفي عام 1995، وبالرغبة في التوصل إلى تسوية على نحو أسرع مما يمكن تحقيقه من خلال محكمة العدل الدولية.

وفي أيلول/ سبتمبر 1995 عبر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومن بعدهم وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية عن تأييدهم لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر الثلاث.[79] وكان ذلك قبيل الجولة الثانية للمفاوضات الثنائية المباشرة التي جرت بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران في الدوحة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1995، وذلك في أعقاب دعوة وجهها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني إلى كل من إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة. وقد أخفقت تلك المحادثات عندما رفض الإيرانيون النظر في جدول أعمال دولة

الإمارات العربية المتحدة الخاص بالمحادثات. وعقب انهيار المحادثات قالت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إن دولة الإمارات العربية المتحدة دخلت المحادثات بحسن نية، وبالتالي اتبعت التوجيهات التي صدرت عن مؤتمر القمة الخليج العربية عام 1994 في المنامة، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد ووجهت مرة أخرى بالرفض الإيراني.[80]

عبر البيان الختامي الصادر في نهاية القمة الخليج العربية المنعقدة في مسقط بسلطنة عُمان في كانون الأول/ ديسمبر 1995 «عن أسفه البالغ لعدم تجاوبها [إيران] مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لهذه القضية». كما عبر أيضاً «عن قلقه من مواصلة الحكومة الإيرانية اتخاذ إجراءات ترمي إلى تكريس احتلالها للجزر الثلاث»، وأعاد تأكيد «دعمه التام وتأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها [دولة الإمارات العربية المتحدة] لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث». وفي الختام دعا إيران ثانية إلى «القبول بإحالة الخلاف إلى محكمة العدل الدولية».[81]

وفي 2 حزيران/ يونيو 1996 أعاد المجلس الوزاري لمجلس التعاون تأكيد دعمه المطلق لدولة الإمارات العربية المتحدة ولكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث، بما في ذلك تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وذكر أن إيران واصلت ترسيخها لاحتلالها للجزر، وقال إن إصرار إيران على مواصلة احتلالها غير الشرعي بالقوة كان استفزازياً ويشكل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وحقوقها. وأضاف المجلس الوزاري القول إن سياسات إيران وتصرفاتها تعرض للخطر أمن المنطقة واستقرارها.[82] وأكد أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الجديد جميل الحجيلان، أن سلوك إيران في الجزر يناقض علاقات حسن الجوار.[83]

وفي 14 تموز/ يوليو 1996، عبر وزراء خارجية دول إعلان دمشق، في بيانهم الختامي الذي صدر في ختام اجتماعهم في مسقط، عن «قلقهم البالغ» من احتلال إيران للجزر، مستذكرين «المبادرات والدعوات المتكررة، الجادة، والصادقة، الموجهة إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول إعلان دمشق، ومجلس جامعة الدول العربية»، ومؤكدين «تأييدهم ومساندتهم المطلقة لكل الإجراءات والوسائل السلمية، التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر». ودعا البيان إيران «إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أي إجراءات من طرف واحد، وإزالة أي إجراءات أو منشآت، سبق تنفيذها من طرف واحد، في الجزر الثلاث، واتّباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها، وفقاً لمبادئ القانون الدولي وقواعده، والقبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية». كما أكد الوزراء أيضاً أن «أمن واستقرار دولة الإمارات العربية المتحدة، والمحافظة على استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها الإقليمية، جزء لا يتجزأ من أمن دول الخليج العربية، والأمن القومي العربي».[84]

وورد في البيان الختامي للدورة السابعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت في الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر 1996 أن المجلس إذ لاحظ استمرار الحكومة الإيرانية في تنفيذ إجراءات ترمي إلى «تكريس احتلالها للجزر الثلاث إمعاناً في اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة»، فقد كرر المجلس «أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً». ويمضي نص البيان إلى القول:

وإذ يجدد المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، يكرر المجلس دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات من طرف واحد، وإلغاء أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

كما عبر البيان أيضاً «عن قلقه الشديد من قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنشر صواريخ أرض ـ أرض في الخليج العربي، بما في ذلك نشرها للصواريخ على جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، مما يعرض دول المجلس ومنشآتها الحيوية للتهديد المباشر».[85]

كان رد فعل وزراء خارجية دول إعلان دمشق إيجابياً تجاه انتخاب رجل الدين الإصلاحي محمد خاتمي لرئاسة إيران ودعوته إلى فتح فصل جديد في العلاقات العربية ـ الإيرانية. ففي البيان الختامي الصادر في نهاية اجتماع حزيران/ يونيو 1997 أكد وزراء الخارجية استعدادهم لبناء علاقات ودية مع إيران على أساس حسن الجوار، غير أنهم أكدوا مع ذلك أهمية حل قضية الجزر قبل ذلك.[86]

وفي بداية آب/ أغسطس 1997، وبعد تولي الرئيس خاتمي منصبه، نقلت صحيفة **الشرق الأوسط** الصادرة في لندن عن أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية آنذاك جميل الحجيلان قوله: «لا يمكنني القول إن هناك خطراً صادراً من إيران، فأنا لا أعتقد بذلك... فإيران تعرف جيداً مصالحها في المنطقة. إنها دولة كبيرة جارة لنا، ونحن حريصون تماماً على الاحتفاظ بعلاقات طيبة مبنية على نوايا حسنة ... من المستحيل أن أقول إن إيران تشكل خطراً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية». وقال الحجيلان

إن مجلس التعاون لدول الخليج العربية لم يكن يريد أن تبقى العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية متوترة؛ لأن ذلك له تأثير سلبي على الاستقرار في منطقة الخليج العربي. وقال أيضاً: «إن إيران جارة كبرى وقوية، وهي تمثل عاملاً رئيسياً في استقرار المنطقة. لذلك يعتبر الاتفاق مع إيران وتعميق اقتناعها بالحاجة إلى التعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية مهماً لاستقرار المنطقة».[87] لقد كان الحجيلان، وهو من المملكة العربية السعودية، يعكس الفكرة القائلة إن العلاقات السعودية ـ الإيرانية وعلاقات مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران بدأت تنتعش من جديد بعد انتخاب خاتمي. لكن هذه التصريحات لم تكن تعني أنه سيحدث أي تراخ سريع في سياسات مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو المملكة العربية السعودية تجاه احتلال إيران للجزر.

رحب المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في أيلول/ سبتمبر 1997 مثلاً، بدعوات الرئيس خاتمي إلى إقامة علاقة جديدة مع إيران، غير أنه نبه من جديد على أنه ينبغي لإيران تسوية نزاع الجزر مع دولة الإمارات العربية المتحدة.[88] كما نوه أيضاً عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب في اجتماعهم الذي عقد في القاهرة في الشهر نفسه بالدعوات التي أطلقتها القيادة الإيرانية لتحسين العلاقات، لكنهم دعوا إيران إلى الاستجابة لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة بانتهاج الوسائل السلمية لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر. وأعادوا تأكيد الدعم لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث، ورفضوا جميع الإجراءات الإيرانية لفرض سيطرتها على هذه الجزر، وناشدوا الأمم المتحدة أن تبقي قضية هذا النزاع على جدول أعمالها.[89] وقد أيد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص الجزر في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت في خريف عام 1997. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر قام وزير الخارجية الإيراني

الجديد كمال خرازي بجولة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يحمل رسالة عامة لتحسين العلاقات، لكنه لم يأت بمقترحات جادة بشأن الجزر.[90]

وفي عشية القمة الثامنة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انعقدت في طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1997، بعث أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبدالمجيد رسالة مفتوحة إلى الرئيس خاتمي يدعوه فيها إلى تسوية سلمية لقضية الجزر مع دولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق التحكيم الدولي، ثم قال بعد ذلك إنه سيسعى إلى إقناع المسؤولين الإيرانيين في أثناء القمة للتوصل إلى تسوية سلمية للقضية مع دولة الإمارات العربية المتحدة.[91] وقد أشار عبدالمجيد في كلمته الموجهة إلى القمة إلى دستور منظمة المؤتمر الإسلامي وإلى الكلمة التي ألقاها خاتمي في وقت سابق من اليوم نفسه، وقد دعت كلتا الكلمتين إلى تسوية سلمية للنزاعات بين الدول الأعضاء، وناشد إيران أن تستجيب لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تسوية سلمية لنزاع الجزر.[92] وقد انضم إليه في هذه المساعي رئيس الوفد الإماراتي وزير الخارجية راشد عبدالله النعيمي الذي دعا إلى تسوية سلمية للنزاع في كلمته الرسمية التي ألقاها في العاشر من كانون الأول/ ديسمبر.

وفيما بعد وصف عبدالمجيد محادثاته مع الزعماء الإيرانيين على هامش قمة منظمة المؤتمر الإسلامي بأنها «مشجعة»، وقال إن موقف الحكومة الإيرانية الجديدة من الحل السلمي للنزاع كان يبدو «إيجابياً».[93] وبالفعل ففي مؤتمر صحفي عقد في طهران بعد القمة بوقت قصير، أجاب الرئيس خاتمي عن سؤال حول زيارة دولة الإمارات العربية المتحدة للتفاوض بشأن الجزر بقوله: «لقد قلنا ذلك في مكان آخر، ونقوله مؤكدين الآن، إننا على استعداد للذهاب إلى هناك». لكنه رفض وساطة أي طرف ثالث، وقال: «إن نزاعنا حول الجزر ليس بحاجة إلى تدخل أطراف خارجية».[94]

وعقب قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي اجتماع القمة الثامنة عشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي انعقد في دولة الكويت في كانون الأول/ ديسمبر 1997، رأى

بعض قادة دول المجلس من جديد أن من الضروري، والممكن أيضاً، إصدار نداء إلى قادة إيران الجدد. وفي الوقت الذي كان مضيف القمة، أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، يقول إن قادة إيران الجدد كانوا يسعون إلى إقامة علاقات أوثق مع دول الخليج العربية، فإنه مع ذلك دعا إيران إلى «الاستجابة للدعوات المتكررة لاتباع الوسائل الكفيلة بحل النزاع الحالي حول جزر الإمارات الثلاث وفقاً للقانون الدولي، لكي نتمكن من فتح صفحة جديدة في علاقاتنا».

وقال أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة إن «هناك مشاكل عالقة، ومنها احتلال جزر الإمارات الثلاث، ولا أعتقد أن بإمكاننا التحدث عن أية شراكة أمنية [مع إيران] مالم نتغلب على كافة هذه القضايا». وقد جاءت رغبة الشيخ عيسى للتحدث علناً بعد اتهامات دولة البحرين عام 1996 لإيران بالتورط في القلاقل السياسية ومؤامرة الانقلاب في البحرين. والواقع أنه كان من المتوقع أن تدرس قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية زيادة التعاون الدفاعي بين دول المجلس الذي كان يرتكز على قوة درع الجزيرة، والذي جاء بتصور نظام دفاعي ساحلي يعتمد على توحيد أنظمة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات للدول الأعضاء، وذلك في خطوة أولى نحو إقامة درع دفاعية جوية تغطي المنطقة كلها.[95]

وقد عكس البيان الختامي للقمة القلق المتواصل للمجلس الأعلى الذي «كرر أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع حلاً سلمياً. كما استعرض المجلس الأعلى تصريحات فخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي عبر فيها عن رغبته باللقاء بصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، واستمع إلى ترحيب صاحب

السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بهذا التوجه، ورحب المجلس الأعلى بأي لقاء يعقد بين قيادتي البلدين».

وقد جدد بيان المجلس الأعلى تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، وكرر مطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق تنفيذها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[96]

وفي شباط/ فبراير 1998 صرح الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني، في أثناء زيارة قام بها إلى المملكة العربية السعودية استغرقت أسبوعين وتوقف خلالها في دولة البحرين، بأن إيران ترغب في إجراء مفاوضات ثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل للمشكلة، لكنه طالب بأن ترسل دولة الإمارات العربية المتحدة وفداً إلى إيران حيث سبق أن قام وزير الخارجية الإيراني السابق ولايتي بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.[97] وعقب زيارة رفسنجاني إلى المملكة العربية السعودية، وعشية اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في المملكة العربية السعودية في آذار/ مارس، فإن كل ما استطاع أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان قوله هو: «إن رغبتنا في التعاون مع إيران هي أحد المبادئ الأساسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وإننا نأمل أن يكون هذا الموقف من جانب مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه إيران دافعاً للجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة للمساعي

المبذولة لحل مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران سلمياً عن طريق المفاوضات أو بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية».[98]

وقد عبر البيان الصادر في ختام اجتماع المجلس الوزاري لمجلس التعاون في آذار/ مارس عن «الأسف الشديد» لعدم تجاوب إيران مع دعوات دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى حل سلمي للنزاع، وجدد دعمه لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، و«طالب بأن تنهي الحكومة الإيرانية احتلالها للجزر الثلاث ... وتوقف سياسة فرض الحقائق على الأرض».[99] وفي أيار/ مايو 1998 قام وزير الخارجية الإيراني خرازي بزيارة أخرى إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، لكنه أيضاً لم يجلب معه مقترحات جديدة حول الجزر.[100]

وفي أثناء التحضيرات للقمة الخليج العربية التاسعة عشرة التي انعقدت في أبوظبي عام 1998، صرح أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الحجيلان مرة أخرى بقوله: «إننا نأمل في أن تستجيب القيادة الإيرانية لدعوات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث وحل النزاع سلمياً».[101] لكن قبل القمة بأيام صرح ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية بأن «إيران تتطلع قدماً إلى تسوية كافة القضايا في إطار اتفاق عام 1971» حول أبوموسى، وأعاد تأكيد السيادة الإيرانية على الجزر الثلاث، وهو موقف كان كفيلاً بإثارة رد فعل سلبي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[102] أضف إلى ذلك أن إيران بدأت تمارين بحرية في مداخل مضيق هرمز بوحدات البحرية النظامية والوحدات البحرية التابعة للحرس الثوري في الأيام التي سبقت افتتاح القمة.[103] وقد امتد نطاق هذه التمارين البحرية على مساحة امتدت من مضيق هرمز إلى المياه الإقليمية المحيطة بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[104]

على الرغم من أن أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبدالمجيد، وفي أثناء قمة منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1997، قد اعتبر موقف الحكومة الإيرانية الجديدة من حل سلمي لنزاع الجزر موقفاً إيجابياً، فإنه جدد دعوته لإيران إلى الاهتمام بمساعي دولة الإمارات العربية المتحدة الهادفة إلى إيجاد حل سلمي عن طريق المفاوضات أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.[105] وقد كشف كوفي أنان، الذي كان أول أمين عام للأمم المتحدة يحضر قمة خليجية، عن أنه كان قد اقترح أن تعقد دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران محادثات تحضيرية حول الجزر، وأن الشيخ زايد وكمال خرازي قد تجاوبا مع الاقتراح.[106] وقد عرض كوفي أنان، كما ذُكر، على الشيخ زايد استعداده «للوساطة بين دولته وإيران إذا ما أخفقت المفاوضات الثنائية». وبالفعل فقد دعا الشيخ زايد إيران قبل ذلك بأسبوع إلى قبول إجراء «حوار بنّاء أو اللجوء إلى التحكيم» لدى محكمة العدل الدولية. وقد رحب خرازي بعرض المحادثات المباشرة، لكنه قال إن أنان لم يعرض عليه الوساطة.[107]

وقد ورد في البيان الختامي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون التي عقدت عام 1998 أن المجلس «لاحظ استمرار الادعاءات الإيرانية، غير المقبولة، بشأن الجزر الثلاث واستمرار الإجراءات الإيرانية الرامية إلى تكريس الاحتلال»، كما أكد:

> المجلس الأعلى مجدداً على ضرورة استجابة الحكومة الإيرانية للدعوات العديدة، الجادة والصادقة، الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول مجلس التعاون، ودول إعلان دمشق، وجامعة الدول العربية، وعن المنظمات والهيئات والتجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، الداعية إلى حل هذا النزاع سلمياً، وبما يكسب التوجهات الإيجابية لحكومة الرئيس محمد خاتمي المصداقية الضرورية لبناء الثقة المتبادلة، وتطوير التعاون، والمحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وقد جدد البيان «تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ودعمه المطلق لكافة الإجراءات

والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ومطالبته الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة جميع المنشآت التي سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية». كذلك «رحب المجلس الأعلى بالجهود التي يبذلها معالي كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى إطار للمفاوضات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران لحل النزاع القائم بينهما، بشأن الجزر الثلاث، ودعا المجلس الأعلى الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستمرار في جهوده ورعاية المفاوضات. كما دعا المجلس الأعلى الحكومة الإيرانية إلى الاستجابة الجادة لجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة».[108]

وعقب افتتاح إيران لمبنى جديد للبلدية ولمؤسسة تعليمية في جزيرة أبوموسى في شباط/ فبراير 1999، احتجت دولة الإمارات العربية المتحدة لدى جامعة الدول العربية وطلبت إلى أمينها العام عصمت عبدالمجيد وضع موضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث على جدول أعمال اجتماع المجلس الوزاري للجامعة المقرر عقده في آذار/ مارس. وأدلى الأمين العام للجامعة ببيان إلى صحيفة **الحياة** جدد فيه رفضه للإجراءات الإيرانية في الجزر الثلاث، وحث المسؤولين الإيرانيين على التجاوب مع مساعي دولة الإمارات العربية المتحدة الداعية إلى حل سلمي، بما في ذلك إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[109] وبدوره حذر الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أن إيران إذا ما «استمرت في احتلال هذه الجزر وترسيخ احتلالها لها، فلن يكون ذلك في مصلحة العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران». وقال أيضاً: «إن تجاوب إيران

مع الدعوات الإماراتية إلى حل الصراع بالمفاوضات المباشرة أو عن طريق محكمة العدل الدولية سيقطع شوطاً بعيداً نحو تمتين العلاقات».[110]

وفي الوقت الذي أدلى فيه الحجيلان بهذا الحديث، بدأت إيران في تمارين بحرية جديدة استمرت لمدة تسعة أيام، حيث نفذت تمارين «الفاتح-77» الذي شاركت فيه إحدى عشرة سفينة حربية وغواصتان وثماني مروحيات وثلاث وحدات غواصين وعشر وحدات عمليات خاصة والقوات الجوية، في منطقة تمتد من مضيق هرمز إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[111] وقد عبرت جامعة الدول العربية عن «بالغ القلق» من تلك التمارين الإيرانية، محذرة من أنها يمكن أن يكون لها «تداعيات سلبية» على العلاقات مع دول الخليج العربية. وفي الوقت نفسه بدأت القوات الجوية الست لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تمارينها الجوية السنوية المشتركة تحت مسمى «بيرق الحق 99». وفي تلك الأثناء ردت إيران على احتجاجات دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية بتكرار ادعائها السيادة على الجزر الثلاث واستعدادها «للاستمرار في مفاوضاتها البنّاءة مع دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس اتفاقيات عام 1971 ومن دون شروط مسبقة»، أي التفاوض حول تطبيق مذكرة التفاهم حول أبوموسى، ولكن ليس حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولا حول السيادة.[112]

بعد ذلك قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة احتجاجاً آخر لدى جامعة الدول العربية، وقال سفير دولة الإمارات العربية المتحدة في القاهرة موضحاً: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى جميع الإجراءات التي نفذتها إيران في الجزر في الماضي أو التي تقوم بها في المستقبل بوصفها استفزازات غير ملائمة»، وحث إيران على حل النزاع من خلال المفاوضات الثنائية أو التحكيم الدولي.[113] وأعلن عصمت عبدالمجيد أن «تصرفات إيران تجاه العرب لا تنسجم مع السياسات العربية تجاه الجمهورية الإسلامية.

إن الدول العربية ملتزمة بإقامة علاقات طيبة مع إيران، ولذلك فإن المفروض بإيران أن تقابل ذلك بالمثل». وفي رد فعل على انتقادات جامعة الدول العربية قال مسؤول في وزارة الخارجية الإيرانية إن «مناورات إيران العسكرية هي في الأساس استخدام لقوات إيران الاحتياطية في الدفاع عن سلامة أراضيها». وأضاف القول إن المفروض بجامعة الدول العربية أن «تشجع دولة الإمارات العربية المتحدة على تبني موقف واقعي إزاء إيران والتفاوض مع الجمهورية الإسلامية بدلاً من كيل التهم لها».[114]

رأت دولة الإمارات العربية المتحدة في المناورات العسكرية الإيرانية استفزازاً وتهديداً خطيرين، فدعت إلى عقد اجتماع طارئ للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في أبوظبي لبحث انتهاكات إيران وتمارينها العسكرية الجديدة.[115] وفي عشية الاجتماع الطارئ للمجلس سافر وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل إلى سلطنة عُمان لالتقاء وزير الدولة للشؤون الخارجية يوسف بن علوي بن عبدالله، وقال: «إنني أتمنى أن أرى إيران تتجاوب مع دعوات رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للتفاوض حول قضية الجزر». وقال إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت تتجنب أي استفزاز، وكانت تسعى لحل كافة المشكلات من خلال المفاوضات، وإن النزاع على الجزر كان أهم مشكلة تتطلب الحل، وإن كافة المشكلات يمكن حلها من خلال حسن النوايا. وصرح بأنه جرى بحث نزاع الجزر خلال زيارة وزير الخارجية الإيراني التي كان قد اختتمها إلى المملكة العربية السعودية، وأنه كان قد أبلغ خرازي بأن المملكة العربية السعودية تود أن تتم تسوية النزاع «بشكل مباشر»، وأن خرازي قد «عبر عن رغبة بلاده بتسوية القضايا بشكل سلمي»، و«أننا بانتظار الأفعال». وكان وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد قد صرح أنه: «إذا لم يكن هناك اتفاق على إجراء محادثات مباشرة، فهناك إذن محكمة العدل الدولية ... وآمل أن يتم تحويل هذه

القضية إلى المحكمة». وعبر عن الأمل بأن تتولى محكمة العدل الدولية حل النزاع «الذي ليس في مصلحة إيران، وليس فيه فائدة للمنطقة».[116]

لعل التقاء وزير الخارجية السعودي وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني عشية اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون كان مجهوداً يرمي إلى التنسيق المسبق للتأكد من أن دعم مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة لن يقوض العلاقات الثنائية السعودية ـ الإيرانية في هذه الفترة المهمة. وكانت المملكة العربية السعودية تريد من إيران أن تلتزم بالتخفيضات المتفق عليها في إنتاج النفط والتي تهدف إلى دعم أسعار النفط المتدنية بحيث يمكن الاتفاق على مزيد من التخفيضات في اجتماع منظمة الأوبك الذي كان من المزمع عقده في فيينا في أواخر آذار/ مارس، وبالتالي خفض فائض إمدادات النفط في السوق العالمية، والسماح لأسعار النفط العالمية بالارتفاع. كذلك كانت المملكة العربية السعودية تريد من الإيرانيين السلوك الجيد في أثناء موسم الحج التالي في آذار/ مارس. وقد رغبت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت على حد سواء في تعاون الإيرانيين معهما في احتواء العراق الذي كان يدعو إلى إطاحة هذين النظامين بسبب دعمهما للعمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق ما بين كانون الأول/ ديسمبر 1998 وآذار/ مارس 1999.

كانت المملكة العربية السعودية تتوقع أيضاً زيارة من الرئيس الإيراني خاتمي بعد ذلك في آذار/ مارس. وقد شاطرت سلطنة عُمان المملكة العربية السعودية اهتمامها بالحصول على التعاون الإيراني بالنسبة لإنتاج النفط وأسعاره، ولم يكن ثمة نزاع بينها وبين إيران، كما كانت تتجه إلى إبرام اتفاقية جزئية على الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي اتفاقية تم التوصل إليها والتوقيع عليها في 1 أيار/ مايو 1999. وبذلك أثبتت عُمان أنها شريك يتمتع بأهمية محتملة في مسعى سعودي لتشجيع رد فعل من قبل

الاجتماع المزمع عقده للمجلس الوزاري لا يؤدي إلى إقصاء إيران. لكن على الرغم من كل هذه الاعتبارات فإن المملكة العربية السعودية أيدت بياناً قوي اللهجة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما فعلت سلطنة عُمان الشيء نفسه.

أعلن البيان الصادر في ختام الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي عقد في أبوظبي في أوائل آذار/ مارس 1999 أن «المجلس الوزاري يدين هذه المناورات العسكرية الإيرانية الاستفزازية التي تجريها إيران في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة ... ومياهها الإقليمية. ويطالب إيران بالكف الفوري والسريع عن مثل هذه الأعمال الاستفزازية التي تهدد الأمن والاستقرار في الخليج العربي، وتشكل مصدر قلق بالغ ولا تساعد على بناء الثقة باعتبارها خرقاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ومحاولة من جانب إيران تكريس احتلالها للجزر الثلاث المحتلة». وأكد المجلس الوزاري رفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث، وأعاد تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على الجزر، ودعا إيران مجدداً إلى إنهاء احتلالها للجزر.

وشدد المجلس الوزاري على «الرغبة الأكيدة» و«المبادرات الصادقة» من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون والدول العربية لبناء علاقات طيبة مع إيران، وأشار إلى أن:

> تلك المبادرات قوبلت من جانب إيران بمزيد من تكريس الاحتلال وانتهاك صارخ للسيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بل زادت من ذلك إلى تحويل الجزر الثلاث إلى مناطق عسكرية وتكرارها إقامة المناورات العسكرية البحرية والجوية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي يشكل مصدر قلق بالغ لدول المجلس وتناقضاً بين الأقوال والأفعال الإيرانية.[117]

وجدد دعوته لإيران للقيام بترجمة توجهاتها المعلنة برغبتها في تحسين العلاقات مع دول المجلس إلى خطوات عملية، وذلك بالاستجابة لدعوات دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون ودول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية والدولية والأمين العام للأمم المتحدة، الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث من خلال المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وأفاد البيان أن المجلس الوزاري كلف وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإجراء الاتصالات مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية من أجل:

> شرح خطورة الوضع في المنطقة في ظل برامج التسلح الإيراني، وخاصة في مجال برامج الصواريخ، وبرامج أسلحة الدمار الشامل باعتبارها تفوق احتياجات إيران الدفاعية المشروعة، وتشكل مصدر قلق بالغ لدول مجلس التعاون، وتهدد الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج العربي.[118]

لقد كان هذا البيان قوياً للغاية في تأييد دولة الإمارات العربية المتحدة. لكن من الملاحظ أن دولتي الكويت وقطر لم تبعثا بوزيري خارجيتهما لحضور الاجتماع، بل بعثتا بمسؤولين أقل مستوى بدلاً منهما. ووفقاً لمراقبين في دولة الإمارات العربية المتحدة فإن من المؤكد أن دولة الكويت كانت تريد من إيران أن تكون قوة موازنة للتهديد الصادر عن العراق، وأن تتعاون في موضوع إنتاج النفط وتحديد أسعاره في وقت كانت فيه هاتان القضيتان تتمتعان بأهمية بالغة. أضف إلى ذلك أن ولي عهد دولة الكويت ورئيس وزرائها الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح كان من المقرر أن يقوم بزيارة رسمية إلى إيران بعد الاجتماع الطارئ للمجلس الوزاري ببضعة أيام.[119] أما دولة قطر الحريصة عادة على تجنب نشوء أي عداوة مع إيران أو المملكة العربية السعودية، والراغبة أيضاً في أن يسهم تعاون إيران في رفع أسعار النفط، فقد تكون بعثت بمسؤول أدنى مستوى لأسباب مماثلة.[120]

رفضت وزارة الخارجية الإيرانية البيان الصادر عن المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه «استفزازياً»، ووصفته بأنه «تدخل سافر في شؤون إيران الداخلية». واحتجت بأن «هذه المناورات لا تهدد أمن المنطقة، بل تؤدي أيضاً إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة». وأضافت: «من المستغرب أن هذه المزاعم الباطلة ضد إيران تأتي في وقت كانت فيه الدول الإقليمية نفسها تجري مناورات». وأخيراً ادّعت أن الجزر الثلاث كانت «جزءاً لا يتجزأ» من إيران، وطرحت من جديد فكرة إجراء محادثات ثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة على أساس اتفاقية عام 1971.[121]

وفي اجتماع عادي للمجلس الوزاري بالرياض في منتصف آذار/ مارس 1999، أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون بياناً قوياً آخر قالوا فيه إن المجلس «لاحظ استمرار الادعاءات الإيرانية، غير المقبولة، بشأن الجزر الثلاث، والقيام بإجراء مناورات عسكرية استفزازية في المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وفتح دار للبلدية الإيرانية ومجمع تعليمي في جزيرة أبوموسى بهدف تكريس الاحتلال، وفرض الأمر الواقع»، وأكد المجلس مجدداً أهمية قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بترجمة توجهاتها المعلنة، في عهد الرئيس الإيراني محمد خاتمي، برغبتها في تحسين العلاقات مع دول المجلس إلى خطوات عملية ملموسة، وذلك بالاستجابة الصادقة للدعوات الصادرة من أطراف إقليمية ودولية عديدة، الداعية إلى الدخول في مفاوضات مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع حول الجزر الثلاث.

وجدد بيان المجلس الوزاري تأكيده على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، وعبر عن «دعمه المطلق» لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها عليها، وطالب الحكومة الإيرانية بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث، «والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة منشآت إيرانية في الجزر بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة جميع المنشآت التي

سبق إقامتها من طرف واحد في الجزر الثلاث». وبشأن المناورات العسكرية الإيرانية الأخيرة قرب جزر دولة الإمارات العربية المتحدة المحتلة ومياهها الإقليمية، فقد دعا إيران إلى «الكف عن الأعمال الاستفزازية التي تشكل انتهاكاً صارخاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتمثل تهديداً خطيراً للأمن والاستقرار في المنطقة وتعرض الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر». وجدد البيان التعبير عن اقتناع المجلس بأن «بناء الثقة يتحقق من خلال تبني إيران خطوات عملية ذات مصداقية هادفة لحل المشاكل القائمة» بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران، وذكر بالتحديد نزاع الجزر.[122]

وبعد ذلك بأيام، صرح أمين عام جامعة الدول العربية عصمت عبدالمجيد في اجتماع للجامعة في منتصف آذار/ مارس بقوله: «إننا نراقب عن كثب آخر التطورات المتعلقة بجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، ونأمل أن تستجيب إيران للدعوات المتكررة من جانب الإمارات لحل النزاع بالوسائل السلمية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».[123] وفي الوقت الذي أوضحت المصادر السورية أن سوريا عرضت جهود الوساطة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، وكانت قد سعت إلى ذلك بالفعل عام 1992، فإن المصادر الإماراتية قالت إن ذلك العرض لم يتم التقدم به.[124]

وقد أكد البيان الصادر في نهاية اجتماع جامعة الدول العربية على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر الثلاث وعلى الدعم الكامل لكافة المساعي السلمية لاستعادة سيادة دولة الإمارات عليها، وشجب الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث ومحاولاته تثبيت الاحتلال، وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، والمناورات العسكرية الإيرانية التي شملت الجزر. ودعا البيان إيران إلى إيقاف استفزازاتها التي قوضت الثقة وعرّضت أمن المنطقة واستقرارها للخطر، وإلى إنهاء احتلالها للجزر وفرضها الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن بناء منشآت في الجزر بهدف تغيير تركيبتها

السكانية، وإلغاء كافة الإجراءات، وإزالة جميع المنشآت التي سبقت إقامتها من طرف واحد في الجزر. وأضاف البيان التأكيد على ضرورة قيام إيران بترجمة توجهاتها المعلنة برغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية إلى خطوات عملية ملموسة، وذلك بالاستجابة الصادقة للعديد من الدعوات العربية الداعية إلى حل النزاع بالوسائل السلمية من خلال الدخول في مفاوضات مباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وأعلن البيان أيضاً عن قرار بإعلام الأمم المتحدة بأهمية إبقاء القضية على جدول أعمال مجلس الأمن إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر وتستعيد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.[125]

وبعد الاجتماع صرح الأمين العام للجامعة عصمت عبدالمجيد بقوله: «لن تكون هناك علاقات طيبة بين العرب وإيران إذا ما استمرت إيران في احتلالها لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث. وبمجرد انتهاء هذا الاحتلال ستصبح العلاقات طيبة».[126] وفي غضون أسبوع كتب عبدالمجيد إلى أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان ورئيس مجلس الأمن طالباً إلى مجلس الأمن النظر في قضية احتلال إيران للجزر، وإدانة مناورات إيران العسكرية الأخيرة قرب الجزر، والدعوة إلى وضع حد لسياسة إيران الهادفة إلى فرض الأمر الواقع في الجزر. وبالفعل فقد واصل التركيز على هذه النقاط خلال الأسابيع التي تلت ذلك.[127]

وفي أعقاب هذه البيانات القوية الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، أوردت الصحيفة الإيرانية اليومية الناطقة باللغة الإنجليزية **طهران تايمز** *Tehran Times* أن الرئيس خاتمي كان في صدد إلغاء رحلته إلى المملكة العربية السعودية بسبب ما كانت طهران تعتبره «موقف الرياض الخاطئ من الجزر الإيرانية الثلاث». لكن وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ذكرت في غضون أسبوع من ذلك أن خاتمي كان مسروراً جداً من التعاون السعودي ـ الإيراني في موضوع النفط، وأنه سيمضي في زيارته إلى المملكة العربية السعودية.[128] وعلاوة على ذلك فإن زيارة وزير

الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود المقررة إلى إيران تأجلت حتى أيار/ مايو 1999.[129] لكن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل قام بزيارة إلى طهران في منتصف نيسان/ إبريل لإجراء مباحثات مع خاتمي وخرازي حول العلاقات الثنائية وقضايا منظمة الأوبك، وكذلك قام وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ابن جبر آل ثاني بزيارة خاتمي في طهران.[130]

وعندما قام الأمير سلطان بزيارة طهران في أوائل أيار/ مايو 1999، قام وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني بالدعوة إلى عقد محادثات حول خطة أمنية إقليمية، كما وجه الرئيس الإيراني خاتمي الدعوة إلى إقامة تحالف عسكري مع المملكة العربية السعودية، فرد عليه الأمير سلطان بقوله: «إن مسألة التعاون العسكري ليست سهلة بين بلدين انقطعت العلاقات بينهما أعواماً وباشرا الآن بداية طيبة. علينا أن نبدأ بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي». لكنه وافق بالفعل على تبادل ملحقين عسكريين في سفارتي البلدين.[131] في تلك الأثناء قام وزير خارجية البحرين الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة أيضاً بزيارة إلى إيران لمناقشة القضايا الثنائية والإقليمية، مسجلاً بذلك تحسناً كان قد بدأ حتى قبل وفاة الشيخ عيسى وتولي الأمير الجديد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة مكانه في آذار/ مارس 1999.[132]

في 10 أيار/ مايو 1999، وفي أعقاب هذه الزيارات السعودية والقطرية والبحرينية إلى طهران، وفي عشية زيارة خاتمي المقررة إلى المملكة العربية السعودية، اجتمع حكام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جدة لعقد أولى قممهم التشاورية نصف السنوية المقررة. وعلى الرغم من عدم صدور أي بيان عن القمة، فقد صرح الأمير سلطان بن عبدالعزيز بعد الاجتماع أن أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية «رحبوا وقبلوا» بتحسين العلاقات مع إيران، ورأوا أن ذلك سيسهم في تعزيز «الأمن والاستقرار» الإقليميين. وكرر القول إن الوقت ما زال مبكراً لعقد أية اتفاقية أمنية بين المملكة العربية

السعودية وإيران، وقال إن هناك العديد من القضايا التي لم يتم حلها، ومنها النزاع على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقال أحد أعضاء وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً: «إننا نرحب بتحسين العلاقات بين إيران ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونعتقد أنه سيساعدنا ولا يعوقنا عن البحث عن حل للنزاع حول الجزر مع إيران». وفي الأسبوع التالي، ربط المسؤولون البحرينيون والكويتيون تحسين العلاقات مع إيران بحل النزاع حول الجزر.[133]

وعندما قام الرئيس الإيراني خاتمي بزيارة المملكة العربية السعودية في منتصف أيار/ مايو، رحب الملك فهد بفرصة تحسين العلاقات مع إيران. كما دعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل إلى بناء الثقة من خلال حل المشكلات العالقة، وقال: «سوف يكون للزيارة أثر إيجابي في المنطقة بأكملها، حيث أصبح بإمكان الدولتين أن تؤديا دوراً رئيسياً في حل النزاعات في المنطقة». ونقلت صحيفة **الرياض** السعودية أن المسؤولين السعوديين بحثوا قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مع الرئيس خاتمي، لكن مسؤولاً سعودياً قال فيما بعد إن خاتمي «لا يبدو قادراً على جعل موقف إيران أكثر مرونة أو تقديم تنازلات في هذه القضية في الوقت الحاضر».[134] وفي أثناء زيارة خاتمي اللاحقة إلى دولة قطر لإجراء محادثات حول تعزيز التعاون بين البلدين، أنكر أن تكون إيران قوة احتلال في الجزر، وزعم أن إيران تملك أدلة تثبت حقها في الجزر، وأكد أن النزاع مع دولة الإمارات العربية المتحدة ليس سوى «سوء تفاهم».[135]

وقبل أن يختتم خاتمي جولته وجه إليه أمين عام جامعة الدول العربية الدعوة للاستجابة إلى دعوات دولة الإمارات العربية المتحدة لحل النزاع.[136] وفي الأسبوع التالي أجرى خاتمي أيضاً محادثات ثنائية مع وزير الدولة للشؤون الخارجية بسلطنة عُمان في طهران. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من تشدد خاتمي في السر والعلن بشأن الجزر، فإن ولي العهد السعودي الأمير عبدالله أكد من جديد القول: «بإفساح الطريق أمام إخوتنا في

إيران، يمكننا المساهمة في تسوية المشاكل العالقة، ولاسيما مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث». وأضاف قائلاً: «لإيران الحق في تطوير قدراتها العسكرية لضمان أمنها من دون الإضرار بحقوق الآخرين». لقد كان هذا التصريح قوي الحجة، لكنه أثار تساؤلات في دولة الإمارات العربية المتحدة.[137]

ففي أعقاب جولة خاتمي انتقد وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة مساعي بعض الدول الأعضاء، الذين لم يسمهم، في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحسين العلاقات الثنائية مع إيران، فقال إن «هذه الفردية ضارة بالعمل الجماعي وبقضية الجزر الإماراتية»، وأكد أن «إيران قد استغلت هذه الزيارات [المتبادلة] لدعم مصالحها. وإننا نرى الآن القوات الإيرانية طليقة اليدين لتفعل ما تشاء في الجزر».

وعلى الرغم من عدم ذكر المملكة العربية السعودية بالاسم، فقد كانت دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر بالقلق حيال رغبة المملكة العربية السعودية – وهي أقوى دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية – في التقارب مع إيران، في غياب أي تقدم في قضية الجزر، وهي رغبة تقوض التضامن الأمني الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتشجع دول المجلس الأخرى على اتباع خطى المملكة العربية السعودية. وقد دفع ذلك دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التعبير عن النقد الشديد علناً وعلى نحو غير عادي لشركائها الخليج العربيين. بل إن وزير الخارجية الإماراتي راشد عبدالله حذر من أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستعيد النظر في التزاماتها تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا ما تجاهلت كل دولة عضو فيه واجبها المتمثل في ربط تحسين علاقاتها مع إيران بحل نزاع الجزر. وعبر عن قلقه من أن إيران لاحظت أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في مساعيها لتحسين علاقاتها مع إيران، لم تعد تهمها مصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر، وأن إيران وجدت في ذلك عزلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.[138]

رفض الأمير سلطان بن عبدالعزيز هذه الحجج باعتبارها «غير صحيحة بأي وجه من الوجوه».[139] وبعد أن التقى أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان في أبوظبي رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد، ووزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حمدان بن زايد، ووزير الدفاع الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، قال إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون والمجاورة لدولة الإمارات العربية المتحدة «كانت تسعى إلى استخدام تحسين العلاقات مع إيران للمساعدة على إيجاد تسوية» لنزاع الجزر.[140] وصرح وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني بقوله: «إن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما فيها المملكة العربية السعودية، تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة».[141] وفي الوقت نفسه قال وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني يوسف بن علوي بعد اجتماعه مع الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان إن دولة الإمارات العربية المتحدة «لا تملك حق إبداء اللوم فحسب، بل وأكثر من ذلك».[142]

لم يفلح وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين اجتمعوا في أواسط حزيران/ يونيو بالرياض في حل الخلاف، حيث أصرت المملكة العربية السعودية وقتها على ضرورة تلطيف الانتقاد الموجه إلى احتلال إيران للجزر في البيان الختامي. وقد كرر مسؤول إماراتي القول إن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك «خياراً مفتوحاً» للانسحاب من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقال: «سوف ننظر بالتأكيد في عضويتنا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إذا لم نر أي التزام من قبل الآخرين تجاه حل قضيتنا المتعلقة بالجزر».[143] بعد ذلك أصدرت البحرين والأردن بياناً مشتركاً تؤيدان فيه دولة الإمارات العربية المتحدة، وقال وزير خارجية مصر عمرو موسى إن قلق دولة الإمارات العربية المتحدة «منطقي تماماً»، وبدأ أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان جولة مكوكية بين عواصم دول المجلس لإنهاء هذا الخلاف العلني.[144]

وفي 19 حزيران/ يونيو قام أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بوساطة لإنهاء الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث اجتمع في أبوظبي إلى الشيخ زايد، ثم اصطحب معه الشيخ حمدان بن زايد وآخرين إلى الرياض للاجتماع إلى الملك فهد وولي عهده الأمير عبدالله والأمير سلطان والأمير سعود الفيصل. وقال الشيخ حمدان والأمير سعود الفيصل بعد هذه الاجتماعات إن البلدين الآن يتشاطران «وحدة في الآراء». وقد رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة بالموافقة السعودية على صدور قرار من مجلس التعاون لدول الخليج العربية يربط العلاقات الوثيقة مع إيران باستعداد إيران للتفاوض حول الجزر الثلاث، وانضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المملكة العربية السعودية في تجديد التأكيد على أهمية مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[145] وقد عكست وساطة دولة قطر تحسن علاقاتها بدولة الإمارات العربية المتحدة بعد الاجتماع الأول الذي عقد في أيار/ مايو 1999 للجنة مشتركة لتعزيز التعاون الثنائي.[146] وخلال الأسابيع التالية تلقت دولة الإمارات العربية المتحدة تصريحات الدعم والتأييد من البحرين وسلطنة عُمان وجامعة الدول العربية واتحاد البرلمانيين العرب، والسلطة الوطنية الفلسطينية.[147]

وفي أوائل تموز/ يوليو أصدر اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في جدة بياناً يقولون فيه إنهم قد قرروا إنشاء لجنة وزارية ثلاثية مؤلفة من كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ودولة قطر مكلفة بـ «وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة لحل قضية احتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة»، على أن ترفع اللجنة توصياتها إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية بحلول أيار/ مايو 2000. ويمكن النظر إلى تشكيلها على أنه محاولة للجمع بين أقوى دولة عضو في المجلس والدولتين اللتين تتمتعان بأفضل العلاقات مع إيران، وذلك لزيادة فاعلية اللجنة.[148]

وقد دعا بيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية أيضاً إلى «إقامة علاقات طيبة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أسس ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافات القائمة بالحوار والطرق السلمية». ورحب بـ «السياسات الإيجابية التي أعلنها فخامة الرئيس الإيراني محمد خاتمي أثناء زيارته لكل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر» وخاصة استعداد إيران لإجراء مفاوضات مباشرة مع أبوظبي.[149] وأصدرت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بياناً يساند بيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويدعو إيران إلى التجاوب مع موقف الدول العربية والتفاعل الإيجابي مع اللجنة الثلاثية التابعة لمجلس التعاون.[150]

قام الأمير سلطان بن عبدالعزيز بزيارة الشيخ زايد في أبوظبي وعبر عن الأمل بأن تتجاوب إيران مع اللجنة الثلاثية، لكن ناطقاً باسم وزارة الخارجية الإيرانية قال «لا حاجة إلى وساطة دولة ثالثة»، بما في ذلك اللجنة الثلاثية.[151] ومرة أخرى كان موقف إيران يتمثل في إجراء مفاوضات مباشرة تقتصر على بحث «سوء التفاهم» حول جزيرة أبوموسى. وبينما كانت اللجنة الثلاثية تعقد أول اجتماع لها في جدة، قال الأمير سلطان في أثناء وجوده في دولة الكويت إن على إيران أن تحل النزاع حول الجزر الثلاث بوصف ذلك «أساساً لتحسين التعاون مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية».[152]

وفي منتصف أيلول/ سبتمبر 1999 تجاوز وزراء خارجية دول جامعة الدول العربية ما كان وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على استعداد لقوله، وأصدروا بياناً قوياً عبروا فيه عن دعمهم للجهود السلمية لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وشجبوا الإجراءات الإيرانية الرامية إلى إدامة الاحتلال بإجراء مناورات عسكرية في الجزر. ودعا البيان كذلك إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر، وإنهاء سياستها لفرض الأمر

الواقع، وإزالة جميع المنشآت التي أقامتها على الجزر لتغيير التركيبة السكانية، وإلى قبول الوسائل السلمية لحل النزاع، بما في ذلك إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.[153]

وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر صرح وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة بأن اللجنة الثلاثية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لم تُعلم دولة الإمارات العربية المتحدة عن «أية خطوات أو تقدم تم إحرازه»، وأوضح مسؤولون إماراتيون آخرون أنهم سيطلبون إلى اللجنة الثلاثية في اجتماع قادم لوزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تقوم بإعداد جدول أعمال من أجل بحثه في القمة السنوية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقال الأمير سعود الفيصل في اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون إنه قد تحقق «تقدم ملحوظ» في علاقات دول مجلس التعاون مع إيران، لكنه ذكر أنه «ما تزال هناك بعض المشاكل التي تحتاج إلى حل لكي يتم إعادة العلاقات إلى أوضاعها السليمة، ومن بينها قضية الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران».

لقد أبانت تعليقات الأمير سعود الفيصل عن أن اللجنة حتى ذلك الوقت لم تحقق تقدماً يُذكر لتبلغ عنه.[154] ومع ذلك فعندما انعقدت قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1999 بالرياض، أصدر الحكام بياناً تضمن إشارة متساهلة إلى احتلال إيران للجزر الإماراتية، من دون انتقاد فعلي للتصرفات الإيرانية. ورأى الحكام أن إدانة إيران ستقضي على إصلاحات خاتمي وتدعم منتقديه المتشددين، ووافقت دولة الإمارات العربية المتحـــدة على أن تتحلى بالصبر بينما تواصل اللجنة الثلاثية مساعيها.[155]

وفي 8 نيسان/ إبريل 2000 صرح مسؤول عُماني في أثناء اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جدة، بأن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن راضية عن «الدور الغامض» للجنة الثلاثية لمجلس التعاون، وأن لديها «حساسية خاصة»

إزاء انعدام فاعلية اللجنة. ودعا وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في كلمته الافتتاحية إيران إلى التعاون مع اللجنة، أما وزراء الخارجية ففي بيانهم الختامي «عبَّروا عن أملهم في أن تتجاوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع هذه المساعي الجادة والخيّرة». وقال الأمير سعود بعد ذلك: «هناك رسالة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية [إلى إيران]، ونحن بانتظار الرد عليها».[156]

وبينما كان أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان يعد للقمة التشاورية الثانية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عبر عن أمله بأن تتجاوب إيران مع اللجنة الثلاثية.[157] وعشية قيام سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي آنذاك، وسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس أركان القوات المسلحة حينذاك، وسمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، وراشد عبدالله النعيمي وزير الخارجية، بزيارة إلى المملكة العربية السعودية، وصف مسؤول في وزارة الخارجية السعودية نزاع الجزر بأنه «حجر العثرة الوحيد الذي يفسد العلاقات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران».[158] وعندما وصل وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى الرياض بعد ذلك بأيام وأثار موضوع إبرام معاهدة دفاع إقليمية، أجاب المسؤولون السعوديون مرة أخرى بأن مثل تلك المعاهدة لم يأت أوانها إلا إذا سوت إيران نزاعها مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر. وقال الأمير سلطان: «إن أي تعاون مباشر مع إيران لضمان حماية الخليج العربي غير مقبول».[159]

وقد قدمت اللجنة الثلاثية أول تقرير لها حول مساعيها إلى القمة التشاورية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي عقدت بمسقط في أواخر نيسان/ إبريل 2000. وعلى الرغم من ضآلة التقدم الملموس الذي تم إحرازه، فإن البيان الختامي للقمة «دعا اللجنة الثلاثية إلى مواصلة جهودها، وعبر عن الأمل بأن تتعاون الحكومة الإيرانية مع قضية اللجنة النبيلة».[160] وقد أصدر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

بياناً مماثلاً يدعو إيران إلى أن «تتجاوب» مع مساعي اللجنة الثلاثية. وقال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: «إن عمل اللجنة مستمر، وإننا نتطلع إلى التعاون من جانب إيران في الجهود التي تبذلها اللجنة».[161] وفي اليوم التالي أصدرت دول إعلان دمشق بياناً ترحب فيه بجهود اللجنة الثلاثية وحثت إيران على القبول بحل سلمي يضع حداً لاحتلالها للجزر.[162] لكن إيران استطاعت في تلك الأثناء إبرام اتفاقية ثنائية مع سلطنة عُمان لمكافحة الجريمة المنظمة، ووردت تقارير بأنها كانت على وشك إبرام اتفاقية مماثلة مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، كما أبرمت أيضاً اتفاقية لخطوط الرحلات البحرية مع البحرين والرحلات الجوية مع سلطنة عُمان.[163]

في أوائل أيلول/ سبتمبر 2000، جدد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدعوة لإيران لكي تتجاوب مع مساعي اللجنة الثلاثية، وكشف الأمير سعود الفيصل عن أن اللجنة طلبت أن يتم استقبالها في إيران لمناقشة قضية الجزر.[164] وفي مؤتمر قمة الألفية للأمم المتحدة التي عقدت في أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، دعا وفد دولة الإمارات العربية المتحدة إيران إلى حل نزاع الجزر سلمياً بوصف ذلك «السبيل الوحيدة لتحسين العلاقات بين البلدين وبين جميع دول المنطقة». وعلاوة على ذلك فإنه كان من المتوقع أن يبحث الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة القضية مع وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي في أثناء القمة.[165]

أخيـراً أبلغـت اللجنة الثلاثية القمة الخليج العربية التي انعقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2000 بأن إيران لن تتعاون معها، وتوصلت القمة إلى نتيجة مفادها أن تكليف اللجنة قد «انتهى». وطلب البيان الختامي للقمة إلى المجلس الوزاري أن «يدرس كافة الوسائل السلمية المتاحة التي تؤدي إلى استعادة الحقوق الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التي ماتزال تحتلها الجمهورية الإسلامية الإيرانية».

لقد عاد بيان القمة إلى اللغة النقدية التي تميزت بها البيانات في الأعوام السابقة، والتي تم حذفها من بيان عام 1999. وقد رفض المزاعم الإيرانية والاحتلال الإيراني والإجراءات الإيرانية في الجزر وحولها، بما في ذلك المناورات العسكرية الإيرانية، كالمناورات البحرية التي نفذتها إيران في مضيق هرمز وخليج عُمان في شهري تشرين الأول/ أكتوبر وتشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2000، وقال: «إن هذه الإجراءات جميعاً تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة، وتزيد التوتر فيها. وبالتالي فإن ذلك يهدد السلام والأمن الدوليين». وطلب إلى إيران من جديد تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وبعد ذلك بوقت قصير قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل: «لقد رفض أحد الطرفين، وهو إيران، إتاحة الفرصة للمفاوضات المباشرة. وإن محكمة العدل الدولية هي الوسيلة المثلى لفض النزاع إذا لم يكن بالإمكان إجراء المفاوضات». وقال وزير الخارجية الإيراني خرازي إن إيران على استعداد لبحث قضية أبوموسى بموجب أحكام مذكرة تفاهم عام 1971، لكنه كان دور وزير الخارجية الإماراتي لزيارة إيران لإجراء مثل هذه المحادثات.[166]

وفي شباط/ فبراير 2001 أصدر اتحاد البرلمانيين العرب بياناً أعلن فيه ما يلي: «يعبر المجلس عن دعمه التام لمبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة الرامية لاسترجاع جزرها الثلاث التي احتلتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية».[167] وفي منتصف آذار/ مارس دعا وزراء الخارجية العرب إيران إلى إنهاء احتلالها للجزر الثلاث. كذلك أعلن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في منتصف آذار/ مارس أن النزاع كان مصدر «عدم استقرار في المنطقة»، ودعوا إيران إلى الكف عن إجراء «المناورات العسكرية الإيرانية التي تجريها في جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة ومياهها الإقليمية»، كما طالبوها أيضاً بالتوقف عن بناء مساكن لتوطين الإيرانيين في الجزر.[168] وقد جدد البيان الختامي للقمة العربية التي عُقدت في العاصمة الأردنية عمَّان في آذار/ مارس

التأكيد على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر ودعا إيران إلى «إنهاء احتلالها للجزر الثلاث ووقف سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة على الجزر، بما في ذلك إقامة منشآت لتوطين الإيرانيين في تلك الجزر».[169]

وعلى الرغم من مساندة المملكة العربية السعودية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بقضية الجزر، فقد وقعت اتفاقية تعاون أمني مع إيران في منتصف نيسان/ إبريل لمكافحة الجريمة والإرهاب وتهريب المخدرات. لكن الاتفاقية لم تتضمن – أو يحتمل أن تؤدي إلى – أي اتفاق بخصوص الدفاع العسكري مع إيران التي أجرت من جديد تمارين بحرية في الخليج العربي في شهري آذار/ مارس ونيسان/ إبريل.[170] وقد جدد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعهم الذي عقد في جدة في أوائل حزيران/ يونيو نقدهم لـ «رفض إيران للمبادرات السلمية المتعددة لحل قضية الجزر الثلاث»، وبناء مساكن في الجزر لتوطين الإيرانيين، و«الاستفزازات» المتمثلة في مناوراتها العسكرية في الجزر، ودعوا إيران إلى رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية.[171] وفي كانون الأول/ ديسمبر 2001 – في نهاية العام الذي اجتمع فيه الشيخ حمدان بن زايد إلى كمال خرازي ومحمد خاتمي – أشار البيان الصادر عن الدورة الثانية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون إلى هذه الاتصالات، وأيد سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر وجهودها السلمية لإيجاد تسوية للنزاع، ورفض المزاعم والإجراءات الإيرانية، وجاء فيه: «بما أن هذه المزاعم باطلة ولا مبرر لها، فإنها لا تؤثر في الحقوق الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجزر الثلاث». وجدد البيان دعوته لإيران لإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.[172]

وفي كانون الثاني/ يناير 2002، قام الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالرحمن بن حمد العطية – الذي كان قبل ذلك وكيل وزارة الخارجية في دولة قطر – بالحث على حل النزاع بقوله: «سوف يسهم حل هذه المشكلة في تحسين جو الاستقرار

والتعاون بين الجانبين».[173] وفي منتصف آذار/ مارس «عبر وزراء خارجية الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن الأمل بأن تعيد إيران النظر في موقفها من رفض التوصل إلى حل سلمي للنزاع حول الجزر»، وشجبوا «بناء إيران لمساكن في تلك الجزر الثلاث لتوطين الإيرانيين، وكذلك المناورات العسكرية» في المنطقة.

كذلك عبر المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في أواسط آذار/ مارس عن «تأييده ودعمه التام لكافة الخطوات التي تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث بالطرق السلمية»، وأكد المجلس رفضه «لكافة الادعاءات والإجراءات الإيرانية على الجزر الثلاث باعتبار أن تلك الادعاءات والإجراءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنتقص من حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابتة في جزرها الثلاث»، وحث المجلس إيران على القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية.[174] وفي وقت لاحق في آذار/ مارس أيدت القمة العربية المنعقدة في بيروت سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، ودعت إيران إلى إنهاء احتلالها، وحثتها على الذهاب إلى محكمة العدل الدولية. كما طلبت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى دراسة القضية وتقديم تقرير إلى القمة المقبلة التي ستعقد في آذار/ مارس 2003.[175]

وقد أشادت القمة التشاورية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في أواخر أيار/ مايو 2002 بزيارة الشيخ حمدان بن زايد خلال الشهر نفسه إلى إيران. كما عقد المجلس الوزاري أيضاً اجتماعاً بعد زيارة الشيخ حمدان بن زايد إلى طهران بوقت قصير، وأصدر بياناً في 8 حزيران/ يونيو «جدد تأكيد تمسك المجلس بالموقف الثابت الذي اتخذته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دعماً لحق دولة الإمارات العربية المتحدة في السيادة على جزرها الثلاث». ونوه المجلس بالاتصالات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأعرب عن أمله في أن تؤدي زيارة الشيخ حمدان

ابن زايد إلى إيران، وزيارة الرئيس خاتمي المتوقعة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى «خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين الجارين، وتقوية أواصر الصداقة، وتطوير التعاون القائم بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة».[176]

وقد ورد في صحيفة **الشرق الأوسط** في 10 حزيران/ يونيو 2002 أن دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران وافقتا على عدم تركيز وسائل الإعلام على قضية الجزر وتجنب إثارة القضية في المنتديات الدولية، بينما تسعى الاتصالات الثنائية المستمرة إلى تحقيق حل مقبول لدى الطرفين. ونقلت الصحيفة أيضاً تقارير عن تنازلات كبيرة من جانب إيران بالنسبة للجزر الثلاث.[177] لكن في 2 تموز/ يوليو نقلت صحيفة **الوطن** السعودية عن مصادر إيرانية قولها إن أي اتفاق بين البلدين سيعتمد على مذكرة التفاهم المبرمة بشأن جزيرة أبوموسى، مع احتفاظ إيران بالسيطرة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[178] وفي الأشهر التي تلت ذلك أشار مسؤولون إماراتيون إلى أنه لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق ذي بال.[179] وبعد أن جدد المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في بداية أيلول/ سبتمبر تأكيده السيادة الكاملة لدولة الإمارات العربية المحتلة على الجزر الثلاث، «تطلع إلى أن يتمكن البلدان من إيجاد حل سلمي يضع نهاية لاحتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث».[180] وبعد ذلك بأيام أعرب وزراء الخارجية العرب عن دعمهم للموقف الإماراتي بعبارات أكثر قوة، وقالوا في البيان: «يرفض الوزراء الاحتلال الإيراني المستمر لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة، ويؤيد السيادة الكاملة لدولة الإمارات عليها كجزء لا يتجزأ من الأراضي الإماراتية». ودان البيان المناورات العسكرية الإيرانية بقوله: «إن هذه الإجراءات تمثل انتهاكاً لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، ولا تساعد على بناء الثقة المتبادلة، وتهدد الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعرض للخطر الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي».[181]

كما دان البيان الختامي للدورة الثالثة والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، التي انعقدت في الدوحة في كانون الأول/ ديسمبر 2002، احتلال إيران للجزر الثلاث، وعبر عن الأمل في أن تثمر الاتصالات المباشرة الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران «عن خطوات إيجابية ملموسة تسهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتطوير التعاون بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية وترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة». وأكد المجلس الأعلى على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة الكامل في سيادتها على جزرها الثلاث وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة». وجدد المجلس الأعلى تكليفه للمجلس الوزاري بالاستمرار في النظر في كل الوسائل السلمية التي تؤدي إلى إعادة حق دولة الإمارات العربية المتحدة في جزرها الثلاث.[182]

وعلى الرغم من ظهور بعض القيادات الإصلاحية في إيران، ورغم المساعي الجديدة للجنة الثلاثية لمجلس التعاون، فإن السياسة الإيرانية إزاء الجزر الثلاث بقيت كما هي. ولذلك فإن دعم دول إعلان دمشق وجامعة الدول العربية، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على وجه الخصوص، يبقى مهماً لدولة الإمارات العربية المتحدة. فقد صرح الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة في مقابلة أجريت معه في نيسان/ إبريل 1998 بقوله: «هناك دعم عربي كاسح، فلا مجال للين».[183] لكن بعد عام واحد من هذا التصريح، وتحديداً في حزيران/ يونيو 1999، أدى استياء دولة الإمارات العربية المتحدة حيال التقارب السعودي ـ الإيراني إلى خلاف علني مع المملكة العربية السعودية. لذا ينبغي في الختام أن نستعرض وجهات نظر أخرى من دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول مدى الدعم العربي.

لقد أكد أمين عام سابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن المجلس كان على الصعيد الرسمي شديد الدعم لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالنسبة للجزر، وإن كان بعض الدول الأعضاء تبنّت بالفعل نهجاً مختلفاً. فدولة الإمارات العربية المتحدة لا تريد إقامة علاقات خاصة مع إيران، كما لا تريد أيضاً أن يقيم شركاؤها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية علاقات خاصة مع إيران، وذلك لتظهر عدم الرضى عن احتلال إيران للجزر. لكن سلطنة عُمان ودولة قطر كانتا لديهما أسبابهما الخاصة تاريخياً لإقامة علاقات وثيقة مع إيران، وقد طرحتا بأن تلك العلاقات الخاصة يمكن أن تمكنهما من إقناع إيران بتغيير موقفها من الجزر. وقال إنه ليس سهلاً معرفة ما يفكر به الشركاء الآخرون في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، غير أنهم ملتزمون بموقف دولة الإمارات العربية المتحدة.[184]

وأكد أيضاً مساعد سابق للأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المذكور آنفاً، وهو الآن مسؤول في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة، أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يتحدث بصوت واحد عن الجزر، وأن بيانات الدعم والتأييد لدولة الإمارات العربية المتحدة لها ثقل حقيقي. وقد انضم وزير الخارجية القطري ووزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني إلى بقية وزراء الخارجية الخليج العربيين في تأييد البيانات المشتركة لمجلس التعاون وبيانات القمم الخليج العربية. وعلى الرغم من أن دولة الكويت كانت أكثر انشغالاً بالعراق منها بإيران، فإنها لن تقف مكتوفة الأيدي إذا ما قامت إيران بعمل عسكري ضد دولة الإمارات العربية المتحدة.[185]

ويؤكد مسؤول إماراتي آخر أن أهمية دعم مجلس لتعاون لدول الخليج العربية لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة حول الجزر تتمثل في حث إيران على التفاوض. لكن في الوقت الذي يذكر فيه هذا المسؤول أن دولة قطر تؤكد دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر، فإنه يتساءل عن مدى عمق هذا الدعم. وأكد أن هناك بعض

الاختلاف بين الدعم الجماعي من طرف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودعم دول أعضاء في المجلس بصورة منفردة، وأن إيران لم تكن ترى أنها تواجه في هذه القضية جداراً صلباً متمثلاً في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. فقد تلقت إيران إشارات معينة في بعض الأحيان من دول، كقطر مثلاً، مفادها أن هذا الجدار ليس صلباً.[186]

بالطبع لا تتبع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الست جميعاً سياسات متماثلة تجاه إيران. ويمكن عزو الاختلافات الموجودة بين سياسات هذه الدول الست إلى اعتبارات جيوستراتيجية متنوعة، وأولويات أمنية مختلفة، وعلاقات ثنائية متباينة.[187] لقد سبق ذكر مبررات المملكة العربية السعودية لموافقتها على دفء العلاقات مع إيران، ومسوغات عدم مناصبة البحرين العداء لإيران. لكن ينبغي ملاحظة أن جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي حاولت استخدام علاقاتها الثنائية الوثيقة نسبياً مع إيران في مسعى لإقناع إيران بالتجاوب مع نداءات دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يتعلق بالجزر، قد أخفقت في مسعاها، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، العضو الذي يتمتع بثقل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في عامي 1999 و2000. وقد انعكس هذا أيضاً في إخفاق اللجنة الثلاثية التابعة لمجلس التعاون في العامين المذكورين. ومع ذلك فإنه من الأهمية التشديد على أن هناك اعتباراً يوحدهم بالفعل، وينبغي أن يوحدهم في دعم دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو أن كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتبر هدفاً محتملاً للمطامع الإيرانية، وبالتالي فإنها قد تحتاج في يوم من الأيام إلى الدعم الذي تحتاج إليه الآن دولة الإمارات العربية المتحدة من مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يرى مسؤول في وزارة الخارجية الإماراتية، والذي كان في السابق مساعداً للأمين العام السابق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن أقوال إيران وأفعالها أدت بصورة عامة إلى عزلتها في المنطقة في الجزء الأعظم من ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. فقد

تعاملت إيران مع دول الخليج العربية بمنطق التفوق، وقامت بوعظ العرب الخليج العربيين حول أصدقائهم وأعدائهم، ولعبت دور "الأخ الأكبر" لهم. وقد جعل ذلك من التعامل مع إيران أمراً صعباً على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبصورة أكثر تحديداً، لقد أدى سلوك إيران بشأن الجزر منذ عام 1992 إلى إثارة الشكوك لدى دول مجلس التعاون جميعاً، بدرجات مختلفة، حول نوايا إيران التي تقوم بإعادة التسلح في وقت لا يمكن للعراق أن يشكل قوة موازنة لها. لقد كانت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تشعر بالريبة من الدعوات الإيرانية بين حين وآخر إلى إقامة نظام أمني إقليمي يستبعد الأطراف الخارجية. وكانت تشعر بالقلق على نحو خاص من دور الراديكاليين المتشددين في طهران حتى بعد انتخاب رئيس إصلاحي فيها.[188]

ويرى الأمين العام الأسبق لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبدالله بشارة أن سلوك إيران بشأن الجزر يدل على أن إيران لم تكن على استعداد للمشاركة في محادثات جماعية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران حول أجندة واسعة تشمل قضايا التجارة والاستثمارات والأمن. وقد أكد، بالإضافة إلى ذلك، أن إيران لن تجري مثل هذه المحادثات أو تقوم بالتعاون مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية بوصفه كياناً جماعياً إلا بعد تسوية قضية الجزر، وعبر عن القلق من أن حل القضية غير محتمل مادام المعتدلون من أمثال الرئيس محمد خاتمي ووزير الخارجية كمال خرازي، ليسوا هم المرجعيات الحقيقية في صنع السياسة الخارجية لإيران، وتبقى السلطة الحقيقية بدلاً منهم في أيدي المتشددين. وبالتالي فإنه يتعين على إيران أن تشترك في محادثات ثنائية مع كل دولة عضو في مجلس التعاون بمفردها، حيث ستقتصر هذه الدول في هذه المحادثات على الشؤون الثنائية في غياب قرار بتسوية قضية الجزر.[189]

إن السلوك الإيراني فيما يخص قضية الجزر منذ عام 1992 ينظر إليه كجزء من استراتيجية أكبر لتخويف دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول

الخليج العربية، ولاسيما في إطار إعادة تسلحها العسكري وتمريناتها العسكرية في الخليج العربي. وقد أسهم ذلك السلوك في عدد من التطورات التي لم تكن مرغوبة لدى إيران؛ فقد قرَّب بين دول مجلس التعاون، ووفر أسباباً منطقية مستمرة لإشراك مصر وسوريا في شؤون منطقة الخليج العربي، وكان سبباً في الوحدة المتجددة ضمن إطار جامعة الدول العربية. أضف إلى ذلك أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كمجموعة والدول الأعضاء فيه بصفتها الفردية، قد اضطر إلى مزيد من الاعتماد على القوات العسكرية الأمريكية والغربية الأخرى. وقد أسهمت إيران في مزيد من التنفير للولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك أوجدت مسوغاً آخر لسياسة احتواء أمريكية أشد صلابة وحزماً.

لقد تضاءلت أية إمكانية لإدخال إيران ضمن أي إطار أمني في الخليج العربي، وكذلك إمكانية إقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتخفيف صلاتها العسكرية مع الغرب. وفي الواقع، فإنه على الرغم من عدم ترحيب دول المجلس بذلك، فإن سلوك إيران حيال الجزر قد يسهم أيضاً في زيادة إمكانية الصراع المستقبلي مع الولايات المتحدة الأمريكية والعقوبات المادية التي سيجرها ذلك على إيران. وقد تضاءلت الإمكانية الحقيقية لتلقي أية مساعدات مالية من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني وتنويعه بعد الحرب الإيرانية ـ العراقية. ويمكن قول الشيء ذاته عن تلقي المساعدات الفنية والاقتصادية والاستثمارات من الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً فإن تناقص دور العراق وإيران ومكانتهما، وتزايد دور الولايات المتحدة الأمريكية، سمحا لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرد على سلوك إيران حيال الجزر بتقديم دعم لدولة الإمارات العربية المتحدة بشأن قضية الجزر يفوق ما كان ممكناً في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي قامت فيه مؤخراً دول من مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصورة منفردة بالتجاوب مع عمليات الانفتاح من جانب الزعماء الإصلاحيين في إيران،

وذلك بترميم بعض العلاقات المتبادلة وإبرام بعض الاتفاقيات الثنائية، فإنه ما يزال هناك حد لما يمكن لإيران أن تتوقعه ما دامت تحتل الجزر، وتنشر عليها قدرات عسكرية، وتستخدمها في التمرينات العسكرية، وتصر على حصر المفاوضات في تطبيق مذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى. ويبدو أن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية تلزم جانب الحذر في التعامل مع إيران، وقد تُمنى مطامع إيران بالفشل في غياب حل لنزاعها مع دولة الإمارات العربية المتحدة، ولاسيما إذا كان هذا النزاع سيزداد حدة.

القسم الرابع

المخاوف الدولية

الفصل التاسع

المجتمع الدولي ونزاع الجزر في الستينيات

سوف نتناول في الفصول الثلاثة التالية دور المجتمع الدولي وفاعليته في معالجة قضية الجزر وحلها. وينصبّ التركيز على الأعمال والسياسات لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وبدرجة أقل، الأمم المتحدة ووكالاتها. وبالاستناد إلى السجل التاريخي نجد من الواضح أن البيانات الدولية، العامة منها والخاصة، حول نزاع الجزر لم تكن متماشية مع الالتزام المعلن باستقرار منطقة الخليج العربي.

كانت بريطانيا عموماً تشعر بالرضى عن الوضع الذي خلفته وراءها في الخليج العربي. وكانت الشؤون الشاغلة بالنسبة لها حينما انسحبت من الخليج العربي تتمثل في مستقبل البحرين وإقامة اتحاد يضم الإمارات العربية، وليس في مصير جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبعد تحقيق هذه الأهداف قبلت بريطانيا استخدام شاه إيران القوة للاستيلاء على الجزر. وحسب رأي بعض المسؤولين البريطانيين، لم تكن تلك «سياسة مشرفة، بل سياسة عملية».[1] وعلاوة على ذلك فقد حظيت بتأييد الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى أية حال فقد شكلت هذه السياسة الجديدة تنكراً عملياً للسياسة البريطانية التي استمرت ما يزيد على مئة عام والتي كانت تؤكد وتدافع سراً وعلناً عن حقوق القواسم في الجزر في مواجهة المزاعم الفارسية والإيرانية.

سجل الدول الكبرى

في أوائل عام 1968، قررت حكومة العمال البريطانية الانسحاب من الخليج العربي بحلول عام 1971، وقد استفادت كثيراً من محادثاتها مع إيران خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وكانت إيران قد عرضت التخلي عن البحرين مقابل

الحصول على جزر طنب الكبرى وطنب الصغـــرى وأبوموسى في فترة مبكرة وذلك منذ عام 1954، وفي عام 1955 ألمحت إلى أن قضية البحرين يمكن أن تطرح للنقاش السياسي. وقابلت بريطانيا ذلك باقتراح أن تتخلى إيران عن البحرين وكذلك عن جزيرة أبوموسى مقابل حصولها على طنب الكبرى وطنب الصغرى وصِرَيّ. وكانت رأس الخيمة قد فكرت ببيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، لكنها فضلت تأجيرهما عام 1954، وبذلك ظهر أن العناصر العامة لصفقة إجمالية كانت قد أُرسيت في منتصف الخمسينيات.[2]

وبعد عقد من الزمان تقريباً، أي في أوائل عام 1964، لم تكن وزارة الخارجية البريطانية تعتقد أن إيران على استعداد للتخلي عن مطالبها في البحرين وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. لكن شاه إيران محمد رضا بهلوي صرح بعد ذلك بفترة خلال عام 1964 أن إيران قد تتخلى عن البحرين في المستقبل. وقد شارك المقيم السياسي البريطاني السير وليم لوس السفير البريطاني في طهران السير دنيس رايت الرأي بأن الشاه قد يكون مرناً فيما يتعلق بالبحرين، وربما ضمن صفقة إجمالية تتعلق بالخط الفاصل (للمياه الإقليمية) وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبعد ذلك عقدت بريطانيا وإيران عدة جولات من المفاوضات خاصة بالجرف القاري في الخليج العربي وبقضايا الخليج العربي الأخرى.

في أثناء الجولة الأولى التي عقدت في نيسان/ إبريل 1965 قال الشاه إنه لا نية لديه بالتشديد على مطالبته بالبحرين أو بالاستيلاء عليها، ولكنه لا يملك إلا أن يعترض على قبول البحرين في وكالات الأمم المتحدة لأسباب داخلية. وفي صيف عام 1965 علمت إيران أن البحرين يمكن أن تصبح جزءاً من اتحاد ومن عملة عربية خليجية، فقالت إن مباحثات الخط الفاصل ستكون مستحيلة في الوقت الذي تلوح فيه أزمة بشأن البحرين. وبعد جولة ثانية غير حاسمة من المفاوضات عقدت في أيلول/ سبتمبر 1965، قالت إيران

إنها لن تفاوض على خط فاصل إلا بعد حل مشكلة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[3] وفي أثناء الجولة الثالثة التي جرت في شباط/ فبراير 1966، حينما وقعت بريطانيا على محضر متفق عليه مع إيران يتعلق برسم خط فاصل بين إيران وقطر، تم الاتفاق على أن موضوع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى يجب أن يحظى بالأولوية في المحادثات اللاحقة.

لكن إيران مرة أخرى لم تكن على استعداد لتقديم أية وثائق تتعلق بأساس دعواها بملكية هذه الجزر.[4] وبالفعل قام السفير الإيراني في بريطانيا عباس آرام بإخبار وزارة الخارجية البريطانية في بداية عام 1967 أنه بما أن مصلحة إيران في الجزر تعد استراتيجية، فليس بإمكانها المجازفة بأية خطوات أو إجراءات دولية مثل التحكيم في حال عدم كسبها القضية.[5] وفي حزيران/ يونيو 1967 طرح السفير آرام بصورة غير رسمية إمكانية إعطاء جزيرة أبوموسى إلى الشارقة، بينما تأخذ إيران طنب الكبرى وطنب الصغرى وصِرَيّ، مع إعطاء تعويضات إلى رأس الخيمة، وذلك ضمن اتفاقية حول الخط الفاصل.[6] لكن عندما عقدت بريطانيا وإيران محادثات بلندن حول الجرف القاري في الخليج العربي في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1967، طرحت بريطانيا مسألة الخط الفاصل من دون إخلال بقضية الجزر.[7]

ومع ذلك فإن الوكيل السياسي البريطاني في دبي روبرتس D.A. Roberts اتصل بالشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة في كانون الأول/ ديسمبر 1967 بشأن بيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وفي الوقت الذي عبر فيه روبرتس عن رأيه بأنه وجد اهتماماً لدى الشيخ صقر، فإنه أوضح أن الحاكم كان على استعداد لعملية تفاوض طويلة الأمد، وأنه كان يريد أن تتصل به إيران رسمياً، ربما لأن ذلك سيعني في النهاية اعترافاً بسيادته.[8] وفي 3 كانون الثاني/ يناير 1968 اجتمع آرام مع مسؤولين في لندن وطرح

فكرة الاستغلال المشترك للجزر والأحواض البحرية المتنازع عليها. لكن الشكوك ساورت البريطانيين حول صدق الإيرانيين.[9]

تدل الوثائق البريطانية الرسمية المفرج عنها على أن البريطانيين عرضوا في عام 1968، وبعد قرارهم بالانسحاب من منطقة الخليج العربي، الحجج الدبلوماسية والقانونية المؤيدة لسيادة رأس الخيمة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في محادثاتهم التي أجروها مع الإيرانيين. لكنهم كانوا متناقضين ومتأرجحين حولها، ودعوا مرة أخرى إيران إلى تقديم وثائقها المؤيدة لدعواها. كان البريطانيون يريدون من رأس الخيمة أن تبيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ويريدون من إيران أن تشتريها، وسعوا للحصول على الدعم السعودي في تحقيق ذلك بصورة غير رسمية، كجزء من صفقة إجمالية تم طرحها في حزيران/ يونيو 1967 من قبل السفير الإيراني آرام. أضف إلى ذلك أنه في أعقاب التحركات البحرية الإيرانية حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والتهديدات المبطنة باستعمال القوة، قرر البريطانيون عدم الدفاع عن الجزر. وبدلاً من ذلك "أوهموا" الشاه أنهم كانوا على استعداد للدفاع عن الجزر إلى حين انسحابهم، و"لمحوا" إلى أنهم لن يعارضوا العمل العسكري الإيراني بعد انسحابهم، لكي يشجعوا التفاوض للتوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. وبعد حجج ونقاشات متكررة من قبل مسؤولين بريطانيين في منطقة الخليج العربي، وافقت وزارة الخارجية البريطانية على الدفاع عن جزيرة أبوموسى في ظروف معينة، وما ذلك إلا لأنهم كانوا يعتقدون أن إيران لم تكن تريد جزيرة أبوموسى على أية حال.[10]

بحلول أيار/ مايو 1968 قبل البريطانيون علناً صفقة إجمالية لخط فاصل تحصل إيران بموجبه على جزيرة صِرَيّ وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وتتخلى عن مطالباتها بالبحرين وأبوموسى، رغم أنهم كانوا يدركون أن الشاه لم يكن حقاً يريد البحرين، واعتقدوا أنه قد لا يكون على درجة كبيرة من التصميم فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى. وفي

حزيران/ يونيو طرح البريطانيون هذه الصفقة الإجمالية بالذات على الشاه وكذلك على الملك فيصل بن عبدالعزيز، معتقدين أن الاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية هو السبيل إلى ترويج هذه الصفقة وتعزيز الاستقرار في منطقة الخليج العربي. لكن البريطانيين لم يطرحوا الصفقة على حاكمي رأس الخيمة والشارقة. وسرعان ما علم البريطانيون أن البنود المقترحة لم تكن مقبولة لدى الشاه الذي طالب بأبوموسى علاوة على طنب الكبرى وطنب الصغرى. كما عارض أيضاً قيام اتحاد يضم الإمارات ما لم يتم حل قضية البحرين بطريقة تحفظ ماء الوجه وتحصل إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وهكذا كان على البريطانيين أن يعيدوا النظر في استراتيجيتهم لحل هذه القضايا.

عقب الإعلان في 4 كانون الثاني/ يناير 1968عن انسحاب بريطاني مُزمع، بدأ وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية جورونوي روبرتس Goronwy Roberts جولة في منطقة الخليج العربي. وفي أثناء اجتماعه مع الشاه في 7 كانون الثاني/ يناير، أكد الشاه أهمية التسوية السريعة لمشكلة «الجزر الصغيرة» وتلا ذلك بحث قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقد عبر روبرتس عن تعاطفه مع القضية الإيرانية حول الجزر واقترح جعل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منزوعتي السلاح. لكن الشاه قال إن هذه الفكرة غير مقبولة، واحتج بأنه لا يمكن لإيران أن تتخلى عن حق تسليح ما يعتبر أراضيها الخاصة.

ذكر برينشلي T.F. Brenchly، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، أن خبراء القانون في وزارة الخارجية يعتقدون أن حاكم رأس الخيمة له مطالبة قوية بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن من الممكن أن تدعمه بقية الدول العربية. وعبر عن مخاوفه من أن القضية إذا لم يتم حلها وديّاً فإنها ستنسف احتمالات التعاون العربي ـ الإيراني. ورد الشاه بأنه ليس على استعداد لفقدان أية أراض أخرى، وأن العرب إذا لم يعجبهم ذلك

فعليهم أن «يتحملوه»، وأنه على الرغم من أن إيران كانت ترغب في التعاون فإنها تملك من القوة ما يكفي لأن تمضي قدماً وحدها إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك. وبالفعل، سرعان ما اتضح أنه كلما زاد البريطانيون من سعيهم للوصول إلى تسوية، ازداد الشاه تصميماً على المضي بمفرده إذا دعت الضرورة.[11]

في 8 و9 من كانون الثاني/ يناير اجتمع روبرتس مع حكام الكويت والبحرين وقطر والإمارات المتصالحة، وأصيب الحكام بالصدمة لما علموا بخطة انسحاب بريطانيا من الخليج العربي، وذلك بعد شهر واحد فقط من قدوم روبرتس إلى المنطقة لطمأنتهم بأن بريطانيا ستبقى مادام ذلك ضرورياً لضمان السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي. وقال الشيخ زايد حاكم أبوظبي لروبرتس إن بإمكانه المساهمة مالياً بهدف استمرار الوجود البريطاني، وما لبث حكام قطر والبحرين ودبي أن قدموا عروضاً مماثلة، لكن بعد قليل من الدراسة والتفكير لم يقبل البريطانيون تلك العروض. وعندما سئل البريطانيون عما إذا كان الانسحاب البريطاني يعني نهاية العلاقات المرتبطة بالمعاهدة، أجابوا بأن المفروض بحكام الخليج العربي أن يجتمعوا معاً وينشئوا لأنفسهم تجمعاً أمنياً جديداً، لكن بحلول شهر نيسان/ إبريل أعلم البريطانيون الحكام بأن العلاقات المرتبطة بالمعاهدة ستنتهي بالفعل مع الانسحاب البريطاني من الخليج العربي.[12]

في 10 كانون الثاني/ يناير اجتمع روبرتس مع الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الذي عبر له عن قلقه من أن إيران تطالب ببعض الأراضي العربية، فقال روبرتس إن الشاه قد طمأنه بأنه لا توجد لديه نية للتدخل في البحرين، لكنه لم يستطع التصريح بذلك علناً مراعاة للرأي العام الإيراني الداخلي. وعند مناقشة اهتمام الشاه بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، استنتج روبرتس أن الملك فيصل كان يعتبر القضية غير مهمة، ومن ثم عبر هو نفسه عن هذا الرأي. وقد عبر الملك فيصل بالفعل عن دعمه لقيام اتحاد للإمارات في الخليج العربي.[13] وفيما بعد عرضت المملكة العربية السعودية أيضاً

المساعدة المالية مقابل استمرار الوجود العسكري البريطاني، ولمحت الكويت إلى أنها يمكن أن تفعل الشيء نفسه.[14]

قام وزير الخارجية البريطاني جورج براون بنقل رسالة الانسحاب البريطاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 11 كانون الثاني/ يناير. وطلب الرئيس ليندون جونسون ووزير الخارجية دين رسك إلى بريطانيا الاستمرار في الحفاظ على قواعدها في الخليج العربي وإعادة النظر في انسحابها وتأجيله. وعلى الرغم من التنافس التجاري الأنجلو ـ أمريكي في المنطقة، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن الوجود العسكري والسياسي البريطاني كان ضماناً لتدفق النفط واستقرار الأنظمة المحافظة في وجه التهديدات السوفيتية والعربية الراديكالية. ولذلك فإن الانسحاب البريطاني سيترك فراغاً تتعرض فيه المصالح الغربية للتهديد.[15]

استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في المحافظة على وجود بحري وجوي صغير ورمزي (قوة الشرق الأوسط MIDEASTFOR) في البحرين إظهاراً لاهتمام الولايات المتحدة ومصلحتها في الخليج العربي، وكان هذا الوجود قد بدأ عام 1949.[16] لكن إدارة جونسون المتورطة بشدة في حرب فيتنام التي تلقى معارضة شعبية متزايدة لم تكن تنوي أن تحل الولايات المتحدة الأمريكية محل البريطانيين وتتبنى دورهم في منطقة الخليج العربي. وقد اقترح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية يوجين روستو Eugene Rostow في 19 كانون الثاني/ يناير 1968 أن تعتمد الولايات المتحدة بدلاً من ذلك على تجمعات أمنية تشمل إيران وتركيا وباكستان والكويت والمملكة العربية السعودية. وفي نهاية المطاف اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا بالفعل على سياسة تقوم على "دعامتين"، تقومان بموجب هذه السياسة بتزويد إيران أولاً والمملكة العربية السعودية ثانياً بالمبيعات والتدريب العسكريَّين، في عرض يهدف إلى أن تسهم هاتان الدولتان في نشر الاستقرار والترويج للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي.[17] كما دعمت الولايات المتحدة

الأمريكية أيضاً المساعي البريطانية لتشجيع إقامة اتحاد مؤلف من تسع إمارات، وكذلك التحركات البريطانية لحل النزاعات حول البحرين وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[18]

رحب الاتحاد السوفيتي بقرار الانسحاب البريطاني. والواقع أن الأمل كان يراود السوفييت طويلاً بالتقليل من النفوذ الإمبريالي الغربي في منطقة الخليج العربي. وفي رد على تقرير في صحيفة **اطلاعات** الإيرانية مفاده أن روبرتس كان قد اقترح ترتيبات دفاعية مشتركة تشمل إيران والكويت والمملكة العربية السعودية والمشيخات الواقعة جنوب الخليج العربي، كتبت وكالة الأنباء السوفيتية (تاس) في 8 كانون الثاني/ يناير أن فكرة إقامة «نظام دفاعي مشترك لدول "الخليج العربي"» كان محاولة للحفاظ على النفوذ البريطاني، وتنبأت أن ذلك لن يحظى بتأييد العالم العربي. وفي 3 آذار/ مارس كتبت وكالة "تاس" في تقرير لها أن الزيارة التي قام بها مسؤولون بريطانيون وأمريكيون إلى إيران مؤخراً كانت محاولة «لفرض ما يسمى بنظام دفاعي مشترك لأغراض استعمارية جديدة»، بما في ذلك الدفاع عن «الاحتكارات النفطية الرأسمالية» والتحديات «ضد أمن الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي». وحذر التقرير من أن الاتحاد السوفيتي «يعارض بحزم المحاولات الجديدة التي تقوم بها الدوائر العدوانية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للتدخل في شؤون الدول في منطقة "الخليج العربي" وإملاء إرادتهما عليها».[19]

بعد ذلك قامت سفن الأسطول السوفيتي بزيارة هي الأولى من زيارات عديدة إلى مياه الخليج العربي حتى ميناء أم قصر العراقي في 12 أيار/ مايو، الأمر الذي دل بوضوح على اهتمام السوفييت بمد نفوذهم في الخليج العربي في أعقاب قرار الانسحاب البريطاني.[20] ورغبة من الاتحاد السوفيتي في إقامة علاقات، ليس مع الدول العربية الراديكالية وحتى المحافظة في الخليج العربي فحسب، وإنما مع إيران أيضاً، فإنه لم يفصح عن آرائه في النزاعات حول البحرين أو جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى،

لكنه عارض قيام اتحاد بين الإمارات العربية في الخليج العربي بوصفه مسعى بريطانياً آخر للحفاظ على نفوذ بريطانيا في المنطقة وحذر من أن مصيره الفشل.[21]

وفي الوقت الذي كان فيه المسؤولون البريطانيون يُطلعون المسؤولين الخليج العربيين والأمريكيين بقرار بريطانيا بالانسحاب من الخليج العربي، ركزت إيران في اتصالاتها مع البريطانيين على قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وفي 8 و9 كانون الثاني/ يناير 1968، وبعد أيام فقط من اجتماع روبرتس مع الشاه، وكما حذر وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي في ذلك الاجتماع، أصدرت إيران احتجاجات للسفارة البريطانية في طهران ولوزارة الخارجية في لندن، زاعمة أن رأس الخيمة قامت بإنزال مسلح على جزيرة طنب الكبرى ورفعت علم رأس الخيمة، ومحذرة من أنها قد تضطر إلى اتخاذ إجراء من جانبها.[22] وأشار قائد القوات البريطانية في الخليج العربي إلى أن علم رأس الخيمة كان يرفرف هناك على مدى سنوات. كما أفاد أيضاً بأن فرقاطة إيرانية في المنطقة كانت قد وجهت مدفعيتها نحو طائرة استطلاع بريطانية، لكن لم ينزل أي إيراني في جزيرة طنب الكبرى وأن الفرقاطة ما لبثت أن غادرت المنطقة.[23]

ومع هذا فإن القائم بالأعمال البريطاني في طهران تشارلز ويجين Charles Wiggin قام رداً على هذه التطورات بتسليم مذكرة شديدة اللهجة من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزير الخارجية الإيراني زاهدي في 13 كانون الثاني/ يناير 1968، يؤكد فيها حق رأس الخيمة في الجزيرة، ويذكر أن علم رأس الخيمة كان يرفرف بانتظام في الماضي. وتم تذكير إيران باتفاق عام 1966 بخصوص تبادل الوثائق بشأن مطالبات رأس الخيمة وإيران بالجزر. ورفضت المذكرة أيضاً دعوى إيران، وطلبت إلى إيران ألا تقدم على أي عمل انفرادي، واحتجت على التصرف الإيراني بإرسالها سفينة بحرية إلى المياه الإقليمية للجزر. ورد زاهدي بالتصريح بأنه لا يمكن استئناف المحادثات حول الجزر إلا بعد إنزال العلم، وهدد من جديد باتخاذ إجراء.[24] وبالإضافة إلى ذلك فقد احتجت السفارة الإيرانية في لندن في 15 كانون الثاني/ يناير بأن طائرة بريطانية قامت بعمليات طيران استفزازية فوق

سفينة بحرية إيرانية «في المياه الساحلية لإيران في "الخليج العربي"»، وهددت بأن السفينة ستتخذ «الإجراء الذي تراه مناسباً» فيما لو تكرر ذلك العمل، على الرغم من إيضاح ويجين قبل ذلك لزاهدي في 13 كانون الثاني/ يناير بأنها كانت مجرد طائرات استطلاع بريطانية.[25]

وفي 15 كانون الثاني/ يناير اجتمع السفير الإيراني آرام مع وزير الدولة البريطاني روبرتس، وقال آرام إنه نظراً لعزم بريطانيا الانسحاب من الخليج العربي، فإن إيران ترغب في أن تقوم رأس الخيمة بإنزال علمها عن الجزر. وأكد روبرتس أنه لم يطرأ تغيير على موقف بريطانيا من موضوع السيادة على الجزر، وأن هناك التزامات على بريطانيا بموجب معاهدة بينها وبين رأس الخيمة، وأن بريطانيا دافعت عن حق رأس الخيمة في رفع علمها. وأوضح أن بريطانيا وإيران قد اتفقتا في أوائل عام 1966 على بحث موضوع طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن بريطانيا كان لديها رغبة ببحث القضية على مدى العامين السابقين. لكن روبرتس قال إنه ما لم تقدم إيران وثائقها ومستنداتها وتثبت دعواها، فلن تخون بريطانيا ثقة رأس الخيمة فيها. وعبر عن قلقه من إرسال إيران سفينة حربية إلى المنطقة، وحث إيران على عدم الإقدام على عمل انفرادي لتغيير الوضع الراهن. وقام أيضاً بتسليم المذكرة البريطانية في 13 كانون الثاني/ يناير رداً على الاحتجاج الإيراني في 9 كانون الثاني/ يناير. واعترف آرام بأن لرأس الخيمة حقاً في طنب الكبرى وطنب الصغرى، لكنه احتج بأن رأس الخيمة لا تستطيع حماية الجزيرتين. وأوضح روبرتس أن الجزر ستكون بالغة الأهمية في النظام الأمني مستقبلاً، واقترح من جديد أن جعل الجزر منزوعة السلاح قد يكون هو الحل. لكن ذلك لم يكن مقبولاً في رأي آرام.[26]

وفي 17 كانون الثاني/ يناير أوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن المقيم السياسي البريطاني بالبحرين السير ستيوارت كروفورد Stewart Crawford أوصى بوضع كشافة ساحل عُمان في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى كإجراء استباقي لأي عملية إنزال إيرانية هناك، أما القائم بالأعمال البريطاني في طهران ويجين فقد أوصى بالنقيض من ذلك.

وأقرت وزارة الخارجية بأن ذلك سيبعث الطمأنينة في نفوس الحكام الذين صدمهم إعلان الانسحاب البريطاني، لكنها قالت إن ذلك سيزعج الإيرانيين وبالتالي سيعرض للخطر رحلات الطيران البريطاني فوقها وحقوق تجميع قواتها فيها. وعلاوة على ذلك فإنه سيثير تساؤلات حول كيف ومتى يتم سحب كشافة ساحل عُمان، الذين لن يستطيعوا الدفاع عن الجزر بعد الانسحاب البريطاني، وسيقوض الفكرة الرائجة في السابق بأن الشاه قد يشتري الجزر. وبذلك فإن وزارة الخارجية البريطانية لم تكتف بمعارضة توصيات كروفورد، بل إنها حتى فكرت «فيما إذا كان علينا المضي أبعد من ذلك بأن نسترضي الإيرانيين ونقترح على المقيم السياسي إمكانية أن يستبدل بالعلم المسبب للضيق رمزاً ما أقل بروزاً يدل على سيادة رأس الخيمة».[27]

في 18 كانون الثاني/ يناير أبلغت وزارة الخارجية كروفورد برفضها توصياته، وطلبت إليه أيضاً أن يثير من جديد مع حاكم رأس الخيمة فكرة بيع الجزر «الآن وقد أصبح لديه علم بالتاريخ الذي لن يستطيع بعده الاعتماد على حمايتنا». أخيراً، على الرغم من الدفاع في السابق عن حق رأس الخيمة في رفع علمها في الاجتماع الذي جرى مع آرام في 15 كانون الثاني/ يناير، وبرغبة واضحة في «استرضاء» إيران، كتبت وزارة الخارجية البريطانية أنه «سيكون من المفيد بوضوح لو أمكننا اختراع رمز يدل على سيادة الحاكم أقل ظهوراً من رفع العلم في مكانه الحالي، وبشرط أن يتم طرح ذلك دون إيحاء للحاكم بأننا قد ضعفنا عن دعم مطلبه»، وطلبت الوزارة إلى كروفورد أن يزودها بأفكار حول كيفية تحقيق هذا الهدف.[28]

في 23 كانون الثاني/ يناير أبرق المقيم السياسي كروفورد إلى وزارة الخارجية قائلاً بما أنه لم يتم إبلاغ الملك فيصل بشأن الدعاوى الإيرانية حول الجزر، فيجب أن يتم إطلاعه عليها قبل زيارة الشاه المقبلة إلى المملكة العربية السعودية، وإلا فإنه قد يقتنع بالاتفاق مع الشاه.[29] وقد ردت وزارة الخارجية بتزويد السفارة في جدة بنبذة مقترحة لإطلاع الملك

فيصل عليها حول المطالبات الإيرانية بالبحرين وصِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقد تضمنت النبذة حججاً مؤيدة ومناقضة للمطالبات الإيرانية، مع تصريح لوزارة الخارجية ترفض فيه دعاوى إيران.[30]

في الوقت نفسه قامت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً بتزويد السفارة بـ"النقاط مثار النقاش" لإطلاع السعوديين على المفاوضات حول الجزر والخط الفاصل. وقد اقترحت هنا إبلاغ السعوديين بأن البريطانيين سيعتبرون بيع طنب الكبرى وطنب الصغرى «حلاً مناسباً» يتماشى مع العرض غير الرسمي من جانب السفير آرام في حزيران/ يونيو 1967 بأن تكون صِرَيّ من نصيب إيران، وأبوموسى من نصيب الشارقة، وجزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران مع تعويض حاكم رأس الخيمة عنهما.[31]

نصح كروفورد وزارة الخارجية البريطانية في 1 شباط/ فبراير 1968 بأنه ينبغي ألا يقوم السفير البريطاني في جدة بإبلاغ السعوديين بأن بريطانيا ترى في بيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران «حلاً مناسباً». ودلل على قوله بأنه في أعقاب الإعلان عن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي سوف تسهم مساندة بريطانيا لتسليم أرض عربية إلى إيران في اهتزاز ثقة الحكام فيها.[32] لكن الشاه قام في اليوم نفسه بإلغاء زيارته الرسمية إلى المملكة العربية السعودية، وتعين تأجيل المساعي البريطانية لطلب المساعدة السعودية مع إيران.[33]

في 1 شباط/ فبراير رفع المقيم السياسي في البحرين كروفورد توصية تعارض أي اتصالات أخرى برأس الخيمة بشأن بيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، محتجاً بأنه ينبغي أن تكون إيران هي التي تقوم بأية مبادرات أخرى.[34] كما رفع كروفورد أيضاً توصية ضد التخلي عن الوضع القائم والطلب إلى رأس الخيمة أن تنزل علمها.[35] وفي برقية مؤرخة في 3 شباط/ فبراير قال كروفورد إنه إذا أخفقت بريطانيا في ثني الشاه عن

عزمه القيام بعمل عسكري ضد جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى بالوصول إلى هناك أولاً، «نكون بذلك قد أثبتنا للعرب أن هناك ما يبرر اتهام القوميين لنا بأننا نتآمر من أجل تقدم الإيرانيين في الخليج العربي».[36] وأوضح كروفورد ثانية أنه إذا ما ظهر أن احتلال إيران لإحدى الجزيرتين وشيك، فينبغي أن يبادر إلى العمل الاستباقي المتمثل في وضع قوة من كشافة ساحل عُمان على الجزيرة المذكورة.[37] وتضمنت برقية مرسلة من قائد القوات البريطانية في الخليج العربي، في 5 شباط/ فبراير، موافقة على ما طرحه كروفورد، بالرغم من أنها اعترفت بأن ذلك قد يعرض للخطر استخدام خط الطيران المنصوص عليه من قبل منظمة المعاهدة المركزية CENTO، وهو تحالف بين بريطانيا والولايات المتحدة وإيران وباكستان.[38]

وجهت وزارة الخارجية إلى كروفورد مذكرة بتاريخ 7 شباط/ فبراير اعتبرت فيها أن هناك «أملاً ضئيلاً من تبادل بيانات المطالبة والدعاوى [مع إيران] وما يتبعها من حجج قانونية وتاريخية»، كما عبرت عن الشك في «كون الإيرانيين في وضع يمكنهم من إبراز ملف يدعم دعواهم»، واتفقت مع كروفورد على أنه ليس بإمكان بريطانيا التخلي عن الوضع الراهن والضغط على رأس الخيمة لإنزال العلم. لكن المذكرة أشارت إلى أن إخلاء الجزر من الوجود العسكري لم يكن مقبولاً لدى إيران، وأن الوجود العسكري المشترك تحت السيادة الإيرانية كان غير مقبول لدى العرب، وأكدت بالتالي أن الصفقة الإجمالية المقترحة سابقاً من قبل آرام تعتبر صفقة جيدة؛ لأنه بخلاف ذلك سيستولي الشاه على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وربما جزيرة أبوموسى، بعد انسحاب بريطانيا من الخليج العربي. واقترحت المذكرة أيضاً تعويض رأس الخيمة بقاع بحر إضافي، وذلك من خلال رفض مطالبة إيران بأن تكون جزيرة قشم خط الأساس لها. وتختم المذكرة بأنه إذا تم تشكيل اتحاد فسوف يتم تعويض التنازل عن طنب الكبرى

وطنب الصغرى نوعاً ما بالاحتفاظ بجزيرة أبوموسى. ولم تشر المذكرة إلى البحرين كجزء من هذه الصفقة الإجمالية.[39]

وهناك مذكرة أعدتها الدائرة العربية بوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 9 شباط/ فبراير تضمنت توصية ضد أي وجود عسكري استباقي في الجزر لردع إيران، أو أي عمل عسكري لطرد إيران إذا ما استولت على الجزر، ودافعت بدلاً من ذلك عن الاقتصار على الرد الدبلوماسي. وتأييداً لدفاعها استشهدت بموافقة دائرة الشرق ودائرة الدفاع في وزارة الخارجية، وكذلك وزارة الدفاع. وقد عبرت المذكرة عن الفكرة القائلة إنه إذا ما سعت بريطانيا للحصول على طمأنة من الشاه بأن إيران لن تقدم على أي عمل عسكري قبل الانسحاب البريطاني، عندئذ «قد يكون ذلك إشارة إلى الشاه بأننا سنكون أقل قلقاً من استيلائه على الجزر بعد انسحابنا من الخليج العربي». ورغم أنها شككت فيما إذا كان بالإمكان الاعتماد على الشاه للاحتفاظ بهذا المنهج لنفسه، فإنها أوصت بالتالي بأن يقوم السفير البريطاني في طهران دنيس رايت بالمراوغة بخصوص أي رد فعل بريطاني تجاه أي تحرك عسكري إيراني قبل الانسحاب البريطاني، والتلميح إلى رد الفعل بعد الانسحاب. كما ينبغي حث الشاه على احترام الوضع القائم:

> باعتبار أنه ما دامت رأس الخيمة والشارقة تحت حماية حكومة صاحبة الجلالة فسنكون مضطرين إلى أن يكون رد فعلنا قوياً تجاه أية محاولة إيرانية لاحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو جزيرة أبوموسى. وإذا ما سأل الشاه عن الوضع بعد انسحابنا فيجب إعلامه أنه على الرغم من أن حكومة صاحبة الجلالة لن تعود مهتمة بصورة مباشرة، فسوف يتعين عليها مع ذلك أن تشجب علناً أي إجراء مفروض بالإكراه ضد الجزر ...

وافق وزير الخارجية جورج براون على أن بريطانيا ينبغي ألا تقوم بأي عمل عسكري إذا ما استولت إيران على الجزر،[40] وبالتالي رفضت مذكرة وزارة الخارجية الموجهة إلى كروفورد في 14 شباط/ فبراير طلبه الحصول على سلطة لاستباق إيران بتحريك جنود

كشافة ساحل عُمان إلى الجزر، محتجةً بأن الوجود العسكري البريطاني الاستباقي في الجزر قد لا يردع إيران وبالتالي قد يؤدي إلى نزاع حقيقي معها.[41]

أجاب كروفورد في 17 شباط/ فبراير بأنه كان يأمل أن يقوم السفير رايت بتذكير الشاه بأن لدى بريطانيا اتفاقيات لحماية الإمارات المتصالحة، وأن رئيس الوزراء كان قد أعلن أن بريطانيا ستحترم هذه الالتزامات، وأن على الشاه بالتالي ألا يقوم بأي عمل في الجزر يدفع الحكام إلى طلب الحماية البريطانية ويؤدي إلى مواجهة بين إيران وبريطانيا. لكنه أكد أيضاً أنه لم يقتنع بأن الاستخدام الاستباقي لكشافة ساحل عُمان سيؤدي إلى نزاع مع إيران، وأنه في حال وقوع عمل عسكري إيراني وشيك ضد إحدى الجزر سيكون من واجبه أيضاً أن يوصي باستخدام تلك الكشافة.[42]

في 22 شباط/ فبراير أوضحت مذكرة من وزارة الخارجية موجهة إلى كروفورد أن وزير الخارجية البريطاني لم يتخذ قراراً ضد أي عمل استباقي فحسب، وإنما قرر أيضاً أنه في حال احتلال إيران للجزر، «يتعين على حكومة صاحبة الجلالة أن تقصر دفاعها عن حقوق الحكام على العمل الدبلوماسي، وألا تسعى إلى إخراج الإيرانيين بالقوة». وقد وسعت المذكرة نطاق هذه السياسة لتشمل أبوموسى إلى جانب طنب الكبرى وطنب الصغرى، واحتجت بأن هذا ضروري لتجنب عواقب نشوب نزاع مع إيران. وأوضحت كذلك أن رايت سيحث الشاه بقوة على الحفاظ على الوضع الراهن، وقالت: «إننا لا ننوي أن نعطي الإيرانيين أي مبرر للاعتقاد بأننا لن ندعم حقوق الشارقة ورأس الخيمة بأقصى ما نستطيع»، ولكنها دعت هذا النهج "مراوغة"، والتي من الأرجح ألا تعتبرها إيران كذلك.[43]

في 25 و26 آذار/ مارس 1968 عقد كل من وزير الخارجية الجديد مايكل ستيوارت، والمقيم السياسي البريطاني كروفورد، والسفير رايت، ومسؤولين آخرين محادثات حول

الخليج العربي بوزارة الخارجية. كان رايت يرى أن المستعربين من أمثال كروفورد كانوا «لا يتساهلون مع المطامع الإيرانية»، لكنه (أي رايت) أحرز «بعض التقدم في ضمان ألا يجري إهمال المصالح والمطالب الإيرانية بوصفها غير معقولة».[44] وانتهى الاجتماع بقيام ستيوارت بالدعوة إلى بحث حلول ممكنة للمطالبات المتعارضة بالجزر.[45] وفي الوقت نفسه اطلعت وزارة الخارجية على تقرير رايت بأن الشاه على ما يبدو قد أصدر توجيهاته إلى وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي ليزود بريطانيا بالوثائق الإيرانية المتعلقة بالجزر. وأفادت وزارة الخارجية البريطانية بأنه إذا لم تقم إيران بتزويدها بهذه الوثائق، فيجب أن تجدد اقتراحها لإيران أن تفعل ذلك بعد أن تستكمل وزارة الخارجية البريطانية مراجعتها لحلول ممكنة. وأوضحت أيضاً في ردها على التهمة الإيرانية القائلة إن بريطانيا كانت تخطط للتخلي عن أراض إيرانية كانت قد احتلتها سابقاً بالقوة، فقالت:

> ليس ثمة من أساس تاريخي للزعم بأننا "اغتصبنا" الجزر بالقوة والخديعة أو بغيرهما. لقد كانت الجزر المتنازع عليها مأهولة من قبل عرب يدينون بالولاء لأجداد الحكام (العرب) عندما أبرمنا معاهداتنا المختلفة مع هذه الإمارات.[46]

في 6 نيسان/ إبريل اجتمع السفير البريطاني رايت مع الشاه، وأبدى الشاه اهتماماً بتسوية شاملة بشأن الخط الفاصل للمياه الإقليمية على طول الخليج العربي بكامله، بما في ذلك الجزر جميعاً، وقال إنه يرغب في الحديث مع الكويت والمملكة العربية السعودية حول الموضوع. وكانت الفكرة البريطانية لمثل هذه التسوية تتلخص في إعطاء صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران، بينما تعطى أبوموسى والبحرين إلى العرب، علماً أنه ليس واضحاً ما إذا كان رايت صريحاً بشأن ذلك في الاجتماع. لكن الشاه لمّح بالفعل إلى صفقة إجمالية مختلفة نوعاً ما. وقد ورد في مذكرة لوزارة الخارجية البريطانية حول الاجتماع مؤرخة في 21 أيار/ مايو ما يلي:

> تم طرح اقتراح (من الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة السيد روستو عام 1968، ومن إيران بواسطة السيد آرام عام 1955، والسيد [نصرالله] انتظام عام 1954) مفاده أننا إذا

> كنا سنسلم الجزر الصغرى (بما فيها أبوموسى) إلى إيران، فسوف يتنازل الإيرانيون عن مطالبتهم بالبحرين. وقد لمّح الشاه الآن (في نيسان/ إبريل 1968) لسفير صاحبة الجلالة في طهران بأن صفقة على هذا الأساس يمكن أن تهيئ إطاراً عاماً يبعث على الأمل للتوصل إلى تسوية.

علاوة على ما سبق، فإن زاهدي سبق أن قال إن تسوية قضية الجزر تعتبر شرطاً مسبقاً لمحادثات الخط الفاصل. كما طرح الشاه أيضاً في أثناء اجتماعه مع السفير البريطاني فكرة إجراء استفتاء عام بشأن البحرين.[47] وبذلك فإنه على الرغم من الاحتجاجات الإيرانية على الدعم السعودي للبحرين وعلى مشاركة البحرين في اتحاد فيدرالي، فقد كان الشاه ما يزال يرسل إشارات سراً توحي بأنه مستعد للتخلي عن البحرين مقابل الحصول على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ضمن صفقة إجمالية، علاوة على أن الصفقة تم طرحها من قبل مسؤول أمريكي رفيع المستوى هو وكيل وزارة الخارجية الأمريكية روستو.[48]

في 5 نيسان/ إبريل، وهو اليوم السابق لاجتماع رايت مع الشاه، أبرق كروفورد إلى وزارة الخارجية وحذر من أن بحث حلول لنزاع الجزر مع الشاه قد يدفعه إلى أن يتوقع تعاوناً بريطانياً معه للحصول على الجزر. كما نبه أيضاً إلى أن أي محادثات بعد ذلك مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة حول الحلول قد تثير قلقهما وتدفعهما للضغط على بريطانيا لتقديم التزامات بالدفاع عن الجزر، وخصوصاً إذا أسهمت المحادثات في إثارة مخاوف العالم العربي عموماً من تنازل بريطانيا عن أراض عربية للآخرين.[49]

وفي برقية أخرى مرسلة في اليوم نفسه، أثار كروفورد القضية مرة أخرى من أجل نشر الوجود العسكري البريطاني في الجزر. لكنه، إقراراً لاعتراضات وزارة الخارجية، أوصى هذه المرة بأن تقوم بريطانيا بتطوير خطة طوارئ تسمح للقوات البريطانية بوضع حامية على وجه السرعة في جزيرة أبوموسى إذا ما تحركت إيران لاحتلال جزيرتي طنب

الكبرى وطنب الصغرى. وأن ذلك يبرهن على استعداد بريطانيا لحماية الأراضي العربية، ويمكِّنها من الحفاظ بصورة أفضل على مصالحها في العالم العربي، مع الالتزام في الوقت نفسه برد دبلوماسي فقط على احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى.[50]

تبين أن توصية كروفورد كانت مقنعة لوزارة الخارجية. وبدءاً من 9 نيسان/ إبريل قامت وزارة الخارجية البريطانية، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، ووزير الدولة لشؤون الدفاع، بالموافقة جميعاً على تطوير مثل هذه الخطة، وصدرت التوجيهات إلى قائد القوات البريطانية في الخليج العربي بتنفيذ ذلك.[51] ومع هذا فقد أبرقت وزارة الخارجية في 18 نيسان/ إبريل إلى كروفورد ليقوم بالدفاع عن منطقية البحث في حلول لنزاع الجزر مع إيران. وذكروا أيضاً أن وزير الخارجية مايكل ستيوارت أطلع السفير عباس آرام على أن بريطانيا كانت تبحث عن مخرج من المأزق.[52]

في تلك الأثناء كان ولي عهد الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ووزير الدفاع الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح قد سألا السفير البريطاني في الكويت جفري آرثر Geoffrey Arthur عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وعندما سأله الشيخ جابر عما إذا كانت إيران ستستولي على الجزر بعد مغادرة بريطانيا للخليج، رد آرثر بأنه يعتقد بأن إيران ستفعل ذلك. وقال آرثر إن كليهما حسب رأيه كانا في السر قد سلَّما بفكرة هيمنة إيران على الخليج العربي واستيلائها على الجزر، ولكن المتوقع منهما الدفاع عن الحقوق العربية في العلن.[53] وأبرقت وزارة الخارجية إلى آرثر في 25 نيسان/ إبريل وأوصته بعدم إصدار أية تصريحات علنية حول المطالبات الإيرانية بالجزر. وفي 29 نيسان/ إبريل حذر كروفورد أيضاً من أنه إذا انتبه حاكما رأس الخيمة والشارقة إلى المطالبات الإيرانية، فقد يطلبان تأكيدات من بريطانيا حول تأمين الحماية من عمل عسكري إيراني. وافق آرثر على ذلك، لكنه قال إنه كان يجيب فقط عن أسئلة مباشرة موجهة له من مسؤولين كويتيين.[54]

في 29 نيسان/ إبريل اجتمع السفير الإيراني آرام مع مسؤولين من وزارة الخارجية البريطانية وتحدث عن تصميم الشاه على الاستيلاء على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، لأسباب استراتيجية من ناحية، ولكن لأسباب سياسية من باب أولى. وقال آرام إن الشاه قد اقترح أن يشتريها البريطانيون من حاكمي الإمارتين ثم يحولوها إلى إيران، فأجاب البريطانيون بأنهم سيدرسون إمكانية الشراء، وكذلك حلولاً أخرى ممكنة خلال دراستهم للموضوع، غير أنهم لم يكونوا متفائلين بإيجاد حل. وردد آرام القول إن الشاه كان متقبلاً لإجراء استفتاء شعبي حول البحرين، وكان يريد إقامة علاقات أفضل مع المملكة العربية السعودية. وقد حث البريطانيون إيران على السعي لتحسين علاقاتها بالمملكة العربية السعودية. ثم طلب آرام مساعدة البريطانيين لإقناع حاكمي الإمارتين بتلبية مطالبات إيران بالجزر وإقناع المملكة العربية السعودية بالتوصل إلى تفاهم مع إيران.[55]

في 1 أيار/ مايو 1998 قدم السير دنيس ألين Denis Allen، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، تقريراً عن محادثات أخرى مع السفير آرام الذي قال إن الشاه قد «لا يفعل شيئاً» بشأن البحرين إذا وجد ما يرضيه بالنسبة لقضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقد نصح دنيس ألين آرام بأن قدرة إيران على الحصول على هذه الصفقة ستتوقف على إقامة علاقات قائمة على الثقة وحسن النية مع العرب في الخليج العربي، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية. وطلب آرام إلى وزارة الخارجية البريطانية أن تقوم بإقناع حاكمي الإمارتين، غير أن ألين أجاب بأن ذلك سيكون صعباً.[56]

في هذين الاجتماعين ذكر آرام تصميم الشاه على ألا يقتصر على الاستيلاء على طنب الكبرى وطنب الصغرى، بل على أبوموسى أيضاً، وذلك خلافاً لما قاله بشكل غير رسمي في حزيران/ يونيو 1967. وكان البريطانيون ينوون مغادرة الخليج العربي لأسباب مالية، ولم يردوا في الحقيقة على الاقتراح بأن تشتري بريطانيا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى

وأبوموسى. والواقع أنهم أجابوا بأنهم لم يكونوا متفائلين حول أي من الحلول، علماً أنهم كانوا يظنون بالفعل أن رأس الخيمة قد تقبل بصفقة تشتري إيران فيها الجزيرتين. وقد تجاوز آرام تلميحات الشاه في 6 نيسان/ إبريل وعرض بصراحة الربط والمبادلة بين البحرين وجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ورداً على ذلك اقتصرت وزارة الخارجية البريطانية على القول إن نجاحها سيتوقف على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العرب في الخليج العربي. وهكذا بدا أن بريطانيا تحاول الترتيب لعقد اتفاقية إيرانية ـ سعودية، ومن ثم تكلف الإيرانيين بالاتصال بحاكمي الإمارتين، مع إخفاء الأمور عنهما حتى ذلك الوقت.

في تلك الأثناء، كانت منظمة المعاهدة المركزية الخاضعة لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية قد عقدت اجتماعاً في 26 نيسان/ إبريل، وأكدت الحاجة الملحّة إلى أن تقوم الإمارات العربية في الخليج العربي، التي لم تكن قد شكلت اتحادها الذي تم اقتراحه في 30 آذار/ مارس، بحل خلافاتها والتوصل إلى اتفاق مع إيران حول الترتيبات لضمان تدفق إمدادات النفط إلى الغرب.[57] وبعد ذلك بوقت قصير شعرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالقلق من زيارة وحدات الأسطول السوفيتي إلى الخليج العربي.[58]

عندما زار الشاه واشنطن في حزيران/ يونيو 1968 ليطلب مبيعات عسكرية لإيران من الولايات المتحدة الأمريكية، أشار بيان مشترك إلى أن الشاه «أكد من جديد تصميم إيران على المحافظة على قوة دفاعية حديثة كافية لضمان الأمن القومي لإيران، وعبر الرئيس الأمريكي عن رغبة الولايات المتحدة باستمرار التعاون مع إيران لتحقيق هذه الغاية». وكانت الولايات المتحدة قد وافقت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1967 على تزويد إيران بسربين من المقاتلات النفاثة فانتوم إف ـ 4 وأسلحة أخرى تم تمويلها بقيمة 250 مليون دولار على شكل قروض ائتمانية ميسرة. وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تسليم طائرات الفانتوم في حزيران/ يونيو 1968. [59] وهكذا بدأت الاهتمامات الجيوسياسية والاستراتيجية تغلب على مسألة الحق والعدل فيما يتعلق بالجزر.

مقترحات التسوية البريطانية

في 21 أيار/ مايو 1968 أعدت وزارة الخارجية البريطانية مذكرة شاملة عن الحلول الممكنة للنزاع حول الجزر. وقد جاءت المذكرة بعد أسبوع واحد من زيارة وحدات الأسطول السوفيتي إلى العراق، وورد في بدايتها ما يلي:

> يتمثل هدفنا في استقرار المنطقة لضمان أمن استثماراتنا ومصالحنا التجارية، وللحيلولة دون الاختراق السوفيتي. ويتمثل الخطر الأكبر في المواجهة العربية/ الإيرانية، سواء قبل مغادرتنا أو بعدها. ولذلك فإن من مصلحتنا إلى حد بعيد إحلال تسوية للقضايا موضع النزاع، وذلك كأساس لنظام أمني في الخليج العربي، وإلا فإننا قد نضطر في نهاية المطاف إلى اختيار سياسي بين مصالحنا الاقتصادية في إيران ومصالحنا في الأراضي العربية، وتعتبر الأخيرة في مجموعها هي الأكبر.[60]

وقبل استعراض الحلول الممكنة، أفادت المذكرة بما يلي:

> حتى عهد قريب لم يركز الإيرانيون تركيزاً جاداً على مطالبتهم بأبوموسى، لكنهم الآن بنوا مطالباتهم بها على الأساس نفسه الذي بنوا عليه مطالبتهم بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وإذا أطلقنا حكمنا من خلال المحادثات الأخيرة للشاه مع السير دنيس رايت [في 6 نيسان/ إبريل]، فقد يكون هذا موقفاً تساومياً يخفي وراءه المرونة بشأن أبوموسى، ومن جهة أخرى فليس هناك خروج عن نهج زاهدي الأخير في أن تصميم الإيرانيين على عدم التنازل عن موقفهم بشأن الجزر يفسر عدم رغبتهم في التفاوض حول الخط الفاصل.

كذلك ذكرت المذكرة أن تطمينات الشاه السرية بأنه في الوقت الذي لم يكن فيه ينوي الإلحاح على مطالبة إيران بالبحرين، فإنه كان بحاجة إلى مخرج مشرّف من النزاع، مثل إجراء استفتاء عام، من أجل تجنب معارضة القوميين في إيران.[61]

أما بالنسبة إلى الحلول فقد اعتبرت المذكرة بيع طنب الكبرى وطنب الصغرى بصورة منعزلة بأنه غير محتمل. وكان ثمة اعتقاد بأنه من الصعب إنجاز صفقة إجمالية لتحديد

الخط الفاصل في الخليج العربي بكامله، حيث يتم توزيع الجزر وحقول النفط حسب موقعها على جانبي الخط الفاصل، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار النزاعات بين إيران والعراق والكويت. وبدلاً من ذلك أوصت المذكرة بقوة بالسعي لإبرام صفقة «إجمالية مخفَّضة» تشمل خطاً فاصلاً بمحاذاة الحدود السعودية ـ الإيرانية، بما في ذلك القطاع المقابل للبحرين، حيث يمتد الخط الفاصل إلى جنوب الخليج العربي بين الإمارات المتصالحة وإيران، بحيث يتم توزيع الجزر وحقول النفط أيضاً حسب موقعها على جانبي الخط الفاصل. وسوف يجعل ذلك البحرين وأبوموسى من نصيب العرب، بينما تصبح صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى من نصيب إيران. ولتفصيل القضية أوضحت المذكرة ما يلي:

> ستقل صعوبة التوزيع غير العادل للربح والخسارة بالنسبة للحكام إذا كان بالإمكان اعتبار اتحاد الإمارات العربية كياناً واحداً يتم فيه امتصاص الربح والخسارة. وعلى الرغم من أن الشاه قد لا يكون على استعداد في الوقت الحاضر للاعتراف بهذا، فإن إدخال البحرين في الاتحاد يمكن أن يساعد كلا الجانبين: الجانب العربي بموازنة أي تنازل عن طنب الكبرى وطنب الصغرى أو قاع البحر، والجانب الإيراني بإضفاء مظهر أكبر لتسوية شاملة يمكن فيها للتنازل الإيراني عن البحرين أن يكسب إيران السمعة الحسنة. وحتى إن كان من الممكن معاملة الاتحاد بوصفه كياناً واحداً بهدف التفاوض على خط فاصل، فإنه ينبغي مع ذلك أن يكون هناك عنصر تلطيف وترغيب للخاسر الحقيقي الرئيسي، وهو حاكم رأس الخيمة. وقد يكون العنصر المرغِّب على شكل دفعة نقدية و/ أو تنازل عن قاع البحر.

ذكرت المذكرة أيضاً صفقة مماثلة ولكنها أكثر محدودية لا تتضمن الحدود السعودية ـ الإيرانية، بما في ذلك المنطقة المواجهة للبحرين، لكنها رأت أن حظوظ نجاحها أقل. وبالنسبة لفكرة تنازل إيران عن البحرين مقابل تخلي العرب عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، كما هو اقتراح الشاه في 6 نيسان/ إبريل، أوضحت المذكرة أنها لم تكن

تعتقد أن الحكام سيوافقون عليها، لكن ثمة إمكانية لأن يوافقوا إذا كان هناك تعويض عن طنب الكبرى وطنب الصغرى. وبالإضافة إلى ذلك فقد كان ينظر إلى «استيلاء إيران على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى واحتفاظ الشارقة بأبوموسى» على أنه صعب للغاية.[62]

ومن بين الأفكار الأخرى جعل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منزوعتي السلاح، وهي الفكرة التي رأت المذكرة أنها تستحق المتابعة، وفكرة السيادة المشتركة التي لم ترجحها المذكرة، وفكرة دفع إيران إيجار لقواعد عسكرية في الجزيرتين، الأمر الذي رأت أنه أكثر واقعية من فكرة السيادة المشتركة. وفيما يتعلق بإمكانية موافقة البريطانيين على استيلاء إيران على الجزر، أشارت المذكرة إلى أنه بعد إخفاق التسوية، «علينا أن نوضح للشاه أننا لا يمكننا أن ننفض أيدينا من المشكلة مادمنا في المنطقة، وأن نترك أي دلالة ضمنية يُفهم منها عدم مبالاتنا بما سيحدث بعد عام 1971، دون أن يصل ذلك إلى حد التفاهم الصريح. فلن يكون من الحكمة أن ندخل في مثل هذا التفاهم مع الإيرانيين؛ لأن فعل ذلك سيحد من حريتنا في اللجوء إلى الأمم المتحدة من طرف واحد».[63]

أخذت المذكرة في الاعتبار أيضاً التسوية من خلال طرف ثالث؛ أي التحكيم والإحالة إلى محكمة العدل الدولية، لكنها رأت أنه لم يكن بالإمكان الحصول على قبول الطرفين بهذا الخيار. وتمت دراسة عملية التوفيق والوساطة التي اعتبرت معقولة، وكذلك اللجوء إلى الأمم المتحدة الذي اعتبر طريقة ممكنة لإحباط أي عمل عسكري إيراني قبل الانسحاب البريطاني. وأخيراً ورد ذكر إجراء استفتاء عام حول البحرين.[64]

في 30 أيار/ مايو 1968 أصدرت وزارة الخارجية تعليمات ومعلومات إلى السفير البريطاني رايت في طهران عن خلفية نزاعات الجزر تضمنت نسخة من المذكرة السالفة الذكر المؤرخة في 21 أيار/ مايو، حيث طُلب إلى رايت المساعدة لجعل إيران والإمارات

والدول العربية تشارك في محادثات مباشرة، بالنظر إلى أن ذلك سيوضح لرأس الخيمة والشارقة أن المسؤولية البريطانية في أفول، ويسهم في التقليل من مطالبتهم الفعلية بالدفاع عن الجزر في حال حدوث هجوم إيراني. ولعل هذه المحادثات أيضاً تقنعهم جميعاً، ولاسيما الشاه، بضرورة تقديم تنازل لتفادي تعريض أمن المنطقة للخطر، وحماية حريتها من تدخل القوى الكبرى. وتم إخطار السفير بالقول: «لن نعمد نحن بأنفسنا إلى أن نقوم بدور ريادي أكثر من اللازم نيابة عن الحكام في أية مفاوضات حقيقية».[65]

وكما ورد في التعليمات، فإن العرب – بمن فيهم المملكة العربية السعودية والكويت – طلبوا إلى بريطانيا الوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدات الحماية قبل خروجها من المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بالبحرين وكذلك الجزر. في تلك الأثناء كانت إيران تريد إقحام بريطانيا في تأكيد مطالبتها بالجزر قبل أن تنال الإمارات العربية استقلالها وتتعزز ملكيتها للجزر. وبذلك تكون بريطانيا وسيطاً في المفاوضات، وليست طرفاً أصيلاً أو مطلق الصلاحية.[66]

وورد في التعليمات الموجهة إلى رايت أنه ينبغي أن يقنع الشاه بمخاطر اتخاذ أي إجراء مباشر لفرض مطالباته، وبضرورة تقديمه تنازلات في المفاوضات. كما ينبغي أن تبذل بريطانيا جهداً لإقناع رأس الخيمة والشارقة أن لدى إيران قضية تستحق المناقشة، وأن تسعى لإقناع رأس الخيمة بالتنازل عن طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل مبلغ نقدي أو كجزء من «صفقة إجمالية تقيم خطاً فاصلاً تتنازل بموجبه إيران عن مطالبتها بالبحرين وأبوموسى، بشرط أن يتخلى حاكم الشارقة عن مطالبته بِصِرَيّ». وقد أوضحت التعليمات صراحة أن هذه «الصفقة الإجمالية المخفضة» كانت أكثر الحلول إغراء، وبالتالي كان البريطانيون يسعون إلى تحقيقها؛ إذ «إنها ستعطي الشاه جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتخلصه من مشكلة البحرين ...». وكانت الصفقة الإجمالية المحدودة هي ثاني

أفضل حل، على الرغم من أن «الحكام سيكونون أكثر عزلة وبالتالي أكثر تخوفاً من تقديم تنازلات»، كما أنها «لن ... تمنح غطاء لتنازل إيراني عن البحرين». وسيكون بيع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى «مرضياً» لكنه « غير محتمل». ويجب متابعة موضوع جعل طنب الكبرى وطنب الصغرى منزوعتي السلاح مع الشاه. ويمكن ذكر حلول وإجراءات أخرى، دون تأييدها. وكان اتفاق الشاه والملك فيصل حول مصلحتهما المشتركة في التوصل إلى تسوية لتكون منطلقاً للاستقرار والتحرر من التغلغل الأجنبي في المنطقة، يعتبر شرطاً أساسياً لعقد تسوية، وينبغي للبريطانيين أن يقنعوهما بذلك.[67]

إن تعليمات 30 أيار/ مايو، وكذلك مذكرة 21 أيار/ مايو التي أرفقت بها، تعتبران دليلاً صريحاً على أن بريطانيا قبلت الربط والمقايضة بين صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى من جهة والبحرين وأبوموسى من جهة أخرى ضمن صفقة إجمالية تشمل خطاً فاصلاً ويفضل أيضاً أن تشمل اتحاداً فيدرالياً. ومن الواضح أن الصفقة التي كان الشاه يفضلها كانت تختلف عن الصفقة البريطانية، فقد كان الشاه يريد أبوموسى لإيران بينما كان البريطانيون يريدونها للعرب. ومع ذلك كان البريطانيون يريدون التقليل من مطالبة كل من رأس الخيمة والشارقة بالدفاع البريطاني عن الجزر، حتى إن كانوا قد وافقوا مؤخراً على وضع حامية في أبوموسى في حال وقوع هجوم وشيك من قبل إيران. وتضمنت التعليمات أيضاً دليلاً واضحاً على أن البريطانيين كانوا يسعون إلى التقليل من مسؤوليتهم عن التفاوض لأجل التوصل إلى مثل هذه التسوية، وأنهم كانوا يعملون على تشجيع إبرام التسوية من خلال مفاوضات مباشرة مدعومة من قبل الأطراف العربية الرئيسية في منطقة الخليج العربي. وتدل المذكرات اللاحقة على أن البريطانيين عرضوا بالفعل الصفقة الإجمالية على الشاه وعلى الملك فيصل، وليس على حاكمي رأس الخيمة والشارقة.

وفي 2 حزيران/ يونيو 1968 نقل السفير رايت المقترحات البريطانية إلى الشاه. وأكد رايت أن بريطانيا لم تستطع إجبار حاكمي رأس الخيمة والشارقة على قبول مطالبات

إيران، ولم تتمكن إلا من تقديم خدماتها للتوصل إلى تسوية تكون عادلة بالنسبة للحاكمين. وأفاد أن الاتفاق بين إيران والمملكة العربية السعودية شرط أساسي لعقد التسوية، وأن بريطانيا أرادت من الشاه أن يدرس هذه المقترحات مع الملك فيصل، وأنه «إذا وافق الملك فيصل على آراء الشاه وكان على استعداد لعرضها على الحاكمين، فإننا من جانبنا سنبذل قصارى جهدنا لإقناعهما بقبولها». ووافق الشاه على بحث هذه الأفكار مع الملك فيصل مستقبلاً. ووافق أيضاً على أسلوب تقوم فيه بريطانيا بدور الوسيط، لا دور الطرف الأصيل.[68]

فضل الشاه الصفقة الإجمالية لتحديد خط فاصل للخليج بكامله، رغم أنه كان يدرك أنه ستكون هناك صعوبات مع العراق والكويت. لكنه استمر في الإصرار، ليس على المطالبات الإيرانية بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فحسب، وإنما على المطالبة بأبوموسى أيضاً، علماً أنه وافق على خط فاصل يترك أبوموسى في الجانب العربي. واستمر أيضاً في معارضته للدعم البريطاني لإقامة اتحاد مؤلف من تسع إمارات، وكان مصراً على إجراء استفتاء عام بخصوص البحرين قبل أن يتخلى عن مطالبته بها.

أوضح رايت في تقاريره إلى وزارة الخارجية البريطانية أن إصرار الشاه على أبوموسى قد يكون عبارة عن «ورقة مساومة». لكنه ذكر أيضاً أن الشاه لمح إلى أنه قد يضطر أخيراً إلى احتلال الجزر حتى لو كان في ذلك مجازفة بنشوب حرب مع بريطانيا. وفي 4 حزيران/ يونيو بحث رايت الاقتراحات البريطانية مع وكيل وزارة الخارجية الإيرانية أمين خسرو أفشار الذي استاء من الصفقة الإجمالية لأنها كانت تشمل العراق، وكان يفضل الصفقة المحدودة. وأخبره رايت أنه إذا أصر الشاه على أبوموسى فستكون التسوية المستندة إلى الصفقة الإجمالية أمراً مستحيلاً.[69]

في 6 حزيران/ يونيو نقل القائم بالأعمال البريطاني في جدة جيمس كريج James Craig إلى وزارة الخارجية قلقه من أن الموقف البريطاني كان يهدف إلى «استرضاء» الشاه. وأشار إلى أن الاقتراحات البريطانية صورت إيران بالفعل على أنها ستحصل على طنب الكبرى وطنب الصغرى وإن لم تكن أبوموسى معهما، وتساءل عما إذا كان هناك المزيد من التنازلات البريطانية، وسأل: «ألم نتنازل بالفعل عن جزء كبير من موقفنا؟». مع ذلك أوعزت وزارة الخارجية إليه بعرض هذه المقترحات على الملك فيصل، مع الحرص على التأكيد بأن بريطانيا كانت تتصرف نيابة عن دول ذات سيادة، وأنها لا تملك الصلاحية لترويج تلك المقترحات من دون موافقة هذه الدول المستقلة، وهي حجة لم تكن صريحة تماماً ما دامت الإمارات المتصالحة لم تكن حتى تعلم بوجود هذه المقترحات. أضف إلى ذلك أن كريج كان يلتمس رأي الملك فيصل في إجراء استفتاء عام حول البحرين ويريد أن يوضح أن بريطانيا لم تكن ترى أن يتم استبعاد هذه الفكرة.[70]

قام كريج – في اجتماع له بوزير الخارجية السعودي عمر السقاف في منتصف حزيران/ يونيو – بنقل المقترحات البريطانية، قائلاً إن تلك المقترحات قد قدمت إلى الشاه، وطلب أن يقوم الملك فيصل ببحثها مع الشاه. وأورد فكرة تخلي إيران عن البحرين مقابل جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى باعتبار أن ذلك مقترح لتسوية ممكنة. غير أن كريج أوضح أيضاً أن بريطانيا ستدعم حصول الحكام على «حقوقهم الكاملة».[71]

عندما قرأ السفير رايت التقارير الخاصة بالاجتماعات المنعقدة بين كريج والسقاف أوضح أنه يمكن تفسير عبارة «الحقوق الكاملة» بأن الحكام سيحتفظون بالجزر جميعاً. وقال أيضاً إن مقايضة البحرين بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت فكرة قد رفضتها بالفعل المذكرة البريطانية بتاريخ 21 أيار/ مايو، وبالتالي فإن رايت لم يذكرها للشاه. بعد ذلك تلقى رايت تعليمات بإخبار السعوديين أن عبارة «الحقوق الكاملة» لم تكن تعني

عدم تقديم العرب تنازلات من طرفهم، وأن خيار مقايضة البحرين بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد تم رفضه. وفي الوقت الذي وافق فيه الملك فيصل على مسعى لإبرام تسوية شاملة وعلى بحث ذلك مع الشاه، قال أيضاً إن اتحاد جميع الإمارات الواقعة تحت الحماية البريطانية كان شرطاً أساسياً لإجراء مفاوضات شاملة.[72]

بعد ذلك أشار كروفورد إلى أن حكام الخليج العربي إذا علموا بهذه المحادثات من خلال القنوات السعودية، فقد يؤدي ذلك إلى حالات سوء تفاهم. وللتقليل من أية أضرار قد تنجم عن تسريب السعوديين لهذه المعلومات إلى رأس الخيمة، نصح وزارة الخارجية البريطانية بأن تبلغ السعوديين وجهة النظر البريطانية بشأن قوة الأسس القانونية لمطالبة رأس الخيمة بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى والحاجة إلى التعويض إذا كان سيتم التخلي عنهما. لكن وزارة الخارجية رفضت هذه النصيحة، وأفادت بأنه قد يكون هناك في الواقع فائدة تكتيكية إذا ما سمع الحكام من خلال القنوات السعودية بأن هناك صيغة ما للتسوية قد تكون ضرورية. وهكذا تم إبلاغ كروفورد بألا يطلع الحكام على المقترحات البريطانية ومحادثات السفير رايت مع الشاه إلا إذا وصلتهم «نسخ محرفة» عنها.[73]

في تلك الأثناء أطلع البريطانيون وزارة الخارجية الأمريكية على المقترحات البريطانية وعلى اجتماع رايت مع الشاه. وطلب البريطانيون إلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تشجع الشاه والملك فيصل على التعاون ضمن شروط عامة، لكن دون التوصية بأية مقترحات، ووافقت الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.[74] وفي 3 حزيران/ يونيو اجتمع الشاه مع الملك فيصل في مطار جدة وهو في طريقه إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مفتتحاً بذلك فصلاً جديداً في علاقاتهما بعد أن ألغى الشاه زيارته في شباط/ فبراير إلى المملكة العربية السعودية.[75]

برغم هذا كان واضحاً أن هناك خلافات مهمة بين الجانبين ما تزال موجودة. فقد أعلن الملك فيصل دعم المملكة لقيام اتحاد بين الإمارات في 22 أيار/ مايو، في حين صرح الشاه بمعارضته لذلك الاتحاد في 24 أيار/ مايو.[76] ولم يفلح اجتماعهما في 3 حزيران/ يونيو في حل الخلاف، ولم يقم الشاه حتى بإخبار الملك فيصل عن المقترحات البريطانية المتعلقة بالخط الفاصل والجزر خلال اجتماعهما القصير.[77] وبعد إطلاع كريج للملك فيصل على التفاصيل في منتصف حزيران/ يونيو، أخبر الملك فيصل البريطانيين بأن إقامة اتحاد فيدرالي يعد شرطاً أساسياً للمفاوضات وللصفقات التي اقترحتها بريطانيا، لكن وزارة الخارجية الإيرانية عادت في 8 تموز/ يوليو إلى التعبير عن معارضتها لقيام الاتحاد. وعلاوة على ذلك أوضح وزير الخارجية زاهدي أن الاعتراض الإيراني على الاتحاد لم يكن مبنياً على مطالبة إيران بالبحرين فحسب، وإنما أيضاً على مطالبتها بجزر أخرى هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.[78] ونتيجة لذلك بقي الخلاف الجوهري الرئيسي بين الأفكار البريطانية والإيرانية فيما يتعلق بعقد صفقة إجمالية.

في أواخر حزيران/ يونيو 1968 أصدرت وزارة الخارجية البريطانية «مذكرة شاملة من إعداد الدائرة العربية ودائرة الشرق: الجزر والخط الفاصل في الخليج العربي». وقد تضمنت هذه المذكرة لمحة عامة موجزة، وتعليمات 30 أيار/ مايو إلى رايت، وعرض21 أيار/ مايو للحلول الممكنة. وفي الوقت الذي أقرت فيه اللمحة العامة في البداية أن «بريطانيا مسؤولة عن حماية الإمارات العربية الواقعة تحت الحماية وعن علاقاتها الخارجية»، فإنها طرحت أن إيران كانت قلقة على أمنها بعد الانسحاب البريطاني، ولا ثقة لها بالعرب لأن يقوموا بمقاومة الراديكالية والشيوعية، وقد واجهت معارضة داخلية للتخلي عن المطالبات الإيرانية. وقد اعترفت بأن الشاه فهم بصورة شخصية أن عليه أن يتخلى عن المطالبة بالبحرين بطريقة فيها حفظ لماء وجهه، غير أنها ذكرت أنه كان عنيداً

حيال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولعله لأسباب تكتيكية كان عنيداً أيضاً حيال أبوموسى.[79]

أقرت اللمحة أيضاً بأن بريطانيا كانت تعرف أن الشاه كان يفكر بالاستيلاء على الجزر قبل مغادرة البريطانيين، لا بعدها. كذلك نصت على أن الإمارات العربية الواقعة تحت الحماية لم تكن قد اقتنعت بعد بالحاجة إلى الوحدة، ولا بإعادة النظر في مطالباتها، وكانت ما تزال تعتمد على بريطانيا لكي تفرض حلاً. ومع ذلك فإنه يتعين على بريطانيا أن تستمر في السعي إلى تشجيع عقد مفاوضات شاملة تؤدي إلى تسوية، وهذا أمر يتوقف على الإمارات الساحلية وليس على بريطانيا. وقد شمل ذلك اتفاقاً سعودياً ـ إيرانياً على تسوية، على الرغم من وجود شكوك متبادلة وتحفظات بين هاتين الدولتين. واختتمت اللمحة بالقول إن على بريطانيا أن تضع نصب عينيها إبرام صفقة إجمالية مخفضة.[80]

في 1 تموز/ يوليو استعرض برينشلي، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، المقترحات البريطانية مع السفير آرام الذي كان يفضل الصفقة الإجمالية المخفضة من قطر إلى رأس الخيمة. وفي 11 تموز/ يوليو قام وكيل وزارة الخارجية أفشار بإخبار رايت بأن جزيرة أبوموسى هي المشكلة الرئيسية التي تعوق التوصل إلى اتفاق، وأن إيران يمكنها أن تتخلى عن البحرين بسهولة أكبر. وأصر رايت على أنه لا يمكن لبريطانيا أن توافق على استيلاء إيران على جزيرة أبوموسى التي ستكون واقعة في الجانب العربي من الخط الفاصل. وقال إن بريطانيا غير واثقة من قدرتها على إقناع رأس الخيمة بالتخلي عن طنب الكبرى وطنب الصغرى، لكن سيكون هناك بعض المنطق على الأقل في هذا ما دامت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى ستقعان في الجانب الإيراني من الخط الفاصل. ونبه أفشار رايت إلى أن الشاه لم يعجبه المقترح الخاص بتسوية قضية الجزر على أساس الخط البحري الفاصل. أما بالنسبة لقضية الاتحاد الفيدرالي فقد قال أفشار إن إيران لن تشعر

بالقلق من قيام الاتحاد بعد تسوية قضية البحرين. لكن إيران ستظل تعارض الاتحاد إلى أن تتم تلك التسوية.[81]

في أواخر تموز/ يوليو أوردت صحيفة **التايمز** اللندنية تقريراً عن إمكانية تقديم عرض بالاعتراف بمطالبات إيران بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وكذلك جزيرة أبوموسى، لكي تتخلى إيران عن معارضتها لقيام اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي ومطالبتها بالبحرين. ونص التقرير على أن المملكة العربية السعودية ساندت هذه الفكرة. وكانت وزارة الخارجية البريطانية قلقة من أن هذا الخبر سيجعل من الصعب على الملك فيصل أن يتفاوض مع الشاه، وسيؤدي إلى مقاومة له من جانب حكام الإمارات المتصالحة. وهكذا أنكرت وزارة الخارجية في مؤتمر صحفي عقدته أنها طرحت هذا الاقتراح. وفي الوقت نفسه فإن وزارة الخارجية تجاوزت الحقيقة بادعائها القائل «لا يمكننا طرح أية مقترحات حول أرض لا تعود إلينا ملكيتها، وبالتالي فإننا لم نفعل ذلك».[82]

حين صدور هذه البيانات، اجتمع رايت مع وزير البلاط الإيراني أسدالله علم ليقترح عقد اجتماع مع الشاه، وصرح بأن إصرار إيران على جزيرة أبوموسى سيبدد الآمال حول التوصل إلى تسوية مستندة إلى صفقة إجمالية. وقد استبعد رايت تعليل أسدالله علم بأن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت ذات أهمية استراتيجية أو أنها كانت مسألة تتصل بهيبة إيران. لكن رايت أخبر علم بالفعل – كما أخبر أفشار من قبل، وكما أخبر برينشلي آرام – أن الملك فيصل لم يستبعد فكرة التنازل لإيران عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، غير أن فكرته كانت تقضي بأن يتم ذلك في سياق اتحاد يضم تسع إمارات.[83]

في 28 تموز/ يوليو قام كلارك T.J. Clark من مقر الوكيل السياسي البريطاني في دبي بإخبار حاكم رأس الخيمة حول التقرير الذي نشرته صحيفة **التايمز** والإنكار البريطاني بعد ذلك. وكان رد الحاكم هو أن أي قرار يتعلق بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عائد

إليه هو، وليس إلى أي اتحاد. وفهم كلارك المضمون، وهو أن طنب الكبرى وطنب الصغرى «لا يمكن استخدامهما كعامل مساومة بهدف اعتراف إيران بدولة الإمارات العربية المتحدة على أن تضم البحرين».[84] وفي اليوم نفسه أفاد أنتوني بارسونز Anthony Parsons من مقر الوكيل السياسي البريطاني في البحرين في تقرير له بأن رد فعل حاكم البحرين إزاء مضمون التقرير تمثل في أنه سيكون سعيداً بصفقة تحصل بموجبها إيران على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مقابل تخلي الشاه عن مطالبته بالبحرين، وأن بإمكان أعضاء الاتحاد أن يقنعوا حاكمي الشارقة ورأس الخيمة بأن عليهما تقديم تضحيات لصالح الاتحاد، وأنه يمكن للشاه أن يقلل من حجم التضحيات بدفع ثمن مقابل الجزر. وعندما أوضح بارسونز أن رد الفعل هذا كان متوقعاً، كتب أحد المسؤولين البريطانيين في الهامش – بشعور ظاهر بالارتياح والرضى – ما يلي: «كان الخليج العربي يتوقع منذ بضعة أشهر أن أي فكرة تقتضي التفريط بذرة من الأرض العربية المقدسة ستجعل العالم العربي بأجمعه يقف ضدنا، ابتداء بحكام الخليج العربي الآخرين».[85]

في 31 تموز/ يوليو كتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى رايت تقول له إن عليه أن يخبر الشاه بأن بريطانيا لا يمكن أن تنصح العرب بالتخلي عن أبوموسى، لكنها نبهته إلى الآتي:

> على أية حال لا نود أن يصل الأمر بك إلى حد إخبار الشاه بأن إصراره على الاستيلاء على أبوموسى يقضي على أي فرصة للتفاوض من أجل تسوية؛ مادام أساس الأسلوب الذي تتبعه هو أن المشاكل الحالية يجب تسويتها من خلال المفاوضات بين الإيرانيين والعرب، ونحن لا نريد أن يتمكن الشاه من الزعم بأننا نضع قيوداً أمام فرص التفاوض بينهم، بغض النظر عن كوننا على استعداد لاستخدام مساعينا الحميدة مع العرب.

وعلاوة على ما سبق، فقد قيل لرايت إن بإمكانه أن يتطوع بالتوضيح للشاه بأنه إذا تم إبرام معاهدة صداقة بين بريطانيا والاتحاد فإنها لن تتضمن أية التزامات بالحماية البريطانية للاتحاد.[86] لكن الاجتماع بين رايت والشاه في 5 آب/ أغسطس انتهى إلى طريق مسدود. وقد كتب رايت يقول:

لم يتقبل أياً من المقترحات التي طرحتها عليه، ولم يبد تنازلاً بخصوص موضوع الجزر وأصر على أن يكون هناك استفتاء شعبي في البحرين قبل أن يتخلى عن المطالبة الإيرانية بها. ولم يتأثر بقولي إن اختبار رأي شعب لم يصوّت في حياته بهذه الطريقة كان أمراً غير عملي، وسيكون على أية حال غير مقبول لدى الحاكم.[87]

ومن الواضح أن الشاه كان يصر على المطالبة بجزيرة أبوموسى وكذلك طنب الكبرى وطنب الصغرى.

خلال فصلي الصيف والخريف، وجه الشاه الدعوة إلى عدد من شيوخ الساحل المتصالح وكذلك قطر لزيارة طهران لمناقشة مستقبل الخليج العربي. ولم تكن تلك المفاوضات شاملة كما كانت البحرين تأمل، غير أنها كانت على الأقل من نوع المناقشات المباشرة التي يرغب فيها البريطانيون. وقبل زيارة حاكم رأس الخيمة لطهران في الفترة 15-25 آب/ أغسطس، نصحه كلارك بألا يبرم اتفاقاً قبل التشاور مع بريطانيا، ونبهه إلى أن الشاه سيعارض أي مقترح لتأجير الجزر؛ لأن ذلك سيعني ضمناً أن ملكيتها لا تعود إلى إيران. وسأل كلارك عما إذا كان الشيخ صقر سيدرس التخلي عن طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل اعتراف إيراني باتحاد يضم البحرين، فأجاب الشيخ صقر: لا.[88] وفي أثناء المحادثات في طهران طرح الشاه ومسؤولوه عرضاً بدفع تعويضات لرأس الخيمة مقابل استعمال إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، دون إثارة لموضوع السيادة، وعبر الشيخ صقر عن استعداده لدراسة هذا العرض.[89]

صدرت مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية في 10 أيلول/ سبتمبر اعتبرت تلك الزيارة الخطوة الأولى للتفاوض حول طنب الكبرى وطنب الصغرى. وعليه فقد أوصت بقبول نصيحة السفير رايت والمقيم السياسي البريطاني بالوكالة في البحرين مايكل وير Michael Weir بأن تشجع بريطانيا كلتا الدولتين على متابعة المفاوضات المباشرة حول طنب الكبرى وطنب الصغرى دون مشاركة مباشرة منها، حتى لو قوضت أية فرصة

مستقبلية للحصول على موافقة إيرانية على صفقة إجمالية تحافظ على سيادة الشارقة على جزيرة أبوموسى.[90] من المفترض أن توصية رايت وموافقة وزير الخارجية البريطاني ستيوارت بعد ذلك على قيام كل من رايت وويير بتشجيع المفاوضات الثنائية بين إيران ورأس الخيمة للتوصل إلى اتفاق ثنائي بين الطرفين، قد جاءتا في ضوء رفض الشاه في 5 آب/ أغسطس لمقترحات رايت المتعلقة بالصفقات الإجمالية لترك أبوموسى للشارقة. وبالإضافة إلى ذلك فقد أوضح رايت في مقابلة أجراها المؤلف معه في تموز/ يوليو 1999 أن بريطانيا قد قررت في هذا الخصوص أيضاً ألا تربط البحرين بقضية الجزر.[91]

في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، أوضح رايت لأفشار أنه ينبغي ألا تقدم إيران على أي تصرف يتعلق بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى إلا باتفاق مكتوب مع رأس الخيمة.[92] وفي الوقت نفسه علم البريطانيون أن إيران قد قدمت وثيقة جديدة إلى الشيخ صقر، تؤكد فيها السيادة الإيرانية على الجزيرتين، وأن الشيخ صقر رفض التوقيع عليها، وأنه يدرس إرسال مسودة مضادة تؤكد سيادة رأس الخيمة وتعرض على إيران توقيع عقد إيجار. واستطاع الوكيل السياسي البريطاني في دبي جوليان بولارد Julian Bullard أن يقنع الشيخ صقر بعدم التطرق إلى سيادة رأس الخيمة في وثيقته المضادة.

وقد نصح رايت إيران أيضاً بإيجاد صيغة لا تتضمن ضغطاً على الشيخ صقر للاعتراف بالسيادة الإيرانية على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. لكن عندما حمل ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد بن صقر وثيقة رأس الخيمة المضادة إلى إيران في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر، طلب مسؤولو جهاز السافاك الإيراني إليه أن يوقع على الوثيقة الإيرانية، قائلين له إن إيران توصلت إلى اتفاقية مع بريطانيا والمملكة العربية السعودية على خط فاصل يجعل جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في الجانب الإيراني. ونصح رايت إيران بعدم الضغط على رأس الخيمة، وقال لهم إن من حق رأس الخيمة التمسك بسيادتها، وأنه ينبغي لإيران أن تستخدم الجزرة وليس العصا لإقناع رأس الخيمة. وكان جواب

بولارد للشيخ صقر أن بريطانيا لم تتوصل إلى اتفاقية مع إيران على الخط الفاصل والجزر، وأن بريطانيا ما زالت تعترف بسيادة رأس الخيمة على الجزر.[93]

وبينما كان صحيحاً أن بريطانيا لم تتوصل بالفعل إلى اتفاقية مع إيران حول خط فاصل حول الجزر، فإنها كانت قد اقترحت على إيران صفقة إجمالية تتضمن اتفاقية خط فاصل تمنح أبوموسى للعرب وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران، مع دفع تعويضات إلى رأس الخيمة. كذلك طرحت بريطانيا هذا الاقتراح على السعوديين وطلبت موافقة كل من الشاه والملك فيصل على أن يبحثا ذلك وحصلت على هذه الموافقة. ولم يكشف البريطانيون لرأس الخيمة عن أنه قد تم بحث مثل هذا الاقتراح الإجمالي، وبذلك تركوا رأس الخيمة غير مدركة للدور الذي كانت بريطانيا تلعبه وراء الكواليس.

وبالفعل فعندما قام الشاه بزيارة المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني/ نوفمبر، في أعقاب توقيع الاتفاقية السعودية ـ الإيرانية بشأن الخط الفاصل في 24 تشرين الأول/ أكتوبر، أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تعليمات إلى سفارتها في الرياض لكي تطلب إلى السعوديين أن يقترحوا على الشاه خطاً فاصلاً بين إيران والإمارات المتصالحة ترتكز على السواحل القارية بوصفها خط الأساس. ولكيلا تتسرب إلى رأس الخيمة معلومات عن أن ذلك سيجعل صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الجانب الإيراني، والبحرين وأبوموسى في الجانب العربي، تم نقل «المضامين» المتعلقة بالجزر شفوياً بدلاً من نقلها كتابياً. وقد علق كروفورد بأن بريطانيا قد تجد نفسها «في وضع خادع جداً» مع رأس الخيمة، وأوصت بأن يكون الملك فيصل لا البريطانيون من ينبغي أن يقنع رأس الخيمة بقبول مثل هذه الصفقة الإجمالية.[94]

في كانون الأول/ ديسمبر 1968 أوحى السفير البريطاني رايت لعباس مسعودي، عضو مجلس الشيوخ الإيراني والصديق الحميم للشاه، بأن الأمم المتحدة قد تستطلع الرأي

العام في البحرين كبديل لإجراء استفتاء عام. وبعد ذلك بيومين قام مسعودي بإخبار رايت بأن هذه الفكرة الجديدة قد راقت للشاه. بعد ذلك أصدرت وزارة الخارجية البريطانية لرايت توجيهات بأن يعرض هذه الفكرة رسمياً على الشاه، وقام بعرضها عليه عشية عيد الميلاد. وتجاوب الشاه مع الفكرة من جديد، غير أنه قال إن تحضير الرأي العام الإيراني لقبولها سيستغرق بعض الوقت.

وقد ذكر رايت بأنه لذلك لم يفاجأ عندما أعلن الشاه في 5 كانون الثاني/ يناير 1969 على الملأ بأنه لن يستخدم القوة للمطالبة بالبحرين، وأنه سيقبل إرادة سكان الجزيرة إذا كانت تلك الإرادة سيعترف بها دولياً.[95] ولا شك في أن فكرة رايت الجديدة وجدت صدى لها لدى الشاه. لكن الشاه أيضاً لابد أنه فكر بعد زيارتيه الرسميتين في تشرين الثاني/ نوفمبر إلى المملكة العربية السعودية والكويت بأنه سيحصل على مزيد من الدعم من هاتين الدولتين ومن بريطانيا، حتى في حال استيلائه على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، إذا ما عبر علانية عن استعداده للتخلي عن مطالبته بالبحرين.[96]

وهكذا مع نهاية عام 1968 وبداية عام 1969، اقترح البريطانيون على الشاه عقد مفاوضات مباشرة مع العرب وصفقة إجمالية. وكان البريطانيون قد اقترحوا على حاكم رأس الخيمة المفاوضات المباشرة مع الشاه، لكنهم لم يكشفوا عن المقترحات المتعلقة بالصفقات الإجمالية. وبعد أن عبر الشاه في البداية عن اهتمامه بالعرض البريطاني عاد ورفضه؛ لأن النزاع الرئيسي كان حول أبوموسى. ثم شرع الشاه وعدد من الزعماء العرب في مفاوضات ثنائية مباشرة، عقد الشاه في أثنائها محادثات مشجعة نوعاً ما مع حاكم رأس الخيمة حول التعويض عن طنب الكبرى وطنب الصغرى، وتوصل إلى اتفاق حول الخط الفاصل مع الملك فيصل.

بعد ذلك قرر البريطانيون تأييد استمرار المفاوضات الثنائية المباشرة بين رأس الخيمة وإيران، حتى لو قوض ذلك الفرص الضعيفة على ما يظهر أمام عقد صفقة إجمالية تشمل ترك أبوموسى للشارقة. لكن المفاوضات بين رأس الخيمة وإيران ما لبثت أن وصلت إلى طريق مسدود. ونتيجة لذلك ناشد البريطانيون المملكة العربية السعودية للمساعدة على إقناع إيران بالموافقة على اتفاقية خط فاصل تمنح طنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران، وتترك أبوموسى للعرب، وإقناع رأس الخيمة بقبول ذلك، وهذا في جوهره إحياء لفكرة الصفقة الإجمالية. ثم أوضح الشاه علناً استعداده للتخلي عن البحرين، وكان ذلك تنازلاً رئيسياً توقعه البريطانيون منه بصفقة إجمالية أو بدونها.

في شباط/ فبراير 1969 أوضح البريطانيون للشاه أنهم حاولوا إقناع رأس الخيمة بالتوصل إلى اتفاق مع إيران حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهو التنازل الرئيسي الذي توقعه البريطانيون من العرب بصفقة إجمالية أو بدونها، بل ربما نقلوا فكرة مفادها أن رأس الخيمة ستوافق. لكن إيران ما لبثت أن أوضحت أنها لن تعقد أية صفقة حول البحرين ما لم تحصل على أبوموسى أيضاً. وبالتدريج أصبح الشاه غاضباً من بريطانيا التي لم تكن تروّج للصفقة الإجمالية التي كانت إيران ترغب فيها، برغم مرونة الشاه العلنية حول موضوع البحرين. وهكذا زاد من الضغط على بريطانيا. وحتى هذه المرحلة كانت بريطانيا تمتنع عن التنازل عن أبوموسى لإيران. لكن البريطانيين اقترحوا في نيسان/ إبريل أن تشارك الشارقة أيضاً في محادثات مباشرة مع إيران، وبحلول تموز/ يوليو قدم البريطانيون للشاه تطمينات بأنهم كانوا يسعون أيضاً إلى إقناع الشارقة بالتوصل إلى اتفاقية مع إيران حول أبوموسى.

التعديل في مقترحات التسوية البريطانية

في 31 كانون الثاني/ يناير 1969، وعشية زيارة ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد بن صقر القاسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طلبت السفارة البريطانية في واشنطن إلى وزارة الخارجية الأمريكية أن تحث رأس الخيمة على التوصل إلى اتفاق مبكر مع إيران حول طنب الكبرى وطنب الصغرى والانضمام إلى اتحاد مؤلف من تسع إمارات. كذلك أطلعت السفارة وزارة الخارجية الأمريكية على أن الصفقة الإجمالية التي طرحها وكيل الوزارة يوجين روستو، والتي تعطي البحرين للعرب وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لإيران، ستكون غير مقبولة لدى الشارقة. وفي أثناء اجتماعهم في 12 شباط/ فبراير، حثت وزارة الخارجية الأمريكية رأس الخيمة على تسوية قضية جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى مع إيران، مع التعبير عن الدعم لاتحاد يتم في نهاية الأمر بين تسع إمارات.[97]

في أواخر كانون الثاني/ يناير قال وكيل وزارة الخارجية الإيرانية أفشار إن إيران «لا يمكنها أن تخسر» أبوموسى. وأجابه رايت بأن بإمكان إيران التخلي عن مطالبتها بأبوموسى في سياق اتفاقية خط فاصل تمنح صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى لإيران، مجدداً بذلك فكرة عقد صفقة إجمالية مع إيران. وقال السفير البريطاني إن «العرب لن يتسامحوا في موضوع تسليم إيران الجزر المتنازع عليها جميعاً، بصرف النظر عن البحرين». وعندما أشار أفشار إلى أن إيران كشفت مؤخراً عن الأدلة التي عززت مطالبتها القانونية بأبوموسى، اكتفى رايت بالإجابة بأنه إذا كانت قضية إيران بهذه القوة فينبغي عليها أن تنقلها إلى محكمة العدل الدولية.[98] وفي شباط/ فبراير عندما طلب السفير الإيراني في بريطانيا عباس آرام إلى وزارة الخارجية البريطانية دعم عقد صفقة إجمالية تعطى بموجبها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لإيران بحيث «يستطيع الشاه إظهار أن بإمكانه كسب شيء مقابل التخلي عن البحرين»، كررت وزارة الخارجية البريطانية موقفها بخصوص أبوموسى.[99] وبعد أيام من ذلك احتجت إيران رسمياً على مطالبات الشيخ

خالد حاكم الشارقة بحق السيادة على أبوموسى، غير أن بريطانيا انتظرت حتى حزيران/ يونيو لتجيب رسمياً، ومن ثم اكتفت بتسليم مذكرة معتدلة كررت فيها موقف بريطانيا.[100]

خلال عامي 1969 و1970 عقد رايت عدداً من الاجتماعات المهمة مع وزير البلاط لدى الشاه أسدالله علم. ويمكن مقارنة مذكرات علم المنشورة، ومذكرات رايت غير المنشورة، وذكريات رايت في مقابلة أجريت مع المؤلف في تموز/ يوليو 1999، بوثائق وزارة الخارجية البريطانية التي أزيلت عنها السرية في كانون الثاني/ يناير 2000 وكانون الثاني/ يناير 2001، بهدف إنشاء سجل لهذه الاجتماعات وما طرح فيها. ويستذكر علم حديثاً جرى بينه وبين رايت في طهران في 17 شباط/ فبراير 1969 كالآتي:

> بالنسبة للبحرين تجري مفاوضات بالفعل بهدف إنفاذ رغبات صاحب الجلالة الإمبراطورية. وقد أخبرني [رايت] بسرية كاملة أن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى سيتم بالتأكيد تسليمهما إلى إيران. وقد نبه البريطانيون شيخ رأس الخيمة إلى أن الجزيرتين واقعتان على جانبنا من الخط الفاصل، وأنه إذا لم يصل إلى نوع من التفاهم معنا فسوف نأخذهما بكل بساطة، إما بالقانون وإما بالقوة إذا دعت الضرورة. والشيخ مستعد لإبرام صفقة. ثم سألت [رايت] عن جزيرة أبوموسى، فأجاب السفير بأنها تقع في الجنوب من الخط الفاصل، فقلت له إننا أقوياء بما يكفي لأن نتجاهل الخط الفاصل. وتمازحنا لبعض الوقت. والأكثر جدية أنه عبر عن القلق من أن سياستنا في الخليج العربي قد تقود إلى مشاكل مع العرب، فقلت له: «إلى جهنم! ماذا فعل العرب من أجلنا؟ ليتهم يتوقفون عن كل هذا الهراء، ويوافقون على تحمل تكلفة الدفاع عن الخليج العربي ويدعوننا نمضي في العمل». وقد تساءل السفير عن المدى الذي سيسمح العرب لنا بإطلاق أيدينا في الخليج العربي، لاسيما أنهم يصرون على وصفه بالخليج العربي "العربي". فأجبت بأننا على استعداد لعقد اتفاقية دفاعية لمدة خمسين عاماً، وأنها في مجملها ستكون مثل الاتفاقية التي وقعوها مع البريطانيين...[101]

في 20 شباط/ فبراير صدر تقرير عن السفارة البريطانية في طهران أفاد بأنه في ذلك الاجتماع نفسه أصر أسدالله علم على المطالبة بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، في الوقت الذي أوضح فيه أنه يمكن عقد صفقة حول جزيرة أبوموسى. وفي تلك الأثناء كانت بريطانيا تأمل في أن تتم تسوية قضية البحرين قبل معالجة موضوع الجزر. وفي مقابلة أجريت معه في تموز/ يوليو 1999 قال السير دنيس رايت إنه يشك في أنه كان صريحاً إلى تلك الدرجة التي صورها علم. كما أنه لم يتذكر أيضاً أي دليل على أن حاكم رأس الخيمة كان على استعداد لإبرام صفقة تكون مرضية لإيران.[102] ومع هذا فإن رواية علم تعكس بالفعل الاقتراح البريطاني بأن تكون طنب الكبرى وطنب الصغرى من نصيب إيران، ومساعي بريطانيا لإقناع حاكم رأس الخيمة بذلك، والإقرار – بل والتسليم – بفكرة أن إيران ستستعمل القوة للاستيلاء على هاتين الجزيرتين، وممانعة بريطانيا في تسليم أبوموسى لإيران، وقلقها من أن تؤدي السياسة البريطانية حيال الجزر إلى نسف الفرص أمام تعاون عربي ـ إيراني.

كتب أسدالله علم حول اجتماع آخر مع رايت بتاريخ 19 آذار/ مارس 1969 الآتي:

> اجتمع السفير البريطاني بي عصراً، وبحثنا قضيتي البحرين وجزر الخليج العربي اللتين كان هو حريصاً على عرضهما كقضيتين منفصلتين، وأخبرني أنه سيكون من السهل علينا استعادة طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولكن ليس أبوموسى الموجودة على مقربة من شبه الجزيرة العربية. أجبته بأن هذا لا يغير في حقوق إيران، كما لا يخول العرب حق الاحتفاظ بأراض إيرانية، وهي أراض لن يتخلى عنها جلالته. وأشار السفير إلى أن حلاً لمشكلة البحرين سيؤدي بالتأكيد تقريباً إلى التشجيع على إقامة اتحاد الإمارات العربية، وفي تلك المرحلة يمكن لإيران أن تحتل أبوموسى لمصلحة الأمن المشترك في الخليج العربي. وأننا يمكننا الاعتماد على دعم البريطانيين إن حدث هذا.[103]

من جهة أخرى لا يرى رايت أنه كان بهذا المستوى من الصراحة حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[104] لكن رواية علم تعكس من جديد الاهتمام البريطاني بحل

مشكلة البحرين وإقامة اتحاد، إلى جانب تفضيل إيران الاستيلاء على طنب الكبرى وطنب الصغرى. إن رواية علم بأن إيران قد «تحتل» أبوموسى غير واضحة تماماً من هذا الاقتباس، ولكن فكرة رايت سيتم تفسيرها فيما بعد على أنها تعني احتلال إيراني لأبوموسى مع بقائها تحت سيادة الشارقة. ويظهر من رواية علم أن البريطانيين كانوا يحاولون الابتعاد عن فكرة عقد صفقة إجمالية تربط بين البحرين والجزر، مع محاولة الإيحاء في الوقت نفسه بطرق لإرضاء إيران بشأن الجزر، وحتى بشأن أبوموسى.

ووفقاً لذكريات رايت:

> في مرحلة من المراحل، وفي 19 آذار/ مارس على وجه التحديد، تدخل وزير البلاط بتعليمات من الشاه ليقول لي إن تسوية مرضية للمطالبة الإيرانية بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ستكون بالضرورة جزءاً من أية تسوية لقضية البحرين. فأخبرته بأنه لم يسبق مطلقاً التفكير بمثل هذا الربط وسيكون غير مقبول لدى حكومة صاحبة الجلالة؛ لأنه لا علاقة للجزر بالبحرين. وقد سمعت القليل بعد ذلك عن محاولة الدقيقة الأخيرة هذه لعقد صفقة حول البحرين.[105]

وفي مكان آخر يذكر أنه «كان علي أن أرفض مقترحاً إيرانياً بأن عقد اتفاق حول البحرين يتوقف على الاتفاق حول الجزر ...».[106] لكن الحقيقة أنه على الرغم من أن البريطانيين لم يعودوا يحبذون ذلك، فإنهم سبق أن فكروا بالربط بين البحرين وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، بل واقترحوا ذلك على الشاه والملك فيصل. أضف إلى ذلك أن رايت سمع المزيد عن هذه الصفقة في غضون يومين.

في 21 آذار/ مارس كتب علم بأن الشاه «أخبرني عن...خيبة أمله من الموقف البريطاني إزاء الجزر، ولاسيما أبوموسى التي كان متيقناً من الاستيلاء عليها بعد إعلانه حول البحرين».[107] وبعد يومين صرح علم قائلاً:

... اتصل السفير البريطاني، وأخبرته أنه لا يمكننا التوصل إلى أي تسوية حول البحرين ما لم نعرف مصير طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وأفاد أننا في تلك الحال نضيع وقتنا. فقلت له: «ليكن». ثم اقترح علينا أن نتصل بحاكم الشارقة كما اتصلنا بحاكم رأس الخيمة، فقد يتم عقد اتفاق، وسوف يدعمنا البريطانيون.

على الرغم من رفض رايت إصرار علم على الربط بين البحرين والجزر، فقد كتب علم يقول: «بدا السفير أكثر ميلاً مما كان عليه قبل ذلك ببضعة أيام إلى الربط بين أي حل خاص بالبحرين والمقترحات الخاصة بالجزر. وأشار إلى أنه إذا كانت إيران ستؤيد قيام اتحاد فيدرالي عربي في الإمارات، فقد نكون مدعوين إلى احتلال الجزر نيابة عن الاتحاد دونما أي خوف من رد فعل من جانب العرب».[108]

كان البريطانيون حذرين بشأن هذا الربط وبشأن أية صفقة إجمالية. في البداية، كانت البحرين أكثر أهمية بالنسبة إليهم، وكانوا يريدون تسوية قضيتها أولاً. وفي الواقع رأى البريطانيون ذلك مفتاحاً لإقامة اتحاد مؤلف من تسع إمارات، بحيث يضم البحرين. ولم يكونوا يريدون أن يعطوا وعداً بتسليم طنب الكبرى وطنب الصغرى أو ينساقوا وراء الرغبات الإيرانية على نسق تنفيذ صفقة إجمالية تحقق إيران بها أولاً ما يرضيها بالنسبة للجزر، ومن ثم تتخلى عن البحرين. وتدل إشارة البريطانيين إلى احتلال إيران للجزر نيابة عن الاتحاد على أن إيران ستحظى بحضور أمني على الجزر، وليس بالسيادة، ويبدو أنها تشير إلى طنب الكبرى وطنب الصغرى وكذلك أبوموسى. وقد رغبت بريطانيا في أن تنشأ هذه النتائج عن مفاوضات مباشرة بين إيران والشارقة ورأس الخيمة والمملكة العربية السعودية، دون موافقة بريطانيا الصريحة عليها أو حتى ترويجها لدى الإمارات.

في 5 نيسان/ إبريل، وبعد زيارة علي فارازيان المسؤول في السافاك إلى الشارقة وإعلامه الشيخ خالد بأن إيران تريد بناء قاعدة عسكرية في جزيرة أبوموسى، ورد الشيخ خالد عليه بأنه لا يمكنه الدخول معهم في مفاوضات، أوعز وزير الخارجية البريطاني

مايكل ستيوارت إلى المقيم السياسي في البحرين السير ستيوارت كروفورد والوكيل السياسي البريطاني في دبي جوليان بولارد بأن يقولا للشيخ خالد إنه على الرغم من اعتراف بريطانيا بسيادة الشارقة على أبوموسى فإنها لن تستطيع دعم مطالبة الشارقة بعد عام 1971، و«لا مانع» لديها من أن يبحث الشيخ خالد قضية الجزيرة مع إيران. وأجاب كروفورد بأن أية محادثات مبكرة لا يتوقع أن تعطي إيران ما تريد، وقد تعقد الأمور. وأعلمت السفارة البريطانية في طهران رئيس السافاك نعمة الله ناصري بأنه إذا رفض الشيخ خالد بحث الموضوع فإن ذلك لن يكون بناء على توصية بريطانية. وتحدث بولارد إلى الشيخ خالد حسب التعليمات. وبفعلها هذا تكون الحكومة العمالية في بريطانيا قد أعطت إشارة إلى الشيخ خالد مفادها أنه ينبغي ألا يعتمد على الملاحظات الأخيرة لزعيم حزب المحافظين إدوارد هيث الذي سبق أن قال، في أثناء جولة له في منطقة الخليج العربي في شهري آذار/ مارس ونيسان/ إبريل، إن بريطانيا يجب أن تبقى في الخليج العربي.[109]

ورد في مذكرات أسدالله علم بتاريخ 30 نيسان/ إبريل 1969 ما يلي:

> نقلتُ [إلى الشاه] ملاحظات السفير البريطاني [في اجتماع مع علم في 29 نيسان/ إبريل] الذي أبلغني أن تأخير المفاوضات مع البحرين ناجم عن معارضة الشيخ للسماح لأمين عام الأمم المتحدة يو ثانت بإرسال بعثة تقصي حقائق إلى الجزيرة بدعوة من بريطانيا وإيران. وقد جاء ذلك مفاجأة حقيقية [للشاه]، وصرح جلالته بقوله: «لن نقبل أي حل وسط حول البحرين إلا بعد اتضاح وضع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى». وأبلغته أنني قد أوضحت هذه النقطة بالفعل للسفير، غير أن جلالته وجهني إلى أن أوضحها له مرة أخرى.[110]

في 27 أيار/ مايو 1969 قابل أسدالله علم وزير الخارجية ستيوارت. وفيما يلي رواية علم عن حججه ورد ستيوارت عليه:

> بعد أن رأى البريطانيون أريحية صاحب الجلالة ورؤيته الثاقبة في المفاوضات حيال البحرين وإقامة اتحاد الإمارات العربية، استمروا في التباطؤ فيما يتعلق باستعادة جزرنا طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكما قلت له فلابد من أنه يدرك أن بريطانيا

قد تملكت هذه الجزر بصورة غير شرعية وسلمتها كميراث فاسد لشيخي الشارقة ورأس الخيمة اللذين تقف حكومته الآن موقف المساندة لهما ضد إيران. ونحن لا نرى معنى لهذه السياسة؛ لأن إيران مهيأة لأن تصبح الحامي الوحيد للإمارات بعد الانسحاب البريطاني. وفكر للحظة قبل أن يعطي الرد التالي الذي تجردني حكمته من سلاحي: «إنك على حق في كل ما قلت. لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهل مخاوف العالم العربي، لكنني أقول لك بنية صادقة إنني أعتبر أن من واجبنا ضمان إعادة الجزر إلى إيران».[111]

أما رايت فيورد رواية أخرى للحوار الذي دار بين الاثنين: «أوضح ستيوارت أن الجزر ليست لنا لنعطيها لأحد، ولا يمكن أن تكون جزءاً أساسياً من تسوية لقضية البحرين، لكنه وعد بأن يفعل ما بوسعه لتسليمها، حيث مضى – في رأيي – إلى أبعد من ذلك في هذا الاتجاه مما تقتضيه الحكمة. وقد كتبت في مفكرتي ما يلي: كانت زيارة ستيوارت ناجحة، ولعله لقي قبولاً لدى إيران ومطالباتها بالجزر...إلخ».[112] وقد كتب ستيوارت نفسه يقول إنه «أوضح للإيرانيين بما لا يدع مجالاً للَّبْس أن تسوية قضية البحرين كانت أمراً لا مفر منه لسير الأمور في الخليج العربي وفي الوقت نفسه كانت مطلبنا الأول الأساسي». كذلك كتب يقول: «أرى أننا سيكون بإمكاننا مقاومة شروطهم [أي الإيرانيين] المتعلقة بصفقة إجمالية تشمل البحرين والجزر الأصغر حجماً». مع ذلك، ورغم وصفه للمطالبات الإيرانية بالسيادة على هذه الجزر بأنها «مشكوك فيها»، فقد اقترح فيما بعد أن تضغط بريطانيا على حكام الجزر: «أعرف أننا لا يمكننا... ضمان تنازل من الحكام، وقد كررت هذا في طهران. ومع هذا فإنهم لا يمكن أن يحققوا مصالحنا ولا مصالحهم بالاعتماد على مساندتنا لسيادتهم حتى الآن، على الرغم من تكرارنا التأكيد عليها للإيرانيين فيما يتعلق بقضية أبوموسى خلال العام الماضي».[113]

تدل رواية أسدالله علم على أن ستيوارت أيد المطالبات الإيرانية التاريخية بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، علماً أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تعلم أن

رواية علم عن السجل التاريخي لم تكن دقيقة، وقد كتب ستيوارت نفسه يقول إن مطالبات إيران كانت «مثيرة للشكوك». كما تدل أيضاً على أن وزير الخارجية البريطاني وصل به الأمر إلى القول إن البريطانيين كانوا يعتبرون أن من «واجبهم» أن «يعيدوا» الجزر إلى إيران. وحتى رواية رايت تفيد بأن ستيوارت قال إنه سيفعل ما بوسعه لكي «يسلمها»، غير أن ذلك لا يمكن ربطه بأية صفقة إجمالية تتضمن البحرين. وتدل الروايات الثلاث جميعاً على أن ستيوارت كان في ذلك الوقت على استعداد لمساعدة إيران على تحقيق ما يرضيها بالنسبة إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى.

في نيسان/ إبريل 1968 وافق ستيوارت على خطة لوضع أبوموسى تحت الحماية في حال وقوع احتلال إيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، غير أنه تم التخطيط لذلك لمجرد الحيلولة دون الاحتلال القسري لأبوموسى قبل الانسحاب البريطاني، وكان المتوقع بصورة أكيدة الموافقة على الاحتلال القسري لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطاني. وبينما كان البريطانيون – كما ورد في الوثائق – يفضلون امتلاك إيران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، فإنهم كانوا قد عارضوا المطالبات الإيرانية بأبوموسى. وعلى الرغم من أن أفكار رايت حول تسليم طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت تعني الترويج لاحتلال الجزر نيابة عن اتحاد عربي، وبالتالي ربما تحت سيادته أيضاً، فإنه سرعان ما أصبح واضحاً أن أفكار ستيوارت حول الجزر الثلاث كانت أكثر قبولاً لدى إيران.

مع هذا فإن ملاحظات ستيوارت لم تنل تماماً رضى الشاه الذي أطلعه علم على محادثاته معه في 28 أيار/ مايو: «أمرني أن أعرّف البريطانيين أن رداً مرضياً على مطالباتنا بالجزر يبقى شرطاً مسبقاً لأية تسوية مستقبلية حول البحرين...».[114] لكن في 31 أيار/ مايو، عندما أوضح أفشار لرايت أن الرأي العام الإيراني سيصاب بالإحباط إذا تم «التخلي» عن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إضافة إلى البحرين، تمسك رايت بموقف مفاده

أنه لا توجد إمكانية لعقد صفقة إجمالية تتضمن البحرين، وأن خير صفقة حول الجزر ستكون بإعطاء صِرَيّ وطنب الكبرى وطنب الصغرى إلى إيران وأبوموسى إلى العرب.[115]

في تلك الأثناء أثارت ملاحظات ستيوارت تساؤلات لدى مايكل وير في البحرين الذي طلب في 30 أيار/ مايو ما يؤكد أن موقف بريطانيا حول أبوموسى لم يتغير.[116] لكن وزارة الخارجية البريطانية لم تدرس «كيفية تنفيذ الالتزام تجاه الإيرانيين بتجديد الضغط على حاكمي رأس الخيمة والشارقة لكي يبادرا إلى التفاوض مع الإيرانيين بغية تلبية المطالب الإيرانية فيما يتعلق بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى». وأشارت وزارة الخارجية البريطانية إلى أن بريطانيا كانت لديها رغبة في «استرضاء» إيران، لكنها شعرت بالقلق من أن الإفراط في الضغط على الحكام سيقوض النفوذ البريطاني في تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنها كانت قلقة من أن أي شيء يسهم في تقويض سلطة الحكام سيعقد عملية الانسحاب البريطاني، ولذلك أوصت بحثّ الحكام على الدخول في مفاوضات مع الشاه حول الخط الفاصل. وتوقعت وزارة الخارجية أن بريطانيا والشارقة قد تحظيان بـ «احترام ممزوج بالكراهية» من جانب الشاه إذا عبرت الشارقة عن استعدادها لبحث الخط الفاصل ورفضت بحث قضية أبوموسى.[117]

مع ذلك أوعز ستيوارت إلى كروفورد وبولارد في برقية بتاريخ 13 حزيران/ يونيو بأن يؤكد لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة أن هناك «فرصة لضمان مصالحهما المادية (حقوق التعدين وخط فاصل تتحقق به العدالة، دون أن يكون لأي من الجزر تأثير في تنفيذ الخط الفاصل) وربما بعض المنافع المالية أيضاً. وبالمقابل سيكون عليهما أن يستعدا لتأجير الجزر أو السماح للإيرانيين بإقامة منشآت عسكرية مشتركة، أو ربما أن يفكرا بشكل ما من أشكال السيادة المشتركة مع إيران». ودلل على ذلك بأن مثل هذه المفاوضات «يمكن أن تعود على الحاكمَيْن بفائدتين عظيمتين تتجاوزان قيمة الجزر ذاتها: الموافقة الإيرانية على

تقسيم عادل لاستثمار قاع البحر (الذي يمكن من ناحية اقتصادية صرفة أن يكون عظيم الأهمية في حال وجود أية كميات نفط حول منطقة الخط الفاصل)، وإقامة علاقات ودية مع جارتها القوية إيران في المستقبل». وبذلك يكون على كل من الشارقة ورأس الخيمة البدء في مفاوضات الخط الفاصل مع إيران، وبحث قضية الجزر في هذا السياق، والاستعداد لقبول النتيجة التي وضع ستيوارت خطوطها العامة، حتى إن كانت تعني السيادة المشتركة.[118] إذن كان الجواب عن سؤال مايكل وير أن ستيوارت كان في الواقع يغير موقف بريطانيا حول أبوموسى.

تضمن رد كروفورد على ستيوارت في 19 حزيران/ يونيو توصية بتأخير مبادرة الاتصال بالحاكمين إلى ما بعد توصل بريطانيا وإيران إلى اتفاق على الإجراءات التي سيتم اتباعها في تقرير مستقبل البحرين، وإلا – كما قال – فإن مبادرة مبكرة من طرف الحاكمين ستشجع الشاه على ربط إحراز تقدم في موضوع البحرين بمطالباته بالجزر. وأجاب رايت بأنه – على الرغم من كل ما قاله الشاه – لم يكن يظن بأن الشاه سيحرز تقدماً في موضوع البحرين بحيث يتوقف تحقيقه على قضية الجزر. وبدلاً من ذلك، قد تساور الشكوك الشاه إذا لم تكن هناك مبادرة من جانب الحاكمين، وقد يؤثر هذا الأمر بحد ذاته في إحراز تقدم في قضية البحرين. درس ستيوارت هذه الحجج والأقوال وجدد تعليماته لكروفورد للاتصال بالحكام. وعندما فعل بولارد ذلك في 26 حزيران/ يونيو قال الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة بهدوء إنه عرض على إيران في السابق استئجار الجزيرتين والسماح لها بإقامة قاعدة عسكرية، لكنها رفضت. وأصر الشيخ خالد حاكم الشارقة على أن أبوموسى تعود ملكيتها لشعب الشارقة وهي جزء من الجزيرة العربية، وأنها ليست ملكه ليؤجرها أو يتخلى عنها.[119]

خلال الأشهر القليلة التالية، سعى البريطانيون حثيثاً لإقناع الحاكمين أو الإيرانيين ببدء الاتصال كل منهما بالطرف الآخر. وفي أول تموز/ يوليو، بينما كانت هذه الجهود

جارية، أبلغ دنيس رايت أمين خسرو أفشار بأن بريطانيا كانت قد حثت الحاكمين كليهما على عقد اتفاقيات حول الجزر تنال رضى الطرفين، وأن المطلوب من الإيرانيين أن يطمئنوا الحاكمين بأنهم سيكونون منطقيين وكرماء معهم. وأكد أفشار أنه لا يمكن «التخلي» عن الجزر، وألمح إلى الاحتلال الإيراني للجزر بعد عام 1971، و«عبر عن قلقه من أن مثال البحرين "وهي تحصل على استقلالها" يمكن أن يشجع الحاكمين على التصلب». وجدد رايت القول إن بريطانيا قد شجعت الحاكمين على التوصل إلى اتفاق مع إيران قبل الانسحاب البريطاني، وإن بريطانيا ستستمر في ذلك التشجيع. وبعد ذلك حث جوليان بولارد الشيخ صقر في منتصف تموز/ يوليو، كما حث جورونوي روبرتس حاكم الشارقة الشيخ خالد على ذلك في أثناء زيارته إلى لندن في أواخر تموز/ يوليو.[120] بعد ذلك كتب علم في 8 آب/ أغسطس أنه وفقاً لما قاله رايت: «بداية، قام مايكل ستيوارت بمضايقة حاكمي رأس الخيمة والشارقة للموافقة على شكل من أشكال الترتيب معنا بشأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبعد ذلك، أخذت المفاوضات الهادفة إلى إجراء استفتاء عام في البحرين تحرز تقدماً مرضياً».[121]

في 12 أيلول/ سبتمبر قام أفشار بزيارة وزارة الخارجية البريطانية بلندن، وأوضح أنه علم بقوة المطالبات الإيرانية بالجزر خلال العام السابق فقط. وأشار إلى وثائق زعم أنها تبين أن إيران كانت تتمتع بالسيادة على الجزر حتى ستين عاماً مضت، أي أوائل القرن العشرين. وأكد أن التهديدات البريطانية بالقوة هي التي أحبطت السيادة الإيرانية، وأشار إلى خرائط يفترض أنها توضح السيادة الإيرانية. ردت وزارة الخارجية البريطانية بأنها لا توافق على قوة الحجج الإيرانية وأنها كانت قد عرضت من قبل أن يتم تبادل الوثائق. أجاب أفشار بأن فكرة تبادل الوثائق ستكون «غير مناسبة» لأن الأطراف ليست ذاهبة إلى محكمة العدل الدولية. ومرة أخرى لم تقدم إيران أية وثائق. وفي 15 أيلول/ سبتمبر أخبر

أفشار وزارة الخارجية البريطانية أن وزارة الخارجية الإيرانية قد قررت الاتصال بالحاكمين «على نحو عاجل» ودعوتهما إلى زيارة إيران.[122]

في الوقت نفسه أصر الشاه علناً على أنه لن يعترف باتحاد يضم البحرين أو ببحرين مستقلة، وأن إيران ستنسحب من الأمم المتحدة إذا هي اعترفت بالبحرين. فسّر البعض هذه العبارات على أنها تحذير من أن بريطانيا قد تبقى جزءاً من المساومات على الإجراءات الخاصة بتقرير مصير البحرين، وأن إيران لن تقبل أي قرار بريطاني من جانب واحد بمنح الاستقلال للبحرين.[123] لكن الشاه كان يستخدم أيضاً قضية البحرين للضغط على البريطانيين في موضوع الجزر، وكان في موقف قوي يمكنه من فعل ذلك.

في 25 تموز/ يوليو كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون قد أوضح مبدأ نيكسون الذي دعا الدول الآسيوية الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية، ومن بينها فيتنام الجنوبية، لتحمل مزيد من المسؤولية للدفاع عن نفسها. وقد تم تطبيق هذا المبدأ في الخليج العربي أيضاً حيث كانت إدارة نيكسون تنظر إلى إيران على أنها تؤدي دوراً مهماً في الدفاع عن مصالحها ومصالح الغرب كذلك.[124] وبعد زيارة الشاه في الفترة 21–23 تشرين الأول/ أكتوبر إلى واشنطن، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على برنامج دفاعي بقيمة مليار دولار تبيع الولايات المتحدة بموجبه طائرات الفانتوم وبريطانيا دبابات وقطعاً بحرية إلى إيران.[125]

كان وصف أسدالله علم للحديث الذي جرى في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر حول الجزر مع السفير البريطاني رايت يدل على أن رايت كان في ذلك الوقت أكثر صراحة حول طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وأن الإيرانيين لم يكونوا مقتنعين؛ إذ قال السفير: «إننا مرتبطون بالتزاماتنا تجاه حاكمي الشارقة ورأس الخيمة، لكننا مع ذلك نحثهما على التوصل إلى نوع من التسوية مع إيران، بشرط أن تقصروا أنفسكم دوماً في احتلال مبني على الاتفاق المتبادل أو عقد إيجار، وألا تصروا على المطالبة باحتلال الجزر بحق قانوني».

وأجاب علم كما يلي: «لا معنى لهذا. اسلك أي طريق آخر لحل القضية، وسنجد أنفسنا في مواجهة جديدة مع العرب...».[126] ويذكر تقرير رايت إلى وزارة خارجيته حول هذا الاجتماع أنه قال لعلم «بأنه مادام الإيرانيون يصرون على اعتراف الحاكمين بالسيادة الإيرانية على الجزر، فلا يمكنني رؤية فرصة لحل».[127]

وضعت وزارة الخارجية البريطانية صيغة تصرِّح بموجبها كل من إيران ورأس الخيمة والشارقة بأنها مقتنعة بسيادة كل منها على الجزر، وأنها توافق على الاختلاف حول هذه القضية. وفي ذلك السياق تقيم إيران حامية عسكرية في الجزر لبضعة أعوام، ويتم اقتسام المنافع الناتجة عن أية حقوق تعدين، مع مساهمة إيران مالياً في تطوير رأس الخيمة والشارقة. وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، طرح رايت هذه الصيغة أمام الشاه، وإن كان قد حذف النقطة المتعلقة بمساهمة إيران المالية في تطوير الإمارتين. وقال الشاه إن إيجاد حل قد يكون ممكناً على هذا الأساس، لكنه طلب إلى بريطانيا ألا تضعف موقف إيران في المساومة بكشفها للحاكمين المدى الذي يمكن أن تصل إليه إيران في التنازل عن السيادة. وقد تشجع ستيوارت، واقترح أن يقوم بولارد بإعلام الحاكمين بأن هناك مرونة في مواقف الشاه من دون إعطاء مزيد من التفاصيل.

لكن كروفورد رد بأن رايت قد أضعف بذلك مواقف الحاكمين في التفاوض والمساومة بعدم تفرقته بين أبوموسى من جهة وطنب الكبرى وطنب الصغرى من جهة أخرى، وبتعطيله لاقتراح إيران السابق بأن تحصل الإمارتان على جميع الحقوق التعدينية، وعدم ذكر المساهمات المالية الإيرانية في تطوير الإمارتين. وحذر من أنه ينبغي ألا تقام حاميات إيرانية إلا بعد الانسحاب البريطاني، ونصح بأنه ينبغي إخبار إيران بضرورة التمييز بين طنب الكبرى وطنب الصغرى من جهة وأبوموسى من جهة أخرى، وكذلك بالحاجة إلى مساعدات مالية للحاكمين، والاعتراف بحق الحاكمين في الجزر، كرفع علميهما فوق الجزر مثلاً. وقال كروفورد إنه كان يرغب في أن يتمكن من إخبار الحاكمين

بأن بريطانيا اقترحت على إيران «ضرورة البحث عن حل عملي لا يضطر بموجبه أحد الأطراف إلى التنازل عن مطالبه»، وأن بريطانيا قد نبهت إيران إلى أن عليها أن تقدم تعويضاً مالياً، بما في ذلك «تقسيم» الثروة المعدنية.[128]

في الوقت الذي كان فيه رايت في إجازة، ردّ دونالد موراي Donald Murray المسؤول في السفارة البريطانية بطهران بأن الوقت كان ما يزال مبكراً على مناقشة تفاصيل المقترحات أو توقيت الحاميات أو فكرة التعويض المالي مع الحاكمين. واختلف معه إيفان لوارد Evan Luard، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية بلندن، محتجاً بأنه ينبغي توضيح الأمر لإيران فيما يتعلق بالتعويض المالي، وبأنه يجب إعلام الحاكمين بتفاصيل المقترحات كما أشار كروفورد. لكن وبعد نصيحة من أنتوني أكلاند Anthony Acland ودونالد مكارثي Donald McCarthy، المسؤولين بوزارة الخارجية البريطانية، أصدر ستيوارت تعليماته إلى كروفورد في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن يقتصر على القول إنه «قد جاء ذكر الجزر في المحادثات» بين رايت والشاه، وبألا يدخل في التفاصيل حول السيادة أو الحاميات أو حقوق التعدين، بل بأن يوحي بأنه كان هناك شيء من المرونة في موقف الإيرانيين. ووجه ستيوارت توجيهاته أيضاً إلى كروفورد بضرورة ملاحظة أن بريطانيا قد أوضحت لإيران موضوع التعويض المالي في محادثات سابقة.[129] ولم يكن ستيوارت يريد أن يعلم الحاكمان بأن بريطانيا قد اقترحت صيغة على إيران، أو أن الشاه كان يدرس اتفاقاً لعدم الموافقة على السيادة، أو أن البريطانيين أخفوا العرض السابق للشاه فيما يتعلق بحقوق التعدين. وفي الحقيقة، فإن أن الحاكمين كانا سيمضيان إلى هذه الاجتماعات مع الشاه دون علم بما ينتظرهما هناك.

في كانون الأول/ ديسمبر تحدث بولارد إلى الحاكمين حسب التوجيهات الصادرة إليه، واقترح موراي على وكيل وزارة الخارجية الإيرانية عباس علي خلعتبري أن تعرض إيران في الوقت المناسب مساهمات مالية لتطوير الإمارتين، الأمر الذي سارع خلعتبري

للموافقة عليه، مع ملاحظة أن إيران كانت قد عبرت عن هذا الاستعداد من قبل. وفي تلك الأثناء نصح موراي أسدالله علم بأنه «إذا ... ما نوى الإيرانيون استقصاء إمكانيات إيجاد تسوية على أساس وضع قضية السيادة جانباً، فإنهم سيحتاجون إلى نقل هذه الفكرة بكثير من التوضيح الحذر». لكن خلعتبري قال في اجتماع لاحق إن وزير الخارجية زاهدي تحدث إلى الشاه، وإنه «لا يمكن التشكيك في حق إيران في السيادة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما أنه ليس وارداً عدم التطرق إلى ذكر السيادة مطلقاً». وسجل موراي رده كما يلي:

> قلت إن خير أسلوب هو ألا نتحدث عن السيادة، لكن الموقف الإيراني كان مفهوماً ولست أشكك فيه. وقد كان هذا الأمر كله مسألة معالجة لبقة. فإذا عزم الإيرانيون على إخبار حاكم رأس الخيمة بأنهم مقتنعون بسيادتهم فيجب أن يتوقعوا منه أن يفعل الشيء ذاته. وينبغي أن يكون الهدف الأساسي لكلا الطرفين أن يقولوا ما لديهم بطريقة تسمح بالاتفاق الودي على الاختلاف، بحيث تكون هناك مناقشة عقلانية للمتطلبات العملية للوضع.[130]

يبدو من ملاحظات خلعتبري أن إيران لم تكن تنوي عرض فكرة السيادة التي بحثها رايت والشاه. والواقع أنه عندما قام الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة بزيارة طهران في كانون الأول/ ديسمبر 1969، وعندما قام الشيخ خالد حاكم الشارقة بزيارة طهران أيضاً في كانون الثاني/ يناير 1970، لم يطرح الإيرانيون هذا الاقتراح بالتسوية فيما يتعلق بالسيادة. وعوضاً عن ذلك أكدت إيران مطالبها بالسيادة، وفعل الشيء نفسه الحاكمان كلاهما، فانهارت المفاوضات. واقترح الحاكمان أن تتبادل إيران معهما الوثائق المؤيدة لمطالبة كل من الأطراف، لكن إيران لم تستجب لذلك خلال الشهور الأولى من عام 1970.[131]

في 29 نيسان/ إبريل 1970، وقبل أيام من زيارة الشيخ صقر إلى وزارة الخارجية بلندن، قام مدير الدائرة السياسية بوزارة الخارجية الإيرانية منوشهر زلي باستدعاء السفير البريطاني رايت، وعبر عن الأمل بأن تنتهز بريطانيا تلك الفرصة لممارسة الضغط على رأس

الخيمة لتسوية قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى مع إيران. ورد رايت بقوله: «إذا كان سيتم التوصل إلى تسوية فإننا نعتقد بأنه يجب عدم إظهار موضوع السيادة». وقال زلي إن السيادة «غير قابلة للتفاوض»، فرد رايت بأنه «إذا كانت السيادة غير قابلة للتفاوض فلا أرى أن هناك إمكانية للتسوية إلا بالقوة». وطلب رايت إلى زلي أن يأخذ في الاعتبار كيف للحاكمين أن يتمكنا من تجاوز هجوم الدعاية العربية عليهما فيما لو تخليا عن السيادة، وقال: «إذا كانت المصلحة الإيرانية بالجزر استراتيجية فلا مسوغ لصنع قضية من السيادة».

بعد ذلك ذكّره رايت أن حاكم الشارقة الشيخ خالد كان في انتظار رد إيراني على الاقتراح الذي طرحه في كانون الثاني/ يناير بأن تقوم الشارقة وإيران بتبادل الوثائق المؤيدة لمطالبة كل من الطرفين. وعندما أجاب زلي بأنه لا توجد نية لدى إيران بتبادل الوثائق قال له رايت: «إنني أستهجن هذا التصرف بالنظر إلى أنني كنت أسمع دوماً القول إن لدى إيران برهاناً دامغاً يدعم مطالباتها».[132] وبعد اطلاع وزارة الخارجية البريطانية على ذلك، توصلوا إلى قرار بأنه «يبدو بالتالي من المحتمل أن الإيرانيين سيرفضون أيضاً تبادل الوثائق مع حاكم رأس الخيمة، لكن هذا ما يزال حتى الآن غير واضح تماماً».[133]

عندما اجتمع الشيخ صقر مع المسؤولين البريطانيين في 6 أيار/ مايو، أكد بيتر هايمان Peter Hayman ، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، الدعم البريطاني لقيام اتحاد مؤلف من تسع إمارات، وأهمية توصل رأس الخيمة إلى اتفاق مع إيران حول طنب الكبرى وطنب الصغرى قبل الانسحاب البريطاني، وأشار إلى أن هذا الاتفاق سيكون من ثمراته رضى الإيرانيين عن إقامة اتحاد، وتيسير عقد اتفاق حول خط فاصل بين إيران والإمارات المتصالحة، وتعزيز الاستقرار في الخليج العربي. وصرح هايمان بمعارضة بريطانيا أيضاً لأي مسعى انفرادي من جانب رأس الخيمة لتوسعة نطاق مياهها الإقليمية إلى اثني عشر ميلاً، لاسيما حول جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقال هايمان

للشيخ صقر إنه ليس بإمكان بريطانيا إلا أن تقوم بدور «الوسيط النزيه» حيال قضية الجزيرتين. لكن هايمان وزملاءه لم يتبادلوا التفاصيل المتعلقة بالمقترحات البريطانية المقدمة إلى إيران أو بردود الفعل الإيرانية تجاهها. وعلى أية حال فقد علم الشيخ صقر بالمواقف الإيرانية. ففي تقرير تم إبلاغ بولارد به حول محادثات هايمان مع الشيخ صقر، كتب هولدينج M.A. Holding، المسؤول في وزارة الخارجية البريطانية، يقول: «إن [الشيخ] صقر مصمم على عدم التفاوض حول مسألة السيادة على الجزر...وهو يفضل أن يستولي الإيرانيون على الجزر بالقوة على أن يتخلى عن سيادته عليها كجزء من صفقة».[134]

في تلك الأثناء اتفقت بريطانيا وإيران على صيغة للتحقق من رغبات سكان البحرين، وفي نيسان/ إبريل وجدت بعثة تقصي حقائق من الأمم المتحدة أن شعب البحرين يرغب في دولة عربية ذات سيادة وتامة الاستقلال. وشكا أسدالله علم لرايت في 19 نيسان/ إبريل من أن «النهج الشجاع» الذي توقعته بريطانيا من إيران «يتطلب منا حل قضية البحرين قبل قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، في حين أن شيخي الشارقة ورأس الخيمة يسخرون منا وراء ظهورنا».[135]

من شأن هذا أن يدعم القول إن الشاه بعد تخليه عن البحرين قد احتاج إلى صون ماء وجهه بالاستيلاء على الجزر. لكن بعد ذلك بسنوات، كتب علي ناغي علي خاني الذي حرر مذكرات علم وترجمها إلى الإنجليزية، يقول إن «رد فعل الجمهور الإيراني كان إيجابياً [تجاه نتائج استفتاء البحرين]، وذلك على النقيض من مخاوف الشاه».[136] وهذا يثير الشكوك حول ما إذا كان الشاه مضطراً «للتنازل» و«خسارة هيبته» ومن ثم «إنقاذ هيبته»من خلال تحقيق انتصار شعبي عن طريق «تعويضه» بالجزر. وفي الوقت نفسه، وجه مساعد وزير الخارجية الأمريكي جوزيف سيسكو Joseph Sisco إلى الملك فيصل بن عبدالعزيز سؤالاً حول التعاون السعودي ـ الإيراني لتعزيز الاستقرار في الخليج العربي، فأجاب الملك فيصل بأنه كان يدرك الحاجة إلى ذلك، لكن المطالبات الإيرانية بأراض عربية جعل ذلك

أمراً صعباً، مع أنه قد تم إحراز بداية في هذا المجال. وقد فهم البريطانيون من ذلك أن المطالبات الإيرانية بالجزر جعل التعاون أمراً صعباً، علماً أن حل قضية البحرين كان بداية.[137]

في 22 أيار/ مايو 1970 أبلغ الشاه السفير البريطاني رايت، بواسطة أسدالله علم، طلباً بألا تقوم الشارقة وأم القيوين بالتنقيب عن النفط في حدود اثني عشر ميلاً حول أبوموسى. وهدد الشاه باستعمال القوة لوقف الحفر، وحتى استعمال القوة ضد بريطانيا إذا ما دعمت الحاكمين. وسارعت بريطانيا إلى الاستجابة لمطالبة الشاه. وكتب علم يقول: «ناشدني السفير البريطاني أن أعمل على الحيلولة دون نشوب أي مواجهة حول أبوموسى، وإذا دعت الضرورة فيفترض بإيران أن تقدم احتجاجاً خطياً. وفي الوقت نفسه سيعمل هو كل ما بوسعه لمنع التنقيب حول الجزيرة، علماً أن شركة أوكسيدنتال بتروليوم قد حصلت على امتياز بالتنقيب هناك...».[138] وقد أوضح السفير دنيس رايت أنه لو أن الشاه استخدم القوة لوقف أعمال الحفر هذه لطلب الحاكمان إلى بريطانيا الدفاع عن حقوقهما بمقتضى معاهدات الحماية، وأن بريطانيا كانت ترغب في تفادي تصعيد الموقف.[139] وقد يكون هذا صحيحاً، لاسيما أن هذا حدث قبل موعد الانتخابات العامة الوشيكة في المملكة المتحدة بشهر واحد فقط.

كتب رايت إلى وزارة الخارجية البريطانية في 28 أيار/ مايو يقول: «على الرغم من أن المناورة بشأن البحرين قد مضت بسلام فإنني أظن أن الشاه يعاني حالة من إعادة النظر بعد أن أصبح وجهاً لوجه مع المشكلة الأدهى للجزر الأخرى المتنازع عليها، وتحقق من أنها لن تقدم إليه هدية على طبق». وأضاف رايت القول: «قد يكون بعض غضبه مفتعلاً، أو بعبارة أخرى تكتيكاً مدروساً لبسط أيدينا على الجزر».[140] لكن بالنظر إلى أن بريطانيا لم تتصرف بروح قرارها الذي اتخذته في أوائل عام 1968 للدفاع عن أبوموسى، فيمكن النظر إلى موقفها ذلك على أنه نقطة أخرى أذعن فيها البريطانيون في قضية الجزر. والحقيقة

أنهم تصرفوا في هذه المسألة بطريقة تنسجم مع نية ستيوارت إرضاء الشاه. أضف إلى ذلك أنهم أعطوا إشارة للشاه بأنهم يتجاوبون مع التهديدات.

مع ذلك، وعلى الرغم من حظر البريطانيين الذي فرض على التنقيب، لم تكن إيران راضية. فقد كتب علم في 29 أيار/ مايو 1970، أنه قال للسفير رايت ما يلي:

> يشعر جلالته أن بريطانيا لم تعبأ كثيراً بموضوع الجزر ... وفيما يتعلق بالجزر فقد حذرته من أن دولته ستخسر كل مصداقية إذا لم تكن ثمة مبادرة جديدة قريباً. وسأل [رايت] لماذا نحن مصرون إلى هذا الحد على مسألة السيادة القانونية على الجزر؟ إنه من الأسهل علينا كثيراً أن نقوم باحتلالها. حل القضية بانقضاضة واحدة. اقتراح بريطاني نموذجي، وهو اقتراح أتفق معه.

لا يوضح علم ما عناه رايت بالاحتلال هنا، ولا يعتقد رايت من طرفه أنه استخدم هذه اللغة، لكن رايت قال في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1969 إنه كان يعني الاحتلال بالاتفاق المتبادل أو بالاستئجار. وفي 30 أيار/ مايو كتب علم أن الشاه خطط لخلق مصاعب أمام إقامة اتحاد الإمارات بإجبار كل عضو من أعضاء الاتحاد على إبرام ترتيبات دفاعية منفصلة مع إيران وتمويلها. لكن علم طلب في اجتماعه المؤرخ في 29 أيار/ مايو 1970 مع رايت أن تقوم بريطانيا بمساعدة إيران على الحصول على قرض بقيمة 100 مليون جنيه إسترليني من الكويت لكي تتمكن إيران من القيام ببعض عمليات الشراء العسكرية وغيرها من بريطانيا. وكتب رايت قائلاً: «إن الشاه رجل ذو نظرة نافذة، ويعرف متى يلقي بورقة أخرى على طاولة المساومات».[141] من الواضح أن الشاه الذي لم يكن راضياً عن بريطانيا عقب ما حصل بالنسبة للبحرين، لم يقتصر على التهديد بالقوة والتخطيط للتعويق فحسب، وإنما كان يسعى أيضاً للفوز بمكافأة.

في أوائل حزيران/ يونيو علم بولارد أن الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة قد قبل دعوة لزيارة العراق، فأخبر بولارد الشيخ صقر بأن «الزيارة ستزعج أصدقاء الشيخ صقر

الحقيقيين، وتسيء إلى الإمارات العربية، وتورطه في تعاملات مع العراق لن يكون بإمكانه التخلص منها. كما أن فلسفة البعث والثورة العراقية كانت تتعارض تماماً مع مصالح الشيخ صقر». وأوصى بولارد بأن يقوم كروفورد بالتنسيق من أجل قيام حكام آخرين بإسداء الشيخ صقر نصائح تحذيرية، وفعل كروفورد ذلك، حيث أوصى بإخبار الحكام بأن «القيام بمثل تلك الزيارة ستؤذي مشاعر الإيرانيين. وبالنظر إلى الدعايات الحديثة الخاصة بإبرام صفقة حول طنب الكبرى وطنب الصغرى فإنها تقلل من قدرة الشيخ صقر على المناورة بشأن تلك المشكلة».

وأصدر كروفورد توجيهاته إلى بولارد بالاستمرار في محاولة ثني الشيخ صقر عن الزيارة، وحاول بولارد لكن دون جدوى. واستنتج كروفورد أن «علينا أن نحمل أنفسنا على القبول بزيارة الشيخ صقر، وأن نبذل وسعنا لصرفه عن اتخاذ مبادرات أو إصدار تصريحات مسببة للإحراج». وبالفعل فقد عبر بولارد عن قلقه من أنه «ربما يكون العراقيون قد عرضوا وضع حامية في الجزر قبل أن يفعل الشاه ذلك». وهكذا، استطاع بولارد أن يحصل على وعد من الشيخ صقر بألا يبحث خلال زيارته للعراق تفاصيل مناقشاته مع إيران حول الجزر. وشعر بالارتياح حيث قال بعد الرحلة إن «العراق لم يؤكد بعد أنه سيحتل الجزر بنفسه لكيلا تسقط في أيد معادية».[142]

في 9 حزيران/ يونيو كان الشيخ صقر يستعد لرحلته إلى بغداد، وكتب علم يقول إنه شكا إلى رايت الرحلات التي يقوم بها الشيوخ في العالم العربي وينشرون «سوء التفاهم» بشأن الجزر، وأن بريطانيا لم تمد يد المساعدة إلى إيران: «أقول لك مرة أخرى إن الجزر ستكون لنا مهما يكن من أمر. فقال [رايت]: وأنا أقول لك إننا سنرد على القوة بالقوة للدفاع عن الجزر». وبعد "التقريع" الذي وجهه علم، اعترف السفير البريطاني «بأنه كان منزعجاً على مدى الأسبوعين الفائتين حتى إنه وجد صعوبة في النوم. وقال: إنني في حيرة من أمري ولا أعرف ما أقول لك، أو ما ينبغي علي إبلاغه للندن، وفيما يتصل بالموضوع

نفسه فإن لندن في وضع يائس ولا تدري ماذا تقول للشيوخ، كلنا في مأزق. وأسرَّ بكلمة أخيرة قبل المغادرة: بعد احتجاجات العراق جاء السفير السوفيتي ليخبرني بأنه لن يكون من الحكمة أن أفكر في احتمالية استيلاء الإيرانيين على الجزر؛ فهذا، كما ترى، يتخطى حدود الصداقة بين إيران وما يسمى برفاقها في الشمال».[143]

يكشف هذا الحديث عن أن البريطانيين كانوا ما يزالون يسعون للحيلولة دون استيلاء إيران على الجزر بالقوة قبل الانسحاب البريطاني. لكن ذلك كان مراوغة بريطانية؛ لأنه كان قد تم اتخاذ قرار بالفعل عام 1968 بعدم الدفاع عن طنب الكبرى وطنب الصغرى، وقبل ذلك بأسابيع فرض البريطانيون حظراً على التنقيب حول أبوموسى في مواجهة تهديد إيراني باستعمال القوة، حتى لا يُطالَبوا باحترام معاهدات الحماية.[144]

وهكذا عندما قدمت إيران بعض الأفكار حول القيام باحتلال مشترك، قبل البريطانيون بها. وقد كتب علم عن السفير رايت في 19 حزيران/ يونيو، أي في اليوم التالي لخسارة حزب العمال الانتخابات في بريطانيا لصالح المحافظين، ما يلي:

> أقر بأنه لم يستطع ثني شيخ رأس الخيمة عن السفر إلى بغداد. «ولكننا نحثه هو [حاكم رأس الخيمة] وحاكم الشارقة على قبول حل لمشكلة الجزر تماشياً مع الاقتراح الإيراني بالاحتلال المشترك. وقد أكدنا لهما أن هذه فرصة نادرة وإمكانية حقيقية للتسوية بفضل أريحية إيران». والسفير – مثل جلالة الإمبراطور – مقتنع بأن الانسحاب البريطاني من الخليج العربي قد وصل إلى مرحلة اللاعودة.[145]

بعد ذلك بعدة أعوام – وبالتحديد عام 1974 – وفي أثناء معالجة قضية ما إذا كانت بريطانيا وإيران قد اتفقتا على صفقة إجمالية تتخلى إيران بموجبها عن البحرين مقابل الجزر، كتب تشوبن وزابيه Chubin & Zabih ما يلي:

> على الرغم من سعي إيران للحصول على مقابل للجزر كجزء من صفقة إجمالية تتخلى فيها عن مطالبتها بالبحرين، فإنه لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي أو صريح على مثل هذا

المقابل. ومع ذلك فقد كان فهم الحكومة الإيرانية يتلخص في أنه بعد توافر حسن النية نتيجة تسوية قضية البحرين، لم تبد بريطانيا معارضة فعالة لمطالبة إيران بالجزر، وربما تستخدم نفوذها للتأثير في المشيخات المعنية نيابة عن مطالبة إيران.[146]

الواقع أن السجلات التاريخية تدل على أن حكومة العمال البريطانية كانت قد طرحت فكرة الصفقة الإجمالية، علماً أنها لم تكن تتضمن إعطاء أبوموسى لإيران، وأنه لم يكن هناك اتفاق رسمي أو صريح حولها بين بريطانيا وإيران. وقد حاول البريطانيون إقناع حاكم رأس الخيمة بالتخلي عن طنب الكبرى وطنب الصغرى، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك. وقد حاولوا صرف إيران بعد ذلك عن التفكير في إطار صفقة إجمالية تتضمن البحرين.

وبالفعل فقد قامت بريطانيا بتعديل طريقة تفكيرها حول الجزر، وفكرت بالاحتلال الإيراني لطنب الكبرى وطنب الصغرى وأيضاً أبوموسى نيابة عن اتحاد فيدرالي وعن طريق عقد إيجار أو شكل آخر من أشكال الاتفاق المتبادل. وعقب ذلك فكروا بسيادة مشتركة أو ترتيب يتفق فيه الطرفان على الاختلاف حول السيادة. لكن بعد قبول استقلال البحرين في أيار/ مايو 1970، مارست إيران مزيداً من الضغط بشأن الجزر. وكما أشار السير دنيس رايت فإن شعور النشوة والغبطة بتسوية قضية البحرين لم تستمر طويلاً.[147] وقد عبر عن ذلك بقوله: «...كان الشاه يؤمن أنه إذا لم يمارس الضغط، فإن أمامه فرصة ضئيلة لامتلاك الجزر بطريقة سلمية، بغض النظر عن الجهة التي ستفوز بالانتخابات الوشيكة في المملكة المتحدة».[148]

الفصل العاشر

المجتمع الدولي ونزاع الجزر في السبعينيات

في 18 حزيران/ يونيو 1970، عندما فاز المحافظون بالسلطة في المملكة المتحدة استمروا في انتقاد قرار حزب العمال الانسحاب من الخليج العربي، كما فعلوا وهم في المعارضة وفي أثناء الحملة الانتخابية أيضاً. فقد أخبر وزير الخارجية الجديد السير أليك دوجلاس هيوم مجلس العموم في 6 تموز/ يوليو بأن بريطانيا يمكن أن تحتفظ بوحدات صغيرة وقواعد صيانة في الخليج العربي، وأن تساعد على تسوية العديد من النزاعات التي قال إن قرار الحكومة العمالية قد أطلق لها العنان، وأن تتشاور مع قادة الخليج العربي حول كيفية المساهمة في الاستقرار في المنطقة، ولكنه لم يعد بالرجوع عن قرار حزب العمال ذاك.[1]

في 10 تموز/ يوليو أجرى دوجلاس هيوم مشاورات مع الشاه الذي قام بالفعل بدعوة حكومة المحافظين، التي كان يرأسها إدوارد هيث، إلى تنفيذ قرار الانسحاب.[2] وقد كتب أسدالله علم يقول: إن الشاه «سُرَّ» بذلك الاجتماع.[3] وبالفعل فإن دنيس رايت أشار بعد ذلك الاجتماع إلى أن دوجلاس هيوم «عاد وهو يشعر – على ما أظن – بأن حكومة جلالتها يجب أن تفعل أكثر مما فعلته حتى ذلك الوقت للضغط على الشيوخ من أجل الجزر». كما كتب أيضاً:

> طرت عائداً إلى طهران في اليوم التالي وأنا أشعر أن رحلتي كانت جديرة بالعناء، وأن وزارة الخارجية البريطانية كانت تسلك "أسلوباً عقلانياً" بشأن الخليج العربي (أي بشأن الحاجة إلى الانسحاب وإلى تمكين الشاه من الجزر)، علماً أنني أشك فيما إذا كان المسؤولون [البريطانيون] المعنيون بالمصالح العربية يشاطروننني الرأي.[4]

والواقع أنه حتى كروفورد – الذي احتج على قرار الانسحاب عام 1968 – وبقية المسؤولين البريطانيين في العواصم العربية اتفقوا مع دنيس رايت والعديد من مسؤولي

وزارة الخارجية البريطانية في لندن على أن عملية الانسحاب قد قطعت شوطاً بعيداً يجعل من المستحيل الرجوع عنها.[5] أضف إلى ذلك أن إيران والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت قالت جميعاً في الأسابيع التي تلت ذلك إنها تريد انسحاب البريطانيين، علماً أن الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي قال إن الإمارات الأصغر حجماً كانت جميعها ترغب في أن يبقى البريطانيون.[6]

لقد ثبت مع مرور الوقت أن سياسة المحافظين إزاء الانسحاب – وحيال قيام الاتحاد أيضاً – لا تختلف عن سياسة حزب العمال، في حين أن سياستهم إزاء جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لم تكن أكثر تلبية للمطالب الإيرانية من سياسة العماليين، علاوة على أن المحافظين يتلقون دعماً لسياستهم حيال الجزر الثلاث من وزارة الخارجية الأمريكية.[7]

في أواخر تموز/ يوليو 1970، قام دوجلاس هيوم بتكليف حاكم عدن السابق والمقيم السياسي في الخليج العربي لاحقاً السير وليم لوس بالتشاور مع حكام الخليج العربي ورفع تقرير حول خيارات بريطانيا في الخليج العربي. وقد نشر لوس وجهات نظره حول موضوع دور بريطانيا في الخليج العربي بعد تقاعده عام 1966، وذلك قبل صدور قرار الحكومة العمالية عام 1968 بالانسحاب من الخليج العربي بوقت غير قليل. كما كتب عام 1967 أن بريطانيا تهتم باستمرار بحفظ السلم والأمن في الخليج العربي الذي ينطوي بطبيعته على عدم الاستقرار، ويعود ذلك بصورة خاصة إلى أهمية نفطه لدى الغرب. وحسب رأي لوس لم تكن هناك قوة خليجية واحدة تنظر بعين المودة إلى المصالح النفطية الغربية يمكن أن تملأ الفراغ الذي سيخلفه انسحاب بريطاني مبكر. كما كان من المهم – في رأيه – إبرام اتفاقية سعودية ـ إيرانية حول عدم انتهاك حرمة أراضي دول الخليج العربي،

وإقامة اتحاد للإمارات الصغيرة بقيادة المملكة العربية السعودية، وعقد مصالحة بين المملكة العربية السعودية وعُمان.

وعلى الرغم من أن لوس كان يرى أنه ينبغي ألا يتم تحديد وقت الانسحاب البريطاني النهائي بصورة انفرادية أو اعتباطية، فإنه اعترف بأنه سيكون على بريطانيا أن تنسحب في نهاية المطاف. وبالتالي فقد أكد أنه ينبغي لبريطانيا أن تكافح «لكي تنهي بصورة مشرفة علاقتنا الخاصة القائمة على معاهدة مع إمارات الخليج العربي، وتنسحب من دون تعريض سلم المنطقة واستقرارها للخطر». وبعد ذلك بعامين – وذلك في تشرين الأول/ أكتوبر 1969 – عقب قرار الحكومة العمالية بالانسحاب، قال إن أي تردد في الانسحاب في الموعد المقرر سيضعف حافز الإمارات نحو إقامة اتحاد. لكنه حذر مع ذلك من ترك المنطقة «مفتوحة على مصراعيها أمام النفوذ الروسي دون مقاومة»، ونادى بالتالي بتقديم طمأنات بدعم قيام اتحاد عربي ونشر قوة بحرية بريطانية في المحيط الهندي بحيث تقوم بزيارات متكررة إلى الخليج العربي.[8]

لدى مغادرة لوس الخليج العربي في 19 آب/ أغسطس 1970، قال إنه سيجري «محادثات واسعة النطاق مع زعماء الخليج العربي حول أفضل الترتيبات الأمنية المقبولة على نحو متبادل لأجل المنطقة».[9] وعلم في تلك المحادثات أن المملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعُمان والعراق ومصر في عهد عبدالناصر كانت تريد من بريطانيا أن تنسحب في الموعد المقرر، لكن معظم الإمارات الصغيرة كانت ترغب في بقاء بريطانيا. وسمع أيضاً بوجود تأييد عام بين تلك الدول لقيام اتحاد من تسع إمارات، على الرغم من إفصاح البحرين عن رغبتها في الاستقلال.[10]

ركز لوس أيضاً على قضية الجزر. وحينما اجتمع مع الملك فيصل في 22 آب/ أغسطس أوضح أن «حكومة جلالتها كانت تقترح أن يقوم حاكم رأس الخيمة

بالتوصل إلى اتفاقية مع الإيرانيين على إقامة حامية إيرانية في طنب الكبرى وطنب الصغرى، على أن تتضمن مقدمة الاتفاقية صيغة تنص على عدم الإجحاف بوجهات نظر الأطراف فيما يتعلق بالسيادة على الجزر». وقال لوس لكمال أدهم في وقت آخر من ذلك اليوم إنه «أصيب بخيبة أمل» من رفض الملك فيصل لهذه الأفكار، وإن بريطانيا «مقتنعة» بأن الشاه «لم يهتز تصميمه على أن ينال ما يرضيه عاجلاً».[11]

بحث لوس هذا المقترح أيضاً في الأسابيع التالية مع ولي عهد الكويت الشيخ جابر وأمير البحرين الشيخ عيسى وحاكم أبوظبي الشيخ زايد وحاكم دبي الشيخ راشد وحاكم الشارقة الشيخ خالد وحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر. وأكد لوس للشيخ صقر أن صيغة «عدم الإجحاف ستسمح بعدم المساس بمسألة السيادة؛ أي أن كلا الطرفين سيستمر - كما فعل الآن – في ادعاء السيادة على طنب الكبرى وطنب الصغرى». وتشكك لوس في أن يكون الشاه على استعداد لطلب إذن كتابي بإقامة حامية في طنب الكبرى وطنب الصغرى، كما كان الشيخ صقر يريده أن يفعل، وأكد أن «إدراج عبارة "من دون إجحاف" ستضمن مطالبة رأس الخيمة بالسيادة. وسوف تسهم فكرة توقيع إيران على اتفاقية إلى حد ما في تعزيز موقف رأس الخيمة». وأخيراً طلب إلى رأس الخيمة أن تدرس عقد صفقة إجمالية بصيغة «من دون إجحاف».[12]

في منتصف أيلول/ سبتمبر اجتمع لوس مع الشاه ورئيس الوزراء أمير عباس هويدا ووزير الخارجية أردشير زاهدي. وأخبر زاهدي المراسلين الصحفيين أن إيران قد جددت تأكيد معارضتها لأي وجود عسكري بريطاني في الخليج العربي بعد عام 1971.[13] ويضيف دنكان سليتر Duncan Slater، مساعد لوس، القول إن الشاه قال أيضاً إنه لا يمكن أن يكون ثمة اتحاد إلى أن يتم إرضاؤه بشأن الجزر.[14] وقبل مغادرة لوس طهران متجهاً إلى القاهرة في 22 أيلول/ سبتمبر قال إن بريطانيا لم تكن مصرة على إقامة الاتحاد كشرط

لسحب القوات البريطانية، بل إنها كانت «تسعى بشدة حقاً» للإسراع بتشكيله.[15] وبعد اختتام لوس جولته في الخليج العربي، تقدم بتوصية أولية لانسحاب مجدول ووضع قوة بحرية في الجوار، وهو أساساً ما دافع عنه قبل ذلك في كتاباته التي نشرها.[16]

بعد عودة لوس إلى لندن وإصداره تقريراً حول مهمته، أكد وزير الخارجية دوجلاس هيوم للمسؤولين الإيرانيين والأمريكيين أهمية وجود دور سعودي في حل قضية الجزر. وبعد أن اجتمع دوجلاس هيوم بزاهدي في نيويورك في 25 أيلول/ سبتمبر، تساءل عما إذا كان الملك فيصل «ما يزال غير مستعد للتوصية بأن يتوصل الحاكمان إلى اتفاق مع إيران»، فأجاب زاهدي بأن الملك فيصل وأمير الكويت كانا قد قالا إن القضية لم تكن تشكل أهمية بالنسبة إليهما.[17] وفي 17 تشرين الأول/ أكتوبر قال دوجلاس هيوم لعضو مجلس الشيوخ الإيراني وصديق الشاه الحميم عباس مسعودي إنه «ستزول إحدى المصاعب الرئيسية إذا ما قام الملك فيصل بإخبار الحاكمين بضرورة إحراز تقدم»؛ فبريطانيا كانت «تفعل ما باستطاعتها، غير أن الحاكمَيْن يهمهما الرأي العربي ... ويمكن التوصل إلى اتفاقية بمساعدة الملك فيصل. ويمكنه تحقيق ذلك لو أراد».[18] وهكذا أخبر دوجلاس هيوم في 20 تشرين الأول/ أكتوبر وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز ومساعد وزير الخارجية جوزيف سيسكو الآتي:

> المشكلة الرئيسية [أمام تحقيق اتحاد من تسع إمارات] هو أن الملك فيصل لن يستعمل نفوذه للتشجيع على ذلك، أو لإقناع المشيختين بالتوصل إلى تسوية معقولة حول جزر الخليج العربي. وإن أي شيء تستطيع الحكومة الأمريكية فعله بلباقة لإقناع الملك فيصل بأداء دور مساعد سيكون أمراً مفيداً. لقد كان إيجاد حل لمشكلة الجزر المفتاح لضمان دعم إيراني لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة.[19]

وعلاوة على ما سبق، فعندما قام رئيس الوزراء البريطاني إدوارد هيث بزيارة الأمم المتحدة في الفترة 19 ـ 24 تشرين الأول/ أكتوبر، نصح إيران أن تستمر في حث المملكة

العربية السعودية وغيرها من الأصدقاء العرب، وربما النظام الجديد في مصر بعد وفاة عبدالناصر، على أن يشجعوا رأس الخيمة والشارقة على التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الجزر على أساس وجود حاميات عربية/ إيرانية في الجزر، مع ترك مسألة السيادة معلقة.[20]

في تلك الأثناء قام لوس بزيارة الخليج العربي مرة أخرى في الفترة 13 ـ 19 تشرين الأول/ أكتوبر لإجراء محادثات في البحرين والكويت وقطر. وكان هدفه الرئيسي من تلك الزيارة التشجيع على قيام اتحاد من تسع إمارات، لكنه لم يحقق النجاح في هذا الأمر لأسباب عدة: فأولاً، كانت قطر تعارض إدخال البحرين في الاتحاد.[21] وثانياً، أوضحت اجتماعاته في البحرين أن البحرين نفسها كانت حريصة على الاستقلال.[22] وفي تلك الآونة أخطرت إيران بريطانيا والإمارات رسمياً أنها لن تعترف بالاتحاد أو تؤيده ما لم تحصل على الجزر.[23] وبعد ذلك عبر مسؤول بريطاني للقنصل الأمريكي في الظهران عن تشاؤمه بشأن قيام اتحاد يضم الإمارات التسع.[24]

في أواخر أيلول/ سبتمبر بُذلت جهود بريطانية قام بها السير جاوين بيل Gawain Bell للوساطة في النزاع حول عمليات التنقيب عن النفط في مياه أبوموسى الإقليمية، لم تثمر تلك الجهود عن أية نتائج. وعلى مدى الشهور التي تلت ذلك بقيت وزارة الخارجية الأمريكية تلزم جانب الحياد في هذا النزاع الذي شمل شركتين أمريكيتين هما شركة أوكسدينتال بتروليوم وشركة بيوتس غاز آند أويل، وأذعنت للوساطة البريطانية في النزاع.[25] ففي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر مثلاً رفضت وزارة الخارجية الأمريكية طلباً من مندوبي شركة بيوتس لإقناع بريطانيا بالخضوع لمسألة التحكيم الملزم.

تأثرت وزارة الخارجية الأمريكية جزئياً بموقف إيران من القضية، وأوعزت إلى مندوبي شركة بيوتس بأن مسؤولاً من وزارة الخارجية الأمريكية قد قيل له في طهران إن إيران أكدت بجلاء سيادتها على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وإن من

الضروري لإيران أن تسيطر على هذه الجزر، علماً أن إيران ستكون كريمة مع الحاكمين، ومرنة فيما يتعلق بشكليات السيطرة، وستترك مسألة السيادة "مبهمة".[26] ولم يقرر دوجلاس هيوم إلا في نيسان/ إبريل 1971 أن وساطة السير جاوين بيل قد أخذت مجراها الطبيعي، وأوصى بالتحكيم إزاء المطالبات المتنازع حولها بين الشارقة وأم القيوين (وعجمان).[27]

استجابت وزارة الخارجية الأمريكية للطلبات البريطانية والإيرانية ودعمت جهودهما لإقناع رأس الخيمة والشارقة بالتوصل إلى اتفاق مع إيران حول الجزر، وخاصة بطلب المساعدة من المملكة العربية السعودية. وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر قامت السفارة الأمريكية في طهران بتزويد وزارة الخارجية بمذكرة استناداً إلى تقرير قدمه وكيل وزارة الخارجية الإيرانية عباس علي خلعتبري عن اجتماع جرى في جنيف في 17 تشرين الأول/ أكتوبر بين وزير الخارجية الإيراني زاهدي والعاهل السعودي الملك فيصل، حيث زعم خلعتبري أن الملك فيصل قال إن نزاع الجزر «ليس من شأنه». وقالت المذكرة: «فيما يتعلق بطلب خلعتبري إلى السفير [دوجلاس] ماك آرثر [الثاني] أن ترسل الحكومة الأمريكية مبعوثاً إلى فيصل دعماً لجهود زاهدي (المرجع أ)، فقد أخبرته أنه في الوقت الذي لم تستطع فيه الحكومة الأمريكية اتخاذ الترتيبات اللازمة لإرسال مثل هذا الشخص، فقد نقل السفير ثاتشر Thacher إلى وزارة الخارجية السعودية الاهتمام الأمريكي القوي في التعاون السعودي ـ الإيراني في الخليج العربي وطلب أن يتم إعلام فيصل بوجهات نظرنا. (المرجع ب)».[28]

في 26 تشرين الأول/ أكتوبر، أي بعد ستة أيام من طلب دوجلاس هيوم مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدى المملكة العربية السعودية، سأل مساعد وزير الخارجية الأمريكي جوزيف سيسكو وزير الخارجية السعودي بالوكالة عمر السقاف عما إذا كان بإمكان المملكة العربية السعودية تشجيع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة للتوصل إلى

ترتيب مع إيران. وكما ورد آنفاً، أجاب السقاف أنه ليس بإمكان المملكة العربية السعودية أن تفعل ذلك؛ لأن ذلك سيكون معناه أنها تدعم المساومة على حقوق العرب في الجزر.[29]

قام البريطانيون أيضاً بإطلاع الأمريكيين على الجهود البريطانية المستمرة في هذا الشأن. وفي 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، حملت برقية من وزارة الخارجية القول إن المقيم السياسي البريطاني الجديد السير جفري آرثر الذي حل محل كروفورد في تشرين الأول/ أكتوبر، كان قد حث حاكمي رأس الخيمة والشارقة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر على التسوية الفورية لنزاع جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مع إيران. وقام آرثر بإخبار الشيخ صقر حاكم رأس الخيمة في 3 تشرين الثاني/ نوفمبر أنه إذا لم يتم حل قضية طنب الكبرى وطنب الصغرى، فلن يكون هناك اتحاد للإمارات العربية، وسوف تستولي إيران على الجزيرتين عندما تنسحب بريطانيا، ولا يمكن لرأس الخيمة أن تتوقع مساعدة من بريطانيا أو من أي جهة أخرى، وأنه «لم يعد بإمكان صقر النظر في المطالبة الإيرانية على أسس تاريخية أو قانونية، بل غدت مشكلة سياسية تتطلب حلاً عاجلاً».[30] وكان فحوى الرسالة البريطانية إلى صقر هو أن حقوق رأس الخيمة التاريخية والقانونية لم تكن لتمنع بريطانيا من الضغط على رأس الخيمة لإرضاء إيران. ولعل آرثر قدم الرأي ذاته لحاكم الشارقة. وبالفعل نقلت صحيفتا **الرأي العام** و**كيهان إنترناشونال** في 9 تشرين الثاني/ نوفمبر أن إيران ستستخدم القوة للاستيلاء على الجزر إذا لم تتم تلبية مطالبها. ونقلت **كيهان إنترناشونال** أن الشاه أبلغ هذا التحذير للشارقة ورأس الخيمة على حد سواء عن طريق بريطانيا والمملكة العربية السعودية.[31]

كان «الحل» الذي اقترحته إيران، وبدا أن بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تقبلان به في ذلك الوقت، هو إقامة حامية إيرانية على الجزر، وتعويض رأس الخيمة والشارقة، و«التعتيم» على قضية السيادة. لكن ذلك لم يمنع الوكيل السياسي البريطاني في

دبي جوليان بولارد من أن يكتب إلى حاكم الشارقة الشيخ خالد في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 ما يلي: «ترى حكومة صاحبة الجلالة أن السيادة على أبوموسى منوطة بالشارقة وليس بأي دولة أخرى».[32]

قال السير وليم لوس أيضاً في الوقت نفسه ما يلي: «إن الحكومة البريطانية لم تستولِ على أبوموسى من الإيرانيين وتسلمها إلى الشارقة وقت دخولها إلى الخليج العربي. لقد اعتبرت الحكومة البريطانية – منذ دخولها منطقة الخليج العربي – أبوموسى عربية، وحسب الوثائق القديمة الموجودة في عهدة الحكومة البريطانية كانت الجزيرة عربية».[33]

في تشرين الثاني/ نوفمبر اشترك البريطانيون في مناورات بحرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في شمال خليج عُمان.[34] وقد أظهرت هذه المناورات الاهتمام الأمريكي بالخليج العربي، ولا سيما في ضوء الزيارات السوفيتية المتكررة إلى المنطقة.[35] كما أبرزت أيضاً الفكرة البريطانية والأمريكية بأن إيران هي القوة الإقليمية الأفضل قدرة على لعب دور دفاعي إقليمي. والملحوظ أن إيران ذاتها شاركت في الشهر نفسه في مناورات بحرية وجوية وبرية قرب جزيرة فرور إلى الغرب من طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، مما يؤكد تصميمها على لعب ذلك الدور.[36] كما قررت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً في تشرين الثاني/ نوفمبر أنها ستحتفظ بقوة صغيرة في البحرين، هي "قوة الشرق الأوسط".[37]

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أيضاً، وفي أثناء المحادثات الأنجلو ـ أمريكية حول الشرق الأوسط في واشنطن، عبر مساعد وزير الخارجية الأمريكي سيسكو عن دعمه للجهود البريطانية للتشجيع على إقامة اتحاد من تسع إمارات وحل المشكلات العالقة في الخليج العربي، ووعد بالدعم الأمريكي لإيران.[38] وطلب السفير البريطاني في دولة الكويت من الأخيرة السعي إلى إقناع رأس الخيمة والشارقة بالتوصل إلى اتفاق مع إيران حول الجزر:

«لقد أكدتُ بصورة خاصة الخطر المتمثل في أن تحول إيران دون حدوث أية تحركات نحو الاتحاد إذا لم تتم تسوية هذه المشكلة. كما أكدتُ أيضاً أن موضوع نقل السيادة لم يتم طرحه».[39]

في الوقت نفسه كان البريطانيون يأملون في أن توفر المحادثات البريطانية ـ السعودية في لندن في كانون الأول/ ديسمبر «فرصة ممتازة ... لإيضاح المشكلات المتعلقة بتشكيل الاتحاد وبنزاع الجزر، وإظهار أن السياسات السعودية المتعلقة بكلتا القضيتين عامل مهم في تفادي عدم الاستقرار الذي يقول الملك [فيصل] إنه يخشاه».[40] التقى دوجلاس هيوم الأمير السعودي فهد بن عبدالعزيز قبل تلك المحادثات وعبر عن الأمل في «أن تساند المملكة العربية السعودية بفاعلية قيام اتحاد من تسع إمارات، وتتعاون بالمساعدة على حل مشكلات الخليج العربي لصالح تحقيق الاستقرار والسلم الذي كان يرى أنها شريكة فيه».[41] وافق السقاف على إدراج قضية الجزر على جدول أعمال المحادثات البريطانية ـ السعودية، غير أنه قال إنه لم يطرأ تغير في الموقف السعودي إزاء هذه القضية، وأشار إلى أن الشاغل الرئيسي بالنسبة للسعوديين يتمثل في قيام اتحاد الإمارات.[42] وفي الوقت نفسه قال دنيس رايت للشاه ولأسدالله علم إن السعوديين والكويتيين سيساعدوننا على حل قضية الجزر، ولن تكون هذه القضية موضوع البحث الرئيسي في المحادثات البريطانية ـ السعودية.[43] وعندما عقدت هذه المحادثات في الفترة 8 ـ 14 كانون الأول/ ديسمبر، وافق السعوديون على أهمية إقامة اتحاد، غير أنهم شدّدوا على مطالباتهم الخاصة بالحدود مع أبوظبي. وفي كانون الثاني/ يناير 1971 ألحت وزارة الخارجية البريطانية على الشيخ زايد للتسليم بالمطالب السعودية.[44]

في بداية كانون الأول/ ديسمبر كان لوس قد أصدر تقريراً يلخص توصياته المتعلقة بالسياسة البريطانية في الخليج العربي، وهي تحديداً ضرورة تنفيذ الانسحاب العسكري البريطاني وفقاً لجدول زمني، وإنهاء الحماية البريطانية والاتفاقيات الحصرية، وقيام قوة

بحرية بريطانية في المحيط الهندي بزيارات دورية للخليج، وقيام وحدات بريطانية بحرية وجوية وبرية صغيرة بالتواصل مع القوات العسكرية للاتحاد وتدريبها ومساندتها. وكتب يقول إن نزاع الجزر كان «ملحاً»، وقد يقود إلى «مواجهة إيرانية ـ عربية»، وقد يحول دون تشكيل اتحاد الإمارات، لكن «يكاد يكون من غير المتصور أن الدخول في نزاع مع إيران حول الجزر يخدم المصالح البريطانية...».

من ذلك نستخلص أنه في حين أن لوس أوصى بأن إقامة معاهدة صداقة مع الاتحاد سوف تستلزم بالتالي تقديم المشورة في حالات الطوارئ، فإنه أوصى أيضاً «إذا لم تتم تسوية نزاع الجزر والنزاع على الحدود بين السعودية وأبوظبي، فمن المحتمل إما أن نستبعد مسبقاً من مجال تقديم المشورة أية تهديدات للسلم تنشأ عن النزاعين، أو نقر بأن تقديم المشورة يجب ألا يقودنا إلى نزاع مع إيران أو المملكة العربية السعودية». وفي حال عدم القدرة على تشكيل اتحاد قبل الانسحاب البريطاني، فقد أوصى بعدم إبرام أية اتفاقيات حماية أو صداقة بريطانية مع الشارقة ورأس الخيمة وعجمان وأم القيوين والفجيرة. ومن بين الأسباب التي أوردها كتب ما يلي: «إن لم يتم بالفعل إيجاد حل لمشكلة الجزر، فإن إطالة أمد حمايتنا لرأس الخيمة والشارقة يمكن أن يؤدي إلى مصاعب خطيرة مع إيران». وأعرب عن أمله في أن يسهم إبلاغ هذا القرار إلى الإمارات الخمس في تشجيعها على الاتفاق على الاتحاد.[45] وقد أعرب كل من دوجلاس هيوم وإدوارد هيث عن موافقتهما على التقرير، وكذلك فعلت لجنة الدفاع والسياسات الخارجية البريطانية، غير أنه تم اتخاذ قرار بعدم إعلان محتوياته إلا بعد أن تحيط وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والكومنولث بالمضامين العملية للتقرير وبعد حصول لوس على فرصة لإبلاغ حكام الخليج العربي وجيرانهم بالتوصيات التي تضمنها التقرير.[46]

على الرغم مما سبق، فقد كتبت صحيفة **الديلي تلجراف** *Daily Telegraph* اللندنية في 14 كانون الأول/ ديسمبر تقول إن حكومة المحافظين «قررت التمسك بخطة الحكومة

العمالية التي تعرضت لنقد شديد والتي تقضي بانسحاب عسكري من الخليج العربي بحلول نهاية عام 1971، بناء على نصيحة السير وليم لوس ... الذي قام بجولة في المنطقة ووجد أن هناك صعوبات كبيرة تواجه عملية قلب السياسات». وذكرت الصحيفة أن وزارة الخارجية البريطانية لم تصدر بياناً عن القضية، وإنما كان من المسلم به في الأوساط العليمة أن المحافظين سيلتزمون بخطة الانسحاب وجدوله الزمني. وفي ضوء الانسحاب الذي أصبح حينئذ مؤكداً، دعا مقال في صحيفة **التايمز** *Times* اللندنية بتاريخ 16 كانون الأول/ ديسمبر إلى أن تقدم الإمارات بعض التنازلات للمملكة العربية السعودية وإيران. كما نقلت **الديلي تلجراف** أيضاً في اليوم نفسه أن دوجلاس هيوم كتب للحكام التسعة أن «استمرار عجزهم عن اتخاذ قرار حول بنية الاتحاد قد شكل الآن تهديداً للمصداقية الدولية لنجاح الاتحاد المستقبلي».[47]

في 17 كانون الأول/ ديسمبر تبادل دوجلاس هيوم الرأي حول تقرير لوس مع كل من روجرز وسيسكو؛ حيث ركز على صعوبة قيام اتحاد، ويعود ذلك جزئياً إلى النزاع على الجزر، وطلب استمرار مساعي الدعم الأمريكي لدى إيران والمملكة العربية السعودية، الأمر الذي تعهد به روجرز.[48] وفي 18 كانون الأول/ ديسمبر أطلع رئيس الوزراء البريطاني هيث الرئيس ريتشارد نيكسون على تقرير لوس.[49] وبعد ذلك بوقت قصير، وتحديداً في 27 كانون الأول/ ديسمبر، حذر زاهدي من أن إيران لن تتنازل عن حقوقها في الجزر، وما لم يتم الاعتراف بهذه الحقوق فلن يكون هناك سلام وأمن في الخليج العربي أو في مضيق هرمز، وفي تلك الحال لن تؤدي إقامة اتحاد أو أي إجراء آخر يستهدف استقرار المنطقة إلى أي هدف.[50] وفي أوائل كانون الثاني/ يناير 1971 قام لوس بنفسه بإطلاع روجرز وبقية مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن على تقريره.[51]

تصادف عزم حكومة المحافظين البريطانية الانسحاب من الخليج العربي مع رغبتها بنهاية عام 1970 في التشجيع على إقامة اتحاد مؤلف من تسع إمارات، أو سبع منها في أقل

تقدير إذا لم تنضم إليه البحرين وقطر. كذلك كانت بريطانيا ترغب في تمكين الشاه من الجزر وحث حاكمي رأس الخيمة والشارقة على فعل الشيء نفسه. وفي الوقت نفسه، وعندما لم يتم إحراز تقدم ملموس عاجل في تحقيق أهداف بريطانيا، أصبحت البيانات البريطانية أكثر فظاظة. وبالفعل فقد حذر المقيم السياسي آرثر حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من أن بريطانيا لن تمنع إيران من استعمال القوة للاستيلاء على الجزر بعد الانسحاب البريطاني.

أدى ذلك إلى الملاحظة التالية لأسدالله علم، حيث كتب في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1970: «الظاهر أن البريطانيين يبذلون ما في وسعهم ليضمنوا لنا بالنيابة عنا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى... ».[52] ومن جانب آخر، كتب السير دنيس رايت يقول: «أما من جانبي، فقد ظللت أذكّر الإيرانيين أن أي محاولة للاستيلاء على الجزر في أثناء سريان مفعول معاهداتنا مع الحكام تعني نشوب حرب بيننا».[53] لكن كان ذلك خادعاً، ومن المؤكد أنه لم يكن فيه إشارة لإيران بأنه ستكون هناك حرب إذا ما استولى الإيرانيون على الجزر عندما ينتهي سريان مفعول المعاهدات.

وساطة لوس والدور الأمريكي

مع بداية عام 1971 واقتراب الموعد النهائي للانسحاب البريطاني من الخليج العربي، تكثفت الجهود البريطانية لإقامة اتحاد وتسهيل استيلاء إيران على الجزر. وقد جاء لوس إلى الخليج العربي من جديد في الفترة الممتدة من 26 كانون الثاني/ يناير إلى 14 شباط/ فبراير 1971. وقد كتبت **الديلي تلجراف** في 29 كانون الثاني/ يناير ما يلي: «سوف تفي بريطانيا بقرارها بسحب كافة قواتها من الخليج العربي بحلول نهاية هذا العام ... يقوم السير وليم لوس بجولة في المشيخات الخليج العربية التسع ليطلع الحكام على هذا القرار. وقد بدأ تخفيض عدد القوات، وسيتم الإسراع بالعملية».[54] وفي الواقع كان الهدف من تلك الجولة

إعلام القادة الخليج العربيين بأن دوجلاس هيوم سيعلن في غضون وقت قصير قرار الانسحاب من الخليج العربي، وتشجيعهم على تسوية جميع الخلافات التي تقف حجر عثرة في طريق قيام اتحاد، وكذلك الخلافات بين الإمارات وجاراتها الكبرى.[55]

وبعد أن زار لوس كلاً من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والبحرين وقطر والإمارات المتصالحة السبع، وصل إلى طهران في 11 شباط/ فبراير وأخبر المراسلين الصحفيين أن فكرة قيام اتحاد الإمارات العربية التسع لم تفشل، وأن بريطانيا والمملكة العربية السعودية والكويت تفعل كل ما بوسعها لتحقيق الفكرة، وأن هوة الخلافات بين الحكام تم تضييقها. وأضاف قائلاً إنه لم يوافق على فكرة اتحاد أصغر حجماً.[56]

من جهة أخرى سعى لوس والسير دنيس رايت عبثاً لإقناع وزير خارجية دولة الكويت ليقوم بتشجيع حاكمي الشارقة ورأس الخيمة على التوصل إلى اتفاق مع إيران حول الجزر.[57] وكانت قضية الجزر بالتحديد في رأس جدول أعمال اجتماعات لوس مع الشاه وزاهدي. وقد أخبر الشاه لوس أن يقوم بكل ما هو ضروري ليقنع الحاكمين بفعل ما يرضيه.[58] وفي 19 شباط/ فبراير، أي بعد أيام من مغادرة لوس طهران، هدد الشاه باستعمال القوة لاستعادة الجزر.[59] وعقب جلسة طويلة مع الشاه بعد ذلك التهديد، كتب رايت ما يلي:

> الشاه مصمم على الاستيلاء عليها [الجزر] بالقوة إذا لم نستطع ترتيب تسوية ما مع الشيوخ أصحاب العلاقة قبل مغادرتنا الخليج العربي. ويكاد يبدو هذا مستحيلاً رغم كل مساعينا؛ ففي يوم السبت كان واضحاً أن موقف الشاه قد تصلب إلى درجة أن ذلك النوع من التسوية الذي نسعى لإبرامه لن يتحقق. وأملنا الآن هو أنه لن يستولي على الجزر في الوقت الذي ما نزال مرتبطين فيه بالتزاماتنا بموجب المعاهدة بالدفاع عن الشيوخ، وإذا فعل فسوف نكون في حالة حرب مع حليفنا الفارسي.[60]

وردت برقية من وزارة الخارجية الأمريكية مؤرخة في 19 شباط/ فبراير أيضاً اعتبرت تصريح الشاه تصلباً في موقفه مقارنة باستعداده السابق للنظر في إقامة حامية مشتركة وترك مسألة السيادة دون تحديد. وقد عبرت تلك البرقية عن القلق من أن الاستيلاء على الجزر سيسبب توتير العلاقات بين إيران والمعتدلين من العرب، ويقوض بالتالي المصالح الأمريكية. كما اعتبرت أيضاً أن ثني الشاه عما عزم عليه من عمل عسكري أمر يمكن أن يضعف دوره القيادي. وبينما أوضحت البرقية أن إيران ورأس الخيمة كانتا تحرزان تقدماً في البحث عن صفقة، فإنها طرحت أيضاً «أننا لا نعتقد أنه من الممكن لأي حاكم خليجي إبرام اتفاق يتنازل بموجبه عن السيادة على هذه الجزر. وبذلك، إذا لم يتم الاستيلاء بالقوة على الجزر، مع ما يستتبع ذلك من تداعيات على إيران في الجزيرة العربية والعالم العربي عموماً، فيجب السعي لإبرام تسوية لا تتضمن التخلي عن السيادة».[61]

درست الولايات المتحدة الأمريكية ما إذا كانت ستطرح اقتراحاً بالتسوية يتضمن الدفاع المشترك من قبل إيران ورأس الخيمة عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، علاوة على الدعم الإيراني للدفاعات الساحلية عن رأس الخيمة، وتحديد الجرف القاري من دون الإشارة إلى الجزر.[62] ومما جعل البرقية لافتة للنظر تماماً تفهُّم أهمية السيادة على الجزر بالنسبة إلى حاكمي رأس الخيمة والشارقة. لكنه من غير الواضح ما إذا تم إبلاغ الشاه والحاكمين بالمقترح الذي تضمنته البرقية.

في 1 آذار/ مارس 1971 أعلم وزير الخارجية دوجلاس هيوم مجلس العموم أنه سيتم سحب القوات العسكرية البريطانية من الخليج العربي بحلول نهاية العام، وأنه تم عرض معاهدة صداقة على الإمارات التسع لتحل محل معاهدات الحماية التي تنتهي في نهاية العام. وكان دوجلاس هيوم يعني ضمناً أن قبول معاهدة الصداقة المقترحة كانت تتوقف على التشكيل الناجح للاتحاد. وعندما طلب وزير دفاع سابق هو دنكان ساندز Duncan Sandys من وزير الخارجية تأكيداً على أن القوات البريطانية لن يتم سحبها ما لم تتم إقامة

الاتحاد، رد وزير الخارجية بقوله: «إن لم يتشكل الاتحاد فسوف أعود إلى مجلس العموم بالطبع».[63] ورحبت إيران بالتصريح وقالت إنها ستتعاون مع الإمارات في حفظ أمن الخليج العربي. لكن زاهدي قال أيضاً في مقابلة نشرت في **الديلي تلجراف** في 11 آذار/ مارس إنه كان يأمل في أن تقوم بريطانيا «بتسليم» طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وإذا لم يتم تسليمها سلماً «فسيكون من الضروري استعمال القوة».[64]

في تلك الأثناء أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لم تكن تنوي أن تحل محل الوجود البريطاني في الخليج العربي أو أن تزيد الإمدادات العسكرية لإيران أو المملكة العربية السعودية.[65] وفي الوقت الذي كان فيه القسم الأول من هذا الإعلان منسجماً عموماً مع البيانات السابقة، لم يكن القسم الثاني منه دقيقاً تماماً. والواقع أن مبدأ نيكسون كان ينطوي على الدعم الأمريكي للقوى الإقليمية الصديقة. وقد سبق أن زادت الولايات المتحدة الأمريكية بالفعل من إمداداتها العسكرية لكل من إيران والمملكة العربية السعودية.

كان نيكسون قد قام باتخاذ عدة خيارات سياسية في النصف الثاني من عام 1970 بعد مراجعة للسياسات الأمريكية في الخليج العربي، والتي اشتملت على بيع إمدادات عسكرية لإيران والمملكة العربية السعودية. وفي عامي 1971 و1972 كانت الإدارة الأمريكية تقوم بإعداد دراسة للأمن القومي بغرض تحديد كيفية تنفيذ خيارات نيكسون السياسية.[66] وعلى أي حال، قامت طهران في عام 1971 – بناء على نصيحة المجموعة الاستشارية للمساعدات العسكرية الأمريكية في إيران – بتبني برنامج تحديث لقواتها المسلحة مدته خمس سنوات. وقد تسارعت مبيعات الأسلحة الأمريكية للقوات الجوية والبحرية والبرية في إيران في عامي 1971 و1972، وفي شباط/ فبراير 1973 تم الإعلان عن صفقة أسلحة مع الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة مليارين من الدولارات.[67] ويمكن ملاحظة حدوث تطور مماثل بالنسبة للمملكة العربية السعودية.[68]

في نيسان/ إبريل 1971 قام القنصل العام الأمريكي في الظهران بالمملكة العربية السعودية لي دينزمور Lee Dinsmore بإبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية أن مصطفى زين، الذي كان مستشاراً للشيخ خالد حاكم الشارقة، أخبره أن الشيخ خالد كان على استعداد لإبرام عقد إيجار لجزيرة أبوموسى مع الشاه مدته 99 عاماً. وحذر زين من أن استيلاء إيران على الجزر سيثير غضب الرأي العام العربي تجاه إيران، وستُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأقوى لإيران. ومن جهة أخرى فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تنال قدراً كبيراً من الثقة إذا ما تم إبرام تسوية ناجحة مثل ما حدث في قضية البحرين.[69] وقد جاء ذكر صيغة عقد الإيجار والتحذير متوافقاً مع التفكير الأمريكي حول الموضوع. [70] وليس واضحاً ما إذا تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية بناء على هذه المعلومات، علماً أن روجرز ودوجلاس هيوم التقيا في نيسان/ إبريل وبحثا قضية الجزر.[71] وقد يكون السير وليم لوس طرح هذا الاقتراح حول عقد الإيجار على إيران خلال تلك الفترة، لكن حتى ذلك الوقت بدا للبريطانيين أن الأمل ضئيل في التوصل إلى تسوية في هذا الشأن.[72]

وبالفعل فقد قدم الشاه إلى السير دنيس رايت في 17 نيسان/ إبريل مقترحات تتعلق بإبرام تسوية جديدة، ومن ثم تم نقلها إلى لوس. وكان الاقتراح الأساسي كما أفاد رايت يتلخص في أن تحتل إيران الجزر، وتنسحب قوات الشرطة التابعة للإمارتين من الجزر في غضون أسبوع أو اثنين بعد إقامة الاتحاد، ويترك الشاه قضية السيادة في وضع مبهم لمدة عامين أو ثلاثة أعوام بعد إقامة الاتحاد.[73] كان رايت مقبلاً على التقاعد، وكان هذا اجتماعه الأخير مع الشاه. وقد كتب في مذكراته: «أثرت موضوعَيْ الإمارات العربية المتحدة والجزر، وحول الموضوع الأخير شعرت أنني أثّرت فيه إلى حد كبير ودفعته إلى الموافقة على ألا يقحم موضوع السيادة على الجزر في الوقت الراهن. ولعل هذا سيتيح مخرجاً».[74] وبعد أن غادر رايت طهران قام بجولة في الخليج العربي، وانضم إليه جوليان ووكر Julian Walker الذي حل محل بولارد في منصب الوكيل السياسي بدبي، وذكر في هذا الصدد ما

يأتي: «عقدت اجتماعات مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة، وحينها بذلت ما في وسعي لإقناعهما بالاتفاق مع الشاه حول موضوع الجزر (كان الشاه مستعداً لتقاسم أي دخل من النفط معهما) بدلاً من أن يجعلاه يستولي عليها بالقوة».[75]

التقى وليم لوس الشاه في 4 أيار/ مايو 1971. وحسب الوثائق الأمريكية، فيما يتعلق بمناقشة المقترحات التي طرحها الشاه أمام رايت، أصر الشاه على أن تقيم إيران وجوداً عسكرياً في الجزر، وأن تسحب الإمارتان قوات الشرطة التابعة لهما من الجزر قبل إنشاء اتحاد إمارات الخليج العربي، وليس بعده. وأكد لوس أن المطالبة بانسحاب شرطة الإمارتين قبل تشكيل الاتحاد لن يعطي الحاكمين أي حافز لقبول التسوية. لكن لوس اعتبر أن من الأمور الإيجابية قول الشاه إن بإمكان بريطانيا الاعتماد على إيران للاعتراف بالاتحاد إذا تمكنت إيران من وضع قواتها في الجزر قبل إقامة الاتحاد. وسوف تقدم إيران أيضاً مساعدات مجزية للإمارتين وتتعاون معهما بمجرد سحبهما لقوات الشرطة التابعة لهما، بل وتقديم المزيد من العون لهما إذا تركتا قضية السيادة معلقة خلال هذه الفترة، بما في ذلك منح الشارقة 49٪ من عوائد النفط الخاصة بالحقول الموجودة في المناطق التي تطالب بها الشارقة.

أشار لوس إلى ترك قضية السيادة معلقة في حديثه مع الشاه عدة مرات، لكن الشاه واجهه بالادعاء أن سيادة إيران واضحة، وبالقول إن إيران كانت ترغب فقط في ألا تجعل منها قضية خلال العامين الأولين. بعد ذلك اقترح لوس ألا يتم إصدار أي بيان أو قرار رسمي في أثناء ضم الإيرانيين الجزر إليهم، حتى بعد انقضاء العامين؛ لأن مثل هذا القرار قد يجدد فتح القضية وإحياءها. وقال الشاه أيضاً إنه كان على استعداد للدخول في اتفاقية دفاعية مع الاتحاد، وربما منظومة خليجية تشبه منظمة المعاهدة المركزية، وذلك في سبيل تحقيق الاستقرار والتعاون في الخليج العربي، وأن ذلك يمكن حتى أن يشمل تبادل قوة إيرانية رمزية في أراضي الاتحاد وقوة اتحادية رمزية في الأراضي الإيرانية.[76]

من خلال قراءة برقية وزارة الخارجية الأمريكية بدا لوس متقبلاً لهذه الأفكار، وكان يعمل مع الشاه على تنقيحها. ومع ذلك فقد قامت إيران في 8 أيار/ مايو باتخاذ موقف متشدد من بريطانيا بالاحتجاج على عمليات طيران الطائرات التابعة للقوات الجوية الملكية فوق الجزر في الخليج العربي، بما فيها طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، والتحرش المزعوم بالقطع البحرية الإيرانية قرب هذه الجزر. وأعلنت إيران أن الأوامر صدرت إلى سفنها الحربية في الخليج العربي بإطلاق النار على أية طائرات بريطانية إذا تكرر ذلك. وردت بريطانيا بأن تلك الطائرات لم تكن تتحرش بالسفن الإيرانية، وإنما كانت تقوم بمهمات استطلاعية فحسب، ولم تكن مجهزة بمعدات للهجوم.[77] وبالفعل ففي منتصف أيار/ مايو أقرت وزارة الدفاع البريطانية خطة للدفاع عن الجزر، ليس ضد استيلاء الإيرانيين عليها، بل ضد أي عملية استيلاء عليها محتملة من جانب الفدائيين العرب الذين قد يسعون لتوطيد سيطرتهم على الجزر استباقاً لأية عملية استيلاء إيرانية، أو حتى لطرد مثل هذه القوة الفدائية العربية من الجزر. وكان مسوغ الخطة أن يتم صرف الإيرانيين عن التفكير باستباق أي عمليات استباقية من هذا القبيل يقوم بها الفدائيون العرب.[78] وبالإضافة إلى ذلك فقد وقع البريطانيون عقداً بقيمة 100 مليون جنيه إسترليني لبيع دبابات من طراز شيفتن Chieftain إلى الإيرانيين في أيار/ مايو، وهي دليل آخر على دعم بريطانيا لإيران.[79]

بعد اجتماع لوس بالشاه، نقل مقترحات الأخير إلى الشيخ خالد حاكم الشارقة.[80] وفي 12 أيار/ مايو قام نورثكت إيلي، المستشار القانوني الأمريكي لحاكم الشارقة، بإبلاغ وزارة الخارجية الأمريكية بأن الشيخ خالد لم يكن سعيداً بفكرة الشاه المتعلقة بتقاسم إيرادات النفط بين الشارقة وإيران بنسبة 51/49، غير أنه ما يزال يتقبل فكرة تسوية عامة. لكن الشيخ خالد غضب عندما علم أن بريطانيا كانت قد رفعت حظرها عن أعمال التنقيب والحفر البحرية حول جزيرة أبوموسى إلى حين الحصول على الموافقة الإيرانية،

التي أعطيت قبل ذلك إلى شركة أوكسدينتال بتروليوم، والتي عرضتها شركة النفط الإيرانية الوطنية على شركة بيوتس أيضاً، لكن إيران راحت تؤجل في ذلك الوقت بالنسبة للشركتين.[81] كذلك قام لوس بزيارة رأس الخيمة في 8 أيار/ مايو ونقل مقترحات الشاه إلى الشيخ صقر، وأضاف القول إن الشاه سيعارض قيام الاتحاد إذا لم يتم قبول المقترحات. ورد الشيخ صقر بأن على البريطانيين العمل على إقامة الاتحاد بدلاً من السعي لإرضاء الشاه بشيء ليس له الحق فيه.[82]

عند هذه المرحلة أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا عن جدية مصلحتها في حل نزاع الجزر. وفي محادثات مطولة جرت بين مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية وموظفي السفارة البريطانية في واشنطن في 16 أيار/ مايو، قال البريطانيون إن حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لم يوضحا ما إذا كان يمكنهما قبول مقترحات الشاه التي نقلها لوس. ومع ذلك كانوا يتشددون معهما. و«أكد» الأمريكيون الجدية التي كانوا ينظرون بها إلى تطور القضية المستمر نحو الأسوأ، وقالوا إن مقترحات الشاه الأمنية والمالية هي أفضل صفقة يمكن للحاكمين أن يحصلا عليها. و«حث» المسؤولون الأمريكيون البريطانيين على دراسة كافة مقترحات السيادة الممكنة، بما فيها الفكرة القائلة إن الشاه سيكون صاحب السيادة ولكن الحاكمين سيكونان صاحبي الممتلكات، وهي فكرة طرحها روبرت جنينجز Robert Jennings ، وهو مستشار قانوني آخر للشارقة، على أمين خسرو أفشار، وطرحها أيضاً مستشار الشارقة القانوني إيلي على الشيخ خالد في الشارقة.

قال البريطانيون إن حاكمي الشارقة ورأس الخيمة كانا يهتمان بالسيادة أكثر من اهتمامهما بالمنافع العملية المعروضة عليهم. ومع ذلك فقد أشاروا أيضاً إلى أنه نظراً للقلق من رد الفعل العربي تجاه أي تنازل عن السيادة، ولاعتبارات حفظ ماء الوجه وعدم القدرة على عمل شيء، فقد يشعر الحاكمان أن استيلاء إيران على الجزر كان أفضل طريقة للخروج من المأزق. و"أوحى" الأمريكيون للبريطانيين باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية

لاختبار مرونة الشاه بشأن قضية السيادة، ولكنهم يرون أن ذلك محكوم عليه بالإخفاق ما لم يقم البريطانيون بإقناع الحاكمين، أولاً، بقبول ترتيبات الشاه المالية وتلك المتعلقة بالحماية، وبإقناعهما، ثانياً، بتبني مواقف مرنة إزاء مسألة السيادة.[83] وينبغي أيضاً ملاحظة أن الولايات المتحدة الأمريكية كان يبدو أنها موافقة على عرض الشاه فيما يتعلق بوضع قوات حماية إيرانية في أراضي الاتحاد وقوات حماية اتحادية في أراضي إيران. والواقع أن هذا الاقتراح مضى خطوة أخرى أبعد من فكرة الولايات المتحدة الأمريكية المطروحة في شباط/ فبراير 1971، بأن بإمكان إيران أن تلعب دوراً في الدفاع عن الساحل المتصالح.

في 3 حزيران/ يونيو التقى لوس في اجتماع في دبي كلاً من حاكمي الشارقة ورأس الخيمة ومجموعة من الأعيان من كلتا الإمارتين، حيث نصحهم بالتفاوض مع الشاه والتوصل إلى تسوية معه. وبعد نقل مقترحات الشاه «المناسبة» من جديد حول تعويض الإمارتين، نبه لوس الحاكمين إلى أن الشاه سيستعمل القوة لاحتلال الجزر قبل نهاية العام، وأن البريطانيين لن يدافعوا عن الجزر في حال الاحتلال الإيراني لها.[84] وقد شاع الجزء الأكبر من هذه الرسالة البريطانية عندما نقلت صحيفة **الخليج العربي** ملاحظات لوس في 5 حزيران/ يونيو.[85] ويكتب جيه بي كيلي قائلاً إن الشاه «رفض التعامل مع رأس الخيمة بشأن طنب الكبرى وطنب الصغرى». لكن الروايات الواردة عن رايت ووزارة الخارجية الأمريكية وديوان حاكم رأس الخيمة ووزارة الخارجية البريطانية تدل جميعاً على أن رايت ولوس كانا ينقلان مقترحات الشاه الخاصة بالتسوية، بما فيها عروض تعويض رأس الخيمة وكذلك الشارقة.[86] وبالفعل ففي 19 حزيران/ يونيو أوعز دوجلاس هيوم إلى الوكيل السياسي في دبي بأن يواصل سعيه لإقناع كلا الحاكمين بقبول مقترحات الشاه.[87]

كتب عبدالله عمران تريم يقول إن لوس ضغط على حاكم الشارقة أكثر من ضغطه على حاكم رأس الخيمة؛ لأن الشيخ صقر رفض المفاوضات، ولأن الشاه لم يكن ملحّاً في

مطالباته.[88] ولا توجد أدلة تؤيد هذا القول. ولم يكن لوس هو الوحيد الذي مارس ضغطاً هائلاً على الشيخ صقر، بل كان الشاه أيضاً شديد الإلحاح في مطالباته للشيخ صقر. أما حاكم رأس الخيمة من جانبه فقد رفض التنازل عن السيادة بينما لم يتخل عن فكرة المفاوضات. وبما أن البريطانيين كانوا يعتبرون دعوى الشارقة القانونية بالمطالبة بأبوموسى أقوى من دعوى رأس الخيمة القانونية بالمطالبة بطنب الكبرى وطنب الصغرى، فلعل لوس رأى أن من الضروري الضغط أكثر على حاكم الشارقة.[89] وفي 24 حزيران/ يونيو جدد الشاه تهديده باستخدام القوة إذا لم تتم «إعادة» الجزر إلى إيران.[90] ولم يُثنِ ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عن إجراء مناورات لقواتها الخاصة مع إيران في الفترة 1 ـ 15 تموز/ يوليو.[91]

في 18 تموز/ يوليو 1971 اتفقت ست إمارات، هي أبوظبي ودبي والشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، على دستور مؤقت لاتحاد يطلق عليه دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد رحبت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بهذا التطور.[92] لكن بريطانيا التي كانت تريد أن يتم قيام الاتحاد بنجاح قبل الانسحاب بقيت أيضاً متخوفة من أن ينهار الاتحاد بسبب المعارضة الإيرانية إذا لم يتم حل قضية الجزر بالشكل الذي يرضي إيران. والواقع أن الإمارات الست أخرت إعلان الاتحاد بسبب المعارضة الإيرانية. [93] وأصبح واضحاً أنه سيتعين على بريطانيا العمل على حل قضية الجزر والتخلص من المعارضة الإيرانية لقيام الاتحاد قبل الانسحاب البريطاني، وقد «... سعت بريطانيا لإبرام اتفاقية تسوية [حول الجزر] قبل انسحابها المقرر، مدركة أنها ستتعرض لقدر كبير من الكراهية، سواء كان هناك اتفاقية أو لا، لكنها فضلت ذلك على تدشين حقبة جديدة من العداوات الإيرانية ـ العربية».[94]

في 29 تموز/ يوليو 1971، بعثت السفارة الأمريكية بلندن إلى وزارة الخارجية الأمريكية نتائج دراسة قانونية أعدتها شركة قانونية بريطانية هي كوارد تشانس

Coward Chance لصالح حاكم الشارقة. وذكرت السفارة أنه سيتم فيما بعد تقديم دراسة أطول تشتمل على توثيق تاريخي.[95] وقد تضمنت هذه الدراسة أدلة تاريخية وقانونية مقنعة جداً على سيادة الشارقة على جزيرة أبوموسى، اعتماداً على ملكية الشارقة للجزيرة واستعمالها لها لزمن طويل، أو ما يوصف في القانون الدولي بأنه «حق مكتسب بالتقادم».[96] لكن في الأشهر التالية لذلك لم تسهم هذه المعرفة في تغيير موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مقترحات الشاه بشأن الجزر.

وبالفعل، ففي 13 أيلول/ سبتمبر 1971 ورد خطاب من وزير الخارجية الأمريكي روجرز موجه إلى وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيوم، قال فيه إن الأمريكيين تلقوا رسالة من الشاه تقول إن الشروط التي وافق عليها كانت أقصى ما يمكنه قبوله. وكان رأي روجرز نفسه أن الشروط التي تفاوض لوس مع الشاه عليها كانت أفضل مما يمكن لشيخي الشارقة ورأس الخيمة أن يتوقعاه. إضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تخبر الشاه بثقتها بأن البريطانيين سيبذلون كل جهد ممكن لإنجاح هذه الفرصة الواعدة للتسوية.[97]

تمثل التوجه الرئيسي للخطاب في تشجيع بريطانيا على تأمين اتفاق الشيوخ على التعاون والأمن في الخليج العربي. وقد وصف الخطاب عدة مرات الشروط بأنها هي الشروط التي فاوض لوس عليها، وليست الشروط التي أبلغها الشاه للوس. كانت هذه مرحلة نصت الشروط فيها على أن تتخلى الشارقة ورأس الخيمة عن السيادة مقابل تعويض مادي؛ أي قبل أن تنجح الشارقة في الحصول على صفقة أفضل تتضمن تقسيم جزيرة أبوموسى وتتفادى الاعتراف بأي سيادة إيرانية على الجزيرة. ونتيجة لذلك أشار دنكان سليتر إلى أنه كان يرى أن «الأمريكيين كانوا يساندون الشاه مئة بالمئة».[98]

في تلك الأثناء، وتحديداً في 7 أيلول/ سبتمبر، التقى لوس الشيخ صقر وولي عهده الشيخ خالد في رأس الخيمة، وأبلغهما مقترحات قاسية جديدة من أمين خسرو أفشار مفادها أن على رأس الخيمة والشارقة أن تصدرا بياناً عاماً تتخليان فيه عن الجزر مقابل تقديم الشاه مساعدات مالية للإمارتين. وقال لوس إنه لم يستطع الحصول على شروط أفضل، وإن الشاه سيستولي على الجزر بالقوة إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق. وقال: «الوقت قصير، والحماية [البريطانية] مصيرها الزوال، وهذه هي الفرصة الأخيرة».

رد الشيخ صقر بالقول إن هذه هي قضية العرب جميعاً. وعندما اجتمع جوليان ووكر بالشيخ صقر وولي عهده الشيخ خالد في 9 أيلول/ سبتمبر للحصول على الرد، جدد الشيخ صقر مطالبته البريطانيين بالمساعدة على تحقق الاتحاد والحصول على الاعتراف من الأمم المتحدة، مؤكداً أن إيران ستكون عندئذ عاجزة عن الاستيلاء على الجزر. وقال ووكر إن إيران لن تسمح بإقامة الاتحاد قبل حل قضية الجزر، وقد تقوم بعمل «مؤسف»، وأضاف أنه «من الصعب تجاهل الإيرانيين؛ لأننا قلقون من علاقات الإيرانيين بالمنطقة وأمنها».

عندما قام لوس بزيارة أخرى لرأس الخيمة في 12 أيلول/ سبتمبر، تلقى الرد نفسه من الشيخ صقر بشأن الحاجة إلى التشاور مع الدول العربية وأعيان رأس الخيمة، وأن بريطانيا مسؤولة عن حماية الجزر. لم يعلق لوس على مسألة الحماية البريطانية، غير أنه أجاب بأن رأس الخيمة قد تشاورت بالفعل مع الدول العربية التي لم تكن قادرة أو مستعدة للمساعدة. وعلاوة على ذلك فإن إيران لن تقدم تعويضاً إذا أثارت رأس الخيمة القضية لدى جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة. وفي اجتماع لاحق بتاريخ 14 أيلول/ سبتمبر، حذر جفري آرثر من أنه إذا قامت إيران باحتلال الجزر وأقامت خطاً فاصلاً، فسوف تفقد رأس الخيمة جزءاً كبيراً من مياهها الإقليمية، بينما أكد ووكر أن

القوات الإيرانية قد تقوم حتى بإنزال في رأس الخيمة. لكن الشيخ صقر استمر في إصراره على رفض تلك المقترحات وأكد أن الدول العربية ستدعمه.[99]

في 18 أيلول/ سبتمبر سأل لوس عما إذا كان لدى رأس الخيمة أية مقترحات جديدة تقدمها لإيران، فقال الشيخ صقر إذا اعترفت إيران بسيادة رأس الخيمة فيمكنهم عندئذ مناقشة المسائل الأخرى. وأوضح لوس أن الشاه لن يقبل ذلك، ولكنه قد يوافق على زيادة المساعدات. وقال أيضاً إنه لا يعتقد أن هناك أي نفط في طنب الكبرى وطنب الصغرى أو حولهما، وهذه نقطة لم يسلم بها الشيخ صقر. وطلب ولي العهد الشيخ خالد إلى لوس أن يعرض على إيران إبرام عقد إيجار، فقيل له إن الشاه قد رفض هذا العرض من قبل. كذلك رفضت إيران التحكيم، في حين أن الشيخ صقر قال إن رأس الخيمة قبلت به.

أما فيما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية ومصر ودولة الكويت، فقد أكد لوس أن هذه الدول لم تعارض إبرام تسوية، بينما أصر الشيخ صقر على أنها لم تكن تحبذ تقديم تنازلات. وقال لوس إن الشاه «يعرف أن هذه مقترحات أقوى، بينما تعتبر المقترحات السابقة أفضل. لكن مما لا شك فيه أنهم لن يغيروا رأيهم، وليس هناك من أمل في تغييره». وعندما عبر الشيخ صقر عن أمله في أن يتدخل شخص أقوى من الشاه، خشي لوس أن يكون قصده الروس أو الصينيين. ومرة أخرى رفض الشيخ صقر مراراً مقترحات الشاه طوال هذه المحادثة.[100]

في 21 أيلول/ سبتمبر قام مسؤول في السفارة البريطانية بواشنطن بإطلاع ريتشارد ميرفي Richard Murphy وجوزيف توينام Joseph Twinam، المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية، على اجتماعات لوس مع الحاكمين في 18 و19 أيلول/ سبتمبر. وقد ورد في برقية الوزارة بخصوص ذلك ما يلي: «قام لوس بمبادرة منه باستطلاع للآراء حول إمكانية قبول مقترح مضاد، يؤدي إلى إبرام اتفاقية بشأن الخط الفاصل تقضي بمنح طنب

الكبرى وطنب الصغرى صراحة إلى إيران، والسماح بوضع حامية إيرانية في أبوموسى. ولم يرد ما يدل على أن حاكم رأس الخيمة [كذا في الأصل] رفض صراحة هذا الحل، وإنما طلب مزيداً من الوقت لدراسته».

لا بد أن يكون ما قصده ميرفي وتوينام الإشارة إلى حاكم الشارقة، وليس إلى حاكم رأس الخيمة؛ لأن حاكم رأس الخيمة رفض بصراحة التخلي عن طنب الكبرى وطنب الصغرى، لأن الأدلة لا تثبت أن لوس قدم هذا الاقتراح له. ومن الممكن أيضاً أن تكون وزارة الخارجية الأمريكية قد تلقت من السفارة البريطانية معلومات مشوشة. وقد تضمنت البرقية المقترحات المضادة التي طرحها حاكم الشارقة، والتي بدأت بها مذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى. كما ذكرت أيضاً أن لوس اعتبر أي أسلوب أمريكي في التعامل مع الحاكمين غير مفيد، بل وربما كان ضارّاً؛ لأن الحاكمين قد ينظران إليه بوصفه «عملاً مبيَّتاً» من قبل لندن.[101]

في 28 أيلول/ سبتمبر قام المسؤول البريطاني أنتوني بارسونز بإطلاع سيسكو على وساطة لوس وكشف عن أن البريطانيين كانوا في «المرحلة النهائية والأكثر بعداً عن التفاؤل» في مساعيهم لحل نزاع الجزر. وكان لوس قد «بذل وسعه» في أثناء اجتماعاته مع الحاكمين لإغرائهما بمقترحات لوس ـ أفشار، لكنه لم يحرز أي «تقدم». وقال إن رأس الخيمة قد أبدت «مرونة هامشية» تجاه هذه المقترحات (للتنازل عن السيادة مقابل تعويض مالي)، لكن الشيخ خالد حاكم الشارقة «تمسك بموقفه»؛ لأنه خاف من الاغتيال. لكن الحقيقة أن حاكم رأس الخيمة رفض المقترحات صراحة، بينما عرض حاكم الشارقة مقترحات مضادة.

قال بارسونز إن لوس سيقترح على الشاه اتفاقية خط فاصل تتنازل بموجبها رأس الخيمة عن طنب الكبرى وطنب الصغرى مقابل تعويض، بينما يوافق الشاه على وضع

حامية إيرانية في أبوموسى. وقال أيضاً إن البريطانيين كانوا على ثقة من أن بإمكانهم «دفع الشيخ صقر» إلى الإذعان بشأن طنب الكبرى وطنب الصغرى. وفي الوقت نفسه ذكر أن البريطانيين كان يساورهم القلق حول رد فعل العرب الخليج العربيين تجاه ما يظهر أنه بيع للحقوق العربية في جزيرة أبوموسى، وتجاه أية قلاقل يمكن أن تؤدي إليها مثل هذه العملية. ولذلك اعتبر البريطانيون المقترحات المضادة المتمثلة في الخط الفاصل «اقتراحاً معقولاً»، لاسيما إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن الشاه إذا كان قلقاً من إمكانية حدوث «شجار» مع العرب حول الجزر، فإن هذه المقترحات المضادة لم تكن «باعثة على اليأس».

كان البريطانيون، في حال رفض الشاه للمقترحات، مستعدين «لفترة عاصفة» في علاقتهم مع إيران، بما في ذلك قيام إيران بإلغاء تحليق طائرات دول منظمة المعاهدة المركزية في أجوائها. لكن بارسونز كان يرى أن ذلك سيكون مؤقتاً ومفضَّلاً على فقدان النفوذ لدى العرب الخليج العربيين، الذي قد يصبح دائماً. وقال سيسكو إن المقترحات المضادة «لم تكن غير معقولة من الناحية المنطقية»، وإن الولايات المتحدة الأمريكية ستكون على استعداد لمتابعة المساعي البريطانية، «على الأقل إلى حد حث الشاه على عدم رفض المقترحات المضادة في الحال».[102]

وردت إلى وزارة الخارجية الأمريكية رواية أخرى عن هذا الاجتماع بين لوس وحاكم الشارقة رفعها مسؤولون في شركة بيوتس النفطية هم بوريتا Boreta وإيلي Ely وكوتشيل Kuchel، حيث قالوا إن الشيخ خالد أخبرهم أن لوس قد ضغط عليه لقبول مقترحات لوس ـ أفشار، وأن لوس هدد الشيخ خالد بقوله: «أنت تعرف ما يمكن أن نفعله بك»، وأن الشيخ خالد رفض، وردّ بقوله: «لقد ولت أيام العبودية». وعندها فقط وافق لوس على أن ينقل مقترحات الشيخ خالد المضادة إلى الشاه، حسبما ورد في قولهم.[103]

كان من المقرر نقل مقترحات الشارقة المضادة إلى الشاه في 2 تشرين الأول/ أكتوبر. وقبل ذلك بأيام طلب الشاه من جديد أن تقوم بريطانيا بتسليم الجزر، محذراً من أنه ليس بإمكان بريطانيا منعه من استعمال قواته العسكرية للاستيلاء على الجزر.[104] وفي الوقت نفسه، وبعد الاجتماع مع السفير البريطاني الجديد في طهران بيتر رامسبوتام Peter Ramsbotham، قام السفير الأمريكي هناك دوجلاس ماك آرثر الثاني، بإبلاغ واشنطن أنه بينما كان يعتقد أن الشاه يمكن أن يعطي المزيد مادام راغباً في التعتيم على قضية السيادة، فإنه كان متصلباً في رفضه لأي اقتراح مضاد يتضمن منح أوسمة السيادة للحاكمَيْن، مثل رفع علمهما، بعد ترسيخ الوجود الإيراني في الجزر. وفي حال «اضطرار» إيران إلى الاستيلاء على الجزر بعد الانسحاب البريطاني و«استغلال» المتطرفين العرب للقضية وأخذها إلى أروقة الأمم المتحدة، كان رأي ماك آرثر أن الشاه سيلوم البريطانيين ويجعل الحياة صعبة عليهم في إيران وفي الخليج العربي بكامله.

وهكذا كان من الأهمية بالنسبة للبريطانيين تحقيق تسوية قبل انسحابهم، حتى إن كان ذلك على حساب علاقاتهم الحالية مع الشيوخ، وخصوصاً مع الشارقة التي أدرك ماك آرثر أنها «أكثر سلبية» من رأس الخيمة.[105] وفي 5 تشرين الأول/ أكتوبر، بينما كان لوس مايزال في إيران، وعلى الرغم من آراء ماك آرثر، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحثّ الشاه على السعي لإبرام تسوية للنزاع عن طريق التفاوض.[106] وبالفعل فقد سبق أن قام سيسكو بإخبار بارسونز أن أفكار الشيخ خالد كانت معقولة وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستحاول إقناع الشاه بعدم رفضها.

في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، قام لوس بجولات مكوكية مرة أخرى. وفي 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، تلقت وزارة الخارجية الأمريكية مذكرة من موظفي السفارة البريطانية تفيد أن لوس قد قدم مقترحات من الشاه حول

جزيرة أبوموسى إلى حاكم الشارقة. وظن نورثكت إيلي أن لوس قد أحرز تقدماً في حلحلة موقف الإيرانيين تجاه تحقيق تسوية، ووعد بمساعدة لوس على إقناع الشارقة بإعطاء رد مقبول. لكن إيلي كان يسعى إلى اتفاقية عدم اعتداء لمنع إيران من ضم مناطق من أبوموسى تابعة للشارقة في آخر الأمر، ونبه على أن إصرار الشاه على جعل بقية الشيوخ يقدمون تنازلاً خطياً عن عدم اهتمام الاتحاد بجزيرة أبوموسى من شأنه إثارة المصاعب.

أخبر الشيخ خالد لوس بأن شروط الشاه الجديدة كانت «أفضل»، غير أنه أثار المخاوف نفسها التي سبق أن ذكرها إيلي. وقد قدم الشيخ خالد مقترحات مضادة، وبعد اجتماعه مع أعيان الشارقة قام بإجراء مزيد من التعديلات في هذه المقترحات المضادة، بما في ذلك المطالبة بمزيد من المساحة للشارقة، وبئر، ومنشأة محتملة لتحميل النفط، وموقع دفن أجداد الشيخ خالد، مع قسمة عائدات النفط بنسبة 50/ 50، وتعويض إيران لأم القيوين وعجمان من حصتها التي تبلغ 50٪. وأصر على أن كلا الطرفين يعترف بقرارات الطرف الآخر فيما يتعلق باثني عشر ميلاً من المياه الإقليمية، وأن سكان جزيرة أبوموسى يملكون حقوق الصيد حول الجزيرة. وطالب الشيخ خالد أيضاً بإبرام اتفاقية خطية وإصدار بيان علني حول الاتفاقية قبل الإنزال الإيراني على الجزيرة.[107]

في هذه المرحلة قام لوس بإبلاغ حاكم رأس الخيمة بمقترحات التسوية الخاصة بجزيرة أبوموسى، ونصحه من جديد بقبول المقترحات السابقة المتعلقة بطنب الكبرى وطنب الصغرى، كما نبهه على أن الشاه سيستولي على الجزر بالقوة. وجدد الشيخ صقر رفضه التنازل عن السيادة مقابل التعويض. وعندما ذكر الشيخ صقر أن الشاه كان قد تخلى عن المطالبة بالبحرين وسأل لماذا لا يتخلى عن المطالبة بالجزر، أجاب لوس بقوله: «إنه [أي الشاه] تخلى عن البحرين لكي يحصل على الجزر». وتابع لوس القول: «لقد تخلى الشاه عن البحرين، لكن الشعب [الإيراني] لم يوافق، ولن يكون بإمكانه التخلي عن الجزر».

عندما قال لوس إن المقترحات المتعلقة بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت «لمصلحة المنطقة عموماً»، رد الشيخ صقر بأنه يتعين على رأس الخيمة وإيران أن يقدما أدلتهما إلى محكمة، فأجاب لوس بأن البريطانيين حاولوا إقناع الشاه بفعل ذلك، «لكنه رفض؛ لأن الموافقة على عرض القضية على محكمة دولية سيكون معناه الاعتراف بسيادة رأس الخيمة، وهذا ما لا يقبل به».[108] لم يقم لوس خلال الاجتماع «بفرض شيء على الشيخ صقر»، لكنه قام بالفعل بإبلاغه بالعديد من الحجج الإيرانية التي لم تكن قانونية، وهي أن الشعب الإيراني لم يوافق على تخلي الشاه عن البحرين، وأن تحويل قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية معناه الاعتراف بسيادة رأس الخيمة عليها، وأن مقترحات الشاه كانت في مصلحة المنطقة، وأبلغه أيضاً تهديد الشاه بغزو الجزر.

في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر قام نورثكت إيلي بتزويد وزارة الخارجية الأمريكية بالشروط المقترحة الواردة في مذكرة التفاهم المتعلقة بجزيرة أبوموسى، وطلب إلى الأمريكيين عدم الكشف للبريطانيين عن أنه فعل ذلك.[109] وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر قام البريطانيون بإطلاع وزارة الخارجية الأمريكية على محادثات لوس في طهران، وأوضحوا أن الشاه كان مرناً في إعداد بقية التفاصيل في مذكرة التفاهم، وأن البريطانيين كانوا وقتها متفائلين.[110]

وفي اليوم نفسه اجتمع ولي عهد رأس الخيمة الشيخ خالد والمستشار توفيق أبوخضر مع مساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو ونائب مساعد وزير الخارجية روجر ديفيز Rodger Davies، وطالب ولي العهد بالاعتراف الأمريكي وبعلاقات دبلوماسية ومساعدات أمريكية، بما في ذلك مساعٍ أمريكية حميدة لتسوية النزاع مع إيران حول طنب الكبرى وطنب الصغرى. وجدد عرضه بإعطاء قاعدة عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، فقال سيسكو إن الولايات المتحدة ستدرس طلبات رأس الخيمة، لكنه كرر تأييد الولايات المتحدة لإقامة أكبر اتحاد ممكن لتحقيق الاستقرار في المنطقة بعد

الانسحاب البريطاني، وقال إن الولايات المتحدة قد أصيبت بخيبة أمل بسبب عدم تحقق اتحاد الإمارات التسع.

ورداً على أسئلة سيسكو أوضح أبوخضر أن رأس الخيمة ستنهي علاقتها بموجب المعاهدة مع بريطانيا بحلول 1 كانون الثاني/ يناير 1972 (الأمر الذي يعني أن رأس الخيمة لم تدرك مدى ضيق الوقت الذي بقي لها). وفي الوقت الذي كانت فيه بريطانيا قد عرضت معاهدات صداقة على الإمارات الأخرى أو على الاتحاد، فقد رفضت الدخول في معاهدة مع رأس الخيمة (وهذا كان بمثابة ضغط بريطاني على رأس الخيمة لكي تنضم إلى الاتحاد). وهكذا كانت رأس الخيمة بحاجة إلى حماية أمريكية. وقد أوضح مستشار ولي العهد أن رأس الخيمة لن يكون لديها مشكلة في وجود قوات إيرانية في الجزيرتين ما دامت سيادة رأس الخيمة معترفاً بها. ورد سيسكو بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد ساورها القلق من أن يصبح نزاع الجزر عامل عدم استقرار. وسأل عما إذا جرى أي نقاش حول تنحية قضية السيادة جانباً لبعض الوقت، وأكد ضرورة وجود حل براجماتي يلبي مصالح الطرفين كليهما.[111]

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر طرح القنصل العام الأمريكي في الظهران لي دينزمور آراء تعارض تلبية طلبات رأس الخيمة. ودلل على أن العلاقات مع الاتحاد وإمارات الساحل والعالم العربي الأوسع ستتقوض بالاعتراف «بإمارة غير مؤهلة للبقاء»، وأن إقامة قاعدة أمريكية هناك ستبدو جهداً أمريكياً «لإحياء عالم لم يعد له وجود»، وأن «المستقبل المعقول الوحيد» لرأس الخيمة يكمن في الانضمام إلى الاتحاد.[112]

في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر اجتمع ولي العهد الشيخ خالد والمستشار توفيق أبوخضر مع نائب مساعد وزير الخارجية ديفيز بعد اجتماعهما بالسفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة حينذاك جورج إتش دبليو بوش George H.W. Bush، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية

بمجلس الشيوخ الأمريكي وليم فولبرايت William Fulbright، وعضو الكونجرس هال بوجز Hale Boggs، ونائب مساعد وزير الدفاع جيمس نويس James Noyes، وهؤلاء جميعاً أحالوا رأس الخيمة إلى مكتب شؤون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية للحصول على جواب. وقد أخبر ديفيز الشيخ خالد أن الولايات المتحدة الأمريكية قد شعرت بالقلق من العواقب المحتملة لبقاء رأس الخيمة وحدها، ورأى أن أي غياب للتماسك أو الوحدة بين إمارات الخليج العربي «يمكن أن يغري الأجانب بالاصطياد في الماء العكر».

وطلب ديفيز إلى رأس الخيمة إعادة النظر والتشاور مع جاراتها الإمارات المتصالحة، والمملكة العربية السعودية والكويت والمملكة المتحدة، وأكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تأمل في تسوية المشكلات المرتبطة بالجزر والاتحاد أو الحد منها. و«كما سبق أن ناقش ديفيز مع الشيخ خالد وأبيه في وقت مبكر في أواسط الستينيات من القرن الماضي، فإن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ماتزال ترى أن شكلاً ما من أشكال الاتحاد يعد ضرورياً لضمان مستقبل المشيخات في الخليج العربي». ورداً على الأسئلة قال ديفيز إن الولايات المتحدة الأمريكية سترد فيما بعد بشأن استقلال رأس الخيمة، أن الولايات المتحدة اعترفت بالمعاهدات البريطانية مع الإمارات وأن دور بريطانيا يتمثل في حل نزاع الجزر. وإن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية فقط تقديم التشجيع غير المباشر إلى جميع الأطراف للتوصل إلى حل ودي.

لكن في اليوم نفسه، أي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر، تم الإيعاز إلى السفارة الأمريكية في بيروت لتخبر ولي عهد رأس الخيمة، إن مرَّ ببيروت، بأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستطع إعطاء طمأنة بالاعتراف أو التأييد لاستقلال رأس الخيمة، وحثها على حل المشاكل الحدودية والقضايا الأخرى التي تمنعها من الانضمام إلى الاتحاد. كذلك تم الإيعاز إلى القنصل العام الأمريكي في الظهران دينزمور بنقل هذه الرسالة في حال عدم مرور ولي العهد ببيروت.[113] وفي 17 تشرين الثاني/ نوفمبر توقع دينزمور أن تعرض رأس

الخيمة نفسها كقاعدة عسكرية لقوة أخرى لكي ترسخ استقلالها عن الاتحاد. وقد أشار مرتين إلى "الوواسم" Wawasim، وقال إنهم كانوا «قراصنة» اضطر البريطانيون إلى إخضاعهم قبل إبرام معاهدات معهم.[114] قد يكون هذا الخطأ في تهجئة "القواسم" خطأ مطبعياً، غير أنه يدل على أن المعرفة التاريخية للأمريكيين في المنطقة لم تكن متعمقة كثيراً. لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحاول بلطف صرف رأس الخيمة عن طلباتها، لكنها ربما كانت في الوقت نفسه تخدعها بأنها ستقوم فعلاً بإعادة النظر في طلباتها.

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر، وبعد أن غادر لوس طهران، وسافر إلى الإمارات المتصالحة، قال: «إن إيران وبريطانيا قد سوَّيا خلافاتهما حول طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وبإمكان الشيوخ الآن تشكيل اتحادهم».[115] وما كان يعنيه هو أن إيران وبريطانيا قد اتفقتا مع الشارقة على مذكرة التفاهم حول أبوموسى.[116] لكن رأس الخيمة لم تكن طرفاً في أي اتفاق حول طنب الكبرى وطنب الصغرى. وبدلاً من ذلك أدركت إيران بوضوح أن بريطانيا لن تدافع عن الجزر، ومقابل ذلك كله كانت إيران في ذلك الوقت على استعداد للسماح بالمضي في تشكيل الاتحاد.

بعد أن قبلت الشارقة بمذكرة التفاهم في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، كتب كيلي يقول:

> لم يبق إلا مسألة رأس الخيمة وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وحول هـذه القضية نشـأ – بعد بعض المناورة الدقيقة في طهران – تفاهم ضمني أن البريطانيين لن يعارضوا من جانبهم احتلالاً إيرانياً للجزيرتين، أما الشاه فلن يقوم من جانبه بأي خطوة لاحتلال الجزيرتين حتى بعد إلغاء المعاهدات البريطانية الموقعة مع رأس الخيمة في 1 كانون الأول/ ديسمبر، حيث ستكون الحكومة البريطانية ملزمة بأية مطالب لمساعدة المشيخة. وعلاوة على ذلك، فبما أن رأس الخيمة لم تكن عضواً في دولة الإمارات العربية المتحدة،

فلن يكون لدى حكام الاتحاد أي التزام قانوني لدعم الشيخ صقر في مقاومة أي تحرك إيراني لاحتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى.[117]

لم يكن لدى البريطانيين نية لمعارضة الاحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ بداية عام 1968، وقد تم إبلاغ رأس الخيمة بذلك سابقاً. والآن تم إبلاغ إيران أيضاً بذلك. وقد قدم عضو مجلس الشيوخ الإيراني ورئيس تحرير صحيفة **اطلاعات** عباس مسعودي فيما بعد أدلة على هذا التأكيد لوجود تفاهم ضمني على استيلاء إيران على الجزر بعد الانسحاب البريطاني مباشرة، وأوضح أن إيران قد خرقت هذا التفاهم؛ حين «... توصلت المفاوضات بين إيران وبريطانيا إلى أن بإمكان إيران استعادة جزرها بعد الانسحاب البريطاني. لكن إيران كانت تأمل أن تستعيد جزرها في أثناء فترة الوجود البريطاني، وقد فعلت ذلك قبل مغادرة البريطانيين بيوم».[118]

قال تشوبين وزابيه إن إيران اكتشفت بصورة منطقية أن العمل العسكري بعد انتهاء معاهدات الحماية البريطانية سيكون موجهاً ضد إمارة عربية هي رأس الخيمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن العمل الانفرادي للاستيلاء على الجزر بعد قيام دولة الإمارات العربية المتحدة وقبولها عضواً في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة سيكون أكثر تعقيداً. وهكذا فضلت إيران أن تتصرف قبل مغادرة البريطانيين؛ لكي تصور الأمر على أنه نزاع بين إيران وبريطانيا.[119] وفي الواقع، كما قال جوليان ووكر، إن «إنزال الشاه قواته في الجزر قبل إنشاء دولة الإمارات العربية المتحدة يكون قد أعطى نفسه فرصة التخلي عن عدائه السابق لقيام تلك الدولة الجديدة. ولو أنه أرسل قواته إلى الجزر بعد 2 كانون الأول/ ديسمبر 1971، لكان التعايش السلمي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران مستحيلاً تقريباً».[120] في تلك الأثناء كتب جلين بلفور بول الآتي:

إنه من غير المؤكد أيضاً ما إذا كان البريطانيون يعرفون سلفاً عن التوقيت الذي اختاره الشاه. ومن الدلالات الضمنية لإعلان حاكم الشارقة اتفاقه حول جزيرة أبوموسى في

29 تشرين الثاني/ نوفمبر وإعداده حفلاً ترحيبياً في الجزيرة عندما نزلت القوات الإيرانية في الجزيرة في اليوم التالي، أنه قد سبق إخطاره بموعد الإنزال في جزيرة أبوموسى. ولو أن البريطانيين عرفوا – كما يبدو محتملاً – بأن الشاه سيقوم باحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في اليوم نفسه، فربما رأوا أن التوقيت لم يعد عندها ذا أهمية تذكر، وحتى إن انتظر الشاه وتروى إلى حين انتهاء التزامات بريطانيا الدفاعية، فإن المنتقدين في العالم الخارجي سيعتبرون بريطانيا في أية حال جديرة بالكراهية وأنها بلا ريب أهل لتهم الازدواجية.[121]

في الأيام الأخيرة قبل قيام إيران بالإنزال بالقوة في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، كانت رأس الخيمة ما تزال تطالب بعلاقة خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فيما تمتنع الأخيرة عن منحها لها. وفي 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 حمل القنصل العام الأمريكي في الظهران دينزمور خطاباً من ولي عهد رأس الخيمة إلى سيسكو يجدد فيه طلباته إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وأوصى دينزمور بإبلاغه الرفض المطلق قبل أن يقوم الوكيل السياسي البريطاني جوليان ووكر ببذل مسعى أخير لإقناع الشيخ صقر بالانضمام إلى الاتحاد، على أمل أن يساعد ذلك المسعى البريطاني.[122] وفي اليوم نفسه – 27 تشرين الثاني/ نوفمبر – رد سيسكو على خطاب ولي العهد الشيخ خالد بما يلي: «إنني أهيب برأس الخيمة ألا تتخذ قرارات تجعلها منفردة في مسار ينأى بها عن التعاون مستقبلاً مع جيرانها، وأن تعيدوا النظر في إمكانيات الانضمام إلى إمارات الخليج العربي الأخرى في الشهور القادمة».[123]

في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 أبلغ دينزمور أنه قد نقل خطاب سيسكو إلى الشيخ صقر في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر، وأصر الشيخ صقر على عدم الانضمام إلى الاتحاد وأن شروط دستور الاتحاد «اضطرته» إلى توطيد استقلال إمارته. وأكد دينزمور أن بإمكان رأس الخيمة التأثير بصورة أفضل في تشكيل الاتحاد من الداخل، وأنه متأكد من أنه ما يزال بإمكانهم

إيجاد طريقة للمشاركة في الاتحاد. ومن خلال الملاحظات التي جمعها الشيخ صقر ومستشاره، اقترح القنصل أنه قد تكون هناك إمكانية لنوع من أنواع الالتزام بالاتحاد مستقبلاً.[124]

رد فعل القوة العظمى على الاحتلال الإيراني

في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971، أي قبل يوم واحد من انتهاء العلاقات الخاصة المترتبة على المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وكل من الشارقة ورأس الخيمة، قامت إيران بإنزال على جزيرة أبوموسى طبقاً لمذكرة التفاهم بينها وبين الشارقة، وقامت بإنزال قسري على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى. وكما ذكرت مجلة **ميدل إيست إيكونوميك سيرفي** *Middle East Economic Survey* في 3 كانون الأول/ ديسمبر، «...لقد ترك توقيت الغزو بريطانيا، وذلك قبل يوم من إلغاء معاهدة الحماية معها، في حالة إخلال بالوفاء بالتزاماتها الدفاعية تجاه رأس الخيمة من الناحية الفنية، وبالتالي جعلها عرضة لازدراء العرب لها بسبب ذلك، وقد أسهم ذلك كله في نهاية مخزية تماماً للوجود البريطاني الذي دام قرناً من الزمان في الخليج العربي».[125]

والواقع أنه في اليوم الذي حدث فيه الإنزال الإيراني في طنب الكبرى وطنب الصغرى، كانت حاملة الطائرات البريطانية صاحبة الجلالة إيجل HMS Eagle والطراد صاحبة الجلالة ألبيون HMS Albion في خليج عُمان. لكنهما لم يعملا على إيقاف إيران التي لم تقتصر على نشر طوافاتها الحاملة للجنود ومروحياتها، بل أرسلت أيضاً مدمرات وطائرات الفانتوم النفاثة في عملها العسكري.[126]

خلال الأسبوع الأول من كانون الأول/ ديسمبر عبر مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية، من أمثال جفري آرثر وجوليان ووكر ودوجلاس هيوم عن أسفهم للخسائر البشرية لكنهم ذكروا بحذر أن بريطانيا كانت قد نبهت رأس الخيمة لنية الشاه احتلال الجزيرتين بالقوة.[127] وقالت وزارة الخارجية البريطانية أيضاً في 1 كانون الأول/ ديسمبر

إنه لا يوجد مبرر لقطع العراق علاقاته الدبلوماسية ببريطانيا بسبب تآمرها مع إيران في عملية الاستيلاء على طنب الكبرى وطنب الصغرى.[128] إن الطبيعة «غير المشرفة» للانسحاب البريطاني لم يؤد إلى ازدراء عربي فحسب، بل أدى أيضاً إلى تصوير الشاه للبريطانيين على أنهم قوة استعمارية سابقة محتقرة.[129]

تم في 2 كانون الأول/ ديسمبر الاستعاضة عن معاهدات الحماية بإبرام معاهدة صداقة جديدة بين بريطانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة التي أقيمت حديثاً، وكذلك معاهدة صداقة بين بريطانيا ورأس الخيمة. وقد وقع المقيم السياسي آرثر المعاهدة الأولى مع الشيخ زايد والثانية مع الشيخ صقر. وقدّم أول سفير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة تشارلز تريدويل Charles Treadwell أوراق اعتماده إلى الشيخ زايد في 6 كانون الأول/ ديسمبر، وأصبح جوليان ووكر القنصل العام البريطاني في رأس الخيمة.[130] وقام البريطانيون بتسليم قاعدة القوات الجوية الملكية في الشارقة إلى الشيخ خالد في 20 كانون الأول/ ديسمبر، كما سلموا كشافة ساحل عُمان بوصفها نواة لقوات الدفاع لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في أواخر كانون الأول/ ديسمبر. واحتفظت بريطانيا بعدد صغير من المستشارين العسكريين داخل الدولة، مع حق القيام بزيارات دورية لقواتها البحرية والبرية والجوية التي اشتملت على حقوق الطيران في أجواء الدولة وتسيير المركبات فيها وذلك لصالح القوات الجوية الملكية، وتسهيلات التدريب للقوات البريطانية، كما قامت بتقديم المساعدة لقوات الأمن بدولة الإمارات العربية المتحدة.[131] وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى الاعتراف بدولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت التخطيط لتمثيلها الدبلوماسي فيها. وفي 6 شباط/ فبراير وردت تقارير بأن وليم ستولتزفس William Stoltzfus السفير الأمريكي إلى البحرين والكويت وقطر سيكون سفيراً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وعُمان.[132]

كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية على أحداث 30 تشرين الثاني/ نوفمبر في معظمه يتسم بالهدوء. وفي 4 كانون الأول/ ديسمبر أعدت وزارة الخارجية النص الأولي للملاحظات الأمريكية المعدَّة لاجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 9 كانون الأول/ ديسمبر الخاص بالجزر. وقد وضع هذا النص قضية الجزر ضمن السياق الكلي للانسحاب البريطاني الطوعي من الخليج العربي، ونيل دول وإمارات الخليج العربي استقلالها، والحاجة إلى تسوية عدد من المشكلات، بما فيها مطالبة إيران بالبحرين، وإقامة اتحاد الإمارات العربية، وبقية النزاعات الإقليمية. ويقول النص إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تشارك مباشرة في النزاع على ملكية الجزر، ولم تتخذ أي موقف حيال السيادة عليها، لكنها حثت كافة أطراف النزاع على تبني حل ودي. وعلى هذا الأساس فإنها رأت أن الترتيبات الخاصة بجزيرة أبوموسى تعكس روح التعاون الضرورية في الخليج العربي، وينبغي أن توافق عليها الأمم المتحدة.

عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن أسفها للخسائر البشرية المؤسفة «التي نجمت عن سوء تفاهم ظاهر عندما نزلت القوات الإيرانية في جزيرة طنب الكبرى في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر»، لكنها كانت تأمل في أن تسعى إيران ورأس الخيمة لتسوية خلافاتهما وتتعاونا من أجل مصالحهما المتبادلة ومصالح المنطقة. ووفقاً للنص المعدّ، كان الوقت وقت تعاون، لا تبادل الاتهامات، وبالتأكيد ليس وقت تدخل خارجي. لكن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن أي تحرك.[133] ومما يثير الاهتمام أنه لم يتم عرض أي من الملاحظات المشار إليها سالفاً في أثناء اجتماع مجلس الأمن في 9 كانون الأول/ ديسمبر. وبدلاً من ذلك بقي مندوب الولايات المتحدة الأمريكية صامتاً طوال فترة النقاش.[134]

كان لدى البريطانيين بالطبع ما يقولونه أكثر مما لدى الأمريكيين، لكنهم لم يكونوا واضحين ومتناغمين وصريحين تماماً في تصريحاتهم. وقد تحدث وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيوم بدقة أمام مجلس العموم في 6 كانون الأول/ ديسمبر بأنه بموجب مذكرة

التفاهم الخاصة بأبوموسى «لم يتنازل أي من الأطراف عن مطالبه أو يعترف بسيادة الطرف الآخر».[135] لكنه لاحقاً قال في تعليقاته: «وفيما يتعلق بطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى فإن مسألة السيادة قد تركت مفتوحة». وعندما سئل ثانية عن هذا الأمر أجاب بقوله: «إن وجهة نظر إيران كما أفهمها هي أن قضية السيادة لم يتم إثارتها من قبل أي من الطرفين».[136] لقد كان القول إن مذكرة التفاهم حول أبوموسى تركت قضية السيادة مفتوحة قراءة دقيقة من الناحية الفنية لمذكرة التفاهم، لكنه ليس دقيقاً أنه لم تتم إثارة قضية السيادة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبالفعل فقد ادعى رئيس الوزراء الإيراني أمير عباس هويدا أمام مجلس الشورى الوطني الإيراني في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن السيادة الإيرانية على الجزر «قد استعيدت عقب مفاوضات طويلة مع الحكومة البريطانية»، وأن إيران «لم ولن تتنازل بأي طريقة من الطرق التي يمكن تصورها عن سيادتها التي لا تقبل الجدل وحق السيطرة على جزيرة أبوموسى بأكملها».[137]

عبر آرثر عن قلقه من ملاحظات هويدا، وعبّر السفير البريطاني بيتر رامسبوتام أيضاً عن قلقه بشأن هذه الملاحظات لأسدالله علم ووزير الخارجية عباس علي خلعتبري والشاه. ولم تكن تصريحات هويدا حول جزيرة أبوموسى سوى التفسير الإيراني لمذكرة التفاهم. أما بالنسبة لتصريحات لوس بشأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى فقد أعطى تعهداً للشاه في اجتماع عقد في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1971 بأن «حكومة صاحبة الجلالة ستقبل لاحقاً دمج طنب الكبرى وطنب الصغرى في إيران كجزء لا يتجزأ منها».[138] وهكذا فإن دوجلاس هيوم لم يعترف بالقصة بكاملها.

تحدث السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة كولين كرو Colin Crowe أيضاً في 9 كانون الأول/ ديسمبر 1971، وطور كثيراً من النقاط التي ذكرها دوجلاس هيوم أمام مجلس العموم. وقال كرو إن البريطانيين قد اعتبروا أن إقامة اتحاد وحل الخلافات

الإقليمية هما شرطان أساسيان للاستقرار في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني، وأشار إلى النجاحات التي تحققت في إنجاز كلا المطلبين. وذكر أن البحرين وقطر كانتا في ذلك الوقت عضوين في الأمم المتحدة، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة قد تأسست وأصبحت عضواً في الأمم المتحدة، وعبر عن الأمل بأن تنضم إليها رأس الخيمة أيضاً.

قال كرو إن البحرين «هي الأهم إلى حد بعيد» بين جزر الخليج العربي موضع النزاع، وذكر أن الجزيرة مستقلة الآن. وأشار إلى جزيرة أبوموسى بأنها «الثانية من حيث الحجم والأهمية، وإن كانت لا تقارن مطلقاً بالبحرين»، وقال عن مذكرة التفاهم إنها «اتفاقية تسوية معقولة». وفيما يتعلق بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى قال كرو: «إن مما يؤسف الحكومة البريطانية جداً أنه لم يكن بالإمكان الوصول إلى تسوية عبر التفاوض». لكن إجمالاً «في نظر الحكومة تمثل هذه النتيجة أساساً مقبولاً لأمن المنطقة مستقبلاً، وهذا بدوره ينبغي أن يقوم على التعاون بين كافة دول الخليج العربي، العربية منها وغير العربية».[139]

على الرغم من أن التصريحات السالفة الذكر تعتبر صريحة، فإن كرو لم يكن مباشراً تماماً في بعض ملاحظاته الأخرى. فقد أشار إلى أبوموسى فقط بوصفها «جزيرة يديرها حاكم الشارقة»، ولم يعترف بأن بريطانيا كانت على مدى فترة طويلة من الزمن تعترف بأن الشارقة كانت تتمتع بالسيادة على الجزيرة. وقال إن طنب الكبرى وطنب الصغرى «قد طالبت بهما إيران لفترة طويلة» وأن «الحكومة البريطانية قد سعت أعواماً عديدة لتحقيق حل متفق عليه بين إيران والحاكم»، ولم يقرّ بأن بريطانيا كانت تعترف لمدة طويلة بسيادة رأس الخيمة على الجزيرتين، كما رفضت خلال فترة طويلة من الزمن أيضاً المطالبة الإيرانية بهما.[140]

تأثر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم اتخاذ أي إجراء حول هذا النزاع بموقف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان بإمكان كل منهما أن تستعمل حق النقض ضد صدور قرار، علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنوي الامتناع عن التصويت. وكانت بريطانيا تريد تعزيز الأمن والاستقرار قبل الانسحاب من الخليج العربي بهدف ضمان حصولها على النفط من المنطقة، وحماية استثماراتها فيها، ومشاركتها في التنمية الاقتصادية للمنطقة، وحفاظاً على سمعتها.

بالإضافة إلى هذه المصالح التجارية والسياسية الإقليمية كانت بريطانيا حريصة بشكل خاص على علاقاتها بالشاه؛ لأنها كانت تأمل في أنه سيضطلع بدور الشرطي الإقليمي والوقاية ضد الراديكالية العربية وتغلغل النفوذ السوفيتي، وأن يكون بإمكان بريطانيا الترويج لمبيعات السلاح البريطانية لإيران. وكانت بريطانيا أيضاً ترغب في إقامة علاقات طيبة بالمملكة العربية السعودية لأسباب اقتصادية، ولأنها كانت تأمل في أن تكون المملكة العربية السعودية ضامنة للوضع القائم في المنطقة وسوقاً للأسلحة البريطانية. وختاماً فإن بريطانيا اعتبرت أن حصيلة جهودها المتعلقة بالبحرين والجزر والاتحاد قد حققت نجاحاً معقولاً في تعزيز هذه الأهداف جميعاً.

لقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الجهود البريطانية لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة لأسباب تجارية وسياسية مماثلة. كما أن النظر إلى إيران والمملكة العربية السعودية بطريقة متماثلة كان منسجماً مع مبدأ نيكسون لعام 1969 الذي كان يهدف إلى تقديم العون العسكري والاقتصادي للقوى الإقليمية لحماية مصالحها ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وبالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا كان هذا التفكير التجاري والاستراتيجي يسبق من حيث ترتيب الأولويات السجل التاريخي والقانوني للجزر، وحقوق رأس الخيمة والشارقة، وبعدها حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، ومسؤوليات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك فإن بريطانيا والولايات المتحدة تحققتا من أن دول الخليج

العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية، كانت لا ترغب في مواجهة إيران أو بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية بسبب قضية الجزر، في الوقت الذي رأوا في إيران أيضاً حماية من خطر الراديكالية العربية والاتحاد السوفيتي.[141]

بعد الانسحاب البريطاني تابعت الولايات المتحدة الأمريكية التطورات في المنطقة عن كثب، وسعت إلى تعزيز التعاون والاستقرار فيها. وقد لاحظت الولايات المتحدة التوترات الإقليمية بشكل خاص، علماً أنها لم تكن دائماً تقدرها تقديراً دقيقاً، وكانت أحياناً تعتمد في معلوماتها على البريطانيين. وقد قدمت الدعم لإيران والمملكة العربية السعودية وحثتهما على التعاون بصورة أوثق، وخاصة في دعم عُمان والجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) ضد التحديات القادمة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي).

من المنظور الأمريكي، سرعان ما اتضح أن نفور المملكة العربية السعودية من التعاون مع إيران كان يرجع إلى المخاوف من هيمنة إيران على الخليج العربي، بما في ذلك استياؤها من الاحتلال الإيراني لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وبذلك كان من المهم أن تأخذ المملكة العربية السعودية بزمام المسؤولية عن تطبيع العلاقات مع دولة الإمارات العربيـــة المتحـــدة، وكذلك أن تدعم كلاً من عُمان واليمن الشمالي. وقد شجع البريطانيون عمومـــاً السياسات نفسها، وعملوا مع الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيعها. كما حث البريطانيـــون دولة الإمارات العربية المتحدة على تطبيع علاقاتها مع إيران.[142]

في وقت مبكر منذ منتصف كانون الأول/ ديسمبر 1971، قام نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية ديفيز بزيارة إلى منطقة الخليج العربي، وأكد في اجتماعاته مع حكام الخليج العربي أهمية التعاون بين جميع الدول في الخليج العربي، بما في ذلك حاجتهم إلى دعم

سلطان عُمان بسبب أهمية الاستقرار في عُمان. وقد عاد ديفيز ليبلغ وزارة الخارجية أنه وجد أن حكام الخليج العربي يقدرون الحاجة إلى التعاون، بما في ذلك التعاون مع إيران.[143] ومن الأمثلة المهمة على هذا النوع من التعاون في السنوات التي تلت ذلك اشتراك الأسطول العُماني الصغير بقيادة ضباط بريطانيين في تحمل المسؤولية مع الأسطول الإيراني الأكبر حجماً في دوريات مشتركة بمضيق هرمز.[144]

في أواخر أيار/ مايو 1972 قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بزيارة طهران في طريقه عائداً إلى الوطن من اجتماع القمة في موسكو. وقد وافق نيكسون على طلب الشاه طائرات إف ـ 14 وإف ـ 15، كما وافق أيضاً على المصادقة على الطلبات الإيرانية المستقبلية. وبالفعل تم إصدار بيان مشترك في نهاية هذه الزيارة في 31 أيار/ مايو نص على أن الدول المطلة على الخليج العربي تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن الخليج العربي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في التعاون مع إيران لتعزيز دفاعاتها.[145] في تلك الأثناء، وفي 15 تموز/ يوليو تحديداً، فازت شركة فرنسية على منافساتها البريطانية والأمريكية والسوفيتية في بيع اثنتي عشرة طائرة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.[146] وعلى الرغم من المبيعات العسكرية الأمريكية لإيران والمملكة العربية السعودية، والتنافس الأمريكي على عقود توريد السلاح لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت عموماً سياسة متحفظة، ولم تقم إلا بمبيعات متواضعة للمعدات العسكرية الدفاعية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بعد عام 1973، متخلفة في ذلك عن فرنسا وبريطانيا وألمانيا الغربية.[147]

مع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية رأت في دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً في تعزيز الاستقرار في المنطقة. وفي 22 آب/ أغسطس أطلعت وزارة الخارجية الأمريكية وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة أحمد خليفة السويدي على النشاطات التخريبية لليمن الجنوبي في الخليج العربي، وذكرت أن سياسة الولايات المتحدة

الأمريكية كانت تقضي بتقوية عُمان واليمن الشمالي؛ لأنهما كانتا أكثر عرضة من المملكة العربية السعودية للخطر الذي مصدره اليمن الجنوبي، وحثت دولة الإمارات العربية المتحدة على أن تفعل الشيء نفسه. ومما ذكرته وزارة الخارجية الأمريكية الآتي:

> في اعتقادنا أن الأنظمة التي تحظى بالشعبية وتتمتع بالنجاح في هذه الدول تستطيع على المدى الطويل أن تقاوم التخريب الوارد من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ولسنا نسعى لأية مشاركة مباشرة في الجهود التي تستهدف إطاحة النظام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ونعتقد أن الأمن في شبه الجزيرة العربية إنما هو مسألة إقليمية تماماً. وخير دور يمكن أن تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة يتمثل في المساعدات السخية للنظامين في صنعاء ومسقط في الوقت الذي يتعرضان فيه للضغط من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية المتعصبة والجيدة التسليح.[148]

لكن لم يرد في هذه المناقشة ذكر لقضية الجزر.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً بحث المملكة العربية السعودية على التعاون مع إيران وتطبيع العلاقات مع دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي 8 كانون الثاني/ يناير 1973 نقلت السفارة الأمريكية في جدة تصريح الدبلوماسي السعودي عمر السقاف إلى السفير الأمريكي ثاتشر بأن المملكة العربية السعودية لن تدع نزاع الجزر يؤثر في التعاون السعودي ـ الإيراني. وقد حثه ثاتشر على مزيد من الدراسة لما يمكن اتخاذه من خطوات ملموسة للتعاون السعودي ـ الإيراني، لكن السقاف عبر عن شيء من الشك في إمكانية التعاون بين أجهزة الاستخبارات في البلدين. كذلك أشار السفير ثاتشر إلى العلاقات الإيرانية المتحسنة مع دولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودعا إلى تسوية نزاع الحدود السعودي ـ الإماراتي، مؤكداً أن «العبء ينبغي أن يقع على عاتق أقوى الجارتين على إخراج الوضع الحالي غير المرغوب فيه من حالة الجمود».[149]

لكن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تنظر إلى القوة العسكرية الإيرانية على أنها مهمة بصورة مركزية. ففي 9 كانون الثاني/ يناير 1973 قامت السفارة الأمريكية في طهران

بتكليف من وزارة الخارجية الأمريكية بدراسة القوة العسكرية والعلاقات الخارجية لإيران، وأفادت بما يلي:

> إن المشيخات الخليج العربيية والمملكة العربية السعودية لا تشكل تهديداً لإيران، ولكنها ينظر إليها في طهران على أنها تربة خصبة لنمو القومية العربية المتطرفة من الطراز العراقي أو اليمني الجنوبي. وإذا تمت الاستعاضة عن الحكام المحافظين بمغامرين معادين، فإن إيران تخشى أن تتعرض ممراتها الاستراتيجية في الخليج العربي للتهديد. وعليه فقد شاركت حكومة إيران بالفعل، إلى حد ما، في مساعدة حكومتي اليمن الشمالي وعُمان، بما في ذلك تقديم بعض المساعدات العسكرية. وإننا نتوقع أن يستمر هذا النمط من المساعدة ضد الغزو أو التخريب الراديكالي.

وقد توقع التقرير «إمكانية» تدخل عسكري إيراني، ومضى إلى القول: «من الممكن أن نرغب بهدوء في دعم (عمل أمني) عسكري مخصوص أو برنامج عون محدد تساهم به الحكومة الإيرانية. ومن الممكن أيضاً، لكنه أقل احتمالاً، أن يؤدي قيام إيران بعمل عسكري إلى الإضرار على نحو خطير بالمصالح الأمريكية الأخرى في المنطقة، ومن المتصور أننا سنسعى إلى استخدام قوة نفوذ النصح/ الإمدادات للتأثير في قرارات الشاه». وفي النهاية يقول التقرير: «على الرغم من كراهية الشاه لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد وعدم ثقته فيه، فقد وافق على تطبيع العلاقات عن طريق تبادل السفراء».[150]

في 13 نيسان/ إبريل 1973 عبرت وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها من أن المملكة العربية السعودية بدت معارضة لبحث شؤون أمن الجزيرة العربية مع إيران، وذكرت أن المملكة العربية السعودية تبدو منزعجة من وجود المروحيات الإيرانية والقوات الإيرانية الخاصة في عُمان، وأيضاً من تردد الإيرانيين في تقديم العون العسكري لليمن الشمالي، ودافعت عن «إجراء محادثات مبكرة وصريحة بين الرياض وطهران حول أدوار كل منهما

ونشاطاته في دعم الدول في شبه الجزيرة العربية المعرضة للعدوان والتخريب من طرف اليمن الجنوبي». وأكدت أن السياسة الأمريكية تقضي «بأن تستمر في تشجيع السعوديين والإيرانيين على تولي المسؤولية الأساسية عن الأمن الإقليمي»، وأن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي ألا تصبح وسيطاً لأن ذلك «يفسد سياستنا القاضية بحفز مزيد من التعاون الإقليمي والاعتماد على الذات». وهكذا فإن المفترض أن تتجه المساعي الأمريكية إلى «الضغط على كلا الطرفين، ولا سيما السعوديون، للمضي في تطوير ذلك النوع من الحوار بينهما الذي يسهم حقاً في تسهيل التخطيط المفيد والمنسق للمساعدات المقدمة إلى بقية دول شبه الجزيرة العربية».[151]

صدر تقرير آخر بعد أربعة أشهر، أي في 3 آب/ أغسطس 1973، تابع التشديد على التعاون السعودي ـ الإيراني في الخليج العربي، لكنه أيضاً ذكر أن قضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ما زالت تعد مشكلة. وعندما قام وزير الخارجية الإيراني خلعتبري بزيارة الرياض في تموز/ يوليو 1973، «أثار الملك فيصل قضية جزر الخليج العربي التي أصر على أنها يجب تسويتها بطريقة مقبولة للمشيخات العربية»، فقال خلعتبري إن إيران لن تسمح لأحد بأن يطالب بـ «أراضيها». بعد ذلك كتب الشاه إلى الملك فيصل قائلاً: «إنه لا يوجد إيراني – حتى من يخون وطنه – سواء الآن أو في المستقبل، يرضى بالتنازل عن بوصة من أرض الوطن». واختتم التقرير بما يلي: «نتيجة للشكوك المتبادلة ونزعة الاعتزاز القومي لدى الطرفين، لم يصل التعاون السعودي ـ الإيراني في الخليج العربي قط إلى مستوى تنسيق السياسات، رغم التشجيع الأمريكي والبريطاني».[152]

بحلول أواسط السبعينيات من القرن الماضي، أسهمت المساعدات العسكرية الإيرانية والمعونات المالية السعودية في سحق تمرد ظفار ودعم النظام في عُمان. وقد رافق ذلك إصلاحات داخلية بعيدة النظر أدخلها سلطان عُمان قابوس بن سعيد وأسهمت في

مزيد من تعزيز الاستقرار في بلده. وعلى أي حال لم يكن للوجود الإيراني في الجزر دور مهم فيما آلت إليه الأمور. ومن المفارقات أن فقدان إيران للاستقرار في أواخر سبعينيات القرن الماضي، مقروناً بالاستقرار والازدهار اللذين شهدتهما دولة الإمارات العربية المتحدة، مع الأخذ في الحسبان سلوك النظام الإيراني الجديد في الجزر في الثمانينيات والتسعينيات، يدل على مخاطر التقليل من شأن القانون الدولي لمصلحة حسابات جيوسياسية ثانوية، وخاصة في مداولات أحد أجهزة الأمم المتحدة.

الفصل الحادي عشر

المجتمع الدولي ونزاع الجزر منذ عام 1979

عقب الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، تولت الولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً الدور القيادي في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. لكنها بعد أن واجهت التحركات الإيرانية والوضع على أرض الواقع، وجهت نصيحة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة بألا تفكر باستخدام القوة في محاولتها لاستعادة السيطرة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكبديل عن ذلك دعمت الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار تصميم دولة الإمارات العربية المتحدة على البحث عن حل سلمي للنزاع. ولم تفكر الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة ضد إيران لحل قضية الجزر، شأنها في ذلك شأن بريطانيا. وضمن هذا السياق يحلل هذا الفصل محددات ردود فعل المجتمع الدولي على النزاعات الإقليمية، ويقدم تقييماً للضمانات الدولية التي تهدف إلى ضمان وحدة أراضي الدول الصغيرة.

الوقائع في عهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية

كانت الثورة الإيرانية في عامي 1978 و1979 التي أطاحت الشاه وأعلنت قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية نهاية للسياسة الأمريكية القائمة على الاعتماد على إيران قوية وحليفة لتلعب دوراً مهماً في حماية المصالح الغربية في الخليج العربي. وبعد ذلك جاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 1979 الذي قرّب السوفييت من الخليج العربي، ولذلك فقد حذَّر الرئيس جيمي كارتر، بإعلانه في كانون الثاني/ يناير 1980 لمبدأ كارتر، أن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح حيوية في الخليج العربي وستستخدم كل الوسائل الضرورية، ومنها القوة، للدفاع عنها ضد التهديدات

الخارجية. ونتيجة لذلك تم إنشاء قوة انتشار سريع أمريكية لأجل التدخل العسكري المحتمل في الخليج العربي، وأبرمت الولايات المتحدة اتفاقية مع سلطنة عُمان سهلت وصول القوات العسكرية الأمريكية إلى القواعد الجوية والموانئ البحرية العُمانية، واستمرت المبيعات العسكرية الأمريكية للمملكة العربية السعودية.[1]

وقعت المنطقة في مزيد من الاضطراب مع اندلاع الحرب الإيرانية ـ العراقية في أيلول/ سبتمبر 1980. ومنذ البداية سعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للحيلولة دون تعقيد قضية الجزر للحرب وتوسيع نطاقها في مراحلها الأولى. وعندما اكتشف البريطانيون في بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1980 أن العراقيين كانوا يخططون لاحتلال الجزر انطلاقاً من قواعد في سلطنة عُمان، سعى البريطانيون والأمريكيون لصرف السلطنة عن دعم هذه العملية، بينما تولى السعوديون إقناع العراقيين بالتخلي عنها.[2] وكانت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لا تريدان رؤية النطاق الجغرافي للحرب يتسع إلى الجزء الجنوبي من الخليج العربي، حيث يمكن أن يتعرض المرور بمضيق هرمز والممرات البحرية المؤدية إلى المضيق والمنطلقة منه للخطر.

منذ بداية هذه الحرب نبهت الولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الأوربية على ضرورة عدم تعريض حرية الملاحة في الخليج العربي ومن الخليج العربي وإليه لاعتداء الأطراف المتحاربة. وقد سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا أيضاً إلى تعزيز قواتها البحرية في الخليج العربي وبالقرب منه، وكان لحصول الأمريكيين على تسهيلات في البحرين وعُمان دور مهم في إطار هذا الجهد.[3] وفي الواقع كانت إدارة كارتر قد نشرت بالفعل طائرات نظام الإنذار والسيطرة المحمول جواً (أواكس) في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية في خريف عام 1980 لتوفير الحماية من إيران. وقد وافقت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان الجديدة على بيع طائرات الأواكس وقاذفات إف ـ 16 المقاتلة للمملكة العربية السعودية عام 1981، إضافة إلى المبيعات العسكرية لدولة

الإمارات العربية المتحدة وبقية الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية الذي تأسس حديثاً، خلال الفترة المتبقية من الحرب.[4]

في تشرين الأول/ أكتوبر 1983، وبعد أن هددت إيران بإغلاق مضيق هرمز، وبدأت تعزيز حامياتها في جزر لاراك وصِرَيّ وفارسي، وزادت مواقع المدفعية في قشم وطنب الكبرى، حذر الرئيس ريجان من أن الغرب لن يتسامح مع مثل هذا الإغلاق، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تستبعد القيام بعمل عسكري لوقفه.[5] لكن إيران لم تنفذ تهديدها، واقتصرت الولايات المتحدة الأمريكية – التي تابعت تطوير قوة الانتشار السريع وأنشأت القيادة المركزية CENTCOM عام 1983 – على الدعوات الدبلوماسية إلى التمسك بمبدأ حرية الملاحة، مثلما نص عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 540 الصادر في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1983.[6]

استمرت القوى الكبرى في اعتمادها بشكل رئيسي على الخطاب الدبلوماسي بدلاً من العمل العسكري خلال العامين التاليين، حيث ركز الرئيس ريجان ونائبه جورج بوش (الأب) ووزير الخارجية جورج شولتز ومساعد وزير الخارجية ريتشارد ميرفي على أهمية حرية الملاحة وتدفق النفط، علماً أن الأسطول الأمريكي أيضاً بدأ بالفعل مرافقة العدد القليل من السفن التجارية التي رفعت العلم الأمريكي في الخليج العربي عام 1986.[7] وقد تمثل أحد الجهود الرئيسية التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في قرار مجلس الأمن رقم 598 بتاريخ 20 تموز/ يوليو 1987 الذي طالب بوضع نهاية للقتال وللهجمات على السفن المحايدة، وحدد الشروط التي يتفاوض الأمين العام للأمم المتحدة عليها لإبرام معاهدة سلام بين الطرفين المتحاربين، واستشهد بالمادتين 39 و40 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك استعمال القوة ضد الطرف الرافض للقرار.

وعندما لم تقبل إيران بالقرار، وعلى الرغم من زيارة الأمين العام للأمم المتحدة خافير بيريز دكويلار في أيلول/ سبتمبر 1987 إلى طهران، ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها الغربيون لفرض عقوبات الأمم المتحدة على إيران، لكن الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية امتنعا عن تأييد ذلك.[8] وفي النهاية لم تردع هذه القرارات والإجراءات الأخرى إيران عن استعمال هذه الجزر قواعد للمروحيات ولهجمات الزوارق الصغيرة ضد الملاحة خلال تلك السنوات.

في كانون الثاني/ يناير 1987 أعلن مستشار الأمن القومي الأمريكي فرانك كارلوتشي أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتسامح تجاه أي تدخل إيراني في الملاحة في الخليج العربي. وما لبث أن قدم خطة إلى الرئيس ريجان لرفع علم الولايات المتحدة الأمريكية على السفن الكويتية ومرافقتها بهدف حمايتها. وعلى الرغم من تقديرات وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للقدرات الإيرانية التي أفادت بأنه ليس ثمة من سبيل لوقف تحرشات إيران بالملاحة، فقد تم في آذار/ مارس اتخاذ القرار باستبدال علم السفن الكويتية ومرافقتها.[9] وعند إعلان ريجان لهذه العملية في 19 أيار/ مايو قال: «لن يملي الإيرانيون استخدام الممرات البحرية على هواهم، ولن يُسمح بخضوع هذه الممرات لسيطرة الاتحاد السوفيتي. وسوف يبقى "الخليج العربي العربي" مفتوحاً للملاحة أمام دول العالم».[10]

توجد خطوط الملاحة البحرية التي تمر عبر مضيق هرمز بصورة أساسية في القنوات الملاحية العميقة في الناحية الجنوبية من المضيق، في مياه عُمان الإقليمية. وكانت السفن التجارية والسفن الحربية، بما فيها سفن الحماية بقيادة الولايات المتحدة، قادرة عموماً على استعمال هذه الممرات في أثناء حرب الناقلات، رغم وقوع حوادث، مثل الهجمات الإيرانية على سفينتي دياموند مارين وبتروشب بي اللتين هاجمتهما في المضيق قوات إيرانية انطلاقاً من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.[11] وتوجد الممرات الملاحية داخل الخليج العربي إلى الشمال والجنوب من جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وإلى الشمال من

جزيرة أبوموسى. وقد أعلنت إيران منذ بداية الحرب أن المياه الواقعة بين سواحلها والخط البالغ طوله 12 ميلاً بحرياً جنوب أبوموسى وصِرَيّ وفارسي هي منطقة حرب بحرية، وهي منطقة تشمل الممرات الملاحية.[12]

كان عدد كبير من السفن، بما فيها السفن المبحرة بحماية أمريكية، يتفادى منطقة الحرب البحرية وبالتالي الممرات الملاحية، لكن إيران هاجمت أيضاً كثيراً من السفن خارج نطاق تلك المنطقة مقابل ساحل دولة الإمارات العربية المتحدة بالمروحيات والزوارق الصغيرة انطلاقاً من جزيرة أبوموسى.[13] ومعنى ذلك أنه على الرغم من إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على حرية الملاحة، فإن احتلال إيران لطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، ومطالبتها بحزام عرضه 12 ميلاً من المياه الإقليمية حول كل من هذه الجزر، مكّنها من إجبار السفن الخاضعة للحماية الأمريكية داخل الخليج العربي على عدم استخدام ممرات الملاحة المتجهة غرباً وشرقاً. لكن الولايات المتحدة الأمريكية قامت بالفعل بإطلاق النار على السفن الإيرانية داخل منطقة الحرب البحرية التابعة لإيران في مناسبات عديدة انتقاماً لهجمات إيرانية على حركة الملاحة خارج تلك المنطقة.

وفي أثناء دخول أول قافلة سفن بحماية أمريكية أصيبت الناقلة بريدجتون Bridgeton الحاملة للعلم الأمريكي، والمعروفة سابقاً باسم الرقة، في 24 تموز/ يوليو 1987، بلغم بحري في ممر الملاحة الرئيسي على مسافة 19 ميلاً بحرياً إلى الغرب من جزيرة فارسي، أي خارج منطقة الحرب البحرية الإيرانية، ولعله تم زرعه في أثناء نشاط لقارب صغير تم اكتشافه بطائرة أواكس قبل ذلك بليلة. وأعلنت الولايات المتحدة أنها ستهاجم كل من يزرع ألغاماً في الممرات البحرية الدولية.[14] كما تم نشر سفن حربية بريطانية وفرنسية وإيطالية وحتى سوفيتية في الخليج العربي، إما لزيادة عدد السفن، أو للبدء في تأمين سفن الحماية الخاصة لهم بعد الهجمات الإيرانية على سفنهم. كما تم نشر كاسحات ألغام بريطانية وفرنسية وإيطالية وهولندية وبلجيكية وسوفيتية في الخليج العربي لتقديم المساعدة على إزالة الألغام.

حذر وزير الدفاع البريطاني جورج ينجر George Younger من أن السفن الحربية البريطانية في الخليج العربي سترد بإطلاق النار إذا ما هوجمت تلك السفن أو السفن التجارية المسجلة في بريطانيا، لكن سفينة الحماية أرميلا باترول Armilla Patrol لم ترافق السفن الخاضعة للحماية إلا لمسافة 40 ميلاً بحرياً غرب دبي ولم تواجه حوادث كثيرة. وفي ليلة 20/ 21 أيلول/ سبتمبر قامت الولايات المتحدة الأمريكية باعتراض سفينة "إيران أجر" Iran Ajr ومهاجمتها والاستيلاء عليها في أثناء زرعها للألغام.[15] وفي 8 تشرين الأول/ أكتوبر فوجئت أربعة زوارق صغيرة تابعة للحرس الثوري الإيراني بمروحيات تابعة للجيش الأمريكي من طراز MH-6 على بعد 15 ميلاً بحرياً إلى الجنوب الغربي من جزيرة فارسي، أي خارج منطقة الحرب البحرية الإيرانية، وعندما فتح الإيرانيون النار أغرقت المروحيات زورقاً واحداً وأصابت اثنين آخرين ثم تم الاستيلاء عليهما.[16] وفي 16تشرين الأول/ أكتوبر أصيبت الناقلة الحاملة للعلم الأمريكي سي آيل سيتي Sea Isle City، وهي راسية في ميناء الأحمدي بدولة الكويت، بصاروخ سيلكوورم أطلقه الحرس الثوري من قاعدة صواريخ في شبه جزيرة الفاو. وقد رفضت مجموعة تخطيط الأمن القومي الأمريكية بقيادة نائب مستشار الأمن القومي الجنرال كولن باول مهاجمة بطارية صواريخ سيلكوورم لأن ذلك سيشكل دلالة على الدعم الأمريكي للعراق. وقد فضّل رؤساء أركان القوات المشتركة والقوات المسلحة شن هجوم على قاعدة الحرس الثوري في جزيرة فارسي أو على فرقاطة تشارك في التعرض للملاحة، ولكن وزارة الخارجية عارضت ذلك. وبدلاً من هذا قامت المدمرات الأمريكية بقصف منصتي نفط رشادت (رستم سابقاً) ورسالت (رخش سابقاً)، اللتين كانتا تستخدمان كقاعدتين للحرس الثوري واللتين استخدمتا في إطلاق النار على مروحية أمريكية قبل ذلك بأحد عشر يوماً.[17]

في 28 تشرين الأول/ أكتوبر أعلنت الولايات المتحدة فرض حظر على الواردات من إيران والصادرات إليها، وسعت إلى تشجيع فرض حظر عالمي عليها.[18] وفي 6 تشرين

الثاني/ نوفمبر قامت زوارق سريعة تابعة للحرس الثوري منطلقة من جزيرة أبوموسى بمهاجمة الناقلة "جراند ويزدم"، ذات الطاقم الأمريكي، على بعد 20 ميلاً بحرياً إلى الغرب من ميناء جبل علي في دبي.[19] وفي 14 نيسان/ إبريل 1988 أصيبت فرقاطة الصواريخ الأمريكية صامويل بي روبرتس Samuel B. Roberts إصابة شديدة بلغم، وهي في طريقها من دولة الكويت إلى البحرين بعد مرافقتها لقافلة ناقلات إلى دولة الكويت. وكان الحرس الثوري قد زرع حقل الألغام هذا قبل ذلك بيوم، وحدث هذا مرة أخرى خارج منطقة الحرب البحرية الإيرانية.

وفي اجتماع عقد في المكتب البيضاوي كان الأميرال وليم جيه كرو (الابن) William J. Crowe, Jr.، رئيس هيئة الأركان المشتركة، يريد الانتقام من سفينة حربية إيرانية، وكان كارلوتشي الذي كان وزير الدفاع في ذلك الوقت يميل إلى الموافقة على ذلك. ولكن كان كل منهما يعارض الآخر في أثناء الاجتماع. وفي النهاية أقر الرئيس ريجان الهجمات ليس على المنصات النفطية البحرية التي يستخدمها الحرس الثوري كمنصات رصد وتتبع فحسب، وإنما على أية سفن إيرانية تقترب من السفن الأمريكية أيضاً.[20]

وهكذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 18 نيسان/ إبريل بمهاجمة منصة ساسان (سلمان حالياً)، وكذلك منصة النصر قرب جزيرة صِرَيّ، وأغرقت زورق دورية إيرانياً حاملاً للصواريخ بعد إطلاقه صاروخاً على سفينة وينرايت الأمريكية Wainwright. بعد ذلك اكتشفت الولايات المتحدة الفرقاطة الإيرانية زهان Zahan، وكذلك سرب من زوارق الدورية الإيرانية بوغامر Boghammer كان متجهاً نحو مجموعة من منصات النفط البحرية الإماراتية. وقد هاجمت زوارق بوغامر الإيرانية مروحية أمريكية وسفينة إمداد أمريكية وناقلة بريطانية ومنصة نفط تتولى تشغيلها شركة كريسنت بتروليوم Crescent Petroleum الأمريكية في حقل مبارك النفطي في المياه المحيطة بأبوموسى. وبعد تفويض شخصي من قبل الرئيس ريجان قامت طائرات من طراز A-6 من حاملة

الطائرات الأمريكية إنتربرايز Enterprise بمهاجمة الفرقاطة الإيرانية زهان واثنين من زوارق بوغامر. وقد كتب كرو يقول: ما كان من بقية زوارق بوغامر «إلا أن تراجعت بسرعة إلى قاعدتها في أبوموسى أمام الطائرات المطاردة لها».[21] لكن الملاحظ أن الطائرات الأمريكية لم تهاجم بقية زوارق بوغامر عندما وصلت قاعدتها في أبوموسى ولم تهاجم قاعدة أبوموسى نفسها.

بعد ذلك وبعد أن أطلقت الفرقاطة الإيرانية زبالون Zabalon صاروخاً على الفرقاطة الأمريكية جاك ويليامز Jack Williams وصاروخاً آخر على طائرات البحرية الأمريكية، أحدثت طائرات A-6 وA-7 إصابات بالغة بزبالون، لكن كارلوتشي وكرو أمرا بالسماح للفرقاطة الإيرانية بالعودة إلى الميناء من دون إغراقها. وقد كتب كرو يقول: «أردت أن يفهم الإيرانيون أننا يمكننا في أي وقت نشاء أن نبدأ اصطياد سفنهم، ولا يمكنهم فعل شيء حيال ذلك. وقد أسهمت أحداث 18 نيسان/ إبريل في إيصال تلك الرسالة جهراً وبوضوح. وكانت الخيارات الوحيدة التي لم يلجؤوا إليها هي صواريخ سيلكوورم، ولكنهم كانوا يدركون أن استعمالها ضدنا ستؤدي إلى رد مدمر».[22] وبالفعل فقد حذرت الولايات المتحدة إيران في صيف عام 1987 من أنها ستدمر صواريخ سيلكوورم الإيرانية في منطقة مضيق هرمز وفي قشم وفي كوهستك، في حال استخدامها لمهاجمة السفن المبحرة تحت حماية أمريكية. وقد تم إطلاق خمسة صواريخ، ولعلها من طراز سيلكوورم، على الفرقاطة جاك ويليامز الأمريكية في وقت متأخر من يوم 18 نيسان/ إبريل، لكنها أخطأت هدفها.[23] ولو أن الفرقاطة أصيبت وعُرف أن الصواريخ كانت من طراز سيلكوورم، لكان التهديد الأمريكي قد تمت تجربته وربما تنفيذه.

في 3 تموز/ يوليو 1988 أسقطت السفينة الأمريكية فنسنس طائرة إيرباص إيرانية، حيث أصابتها بالخطأ بدلاً من طائرة إف ـ 14 إيرانية، وقتلت 290 راكباً مدنياً. وقد وقعت هذه المأساة بينما كانت فنسنس في غمار الاشتباك مع زوارق بوغامر في المناطق الغربية من

مضيق هرمز. وقد أطلقت هذه الزوارق النار على مروحية استطلاع أرسلتها فنسنس للتحقيق في هجوم الزوارق على سفينة تجارية باكستانية محايدة.[24] وبالنظر إلى أن أبوموسى قاعدة للأسطول الإيراني من زوارق بوغامر، وأن هذا الاشتباك قد وقع في المناطق الغربية من مضيق هرمز، فقد تكون الحقيقة أن هذه الزوارق التي شاركت في هذا الحادث، والتي ساهمت في صنع هذه المأساة، قد انطلقت في عملياتها من جزيرة أبوموسى.

قبلت إيران أخيراً قرار مجلس الأمن رقم 598 في تموز/ يوليو 1988، وقام أمين عام الأمم المتحدة بالتفاوض على شروط وقف إطلاق النار في آب/ أغسطس 1988، وتم سحب الحرس الثوري من قاعدتهم في جزيرة أبوموسى في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وانتهت "عملية الإرادة الجادة" في كانون الثاني/ يناير 1989.[25]

ويجب هنا ملاحظة أن القرارات الأمريكية لضرب الأهداف الإيرانية في عملية الإرادة الجادة أخذت في الحسبان الاعتبارات العسكرية والسياسية والقانونية. وقد ذكر كارلوتشي فيما بعد أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن الأعمال العسكرية الإيرانية المنطلقة من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تشكل تهديداً للملاحة، غير أنه لم يتم مناقشة الجزر على أنها أهداف للانتقام من قبل مجموعة تشمله هو ووانبيرجر وشولتز وكرو وباول وكبير موظفي البيت الأبيض جيمس بيكر.[26] يقول أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية الذي كان مقره في أبوظبي في ذلك الوقت إنه كان بالإمكان تحييد الجزر بصورة فورية، لكن لم يستقر الرأي على أن من الضروري عسكرياً قصف الجزر، ولم يكن هناك من مبرر سياسي للقيام بعمل عسكري. وقد تابع الأسطول الأمريكي عن كثب الأنشطة الإيرانية المنطلقة من الجزر، وتشاور مع دولة الإمارات العربية المتحدة في شأنها. وفي الوقت الذي اعتبر فيه السلوك الإيراني نذير سوء، فإن المسؤولين الأمريكيين لم يخطر في بالهم قط أنهم لا يستطيعون التعامل مع إيران.[27]

ويؤكد مسؤول أمريكي آخر كان مقره في أبوظبي في ذلك الوقت أنه من غير المعقول ضرب الجزر ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى الانتقام والردع فحسب. ولم يكن بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تحييد الجزر بصورة دائمة ما لم يتم وضع قوات أمريكية في الجزر، ولو تم وضع حامية في الجزر لأدى ذلك إلى تعقيدات للولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة على حد سواء.[28]

كتب كرو يقول إنه كلما تم بحث الانتقام الأمريكي إبان حرب الناقلات، أكد مسؤولو وزارة الخارجية الأمريكية أنه يجب أن يكون «متناسباً» مع العدوان و«ليس تصعيداً بأي شكل من الأشكال».[29] ويؤكد مسؤول في الدائرة القانونية التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية أيضاً أن هناك مبدأً عاماً وجّه قرارات تحديد الأهداف الأمريكية في أثناء حرب الناقلات، وهو الرغبة في عدم تصعيد النزاع وعدم تعريض فكرة الحياد الأمريكي للخطر، وأن أي انتقام أمريكي ضد أراض إيرانية، حتى الأراضي موضع النزاع كالجزر مثلاً، من شأنه أن يعرّض تلك الفكرة للخطر. أما منصات النفط الإيرانية، فعلى الرغم من أنها كانت ممتلكات إيرانية، فإنها كانت في مياه دولية، وبالتالي فإن الانتقام منها لم يكن ينطوي على الخطر نفسه.[30]

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992 رفعت إيران شكوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية في محكمة العدل الدولية بسبب إطلاقها النار على منصات النفط البحرية الإيرانية في أثناء حرب الناقلات. وقد ادعت إيران أن الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهكت معاهدة الصداقة والعلاقات الاقتصادية والحقوق القنصلية المبرمة بينها وبين الولايات المتحدة عام 1955، والتي ضمنت حرية الملاحة والتجارة بين طرفي المعاهدة. وقد فندت الولايات المتحدة الأمريكية الدعاوى الإيرانية، وذلك في مذكرتها ودعواها المضادتين المرفوعتين إلى محكمة العدل الدولية. وقد أرفقت الولايات المتحدة الأمريكية الوثائق المثبتة لاستعمال إيران هذه المنصات النفطية في مهاجمة السفن الأمريكية وغيرها من السفن المحايدة،

وتضمنت تلك الوثائق العديد من الأدلة؛ ومنها الاتصالات العسكرية الإيرانية التي تم التقاطها، مع تقارير شهود العيان، والتقارير الرسمية، والصور، وشظايا الصواريخ. وقد دفعت الولايات المتحدة الأمريكية بأن أعمالها العسكرية كانت «ضرورية لحماية مصالحها الأمنية الأساسية»، وبالتالي فهي غير خاضعة لما نصت عليه المعاهدة. كما أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أنها قامت بأعمالها العسكرية من قبيل الدفاع عن النفس المشروع ضد الهجمات المسلحة غير المشروعة التي نفذتها إيران على سفن الولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيها، مبيِّنة أن تلك الأعمال كانت «ضرورية ومناسبة لاستعادة أمنهم والحيلولة دون استمرار الهجمات»، وأنها كانت «مقدرة بما يتناسب والهجمات التي سبقتها»، وكانت «محدودة عن قصد من حيث نطاقها ومدتها»، وقد تم «التخطيط لها وتنفيذها بحيث تتفادى إحداث معاناة لا داعي لها وأضرار ناجمة عنها»، ولم تكن، كما ادعت إيران، «أعمالاً انتقامية تهدف إلى إحداث ضرر اقتصادي».

وقد أفاد مسؤول في الدائرة القانونية من وزارة الخارجية الأمريكية بأن الرد الأمريكي يعتبر وثيقة تدل أيضاً على استخدام جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لمهاجمة الملاحة البحرية. في تلك الحالة كان بالإمكان الأخذ في الحسبان اعتبارات قانونية مماثلة تتعلق بالدفاع عن النفس باعتبار هذه الجزر أهدافاً محتملة. ومن الممكن أن يكون قد تم اعتبار شن هجوم على زوارق بوغامر الراسية في جزيرة أبوموسى ومنشآت الميناء في الجزيرة «عملاً ضرورياً ومتناسباً»؛ لأن زوارق بوغامر التي هاجمت الملاحة قرب حقول مبارك النفطية في 18 نيسان/ إبريل كان مقرها في جزيرة أبوموسى. لكن حتى إن تم إبداء هذه الحجة القانونية، فإن الأسبقية قد تكون للمنطقين السياسي والعسكري اللذين يبرران عدم تصعيد النزاع بمهاجمة الأراضي التي تطالب إيران بها.[31]

وقد تتأثر السياسة الأمريكية في المستقبل بدقة أو عدم دقة مذكرات صناع القرار في أثناء حرب الناقلات، علاوة على دقة أو عدم دقة المعلومات التي كانت في حوزة صناع

القرار الحاليين. وبذلك يكون جديراً بالملاحظة أن بعض كبار المسؤولين الأمريكيين خلال عملية الإرادة الجادة لا يتذكرون دور جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في أثناء حرب الناقلات، وأن بعض المسؤولين الأمريكيين الأحدث عهداً والحاليين الذين يتولون المسؤولية عن شؤون الخليج العربي لا يدركون تماماً الدور الذي مثّلته هذه الجزر. ويقول أحد موظفي وزارة الخارجية الأمريكية إنه ربما تم استعمال الجزر لشن الغارات الإيرانية، لكنه لا يذكر حصول ذلك.[32]

الأهم من ذلك أن قائداً سابقاً للقيادة المركزية الأمريكية في التسعينيات من القرن العشرين يقول إنه عندما كان يدير القيادة المركزية لم يسمع قط بأن جزيرة أبوموسى قد استخدمت كقاعدة لانطلاق الهجمات في أثناء حرب الناقلات.[33] ومن الحقائق أن عدداً من المسؤولين الأمريكيين السابقين والحاليين لا يملكون معرفة عميقة جداً بملكية دولة الإمارات العربية المتحدة التاريخية للجزر وحقها فيها. ويقول مسؤول حالي في وزارة الخارجية الأمريكية، الذي عمل في السفارة الأمريكية بأبوظبي في أثناء حرب الناقلات، إنه لم يتوصل قط إلى اقتناع تام حول ما إذا كانت المطالبة الإماراتية بالجزر هي الأقوى أم المطالبة الإيرانية، وأن القضية لم تلفت انتباه عدد كبير من زملائه، وأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخذ أي موقف رسمي من القضية إبان الحرب.[34] إن توافر معلومات تاريخية أكثر دقة عن طريقة استخدام إيران لهذه الجزر في أثناء حرب الناقلات والمزيد من المعرفة بقوة المطالبة الإماراتية بالجزر على الصعيدين التاريخي والقانوني سوف يساعد صناع القرار الأمريكيين حين التعاطي مع هذه القضية في المستقبل.

يذكر دبلوماسي أمريكي سابق أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعر اهتماماً كبيراً للجزر إلا بعد انتهاك إيران لمذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى عام 1992. فقد نزلت الولايات المتحدة الأمريكية عند رغبة دولة الإمارات العربية المتحدة واستحسنت عزمها السعي للتوصل إلى حل سلمي للنزاع. كما فضلت إبرام تسوية من خلال المفاوضات الثنائية مع إيران، وأدركت أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت تثير هذه القضية في

المنتديات الدولية، مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية وجامعة الدول العربية، لكي تشجع إيران على المشاركة في مفاوضات ثنائية. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد اتخاذ موقف من المطالبات القانونية المتعارضة حول الجزر. كذلك لم يكن العمل العسكري الأمريكي خياراً مطروحاً في الرد على أحداث عام 1992.[35]

في الفترة 1992 ـ 1993، جرت محادثات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن استصدار قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الجزر، لكنهما قررتا عدم التركيز عليه؛ إذ ما لم تتوافر أغلبية قوية في مجلس الأمن، فإن مثل هذا التحرك يمكن أن يكون غير فاعل. وقد أسهمت قضايا مثل تغيير أعضاء مجلس الأمن مع مرور الوقت ووجهات نظر بعض الدول الأعضاء نتيجة مواقفهم المتوازية، مثل تفكير تركيا واليونان بنزاعهما حول قبرص وقلقهما حول سوابق ممكنة، أسهمت في منع الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة من التقدم بالقضية. كذلك لم ترغب الولايات المتحدة في زيادة تشدد إيران في موقفها من الجزر، حيث رأت أن ذلك سيحدث لو تم وضع قرار جديد على جدول أعمال المجلس.[36]

يمكن أن نضيف هنا القول إنه في الوقت الذي كانت روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية تقدران قيمة العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن كلتا الدولتين قد أعطتا الأولوية لعلاقاتهما الدبلوماسية والتجارية مع إيران، وربما كانتا غير راغبتين في دعم دولة الإمارات العربية المتحدة في قضية الجزر.[37] لكن في أيلول/ سبتمبر 1992، طلبت جامعة الدول العربية بالفعل إلى أمين عام الأمم المتحدة أن يستخدم مساعيه الحميدة لبحث القضية. وفي 2 كانون الثاني/ يناير 1994، قال الأمين العام بطرس بطرس غالي إن الأمم المتحدة ستلعب أي دور مناسب لحل النزاع. وقد سعى إلى عقد اجتماع مع الإيرانيين لبحث القضية، غير أن طهران لم تكن مستعدة لاستقباله.[38]

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية مزيداً من الاهتمام بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في عامي 1994 و1995. وقد أفاد بيان صادر بعد اجتماع تم عقده في 27 نيسان/ إبريل 1994 بين وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر ووزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية الست، بأنهم جميعاً يقدرون جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر الثلاث، ودعا إيران للدخول في محادثات جادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة لحل النزاع.[39] وأفاد بيان صحفي صدر بعد اجتماع آخر تم بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 1994 بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الست ووزير الخارجية الأمريكي بما يلي: «وقد أشاد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية بدعم الولايات المتحدة الأمريكية لدعوة مجلس التعاون لتحويل النزاع بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى محكمة العدل الدولية».[40] ثم بعد اجتماع ثالث عقد بتاريخ 12 آذار/ مارس 1995، أصدر كريستوفر ووزراء خارجية دول مجلس التعاون بياناً مشتركاً ورد فيه ما يلي:

> عبّر الوزراء عن تقديرهم الشديد لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل سلمي لقضية الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التي تعود ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد حث الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الاستجابة لمبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة والموافقة على تحويل هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية.[41]

وقد كتب ريتشارد شوفيلد في هذا الصدد بأن كريستوفر عندما «أضاف اسمه» إلى هذا البيان المؤرخ في 12 آذار/ مارس 1995، فبذلك «اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية الخطوة غير المعتادة المتمثلة في التخلي عن مركز الحياد في النزاعات على الأراضي في المنطقة».[42] وبالفعل فقد أكدت الوثيقة بوضوح لا لبس فيه أن الجزر «هي ملك لدولة الإمارات العربية المتحدة». لكن مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية في كل من واشنطن وأبوظبي لم يذكروا سوى أن كريستوفر أدلى ببيان مفاده أن «دولة الإمارات العربية المتحدة

قدمت مطالبة قوية بالجزر». وفي الوقت الذي يعترفون فيه أن ذلك أضاف عنصراً جديداً إلى موقف الولايات المتحدة الرسمي من تاريخ الجزر والمطالبات القانونية بها، فإنهم يؤكدون أيضاً أن «سياسة وزارة الخارجية تقضي بعدم المشاركة في وقائع القضية». وليست الولايات المتحدة الأمريكية متطلعة إلى التدخل في مسألة الملكية، أي أنها – كما قالوا – ليست تواقة لأن تستغل النزاعات الحدودية في تحدي إيران، ولن يكون هناك عمل عسكري أمريكي انفرادي لتسوية النزاع القانوني حول الجزر، ولا تود الولايات المتحدة الأمريكية أن يكون النزاع القانوني سبباً في إثارة القتال، علماً أن المسؤولين الأمريكيين لا يسلّمون بوجهة النظر الإيرانية.[43]

جاء الدعم الأمريكي في نهاية أيلول/ سبتمبر 1994 في وقت قدرت فيه واشنطن دعم دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية، وخاصة التعهدات بإنهاء مقاطعتها من الدرجتين الثانية والثالثة للشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل. وقد جاءت رغبة كريستوفر في اتخاذ خطوة إضافية في آذار/ مارس 1995 في وقت كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى فيه للاستفادة من نفوذ دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية لدى الدول الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية لإنهاء هذه المقاطعة، وحينما كانت الولايات المتحدة تنشد الدعم المالي من دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبنك تنمية الشرق الأوسط.[44]

تصادف صدور إعلان كريستوفر في آذار/ مارس 1995 مع قلق أمريكي متزايد من أن تعاظم الوجود العسكري الإيراني في الجزر وحولها كان يشكل تهديداً ممكناً. وفي 28 شباط/ فبراير 1995 ذكر رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية الجنرال جون شاليكاشفيلي أن إيران نشرت صواريخ هوك المضادة للطائرات على جزيرة في مضيق

هرمز، وحمّلت صواريخ في قاذفات، ونشرت مدفعية في مواقع متقدمة. وقال: «إن ذلك كله يمكن أن يؤدي إلى استنتاجات كثيرة، أحدها أنهم يريدون أن يتمتعوا بالقدرة على اعتراض حركة المرور في مضيق هرمز». وفي الوقت نفسه ذكر مسؤولون آخرون في البنتاجون أن إيران قد زادت عدد قواتها في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى من 700 فرد إلى 4000 فرد، ونشرت دبابات وصواريخ SA-6 أرض ـ جو ومدفعية عيار 155 مليمتراً في الجزر. وإلى جانب صواريخ سيرساكر المضادة للسفن، الصينية الصنع، الموجودة في البر الرئيسي لإيران وفي جزر أخرى في المنطقة، فإن هذا الانتشار «يتيح لهم تغطية للممرات المائية بصواريخ أرض ـ أرض وبالمدفعية». لكن مسؤولاً آخر في البنتاجون قال: «ليس هناك ما يدل على وجود نوايا عدوانية. ويتمثل موطن القلق الحقيقي في إمكانية وقوع حادث غير مقصود حيث تمر السفن على نحو متقارب جداً، وقد يشعل شخص مغرم بالحروب فتيل الحرب». وأضاف الرئيس بيل كلنتون القول إنه في الوقت الذي «نرى فيه أنه لا يوجد سبب غير وجيه للقلق في هذه اللحظة ... فإنه موقف نقوم بمراقبته عن كثب».[45]

بعد أن شكت إيران من ملاحظات شاليكاشفيلي، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الدفاع الأمريكية كينيث باكون Kenneth Bacon في 2 آذار/ مارس: إن نشر القوات الإيرانية في أبوموسى والجزر المجاورة قد بدأ منذ منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1994 عندما كثفت الولايات المتحدة الأمريكية وجودها العسكري في الخليج العربي لإحباط أي تحرك عراقي ضد دولة الكويت، وعلق قائلاً: «إننا نرى أنها دفاعية في المقام الأول، ولا نرى فيها ما يستهدف تهديد الملاحة الدولية أو الأمريكية في المنطقة. لكن نشر القوات يزيد بالفعل إمكانية حدوث خطأ في التقدير. كما أنهم قلقون من تلك الناحية».[46]

ومع ذلك فإن مساعد وزير الدفاع الأمريكي جوزيف ناي قال في شهادته أمام مجلس الشيوخ في ذلك اليوم نفسه: «مهما يكن الدافع الإيراني المحدد لتحصين الجزر بالقوات،

فإن إسهام قوة معادية في إيجاد قواعد محيطة بالممرات الغربية الموصلة إلى مضيق هرمز يعتبر بوضوح مصدراً جدياً للقلق على حركة الملاحة التجارية وعلى وجودنا البحري وأمن أصدقائنا العرب».[47]

إضافة إلى ما سبق، فقد تحدث وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري علناً عن عمليات نشر القوات الإيرانية هذه في مضيق هرمز في 22 آذار/ مارس 1995، في أثناء جولة له في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية الست، حيث قال: «إنه نشر للقوات يتجاوز أية متطلبات دفاعية معقولة، ويمكن النظر إليه بوصفه تهديداً للملاحة في المنطقة». وعندما أوضح مسؤولو الإدارة الأمريكية أنهم رأوا أدلة على نشر أسلحة كيماوية في جزيرة أبوموسى، قال الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري Michael MacCurry إنه كانت هناك «درجة عالية من القلق» في الإدارة الأمريكية تجاه نوايا إيران. أما أولئك المسؤولون الذين كانوا قد اعتبروا عمليات نشر القوات الإيرانية رد فعل دفاعياً على عمليات الانتشار الأمريكية في الخليج العربي في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، فقد تشككوا في تحليلهم الأصلي في ضوء الحقيقة القائلة إن عمليات الانتشار الإيرانية استمرت وتزايدت في ربيع عام 1995.[48]

فيما بعد، استشهدت دراسة صادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية في أيار/ مايو 1995 بعنوان **الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط** بامتلاك إيران لأسلحة تقليدية على الجزر المتنازع عليها وتزايد وجودها العسكري فيها، كدليل على أن إيران «تسعى ناشطةً لامتلاك القدرة على تهديد السفن التجارية الداخلة إلى الخليج العربي والخارجة منه»، و«تقوم باستعراض عضلاتها في وجه جاراتها الخليج العربيات الأصغر حجماً». وقد حذرت وزارة الدفاع أيضاً في هذه الدراسة من أن برامج إيران لأسلحة الدمار الشامل يمكن أن يكون لها «تداعيات خطيرة على الاستقرار الإقليمي وربما على قدرتنا [أي الأمريكيين] على حماية مصالحنا في المنطقة».[49] وفي صيف عام 1995 قامت

الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تفعيل الأسطول الخامس كجزء من القيادة المركزية، مع توليه المسؤولية عن العمليات البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي.[50] وفي كانون الثاني/ يناير 1996 ذكر قائد الأسطول الخامس الأمريكي، ومقره البحرين، أن إيران قد أطلقت على سبيل التجربة صاروخاً صيني الصنع، مضاداً للسفن، من سفينة قرب مضيق هرمز.[51] وبعد عام، وفي أثناء جولة لوزير الدفاع الأمريكي وليم كوهين بمنطقة الخليج العربي في منتصف حزيران/ يونيو، ذكر الوزير أن إيران قد أطلقت صاروخاً جديداً مضاداً للسفن، صيني الصنع، تم إطلاقه من الجو، وقال: «توحي تصريحات وتصرفات إيران بأنها تريد أن تصبح قادرة على تخويف جيرانها واعتراض التجارة في الخليج العربي»، وحذر «بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تسمح بحدوث ذلك».[52]

جاء إعلان كريستوفر في آذار/ مارس 1995 أيضاً في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تدرس إصدار تشريع يحظر التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولا سيما بعد أن أعلنت شركة النفط الأمريكية كونوكو Conoco عن صفقة مع إيران تطور الشركة بموجبها حقلين إيرانيين للنفط والغاز مقابل سواحل جزيرة صِرَيّ في الخليج العربي. وقد أصدر الرئيس كلنتون أمراً تنفيذياً يحظر صفقات تطوير النفط والغاز تلك في 14 آذار/ مارس 1995. وقد تبع ذلك في 6 أيار/ مايو 1995 أمر تنفيذي يحظر كافة أنواع التبادل التجاري والتمويل التجاري والقروض والخدمات المالية من الولايات المتحدة لإيران. وفي آب/ أغسطس 1996 وقع كلنتون قانون العقوبات على إيران وليبيا الذي فوض الرئيس بفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تستثمر في تطوير موارد النفط والغاز الإيرانية.[53]

وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً رسمياً في تشرين الأول/ أكتوبر 1997 عبّر عن وجهة النظر القائلة إن دولة الإمارات العربية المتحدة لها دعوى قوية للمطالبة بالجزر، وقد دعمت الجهود الدبلوماسية الإماراتية لتحقيق حل سلمي للنزاع مع إيران، كما عبر أيضاً عن القلق من تسليح إيران للجزر. وقد ورد في البيان ما يلي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق حل سلمي لنزاعها مع إيران حول ثلاث جزر في الخليج العربي، هي أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

لقد راقبنا بقلق إيران وهي تعزز وجودها العسكري في الجزر الثلاث. وللأسف فإن إيران مستمرة في تسخين النزاع بالإقدام على المزيد والمزيد من الأعمال الاستفزازية، مثل زيادة وجودها العسكري وإيجاد وقائع على الأرض. وينبغي على إيران الامتناع عن أية أعمال أخرى استفزازية أو مهددة للاستقرار.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تملك حقاً قوياً في المطالبة بالجزر. وإننا نحث الطرفين على إيجاد حل سلمي، سواء عن طريق المفاوضات المباشرة، أو بتحويل القضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، أو بآلية أخرى مرضية للطرفين.

وإننا لنذكر أن مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي قد عبروا جميعاً عن تأييدهم لحملة دولة الإمارات العربية المتحدة الدبلوماسية لتسوية نزاع الجزر سلمياً. وسوف يراقب العالم ليرى كيف تستجيب طهران.[54]

ويمكن النظر إلى هذا البيان بوصفه بياناً للسياسات الأمريكية حيال قضية الجزر خلال التسعينيات من القرن الماضي.

لقد عبرت بريطانيا أيضاً عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1992 فما بعد. وفي أثناء الاجتماعات مع وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان في لندن في تشرين الأول/ أكتوبر 1994، عبر وزير الخارجية البريطاني دوجلاس هيرد ومسؤولون بريطانيون آخرون عن الدعم البريطاني لمطلب دولة الإمارات العربية المتحدة بتحويل قضية الجزر الثلاث إلى محكمة العدل الدولية.[55] وقال هيرد أيضاً في أثناء زيارة له إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف

آذار/ مارس 1995: «إن أسلوب دولة الإمارات العربية المتحدة في معالجة القضية ينطوي على العزيمة والحرص، وإننا ندعم بقوة تحركهم لحلها في محكمة العدل الدولية».[56] كذلك جدد الاتحاد الأوربي أيضاً – برئاسة بريطانيا في نيسان/ إبريل 1998 – دعمه لحل سلمي لنزاع الجزر وفقاً للقانون الدولي، إما من خلال المفاوضات المباشرة أو من خلال محكمة العدل الدولية.[57]

أدى سلوك إيران بعد ذلك أيضاً إلى صدور تصريحات جديدة من مسؤولين أمريكيين وبريطانيين كانوا يزورون منطقة الخليج العربي في آذار/ مارس 1999. فقد قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية والكومنولث ديريك فاتشيت Derek Fatchett في 4 آذار/ مارس ما يلي: «إننا نريد حلاً سلمياً للنزاع، وذلك هو سبب قولنا دائماً إنه يجب حل القضية من خلال النظام القضائي الدولي».[58] وقد عبر قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال أنتوني زيني عن الدعم الأمريكي لحل سلمي لنزاع الجزر في 14 آذار/ مارس.[59] وقال السفير الأمريكي بدولة الإمارات العربية المتحدة تيودور كتوف Theodore Kattouf في حزيران/ يونيـــو: «نود أن نرى قضية الجزر وقد حلّت عن طريق المفاوضات الجدية بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحـــدة»، أو من خلال محكمـــة العـــدل الدولية، وأضاف قائلاً: «لقد انزعجنا من أسلوب الإيرانيين إزاء قضية الجزر. إن القضية يجب حلها ودياً».[60]

قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية والكومنولث بيتر هين Peter Hain في تشرين الأول/ أكتوبر، وهو يتحدث حول قضية الجزر: «من المفهوم أن دولة الإمارات العربية المتحدة قلقة على أمنها، وقد أبلغتُ هذا للحكومة الإيرانية. وسوف نقف بصرامة خلف دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية أمنها». وقال هين أيضاً: «إننا نريد أن نرى إيران مسالمة لجيرانها. إن المملكة المتحدة تشعر أن تحقيق ذلك ممكن من خلال العلاقات الدبلوماسية الإيجابية مع الرئيس خاتمي وبرنامجه الإصلاحي الذي نود أن نراه يتحقق».[61]

كما صرح تارجا هالونين Tarja Halonen وزير خارجية فنلندة ورئيس الاجتماع الوزاري المشترك بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية بقوله إن الاتحاد الأوربي يؤيد حلاً سلمياً لنزاع الجزر عن طريق المفاوضات أو من خلال محكمة العدل الدولية.[62]

في كانون الثاني/ يناير 2000 جددت جمهورية الصين الشعبية تأكيد دعمها لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة لحل قضية الجزر سلمياً، عندما قال نائب وزير الخارجية دنج A.J.B. Deng في أبوظبي: «إن أسلوب دولة الإمارات العربية المتحدة حكيم، وينسجم مع الاتفاقيات والأعراف الدولية».[63] وفي آذار/ مارس قال مساعد وزير الخارجية الأمريكي إدوارد (نيد) ووكر Edward (Ned) Walker إن عمليات الانفتاح الأمريكية مؤخراً على إيران «لا تعني أي تغيير في سياساتها تجاه قضية الجزر الإماراتية». وقال أيضاً: «إن الولايات المتحدة تقف بحزم وراء مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية التي تدعو إلى حل القضية من خلال المفاوضات السلمية»، وأضاف أن عمليات انفتاح الولايات المتحدة الأمريكية على إيران قد تمكن الولايات المتحدة من إقناع قادة إيران المعتدلين وبرلمانها الجديد من أن يكونوا أكثر تجاوباً مع المفاوضات في هذه القضية.[64]

وفي نيسان/ إبريل قال الجنرال زيني: «أرى أنهم (المسؤولين الإيرانيين) إذا كانوا يريدون علاقات جيدة في الخليج العربي، فسيكون عليهم معالجة القضية والتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة في حل القضية». وعندما سئل تحديداً عما إذا كانت الولايات المتحدة تدعم وجهة نظر دولة الإمارات العربية المتحدة بأن على إيران إخلاء الجزر، لم يزد على أن قال: «أعتقد أن أفضل موقف أمامنا (الولايات المتحدة) لنتخذه هو أن نجلس ونحل القضية».[65] وفي أواخر تشرين الأول/ أكتوبر قال بيتر هين: «إننا نقيم علاقات دبلوماسية طيبة مع الإيرانيين، وبذلك فإننا نتفهم مصادر قلق دولة الإمارات العربية المتحدة ونطلب

أن يتم حل النزاع سلمياً بقدر الإمكان». لكنه أضاف القول: «إنني لا أعتقد أن بإمكان بريطانيا أن تتحمل المسؤولية عن هذا الوضع أو أن تقوم بدور مباشر في حل القضية». وذكر أن بريطانيا كانت تنتظر أن ترى حصيلة جهود مجلس التعاون لحل النزاع.[66]

بالإضافة إلى ذلك، فإن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي فاز بجائزة نوبل للسلام عام 2002، قد صرّح في نيسان/ إبريل من العام نفسه، مشيراً إلى دعم مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة، بالقول: «إن جميع الدول تتعاون مع دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعادة الجزر، وسوف تتحقق إيران بأنها ليست مجرد دعوة منفردة، ولكن ثمة آخرون قد انضموا إلى الجهود لإيجاد حل سلمي لهذه القضية».[67]

احتياجات دولة الإمارات العربية المتحدة ومسؤوليات الأمم المتحدة وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية

ذكر مسؤول في وزارة الخارجية الإماراتية عام 1997، أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد لقيت الدعم لدعوتها إلى حل سلمي لقضية الجزر ليس من مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز والاتحاد الأوربي فحسب، وإنما من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن الدول الكبرى في مجلس الأمن أيضاً، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقال إن دولة الإمارات العربية المتحدة تحرز تقدماً في توسيع الدعم الدولي، وهي تتحلى بالصبر، ولا تريد حدوث أزمة. كما تعتقد أن إيران ستعود إلى رشدها، وهي تعوّل على المجتمع الدولي في إقناع إيران بشأن تكلفة احتلالها للجزر، وهو أنه لا يمكن لإيران أن تخرج من عزلتها وتحسّن اقتصادها إلا إذا حلت هذه القضية.[68]

بيد أن إيران ترفض التفاوض على الجزر الثلاث جميعاً، كما ترفض المساعي الحميدة لأمين عام الأمم المتحدة، وتعارض تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية. أضف إلى ذلك أن هناك بعض القلق في دولة الإمارات العربية المتحدة من أنه حتى لو وافق الطرفان على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، فإن المحكمة لن تتوصل إلى إصدار حكم إلا بعد أن ترى أن هناك تفاهماً متبادلاً بين الطرفين، وأن قرار المحكمة سيتم تنفيذه من قبل الطرفين معاً. وعموماً فإن المحكمة لا تريد أن تضطر إلى اللجوء إلى مجلس الأمن لتنفيذ حكم قضائي ملزم ضد إرادة أحد طرفي النزاع، كما أن دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أيضاً لا ترغبان في قرار للمحكمة ترفضه إيران ويضع المحكمة ومجلس الأمن في هذا الموقف.[69]

ثمة خيار ممكن آخر أمام دولة الإمارات العربية المتحدة يمكن إيجاده في رأي محكمة العدل الدولية لعام 1975 بشأن قضية الصحراء الغربية الذي دل على أن المحكمة يمكن أن تقدم آراء استشارية حتى إن رفض أحد الطرفين رفع القضية إلى المحكمة.[70] وإذا كان رأي المحكمة الاستشاري في صالح دولة الإمارات العربية المتحدة فيمكن أن تكون هناك مبادرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبني توصية المحكمة. ولا تستطيع الجمعية العامة فرض قرار على الدول الأعضاء، غير أن رأي المحكمة يمكن أن يؤثر في أنشطة الجمعية العامة. وتستطيع الجمعية العامة أيضاً أخذ النتائج إلى مجلس الأمن لإصدار قرار ملزم أو غير ملزم يتبنى قرار المحكمة. وقد يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى سهولة تبني اتخاذ إجراءات ضد إيران وضمان تنفيذها؛ مثل إدانة الأمم المتحدة لها، أو فرض عقوبات اقتصادية عليها، أو استخدام القوة ضدها، وإن كانت دولة الإمارات العربية المتحدة لا تحبذ الآن مثل هذه الإجراءات.[71]

وبإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا، بموجب المادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تطلب إلى مجلس الأمن أو الجمعية العامة طلب رأي استشاري من محكمة

العدل الدولية بشأن الجزر، أو بإمكانهما أن يطلبا إلى الجمعية العامة تفويض جهة مختصة بأن تطلب مثل هذا الرأي، وربما تسأل عما إذا كان الوجود الإيراني في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى قانونياً في ضوء استعمال إيران القوة للاستيلاء عليهما، وعما إذا كانت مذكرة التفاهم حول جزيرة أبوموسى قانونية في ضوء استخدام إيران الإكراه بالتهديد للتوصل إليها. ويبدو من الحوارات التي أجراها المؤلف مع مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أولت هذا قليلاً من الاهتمام، وأنها ستشعر بالقلق من أن ذلك سيزيد من تصلب إيران في موقفها، حتى إنه سيكون من المستبعد أن تسعى بريطانيا وراء هذا الخيار. أضف إلى ذلك أن المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة يعتقدون أن المحكمة ستمانع في إعطاء مثل هذا الرأي. ومع ذلك فإنه يبقى خياراً للمستقبل.[72]

ثمة جانب من جوانب التحقيق القضائي يعتبر عظيم الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وهو أيضاً الجانب الذي يمكن أن تكون الهيئة الدولية للملاحة البحرية قادرة على أن تطلبه من محكمة العدل الدولية. وهو ناشئ عن التوتر بين دعم الولايات المتحدة لحق مرور السفن الحربية دون سوء نية أو ضرر في المياه الإقليمية في أوقات السلم من دون ترخيص أو إشعار مسبَّقين، وبين التشريع القومي الإيراني الذي يطلب الترخيص المسبق لمرور السفن الحربية دون سوء نية أو ضرر في المياه الإقليمية الإيرانية في أوقات السلم.[73]

فهل النزاع الذي لم تتم تسويته بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة حول السيادة على هذه الجزر وحول حزام الاثني عشر ميلاً من المياه الإقليمية المحيطة بكل منها يعني أنه ليس من حق إيران أن تطالب بالحصول على إذن مسبق للسفن الحربية الأجنبية الساعية لممارسة حق "المرور البريء" Innocent Passage عبر الممرات الملاحية في المياه الإقليمية لهذه الجزر في أوقات السلم بموجب اتفاقية قانون البحار لعام 1982؟ وهل

يعني استيلاء إيران على طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة وأبوموسى بالإكراه تحت التهديد أنه لا يحق لإيران أن تطلب هذا الطلب؟ وثمة أسئلة قانونية أخرى تبرز من مثل: هل يعني التنازع على السيادة وانتهاكات إيران للقانون الدولي بالاستيلاء على هذه الجزر أنه ليس بإمكان إيران أن تقرر أن مرور السفن الأجنبية بالقرب من الجزر في أوقات السلم هو بدوافع غير سليمة أو أنه مسبب للضرر، وبالتالي لا تستطيع إيران حظر مرور تلك السفن بجوار الجزر بموجب اتفاقية قانون البحار لعام 1982؟ وهل يعني التنازع على السيادة وانتهاكات إيران للقانون الدولي أن إيران لا تستطيع إدخال هذه الجزر ومياهها الإقليمية في منطقة الحرب البحرية، وبالتالي لا يحق لإيران التدخل في مرور السفن التجارية غير المشاركة في الحرب والسفن الحربية غير المشاركة في الحرب أيضاً، مثل ناقلات النفط المحايدة وسفن الأسطول الأمريكي، بجوار هذه الجزر خلال الحرب؟

أما فيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية، فقد اتفق المسؤولون الأمريكيون مع تفكير دولة الإمارات العربية المتحدة بأنه قد يكون بإمكان الأخيرة الاعتماد على تحالف واسع بقيادة الولايات المتحدة يشمل الدول الأوربية واليابان، كما حدث في حالة عمليتي درع الصحراء وعاصفة الصحراء، إذا ما وقع هجوم صريح على دولة الإمارات العربية المتحدة واحتلال لأراضيها. وفي حال حدوث تهديد وشيك للسلام والأمن الدوليَّين في منطقة الخليج العربي يستهدف دولة الإمارات العربية المتحدة أو الملاحة في الخليج العربي، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ترغب حينئذ في صدور قرار من مجلس الأمن يؤيد أي عمل عسكري ممكن، لكن ذلك لن يكون ضرورة مطلقة. ففي أثناء حرب الخليج العربي الثانية، مثلاً، أوضح الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) أن الولايات المتحدة كانت ستشن الحرب على العراق سواء صدر أو لم يصدر قرار عن مجلس الأمن بهذا الخصوص.[74] وفي عام 2003 قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعمليات

عسكرية ضد العراق رغم معارضة بقية الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهذا موضوع ستتم العودة إليه في الصفحات التالية.

لكن بعض المسؤولين الإماراتيين صرحوا أن الاحتلال الإيراني للجزر الثلاث ونشر قدرات عسكرية عليها أفرز رد فعل كبيراً من طرف الولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز عبارات القلق حول التعزيزات العسكرية في الجزر، والتي هي في أساسها تحذيرات أمريكية لإيران بألا تفكر بالتدخل في الملاحة في الخليج العربي.[75] وتوضح المقابلات التي أجراها المؤلف مع مسؤولين أمريكيين سابقين سبب عدم ظهور مزيد من ردود الفعل الأمريكية على احتلال إيران للجزر ونشر قواتها وأسلحتها فيها، وسبب عدم وضوح رد الفعل الأمريكي تجاه أية عمليات إيرانية سرية ممكنة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، وكذلك السبب وراء صعوبة قدرة دولة الإمارات العربية المتحدة على حشد رد فعل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة ضد خرق إيران للقانون الدولي منذ احتلالها للجزر عام 1971. ومن الواضح أن هذه المقابلات لا تؤيد التهمة الإيرانية بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت دولة الإمارات العربية المتحدة على توسعة نطاق هذا النزاع مع إيران، وهي تهمة أبداها حتى مستشار قانوني سابق لحاكم الشارقة.[76]

وقد ذكر مسؤولون أمريكيون أن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تطلب من الولايات المتحدة أي عمل محدد لتسوية نزاع الجزر، كإخراج إيران من الجزر قسراً مثلاً.[77] كما لم تكن دولة الإمارات العربية المتحدة ترغب في أن تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية من أجل ذلك. ولا تحتاج دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المواجهة مع إيران ولا تسعى إليها، بل إنها لا تريد أن تهيمن قضية الجزر وتلقي بظلالها على العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية.[78] لكن حتى لو طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة ذلك، فإن المسؤولين الأمريكيين قد أكدوا أن الولايات المتحدة تواجه عقبات تعوق قيامها بدور نشيط في حل النزاعات الإقليمية، مثل قضية الجزر.

وفي عام 1997 أكد مسؤولون في وزارة الخارجية الأمريكية أنه بموجب القانون الدولي لا تعتبر الإمكانية النظرية للهجوم مبرراً لاستعمال القوة. ولذلك فإن الهجوم الإسرائيلي – على سبيل المثال – على المفاعل النووي أوزيراك (تموز) في العراق عام 1981 لم يكن شرعياً. وقد أكد هؤلاء المسؤولون أن المعدات العسكرية الإيرانية في طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، والإمكانيات التي توفرها تلك المعدات لإيران لمهاجمة دولة الإمارات العربية المتحدة أو حقولها النفطية أو حتى الملاحة الدولية في الخليج العربي، لا تبرر استعمال القوة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. والمفترض أن يكون التهديد في شكل هجوم مسلح أو تهديداً ظاهراً مباشراً، وذا ثقل يكفي لتبرير عمل عسكري دفاعاً عن النفس. أضف إلى ذلك أن استعمال القوة يجب أن يكون ضرورياً ومتناسباً.[79] ووفقاً لهذه الحيثيات لن يتم النظر في استخدام القوة الأمريكية لحل نزاع الجزر. لكن قد يكون بالإمكان استعمال القوة الأمريكية ضد المواقع الإيرانية في الجزر ضمن سياق عملية عسكرية أكبر حجماً ضد إيران، إذا حدث أن أُعتبر ذلك ضرورياً.

وعلاوة على ما سبق، فقد طرح المسؤولون الأمريكيون بأن قضية الجزر ليست في الأساس مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية، وبأن الأخيرة ليس لها مصلحة سياسية في تصعيد النزاع. وقد اعتبر أي عمل عسكري أمريكي ضد إيران في الجزر مستبعداً تماماً ما لم تشن إيران هجوماً أو يتزايد تهديدها. ويفترض دبلوماسي أمريكي سابق أنه على الرغم من احتمال وجود خطة طوارئ للجزر في البنتاجون، فالواقع أن ذلك لم يكن موضع نقاش سياسي.[80] أما على الصعيد النظري، فإن مسؤولي وزارة الدفاع الأمريكية يوردون الخيارات الممكنة التالية للعمل العسكري:

1. الهجوم المباشر على الجزر بالقصف الجوي والبحري بهدف التدمير التام للقطع العسكرية الإيرانية.

2. الهجوم المباشر على الجزر لأجل التدمير الجزئي للقطع العسكرية، ومن ثم السماح لإيران بالانسحاب من الجزر.
3. الهجوم المباشر على الجزر للقضاء على التهديد الفوري، ومن ثم محاصرة الجزر.
4. المرور بجوار الجزر وعزلها عن طريق محاصرتها.

ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحدد مسبقاً ردوداً معينة إزاء مواقف محددة. ويفترض الإيرانيون أن هناك بعض الترتيبات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن استخدمت إيران الجزر لمهاجمة دولة الإمارات العربية المتحدة أو لإطلاق النار على السفن الأمريكية أو لاعتراض السفن الأخرى، فسوف ترد الولايات المتحدة. أما إذا استخدمت الجزر في عمليات أكثر سرية فإن الانتقام الأمريكي سيكون أقل احتمالاً لأن ذلك سيكون من الصعب إثباته على إيران. ومن غير المؤكد أيضاً ما إذا كان تخريب حقول النفط الإماراتية سيعتبر فاتحة العمل العسكري الأمريكي.[81]

عندما سئل أحد المسؤولين في هيئة الأركان المشتركة الأمريكية عام 1997 إن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنتظر استفزازاً من جانب إيران لتبرير القيام بعمل عسكري على الجزر، أجاب بأن الولايات المتحدة في الواقع تدعم السبل القانونية السلمية لحل النزاع، وهناك جوانب سلبية كبرى للمشاركة في الصراع العسكري؛ فهناك التكلفة المالية والتكلفة العسكرية لمهاجمة إيران، وفي الوقت الذي ستدرس فيه الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات العسكرية إذا ما طلبت دولة الإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي العربية المساعدة إزاء عمليات كوماندوز إيرانية انطلاقاً من الجزر، فإنه لا يمكن تحديد زمن هذه الخيارات أو مبرراتها أو كيفية تنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك فإن أي عمل عسكري موجه ضد الجزر على وجه التحديد لابد من متابعته حتى النهاية ضد الأراضي الإيرانية، وستكون هذه الخطوة خطيرة جداً. وبذلك فإن الجزر تعتبر مشكلة سياسية أكثر مما هي مشكلة عسكرية. ولذلك فقد قامت وزارة

الدفاع بإدراج قضية الجزر كأحد بنود خطط عمليات البنتاجون، لكنها لم تفكر بإخراج إيران فعلياً من الجزر.[82]

وإن كان هناك من أمر، كما قال مسؤول آخر في هيئة الأركان المشتركة عام 1997، فقد كان القلق من أن تؤدي أية أعمال عسكرية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة أو دولة أخرى في مجلس التعاون فيما يتصل بالجزر إلى تعقيد إمكانية حصول الولايات المتحدة الأمريكية على النفط. وتفادياً لأي انقطاع كهذا في التجارة الدولية، فقد استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في دعم حل سلمي لهذا النزاع كطريقة لتجنب حدوث ظروف أشد خطورة.[83] ومما أسهم أيضاً في تأكيد هذا الامتناع عن التفكير في أعمال عسكرية من جانب دولة الإمارات العربية المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية لأجل الجزر، المقابلات التي أجراها المؤلف في وكالة استخبارات وزارة الدفاع الأمريكية. وعلى أي حال، فإن تصنيف الجزر يقع ضمن فئة "الإشارات والإنذارات"، ويتم مراقبتها بصورة منتظمة في جميع دوائر الاستخبارات الأمريكية، وخاصة من قبل القيادة المركزية لقوات البحرية الأمريكية NAVCENT، أكثر من مرة في اليوم.[84]

وفي حال عودة إيران إلى استخدام الجزر لاعتراض حركة الملاحة عبر الخليج العربي ومضيق هرمز، فيمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تقرر – كما فعلت في أثناء عملية الإرادة الجادة – تجنب الأسطول الأمريكي والسفن التجارية المبحرة على طول سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة للمياه الإقليمية التي تدعي إيران أنها تابعة لها، وتفادي الهجمات الإيرانية. وفي الوقت الحاضر تقوم حاملات الطائرات الأمريكية بالمرور من ناحية جنوب جزيرة أبوموسى، أما القطع البحرية الأصغر حجماً فتمر من ناحية شمال الجزيرة. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تقرر الاقتصار على مهاجمة القطع البحرية الإيرانية العاملة انطلاقاً من جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وليس مهاجمة الجزر نفسها.

أما إذا كانت الهجمات الإيرانية واسعة النطاق وفعالة إلى درجة تهدد معها بالفعل بوقف حركة الملاحة في الخليج العربي والمضيق وإغلاقهما فعلياً، عندئذ قد لا تعود القيود العسكرية والسياسية الهادفة إلى منع تصعيد النزاع كافية، وربما تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بعمل انتقامي ينسجم مع المعايير القانونية القاضية بأن يكون الانتقام ضرورياً ومتناسباً مع العدوان. وسوف يعتبر أي هجوم إيراني علني ضد دولة الإمارات العربية المتحدة مبرراً لعمل انتقامي أمريكي ضد الجزر للأسباب نفسها، غير أن ذلك قد لا ينطبق في حال وقوع هجوم إيراني علني ضد حقول النفط الإماراتية أو في حال وقوع هجوم إيراني سري ويمكن إنكاره ضد حقول النفط الإماراتية أو ضد دولة الإمارات العربية المتحدة نفسها.

ويضيف قائد عسكري سابق في القيادة المركزية في أوائل التسعينيات من القرن الماضي قائلاً إنه لا يمكنه تصور وجود رغبة أو حاجة إلى إخراج إيران من الجزر أو شن هجوم استباقي على قدراتها العسكرية الموجودة في الجزر؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع تحييد الجزر في الحال إذا تبين لها وجود أي عمل عسكري إيراني.[85] ويضيف مسؤول في مكتب شؤون شمال الخليج العربي القول إنه على الرغم من أن الجزر تشكل تهديداً عسكرياً، فإن ذلك لم يؤد إلى الشعور بضرورة إجراء تغييرات في السياسات لأن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بالقدرة على التعامل مع أي تهديد عسكري ناشئ من الجزر.[86]

ثمة عنصر مهم في السياسة الأمريكية الهادفة إلى احتواء إيران، وهو سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد إيران، بما في ذلك إمكانية فرض عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبية التي تشارك في صناعة النفط والغاز الإيرانية، ويمكن أن يكون لهذا العنصر فائدة محدودة في حل نزاع الجزر، وربما يسهم حتى في دفع إيران للتشدد في موقفها من القضية. وعلى الرغم من أن العقوبات الاقتصادية تقيد المصالح التجارية الأمريكية، فهناك من

يجادل بأن هذه السياسة تستهدف الضغط على إيران لتغير من سياساتها الخارجية المرفوضة. علماً أن المسؤولين بدولة الإمارات العربية المتحدة غير مقتنعين بجودة مثل هذا الأسلوب الذي يؤدي إلى إبطاء تنمية قطاع النفط والغاز في إيران.

وبالفعل فإن النظرة إلى إيران مبنية على أنها تسعى إلى الضغط على دولة الإمارات العربية المتحدة لكي تستثمر في صناعة النفط والغاز الإيرانية المتعثرة. وهكذا فإن العقوبات الأمريكية يمكن أن تزيد من حدة الدافع لدى إيران للضغط على دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تقوي الدافع لديها للتمسك بحصتها من إنتاج حقل مبارك النفطي مقابل جزيرة أبوموسى، وكذلك حصتها من الإنتاج المحتمل في المياه المحيطة بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى.

يقول موظف في شركة كريسنت بتروليوم إن صياغة الأمر التنفيذي الأمريكي لعام 1995 الموقع من قبل الرئيس بيل كلنتون قد أضفى في الواقع مصداقية على موقف إيران إزاء الجزر بالقول إنه ينطبق على «الأراضي التي تطالب بها إيران وأية منطقة أخرى تدعي إيران السيادة عليها، أو بحقوق السيادة أو بالولاية القانونية؛ بما فيها المياه الإقليمية، والمنطقة الاقتصادية الحصرية، والجرف القاري الذي تدعي إيران تبعيته لها». وقد امتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن إيضاح ذلك، ولم ترد على رسالة موجهة من وزير المالية والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم إلى وارن كريستوفر حول هذا الموضوع، علماً أنه قيل إن الولايات المتحدة الأمريكية قد ردت على دولة الإمارات العربية المتحدة شفوياً.[87]

وقد أصر مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية عام 1997 على أنه ليس من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التدخل في الوقائع القانونية للنزاع. وقد فكرت وزارة الخارجية بكيفية صياغة فقرة النطاق الجغرافي في الأمر التنفيذي الذي يحظر صفقة شركة

كونوكو ويقيد المشاركة في مشاريع النفط والغاز الإيرانية، من دون إساءة تفسيرها على أنها تعطي أي إفادة تتعلق بالسيادة الإيرانية. وهكذا كانت الصياغة تهدف إلى تجنب اتخاذ أي موقف أمريكي من المزايا النسبية لكل طرف من الأطراف. ومع ذلك فقد تعين على شركة كريسنت بتروليوم أن تعيد هيكلة اتفاقيتها الخاصة بالامتيازات في حقل مبارك النفطي البحري بحيث ينسجم مع الأمر التنفيذي.[88] وفي غضون ذلك، فإن القوى الرئيسية الأخرى في العالم لا ترغب في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياسة العقوبات هذه. وهي مستمرة في الدخول في أنشطة تجارية مع إيران، وترى بأن سياستها القائمة على «المشاركة البناءة» و«الحوار الناقد» ستؤدي على الأرجح إلى تغيير السياسات الإيرانية أكثر مما تؤدي إلى ذلك سياسة الاحتواء الأمريكية؛ ومن هذه القوى بريطانيا التي استعادت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران عام 1999.[89]

ومع وصول الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى سدة الحكم عام 1997، تزايدت الدلائل على حدوث انفراج في التوترات التي أصابت العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1997 رد الرئيس كلنتون على دعوة الرئيس خاتمي إلى «حوار معمَّق» لحل الخلافات مع الولايات المتحدة الأمريكية بقوله: «لا أرغب بشيء أفضل من إجراء حوار مع إيران».[90] لكن المقابلات التي أجراها المؤلف مع مسؤولين في إدارة كلنتون خلال الفترة نفسها دلت على أن الحوار لم يكن تطوراً محتملاً على المدى المتوسط. وقد اعتقد الكثيرون ببساطة أن إيران لم تكن على استعداد للحوار، وأنه لم يطرأ أي تغير ملحوظ على السياسات الإيرانية القائمة. وقال آخرون إن التحرك الأمريكي في هذا الصدد قد قيده الكونجرس الأمريكي الذي استمر في نظرته السلبية عموماً إلى التطورات في إيران. وكما قال مسؤولون أمريكيون، فإنه حتى إن كان ثمة حوار ما سيبدأ فلن يكون للجزر مكان بارز في أي جدول أعمال للحوار.[91]

عندما فاز الإصلاحيون بالانتخابات البرلمانية الإيرانية في بداية عام 2000، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت رفع الحظر الأمريكي عن استيراد الفستق والسجاد والكافيار من إيران، والتي تعد أكبر صادرات إيران بعد النفط والغاز، واعترفت بمظالم إيران ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وقالت إن الأخيرة كانت قصيرة النظر حينما أعادت الشاه إلى الحكم عام 1953 ودعمته بعد ذلك، وكانت أيضاً قصيرة النظر حينما دعمت العراق في أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية، ودعت إلى إقامة علاقة جديدة مع إيران. لكن إيران لم تتجاوب مع هذه الدعوة، وكان للكونجرس الأمريكي أيضاً تحفظات عليها.[92]

وفي الواقع تنبغي ملاحظة أن الرئيس خاتمي قد صرح بعد انتخابه بوقت قصير في عام 1997 أن الجزر ملك لإيران. أضف إلى ذلك أنه على الرغم من أنه دعا إلى الحوار مع دولة الإمارات العربية المتحدة حول هذه القضية، فقد قال: «إن تدخل الحكومات والقوى الأخرى لن يكون في مصلحة أي منا».[93] إن هذه التصريحات وموقف إيران وسلوكها منذ عام 1997 توحي بأن إيران قد لا تكون راغبة في بحث هذه القضية في أي حوار مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما الموقف الأمريكي فيتلخص في أن كلا الطرفين يجب أن يكون قادراً على إثارة أي قضية في حوار رسمي. وإذا أمكن ترتيب مثل هذا الحوار في أي وقت من الأوقات، فإن الولايات المتحدة تستطيع عندئذ بلا شك أن تحاول إثارة هذه القضية.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 على نيويورك وواشنطن، عبرت إدارة الرئيس جورج بوش (الابن) عن رغبة في مباشرة حرب استباقية من طرف واحد ضد الإرهابيين والدول الراعية لهم. وقد بينت إدارة بوش هذا المبدأ في **استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية** في أيلول/ سبتمبر 2002، ونبهت على أنها مستعدة لتطبيق هذا المبدأ ضد صدام حسين في العراق.[94]

وفي ضوء الحقيقة القائلة إن الرئيس بوش قد ضمَّن إيران في "محور الشر" الذي يضم الإرهابيين والدول الراعية لهم في خطابه عن **حالة الاتحاد** في كانون الثاني/ يناير 2002، فقد تكون لديه رغبة أشد في مباشرة عمل عسكري استباقي ضد إيران في المستقبل. وقد اتُّهمت إيران بشحن الأسلحة إلى الفلسطينيين في كانون الثاني/ يناير 2002، وبإيواء إرهابيي تنظيم القاعدة الهاربين من العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان في الشهر نفسه. وقد اختبرت إيران بنجاح إطلاق صاروخ شهاب ـ 3 البالستي المتوسط المدى في أيار/ مايو 2002، وأعلنت عن سلسلة كاملة من التطورات في برنامجها للطاقة النووية في عامي 2002 و2003، وهي تطورات أقنعت كثيرين في إدارة بوش بأن إيران كانت تسعى إلى تطوير أسلحة نووية. وفي تموز/ يوليو 2002 أنذر بوش إيران بضرورة التخلي عن سياساتها «المتشددة والهدامة» وتبني الإصلاح. كما تخلت إدارة بوش أيضاً عن محاولاتها إقامة أي حوار مع إيران خلال ذلك الشهر نفسه.[95]

لعل من المرجح أن تفكر إدارة بوش بالقيام بعمل عسكري استباقي ضد إيران إذا ما نجحت الحملة الأمريكية في العراق ولم تغير إيران سياساتها. وفي الوقت الذي يحتمل فيه أن يستهدف العمل العسكري الاستباقي القدرات المشتبه فيها لإيران في تطوير أسلحة دمار شامل، فسيكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدرس إمكانية قيام إيران بالانتقام من وحداتها العسكرية وحلفائها في الخليج العربي، وبالتالي يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون مستعدة لمهاجمة قدرات إيران العسكرية التقليدية في الخليج العربي، وكذلك منشآت أسلحة الدمار الشامل التابعة لها. وفي ظل هذه الظروف، لم تعد تنطبق المخاوف الأمريكية السابقة على الصعد العسكرية والسياسية والقانونية المترتبة على مهاجمة الوحدات العسكرية الإيرانية في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقد يكون من الممكن لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تستعيد جزرها في مثل هذا

السيناريو، وسيكون بإمكانها حينئذ الدفاع عن الجزر، لكن المحافظة على الجزر ستعتمد أيضاً على استمرار الالتزام من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

عند التفكير بالسياسة الأمريكية الخاصة بالمفاوضات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران، يجب أن يؤخذ في الحسبان صدور حكم أو رأي استشاري لمحكمة العدل الدولية، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية، وحوار الولايات المتحدة مع إيران أو استعمال القوة العسكرية الأمريكية، ونقص المعلومات المتوافرة لدى صناع القرار الأمريكيين عن الجزر. وفي الوقت الذي يوجد فيه بضعة مسؤولين يدركون أن مطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزر أقوى من مطالبة إيران من الناحية القانونية، وذلك نتيجة اطلاعهم على حيثيات القضية، فإنه لا يكاد يوجد أحد في الحكومة الأمريكية يستطيع تقديم إجابة مستنيرة بشأن الدعاوى التاريخية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة والدعاوى المضادة من جانب إيران. وقد أسهمت المقابلات التي أجراها المؤلف مع العديد من المسؤولين الأمريكيين في تأكيد ذلك.[96] وفي الواقع، حين توصي وزارة الخارجية الأمريكية بالموقف الأمريكي المفترض اتخاذه حيال الجزر، فإن ذلك لم يكن مبنياً على تمحيص لوقائع القضية القانونية؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تميل إلى تسوية القضية من خلال المفاوضات.[97]

من الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قد نظرتا إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية من منظور مختلف تماماً عما كانت عليه في عهد الشاه. ولعل هذا انعكس في المسعى الأكثر جدية نوعاً ما لتسوية النزاع حول طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في أعقاب حربَيْ الخليج العربي، وبعد أن أصبحت إيران أكثر عدوانية على جزيرة أبوموسى. ومع ذلك، فنظراً إلى القيود والاعتبارات السالفة الذكر، اقتصرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على إصدار البيانات الدبلوماسية حول القضية. وحيث لا تقيم الولايات المتحدة الأمريكية علاقات دبلوماسية مع إيران منذ

أزمة الرهائن عام 1979، فقد كانت منشغلة تماماً باحتواء إيران. وكان الظن أن تتم "معالجة" إدارة مشكلة الجزر ضمن إطار زمني متوسط المدى من دون دفع إيران إلى تصليب موقفها وتصعيد النزاع. وفي الفترة 1989 - 1999 حدث انقطاع في العلاقات الدبلوماسية بين بريطانيا وإيران بسبب قضية سلمان رشدي، علماً أن بريطانيا كانت لها علاقات مع إيران من خلال القائم بالأعمال في طهران منذ عام 1997. وقد تمت استعادة العلاقات الدبلوماسية منذ عام 1999، وبحثت بريطانيا قضية الجزر مع إيران. لكن بحلول عام 2002 كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنذر إيران بضرورة تغيير سياساتها المرفوضة، وإلا واجهت عملاً عسكرياً استباقياً.

يثير ما سبق السؤال الآتي: إذا غيرت إيران سلوكها مستقبلاً حيال قضايا ذات أهمية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبالتحديد حيال قضيتي أسلحة الدمار الشامل والإرهاب، فهل ستستمر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في التسامح مع احتلال إيران لهذه الجزر بعد أن تصبح النظرة إلى إيران بوصفها لا تشكل مصدر خطر كبير، أم أن تسوية النزاع ستعتبر شرطاً مسبقاً قبل إعادة اندماج إيران تماماً ضمن النطاقين الإقليمي والدولي؟ وكما هو الحال الآن، فإن المسؤولين الأمريكيين ليس لديهم اطلاع تام على تاريخ الجزر وحيثيات المطالبات القانونية والادعاءات المقابلة من جانب إيران، بينما يتمتع البريطانيون باطلاع أكبر في هذا الشأن. وكلما كان اطلاع المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين أكبر على الوثائق التاريخية والقانونية المؤيدة لمطالبة دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانوا أكثر جدية في التعامل مع مسؤوليات الأمم المتحدة، زادت فرص فهمهم لأهمية حل هذا النزاع.

الخاتمة

تضم منطقة الخليج عدداً من الدول العربية التي نشأت في القرن العشرين، وتمكنت من تحقيق الازدهار والاستقرار. وتتطور هذه الدول على نحو يحفظ عناصر مهمة من تكوين حكوماتها التقليدية مع زيادة فرص المشاركة الشعبية. وعلاوة على ذلك، فإن شبه الجزيرة العربية هي موطن أقدس المواقع الإسلامية ولديها تاريخ غني للغاية. وبناء عليه، لم يكن مستغرباً أن تحظى منطقة الخليج بهذه الأهمية، ليس في نظر دول الخليج نفسها، وإنما من قبل العالم العربي، ومن قبل مليار مسلم ينتشرون في أنحاء العالم كافة.

ولمنطقة الخليج أهمية حيوية بالنسبة إلى بقية دول العالم، حيث إنها تملك ثلثي الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام و30٪ من الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي على مستوى العالم بأكمله. وتوفر هذه الدول 30٪ من الاستهلاك العالمي اليومي من النفط، وهو معدل سوف يزيد خلال القرن الحادي والعشرين. وعلاوة على ذلك، تملك منطقة الخليج نحو ثلاثة أرباع القدرة الإضافية لإنتاج النفط على مستوى العالم. وبناء عليه، تستطيع هذه الدول أن تستجيب لأي نقص في العرض في أسواق النفط العالمية عن طريق زيادة إنتاجها، وبالتالي المحافظة على انخفاض الأسعار. وبينما يتم نقل بعض نفط الخليج عن طريق خطوط الأنابيب، فإن أغلب هذا النفط يتم نقله عبر خطوط الملاحة في الخليج التي تحاذي جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وتمر عبر مضيق هرمز الذي يعد نقطة عبور ضيقة ومعرضة للخطر.[1]

إن للولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة التي تتزعم العالم، مصالح قومية في منطقة الخليج، والتي تحتاج إلى حماية. وتشمل هذه المصالح استمرار الحصول على موارد الطاقة من هذه المنطقة بأسعار معقولة، والوصول إلى أسواق المنطقة التي تستقبل صادراتها، وتأمين حصتها وحصة حلفائها وأصدقائها في هذه الأسواق، وتأمين

الاستثمارات المالية الغربية، وحماية رفاهية وأمن الدول الصديقة في المنطقة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية، واحتواء الدول والحركات التي تهدد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها وأصدقاءها في المنطقة. وتعتمد أوربا وآسيا بقدر أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية، على نفط الخليج، ومن المرجح أن تزداد حاجتهما إلى هذا النفط.

ولكن، على الرغم من ازدياد اعتماد دول أوربا وآسيا على منطقة الخليج، فإنها ماتزال أقل قدرة من الولايات المتحدة الأمريكية على حشد وإدامة القوة العسكرية اللازمة في المنطقة للدفاع عن مصالحها. وبناء عليه، على الرغم من المنافسة التجارية العادية في الخليج بين الولايات المتحدة الأمريكية وهذه الدول، فإن على المؤسسة العسكرية الأمريكية أن تقوم بالدور الرئيسي في حماية المصالح الأساسية لحلفائها، إذا رغبت في منع الاضطرابات الاقتصادية التي قد يتعرض لها هؤلاء الحلفاء والشركاء التجاريون في حالة انقطاع وصولهم إلى منطقة الخليج، وإذا رغبت في تجنب المضاعفات التي سيخلفها هذا الانقطاع على الاقتصاد الأمريكي.

لقد دخلت دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى في علاقات أمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، وتمكنت من تطوير قدرات عسكرية ووضع استراتيجية تمثل رادعاً فاعلاً ضد هجوم علني كبير ومباشر من قبل إيران أو العراق ضد أي دولة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تهدف هذه العلاقات إلى تشكيل رادع موثوق ضد أشكال الاعتداء والترهيب الأكثر محدودية ضد الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من قبيل الهجمات على حقول النفط البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والقيام بالأنشطة التخريبية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة أو إثارة المطالب السياسية والاقتصادية غير المعقولة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. ومن المؤكد أن تلك العلاقات تهدف أيضاً إلى

تشكيل رادع ضد أي مجهود إيراني أو عراقي لاعتراض حركة الملاحة عبر الممرات البحرية في الخليج ومضيق هرمز.

يتمثل المستوى الأول من الردع في قدرة كل دولة من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي هذه الحالة دولة الإمارات العربية المتحدة، على الاضطلاع بالمسؤولية الأساسية في الدفاع عن نفسها. ويتجسد المستوى الثاني في القدرة المشتركة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على القيام بواجب "الدفاع الجماعي". أما المستوى الثالث من الردع فهو القدرة المتوافرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية والحلفاء الآخرين من خارج المنطقة لمساعدة دول المنطقة على ردع اندلاع الصراعات والدفاع عن المصالح المشتركة.[2] وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، تستند هذه المقاربة ذات المستويات الثلاثة إلى استراتيجية لمسرح عمليات تقوم على خمسة مرتكزات رئيسية هي: حشد القوة، والوجود في المواقع الأمامية، وإجراء التمارين والمناورات العسكرية المشتركة، وتقديم المساعدة الأمنية، والاستعداد للقتال.[3]

لقد فات أوان التمكن من ردع إيران من احتلال جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فقد أصبح أمراً واقعياً. وعلى الرغم من ذلك، فمنذ حرب الناقلات خلال الفترة 1986 ـ 1988، لم تستخدم إيران مواقعها على الجزر لاعتراض حركة الملاحة في الخليج وقطعها أو الانخراط في أي عمل عسكري ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. وهكذا، يمكننا القول إن هذا الردع المبني على ثلاثة مستويات ظل فاعلاً في تحييد تأثير الوجود الإيراني على الجزر. غير أن دولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لم يتمكنوا حتى الآن من ردع إيران ومنعها من تعزيز قدراتها العسكرية على الجزر، أو ردعها عن تنفيذ المناورات العسكرية على أرض الجزر أو حولها، كما لم يتمكنوا من ردعها عن انتهاك مذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى.

وفي الواقع، فإن الجهود الأمريكية لمنع تدفق الأسلحة التقليدية على إيران، مثل الصواريخ الصينية المضادة للسفن التي قد تكون متمركزة الآن على أرض جزيرة أبوموسى، لم تحقق أي نجاح حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن الجهود المبذولة لإحراز تقدم في الوسائل الدبلوماسية أو القانونية لحل المطالبات المتنازعة بالجزر لم تحقق أي نتائج حتى اليوم.

وتبعاً لذلك، فإن استخدام إيران للجزر مستقبلاً في عمل ما ضد حركة الملاحة في الخليج وضد دولة الإمارات العربية المتحدة لا يمكن استبعاده تماماً، وذلك على الرغم من التحذيرات الأمريكية لإيران ومواصلة تحديث القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك على الرغم من تزايد حجم الوجود العسكري الأمريكي في الخليج مقارنة بما كان عليه خلال الفترة 1986ـ 1988. ومع ذلك، فإن وضع استراتيجية لإجبار إيران على الخروج من الجزر أو إيقاف عسكرتها لها لم يعد خياراً مفضلاً لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، أو مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو القوى الأوربية الكبرى أو الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تظهر الولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن أي استعداد للمبادرة بعمل عسكري بهدف حل هذا النزاع، كما لم تقم بريطانيا أو فرنسا أيضاً بمثل هذا العمل. وفي الواقع فإن المسؤولين الأمريكيين والإماراتيين يرون أن مثل هذا العمل قد يؤدي فقط إلى انتقام إيراني ضد دولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد قالت وزارة الدفاع الأمريكية في **الاستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط** في عام 1995ما يأتي:

> إن المخاطرة المتناقضة التي يمثلها موقف الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها المسيطر الرئيسي على أمن منطقة الشرق الأوسط هي القيمة العالية التي تضعها دول الشرق

الأوسط الآن لمحاولة إقحامنا في الصراعات المحلية. وفي الوقت نفسه، فإن انتهاء احتمال أن يؤدي التدخل في النزاعات الإقليمية إلى إثارة مواجهة عالمية مع السوفييت قد يجعلنا أكثر قابلية للتعرض لمثل هذه الجهود.[4]

توحي هذه اللغة بالتردد في التدخل، لأنه حتى في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعالم ما بعد القطبية الثنائية، فسيكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدر التكاليف المحتملة لاستخدام القوة، ومن ذلك مثلاً استخدامها لإجبار إيران على الخروج من الجزر. فمن المحتمل أن تشن إيران ضربة ضد الولايات المتحدة الأمريكية أو أصدقائها في المنطقة بأسلوب أو بآخر، مثل القيام بأعمال إرهابية. وفي الواقع، فإن أي جهد أمريكي لإجبار إيران على الخروج من الجزر قد يكون أكثر خطورة في عالم ما بعد القطبية الثنائية مقارنة بما كان عليه خلال فترة المنافسة بين القطبين السوفيتي والأمريكي. وفي ظل وجود قوتين عظميين نوويتين متنافستين، فقد تحتم عليهما ممارسة قدر هائل من الحذر وضبط النفس بشأن مواجهة بعضهما بشأن قضية إقليمية مثل قضية الجزر الإماراتية. وفي عالم ما بعد القطبية الثنائية، تواجه الولايات المتحدة الأمريكية قوة إقليمية مهيمنة من المحتمل ألا تفكر في إجراء الحسابات العقلانية نفسها بشأن المكاسب وأوجه الخسارة التي من الممكن أن تتكبدها، كما كان يفعل الاتحاد السوفيتي السابق. وبناء عليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد ترغب في تجنب الأعمال التي قد تؤدي إلى رد فعل إيراني غير عقلاني، بغض النظر عن درجة العقاب الذي قد تتعرض له إيران في نهاية المطاف. إن رد فعل إيرانياً من هذا القبيل قد يحمل ضرراً وتدميراً للموجودات والإمكانيات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلاوة على ذلك، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تسع إلى حض الولايات المتحدة الأمريكية على المساهمة في حل نزاع الجزر، ومن المؤكد أنها لم تطلب مساهمتها في حله بالوسائل العسكرية.

ولكن، بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، عبّرت الولايات المتحدة الأمريكية عن استعدادها للقيام بعمل عسكري استباقي ضد التهديدات المحتملة، وأنها ستقوم بذلك وحدها أو من خلال "تحالفات من أطراف راغبة" إذا اقتضت الضرورة، على غرار ما جرى في حالة العراق.[5] وتعد إيران، التي صنفتها إدارة الرئيس جورج بوش ضمن دول "محور الشر" هدفاً محتملاً لمثل هذا العمل العسكري الاستباقي، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن هناك اعتقاداً بأن إيران تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، وأنها دعمت الإرهاب ودعمت المعارضين لعملية السلام العربية ـ الإسرائيلية. إن إمكانية القيام بعمل عسكري أمريكي استباقي ضد إيران أمر ينبغي على دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى أن تفكر فيه بعناية فائقة.

الحاجة إلى استراتيجية جديدة

لا يمكن أن نستبعد الاحتمالات الحالية لإمكانية قيام إيران بتحدي المصالح الأساسية لدولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائهما في منطقة الخليج، وزعزعة استقرار المنطقة وإفراز سيناريوهات غير متوقعة. كما لا يمكن أن نستبعد تماماً احتمال لجوء إيران إلى توظيف وجودها على الجزر في كل هذا الجهد. ومن السيناريوهات المتوقعة قيام إيران بمحاولة أخرى لاعتراض حركة الملاحة البحرية في الخليج، كرد فعل، على سبيل المثال، لهجمات أمريكية استباقية على منشآت يشتبه في أنها خاصة بتصنيع أسلحة دمار شامل إيرانية، وذلك على الرغم من رد الفعل المؤكد من قبل القوات الأمريكية. وفي الواقع، فإن إيران تعكف على تطوير قدرة اعتراض حركة الملاحة البحرية لتصبح بصورة أكثر فاعلية عما كانت عليه خلال الفترة 1986ـ 1988.

وثمة سيناريو آخر وهو أن تعمد إيران إلى المطالب ومحاولات الاختراق والعمليات العلنية والسرية الإيرانية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة. وبناء عليه تتمثل التحديات الرئيسية في هذا السيناريو في تعزيز عنصر الردع، وتجويد المهارات القتالية،

وتطوير مجموعة من الاستراتيجيات لاستعادة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة على الجزر، بل والعمل على حل الخلافات الكبيرة الأخرى القائمة بين إيران وجيرانها والعالم الغربي. وينبغي أن يكون من عناصر مثل هذه الدراسة التفكير في طرح بعض الوصفات السياسية لمعالجة هذه الأمور.

لقد وجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحذيراً صريحاً لإيران بعدم التفكير في التدخل واعتراض حركة الملاحة البحرية في الخليج ومضيق هرمز. وبناء عليه، يمكن القول إنه من المفيد أيضاً أن يتم توجيه تحذير إلى إيران بأن الإقدام على استخدام الجزر لاعتراض حركة الملاحة، والتورط في أي نزاع محدود أو شامل ضد دولة الإمارات العربية المتحدة لأي أغراض سياسية أو اقتصادية لن يكون مقبولاً على الإطلاق. وقد يكون من المعقول أيضاً أن يتم تزويد دولة الإمارات العربية المتحدة بإجابات واضحة بشأن الكيفية التي سترد بها الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف الأعمال والتهديدات الإيرانية ضد مصالح دولة الإمارات العربية المتحدة، وخاصة تلك التي تشمل استخدام الجزر لأغراض عدائية. ومن شأن مثل هذه الإجابات الأمريكية أن تطمئن دولة الإمارات العربية المتحدة إزاء السياسة الأمريكية في هذا الخصوص.

ينبغي التفكير أيضاً في إمكانية أن تطرأ مبررات ومتطلبات مستقبلية تقتضي طرد إيران بالعمل العسكري من الجزر المحتلة. وتتضمن هذه المبررات على سبيل المثال، احتمال لجوء إيران مرة أخرى، خلال أزمة ما في المستقبل، إلى استخدام الجزر المحتلة لمهاجمة حركة الملاحة التجارية الدولية في مياه الخليج، أو لمهاجمة أصول وموجودات عسكرية تابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو للدول الغربية في منطقة الخليج، أو لمهاجمة حقول النفط البحرية أو الموانئ التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد لا يكون هذا سلوكاً عقلانياً بالنسبة إلى إيران، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحجم الهائل من القوات والقدرات العسكرية

الأمريكية التي يمكن نشرها الآن ضد إيران. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك عناصر في إيران قد تفتقر إلى العقلانية. كما قد تكون هناك سيناريوهات، يعتقد فيها حتى المخططون الإيرانيون العقلانيون أن قيام بلادهم بواجب الدفاع عن النفس يقتضي مثل تلك الإجراءات المتهورة. وإذا قامت الولايات المتحدة باتخاذ إجراء استباقي ضد المنشآت المشبوهة بإنتاج أسلحة الدمار الشامل في إيران، فقد يعتقد المخططون الإيرانيون في هذه الحالة أن الولايات المتحدة الأمريكية تخطط أيضاً لشن هجمات ضد القوات الإيرانية التقليدية في الخليج، وبالتالي فقد يقومون باتخاذ إجرائهم الاستباقي في منطقة الخليج.

يجب على القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأصدقائهما أن تستعد لمثل هذا الوضع. إن التجاوب مع مثل هذا التطور، ليس فقط عن طريق تحييد القدرات الإيرانية الموجودة على أرض الجزر، وإنما بتدمير القدرات العسكرية التابعة لإيران والمتمركزة هناك، وطرد القوات الإيرانية من الجزر واستعادة سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطتها على الجزر وحماية الوجود الإماراتي عليها في وجه هجوم معاكس إيراني، كل ذلك سيشكل تغيراً وخروجاً عن أسلوب صناعة القرار الأمريكي الذي اتبع خلال عملية الإرادة الجادة ، التي قامت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بمهاجمة منصات النفط البحرية والقطع البحرية التابعة لإيران في الثمانينيات من القرن المنصرم، ولكنها امتنعت عن مهاجمة الجزر. وقد يكون هذا أحد السيناريوهات المحتملة الذي ربما ترى فيه الولايات المتحدة الأمريكية أن إخراج إيران من الجزر المحتلة يعد ضرورياً ومتناسباً، ولا يؤدي إلى تصعيد حدة النزاع. وقد يكون هناك حد لعدد المرات التي ينبغي فيها لدول المنطقة والمجتمع الدولي أن يكونا فيها على استعداد للتعامل مع التهديد الإيراني النابع من هذه الجزر.

ولكن، إذا لم يكن العمل العسكري الاستباقي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وارداً، ربما لسبب أن العملية الجارية في العراق ليست ناجحة في بعض جوانبها، أو لأن

هناك ضغوطاً دولية هائلة ضد تكرار السياسة نفسها في إيران، فإن من المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الاحتواء التي انتهجتها منذ وقت سابق. وكما أشرنا آنفاً، فقد نجحت هذه السياسة الأمريكية في ردع الاعتداء الإيراني المحتمل في منطقة الخليج، غير أنها لم تردع إيران عن تعزيز قدراتها العسكرية على الجزر، وربما تكون قد صعّدت اهتمام إيران بحقول النفط والغاز البحرية المكتشفة والمحتملة حول هذه الجزر. كما لم تردع هذه السياسة إيران من تطوير المنشآت النووية التي أثارت مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، أو من معارضة إيران للسياسة الأمريكية بشأن الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وعلاوة على ذلك، نجد أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية لم تمنع الشركات والمؤسسات التابعة لدول أخرى، مثل شركة توتال الفرنسية، من العمل في تطوير حقول النفط والغاز البحرية التابعة لإيران، بل لم تمنع هذه المؤسسات والشركات من التعامل التجاري والمالي الأوسع مع إيران. وربما ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية، في نهاية المطاف، أن تعيد النظر في هذا الجانب من سياسة الاحتواء التي تنتهجها حالياً، وخصوصاً أن تسمح للشركات الأمريكية بأن تشتري النفط والغاز من إيران، وتساعد على تطوير هذين القطاعين إذا دعت الحاجة لذلك. وقد يساعد مثل هذا الإجراء في فتح الباب لبدء حوار سياسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في نهاية المطاف؛ إذ أعلن المسؤولون الإيرانيون مراراً أنه لابد لهم من أن يروا أعمالاً وإجراءات تثبت حسن النوايا الأمريكية قبل أن يوافقوا على الدخول في أي حوار مع الولايات المتحدة.

ومن جانب آخر، إذا تقرر أن العمل العسكري الاستباقي الأمريكي ضد إيران ليس ضرورياً، ربما بسبب سعي إيران لتجنب مثل هذا العمل العسكري عن طريق تغيير السياسات الخارجية والداخلية التي تواجه بأقصى قدر من الاعتراضات الأمريكية، فعندئذ تصبح احتمالات الدخول في حوار مع إيران ورفع العقوبات عنها أفضل مما ستكون عليه في ظل غياب مثل هذه الظروف. إن السياسة الاستباقية الجديدة قد تكون

أكثر نجاحاً في هذا الخصوص مقارنة بسياسة الاحتواء السابقة، بما اشتملت عليها من عقوبات اقتصادية واسعة النطاق. وقد يؤدي هذا إلى فتح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لمناقشة قضايا كثيرة أخرى، ومنها قضية الجزر.

ومن المؤكد أن المسؤولين الأمريكيين قد عبروا عن تأييدهم لرغبة دولة الإمارات العربية المتحدة في البحث عن حل سلمي للنزاع حول الجزر عن طريق الجهود الدبلوماسية الثنائية والوساطة الإقليمية أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي الواقع، فقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل تسوية تفاوضية ثنائية لهذه القضية، وهي ترى أن السياسة التي انتهجتها دولة الإمارات العربية المتحدة في إثارة هذه القضية في المحافل الدولية قد تدفع إيران في نهاية المطاف إلى الموافقة على التفاوض، إن لم يكن على الفور فربما عندما يفرز التطور التدريجي للحياة السياسية الداخلية في إيران قدراً أكبر من البراجماتية والإصلاح داخل إيران نفسها. ويمكن أن نتوقع هنا أن تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة تمسكها بهذه السياسة المتأنية، سواء كان العمل الاستباقي الأمريكي محتملاً أو غير ضروري، وسواء تم إحكام الاحتواء الأمريكي لإيران أو تم تخفيف قبضته، أو سواء دخلت الولايات المتحدة الأمريكية أو لم تدخل في حوار مع إيران.

ولو أتيحت الفرصة لبدء حوار بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، فربما أمكن تناول موضوع الأمن والتعاون في الخليج في وقت مبكر. وفي هذا النقاش، يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تعرض الاستماع إلى وجهة النظر الإيرانية بشأن ما يعتبره الإيرانيون مصالحهم المشروعة واعتباراتهم الدفاعية في المنطقة. وقد تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من اختبار مخاوفها من أن إيران تسعى لفرض هيمنتها على الخليج وتشكيل خطر يهدد وجود أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ويعرض للخطر حصول الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على موارد الطاقة من هذه المنطقة.

وربما سعت إيران حسب افتراضنا إلى الحصول على طمأنة بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها لا يضمرون إثارة نزاع عسكري ضد إيران، وخاصة لجهة عدم حل قضية الجزر. وقد تجادل الولايات المتحدة الأمريكية بأن مثل هذا السيناريو سيتضاءل احتمال حدوثه إذا انصرفت إيران عن الاهتمام ببرامجها الخاصة بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ودعم الإرهاب في الخارج، ومعارضة الجهود التي تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية في عملية السلام بين العرب وإسرائيل. وفي الواقع إذا أوفت الولايات المتحدة الأمريكية بوعدها في المساعدة على قيام دولة فلسطينية قادرة على البقاء عقب العمل العسكري الذي نفذته ضد العراق، فإن إيران قد تقبل التسويات التي يقبل بها الفلسطينيون. إن مخاوف إيران بشأن إسرائيل والعراق سوف تخف، كما أن دوافعها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل والضلوع في الأنشطة الإرهابية يمكن أن تهدأ نوعاً ما. ولكن، في نهاية المطاف، فإن الأمر بيد إيران وعليها أن تقرر إن كانت تريد إقناع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية بأنه ليس ثمة من داعٍ لتخوفهم من إيران، هذا إن كانت تلك هي الحقيقة بعينها.

وينبغي أن يرسم الحـــوار صورة مشرقــة للعلاقات الخليجية ـ الإيرانية والعلاقات الأمريكية ـ الإيرانية إذا قُيِّض للسياسات الإيرانية تجاه الخليج، وخاصة نحو الجزر، أن تتغير وإذا قامت إيران بجهد لمعالجة المخاوف الأمريكية المهمة الأخرى. ولكي نصل إلى هذا المستقبل ينبغي أن يتم حض إيران، على الأقل، على تنفيذ تقليص كبير لقدراتها العسكرية في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. بيد أن الطموح الأكبر من ذلك، هو حاجة إيران إلى الاقتناع بأن بإمكانها أن تتخلى عن مواقعها على الجزر من دون أن تضر بقدرتها على شحن النفط والغاز العائد إليها عبر مياه الخليج. وإذا أمكن لنا معالجة مصالح إيران في الأمن والازدهار ضمن حوار كهذا، فإن هذا قد يهيئ الظروف لكي تفكر طهران في الدخول في مفاوضات ثنائية بخصوص الجزر الثلاث أو حتى تقبل باللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وإذا كانت مخاوف إيران تنحصر في الحفاظ على شرفها الوطني ومراعاة الرأي العام الإيراني إزاء قضية الجزر، فإن أي حوار محتمل يمكن أن يكون سرياً بالقدر الذي يتجنب إحراج النظام الإيراني ومنحه الفرصة الكافية لتهيئة الشعب لتقبل الدبلوماسية الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. وقد يؤدي هذا المنحى إلى تجنب عوائق استصدار قرار من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الحصول على رأي استشاري من محكمة العدل الدولية قد ينتج عنه تصلب في موقف إيران بشأن هذه القضية. وإذا لم يكن بالإمكان إقناع إيران بهذا المسار، وهذا احتمال مؤكد، فينبغي الضغط على الحلفاء الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية لكي يستخدموا سياساتهم في "المشاركة البناءة" مع إيران من أجل طرح قضية دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر. ويعلم البريطانيون على وجه الخصوص الوقائع التاريخية وحيثيات القضية القانونية جيداً، ولن تضللهم الادعاءات الإيرانية التي تفتقر إلى الأسانيد والأدلة القانونية لدعمها. كما يمكن أن تسهم فرنسا وألمانيا واليابان، التي تربطها جميعاً علاقات تجارية بإيران، في الضغط من أجل طرح دعوى دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر.

ونظراً للأهمية الاستراتيجية لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة لأمن منطقة الخليج واستقرارها، بل ولأمن واستقرار مناطق أخرى خارج محيطها، فإن من المؤسف ألا يكون هناك عدد كبير من الأشخاص الذين يشغلون مناصب سياسية ذات صلة يستطيعون تقديم إجابة مستنيرة بشأن الدعاوى التاريخية والقانونية المتعرضة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران. ومن المؤمل أن يتمكن هذا الكتاب من تجسير فجوة المعرفة في هذا الخصوص؛ وذلك بتسليط المزيد من الضوء على هذه القضية المهمة، وتعزيز وعي القادة وصانعي القرار بالإجراءات والتدابير الملائمة لحل هذا النزاع.

نبذة عن المؤلف

يعد د. توماس ماتير مستشاراً في الشؤون الدولية لحكومات ومؤسسات تجارية في الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط. وقد حصل على درجة البكالوريوس من جامعة هارفرد وعلى درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة كاليفورنيا في بيركلي.

بدأ د. ماتير حياته العملية أستاذاً مساعداً وزائراً لدى عدد من الجامعات الأمريكية الكبرى؛ ومنها جامعة كنت الحكومية وجامعة جنوب كاليفورنيا وجامعة كورنيل. ثم عمل خلال الفترة 1992 - 1995 مديراً للبحوث والتحليلات في مجلس سياسات الشرق الأوسط، وهو مؤسسة غير ربحية يوجد مقرها في العاصمة الأمريكية، واشنطن.

وبالإضافة إلى كتابه هذا، كتب د. ماتير عدداً من المقالات في صحف ومجلات ودوريات، كما ألقى محاضرات على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بهدف إعداد البحوث والدراسات الأكاديمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. ويسعى المركز لتوفير الوسط الملائم لتبادل الآراء العلمية حول هذه الموضوعات؛ من خلال قيامه بنشر الكتب والبحوث وعقد المؤتمرات والندوات. كما يأمل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية أن يسهم بشكل فعال في دفع العملية التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعمل المركز في إطار ثلاثة مجالات هي مجال البحوث والدراسات، ومجال إعداد الكوادر البحثية وتدريبها، ومجال خدمة المجتمع؛ وذلك من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في تشجيع البحث العلمي النابع من تطلعات المجتمع واحتياجاته، وتنظيم الملتقيات الفكرية، ومتابعة التطورات العلمية ودراسة انعكاساتها، وإعداد الدراسات المستقبلية، وتبني البرامج التي تدعم تطوير الكوادر البحثية المواطنة، والاهتمام بجمع البيانات والمعلومات وتوثيقها وتخزينها وتحليلها بالطرق العلمية الحديثة، والتعاون مع أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة في مجالات الدراسات والبحوث العلمية.